سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك
رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ
سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني
الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء السابع

المفتي اللغوي

سليمان بن عبد العزيز
بن عبد الله العيوني

شرح ألفية ابن مالك في النحو والتصريف





سِلسِلةُ شُرُوحِ النَّحوِ والصَّرفِ لِلشَّيخِ سُليمانَ العُيُوني

شرح ألفيةِ ابنِ مالكٍ

رحمه الله تعالى

في النَّحوِ والتَّصريفِ

دُروسٌ ألقاها فضيلةُ الشَّيخِ

سُليمانُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ اللهِ العُيُوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزءُ السابعُ

المفتي اللغوي

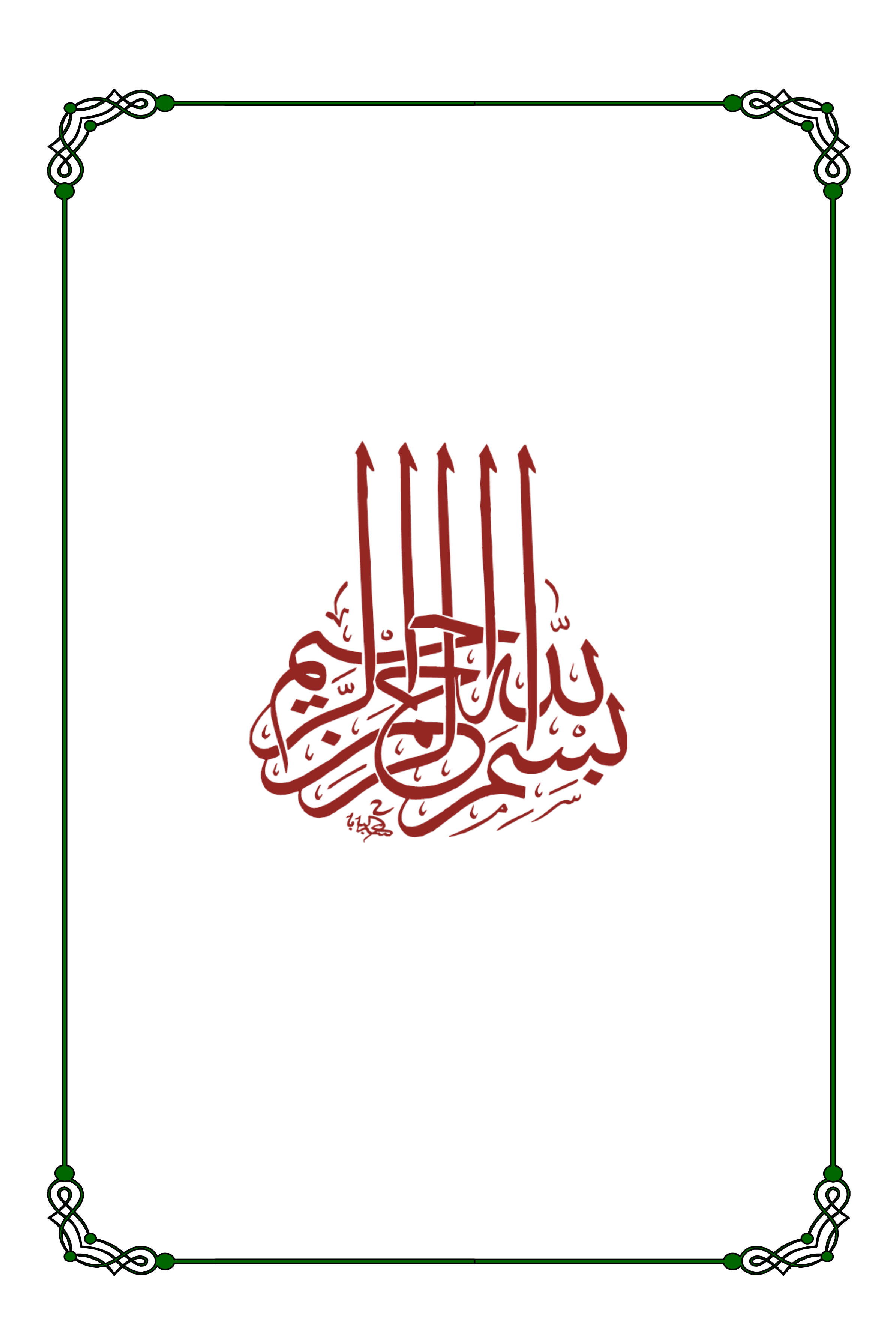
١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية


بسم الله الرحمن الرحيم



الدرس الثالث والعشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة ليلة الاثنين الليلة الثانية من شهر جمادى الأولى من سنة خمسة وثلاثين وأربعمائة وألف ونحن في جامع الراجحي في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث والعشرون بعد المائة، من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

وصلنا إلى باب جمع التكسير بعد أن انتهينا في درسين سابقين من الكلام على كيفية التثنية والجمع أي جع السلامة، فكان من المناسب أن يعقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك بابًا لجمع التكسير لإكمال الكلام على الجموع، وقد عقده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ٤٢ بيتًا.

وهو على ذلك أطول أبواب ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-، وبعده في الطول باب المعرب والمبني كما نبهنا على ذلك عندما شرحنا ذلك الباب، فلهذا لن نقرأ كل هذه الأبيات في هذا الدرس وإنما سنقرأ منها ما نظن أننا سنشرحه في هذه الليلة -إن شاء الله تعالى-.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول باب جَمْعُ التَّكْسِيْر:

جَمْعُ التَّكْسِيْر

٧٩١.أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ... ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوْعُ قِلَّةْ

٧٩٢.وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي ... كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالْصُّفِي

٧٩٣.لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ ... وَلِلْرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ

٧٩٤.إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالْذِّرَاعِ فِي ... مَدٍّ وَتأْنِيْثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

٧٩٥.وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيْهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الْثُّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدْ

٧٩٦.وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ ... فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

٧٩٧.فِي اسْمِ مُذكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ ... ثَالِثٍ أَفْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

٧٩٨.وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالِ ... مُصَاحِبَيْ تَضْعِيْفٍ أَوْ إِعْلَالِ

٧٩٩.فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وحَمْرَا ... وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

٨٠٠.وَفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ ... قَدْ زِيْدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالًا فَقَدْ

٨٠١.مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو ... وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعلَةٍ عُرِفْ

٨٠٢.وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ ... وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

٨٠٣.فِي نَحْوِ رَامٍ اطِّرَادٍ فُعَلَهْ ... وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

٨٠٤.فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيْلٍ وَزَمِنْ ... وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

٨٠٥.لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فِعَلَهْ ... وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

٨٠٦.وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ ... وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ

٨٠٧.وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ فِيْمَا ذُكِّرَا ... وَذَان فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا

٨٠٨.فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا ... وَقَلَّ فِيْمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

٨٠٩.وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالُ ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ

٨١٠.أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلِ ... ذُو الْتَّا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

٨١١.وَفِي فَعِيْلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ ... كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ

٨١٢.وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا
٨١٣.وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالْزَمْهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي
٨١٤.وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطَّرِدْ
٨١٥.فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَفَعَلْ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ
٨١٦.وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا
٨١٧.وَفَعْلاً اسْمًا وَفَعِيلاً وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلْ
٨١٨.وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلَا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
٨١٩.وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءُ فِي الْمُعَلّ لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ

هذه بعض أبيات هذا الباب وهو كما ترون من أبيات الصرف، فابن مالك قد دخل في آخر الألفية على أبواب الصرف وإن كان سيعود إلى بعض أبواب النحو كباب الوقف فيما سيأتي فهو بعد أن تكلم على كيفية التثنية وكيفية الجمع جمع السلامة، وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، في الباب السابق ذكر هنا جمع التكسير.

وسبق في الدرس الماضي أن الجمع كالإفراد والتثنية وصفٌ خاصٌ بالأسماء الأسماء هي التي تُوصف بالإفراد والتثنية والجمع، والأسماء الدالة على أكثر من اثنين أربعة أشياء **أربعة أسماء**:

الأول: جمع السلامة، ويسمى جمع التصحيح، وهما جمع المذكر السالم نحو محمد ومحمدون، ومجتهد ومجتهدون، وجمع المؤنث السالم: نحو هند وهندات، وصائمة وصائمات، وسميَّ هذا الجمع جمعًا سالمًا صحيحًا لأن المفرد فيه يسلم لفظه، يسلم بناؤه، تسلم صيغته من التغيير ومع ذلك فقد ذكرنا التغيير الخفيف الذي يدخل على مفرد الجمع المؤنث السالم في الدرس الماضي.

النوع الثاني: من الأسماء التي تدل على أكثر من اثنين: جمع التكسير، وهو هذا

الباب، وسميَّ تكسيرًا كما سيأتي بالتفصيل، لأن صورة المفرد بناء المفرد صيغة المفرد تتغير، كأنها تتكسر عندما يُجمع جمع تكسير، نحو رجل ورجال ومسجد ومساجد.

والاسم الثالث الذي يدل على أكثر من اثنين: اسم الجمع وهو كل اسمٍ دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظة، نحو جيش، واحدهم من معنى جندي ونساء، واحدها من معناه امرأة، وخيل، وشعب، وأمة وقوم، ورهط، فهذه أسماءٌ تدل على أكثر من اثنين، ولكنها لا مفردة لها من لفظها.

واسم الجمع قد يكون له واحدٌ من لفظه، ولكنه لا يأتي على وزنٍ من أوزان جموع التكسير التي ستذكر في باب التكسير، فحينئذٍ يعد اسم جمعٍ لا جمعًا، من أمثلة ذلك: ركب، يدل على جماعة، ومع ذلك نجد مفردًا من لفظه وهو راكب، فنقول إن راكبًا مفرد وراكب اسم جمع لأن هذا الوزن وهو فعل، ليس من أوزان جموع التكسير، وكذلك صحب، فله مفردٌ من معناه وهو صاحب.

والاسم الرابع مما يدل على أكثر من اثنين: هو اسم الجنس الجمع، وهو ما دبل على أكثر من اثنين وله مفردٌ يتميز عنه بالتاء غالبًا، تميز بينه وبين مفرده بالتاء، كتمرٍ وتمرة، تمر يدل على أكثر من اثنين، والمفرد تمرة، والفرق بين الجمع والمفرد كما ترون التاء فيسمى اسم جنسٍ جمعيًا لا يسمى جمعًا، وكذلك بقر وبقرة، ونخل ونخلة، وتفاح وتفاحة.

أو يفرق بينهما أي بين اسم جنس الجمع ومفرده بالياء المشددة كعرب وعربيّ، فعرب يدل على أكثر من اثنين، ومفرده عربيٌّ، يفرق بين المفرد وبين اسم الجنس بالياء المشددة، فنقول إن عربًا اسم جنسٍ جمعي وليس جمعًا.

ومثل ذلك روم، ورومي، وترك وتركي، إلى آخره، واعلم بعد ذلك أن عندهم

ما يسمى اسم الجنس الإفرادي، يريدون باسم الجنس الإفرادي كل اسمٍ صدق على القليل والكثير، كل اسم يصدق إطلاقه على القليل والكثير من جنسه، كماء، وعسل، وتراب ولبن، وقولك تراب يطلق على القليل وعلى الكثير، وقولك عسل يطلق على الكثير وعلى القليل.

وعمد إطلاقه على الكثير سيكون فيه معنى الجمع فلهذا ذكرناه هنا، وبذلك نعلم الفرق بين جمع التكسير، وبين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي قد يحدث بينهما شيءٌ من اللبث ولا يحدث اللبث بينها وبين الجمع الصحيح، جمع الصحيح صورته واضحة، لأنه يكون بزيادةٍ ثابتة.

لكن نحب أن نؤكد على الفرق بين جمع التكسير، واسم الجمع واسم الجنس الجمعي، من الفروق الواضحة في ذلك أن جمع التكسير له أوزان خاصة، له أوزان ويقال أبنية، ويقال صيغ، ويقال أمثلة، محصورة وسيأتي عدها في الباب بعد قليل – إن شاء الله–.

أما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فليس لها أوزانٌ خاصة، وإنما تأتي على أوزان كثيرة، ومن الفروق بينها أن اسم الجنس الجمعي إذا جاء على وزن من أوزان جموع التكسير وقلنا اسم الجنس واسم الجمع يأتي على أوزان كثيرة، فقد يأتي على أوزان كثيرة، فقد يأتي على وزنٍ من أوزان جموع التكسير، فالفرق حينئذٍ بينها أن جمع التكسير مؤنث، فأبواب جمع تكسير تقول هذه أبواب، ولا يصح أن تقول هذا أبواب.

وتقول مساجد، هي مساجد ما تقول هو مساجد، فجمع التكسير مؤنث وأما أسماء الجنس ولو جاءت على صورة وزن من أوزان جموع التكسير إلا أن التأنيث والتذكير فيها جائزان، نحو نأخذ أي اسم جنس: مثل تمر يمكن أن تقول: هذا تمر وهذه تمر، هذا تفاح وهذه تفاح.

وهذا نخل، وهذه نخل وهكذا، فيجوز في أسماء الجنس أن تعامل معاملة المذكر وأن تعامل معاملة المؤنث، وعلى ذلك نسأل عن كلمة لبن مثلًا لبن ولبنة، المفرد لبنة، ولبن هل هو جمع تكسير أو اسم جنسٍ جمعي؟

الجواب: اسم جنسٍ جمعي؛ لأنك تقول هذا لبن وهذه لبن.

لو سألنا عن تُهم، وتُهمة، تهمة يعني الاتهام، الأفصح فيها أن تقول تُهمة، وأما تهمة، ففيها ضعف، وبعضهم ينكر هذا الكلمة.

المهم الفصيح نقول تُهمة وتهم، هل هذا اسم جنس جمعي أم جمع تكسير على وزن فُعل لأن من أوزان التكسير فعل، ننظر تهم، جمع تهمة، هل يمكن أن تقول هذا تهم، هو تهم، لا تقول هذه تهم، وهي تهم، ولا تقبل التذكير بحال، إذًا نقول هي جمع تكسير.

هذا تقيس بعضها على بعض لأن جموع التكسير كلها مؤنثة، بينما أسماء الجنس يجوز فيها التذكير ويجوز فيها التأنيث، فلو حدث في كلمة لبس، كيف نتأكد؟ نُلحِق كل كلمةٍ بقياسها، فيتبين لنا حينئذٍ نوعها.

ومثل ذلك لو قلنا المثال السابق: راكب، راكب هذا مفرد، ثم يقولون ركب ويقولون أيضًا ركبان، أما ركبٌ فنقول إنه اسم جمع أم جمع تكسير؟ نقول هذا اسم جمع؛ لأن فعل ليس من أوزان التكسير.

ومع ذلك لو تأملت فيه فإنك تعلم أنه يقال هذا ركبٌ فتذكر حينئذٍ وليس جمعًا لو كان جمعًا لم يكن إلا مؤنثًا ومؤنث، لا يقع اللبس حينما تقول جمع مؤنث، يقع اللبث عندكم بمعاملة فعله، فعله إذا تقدم، فعل المؤنث إذا تقدم فيه تفصيل.

قد يجب التأنيث فيه في أحوال وقد يجوز فيه التذكير والتأنيث في أحوال، إذا

كان مؤنث مجازي أو موصول إلى آخره، لكن تبقى كلمة مؤنثة في غير الفعل المتقدم، لو تأخر الفعل عنها مثلًا أو لو أتيت بغير الفعل، لو أتيت بصفة نعت، أو أتيت باسم إشارة أو ضمير، حينئذٍ ليس لك إلا التأنيث، والحكم خاص فقط في الفعل إذا تقدم.

فلهذا تقول: هذا ركبٌ وهو ركبٌ وركبٌ قادمٌ معنى ذلك عاملتها معاملة المذكر إذًا ليس جمعًا لو كان جمعًا لكان مؤنثًا، فإذا قالوا ركب وركبان، ركبان على وزن فعلان، وفعلان من أوزان جموع التكسير كما سيأتي.

فنقول إن ركبان جمع تكسير، ونقول: إن ركبًا اسم جمع، وكذلك نقول في صاحب يجمعون صاحبًا على صحب، وعلى أصحاب.

صحب فعل اسم جمع، لأن فعلًا ليس من أوزان جموع التكسير التي ستأتي، وأما أصحاب أفعال فهي من أوزان جموع التكسير فهي جمع تكسير، فهذا من أهم ما يميز جمع التكسير عن اسم الجمع واسم الجنس فإذا علمت كل ذلك تبين لك أن النحويين في مصطلحهم لا يطلقون مصطلح الجمع إلا على ماذا؟ إلا على جمع السلامة جمع المؤنث والمذكر السالم وعلى جمع التذكير، هذا الذي يسمى غفي النحو جمعًا.

أما ما سوى ذلك فإنه لا يسمى جمعًا ولو دل على أكثر من اثنين كاسم الجمع واسم الجنس هذه لا تسمى جموعًا.

وإنما تسمى اسم جمع اسم جنس، فلهذا لو أن إنسانًا مثلًا يكتب بحثًا في النحو أو يلقي درسًا مختصًا في النحو، ثم أطلق مصطلح الجمع على اسم الجنس أو اسم الجمع لكان خطأً، بينما أهل اللغة اللغويون يتوسعون في ذلك كله لأنهم يتعاملون مع المعاني اللغوية فيطلقون الجمع على كل ما دل على أكثر من اثنين.

فتجد في كتب اللغة أو في التفاسير أو نحو ذلك ما نسمي هذه جموعًا على المعنى اللغوي، لا على الاصطلاح النحوي، بعد ذلك نخص كلامنا بجمع التكسير، الذي عقد له ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب.

جموع التكسير لها أوزان خاصة، يقال أوزان، ويقال أبنية، ويقال أمثلة، ويقال صيغ، وغير ذلك، ونحن قد نراوح بين هذه المصطلحات، كم لجمع التكسير من وزن من بناء؟

ج: له سبعةٌ وعشرون بناءً، سبعة وعشرون وزنًا، أربعةٌ منها لجمع القلة، والباقي أي ثلاثٌ وعشرون لجموع الكثرة.

وسبق أن ذكرنا في تعريف جمع التكسير: أن جمع التكسير ما دل على أكثر من اثنين وتغير بناء المفرد فيه.

كيف يحدث هذا التغير لصيغة المفرد؟

ج: في صورٍ كثيرة.

أي صورة من هذه الصور تجعل الجمع جمع تكسير؟ قد تكون هذه الصور بالزيادة مزيد على المفرد، مثل صنو، وجمعها صنوان، الصنو في الأصل النخلة التي تخرج من أصل نخلةٍ أخرى، والجمع صنوان، وقد يكون التغيير بالنقص الحذف، مثل تُهمة، وجمعها تُهم، وكذلك تخمة، والجمع تُخم، ويقال في تهمة وتخمة ما قلناه قبل قليل من أن الفصيح أن تقول تهمُة وتخمُة لا بالإسكان.

وقد يكون التغيير بتغيير شكل فقط، تغيير حركة، شكل أي حركة أو سكون، كجمع أسدٍ على أُسد، وقد يكون التغيير بزيادة وتغيير شكل، كرجل ورجال، وقد يكون التغيير بكل ما سبق بزيادةٍ ونقص وتغيير شكل كغلام، وغلمان.

المهم أن أي تغيير يصيب صورة المفرد يجعل هذا الجمع جمع تكسير إلا ما

خصصنا الكلام عليه في جمع المؤنث السالم.

قبل أن نشرع في ذكر هذه الأوزان والأبنية اقتداءً بأبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لابد أن ننبه إلى أمرٍ مهم، ويسأل الطلاب عنه كثيرًا، مع أنه شُرِح مرارًا، ولكن لابد أن أنبه عليه مرةً من بعد مرة.

الأحكام النحوية، والقواعد النحوية، الضوابط النحوية: إما أن تكون قواعد مضطردة، وهذا أغلب القواعد في النحو، فإذا كانت هذه القواعد مضطردة فمعنى ذلك أنها تبين لك المسموع وغير المسموع، تبين لك المسموع سيأتي على أي صورة، لأن المسموع يأتي على هذه الطريقة المضطردة.

ويبين لك غير المسموع: يعني لو أردت أن تأتي بشيءٍ جديد في اللغة لم تقوله العرب كما عندنا هنا في الجمع مفردات كثيرة سُمعت لها جموع العرب وأُثبتت، وهناك مفردات في اللغة سُمعت على صورة المفرد لكن لم يُسمع عن العرب جمعٌ لها، إذًا هذا الجمع لم يُسمع، كيف نأتي بجمع هذه المفردات؟ على هذه الطريقة المضطردة.

ذلك لو جدت كلمات، جدت كلمات بأي صورة، ككلمة مثلًا معربة مثلًا أو علم، لأن الارتجال في باب العلم واسع، ثم أردت بعد ذلك أن تجمع هذه الكلمة الجديدة، كيف تجمعها، ستجمعها على المضطرد وهكذا.

أغلب القواعد في اللغة العربية هي قواعد مضطردة حاكمة، تبين لك المسموع كيف يأتي وتبين لك غير المسموع كيف تأتي به.

وهناك بعض القواعد في النحو ليست قواعد مضطردة، كما يقولون مائة بالمائة، وإنما هي قواعد أغلبية، وقد تكون قواعد أكثرية، وينص النحويون دائمًا إذا كانت القاعدة ليست مضطردة اضطرادًا تامًا يقول هذه قاعدة أغلبية، الأغلب في

الباب كذا وكذا، الأكثر.

كأغلب القواعد والضوابط التي نذكرها في هذا الباب جمع التكسير، جمع التكسير هو بابٌ يقوم على السماع وعلى القواعد والضوابط التي فيه أكثرها هي قواعد أغلبية وأكثرية وليست قواعد مضطردة بمعنى مضطردة ١٠٠٪ اضطرادًا تامًا.

فإذا كانت القواعد أكثرية أو أغلبية، وليست مضطردة اضطرادًا تامًا فمعنى ذلك ما معناها؟ ما فائدتها؟ معنى ذلك أنها تبين لك القياس لا السماع، تبين لك القياس كيف تقيس، إذا أردت أن تقيس شيئًا جديدًا، إذا أردت أن تقيس جمع لكلمةٍ مفردة لم يُسمع جمعها، كلمة جديدة جدت كيف تجمعها، يجب أن تلتزم بهذه القواعد.

لأن القياس دائمًا يكون على الكثير، لكن لا يبين لك المسموع، المسموع ستجد أن كثيرًا منه يأتي على هذه القواعد، وستجد أن شواهد ليست قليلة لم تأتي على هذه القواعد، فلهذا لا حاجة بنا في كل قاعدة ليست مضطردة اضطرادًا تامًا، ونحن نقول ونقر بذلك أنها قاعدة أغلبية، أكثرية لا حاجة بنا أن نقول وشذ عن ذلك كذا وكذا ثم نذكر كلمات كثيرة، لأن الغرض من القواعد الأغلبية والأكثرية ليس بيان المسموع، وإنما بيان المقيس غير المسموع.

فلهذا لا تعجبوا عندما تعودوا مثلًا إلى كتاب النحو الكبير أو أنتم عندما أذكر لكم هذه القواعد يأتي في أذهانكم كلمات جموع ليست سائرة على هذا القياس وهذه القواعد.

لأن السماع كما تعرفون هو الحاكم في اللغة، وإنما هذه القواعد لبيان القياس، كيف تبني، كيف تقيس ما لم يُسمع، فهذا الأمر لابد أن يكون واضحًا منذ البداية.

نبدأ بالسؤال السابق، ولعلك نسيت السؤال.

طالب: (@٣٣:٣٩).

الشيخ: تُهمة إذا جعلتها وصفًا على فعلة تكون كهمزة أي الذي يفعل بكثرة، وإذا جعلتها اسمًا صارت كما نقول تهمة، لكنها المسموع تُهمة.

طالب: (@٣٤:٠٧).

الشيخ: نعم، أشياء كثيرة جدًا تأتي اسمًا وتأتي وصفًا.

طالب: (@٣٤:٢٠).

الشيخ: بلى قلنا القواعد المضطردة تبين المسموع وغير المسموع.

طالب: كيف تبين المسموع؟

الشيخ: تبين لك المسموع كيف سيأتي، يعني إذا قيل لك ما القواعد المضطردة للفاعل المرفوع؟ القواعد المضطردة ستعرف أن الذي جاء في اللغة من ألفاظ الفاعل مرفوعة، لأن هذه قاعدة مضطردة تامة، تنظر في القرآن تنظر في الحديث، تنظر في كلام العرب شعرًا ونثرًا، ستجد أن الفاعل مرفوعًا، فأنت مثلًا لو وجدت مسموعًا بيت شعر مثالًا من الأبيات القدية لشعر جاهلي، ولم يُضبط عندك تضبط الفاعل بالرفع (@٣٥:١٤) وتعرف أن الشاعر قال ذلك، لأن القاعدة تبين لك المسموع كيف جاء.

لكن المضطرد، والغير المضطرد الأغلبي الأكثري يبين لك المقيس وأما المسموع فأكثره جاء عليه، لكن أيضًا هناك أشياء كثيرة خالفت.

نكمل يا إخوان، ندخل في أبيات ابن مالك، بدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر أوزان وأبنية جموع القلة، وقلنا إنها أربعة، فقال:

أَفْعِلَـــةٌ أَفْعُـــلُ ثُـــمَّ فِعْلَـــهْ ثُمَّـــتَ أَفْعَـــالٌ جُمُـــوْعُ قِلَّـــةْ

يقول هذه الأربعة هي جموع قلة وهي أفعلة: نحو سلاح وأسلحة، وغطاء وأغطية.

والثاني: أفعل: نحو كلب وأكلب، وعظم وأعظم.

والثالث أفعال: نحو طفل وأطفال، وعلم وأعلام.

والرابع فعلة: نحو فتى وفتية، وصبيٍ وصبية.

وقول ابن مالك في البيت: (ثُمَّتَ)؛ هذا هو حرف العطف ثم ودخلت عليه التاء، تاء التأنيث، دخولًا سماعيًا، لأن القياس في تاء التأنيث أنها لا تدخل على الحروف، وإنما تدخل الساكنة منها على الأفعال الماضية والمتحركة على الأوصاف، فدخولها هنا سماعي.

فلهذا كانت تاءً مفتوحة حتى في الوقف، تقف عليها بالتاء، تقول: (ثُمَّتَ) لو وقفت، ومن لك قول الشاعر:

ثمـــت قمنـــا إلـــى جـــردٍ مســـومةٍ أعـــرافهن لأيـــدينا مناديـــل

وقول الآخر:

ولقـــد أمـــر علـــى اللئـــيم ســـبلي فمضـــيت ثـــم قلـــت لا يعنينـــي

ثم قال ابن الك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـــضُ ذِي بِكَثْـــرَةٍ وَضْـــعًا يَفِـــي كَأَرْجُـلِ وَالْعَكْـسُ جَـاءَ كَالْصُّـفِي

يقول إن الأصل أن تكون جموعٌ قلة للعشرة وما دونها إلا الثلاثة، وأن تكون جموع الكثرة لما فوق العشرة، هذا الأصل.

وقد تأتي جموع القلة لما هو أكثر من العشرة، وهذا قوله:

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي

يعني قد يكون استعماله وافيًا للدلالة على الكثرة، وضعًا كأرجلٍ، وقد تأتي جموع الكثرة للثلاثة إلى العشرة، وهذا قوله (**وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالْصُّفِيٍّ**)، يعني أن جموع القلة قد تقع موقع جموع كثرة والعكس.

ومجيء جموع القلة موضع جموع الكسرة والعكس، **على قسمين أو على ثلاثة أقسام:**

- **الأول: أن يأتي ذلك وضعًا.**

يعني العرب منذ أول الأمر وضعوه لذلك، بمعنى أن العرب لم تجمع هذا المفرد إلا جمعًا واحدًا، فإن جمعوه جمع قلة استعمل في القلة والكثرة، وإن جمعوه جمع كثرة فقط فإنهم يستعملونه للقلة والكثرة لأنهم ما وضعوا جمعًا جمع تكسير لهذا المفرد إلا جمعًا واحدًا فصار هذا الجمع من حيث الوضع صالحًا للاستعمال في القلة والكثرة.

من أمثلة ذلك: رِجل جمع الرِجل أرجل، جمع قلة أفعل، هل لها جمعٌ آخر جمع تكسير، جمع كثرة من جموع التكسير؟ لا رِجل لم تُجمع جمع تكسير إلا على أرجل، فأرجل تستعمل وضعًا العرب لم يضعوا جمع تكسير لهذه الكلمة إلا جمع قلة، فيُستعمل حينئذٍ في القلة والكثرة، وكذلك عنق، وأعناق، وفؤاد وأفئدة، هذه لم تُجمع إلا جمع قلة.

وكذلك رجل ورجال، وقلب وقلوب، ومسجد ومساجد، هذه لم تُجمع إلا جمع كثرة، فتستعملها حينئذٍ في الكثرة وفي القلة.

النوع الثاني لمجيء أحدهما موضع الآخر: أن يأتيَّ ذلك استعمالًا، يعني في الاستعمال، مع أن المفرد له جمع قلة، وله جمع كثرة، إلا أن أحدهما مشهور

والآخر غير مشهور، أحد الجمعين مشهورٌ في الاستعمال، والآخر ليس مشهورًا في الاستعمال، فيكون المشهور أحسن استعمالًا.

فلهذا يستعمل الفصحاء هذا المشهور وإن كان للقلة وهم يريدون الكثرة، أو لكان الكثرة وهم يريدون القلة، من ذلك يمثلون لذلك بقوله -تعالى- ﴿مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان:٢٧] الآية، والجمع قلم، جمع قلة، مع أن القلم جُمِع جمع كثرة على قِلام فعال، إلا أن قِلام جمع ليس مشهورًا في الاستعمال والأقلام هو الجمع المشهور، فلهذا استعمل المشهور.

ومن ذلك أيضًا قوله -تعالى-: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]؛ قروء جمع قرء، جمع كثرة فعول مع أن القرء له جمعٌ آخر وهو أقراء، جمع قلة، قالوا القروء أشهر في الاستعمال من الأقراء، فلهذا استعملت مع أن المراد ثلاثة، وهذا قليل.

النوع الثالث لمجيء الكثرة مكان القلة، والقلة مكان الكثرة: أن يُستعمل ذلك اتكالًا على القرينة، أن تستعمل القلة مكان الكثرة، والكثرة مكان القلة اتكالًا على القرينة إذا كان هناك قرينة، من ذلك مثلًا قول حسان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: "وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دم"، قال ذلك في معرض الفخر، فهو يريد الإخبار عن كثرة سيوفهم أم عن قلتها؟ لا شك أنه يريد الكثرة لأنه يريد الفخر، مع أنه جمع السيف على أفعال أسياف إلا أن الأسلوب والقرائن المحتفة تدل على أنه يريد الكثرة، ويذكر بعض المؤرخين قصةٌ هنا وقعت بين حسان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ والنابغة، وأنه نقد هذا البيت بل نقد عدة نقضات لهذا البيت.

والقصة فيما يبدو لا تثبت ولا تصح، فمازال النحويون وأهل اللغة يحتجون بهذا البيت ولا يعيبونه، قالوا: وقد يكون من هذا الثالث وهو الاتكاء على القرينة، قوله -تعالى-: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]؛ لأن الثلاثة دلت على إرادة القلة،

فأدخلوها في هذا القسم، لأن الأقراء قالوا إنها جاءت في بعض الأحاديث.

المهم: فهذا ما يتعلق بوقوع الكثرة مكان القلة، والقلة مكان الكثرة، أما ابن مالك فقد ضرب لنا مثلين، أما القلة مكان الكثرة، فمثَّل لها بالأرجل وهذا مثالٌ صحيح، الأرجل لم يُجمع وضعًا إلا جمع قلة، ومثَّل لوقع الكثرة مكان القلة بماذا؟ الصفي (وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالْصُّفِي).

الصفيُ جمع صفاة، والصفاةُ الصخرة الملساء، جُمعت على فعول صفوي، ثم حدث إعلال بقلب الواو الساكنة ياءً وكسر ما قبلها فقيل صفي، وهذا التمثيل منتقدٌ عليه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- قالوا: بأن الصفاة جاء في اللغة جمعها على صوفي للكثرة، وجاء أيضًا في اللغة جمعها على أصفاء، جمع قلة، حتى الجوهري أثبت هذا الجمع.

تعود ماذا أقصد حتى الجوهري ماذا أقصد بهذا الجمع؟

طالب: (@٢١:٤٨).

الشيخ: نعم الجوهري كتابه الصحاح، والصحاح في كتب اللغة كالبخاري في كتب الحديث، يعني بالغ في انتقاء ما بلغ القمة في الصحة والثبوت في اللغة لأن اللغة المروية عن العرب ليست كلها على مستوى واحد من حيث الصحة والقوة.

بعضه قوي ثابت مروي عن أئمة العرب، وأئمة العربية في أسانيد كثيرة متواترة وبعضه مروي بأسانيد قوية قليلة، وبعضه في خلاف بين كونه فصيحًا وأفصح، أو قليل وكثير، وبعضه في خلاف هل هو صحيح أم خطأ، وبعضه في خلاف هل هو تحريف وتصحيف لكلمة، المروي عن العرب كذا، لكن العالم قرأها من كتاب فصحفها، ثم أثبتها اللغوي الفلاني، والسيوطي في كتابه المزهِر قسم اللغة أقسامًا كثيرة، بناءً على أسانيدها واختلاف الثبوت فيها.

المهم: أقول حتى الجوهري أثبت الأصفاء في جامع الصفاة، فهو جمع معروف ثابت لهذه الكلمة وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ متأخر، ولا يخفى عليه، ابن مالك لا يخفى عليه ما في الصحاح؛ لأنه كان...، إن لم يكن حافظًا للصحاح فهو متقنٌ للصحاح.

حتى قالوا من الأشياء التي هي كالإعجاز، يقول جلس مرة في مجلس فسُئِل عن الصحاح وعن كتابٍ آخر من كتب اللغة، ابن مالك سُئِل عن الصحاح وكتابٍ آخر، أي ما الذي استدركه فلان على فلان.

فقال أحصى في هذا المجلس كل ما استدركه فلان على فلان، وهذا كالإعجاز، لأن الإنسان يبقى وقت طويلًا وهو يوازن بين كتابين حتى يستخرج ما استدركه فلان على فلان، خاصةً في دقائق اللغة، لأنه قد يأتي بالكلمة بالأصل لكن يفوته بعض التصريفات وبعض المعاني.

المهم جمع الصفاة على الصوفي قد يكون من النوع الثاني، وهو الاستعمال أي الشهرة في الاستعمال، لأن الصوفي أشهر في الاستعمال من الأصفاء، لكنه ليس من النوع الأول وضع، الذي نص عليه ابن مالك في البيت:

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالْصُّفِي

فظاهر البيت أنه يريد أن يمثل بالمثالين على الوضع.

وهنا مسألة: وهي كون القلة للثلاثة إلى العشرة وكون الكثرة لما فوق العشرة هو المشهور، وفي المسألة خلاف، وكثيرٌ من المحققين يرى أن التحقيق في المسألة أن يقال إن القلة للثلاثة إلى العشرة، وإن الكثرة للثلاثة إلى ما لا نهاية، يقول إن القلة للثلاثة إلى العشرة والكثرة للثلاثة إلى ما لا نهاية.

أي أنهما الكثرة والقلة متفقان في البداية، ومختلفان في النهاية، وهذا قولٌ قوي،

لأن مجيء القلة للكثرة قليل، مجيء جموع القلة في أمثلة أو شواهد مراد بها الكثير، هذا قليل، لكن العكس وهو ورود جموع الكثرة، وهو ثلاث وعشرون بناءً والمراد قليل هذه شواهد ليست قليلة.

قلنا مثلًا كلمة الرند تجدونها في المعاجم الرند طيب أو عود، لكن لن تجدوا لها جمعًا في المعاجم، فإذا أردنا الآن أن نجمعها، سميت مثلًا ابنك رندًا أو سميت محلك رند، فأردت أن تجمعه بعد ذلك كيف تجمعه؟

سيكون الجمع بناءً على هذه القواعد والضوابط الأغلبية أو الأكثرية، كذلك مثلًا كلمة زبون وهي كلمة مولدة أي لم تستعملها العرب العرباء في وقت فصاحتها، زبون الذي يشتري الآن، كيف سنجمع كلمة زبون، هنا نقول زبائن مع أن هذا مخالفًا للقياس، أنه سيأتي أن فعول الوصف يُجمع على فعل، كرسول ورسل، وصبور وصبر، إن كان للمذكر وإن كان للمؤنث جُمِع على فعائل، كحلوب وحلائب.

فعلى ذلك تكون الزبائن جمع زبون إذا كانت مؤنثًا، لكن لا يصح إطلاق الزبائن على الذكور، وإنما الزبون إذا كان مذكرًا فإنه يُجمع على زُبن، هذا القياس الأكثر.

وجاء فيها جمعها على أفعال، أزبان، وجمعت بقلة على فعلاء، زبناء، وقد جاء سؤال عن استعمال شركة من شركات الاتصالات الحديثة، هي كلها ثلاثة أصلًا، فأحدها تستعمل زبناء هذا استعمالها الرسمي في كل أوراقها، زبناء الشركة، الذي هو استعمال صحيح أم لا؟ عندنا هنا،

الجواب: أن زبناء على كل حال أصح من زبائن لأن زبائن خطأ ما فيها إشكال.

طالب: (@٥٦:٤٥).

الشيخ: لكن ذكرنا في الدرس قبل الماضي عندما ذكرنا عن المذكر والمؤنث إن اللغة تُغلب المذكر ما تغلب المؤنث.

طالب: (@٥٧:٢٥).

الشيخ: بلى، ولهذا قلنا.

بسم الله الرحمن الرحيم، فهناك إشكالات كثيرة تتعلق بجمع التكسير، لأن قواعده متشعبة وتجد أن كثيرًا من الألسنة تقيس عليه فقد تصيب وقد تُخطئ من ذلك أيضًا سؤالٌ آخر، جاء عن رِناد، وهو اسم جديد رِناد بالراء والنون، وهو غير موجود في المعاجم، لكن يمكن أن يُخرج على أنه جمعٌ لرند، والرند موجود في المعاجم ومعروف فالرند فعل، وإذا عدت إلى جمعه قياسًا جمع تكسير، ستجد أنه يُجمع على أكثر من جمع منها فعال، رند ورِناد، فعلى ذلك يكون من التسمية بالجمع رِناد.

أما الإشكال فهو في اسمٍ آخر ريناد عندما يشبعون الكسرة إلى ريناد هذا الذي ليس له توجيه، وهذا الذي ينبغي عدم التسمية به، ولو طلبت تغييره أظن أن الأحوال ستغيره الآن، ولعلهم يدخلونه في الأسماء التي لا ينبغي التسمية بها لأن لا وجه له في اللغة.

على كل حال لا إشكال في رند، رند في الأصل اسمٌ للعود، فهو اسم جنس لهذا الشيء، لكن لو سميت بنتك رندًا، ثم رند ورند ورند كيف نجمعها؟ أو سميت محلٌ لك أو سميت.

طالب: (@٥٩:٥٩).

الشيخ: إذا جعلته علمًا أو إذا بقيَّ اسم جنس.

طالب: (@١٦:٦٠).

الشيخ: إذا كان اسم جنس فهو رند يطلق على القليل والكثير، هذا رند ما في إشكال في ذلك.

وإذا أردت الواحد منه مثل وعود وكسرى، الواحد منه رندا، هذا القياس فيه، كما قلت مثلًا في التمر تمرة، وفي النخل نخلة، وفي النحل نحلة، وفي الرند هذا العود أو الطيب، الواحدة منه رندا، لكن لو أردت أن تجمع الرند لأن اسم الجمع من الأشياء التي تجعله اسم جمع ويمنعون أن تجعلها جمعًا نحن قلنا بعض الفروق بين بعض الفروق وبينها ما ذكرناها جميعًا، لكن من هذه الفروق أن اسم الجمع يعامل معاملة المفرد في أوجه كثيرة بخلاف جمع التكسير، فهو يعامل معاملة الجمع.

فما يعامل فيه اسم الجنس والجمع معاملة المفرد أنه يُجمع، فتقول في قومٍ أقوام، وفي شعبٍ شعوب، وفي تمر تمور، وفي بقرة أبقار وهكذا، فتأخذ شيئًا من أحكام المفرد وتأخذ شيئًا من أحكام الجمع، كذلك فلهذا لا يسمونها جموعًا لكن لو تجاوزنا كل ذلك وقلت لو سمينا بنتك رندًا وكان بنت ثانية رند وثالثة رند كيف تجمعها؟ لك أن تجمعها جمع سلامة مع في إشكال رند مثل جعد رند رندات، فإذا أردت أن تجمعها جمع تكسير، قلت رناد أو رنود، لأن فعل الصحيح يُجمع على فعال وفعول كما سيأتي في الضوابط.

هذا فقط تبيين لشيء مما يترتب على كون القواعد هذه أغلبية وأكثرية، تضبط غير المسموع، ثم نعود بعد ذلك إلى المتن، بعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أوزان جموع القلة الأربعة، ذكر بعد ذلك ما تطرد فيه هذه الأوزان.

عرفنا المراد بالاطراد في هذا الباب، الاطراد هنا اطراد أغلبي أكثري ليس

اطرادًا تامًا، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِفَعْـــلٍ اسْـــمًا صَـــحَّ عَيْنًـــا أَفْعُـــلُ ... وَلِلْرُّبَـــاعِيِّ اسْـــمًا أَيْضًـــا يُجْعَـــلُ
إِنْ كَـــانَ كَالْعَنَـــاقِ وَالْـــذِّرَاعِ فِـــي ... مَـــدَ وَتَأْنِيْـــثٍ وَعَـــدِّ الأَحْـــرُفِ

ذكر أن أفعل من جموع القلة **يطرد في شيئين:**

الأول: في فعل، بفتح الفاء وسكون العين إذا كان اسمًا ثلاثيًا ساكن العين، نحو كلب وأكلب، وضرب وأضرب، ونحو: ظبيٍ وأظبٍ، ظبي اسم ثلاثي، وصحيح العين لأن عينه باء، وعلى وزن فعل، فجُمِع على أفعل، فقيل أظبٍ والأصل فيه أظبويٍ كأكلبٍ، أظبويٍ، قُلِبت ضمة الباء إلى كسرة لكي تناسب الياء، فصار الاسم بذلك مقصورًا، فصار الاسم بذلك منقوصًا فعومل معاملة قاضي فحذفت الياء ظبٍ وكذلك جرو، يُجمع على أجرٍ.

القيود المذكورة عندما نذكر هذه القيود، إذا ذكرنا قيودًا فهي مقصودة، وهكذا في كلام النحويين عامةً وكلام العلماء، إذا ذُكرت قيود في المسألة فهي مقصودة، وإذا لم تذكر في المسألة قيود، فمعنى ذلك أن هذه القيود غير مرعية ولا مؤثرة، فهنا ذكرنا قيودًا منها فعل، بفتح الفاء وسكون العين.

يُخرج أوزان الثلاثة الأخرى، كفعل وفُعل، وفعل، هذه لا تجمع على أفعل.

وقولنا إن يكون اسمًا ماذا يُخرج؟ الوصف، نحو ضخم، وصعب وسهل، لا تُجمع على أضخم، وأسهل وأصعب، لأنها صفات أوصاف لا أسماء.

وقولنا صحيح العين: واضح يُخرج معتل العين ومضعَّف العين، قلنا الصحة تُخرج شيئين الاعتلال والتضعيف، مثل نوع، وصوت وبيت، وخوف، لا تُجمع على أفعل، وشق، ورق، لا تجمع على أفعل، وهذا هو قول ابن مالك (**لفعلٍ اسمًا صح عينًا أفعلُ**).

يقول: أفعل للاسم إذا صحت عينه يقول إن أفعل للاسم إذا كان على وزن فعل وقد صت عينه، الاسم الثلاثي لأنه قال فعل، بما أنه قال فعل، فعل يعني ثلاثي.

الأمر الثاني الذي تطرد فيه أفْعُل: الاسم الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل آخره مدًا.

نحو عناق، والجمع أعنق، وكذلك ذراع وأذرع، وعقاب وأعقب، ويمين وأيمن، انتبه هنا ذكرنا قيودًا سمعتموها وأغفلنا قيودًا، قلنا الاسم الرباعي ما قيدنا بحركات يعني مكسور الفاء أو مفتوح الفاء أو مضموم الفاء، ما قيدنا بشيء.

إذًا عناق تدخل مع أنها مفتوحة الفاء، ذراع تدخل مكسورة الفاء، عقاب تدخل وهي مضمومة الفاء، فالقيد الذي لم يُذكر لا يؤثر.

كأننا أشرنا من قبل في التذكير والتأنيث إلى أن بعض الحيوانات التي لا يتضح فيها التذكير ولا التأنيث اللفظ تعامله العرب معاملة معينة، إما تذكير أو تأنيث مع أن حقيقته شيء آخر، كما لو تقول حمزة مؤنث، يعني لفظه مؤنث، وحقيقته شيءٌ آخر.

كذلك النملة النملة مذكر أو مؤنث؟ النملة مؤنث مع أن كلمة نملة تطلق على الذكر من النمل وعلى الأنثى من النمل وما تقول نملة، تقول جاءت نملة وذهبت نملة سواء كان ذكرًا أو أنثى، لأن نفس الكلمة هذه نملة حكمها التأنيث وهكذا.

طالب: (@٠٧:٦٩).

الشيخ: نحن ذكرنا في القيود المؤنث بلا علامة، فلهذا كلمة حمار تجمع على أفعل أحمر، لا لأنه مذكر، المؤنث وهذا مذكر، مؤنث بلا علامة وحمار مذكر، ليس مؤنثًا، مؤنثٌ بلا علامة ما يُجمعن وكذلك لو قلنا عامود أو رغيف هذه

المذكرات لا تُجمع على أفعل.

وقولنا: (مؤنثٌ بلا علامة)؛ يُخرج المؤنث بالعلامة كسحابة ورسالة، وعلامة، لا تجمع على أفعل، وقولنا بمده قبل آخرها يُخرج حو زينب ومريم، فهذه ليس فيها مدًا قبل آخرها ولا تجمع على أفعل.

وهذا هو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وللرباعي اسمًا أيضًا يُجعل متى إن كان كالعناق والذراع، إن كان مثلهما في مدٍ قبل الآخر وتأنيثٍ تأنيث بلا علامة، وعد الأحرف رباعي، ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الوزن الثاني من أوزان جموع القلة، فقال:

وَغَالِبًّا أَغْنَاهُمُ فِعْلاَنُ فِي فُعَلِ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

ذكر هنا أفعال من جموع القلة وذكر أن هذا الجمع أفعال يطرد في ماذا؟ يطرد في كل اسمٍ ثلاثيٍ لا يُجمع على أفعل، كل اسم ثلاثي لا يجمع على أفعل، فإنه يُجمع على أفعال، فيشمل ذلك أولًا يشمل فعل معتل العين.

نحن أخرجناه من أفعل معتل العين، مثل سيف وأسياف، وثوب وأثواب، وبيت وأبيات، يشمل غير فعل من أوزان الثلاثي، الثلاثي كما تعرفون، الثلاثي كم له من وزن؟ له عشرة أوزان، فعل صحيح العين يُجمع على أفعل، الثلاثي الذي لا يُجمع على أفعل يُجمع على أفعال.

يعني فعل معتل العين يدخل، وكذلك باقي الأوزان غير فعل، كلها تُجمع على أفعال، مثل فعل، الثلاثي الذي على وزن فعل، مثل علم وأعلام، وقسم وأقسام، وجمل وأجمال، وكذلك الثلاثي الذي على وزن فعل، مثل نمر وأنمار، والثلاثي الذي على وزن فعل كعضد، وأعضاد والثلاثي الذي على وزن فعل كحمل وأحمال، والثلاثي الذي على وزن فِعَل كعنب وأعناب.

والذي على وزن فِعِل بكسرتين كإبل وأبال، والثلاثي الذي على وزن فُعل

كقفل وأقفال، والثلاثي الذي على وزن فُعُل بضمتين كعنق وأعناق، كم ذكرنا من وزن؟ ذكرنا تسعة أوزان، ثمانية أوزان خالصة لأفعال، والوزن الأول وهو فعل إن كان صحيح العين يُجمع على أفعل وإن كان معتل العين يُجمع على أفعال.

هذه كلها تسعة، بقيَّ وزن من أوزان الثلاثي وهو: فُعَل ما حكمه؟ كيف يُجمع في القلة؟ فلهذا قال ابن مالك بعد ذلك:

وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

فالاسم الثلاثي الذي على وزن فُعَل كيف يُجمع في القلة؟ في الغالب على فعلان، نحو صرد وصردان، طائر، وجرذ وجرذان، ونغر ونغران طائر، وخزز وهو ذكر الأرنب خزز وخزان.

نكمل بعد الصلاة، الله أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد،،،

فقد ذكرنا أن الاسم الثلاثي يُجمع جمع قلة، بأوزانه العشرة، فأما فعلٌ صحيح العين فعلى أفعل، وأما فعلٌ معتل العين، فعلى أفعال، وكذلك بقية أوزان الاسم الثلاثي جميعًا تُجمع على أفعال سوى فُعَل، الذي نص عليه ابن مالك فقال:

وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

بعد ذلك سيذكر الوزن الرابع من أوزان جموع التكسير، القلة وهو فِعلة، فالسؤال الذي توقفنا عليه قبل الصلاة، هو: لماذا ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فعلان وهو جمع كثرة بين جموع القلة، لماذا لم يذكر جموع القلة فإذا انتهى انتقل بعد ذلك إلى جموع الكثرة؟

فالجواب عن ذلك: أنه أراد أن يبين كيفية وزن الاسم الثلاثي بأوزانه العشرة،

ذكر تسعة أوزان من أوزان العشرة، وبين كيف توزن وبقي الوزن الأخير وهو فعل، فأراد أن يبين كيف يوزن فأتى بهذا البيت هنا، فلهذا سيعود الآن بعد ذلك إلى ذكر بقية جموع القلة، فيذكر الوزن الثالث من وزان جموع القلة، وهو أفعلة، فقال:

فِـــي اسْـــمٍ مُـــذكَّرٍ رُبَـــاعِيَ بِمَـــدّ ثَالِـــثٍ أفْعِلَـــةُ عَـــنْهُمُ اطَّـــرَدْ

وَالْزَمْـــهُ فِـــي فَعَـــالٍ أوْ فِعَـــالِ مُصَـــاحِبَيْ تَضْـــعِيْفٍ أوْ إعْـــلَالِ

فذكر هنا جمع القلة أفعلة، وبين أنه يطرد في ماذا؟ في جمع الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره مده.

انتبه: أننا لم نقيد ذلك بحركة، إذًا فالتقييد بالحركة ليس مؤثرًا مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسو الأول، نحو طعام مفتوح الأول وأطعمة، حمار مكسور الأول، وأحمرة، وسلاح وأسلحة، وغراب مضموم الأول وأغربة، ورغيف وأرغفة، وعامود وأعمدة، إلى آخره، وهذا قوله:

فِـــي اسْـــمٍ مُـــذكَّرٍ رُبَـــاعِيَ بِمَـــدّ ثَالِـــثٍ أفْعِلَـــةُ عَـــنْهُمُ اطَّـــرَدْ

ولأن أفعلة تطرد في الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره مد، فإن العرب التزموه في بعض هذا الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره مده، وهو فَعال، وفِعال، إذا كان اللام منهما معتًا أو مُضعفًا، فعال أو فعال إذا كانت اللام منهما معتلةً أو مضعفة، نحو بتات وأبتة، والبتات هو أساس البيت، وزمام وأزمة، وقباء وأقبية، وإناء وآنية.

جمعنا زمام على أزمة، ونقول إن أزمة على وزن أفعلة، وأصل أزمّة أزممة أفعلة، ثم أدغمنا المثلين والإدغام يوجب تسكين المثال الأول، ونقل الحركة منه إلى ما قبله فقلنا أزمّة هذا يسمى إعلال، يُدرس في باب الإعلال في آخر الألفية.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَالْزَمْــــهُ فِــــي فَعَــــالٍ أَوْ فِعَــــالِ　　مُصَــــاحِبَيْ تَضْــــعِيْفٍ أَوْ إِعْــــلَالِ

أي أن أفعلة تلزم في هذين البنائين فِعال وفَعال من الاسم الرباعي المذكر الذي قبل آخره مده إذا كانت اللام منه معتلةً أو مضعفة.

إذًا: فأفعلة لا يُجمع عليها إلا الرباعي، لا يُجمع عليها الثلاثي بهذه القيود، الرباعي مذكر، فإذا الرباعي مؤنث، هذا سبق في أفعل، مثل ذراع وأذرع، لكن هنا رباعي مذكر، بعد المذكر نأتي إلى أفعلة، وألزمه.

طالب: (@١٨:٨٣).

الشيخ: معتل اللام أو مضعف اللام.

طالب: (@٢٦:٨٣).

الشيخ: ما لامه؟ ميم، وعينه: ميم، عينه ميم ولامه ميم، والمضعف ما كانت لامه كعينه، إلا أننا نقول هنا الذي يُجمع على أفعلة هو الاسم الرباعي المذكر الذي قبل آخره مدة، إذًا المدة ستفصل بين اللام والعين، فإذا كانت اللام والعين من جنسٍ واحد مثل زمام، فيُعد مضعفًا، يعني لولا هذه المدة هذه لحدث التشديد.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الوزن الرابع وهو الأخير: من جموع القلة فقال:

فُعْــــلٌ لِنَحْــــوِ أَحْمَــــرٍ وحَمْــــرَا　　وَفِعْلَــــةٌ جَمْعًــــا بنَقْــــلٍ يُــــدْرَى

ذكر في هذا البيت وزنين:

- **الوزن الأول**: فُعْل، بضم الفاء وسكون العين وهو من جموع الكثرة.
- **والوزن الثاني**: فِعْل: بكسر الفاء وسكون العين، وهو آخر جموع القلة.

فعْل ذكره في الشطر الأول وهو من جموع الكثرة، وفِعْل في الشطر الثاني وهو

من جموع القلة، وكان الأفضل لو عكس الشطرين، فجعل الثانية أولًا، لماذا؟

لكي يذكر جموع القلة متتالية، فإذا انتهت يذكر بعد ذلك جموع الكثرة، المهم أن الجمع الرابع من جموع القلة هو فِعْل، وعنه قال ابن مالك:

وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

أي أن هذا الجمع على فعل جمعٌ سماي بابه النقل السماع فقط وليس فيه اطراد، وهو قليل على كل حال، فمما جاء فيه صبيٌّ وصبية، وفتى وفتية، وغلام وغلمة، وولد وولدة، وشيخ، وشِيخة، وثور وثيرة.

هو جمعٌ قليل حتى أن بعضهم أنكره، يعني أنكر أن يكون من جموع القلة، وقال إنه اسم جمع، وهذا قول ضعيف في بعض النحويين، وبذلك ننتهي من الكلام على جموع القلة، نشرع بعد ذلك مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكلام على جموع الكثرة.

جموع الكثرة كما قلنا كم أبنيتها أو أوزانها؟ ٢٣ وزنًا، حصروها بتتبع والاستقراء.

الأول: فُعْل بضم الأول وسكون الثاني.

الثاني: فُعُل، بضمتين.

فُعَل، وفُعِلة، وفِعَل، وفِعلة، وفَعَل، فَعلاء، فُعّل، فُعَّال، وفِعال، وفعول، وفعِلان، وفُعلان، وفعلاء وأفعلاء، وفواعل، وفعائل وفعالي، وفعالى، وفعاليّ، وفعالل، وأخيرًا شبه فعالل.

ثلاثة وعشرون وزنًا يذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ واحدًا واحدًا، وستجدون أن الأمر يعود في أغلبه إلى السماع أي ما تشرح كثير، هو سماع أمثلة، فالوزن الأول

من جموع الكثرة، وقد ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت السابق، في قوله:

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وحَمْرَا

يعني أن جمع التكسير للكثرة فعل يطرد في أفعل وفي مؤنثه فعلاء، أفعل فعلاء، أحمر حمراء، أحمر تقول هذا كتابٌ أحمر، وكتبٌ حمر، أحمر أحمر أحمر صارت حمر، هذه وردةٌ حمراء، وورودٌ حمر، إذًا المذكر والمؤنث يجمعان على صيغةٍ واحدة.

إذا قلت حمر فيجوز أن يكون مفردها أحمر ويجوز أن يكون مفردها حمراء، وهكذا في أخضر وخضراء وخضر، تقول: علمٌ أخضر وأعلامٌ خضر، ورايةٌ خضراء وراياتٌ خضر، إلى آخره.

والبيت واضح:

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وحَمْرَا

ما قيدنا بشيء.

طالب: (@١٦:٩٠).

الشيخ: أسود وسوداء يجمعان على سود وأخضر وأصفر وصفراء صُفر، وأزرق وزرقاء زرق إلى آخره.

الوزن الثاني من جموع الكسرة هو فُعْل، أبيض وبيضاء يُجمعان على بيض، هذا سيأتينا في باب الإعلال، يجعلون باب الإعلال آخر باب لأنه يحتاج إلى كل الأبواب السابقة.

بيض هل هو على فُعْل؟

الجواب: نعم وأصله بُيض، وقعت الياء بعد الضمة فحدث الثقل فقلبنا الضمة

إلى كسرة فصارت بيض، هل هذه شعوذة؟ المسألة سهلة أنت عندك أبيض وبيضاء الإشكال فقط في أبيض وبيضاء وبيض، وبقية الكلمات أحمر وحمراء وأصفر وصفراء وأخضر وخضراء، كلها على فعل.

فمن باب القياس الأمر عقلي، من باب القياس سنقول إن أبيض وبيضاء مثل بقية الألوان، على فعل، فهي بُيض، إلا أن الإشكال الذي يحدث في أمثالها أن الياء إذا وقعت بعد ضمة الضمة تُقلب كسرة، في مواضع كثيرة، وبالعكس لو جاءت الواو بعد الكسرة، أيضًا إشكال، لأن معروف أن الواو والياء عدوتان، والواو بنتها الضمة، والياء بنتها الكسرة، فاجتمعت واو وياء واجتمعت واو وكسرة، أو اجتمعت ياء أو ضمة، تسبب ثقل صوتي والعرب تهرب من هذا الثقل.

بأشكال إما بحذفه وإما بقلبه وإما بإدغامه حتى يتخلص من هذا الثقل، إذًا بيض على وزن فُعل.

نتقل إلى الوزن الثاني من أوزان جموع القلة وهو فُعُل، وهو بضمتين وفيه يقول ابن مالك:

وَفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ   قَدْ زِيْدَ قَبْلَ لاَمٍ اعْلاَلاً فَقَدْ
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ

يقول: فُعُل في ضمتين **يطرد في شيئين:**

الأول: في اسمٍ رباعي قبل آخره مده، ولامه ليست معتلة، وليس مضعفًّا وقبل آخره ألف.

اسم رباعي قبل آخره مدة، أي مدة؟ واو أو ألف أو ياء؟ يجب أن تكون اللام غير معتلة، وإذا كانت المدة ألف يجب أن تكون اللام غير مضعّفة، مثل حمار، اسم رباعي قبل آخره مد ألف وليس مضعفًا ولا معتلًا يُجمع على حُمُر، كما رأيتم

حمار مكسور الأول ومذكر، نحن ما اشترطنا حركات، ولا اشترطنا تذكير ولا تأنيث هنا، فالتذكير والتأنيث لا يضر والحركة لا تضر.

فتقول في حمارس حُمُر، وفي غزالٍ غُزُل، وفي أتان أُتُن، مع أنها مؤنث، وفي جدارٍ جُدُر، نحن قلنا اسم رباعيي قبل آخره مده، لامه ليست معتلة، وإن كانت المدة ألف لامه ليست مضعفّة، وفي قراد قُرُد، وفي قضيب قُضُب، وفي عامود عُمُد، وفي قانوص قُنُص.

سرير يدخل فيه؟ نعم سرير رباعي وقبل آخره مدة، لكنه مضعَّف، سرير مضعف لامه كعينه التضعيف لا يضر إلا مع الألف، إذًا سرير يُجمع على فُعُل سرر، مدة حرف المد ألف، واو، أو ياء، مثل سرير قبل آخره ياء مدية، ذلول قبل آخره واو مدية ذلل.

ذلال لا لأنه مضعّف وقبل آخره وكذلك هلال، وسنان، لو قلنا كساء اسم رباعي وقبل آخره مدة لا يُجمع، لأنه معتل الآخر.

كذلك قباء معتل الآخر، ومعتل الآخر لا يُجمع على فُعل، معتل الآخر لا يجمع على فُعل مطلقًا، همزة والهمزة منقلبة عن ياء ما يفوت عليك هذا الأمر.

طالب: (@١٤:٩٧).

الشيخ: فُعُلٌ نعم هو ظاهر كلامهم أنه في الصفات، لأنهم يقولون في أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وهذا لا يكون إلا في الصفات، لأن الاسم ما يأتي منه مذكر ومؤنث على أفعل وفعلاء، في أشياء يُشترط فيها الاسمين، وفي أشياء يُشترط فيها الوصفية، وفي أشياء لا يُشترط فيها لا هذا ولا هذا، والنص على كل ذلك.

هذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفُعُـــلٌ لاسْـــــم رُبَـــــاعِيٍّ بِمَـــــدّ قَــدْ زِيْــد قَبْــلَ لاَمِ اعْــلَالاً فَقَــدْ

يعني اللام فقد الإعلال، اللام ليست معتلة، ما لم يُضعف في الأعم ذو الألف، يعني إذا كانت المد ألف يُشترط عدم التضعيف، أيضًا يطرد فُعُل فيأمرٍ آخر ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو الوصف الذي على وزن فعول بمعنى فاعل إذا كان للمذكر مثل صبور وصُبُر، وشكور وشُكُر، وغفور وغُفُر، ورسول ورُسُل.

الوصف الذي على وزن فعول بمعنى فاعل إذا كان للمذكر فإنه يُجمع على فُعُل، نعم هي فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل، وقولنا فعول بمعنى فاعل يُخرج فعول التي بمعنى مفعول، لا تُجمع على فُعل مثل حلوب بمعنى محلوب، وركوب بمعنى مركوب، لا يجمعان على فُعُل، تلاحظون عندما سرنا في الأوزان أن المفرد الواحد الكلمة الواحدة قد تُجمع على أكثر من وزن، وهذا لا إشكال فيه.

بعضها الكلمات فلهذا لو عدتم للمعاجم ستجدون أن الكلمة أحيانًا يذكرون لها جمعًا وأحيانًا جمعين وأحيانًا ثلاثة، وأحيانًا أربعة، وأحيانًا عشرة، نعم بعض الكلمات لها جُمع كثيرة، وبعض الكلمات لها جُمع قليلة.

ودوا مثلًا لجمع كلمة شيخ، كم لها من جمع؟ جموع كثيرة كلمة شيخ، حتى من جموعها جموع غريبة مثل مَشْيُخة، وشِيخَ قبل قليل.

المهم الوزن الثالث من أوزان جموع الكثرة، هو فُعَل بضم الأول وفتح الثاني، فُعَل، وفيه يقول ابن مالك:

وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعلَةٍ عُرِفْ وَنَحْوِ كُبْرَى

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فُعَل يطرد في جمع شيئين:

الأول: في جمع الاسم الذي على وزن فعلة: اسم على وزن فعلة، يُجمع على فُعل، لم نقيد هنا بإعلال، ولا بصحة، إذًا سواءً كانت فعلة معتلة أم كانت صحيحة، مثل قربة وقرب، وهذا صحيح، مدية ومدى، معتل اللام، وحجة مشدد مضعف وحجج، ومدة ومدد، وغرفة وغرف، وجملة وجمل، إلى آخره.

الثاني الذي تطرد فيه فُعَل: فُعلى مؤنث أفعل، فعلى المقصورة مؤنث أفعل، نحو كبرى وكبر، وصغرى وصغر، وأخرى وأخر.

الوزن الرابع من جموع الكسرة هو فِعَلْ، بكسر الأول وفتح الثاني، فِعَلْ، وفيه يقول ابن مالك:

وَلِفِعْلَـــــــــــــةٍ فِعَــــــــــــلْ   وَقَـدْ يَجِـيءُ جَمْعُـهُ عَلَـى فُعَـلْ

إذًا فِعَل يطرد فجمع اسمٍ على فعلة، الاسم إذا كان على وزن فِعَل، فإنه يُجمع جمع تكسير على وزنِ فِعَل.

كسرة كِسر، وحِجة حِجج، ومرية ومرى، وقِربة وقرب، إلى آخره، وقوله:

وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

أي أن اسم المفرد الذي على وزن فِعَل عرفنا أن فِعَل تُجمع على فِعَل، قال إن فِعَل قد تُجمع أيضًا على فُعَل، قد يجيء، أي أن هذا قليل، وكان ينبغي ألا يذكر هذه الأشياء القليلة، لأنه ذكر أشياء كثيرة جدًا قليلة، وكما قلنا المراد هنا ذكر المطردات اطرادًا أغلبيًا أو أكثريًا.

مثال ذلك: لِحية فإنها تُجمع في الأكثر على لِحىً، كما سبق فِعل، لحية لحى، وجاء أيضًا جمعها على لُحى فُعلن وهذا قليل ما ينقاس قليل، وحلية قالوا فيها حُلى، هذه أشياء قليلة يتركها للسماع، في حلية أن تكون على فِعَل، حِلى، هذا القياس فيها، قالوا: حُلى فانصرفوا إلى فُعَل هذا قليل.

تلاحظون أننا نقول اسمٌ على فِعل، إذًا نُخرج صفة، لو جاءت صفة على فِعل، لا تجمع على فِعل، وكذلك في فُعَل، قلنا اسمٌ على فُعلى يُجمع على فُعل، أيضًا يُخرج الصفة.

القتلة هذا اسم مرة، بل اسم هيئة، قِتلة اسم هيئة، واسم الهيئة أم وصف؟ اسم لا يغرنك أنه اسم هو اسم على كل حال لأنه مصدر، لأنه في حكم المصدر.

الوزن الخامس من أوزان جموع الكسرة فُعَلَةْ بضم الأول وفتح الثاني، وفيه يقول ابن مالك:

فِـــي نَحْـــوِ رَام اطِّـــرَادٍ فُعَلَـــهْ وَشَـــاعَ نَحْـــوُ كَامِـــلِ وَكَمَلَـــهْ

يقول إن فُعَلَهْ يطرد في جمع فاعل، رامٍ في جمع فاعل إذا كان وصف لمذكر عاقل معتل اللام، فُعَلَهْ يطرد في جمع فاعل، رامٍ في جمع فاعل إذا كان وصفًا لا اسمًان إذا كان وصفًا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رامٍ.

رامٍ هذا فاعل من رمى يرمي فهو رامٍ ورماه وقاضٍ وقضاه، وماشٍ ومشاه، وهادٍ وهداه، وساعٍ وسعاه، وهادي اسم ليس وصفًا لا يُجمع، لو قلنا مثلًا هاديه؟ هذا مؤنث ليس مذكر، لو قلنا مثلًا عاقل يُجمع على فُعَلَهْ؟ لا لأن اشترطنا اعتدال اللام.

الوزن السادس من أوزان جموع الكسرة: فَعْلَى.

طالب: (@١٠٧:٢٥).

الشيخ: فعله السابق، رامي ورماه، ساعي هادي ماشي.

طالب: (@١٠٧:٣٩).

الشيخ: سؤال جيد مهتم بالإعلال، يسأل سؤال يدل على أنه معي، والآخرون

ربما فهموا هذه الأمور من كثرة تردادها، عندما نقول: رامٍ جمعه رماة، رامي على وزن فاعل، أصله رامي، ثم حُذفت الياء كالقاضي، رُماةٌ قلنا على وزن فعله.

فالأصل من رمى يرمي رميَّ، الأصل رُميَّ، من قواعد الإعلال المشهورة أن الواو والياء إذا تحركت وانفتح ما قبلهما انقلبت ألفًا، قواعد الإعلال المشهورة، الواو والياء إذا تحركت بأي حركة وانفتح ما قبلهما انقلبت ألفًا، وهذا الذي حدث، رميَّ، الياء تحركت وانفتح ما قبلها، وقلبت ألفًا، رماه، وكذلك يقال في الباقي.

لكن ترى الأصل أحيانًا يكون الأصل واو وأحيانًا يكون الأصل ياء، مثلًا في رامي قلنا رُميَّ، لأن الأصل ياء من رمى يرمي، لكن لو قلنا داعٍ ودعاة هذا من داعي يدعو، إذًا ما أصل دعاء؟ دعيَّ أو دعو؟ دعو.

اسمعوا الأسئلة أسئلة الفاهمين، يقول رجل اسمه هادي أو سامي أو راضي هل نجمعه على فعلة؟

الجواب: لا، لأننا قلنا إن فعلة جمع لفاعل إذا كان وصفًا لمذكرٍ عاقل معتل اللام، وإذا جعلت هذه الأسماء أعلامًا صارت أسماءً لا أوصاف.

طالب: (@١١٠:٢٣).

الشيخ: ننتقل إلى جمع العلم، جمع العلم يُجمع قياسًا بالواو والنون، رامون تقول رامون وسامون، وذكرنا الجمع المنقوص جمع لمذكر السالم.

طالب: (@١١٠:٤٧).

الشيخ: طبعًا لا شك هذا الذي جعلنا نفرق دائمًا نقول اسم، وصف حسب معناها واستعمالها، هل هي وصف بمعنى الفعل، شرحنا الأوصاف كم مرة؟ وصف جمعه أوصاف، والأوصاف هي الأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها، وهي

اسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة والصيغة المشبهة واسم التفضيل، وخاصيتها أنها بمعنى الفعل.

أما إذا خرجت عن معنى الفعل وكانت دالة على الاستقرار والثبوت صارت اسمًا.

طالب: (@١١١:٣٧).

الشيخ: دع الطلاب الطلاب مشاكلهم في الجمع والمدرسة، عندنا في المسجد افهموا أنتم ما في اختبار إلا بأسئلة.

طالب: (@١١١:٤٧).

الشيخ: حينئذٍ لابد أن يكون السؤال واضحًا، اجمع مثلًا سامي، بين قوسين اسم رجل مثلًا، يُوضح له لابد تقول سامون مثلًا، لكن إذا أطلق الأظهر أنها وصف، لأن العلم بابه النقل.

طالب: (@١١٢:١٤).

الشيخ: هاني لابد أن ننظر في هاني، هاني من يتأمل فيه؟ فهو مهموز أصله هانيء، ثم خففت الهمزة، وإذا خففت الهمزة فالأكثر في الكلمة المخففة من الهمز أن تعامل معاملة المهموز، على لغةٍ قليلة قد تعامل معاملة يعني الطارئ، مثال ذلك مثلًا لو قلنا قرأ يقرأ ثم خففنا يقرأ إلى يقرا، ثم أدخلنا الجازم، لم يقرا، هل سنجزم بحذف السكون المقدر أم بحذف حرف العلة؟

المشهور بحذف السكون، وهناك لغة قليلة تحذف حرف الألف حملًا على شبهه، لأنه يشبه حينئذٍ حروف العلة، وكذلك هانئ وقارئ فالأصل أنها تُجمع فاعل الصحيح اللام، لا يُجمع على...، يُجمع طبعًا جمع سلامة، وقد يُجمع هنا على فعل، ومثل كامل وكمل، وبار وبررة كما سيأتي فيقول هنأ وقرأ، وقد يجمع

على فعال كما سيأتي قراء وهناء، لكنه لا يُجمع على فعلى اعتبارًا بأصله.

مثل ذلك مثلًا لو قيل لك: كيف نكتب كلمة مهنا، إنسان اسمه مُهنا أو عائلة المهنا نكتبها بالألف النائمة أم بالقائمة نقول القياس والأفضل أن نكتبها بالقائمة؛ لأنها ليست ألفًا أصلية وإنما هي مخففة من الهمزة، فنكتبها واقفة، ولو كتبتن نائمة لكان ذلك على اللغة القليلة التي تحذف الألف من لم يقرأ.

الوجه ضعيف نعم، تبني بيتك على رأيٍ ضعيف، تخيط ثوبك على رأيٍ ضعيف؟ لغتك –إن شاء– أهم من البيت والثوب.

طالب: (@٢٢:١١٥).

الشيخ: تبين له وتقول هذا الأحسن وهذا الأفضل.

الوزن السادس: قلنا هو وزن فَعْلَ بفتح الأول والثاني، فَعْلَ وفيه يقول ابن مالك:

وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

يقول إن فَعل يشيع في جمع فاعل إذا كان وصفًا لمذكرٍ عاقل صحيح اللام، فَعْلَ جمع لفاعل إذا كان وصفًا لمذكرٍ عاقل لصحيح اللام، أي كالسابق، إلا أن فُعل لمعتل اللام، وفَعل لصحيح اللام، نحو كامل وكَمل، وساحر وسحرة، وسافر وسفرة.

بار هذا مضعّف الآخر، نحن ما اشترطنا شيئًا إذًا يدخل، بار وبررة، وعاق وعققه، طالق يُجمع على فَعل لا لأنه مؤنث، وقلنا المذكر، داعي؟ معتل، سابق للفرس؟ فرس يوصف بأنه سابق ولاحق أي وصف، يقال خيولٌ سبقة، لأننا قلنا فاعل وصفٍ لمذكرٍ عاقل صحيح اللام.

طالب: لو وُصِف بها عاقل؟

الشيخ: لو وُصِف بها عاقل، حينئذٍ نقول سبقة، نقول هؤلاء السبقة الذين سبقوا، وهؤلاء اللحقة، نعم يصح.

مع أنك ربما لا تجد في المعاجم أن سابقًا ولاحقًا يُجمعان على ما سبقة ولحقة، لكنك معرفتك بهذه القواعد والضوابط والأغلبية والأكثرية يوقفك على هذه الأوجه الجائزة، لو كنت شاعرًا أو فصيحًا أو كاتبًا أو مصححًا مثلًا، فتعرف أوجه الصواب وأوجه الخطأ في ذلك، يعني ربما بعض الأشياء تستغربونها الآن.

لو قال إنسان نأتي بفاعل أي فاعل صحيح اللام، مثل آكل أكل مستعمل، شارب شرب، أكل مستعمل أكل، لكن شارب لو قال شرب، هؤلاء رجالٌ شربةٌ مو مستعمل شرب، هل تخطئها، ربما نجده مثلًا في منطقة أخرى، في دولة أخرى أو عند...، أو في القرن القادم، أو ربما في القرن الماضي نجد كتاب فيه شربة، هل نخطئها لأنها غير مشهورة وغير معروفة، الآن وليست موجودة في المعجمات؟ لا المعجم ينقل الذي سُمِع.

والنحوي هو الذي يعرف ما يقاس وما لا يقاس، فعمله بعد عمل اللغوي، فليس كل شيء ليس موجودًا في المعاجم يخطئه لكن لابد أن نعرف كيف نقيس أيضًا لكيلا تضيع اللغة، يأتي إنسان يقول شربة، وشِربة، وشُربة، ويجعلها كلها جمعًا لا شرب وشربة ما تأتي.

كتبة مستعملة كاتب وكتبة، ما في إشكال كاتب وكتبة قياس وأكل أيضًا ولو قيلت كلمة ليست مشهورة لكن على القياس ما نخطئها صحيحة وما فيها إشكال.

الوزن السابع من أوزان جموع الكثرة هو: فَعْلَى بألفٍ مقصورة، قال فيها ابن مالك:

فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيْلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

يقول إن فَعْلَى يُجمع عليها الوصف الذي يدل على هلاكٍ أو أسباب الهلاك أو النقص والعيب، الوصف إذا دل على هلاك أو أسباب الهلاك أو على نقصٍ وعيب، والمسموع مجيئه من هذه الأوزان، الأول: فعيل بمعنى مفعول، وهذا الأكثر فيه، وصف على وزن فعيل بمعنى مفعول، لكن ليس أي فعيل بمعنى مفعول يدل على هلاكٍ أو أسباب الهلاك أو نقص أو عيب، مثل قتيل هذا مثاله قتيل قتلى، وجريح وجرحى، وأسير أسرى، وفعيل صريع صرعى، قلنا جريح وجرحى.

وقد يأتي أيضًا من فعيل بمعنى فاعل، قالوا: من ذلك مريض ومرضى، فعيل بمعنى فعل، مريض يعني مَرَض فلان، يعني ما أسند إليه قام به.

وقد يأتي من وزن فَعِل كزمن، لكن هذا يخالف الفعل، الفعل تقول مرض فلان، وأمرضه غيره، وفعيل إنما يكون من الثلاثي، مريض من مرض ليس من أمرض، فتقول فاعل، من باب الاثنان أنه قام به، المرض قام بهز

قلنا ويأتي أيضًا من وزن فعلٍ كزمنٍ وزمنى، ويأتي من وزن دَنِف فعل، قياسًا يقال دَنف ودنفة، ربما لو قرأت المعاجم لم تسمع ذلك، دَنف على وزن فَعل.

وقد يأتي على فاعل، هالك وهلكى، وقد يأتي على فيعل، مثل ميت على وزن فيعل، يقال ميت وموتى، وقد يأتي على وزن أفعل كأحمق وحمقى، وعلى وزن فعلان، كسكران، وسكرى.

الأخ الكريم ذكرني بأمر مهم، وهو يتعلق أيضًا بما قلناه من أن الأصل في جموع التكسير السماع، هذا الأصل، فإذا كان الأصل هو السماع، وما نذكره هو الآن هي أشياء أغلبية وأكثرية والأشياء الأغلبية والأكثرية تضبط غير المسموع.

فينبغي أن يتنبه إلى أن المسموع هو المقدم، وإن خالف هذه القواعد، وإن خالف هذه القواعد الأكثرية، بعض الأشياء جاءت على غير هذا كثير، لكن

المسموع دائمًا هو المقدم، المسموع المنقول عن العرب هو المقدم، هو الأفصح، فلو قيل لك مثلًا المثال الذي ذكره الأخ دَنِف، كيف أجمع دَنِف، هل أجمع دَنِف على دنفة، نقول القياس لا يمنع، لكن انظر في المعاجم.

هل ذُكِر له جمعٌ مسموع؟ فهو مقدم، فما رأيتم أشياء كثيرة قد تجمع على أكثر من وجه.

طالب: (@٣٩:١٢٥).

الشيخ: ميت، ابحث لنا عن كلمة أخرى غير ميت وموتى، في سيد على وزن فيعل، ما يُجمع لأن قلنا نحن فعلى لما دل على الهلاك أو أسبابه، هنا القياس هنا قلنا فعلى لما دل على هلاكٍ أو أسبابه، من هذه الأوزان يعني فاعل، قلنا هالك على هلكى، جالس وضارب، ما يجمع على فعلى لأن ما يدل على هلاك، كذلك سيد ما تدل على هلاك، ما تجمع على فعلى.

الوزن الثامن ولعلنا نكتفي به، الوزن الثامن هو فِعَلَهْ بكسر الأول وفتح الثاني وفيه يقول ابن مالك:

لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لامًا فِعَلَهْ وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

يقول فِعَلَهْ يُجمع عليه الاسم الذي على وزن فُعْل إذا كان صحيح اللام، فُعْل إذا كان اسمًا صحيح اللام يُجمع على ف فِعَلَهْ مثل قُرط وقِرطه، قالوا دُرج ودِرجه، وقالوا كوز وكِوزه.

ثم قال: (**وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ**)؛ يعني أن فِعَلَهْ جاء في فُعل مضموم الفاء، ومفتوح الفاء فَعل ومكسور الفاء فِعل يقول الوضع يعني ما وضعته العرب في لغتها يعني النقل السماعي يقول: قلل ذلك لم يأتي منه إلا شيءٌ قليل، قالوا: فِعل وفِعله مثل قرد وقرده، وفَعل وفِعَلَهْ مثل غرد وِغردة، والغرد نوع من أنواع

الكمأة، وهذه أشياء قليلة لا يقاس عليها.

نكون بذلك قد انتهينا من ثمانية أوزان من أوزان جموع الكثرة، وقبل ذلك انتهينا من جموع القلة، ونبقي بقية أوزان جموع الكثرة إلى الدرس القادم -إن شاء الله تعالى- إن كان من هناك سؤال يا إخوان، تفضل.

طالب: (@١٢٩:٠٨).

الشيخ: قلة، أقراط أفعال قلة، قلنا الاسم قد يُجمع على جموع كثيرة، قد يُجمع قلة وكثرة، وهذا كثير، وقد يُجمع على أكثر من وزن من جموع الكثرة، قد يجمع من جموع الكثرة على فعل، وفعول، وما في إشكال في ذلك.

و(**وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ**)؛ يقول إن فِعَلَهْ ما يُجمع عليها المفرد الذي على وزن فُعل بضم الفاء، والمفرد الذي على وزن فعل بالفتح وفعل بالكسر، يقول هذا لا يجمعان على فِعَلَهْ إلا بقلة، أمثلة قليلة.

طالب: (@١٣٠:٠٨).

الشيخ: تاجر جمع يمكن أن تجمع تجرة، ما في إشكال تجرة، وقد يجمع على تجار، فعال سيأتي، وتُجّر على فعَّل، كمل كامل وكمل.

طالب: (@١٣٠:٢٩).

الشيخ: فعلاء، و:

فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيْلٍ وَزَمِنْ ... وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

طالب: (@١٣٠:٥٣).

الشيخ: لا خطأ وميتٌ به قمن هذا الذي في بالي قان سبق اللسان، وميت به قمن.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الرابع والعشرون بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فنحن في ليلة الإثنين التاسع من شهر جمادى الأولى من سنة خمسة وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الرابع والعشرين بعد المائة، من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله-.

ما زال الكلام متواصلًا على باب جمع التكسير الذي بدأناه في الدرس الماضي، وعلمنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد عقد هذا الباب في اثنين وأربعين بيتًا، وقد شرحنا في الدرس السابق أوزان جموع القلة، وهي كم؟ أربعة: أفعُل وأفعال، وأفعلة، وفعلى.

ثم شرعنا أيضًا في شرح جموع الكثرة تبعًا لابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهي كما علمنا كم؟ ثلاثة وعشرون جمعًا أو ثلاثة وعشرون وزنًا، فشرحنا منها مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثة عشر وزنًا، وهي فُعْل، وفُعَّل، وفعَل، وفِعَل، وفَعَلة، وفُعَلة، وفعلاء، وفِعلى، وفُعْل وفَعال، وفِعال، وفعول، وفعلال، كما يبقى لنا من جموع الكثرة على ذلك؟

ثلاثة وعشرون وقد شرحنا منها ثلاثة عشر فالباقي عشرة أوزان، سنشرحها مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الليلة، وهذه الأوزان الباقية العشرة هي: فعلان، وفعلاء، وأفعلاء، وفواعل، وفعائل، والفعالي، والفعالى، وفعالي، وفعالل، وشبه فعالل.

إذًا نبدأ الشرح بقراءة أبيات، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجموع الباقية، فقال – عليه رحمة الله-:

٨١٨.وَلِكَـرِيْمٍ وَبَخِيْـلٍ فُعَـلَا كَـذَا لِمَـا ضَـاهَاهُمَا قَـدْ جُعِـلَا
٨١٩.وَنَـابَ عَنْـه أَفْعِـلَاء فِـي المُعَـلّ لَامًـا وَمُضْـعَفٍ وَغَيْـرُ ذَاكَ قَـلّ
٨٢٠.فَوَاعِـلٌ لِفَوْعَـلٍ وَفَاعَـلِ وَفَـاعِلاء مَـعَ نَحْـوِ كَاهِـلِ
٨٢١.وَحَـائِضٍ وَصَـاهِلٍ وَفَاعِلَـهْ وَشَـذَّ فِـي الْفَـارِسِ مَـعْ مَـا مَاثَلَـهْ
٨٢٢.وَبِفَعَائِـلَ اجْمَعْـنَ فَعَالَـهْ وَشِـبْهَهُ ذَا تَـاءٍ أَوْ مُزَالَـهْ
٨٢٣.وَبِالْفَعَـالِي وَالْفَعَـالَى جُمِعَـا صَـحْرَاءُ وَالْعَـذْرَاءُ وَالْقَـيْسَ اتْبَعَـا
٨٢٤.وَاجْعَـلْ فَعَـالِيَّ لِغَيْـرِ ذِي نَسَـب جُـدِّدَ كَالْكُرْسِـيِّ تَتْبَـعِ الْعَـرَبْ
٨٢٥.وَبِفَعَالِـلَ وَشِـبْهِهِ انْطِقَـا فِـي جَمْـعِ مَـا فَـوْقَ الثَّلَاثَـةِ ارْتَقَـى
٨٢٦.مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي جُـرِّدَ الاخِـرَ انْـفِ بِالْقِيَـاسِ
٨٢٧.وَالرَّابِـعُ الشَّـبِيْهُ بِالْمَزِيْـدِ قَـدْ يُحْـذَفُ دُوْنَ مَـا بِـهِ تَـمَّ الْعَـدَدْ
٨٢٨.وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفُهُ مَا لَـمْ يَـكُ لَيْنَـا إِثْـرَهُ اللَّـذْ خَتَمَـا
٨٢٩.والسِّين والتَّا مِن كَمُستَدْعٍ أَزِلْ إذ بِبنـا الجمـع بَقَاهُمَـا مُخِـلْ
٨٣٠.والميمُ أولى مِن سِواهُ بالبَقَا والهَمـزُ واليَـا مِثلُـهُ إن سَـبَقَا
٨٣١.واليـاءَ لا الـواوَ احـذِفِ انْ كَحَيْزَبُـونٍ فَهْـوَ حُكْـمٌ حُتِمَـا
٨٣٢.وخَيَّـرُوا في زائِـدَيْ سَـرَنْدَى وكُـلِّ مـا ضَـاهَاهُ كالعَلَنْـدَى

إذًا نشرع في الكلام على الوزن الرابع عشر من أوزان جموع الكثرة، وهو فُعْلان بضم الفاء وسكون العين فُعْلان، **وفيه يقول** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيْلًا وَفَعَلْ   غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلْ

هذا بدأنا به في الدرس الماضي نعيده ثم نكمله، فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فُعلان يشيع في ثلاثة أشياء:

الأول: يشيع في فَعْلٍ: اسم صحيح العين، في فعل أي ثلاثي أوله مفتوح وثانيه ساكن.

اسمًا: أي لا وصفًا.

صحيح العين: أي ليس معتلًا ولا مضعَّفًا، نحو ظهر وظهران، وبطن وبطنان، وثقب وثقبان، والثقب هو الجمل ساعة يولد، حين يُولد يسمى ثقباء.

والثاني: هو فَعِيْل؛ اسمًا صحيح العين أيضًا فَعِيْل إذا كان اسمًا صحيح العين نحو: قضيب وقضبان، وغيف ورُغفان.

والثالث: فَعَلْ، اسمًا صحيح العين، فَعَلْ بفتحتين إذا كان اسمًا صحيح العين، مثل حمل وحُملان، وذكرا وذكران.

فإذا سألنا عن كلمة ضخم، وهو فَعَلْ صحيح العين هل يُجمع قياسًا على فعلان؟

الجواب: لا لأنه وصف ونحن شرطنا في الثلاثة أن تكون أسماءً، وكذلك جميل وإن كان فعيلًا إلا أنه وصف لا يُجمع على فعلان، وكذلك بطن على وزن فَعَلْ ولا يُجمع على فعلان لأنه وصفٌ وليس اسمًا.

الوزن الخامس عشر من جموع الكثرة: فُعَلاء بضم الفاء وفتح العين وبهمزةٍ في آخره، فُعَلاء وفيه **يقول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلِكَــــرِيْم وَبَخِيْــــلِ فُعَــــلَا   كَــذَا لِمَــا ضَــاهَاهُمَا قَــدْ جُعِــلَا

فُعَلاء يَطَرِّد في شيءٍ واحد، يَطَرِّد في جمع فعيلٍ إذا كان بمعنى فاعل وصفًا لمذكرٍ صحيح العين.

نُعيد: فعلاء يَطَرِّد في شيءٍ واحد وهو فعيل، وتعرفون أن فعيلًا يأتي بمعنى فاعلٍ ومفعول، نريد فعيلًا أن يأتي بمعنى فاعل وصفًا لا اسمًا، وصفًا لمذكر، صحيح اللام، أي لامه ليست معتلة ولا مضعّفة، وهذا كثير، مثل كريم وكرماء، وشريف وشرفاء، وظريف وظرفاء، وحليم وحلماء.

ابن مالك مثَّل لذلك بكريمٍ وبخيل، وكرماء وبخلاء، قالوا: ليدل على أن المعنى في فعيل ليس معتبرًا سواء كان للمدح ككريم أم للذم كبخيل كل ذلك يُجمع على فعلاء.

والوزن السادس عشر من أوزان الكثرة أَفْعِلَاء: بهمزةٍ مفتوحة وفاء ساكنة، وعينٍ مكسورة، وفي آخره همزة، أَفْعِلَاء.

وفيه يقول ابن مالك:

وَنَــابَ عَنْــه أَفْعِــلَاء فِــي المُعَــلّ لاَمًــا وَمُضْــعَفٍ وَغَيْــرُ ذَاكَ قَــلّ

يقول: أَفْعِلَاء يَطَرِّد في فعيلٍ بمعنى فاعل معتل اللام أو مضعفه، فعيل بمعنى فاعل التي ذكرناه مع فعلاء، لكن اشترطنا في فعلاء أن تكون لامه صحيحة، فإن كانت لامه ليست صحيحة معتلة أو مضعفةً فإنه لا يُجمع على فعلاء وإنما يُجمع على أَفْعِلَاء قياسًا.

فالمضعّف مثل شديد، وجمعه أشداء، وخليل وجمعه أخلاء، والمعتل نحو غنيٍ وأغنياء، وغبيٍ وأغبياء، ووليٍ وأولياء.

فإن قلت شديد هل هو مضعَّف؟ فالجواب عن ذلك سبق، المضعَّف ما كانت عينه كـ لامه، وعينه هنا كـ لامه وفُصِل بينهما بحرفٍ زائد فهو مضعف.

ما جمع شديد؟ أشداء هل هو على وزن أَفْعِلَاء؟ أشداء الهمزة مفتوحة والشين مكسورة، هل هو على وزن أَفْعِلَاء؟

الجواب: من حيث التصريف نعم على وزن أَفْعِلَاء لكن حدث فيه إعلال، والأصل أشدِدَاء، لكن معروف أن العين واللام إذا كانتا من جنس فإنهما يدغمان في بعضهما، وإذا أدغما الحرفان في بعضهما، فإنه يجب في الحرف الأول أن يكون ساكنًا، فإن كان من قبل متحركًا فإنه يُسكن، وتنتقل حركته إلى ما قبله، فالأصل أشدِدَاء، الشين ساكنة والدال مكسورة، أشدِدَاء سندغم الدالين وننقل حركة الدال إلى الشين فنقول: أشِداء.

وهذا كما قلنا أكثر من مرة يُدرس في باب الإعلال، فإن سألنا عن كفيف؟ كفيف على وزن فعيل، وهو معتل وهو مضعَّف فعيلٌ بمعنى فاعل وهو مضعّف إذًا يُجمع على أَفْعِلَاء، فنقول في جمع كلمة كفيفٍ، شديدٍ أشداء، كفيفٍ أكِفاء.

أما أكَفاء فهي جمع ماذا؟ جمع كفء على القياس، كفء على وزن فُعل، وقد سبق في جموع القلة أن أوزان الثلاثي المجرد كلها على أَفْعِلَاء، إلا شيئين إلا فعل صحيح العين على أفعل، مثل كلب وأكلب، وفُعَل، فقياسه فعلان، مثل صرد وصردان.

وأما بقية أوزان الثلاثي المجرد وهي عشرة، فقياسها جميعًا على وزن أَفْعِلَاء، كفء أكَفاء.

أكفياء جمع ماذا أكفياء؟ جمع كفي، فعيل كفي، هذا مثل غني، وأغنياء كفيٌ أكفياءٌ والهمزة في...، بل هو جمع كفيٌ بدون همزة، فإن قلت غني وأغنياء وكفيٍ وأكفياء.

ذكي وأذكياء كغني وأغنياء، فعيل المعتل يُجمع على أَفْعِلَاء، وهنا في تدقيق في

معنى كفء، فنجمعها على أكفاء، بمعنى أنه نظير، هذا كفء هذا، أي نظيره.

والمصدر منه كفاية، وللكفاءة الكفء مصدرها الكفاءة، فالكفء بمعنى النظير، يعني المماثل الشبيه، والمصدر الكفاءة، فالكفاءة بمعنى المشابهة أو المناظرة.

وأما الكفي فهو من كفى يكفي، فهو كفيٌ والمصدر كفاية، إذًا كفى يكفي كفايةً فهو كفيٌ، أما الكفء فهذا مهموز اللام، والمصدر الكفاءة.

ما الفرق بين الكفاءة والكفاية؟ الكفاءة بمعنى المناظرة والمشابهة، تقول: هذا كفء هذا، وبينهما كفاءة.

وأما إذا أردت أن تقول إن هذا الرجل يكفي لهذا العمل فإنك تقول هذا فيه كفاءةٌ للعمل أو كفايةٌ للعمل؟ فيه كفاية للعمل فهو كفيٌ بالعمل، وعلى ذلك الدق نقش شهادة الكفاية، لا شهادة الكفاءة.

ويقول يُطلب في هذا الأمر الكفاية ليس الكفاءة، لأن الكفاءة بمعنى المماثلة والمشابهة، والمعنى لا يراد في مثل هذه الأمور وإنما المراد الكفاية أن يكون عنده كفاية لأن يسد هذا الأمر وأن يعمله.

الكفاية تأتي بمعنى الجدارة، بمعنى أنه يكفي هذا الأمر ويقوم به، ويُحسن القيام به، هذا كله بمعنى الكفاية، أما الكفاءة ليس من معانيها إحسان العمل أو أنه جدير بهذا العمل أو أنه يحسن لهذا العمل لا بل الكفاءة أنه هذا كفء هذا، مكافئ له، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤].

هذه من الكفء أي ليس نظير ليس له مشابه سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

طالب: (@٥٠:١٨).

الشيخ: الفعل من الكفء ليس كفى، كفى يكفي كفايةً، أما الكفء تحتاج إلى مراجعة، كافئ من المكافأة المقابلة المبادلة، تحتاج إلى مراجعة.

نتقل إلى الوزن السابع عشر من أوزان جموع الكثرة وهو فَوَاعِل، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلِ وَفَاعَلِ ... وَفَاعِلاء مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ
وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ ... وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

ذكر أن فَوَاعِل تَطَرَّد في سبعة أشياء ومثل لها تمثيلًا فذكر أن فواعل تَطَرَّد في سبعة أشياء، الأول والثاني فوعل، وفوعلة، اسمين أما فوعل فذكرها وأما فوعلة فلم يذكرها، نحو جوهر وجواهر، وكوثر، وكواثر، وصومعة، وصوامع وزوبعة، وزوابع.

فجوهر واضح أن الحروف الأصول فيها الجيم والهاء والراء، وأن الواو زائدة، فنجمعها على فَوَاعِل، الفاء والعين واللام أصول وأما الواو فهي زائدة وكذلك الألف في فواعل إلا أن الواو في فَوَاعِل هي الواو الزائدة في جوهر، والواو في جوهر زائدة، انتقلت إلى الجمع.

والشيء الثاني: الذي تَطَرَّد فيه فَوَاعِل فَاعل اسمًا، فَاعل بفتح العين فاعل، نحو خاتم، في لغةٍ مشهورةٍ فيه وخواتم، وقالب وقوالب، وطابع وطوابع.

والثالث الذي تَطَرَّد فيه فواعل: هو فاعلاء اسمًا، بعينٍ مكسورة وهمزةٍ في آخره فاعلاء اسمًا، كقصعاء، وقواصع، وراهطاء ورواهط، ونافقاء ونوافق، ما القصعاء والرهطاء والنافقاء؟ هذه عندكم هذه عقيدة.

القصعاء والرهطاء والنفقاء: هي أسماء جحر اليربوع، قاصعاء ورهطاء ونافقاء، الجربوع يجعل له أو اليربوع يجعل له ثلاثة فتحات، له ثلاث فتحان ثنتان

مفتوحتان، وهي القاصعاء والراهطاء، والثالثة: مخفية بطبقة خفيفة من التراب يعني لا يحفر تمامًا فهي جحر أيضًا، فإذا يعني كُشِفت الفتحتان الأخريان وأتاه الخبر من قبلهما يقول: "ضرب برأسه هذه الطبقة الخفيفة ثم هرب".

المهم **وهذا هو قوله** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَوَاعِــــلٌ لِفَوْعَــــلِ وَفَاعَــــلِ وَفَـــــــــــــــــــــاعِلاء

واشترطنا فيها جميعًا أن تكون أسماءً.

الخامس مما تَطَرِّد فيه فواعل هو: فاعِل اسمًا، الرابع أو الخامس، إذًا نعيد.

الأول: فوعل، والثاني فوعلة، لا بأس نعدها اثنين، فوعل ذكرها ابن مالك وفوعلة وقلنا فاعل اسمًا، وفاعلة اسمًا، والخامس فاعِل اسمًا، إذا قلنا اسمًا إذًا نُخرج الوصف.

فاعل اسمًا مثل ماذا؟ فارس وصف، مثل خادم وصف، نريد اسم، اسم أي له شيء معين في الخارج أما الوصف فهو الذي يُطلق على كل من يتصف بهذا الأمر.

حاتم: علم، نريد اسمًا قالوا: مثل جائز، حاتم علم، قالوا مثل جائز وجوائز، والجائز هو الخشبة المعترضة بين حائطين، هذه الجوائز، قديمًا هذا في المسجد، قديمًا كانوا يضعون الأخشاب بين الحائطين فتسمى جوائز التي في السقف، أما الخشب التي بين الحائطين تسمى جوائز.

وكذلك الكاهل، وهو مجمع الكتفين من الخلف، هذا يسمى كاهل، هذا كاهل له مسمى في الخارج، بخلاف الأوصاف فهي تطلق على كل من يتصف بها، وهذا قوله مع نحو كاهل.

السادس مما تَطَرِّد فيه فواعل: فاعِل وصفًا لمؤنث أو غير عاقِل، فاعِل وصفًا لكن وصفًا لمؤنث أو لغير عاقل، فاعِل وصفًا لمؤنث مثل حائض وطالق وحامل

وفارك، نعم فتقول فيها طوالق وحوامل وفوارك وحوائض.

فاعِل وصفًا لغير عاقل، مثل شاهق بناءٌ شاهق أو نجمٌ طالع، أو فرسٌ سابق، فتقول: صواهل، وشواهق وطوالع وسوابق، وهكذا قوله وحائضٍ وصاهلِ؛ حائض فاعِل وصفًا لمؤنث، وصاهل فاعِل وصفًا لغير عاقل.

السابع مما تَطَرَّد فيه فواعل فاعلة: اسمًا أو وصفًا وهذا أكثر ما تَطَرَّد فيه فواعل، فاعلة اسمًا أو وصفًا أي اسم على فاعلة، أو وصف على فاعلة، فتَطَرِّد فيه فواعل، مثل فاطمة اسمًا أو وصفًا، فتجمعها على فواطم، وصائمة صوائم، وناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ، نواصٍ وكواذب وخواطئ.

أما ناصية اسم أم وصف؟ اسم، وكاذبةٍ خاطئة؟ أوصاف، **وقول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

يعني أنه جاء قليلًا في السماع جمع فاعل وصفًا لمذكر عاقل، لأننا ذكرنا من قبل أن فاعل لا يُجمع على فواعل إلا إذا كان وصفًا لمؤنث حائض أو لغير عاقل صاهل، فإن كان فاعل وصفًا لمذكرٍ عاقل، فاعِل كقائم وجالس وضارب وشارب وضاحك.

فهذا يُجمع قياسًا على فواعل إلا ما سُمِع، وهذا قوله:

وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

فسُمِع عن العرب قولهم فارس وفوارس وناكس ونواكس، قال الفرزدق:

وَإِذا الرِجــــالُ رَأَوا يَزيــــدَ رَأَيــــتَهُم   خُضُــعَ الرِقــابِ نَــواكِسَ الأَبصــارِ

وقالوا: هالكٌ في الهوالك، قال ربيعة بن مكتم:

وأَيْقَنْـــتُ أَنّــي ثـــائِرُ ابـــنِ مُكَـــدَّمٍ   غَدَاتَئِـــذٍ أَو هَالِـــكٌ في الهَوَالِـــكِ

أما الفارس والفوارس فأمرها واضح قالوا: لأن المرأة لا توصف بأنها لا تقال امرأة فارسة، قالوا: وأما هالكٌ في الهوالك، وكأن الهوالك ليس جمعًا لهالك، وإنما جمعٌ لطائفة أو جماعة، يعني هالكٌ في الطائفة الهالكة، أو في الجماعة الهالكة، ثم جمع الطائفة الهالكة على الهوالك، وكل ذلك قريب أما نواكس فلا حيلة فيها إلا أنها شاذة لا تخريج لها.

رافعةٌ خافضةٌ كيف نجمعها؟ نقول فيها: روافع وخوافض، فاعلة تُجمع على فواعل مطلقًا اسمًا أو وصفًا.

حامل وحاملة؟ كذلك، حامل وحاملة وصفًا لمؤنث أو لغير عاقل.

طالب: (@٣١:٣٥).

الشيخ: قد يقال مثلًا في أن هذه رافعة، وهذه حاملة أما المرأة يقال فيها حامل إذا أُريد مطلق الفعل، ويقال حاملة إذا أُريد الفعل الخاص، وهكذا في حائض وحائضة، وطالق وطالقة، ومُرضِع ومُرضعة، وكذلك في مُحتِلم، ونحو ذلك.

إذا أردت مطلق الوصف يعني تقول إن هذا الرجل أو هذه المرأة دخلت في هذه الصفة، يعني دخلت في زمانها، فالمرأة إذا بلغت فقد دخلت زمان الحيض، فتقول امرأة حائضة، ولو كانت طاهرة، لو كانت امرأة طاهرة فنقول عنها امرأة حائض، أي نقول يجب الحجاب على كل حائض مثلًا تجب الصلاة على كل حائض.

كيف الصلاة تجب على الحائض؟ أي التي بلغت زمن الحيض، لكن إذا أردت امرأة المرأة التي يقع الآن منها الحيض، هي الآن تفعل أو يقع منها هذا الفعل، فتقول حائض أو حائضة، الوجهان، والأفصح حينئذٍ تقول حائضة.

وكذلك في طالق وطالقة، في زمن الطلاق في زمن تقول أنتِ طالقة، يعني وقع الفعل عليكِ أو أنتِ طالق، بعد ذلك ربما تتزوج وتقول عنها طالق تزوجت طالقًا، تزوجتها الآن تزوجت طالق أي تزوجت امرأة دخلت في هذا الوصف، في وقتٍ ما.

كذلك غُسل الجمعة واجب على كل محتلِم، المحتلِم يجب عليه أن يغتسل، الجمعة وغير الجمعة، لكن ليس المراد بمحتلم فاعل الاحتلام، وإنما المراد المتصف بزمانه، يعني الذي دخل سن الاحتلام، هذه مصطلحات ما نستعملها ولا نعرفها.

طالب: (@٤٤:٣٤).

الشيخ: نعم، لا ما يقاس عليه، هذا الذي نقوله منذ الصباح الذي يَطَرِّد تقيس عليه والشاذ ما تقيس عليه، جالس سبق من قبل أن فاعل يُجمع طبعًا تكسير أما جمع مذكر سالم ما في إشكال تقول جالسون، لكن تكسير سبق أنه يُجمع على الجُلَّس، وعلى فعال جلاس، وعلى فعل جلس، كل ذلك جائز.

لكن فواعل لا ما تقول جالس وجوالس، إذا قلت رأيت جوالس تريد رجالًا أو نساءً؟ تريد نساءً لأن جوالس جمع جالسة، وهكذا.

لو أن طالبًا حمل مادة في الجامعة فهو حامل، وجمعه؟ المذكر ما يُجمع قلنا فاعل لا يُجمع إلا إذا كان وصفًا لمؤنث أو لغير عاقل، أما حامل هنا صار وصفًا لعاقل، ما نقول حوامل لو نقول حوامل صار لمؤنث أو غير عاقل، نقول حُمَل، نقول حاملون هذا لا إشكال فيه نقول حُمَل أو حمال، أو حملة، لا إشكال في ذلك.

ما نقول حوامل، فإذا قلت حاملون فهو لمذكرٍ عاقل، وإذا قلت حمال فهو

أيضًا لمذكر عاقل وغير عاقل كما سبق في فعال.

وإذا قلت حملة فهو لمذكر وإذا قلت حُمَل على وزن فُعَل فهو لمذكر أو لمؤنث، للمذكر والمؤنث، قلنا فُعَل يُجمع عليه فاعل وفاعلة، قلنا ذلك، وأما فُعال فهو لفاعلٍ فق.

فُعَل لفاعل وفاعلة، وأما فُعال لفاعل.

طالب: (@٤٧:٣٧).

الشيخ: نعم، فُعَل لفاعل وفاعلة، وفُعال لفاعل فقط، نعم.

الوزن الثامن عشر هو فعائل: وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ ... وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

فعائل يَطَّرِد في شيءٍ واحد، يَطَّرِد في جمع كل رباعيٍ مؤنث ثالثه مدة، انتهينا.

هذه المدة لم نشترط أن تكون مدًا أو واوًا أو ياءً تشمل كل ذلك، وقلنا مؤنث ولم نشترط ويشمل ما كان مؤنثًا بالتاء أو مؤنثًا بلا تاء، وقلنا رباعي ولم نشترط كونه اسمًا أو وصفًا فيشمل الاسم والوصف، كل ذلك تجمعه على فَعَائِلَ نحو سحابة، سحائب، وهو بفتح الفاء، ورسالة رسائل وهو بكسر الراء، وذؤابة ذوائب وهو بضم الفاء، وهذا مادته ألف، ومؤنثٌ بالتاء، طيب وصحيفة صحائف، وهو مادته ياء، وحلوبة حلائب، وحمولة وهي الدواب التي تحمل وحمائل.

وشِمال هذا مؤنث بلا تاء إلا أنه رباعي مؤنث وثالثه مدة شِمال، يمين وشمال، فتقول شمائل، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا﴾ [النحل:٤٨].

وشَمال؟ **شَمال يُطلق على شيئين:** على الجهة، وعلى الخُلق، ويجمعان

كلاهما على شمائل، ومن ذلك الشمائل المحمدية، الشمائل هنا الأخلاق، فهو جمع شمال، بمعنى خلق.

لو قيل شميلة فإنه يُجمع على شَمال أيضًا، مثل صحيفة وصحائف، لكن يقال شميلة بمعنى خلق تحتاج إلى مراجعة.

وعجوز؟ عجائز لأنه رباعي مؤنث وثالثه مدة، امرأة اسمها سميرة؟ سمائر، امرأة اسمها سمير؟ كذلك سمائر، امرأة اسمها سعيدة؟ سعائد، امرأة اسمها سعيد؟ أيضًا سعائد.

زبون؟ كلمة مولدة كما أشرنا إليها من قبل أي ليست موجودة في المعاجم لم تستعملها العرب ولعلها في الأصل من المزابنة، للمزابنة، مزبنة مزابن، هذه فصيحة وواردة وهي بمعنى المفاعلة، والمزابن يُجمع على مزابنون، لأن قالوا الآن زبون وجعلوها على وزن فعول، وفعول إذا كان بمعنى فاعل يستوي فيه المؤنث والمذكر يعني بلا تاء، تقول: رجلٌ زبون، وامرأةٌ زبون، كرجالٌ صبور، وامرأةٌ صبور، فإذا أردت بزبون ذكرًا، رجلٌ زبون ورجالٌ، ما جمع فعول للمذكر؟ زُبُن، فعول للمذكر فُعُل كصبور وصُبر، وشكور وشكر، ورسول ورسل.

والمؤنث كيف نجمع زبون للمؤنث؟ نقول زبائن، نقول فيه زبائن، وهل نقول فيه زُبُن للمؤنث؟ نرجع إلى فعول، ذكرنا من قبل أن فعولًا الوصف يُجمع على فُعُل، ولم نخص بذلك مذكرًا ولا مؤنثًا، فنقول رجالٌ صبر، ونساءٌ صبر.

بخلاف فعائل، فإنها لا تكون إلا للمؤنث، إذًا فزبون إذا كان ذكرًا فجمعه زُبُن، وإذا كان مؤنثًا فيُجمع على زُبُن وزبائِن.

وهذا قول ابن مالك:

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَهْ ... وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

يقول: يُجمع على فعائل نحو فعالة، وهو كما ترون فعالة اسمٌ رباعي لمؤنثٍ بمدة ألفٍ قبل آخره، وكذلك شبهه، أي رباعي المؤنث الذي قبل آخره مده، واوٌ أو ياءٌ نحو حلوبة وصحيفة.

ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

أي سواءٌ كان الرباعي المؤنث بتاء تأنيث كسحابة، أم كان مؤنثًا معنويًا بلا تاء كعجوز، قلنا فعالة تشمل كل رباعي مؤنث ثالثه مده، فصغيرة صغائر، وكبيرة كبائر، وعظيمة عظائم، ثم ننتقل إلى الوزن التاسع عشر.

طالب: (@٤٦:٢١).

الشيخ: صحراء رباعي، لأن ليس ثالثه مدًا، فلا يدخل معنا أصلًا.

طالب: (@٤٧:٠٧).

الشيخ: نحن نقول رباعي مؤنث ثالثه مدة.

طالب: (@٤٧:١٤).

الشيخ: قلنا القياس فُعُل وزُبُن، وجاء بقلة، والشاذ هذا ما نذكره، جاءت بقلة جمعه على فعلاء، زبناء، وعلى أفعال أزبان.

ننتقل إلى الوزن التاسع عشر وتمام العشرين، فالتاسع عشر: فعالي، وتمام العشرين فعالى، وفيه ما يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا ... صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

أما فعالي فيَطَرِّد في جمع ستة ألفاظ، ذكر بعضها ابن مالك وأغفل بعضها، **يَطَرِّد في جمع ستة ألفاظ:**

الأول: فَعْلاةٌ، بفاء مفتوحة وعين ساكنة، فعلاةٌ نحو موماه، تقول موماةٌ وهي

الفلاة الواسعة، والجمع موامٍ، تقول المومات والموامي، فإذا نكرت عاملت الكلمة معاملة قاضٍ اللام المنقوص تحذف الياء، تقول موامٍ.

والثاني: مما يطرد فيه الفعالي فِعْلاةٌ، بفاءٍ مكسورة وعين ساكنة، فِعالةٌ نحو سعلاةٌ، سعلاة يقولون هي أخت الغيلان، يعني أخت الغول، أو زوجته، يعني الأنثى منه، الأنثى من الغيلان، وجمع السعلاة السعالي، سعلاةٌ وسعالٍ، ومن ذلك (@٥٦:٤٩) عجائزًا مثل "السعالي الخنساء يأكلن ما في رحلهن همسة".

الثالث مما يَطَرِّد فيه الفعالي فعليه: نحو هبرية، وهبارٍ، الهبرية هي ما تطاير من الأشياء الخفيفة التي تتطاير كنخالة الدقيق، ودقاق القطن، والأشياء الخفيفة هذه التي تتطاير يسمونها هبرية، هاءٌ فباءٌ فراء هبرية، والجمع هبارٍ.

الرابع: مما يُجمع على فعالي فعلوة، نحو عرقوة، والجمع عراقٍ العرقوة: هي الخشبة المعترضة على رأس الدلو، في أعلى البئر خشبة معترضة على شكل زائد كما نقول الآن، أو ضرب تساعد في رفع الدلو، يسمونها عرقوة.

فلهذا يقولون ضع عليه عرقوة، يعني كما نقول ضع عليه الآن إكسًا أو ضربًا، فيقال عرقوة، لأنها على هذا الشكل.

الخامس: فعلاء بهمزة في آخر: فعلاء اسمًا، كصحراء وصحارٍ أو وصفًا لا مذكر له، أو وصفًا لكن ليس له مذكر، مثل عذراء، وعذاري.

ليلةٌ قمراء، وقمارٍ ساري على القياس لأن ما في ليل مذكر.

السادس مما يُجمع على الفعالي فَعْلى مثلث الفاء: فَعْلى بألفٍ مقصورة، العين سكنة والفاء مثلثة يعني سواء كانت مفتوحة أم مضمومة، أم مكسورة، كحبلى وحبالٍ، وذفرى وذفارٍ، وعلقى وعلاقٍ.

الحبلى هي الحامل، والذفرى هو الموضع الذي خلف أذن البعير يقول هو

أول ما يعرق في البعير، وعلقى وعلاقٍ، سوى فعلاء مؤنث فعلان، فعلاء الذي له مذكر على وزن فعلان، إذا لم يكن له مذكر، فعلى ليس لها مذكر، أو فعلى مذكرها أفعل، سكرى مثل فعلاء ومذكرها أفعل، فعلى مذكرها أفعل، مثل فضلى وأفضل.

يعني أنهم يقيدون المؤنث بالمذكر لأن المؤنث قد يختلف وزنه مرةً يأتي على فُعلى أو فَعلى أو فعلاء، وكل واحد له حكمه، فهنا نستثني فعلاء بألف مقصورة مؤنث فعلان لأن حكمها سيأتي في فعالى المقصورة، ولا تُجمع على فعالي المنقوصة.

الخلاصة: أن الفعالي المنقوصة يُجمع عليها ستة أشياء.

الفعالي المقصور يُجمع عليه فَعلاةٌ وفِعلاةٌ وفعليا، وفَعلوة، هذا الفاعلي المنقوص يُجمع عليه فعلاةٌ وفِعلاةٌ وفعليةٌ وفعلوةٌ وكذلك فعلاء اسمًا أو وصفًا لا مذكر له وكذلك فعلاء مثلث الفاء سوى فعلاء مؤنث فعلان.

أما الفعالى المقصور فيَطَرِّد في ثلاثة أشياء:

الأول: في فعلاء اسمًا، كصحراء وصحارى، أو وصفًا لا مذكر له كعذراء وعذارى.

الثاني: في فعلى المختومة بألف مقصورة، مثلث الفاء، مثل حبلى وحبالى، وذفرى وذفارى، وعلقى وعلاقى.

الثالث: مما يُجمع على الفعالى فعلان ومؤنثه فعلى بألفٍ مقصورة، نحو سكران، وسكرى، رجلٌ سكران، وامرأةٌ سكرى، وهم سكارى، وهن سكارى، وكذلك غضبان وغضبى، وهم غضابى.

إذًا فعالى المقصور يشارك الفعالي المنقوص في جمع شيئين، في صحراء وعذراء، وفي حبلى وذفرى، يعني يشاركه في فعلاء اسمًا أو وصفًا لا مذكر له، وفي

فعلاء مثلث الفاء.

والفعالي المنقوص يختص عنه بماذا؟ بأربعة أشياء: بجمع فِعلاةٍ وفَعلاة، وفعليا وفعلوة.

وإلى شيءٍ من ذلك أشار ابن مالك في قوله:

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا ... صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

أي قس الفعالي والفعالى في هذين الشيئين، صحراء اسمًا على وزن فعلاء، والعذراء وصفًا لا مذكر له على وزن فعلاء، ولم يكر ما سوى ذلك مما ذكرناه.

إذًا الفعالي أوسع من الفعالى، لأنه يختص بأربعة أشياء ويشارك الفعالى في شيئين، والفعالى المقصور يختص عن الفعالي بشيءٍ واحد، وهو جمع فعلان، ومؤنثه فعلاء، كسكرانٍ، وسكرى، وسكارى.

ومما ينبه عليه هنا مما جرت عليه عادة النحويين، أنهم ينبهون هنا فيقولون: إن فُعالى بضم العين أحسن في فعلان ومؤنثه فعلاء، أحسن من ماذا؟ من فعالى المفتوح، فالأحسن في جمع سكران وسكرى سكارى، وكذلك غضبان وغضبى غُضابى، وكذلك كسلان وكسلى كسالى، كل ذلك أحسن من سكارى وغضابى وسكارى.

وجاء قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾ [الحج:٢]؛ بالضم في قراءة العشرة، وجاء في قراءةٍ شاذة بالفتح سَكارى، ولأنهم يذكرون الفُعالى بضم العين هنا، يكملون فيقولون ويُحفظ الفعالى في قديمٍ وقدامى وأسيرٍ وأسارى.

فهذا كل ما يختص بالفعالى، ولهذا لا يعدونه في جموع الكثر كثرة، مع أنه من جموع الكثرة، فعالى من جموع الكثرة، ولكنهم لا يعدونه لقلته، فهو لا يكون إلا في فعلان ومؤنثه فعلى، ويجوز في فعالى، إلا أن فعالى أفضل.

وحُفِظ في قديم وقدامى وأسير وأسارى، وليس معنى ذلك أنه ليس من جموع الكثرة، هو من جموع الكثرة، لكن لقلته فقد ينبهون عليه في هذا الموضع.

طالب: (@٦٢:١٩).

الشيخ: لكن هل له موصوف مذكر؟

طالب: (@٦٢:٣٤).

الشيخ: أقمر بمعنى أبيض؟ ليس بمعنى قمراء إذًا، ليلةٌ قمراء يعني كاملة القمر ليس المعنى كما تقول في أقمر هذا على التشبيه، لكن الليلة قمراء على الحقيقة فاختلف المعنى، لأن قد يأتي أفعل وليس له مؤنث في الصفات الخاصة بالرجال، وقد يأتي فعلاء أو فعلى ولا يأتي له مذكر في الصفات الخاصة بالأنثى، فهذه لها أيضًا أحكام.

طالب: (@٦٣:٣٠).

الشيخ: أسير اسم امرأة، قلنا إن فعالى سُمع في قديم وقدامى وأسير وأسارى، هذا مسموع، ليس قياسًا هذا مسموع وأسير يُجمع على أسرى، وسبق ذلك في فعلاء وأنه قياس، فعلاء كما سبق يُجمع عليه ما دل على هلاكٍ وأسبابه أو نقصٍ وعيب، من أوزان ذكرناها ومنها فعل.

فتاوى، وفتاوي؟ فتاوى جمع فتوى، وفتوى على وزن فعلى، فجعلها على فعالى سماع، ما جُمِع على فعالي صح أن يحول إلى فعالى، الأصل بالياء ويحول إلى الألف تخفيفًا، وقد يقال إن الفتاوى جمع فتوى، وهو اسم مرة من فتى، فإذا قلنا فتوى صار على وزن فعلى، فيكون جمعه أيضًا سماعيًا.

طالب: (@٦٥:٣٣).

الشيخ: فعلاء تُجمع على فعالى قياسًا، تُجمع على فعالي قياسًا وما جُمِع على فعالي يجوز أن يحول إلى فعالى، الأصل في هذين الجمعين الكسرة.

طالب: (@٦٦:٠٤).

الشيخ: نعم هو يشترط قلنا إن الفعالي والفعالى يشترط في هذين الأمرين لكن ما الأصل منهما، قالوا: الأصل هو الفعالي، لأن الأصل هو أن يكون ما بعد ألف الجمع حرفان أولهما أو ثلاثة أولها مكسور، هذا كل الجموع التي جاءت بهذه الصورة كما سنذكر في فعالٍ وشبه فعالل، ثم إن فعالي قد تحول إلى فعالى تخفيفًا.

كذلك صحاري جمعٌ قياسي لصحراء، ثم يُحول تخفيفًا إلى صحراء.

طالب: (@٦٧:١٠).

الشيخ: سكران سكارى.

طالب: (@٦٧:٣٠).

الشيخ: يعني أكثر في الاستعمال فعالى هنا، لكن فعالى صحيحة يعني مسموعة، كل ما جاء في السماع هذا صحيح لا شك فيه، لكن كيف تفاضل بين السماع؟ تفاضل بين السماع بكثرة الاستعمال، تقول هذا أكثر استعمالًا أكثر من هذا.

نكمل، **الوزن الحادي والعشرون هو فعاليّ بتشديد الياء: وفيه يقول ابن مالك:**

وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ ... جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ

ففعالي يَطَّرِد في شيءٍ واحد وهو كل ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب، يَطَّرِد في جمع كل ثلاثي عينه ساكنة، وفي آخره ياء مشددة لكنها ليست

للنسب، نحو كرسي، والجمع كراسيُّ وبختي وبخاتيُّ وقمري وهو اسم طائر، وقماريُّ.

فإن قلت كيف نعرف أن الياء المشددة للنسب أم ليست للنسب؟ فالجواب واضح وهو أن ياء النسب إذا حُذِفت بقيَّ للكلمة معنى، نحو عرب وعربيٌّ ومصر ومصريٌّ هذه للنسب، أما كرسيٌّ فلو حذفت الياء المشددة وقلت كرس لم تؤدي المعنى فدل على أن الياء هنا ليست للنسب، فلهذا لو سألنا على عربيٌّ وأعجمي هل يجمعان على فعالي؟

الجواب: لا، لأن الياء للنسب وعينه متحركة.

بصريٌّ ومصريٌّ ثلاثي والعين ساكنة، أيضًا لا يُجمع لأن الياء للنسب.

جنديٌّ الياء للنسب أو لا؟ نحذف الياء فنقول جند، إذًا للنسب لا يُجمع.

الوزن الثاني والعشرون والثالث والعشرون: فعالل وشبه فعالل وهما آخر أوزان جموع الكثرة، وفيهما يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَبِفَعَالِــــــلَ وَشِـــــبْهِهِ انْطِقَـــــا ... فِـي جَمْـعِ مَـا فَـوْقَ الْثَّلَاثَـةِ ارْتَقَـى
مِـنْ غَيْـرِ مَـا مَضَـى وَمِـنْ خُمَاسِـي ... جُـــرِّدَ الآخِـــرَ أَنْـــفِ بِالْقِيَـــاسِ
وَالرَّابِـــعُ الْشَّـــبِيْهُ بِالْمَزِيْـــدِ قَـــدْ ... يُحْـــذَفُ دُوْنَ مَـــا بِـــهِ تَـــمَّ الْعَـــدَدْ
والسِّـين والتَّـا مِـن كَمُسْـتَدْعٍ أَزِلْ ... إذ بِبِنـــا الجمـــع بَقَاهُمَـــا مُخِـــلْ
والمِـيمُ أولـى مِـن سِـوَاهُ بالبَقَـا ... والهَمـــزُ واليَـــا مِثلُـــهُ إن سَـــبَقَا
والياءَ لا الـواوَ احْـذِفِ انْ جمَعَـتْ ما ... كَحَيْزَبُـــونٍ فَهْـــوَ حُكْـــمٌ حُتِمَـــا
وخَيَّـــرُوا في زائِـــدَيْ سَـــرَنْدَى ... وكُـــلِّ مـــا ضَـــاهَاهُ كالعَلَنْـــدَى

فعالل يرتد بهذا الوزن فعالل ما كان فيه أربعة حروف أصلية في وسطها ألف، نحو جعفر، وجعافر، جعفر هذا رباعي مجرد، كل حروفه أصلية، ثم جمعناه على

جعافر إذًا وزنه فعالل أربعة حروفٍ أصلية في وسطها ألف، هذا معنى فعالل.

وأما شبه فعالل فيراد بها الجموع التي تشبه فعالل في العدد والهيئة، في العدد أي في عدد الحروف وهو خمسة أحرف كما ترون، فعالل.

والهيئة: أي أن هذه الجموع تتكون من خمسة أحرف أوسطها ألف، قبلها حرفان مفتوحان، وبعدها حرفان أولهما مكسور، شبه فعالل، كل جمعٍ يتألف من خمسة أحرف، الحرف الثالث ألف قبله حرفان مفتوحان، وبعده حرفان أولهما مكسور، فعلى ذلك يشمل جموعًا عدة، يشمل مفاعل.

مفاعل أوسطه ألف قبله ميمٌ مفتوحة، وفاءٌ مفتوحة، وبعده عينٌ مكسورة ولام، مفاعِل وأفاعل وفياعل، وفواعل، وفعاول.

ويشمل كذلك ما كان ثالثه ألفًا وقبله حرفان مفتوحان، وبعده ثلاثة أخرف أولها مكسور، وثانيها ياء مدية.

فيشمل فعاليل، ومفاعيل، وأفاعيل، وغير ذلك، كل ذلك يدخل في شبه فعالل.

فإذا قلنا مفاعل معنى ذلك أن الحرف الأول ميمٌ زائدة، والحرف الثاني أصل، بعدها ألفٌ زائدة للجمع وبعدها حرفان أصليان، هذا معنى مفاعل، وإذا قلنا أفاعل يعني أوله همزة زائدة، ثم ثلاثة أحرفٍ أصلية في أوسطها ألف، وهكذا في البواقي، ومما يدخل في شبه فعالل، ما سبق ذكره من فواعل، وفعائل، والفعالي والفعالى، كل ذلك يدخل في شبه فعالل.

هذه فواعل وفعائل والفعالي والفعالى تدخل في شبه فعالل، لماذا ذُكرت من قبل، ذُكرت من قبل لبيان ما تَطَرَّد فيه سوى ما يذكر هنا، هذه الأربعة فواعل وفعائل، والفعالي والفعالى تَطَرَّد في أشياء معينة ذُكِرت من قبل، ثم إنها تدخل أيضًا في شبه فعالل فيما سيأتي له من أحكام.

وكثيرٌ من النحويين يعبر عن ذلك ويقول: مفاعل وشبهه، يقول مفاعل وشبهه، أو يقول مفاعل ومفاعيل وشبههما، وخاصةً في باب الممنوع من الصرف يقولون مما يُمنع من الصرف ما كان على وزن مفاعل ومفاعيل وشبههما.

والمعنى واحد، فمن عبر بفعالل وشبهه كابن مالك كما رأيتم في الألفية، اعتبر أصالة الحروف قال فعالل أقوى هو الأصل، لأن حروفه أصلية إلا ألف الجمع، فجعله الأصل وما سواه شبه له، ومن عبر بمفاعل اعتبر أنه أكثر وأشهر في الاستعمال، وهذا اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح لكن نعرف أن المعنى واحد.

يراد ما على كان هذه الصيغة، على هذا الوزن، وزن يتكون من خمسة أحرف، الثالث ألف قبله حرفان مفتوحان، وبعده حرفان أولهما مكسور أو ثلاثة أحرف أولها مكسور وثانيها واو مدية، وهكذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ".

الآن عرفنا المراد بفعالل وشبه فعالل، **السؤال**: ما الذي يُجمع على فعالل وشبه فعالل؟ في ذلك **يقول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا ... فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى

إذًا يُجمع على فعالل وشبه فعالل ما كانت حروفه أكثر من ثلاثة، الرباعي، الخماسي، السداسي، من غير ما مضى.

من غير الأشياء التي ذكرت من قبل، ولم يذكر من قبل إلا ما يتعلق بالثلاثي المزيد، فقوله إن فعالل وشبه فعالل يُجمع عليه كل ما ارتقى على الثلاثة ماذا يشمل، كل ما ارتقى عن الثلاثة ماذا يشمل؟ يشمل رباعي مجرد، والرباعي المزيد

والخماسي المجرد والخماسي المزيد.

سداسي يصير مزيد، يعني مجرد ما تزيد فيه صار سداسي ما في سداسي مجرد، وبقيَّ شيء خامس يشمل الثلاثي المزيد، هو قال ما فوق الثلاثة، يشمل الرباعي المجرد والمزيد، والخماسي المجرد والمزيد ويشمل الثلاثي المزيد، الثلاثي إذا زدت فيه حرفًا أو حرفين أو ثلاثة صار فوق الثلاثة.

ما اشترطنا شيئًا إذا كانت الحروف أصلية سُميَّ مجردًا، وهذا سيأتي في باب التصريف، لكن سنقدم مقدمة سريعة لأننا سنحتاج إليها الآن.

فالاسم: إما مجرد أي كل حروفه أصلية.

أو مزيد: أي فيه حرفٌ زائد أو أكثر.

الأسماء المجردة ثلاثة أنواع:

- **الثلاثي المجرد مثل قمر، بحر.**
- **الرباعي المجرد**: **مثل جعفر، وبرثن.**
- **والخماسي المجرد**: **وهو نادر مثل سفرجل، وفرزدق**، هذا مجرد كل حروفه أصلية

الثلاثي المجرد: إذا زيد فيه، كم يزاد فيه من حرف؟ قد يزاد فيه حرف ويكون ثلاثيًا مزيد بحرف، وقد يزاد فيه حرفان، وقد يزاد فيه ثلاثة، فيصل إلى ستة أحرف.

وأما الرباعي المجرد: فقد يزاد فيه حرف، وقد يزاد فيه حرفان.

والخماسي المجرد: قد يزاد فيه حرف، إذًا الاسم الذي يُجمع يعني الذي يدخله التصريف يعني الأسماء العربية المعربة لا تقل عن ثلاثة ولا تزيد عن ستة،

إن قلت عن ثلاثة فاعلم أنه ليس اسمًا عربيًا معربًا قد يكون مبنيًا مثل ذهبتُ التاء حرف أو هو حرفين، هذه مبنيات، لكن معرب ما في، أقل شيء ثلاثة.

وقد يصل بالزيادة إلى ستة ومن النادر أن يصل إلى سبعة، فهذه مقدمة سنحتاج إليها وتفاصيلها ستأتي في باب التصريف، فالرباعي المجرد: قلنا نحو جعفر، والخماسي المجرد: نحو سفرجل، والرباعي المزيد مثل مُدحرِج من دَحرج، ثم قلنا مُدحرِج، صار رباعي مزيد بالميم.

الخماسي المزيد: مثل قرطبوس، كل حروفه أصلية إلا الواو.

الثلاثي المزيد: وهو الأكثر طبعًا في اللغة، مثل مسجد مزيد بالميم، جوهر مزيد بالواو، مُنطلِق مزيد بالميم والنون، مُستخرِج مزيد بالميم والسين والتاء.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى**"؛ أي ما ذُكِر أنه يُجمع على جمعٍ سابق من قبل لا يُجمع على فعالل أو شبهه، وإنما فعالل وشبهه، لما لا يُجمع على ما سبق، نحو أحمر، أحمر هذا ثلاثي مزيد بالهمزة في أوله.

لكن سبق أن أحمر يُجمع على فُعُل، فُعُل يَطَرَّد في أفعل ومؤنثه فعلاء، مثل أحمر وحمراء، تقول حُمر في جمع أحمر وفي جمع حمراء، إذًا أحمر ونحوه سبق أنه يُجمع على فُعُل.

سكران؛ هذا ثلاثي مزيد بحرفين، سكران لكن سبق أنه يُجمع على فعلى سكرى، وعلى فعالى سكارى، وعلى فُعالى سُكارى.

صائم؛ ثلاثي مزيد بألف، لكن سبق أن نحو صائم يُجمع على فثعَل وفُعال.

رامي كذلك سبق أنه يُجمع على فُعلة على رماه، كبرى؛ مزيد بألف، سبق أن فُعلة مؤنث أفعل، تُجمع على فُعل كُبُر، فهذه ونحوها لا تجمع على فعالل، وشبه فعالل.

والذي يحدد وزن الجمع هنا هل هو فعالل أو شبه فعالل، هي الحروف الأصلية والزائدة كما سبق، إن كانت الكلمة فيها أربعة حروف أصلية فالجمع سيكون على ماذا؟ على فعالل، وإن كانت الكلمة ليس فيها أربعة حروف أصلية فجمعها حينئذٍ على شبه فعالل.

إذًا فالرباعي المجرد يُجمع على ماذا؟ فعالل.

الرباعي المزيد؟ يُجمع على فعالل، قلنا فعالل يُجمع عليه ما فيه أربعة حروف أصلية، الرباعي المجرد فيه أربعة حروف أصلية، والرباعي المزيد فيه أربعة حروف أصلية، إذًا فالرباعي المجرد على فعلل، والرباعي المزيد على فعالل.

والخماسي المجرد على فعالل لأن فيه أربعة حروف أصلية، والخماسي المزيد على فعالل، يبقى الثلاثي المزيد مما لم يُذكر من قبل، هو الذي يُجمع على شبه فعالل، على التفصيل الذي سيأتي -إن شاء الله تعالى-.

إذًا فعالل يُجمع عليه أربعة أشياء:

الأول: الرباعي المجرد.

مثل: جعفر، وجعافر، والجعفر في اللغة هو النهر الصغير، وبه سُميَّ الرجل، من معاني الكرم، ومن ذلك زِبرج وزبارج، والزبرج اسم للزينة، كل الزينة تسمى زبرج، ومن ذلك برثن وبراثن وهي مخالب السبع، هذه رباعيات مجردة فجُمِعت على فعالل، ومثل ذلك بلبل وبلابل، وفندق وفنادق إلى آخره.

والثاني الذي يُجمع على فعالل: الخماسي المجرد.

وفيه يقول ابن مالك:

وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الآخِرَ أنْفِ بِالْقِيَاسِ

يقول: إذا جمعت الخماسي المجرد فإنك تجمعه على فعالل، وتحذف منه الحرف الخامس.

وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الآخِرَ

يعني من الخماسي حالة كونه مجردًا أخره أي محذوف الآخر.

"أنْفِ بِالْقِيَاسِ"؛ يعني احذف آخره قياسًا، مثل سفرجل، هذا خماسي مجرد، كيف تجمعه؟ الجمع لا يتجاوز الأربعة، لابد أن تعيده إلى أربعة، لكي تستطيع أن تجمعه، وكذلك سيأتي في التصغير، التصغير كالجمع، إذًا لابد أن تحذف الخامس وهو حرف اللام سفرجل، فتجمع الباقي على فعالل فتقول: سفارج، وفرزدق وهي قطعة العجين وبها سميَّ الشاعر المعروف الفرزدق، اجمع فرزدق ستحذف القاف وتقول: فرازد؛ أي قطعة العجين، تعرف قطعة العجين اذهب للخباز وسترى يُجمع قطع الجين، تقول أعطني فرزدقةً.

نعم سواءً يُصنع منها الخبز أو يُصنع منها أنواع كثيرة جدًا، ومن ذلك جحمرش وهي المرأة العجوز، جحمرش نجمعها بحذف الشين فنقول جحامر، قلنا في فرزدق نحذف القاف ونقول فرازد، جحامر، نحذف الشين، احذف الخامس جحامر.

لأن الخماسي ما يُجمع، فلابد تحذف الخامس لكي تبقى أربعة أحرف ثم تجمعها، تقول جحامر، أنت لو أردت أن تجمع الخماسي ما تستطيع.

سيأتي الآن بعض التفاصيل، ومن ذلك خدرنق: وهو العنكبوت، اجمعه بحذف القاف خدارن، **ثم قال ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالرَّابِعُ الشَّبِيْهُ بِالْمَزِيْدِ قَدْ ... يُحْذَفُ دُوْنَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

يعني أن الخماسي كما عرفنا يجب أن يُحذف منه حرفٌ عند جمعها لكي

يعود إلى أربعة فيمكن أن يُجمع، والمحذوف هو الحرف الخامس كما سبق، إلا إذا كان الحرف الرابع منه يشبه حروف الزيادة، وهي حروف سألتمونيها العشرة، فإذا كان الحرف الرابع يُشبه حروف سألتمونيها فيجوز أن تحذف الخامس وتبقي الرابع ويجوز أن تحذف الرابع وتبقي الخامس.

كيف نقول إن هذا الحرف الرابع يشبه حروف سألتمونيها؟

الجواب: إما أن يكون بلفظ حروف سألتمونيها، يعني يكون سين يكون نون، وإن كان أصلًا لكنه أشبه في اللفظ حروف سألتمونيها أو أشبه جروف سألتمونيها في المخرج، يعني كان من مخرج حروف سألتمونيها، مثل الدال، الدال ليست من حروف سألتمونيها لكنها تشبه التاء في المخرج.

من الأمثلة على ذلك خدرنق، ما معنى خدرنق؟ عنكبوت، خدرنق إما أن تحذف الخامس القاف فتقول: خدارن كما سبق، أو تحذف الرابع لأن الرابع نون، وهو يشبه النون في سألتمونيها، فإذا حذفت النون ستبقي القاف فتقول في جمعه خدارق.

فلك في جمع خدرنق أن نتقول خدارن بحذف الخامس أو خدارن بحذف الربع لأن الرابع يشبه حروف الزيادة، ومن ذلك فرزدق، الحرف الرابع دال وهو يشبه التاء في المخرج وإن كان أصلًا.

فلك أن تحذف القاف على الأصل فتقول فرازد، ولك أن تحذف الدال الرابع لأنه يشبه حروف سألتمونيها وتبقي الخامس القاف فتقول فرازق، كلاهما صحيح.

ومن ذلك خورنق، وهو قصر النعمان بن المنذر، لك أن تقول في جمعه خوارن فتحذف القاف أو خوارق فتحذف النون لأن النون في خورنق تشبه حروف

سألتمونيها.

الثالث مما يُجمع على فعالل: الرباعي المزيد، والرباعي المزيد كما سبق إما أن يزاد بحرف وإما أن يزاد بحرفين، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

كلمة لِينًا سبق أن أشرنا في أكثر من بيت سابق أنه يصح في ضبطها كسر اللام لِينًا، فتكون مصدرًا ويصح فيها الفتح لَينًا فتكون مخففةً من اللين، وبالوجهين جاءت نسخ الألفية، يقول ابن مالك في البيت السابق:

إن الرباعي المزيد يجب حذف زوائده عند الجمع، لكي يعود إلى أربعة أحرف فيمكن أن يُجمع، إلا إذا كان الحرف الزائد حرف لينًا قبل آخره، فإنه لا يُحذف ولكنه يُجعل ياءً قبل آخر الجمع.

نعيد القاعدة ثم نطبق عليها، يقول ابن مالك:

وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

الرباعي المزيد عند جمعه يجب أن تحذف زوائده، لكي يعود إلى أربعة أحرف، إلا إذا كان الزائد حرف لينٍ قبل آخره، فإنه لا يُحذف ولكنه يُجعل ياءً قبل آخر الجمع.

مثال ذلك: مُدحرج ومتدحرج، مُدحرج من دحرج، دحرج رباعي ومدحرج رباعي مزيد بالميم، متدحرج الأصل دحرج، ثم زيدت التاء تدحرج، ثم قنا متدحرج فصار رباعيًا مزيدًا بالميم والتاء، فمدحرج رباعي مزيد بحرف، ومتدحرج رباعي مزيد بحرفين.

كيف نجمع؟ نحذف الزوائد ونعيد الكلمة إلى أربعة حروف، فنجمع حينئذٍ على دحارج، نجمعهما معًا على دحارج، كذلك مبعثر ومتبعثر، نجمعهما على

بعاثر، طبعًا الكلام الآن إذا جعلتهما اسمًا وأردت أن تجمعهما جمع تكسير، أما إذا أردت أن تجمعه جمع سلامة فسبق ذلك، جمع السلامة ما فيه إشكال.

مُدحرج مدحرجات مدحرجون، متبعثرون متبعثرات، جمع السلامة انتهينا منه، الكلام الآن على جمع التكسير، كذلك زلزل وزلزال، زلزلة بزيادة التاء، وزلزال بزيادة الألف نجمعهما على زلازل.

كذلك وسوسة، ووسواس أو وَسواس نجمع كل ذلك على وساوس، بخلاف نحو قرطاس، قرطاس رباعي مزيد بالألف قبل آخره نجمعه على قراطيس ما نحذف الألف وإنما نجعلها في الجمع ياءً قبل الأخير، قراطيس على وزن فعالل، وكذلك عصفور عصافير، وقنديل قناديل، ومنديل مناديل، وسرداح سراديح، وهي الناقة العظيمة، سرداح سراديح فهذا قوله:

وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا ... لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

العادي في البيت وزائد العادي الرباعي، العادي هذا اسم فاعل من عدا بمعنى جاوز، العادي يعني المجاوز، أي الذي عدا وجاوز الأحرف الأربعة الأصلية، عندك أربعة أحرف أصلية، الذي عادها وجاوزها من الحروف الزائدة، يجب أن يُحذف.

لماذا قال ابن مالك حرف لين قبل الآخر، قال: لم يكن لينًا إثره الذي ختم، ما الحرف الذي يختم الكلمة؟ الحرف الأخير قبله حرف لين، لماذا قال حرف لين ولم يقل حرف مد؟ ليشمل نحو فردوس، يُجمع على فراديس، وفرعون فراعين.

وتعرفون أن الواو والألف والياء تسمى حروف علة مطلقًا فإن سكنت وقبلها ما يناسبها فحرف مدٍ إذا سكنت وقبلها ما يناسبها فهي حرف مدٍ ولينٍ وعلة.

وإن سكنت وقبلها حركة لا تناسبها يعني سكنت وقبلها فتحة وذلك في الواو

والياء، مثل خوف وبيت، فتسمى حرف لين وعلة، فإن تحركت وهذا لا يكون إلا في الواو والياء فتسمى حرف علة فقط، فقال حرف لين لكي يشمل حرف المد، ولكي يشمل ما ليس بحرف مد نحو فرعون وغرنيق، غرنيق لغةٌ في الغرنوق، يُجمع على فراعين وغرانيق.

الرابع مما يجمع على فعالل:...

طالب: (@١٠٥:٢٤).

الشيخ: لا يحذف وإنما يُجعل ياءً.

طالب: (@١٠٥:٣٣).

الشيخ: اللين يُطلق على كل ذلك، لا في اللغة عند اللغويين يُطلق على كل ذلك، أما التفصيل عند المجودين فهم الذي يفصلون، ويجعلون المد ما كان ساكنًا وقبله حركة متجانسة، واللين ما كان ساكنًا وقبله فتحة في الواو والياء هذا على اصطلاح المجودين أما في اللغة لا.

قلنا الرابع مما يجمع على فعالل: هو الخماسي المزيد.

كيف نجمع الخماسي المزيد؟ سبق في الخماسي الأصلي أن تحذف الحرف الخامس أو الرابع إذا كان يشبه حروف سألتمونيها، هذا سبق.

فوق ذلك الآن إذا كان خماسيًا مزيد ستحذف معه الحرف الخامس أو الرابع ستحذف حروف الزيادة لكي يبقى الباقي أربعة أحرف فيمكن جمعه، نحو ماذا؟ نحو قِرطبوس، أو قَرطبوس، قَرطبوس خماسي القاف والراء والطاء والباء والسين أصول.

ومزيد بالواو، فجمعه قياسًا على فعالل قراطب، تحذف السين، وأما الباء فإنها

لا تشبه حروف سألتمونيها.

والقرطبوس هو الداهية، وكذلك الناقة العظيمة الشديدة، ومن ذلك خندريس، وهي من أسماء الخمر، حروفه أصلية، إلا الياء المدية قبل آخره، ما جمع خندريس؟ خنادر.

طالب: هي ليلة المحاق والخمر.

الشيخ: خندريس من أسماء الخمر لا من أسماء الخمر.

طالب: خندريس بالراء أو اللام؟

الشيخ: بالراء خندريس.

ما جمع أخطبوط؟ هذا السؤال الذي يكثر في المسابقات، أخطبوط هذه كلمة حديثة، ليست في المعجمات من الكلمات المولدة أعجميٌ معرب، وقيل في تعريبه أخبوط، لكن المشهور أخطبوط، الآن نريد أن نجمعه، فليس لنا في جمعه إلا القياس.

إما بالألف والتاء فلا إشكال فيه أخطبوطات، لكن إذا أردنا أن نجمعه جمع تكسير، فكيف سيكون قياسه؟ هل أو ثلاثي، طبعًا هو مزيد، ثلاثي مزيد أم رباعي مزيد أو خماسي مزيد؟ ثلاثي مزيد ما حروفه الأصلية الثلاثة؟ الخاء والباء والطاء، والطاء الأخرى زائدة، لكن حروف الزيادة حروف سألتمونيها.

حروف الزيادة هي التي تزاد في اللغة العربية استقصاءً هي حروف سألتمونيها، فالطاء ليست من حروف سألتمونيها، فمجرد أن نقيس على اللغة فلن نقول إن الطاء زائدة لأن الطاء ما تزاد في اللغة العربية، هي كلمة أعجمية، لكن الآن نريد أن نجمعها يعني لابد أن نخضعها لقواعد اللغة، قياسًا نقول الخاء أصل والطاء أصل والباء أصل، والطاء الأخرى أصل، لأن هذه في العربية ليست من حروف الزيادة.

أما الواو هذه مدية وواضح أنها زائدة، وأما الهمزة في أولها فهل القياس أن نقل إنها أصلية؟ فتكون كلمة خماسية أم نقول زائدة؟ فتكون رباعيه؟ القياس أن الهمزة زائدة، في قاعدة عندهم تقول الهمزة لا تأتي أصلًا مع ثلاثة أصول.

الهمزة لا تأتي إذا وجدت ثلاثة حروف أصلية فلا تأتي معها همزة زائدة، ما تأتي معها همزة أصلية، فالقياس أن نقل إن الهمزة زائدة قياس ذلك أن أخطبوط رباعي مزيد بالهمزة والواو، فكيف سنجمعه حينئذٍ؟

الهمزة نحذفها أو تبقى؟ تُحذف لأنها زائدة، والواو نحذفها وتبقى؟ تبقى لأنها مد في قبل الأخير إذًا تقلب ياء فنقول في جمع أخطبوط خطابيط، أخطبوط خطابيط.

الميم أين تأتي بها ميم ما فيها ميم، في الجمع تأتي بنفس الكلمة وتجمعها، أخطبوط إما أن تقول أخطبوطات، أو تقول خطابيط هذا القياس -والله أعلم-.

انتهينا من فعالل وأنه يكون جمعًا للرباعي المجرد والرباعي المزيد والخماسي المجرد والخماسي المزيد، بقيَّ شبه فعالل، وهي أوزان كثيرة يُجمع عليها الثلاثي المزيد من غير ما مضى.

أحضر ثم يضيق الوقت، أخشى أن أتركه ثم أنساه، الأسئلة مهمة الأسئلة لأنها ما تأتي إلا من إشكال، فلابد من الإجابة عن هذا الإشكال بحسب...

نتركه مع الدرس القادم، الدرس القادم سنكمل ما بقي مكن الباب الذي يتواصل الشرح، فإذا انتهينا فسنعود إلى الأبيات التي قفزناها -إن شاء الله-، هل لكم من سؤال يا إخوان.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الخامس والعشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين السادس عشر من شهر جمادى الأولى من سنة خمسة وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس والعشرين بعد المائة، من دروس شرح ألفية ابن مالك – عليه رحمة الله-.

وفي بداية الدرس أحب أن أنبه إلى أنه لا درس في الأسبوع القادم لأنه إجازة، ثم نعاود الدرس مرة أخرى في الأسبوع الذي بعده مباشرة –بإذن الله تعالى-.

ما زال الكلام على جمع التكسير وكنا قد توقفنا عن الكلام على "فعالل وشبهه" وعرفنا أن **فعالل يُجمع عليه أربعة أشياء:**

- **الرباعي المجرد.**

- والرباعي المزيد.
- والخماسي المجرد.
- والخماسي المزيد.

الخلاصة في "فعالل": أنه لا يُجمع عليه إلا ما كان فيه أربعة أصول، فيدخل في ذلك الرباعي المجرد والمزيد، ويدخل في ذلك الخماسي المجرد والمزيد؛ لأننا سنحذف منه حتى يعود بعد ذلك إلى أربعة أحرف فيمكن جمعه.

أما "شبه فعالل": وعرفنا أن المراد بشبه فعالل ما كان مشابهًا لهذه الصيغة في العدد والهيئة.

في العدد: أي في عدد الحروف؛ أي على خمسة أحرف.

وفي الهيئة: يعني أن يكون الحرف الثالث ألفًا قبله حرفان مفتوحان، وبعده حرفان أولهما مكسور.

أو ثلاثة أحرف أولها مكسور وثانيها ياءٌ مدية، هذا شبه فعالل، وشبه فعالل أوزانٌ كثيرة جدًا لن الذي يُجمع عليه شيءٌ واحد، وهو مزيد الثلاثي.

"شبه فعالل" ماذا يُجمع عليه؟ مزيد الثلاثي، ومزيد الثلاثي له صيغٌ كثيرة، لأن الثلاثي إما أن يزاد بحرف وإما أن يزاد بحرفين، وإما أن يزاد بثلاثة أحرف، ولكل ذلك أوزانٌ وصيغٌ مختلفة.

مزيد الثلاثي: كما ذكرنا أوزانٌ وصيغ مختلفة، ما ذُكِر منها من قبل، ما ذُكِر أنه يجمع على وزن من أوزان جموع الكثرة السابقة، فإنه لا يُجمع حينئذٍ هنا، فلهذا قال ابن مالك "**من غير ما مضى**"، أي أن مزيد الثلاثي الذي سبق أن ذُكِر من قبل لا يُجمع هنا على شبه فعالل.

ابتدأ ابن مالك الكلام على ما يُجمع على شبه فعالل بقوله:

والسِّـين والتَّـا مِـنْ كَمُسْـتَدْعٍ أَزِلْ ... إِذْ بِبِنَـا الْجَمْـعِ بَقَاهُمَـا مُخِـلْ
والْمِـيمُ أَوْلَـى مِـنْ سِـوَاهُ بالبَقَـا ... والهَمْـزُ واليَـا مِثْلُـهُ إِنْ سَـبَقَا
والْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ أنْ جَمَعْتَ مَا ... كَحَيْزَبُـونٍ فَهْـوَ حُكْـمٌ حُتِمَـا
وخَيَّـرُوا في زائِـدَيْ سَـرَنْدَى ... وكُـلِّ مَـا ضَـاهَاهُ كَالعَلَنْـدَى

بدأ الآن يتكلم في تفاصيل ما يُجمع على شبه فعالل من مزيد الثلاثي، لأن مزيد الثلاثي له أوزانٌ مختلفة، فما كان يُجمع على صيغة سابقة من صيغ جموع التكسير فلا يُجمع هنا، وما بقيَّ من هذه الصيغ وهي كثيرة، فإنه يُجمع على فعالل.

ويقول ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: إذا جمعت المزيد الثلاثي فأنت تنظر في الحرف الزائد، هل الزائد حرف، أم حرفين أم ثلاثة أحرف، فإن كان الزائد حرفًا واحدًا فإنه لا يُحذف، إذا كان الزائد حرفًا واحدًا فإنه لا يُحذف، بل يبقى في الجمع.

من ذلك: مسجد، نجمعه على مساجد، مع أن مسجد ثلاثي مزيدٌ بالميم، مزيدٌ بحرفٍ واحد، فنجمعه على مساجد على وزن مفاعل، نقول مفاعل لأن الحرف الزائد الميم مفاعل.

وكذلك: مصنع ومصانع، ومنبر ومنابر، وملعب وملاعب، ومدرسة كذلك مدارس، لأن تاء التأنيث لا تعد، تاء التأنيث تدخل لمعنى التأنيث ولا تعد.

وإذا قلنا جوهر: يُجمع على جواهر، على وزن....، "جوهر" ما الحرف الزائد؟ الحرف الزائد الواو، جوهر من جهر، إذًا الحرف الزائد لابد أن يبقى بلفظه في الجمع، جواهر، على وزن فواعل، وسيأتي تفصيل ذلك في باب التصريف، إذًا جواهر على وزن فواعل، فواعل شبه فعالل.

وكذلك: كوكب المزيد الواو، كواكب فواعل.

وكذلك: جامع جوامع، ما وزنه؟ جوامع فواعل، لأن ألف جامع تنقلب واوًا فتكون فواعل.

وإذا أردنا أن نجمع أفضل جمع تكسير، فنقول: أفاضل، أفضل أفعل، ثلاثي مزيدٌ بالهمزة، إذًا الهمز سيبقى في الجامع وستقولها بلفظها في الجمع فنقول أفاضل على وزن أفاعل، أفاعل أيضًا شبهٌ لفاعلل، وكذلك أصغر وأصاغر، وأكبر وأكابر.

ومن ذلك: أول وأوائل، على فقولٍ مشهور، فإذا قلنا "صيرف" هذا من صرف، مزيدٌ ثلاثي مزيدٌ بالياء، "صيرف" جمعه صيارف على وزن فيلاعل، وكذلك ضيغم وضياغم، وذكرنا من قبل علقى، اسم نبت يُجمع على فعالي، فيقال: علاقي، أو علاقل، على وزن فعالي.

فلهذا قلنا من قبل إن شبه فعالي كثير، لأنه يختلف باختلاف الحرف الزائد، لفظه ومكانه وقالوا شبه فعالل؛ لأنها كثيرة، بدلًا ما يعدونها واحدًا واحدًا قالوا شبه فعالل فدخل فيه كل ذلك.

لماذا إذا كان الزائد حرفًا واحدًا لم نحذفه وإنما أبقيناه في الجمع؟

الجواب عن ذلك: لأن الكلمة الثلاثية إذا زيدت بحرف صارت رباعية، والرباعي يُجمع أو لا يُجمع جمع تكسير؟ يُجمع.

وكذلك لو كان المزيد حرفين ثانيهما حرف مد قبل الآخر، وكذلك لو كان الزائد حرفين ثانيهما حرفًا مزيدًا قبل الأخير، نحو أسطول، أسطول مزيد بالهمزة في أوله ومزيد في الواو قبل آخره، إلا أن الواو مدية.

هل نحذف الزيادتين أم نبقيهما؟ أم المد قبل الأخير فقد سبق أن كل مد قبل

الأخير يبقى في الجمع لكنه يُجعل ياءً، وتبقى على ذلك زيادة واحدة فتبقى، فنقول في جمع أسطول أساطيل، أساطيل الواو بقيت لكنها جُعلت ياءً قبل الآخر والهمزة بقيت، وكذلك لو قلنا مفتاح من فتح، وهو مزيدٌ بالميم وبالألف المدية قبل الآخر، فالجمع مفاتيح لا نحذف شيئًا من الزيادتين، وكذلك مزلاج ومزاليج، إلى آخره.

ولو قلنا مجنون مجانين كذلك، ومشروع مشاريع كذلك، الأمثلة كثيرة، ويكون في الرجل الماضي في الأمر إذا أراد شيئًا مضى فيه ولا يلتفت يمينًا ويسارًا ولا يغير رأيه، يقول:" إصليط"، "رجلٌ إصليط" إذا كان ماضيًا في الأمور، "إصليطٌ" بالصاد، مزيدٌ بالهمزة والياء، والجمع لو ما سمعنا له جمعًا سماعيًا نجمعه جمعًا قياسيًا على "أصاليط"، وأما "المصلوط"؟ "مصاليط" وهكذا، من كلمة صلط، صلط الشيء إذا برز، كأنه برز إلى ما يريد غير ملتفتٍ إلى غيره.

فإن كانت الزيادة على الثلاثي حرفين، إن كان المزيد، كان الثلاثي المزيد مزيدًا بحرفين أو بثلاثة أحرف، فماذا نفعل بها عند جمعها جمع تكسير؟

الجواب: نحذف من الزيادتين إحداهما، ومن ثلاث الزيادات زيادتين لتبقى الكلمة على أربعة أحرف ويمكن جمعها.

لا يُجمع جمع تكسير إلا الرباعي، أو الكلمة الخماسية إذا كان بآخرها حرف مد، فلابد أن تحذف من الثلاثي المزيد بحرفين حرفًا، وتحذف من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف حرفين، ليبقى الباقي أربعة أحرف فيمكن جمعه.

لكن السؤال: ما الذي نحذفه من هذه الحروف الزائدة؟ لو سميت مثلًا "منطلقًا"، سميت رجلًا "منطلقًا" أو سميت شركة أو سميت اكتشافًا، ثم أردت أن تجمعه بعد ذلك، فعندك حرفان زائدان الميم والنون، فلابد أن تحذف

أحدهما، فما الذي تحذفه؟

قال النحويون: باستقراء كلام العرب يجب أن يبقى من حروف الزيادة ما له مزية، يبقى من الحروف الزيادة الحرف الذي له مزية، ويُحذف الحرف الآخر، ما هذه المزية؟

ج: **المزايا متعددة**، من هذه المزايا: أن يكون الحرف الزائد متصدرًا في أول الكلمة هذه مزية، الحرف المتصدر أولى من البقاء من الحرف غير المتصدر.

من المزايا: أن الحرف المتحرك أولى من الحرف الساكن.

من المزايا: أن الحرف الزائد الذي له معنى أولى من الحرف الزائد الذي ليس له معنى.

ومن المزايا: أن الحرف الزائد الصحيح أولى من الحرف المعتل.

فهذه من هم المزايا التي تجعل للحرف الزائد مزية على غيرها، فعلى ذلك لو نظرنا إلى "منطلق" وأردنا أن نجمعه، فنقول في جمعه: "مطالق".

حذفنا النون وأبقينا لأن لها مزية متصدرة والنون غير متصدرة ومتحركة، والنون ساكنة، ولها معنى، وهي الدلالة على اسم الفاعل، لأن اسم الفاعل يبدأ بميم مضمومة، والنون ليس لها معنى.

"مطالق": على وزن مفاعل، وكذلك مثلًا لو سميت بمعتبر، ثم جمعته، تجمعه على معابر، ومُستخرِج أو مُستخرَج تجمعه على مخارج وهكذا.

تقول العرب ألندد، ألندد بمعنى ألد، هذا رجل ألد أي ألد الخصومة، أو ألندد أو رجلٌ يلنددٌ أي ألد في الخصومة.

واضح أن الأصول اللام والدال والدان في الجميع، فإذا قلت: ألندد، فالهمزة

الزائدة والنون زائدة، فإذا جمعته على شبه فعالل، فستبقي الهمزة أم تبقي النون؟ تبقي الهمزة لأنها متصدرة ومتحركة، ما لها معنى لأنها متصدرة ومتحركة، فتجمعها على ألندد، احذف النون، تبقى همزة ولام ودال ودال أربعة، فنجمعها على: نقول "ألادد" ألم ترى الحرف الأخير وقبل الأخير من جنسٍ واحد؟ القياس أن يحدث بينهما إدغام، فنقول "ألادّ" هؤلاء ألادّ في الخصومة، هو الأصل "ألادد".

"وألادّ" ما وزنها؟ أفعال، وكذلك "يلندد" نبقي الياء ونحذف النون فنجمعها على "يلادّ" على وزن "يفاعل".

طالب: (@١٨:٢٤).

الشيخ: هذه ألف أفاعل، ألم نقل إن فعالل وشبه فعالل لابد أن يكون فيها ألف قبلها حرفان متحركان، وبعدها حرفان، هذه ألف الجمع.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أعني الذي شرحته قبل قليل لكم:

والسِّين والتَّا مِنْ كَمُستَدْعٍ أَزِلْ	**إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ**
والْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بالبَقَا	**والهَمزُ واليَا مِثلُهُ إِنْ سَبَقَا**

يقول: إن الميم في كلمة "مستدعي" هي التي تبقى من حروف الزيادة، ونحذف السين والتاء، لماذا أبقينا الميم وأزلنا السين والتاء؟ لأن الميم متصدرة ومتحركة ولا معنا.

لماذا ما أبقينا الحروف الزائدة كلها؟ " **إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ** "؛ لا يُجمع إلا الرباعي والثلاثي.

والْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بالبَقَا

هذا حكم عام يقول الميم المضمومة في أول الكلمة والمفتوحة أولى من

غيرها بالبقاء لأن لها معنى، الميم تأتي في اسم الفاعل واسم المفعول وتأتي في المصدر الميمي واسم المكان، واسم الزمان إلى آخره، فهي تأتي لمعنى، فهي أولى لغيرها من البقاء.

والهَمزُ واليَا مِثلُهُ

أي مثل الميم، " **إِنْ سَبَقَا**"؛ إي إن جاء في صدارة الكلمة فلا تكون لهما مزية بالتصدر، **ثم قال ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

واليَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ إنْ جمَعَتْ ما كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

يقول: لو جمعنا نحو كلمة "حيزبون" ثلاثي من "حزب" زيد بالياء والنون والواو، "حيزبون" ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف، من "حزب"، مزيدٌ بالياء والواو والنون.

أما الواو المدية قبل الأخير: فهذه تبقى في الجمع وتُقلب وتُجعل ياءً كما عرفنا من قبل، فلا كلام عليها، يبقى الكلام والمفاضلة بين الياء وبين النون.

ما الذي يُحذف وما الذي يبقى منهما؟ ما الذي له مزية؟ الياء أم النون في "حيزبون"؟ الياء.

لماذا الياء؟ مُصدرة، والنون غير مصدرة، الياء حرف علة، والنون حرف صحيح، والياء ساكنة والنون متحركة، إذًا النتيجة اثنين واحد.

طالب: (@٢٢:٢٢).

الشيخ: ستجد كثر من أمر تفاضل به كن يبقى التفضيل يكون للنون، أن التفضيل يكون للنون، لأنه يبقى حرف صحيح، وهو أقوى من حروف العلة.

يكفي مزية واحدة، بما أن لها مزية فيكفي، فيُجمع حينئذٍ بإثبات النون وحذف

الياء فنقول في جمع "حيزبون" حزابين، على وزن حزابين فعاليل النون زائدة تبقى بلفظها في الميزان، من "حزب" نقول فعاليل، وهو أيضًا شبه لفاعلل.

"حيزبون" المرأة العجوز ولها أسماءٌ كثيرة المرأة العجوز؛ لأن لها صفات، المرأة العجوز قد تكون مثلًا في صحة أو في قوة أو في ضعف أو في سمن، أو في... فلها أسماء كثيرة.

طالب: (@٢٣:٥٣).

الشيخ: "مستدعي" تبقى الميم مداعي وتحذف الياء مثل قاضٍ مداعٍ.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وخَيَّـــرُوا في زائِـــدَيْ سَـــرَنْدَى وكُـــلِّ مَـــا ضَـــاهَاهُ كالعَلَنْـــدَى

يقول: إذا لم يكن للحرفين الزائدين مزية لأحدهما، على الآخر أي تساويا في المزايا لكل منهم مزية أو مزايا متساوية، فحينئذٍ أنت بالخيار، إن شئت أن تحذف الأول، وإن شئت أن تحذف الآخر، من ذلك: "سرندى"، وهو الجريء الذي يمضي في الأمر يقال له رجلٌ سرندى من سرد، الجريء سرد إذًا فالزائد في "سرندى" النون والألف.

من حيث التصدر: المزية للنون.

من حيث التحرك والسكون: كلاهما ساكن.

من حيث المعنى: النون لا معنى لها، والألف يقولون زيدت للإلحاق، لإلحاق الكلمة الثلاثية بسفرجل، سرندى، إذًا فلكلٍ منهما مزية.

فتكافئ، فيجوز أن تحذف، فيجوز أن تبقي النون وتحذف الألف، صارت سرند، وتجمعها حينئذٍ فتقول "سراند" على وزن "فعانِل"، ويجوز أن تحذف

النون وتبقي الألف فتقول: "سرادي" ثم تعل على قاضٍ "سرادٍ" على وزن "فعالي".

كذلك "علندى" والعلندى: هو الغليظ الضحم إذا كان ضخمًا وأعضاؤه غليظة يقال له العلندى، رجلٌ علندى أو جملٌ علندى.

الحروف الزائدة النون والألف ولكلٍ منهم مزية كما سبق في السرندى فيجوز أن تبقي النون وتحذف الألف فتقول: علاند على وزن فعال.

ويجوز أن تحذف النون وتبقي الألف فتقول: علادي، فتعل إعلال قاضٍ "علادل".

هذا آخر بيت في هذا الباب، فنريد أن نختم الباب ببعض الفوائد والملحوظات قبل أن نعود إلى الأبيات التي كنا قد تجاوزناها من قبل.

الخلاصة في الجمع التكسير: والكلام فيها كما رأيتم طويل لأن أغلب قواعده وأحكامه أكثرية أغلبية، وليست مُطَّرِدة ونبهنا على ذلك في أول الباب.

الخلاصة في جموع التكسير: أن جموع التكسير سبعة وعشرون وزنًا، القلة منها كم؟ أربعة أوزان، وهي أفعُل، وأفعال، وأفعلة، وفعلة، والباقي منها للكثرة، وهي كم؟ ثلاثة وعشرون وزنًا.

يضيف إلى هذه الأوزان الثلاثة والعشرين وزن فعالى كسكارى، ولم يذكر في العد لما ذكرناه من قبل لقلته، فهو منحصر في جمع فعلان، ومؤنثه فعلى، كسكارى، وسُمِع في جمع أسيرٍ وأسارى، وقديمٍ وقدامى.

وجموع الكثرة كلها للثلاثي المجرد والمزيد، سوى "فعالل وفعاليل" لماذا؟ للرباعي والخماسي المجردين والمزيدين، إذًا فجموع الكثرة فعالل وفعاليل للرباعي والخماسي المجردين والمزيدين، وبقية جموع الكثرة كلها لماذا؟

للثلاثي المجرد والمزيد.

وقد نبهنا أكثر من مرة إلى أن أكثر اللغة العربية هي ثلاثية، والرباعي قليل، والخماسي نادر.

نعيد هذا، من يعيده، الخلاصة واضحة أعدها، جموع التكسير كم وزن؟

طالب: (@١٩:٣٠).

الشيخ: جموع الكثرة للثلاثي أم للرباعي أم للخماسي؟ كل جموع الكثرة للثلاثي المجرد والمزيد سوى: "فعالل وفعاليل" فهما للرباعي والخماسي المجرد والمزيد.

من الملحوظات والفوائد التي ننشرها في ختام الباب: أنه متى ما حُذِف من المفرد إذا جمعه جمع تكسير حرف أو أكثر، إذا جمعنا من المفرد إذا جمعنا جمع تكسير حرف أو أكثر، سواء كان الحرف أصليًا أو كان الحرف مزيدًا.

فيجوز تعويض ذلك قبل الأخير بياء، يجوز أن تعوض ذلك قبل الأخير بياء، فمثلًا "سفرجل" خماسي قلنا لابد أن تحذف منه الحرف الأخير اللام، ونقول في الجمع "سفارج".

الآن يقول لك: يجوز لك أن تقول سفارج وأن تعوض عن المحذوف بياءٍ قبل الأخير فتقول: "سفاريج" ومنطلق تقول "مطالق" ويجوز "مطاليق" وهكذا.

كل ما حُذِف منه حرف أو أكثر عند جمعه جمع تكسير فيجوز أن تبقى على الأصل الذي ذكرناه ويجوز أن تعوض عن هذا المحذوف بياءٍ قبل الأخير.

طالب: (@٢٢:٣٢).

الشيخ: ستقول مثلًا لو قلت "إطلاق" هذا يجب أن تجمعه على مطاليق،

ومطلق على مطالق، ومنطلق يجوز فيه الوجهان.

طالب: (@٥٢:٣٢).

الشيخ: وطلاق، أعلم أنك تريد أن تقول مطاليق أفضل في جمع منطلق، أقول عنك ثلاث كلمات الآن مطلق، ومنطلق ومِطلاق، مطلق تجمعه على مطلاق تجمعه على مطلاق رباعي قبل آخره مد مطاليق، منطلق يجوز فيه الوجهان.

مطالق يلتبس بجمع مطلق ومطاليق يلتبس بجمع مطلق، هذا يسمى إجمال ما يسمى لبس، الأمور التي تبينها القرائن والسياق تسمى إجمال، القرائن والسياق تحدد المعنى، هذا الأمر ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب جمع التكسير، أقصد التعويض عن المحذوف بياءٍ قبل الأخر، وإنما ذكره في الباب القادم وهو باب التصغير.

في التصغير ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أحكام التصغير كأحكام جمع التكسير في الحذف، إذا أردت أن تصغر ثلاثيًا فعلى لفظه أو رباعيًا فعلى لفظه أو خماسيًا فيجب أن تحذف منه، أو رباعيًا مزيدًا فيجب أن تحذف منه حتى يعود إلى رباعي، فيقول: إن التصغير كجمع التكسير.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب

باب التصغير

٨٣٣.فُعَيْلًا اجْعَلِ الْثُّلَاثِيَّ إِذَا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا
٨٣٤.فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا
٨٣٥.وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ الْتَّصْغِيْرِ صِلْ
٨٣٦.وَجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الْطَّرَفْ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيْهِمَا انْحَذَفْ

فيهما: أي في التصغير وجمع التكسير فذكر هذا الحكم في الباب التالي باب

التصغير.

أيضًا من الفوائد ومن الملحوظات في آخر هذا الباب: أن الأصل في فعالل وشبه فعالل هو ما سبق شرحه، ومع ذلك فقد جاء في السماع قليلًا حذف الياء مما يُجمع على فعالل وشبهه، وإثبات الياء مما يُجمع على...

نعيد فنقول: قد جاء في السماع حذف الياء من فعاليل وشبهه، وإثبات الياء مما يُجمع على فعالل وشبهه، فمفتاح قلنا من قبل إنه يُجمع على مفاتيح لأن قبل آخره مدًا مفاتيح، ومع ذلك جاء في السماع "مفاتيح ومفاتح"، ومن ذلك: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام:٥٩].

"معذرة" مفعلة، "معذر" هذا ثلاثي مزيد بالميم يُجمع على معاذر، ومع ذلك قال -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة:١٥]؛ بإثبات الياء، فهذه أمور جاءت للسماع والسماع لا شك أنه الحجة الأولى المقدمة على كل شيء، وإنما الكلام في القياس عليها، فالمسموع في قمة الفصاحة، وإنما الكلام هل يقاس على ذلك أم لا يقاس على ذلك؟

الجمهور: على أن الأحكام ما سبق بيانه ما قبل، وما خالف ذلك فهو السماعي، فيبقى على السماعي.

طالب: (@٥٠:٣٧).

الشيخ: تخريج يسمى تخريج أو تأويل، مفتاح لا يقال مفتاح، في المفرد لا يقال مفتاح وإنما يقال مفتاح، لكن قالوا مفاتح كأنها جمع مفتح في المفرد أي كأنه قيل في المفرد مفتح، فقيل في الجمع مفاتح، مع أن الذي قيل في المفرد مفتاح، فجمعها على القياس مفاتيح، فهذا يسمى تخريج للمسموع، لأن المسموع لا يخطئ ولا يرد، وإنما يُخرج.

طالب: (@٤٧:٣٧).

الشيخ: لا علاقة لنا بالحركات، الذي يُجمع على شبه فعالل، كل ثلاثي مزيد، أيًا كان وزنه، سواءٌ كان "مِفعَل"، مبرد، مبارد، معصم معاصم، أو كان على "مَفعِل" مثل مفصل مفاصل، لا ننظر للحركات في الجمع على مفاعل وشبهه.

أيضًا ننبه في نهاية الكلام على هذا الباب، الجموع كما رأيتم لها أوزان كثيرة، وتشترك في عدة مفردات أي أن الاسم المفرد قد يُجمع على أكثر من وزن من أوزان جموع التكسير، قد يكون له أكثر من جمع.

وبعض كلمات كبعض الأسماء، وبعض المفردات لها جمعٌ واحد، وبعضها كالأسماء لها جمعان، وربما قد تجد من الأسماء ما له ثلاثة جموع وأربعة جموع وخمسة وستة جموع وأكثر، على حسب كثرة استعمالها في اللغة.

فمن ذلك والأمثلة كثيرة جدًا: مثلًا سقيفة تُجمع على سقائف وسقف، وقد ذكرناها في فعائل وفي فُعل.

ومن ذلك: ثَقب، وهو على وزن فَعل، ثَقب على وزن فَعل يُجمع على وزن أثقب أفعل، وهذا قياسه ثم يُجمع في الكثرة على ثقوب فعول وهذا قياسه، وعلى ثقاب فِعال وهذا قياسه، وعلى ثقبان، وهو أيضًا يأتي فيه بكثرة يعني شائع.

ومن ذلك سقف: يُجمع في القلة على أسقف، وفي الكسرة على سقوف وهو قياسي وعلى سُقف وهو سماعي.

فاجر: يجمع على فجار وفجرة، وكلاهما قياسي.

لو قلت: فاجعة؟ اجمع فاجعة: فواجع.

لو قلنا فجيعة، ما جمع فجيعة؟ فجائع، فاجعة فاعلة فواعل مثل فاطمة

فواطم، لكن فجيعة فجائع، مثل سفينة وسفائن.

من ذلك فرخ: ويُجمع على أفرخ قياس، وجُمِع على أفراخ سماعًا، لأن فعل قياسه أفعل إذا كان صحيح العين، وقالوا في الكثرة فعول، فروخ قياسي، وفراخ قياسي.

قالوا: لعث لعثٌ في شفتيه لعث وهو سوادٌ مستحسن في الشفتين، لعث لم يُسمع له جمع نريد أن نجمعه على القياس، ما قياس جمع "فَعل" لعث على وزن فعل؟ فعل في القلة قياسه على أفعل أم أفعال؟ لابد أن تراجع وتضبط.

قلنا الثلاثي كله على أفعال، إلا شيئين إلا فعل صحيح العين على أفعل، وإلا فُعَل، فعل فعلان كصرد وصردان، وبقية أوزان الثلاثي كلها قياسها أفعال.

فجمع لعثٌ في القلة: أفعال، فتقول: ألعاث، كعلم وأعلام، شَرط وأشراط.

وجمعه في الكثرة: فعلٌ يكثر جمعه في الكثرة على فِعال، فيقال لِعاث.

لُعثة وهو لون اللعث، اللعث عرفناه السواد، لونه يسمى لعثة، يقال فيه لعثة، لعثة على وزن فعلة، ما جمع فعلة في القياس؟ فُعَل، كقربة وقرب.

فنقول في جمع لعثة: لُعث.

قالوا لعوثٌ، رجلٌ لعوث أي في شفتيه سواد أي أنه وصف، لعوث وصف على وزن فعول، الوصف إذا كان على وزن فعول لمذكر فيُجمع في التكسير قياسًا على فُعل، كرسول ورسل، وصبور وصبر.

ونقول في جمع لعوث: لُعث، هذا رجلٌ، وهؤلاء رجالٌ لُعثٌ.

ويقول: لعوث، رجلٌ لعوثٌ على وزن فعول، لعوث كيف يُجمع لعوث؟ لعوث هذا ثلاثي من لعث مزيد بحرف هل فعول لعوث يُجمع على شيءٍ من

جموع الكثرة قبل فعالي وفعاليل؟ لا ما يُجمع على ما سوى فعالل ومفاعيل على فُعل وفُعِل وفعال، وفعول...، إلا الأوزان القياسية.

على ذلك نجمعه على فعالي وشبهه، قلنا شبه فعالي يُجمع عليه كل ثلاثي مزيد، مما لم يُذكر من قبل، إذًا ما جمع لعوث؟ لعاوث، والأمر بحاجة إلى تطبيقٍ أكثر من ذلك، لكن يجب أن تضبط هذه القواعد كما ذكرنا في البداية يا أخوان أن ضوابط جمع التكسير أكثرها أكثرية أغلبية، لا مُطَّرِدة، الحاكم الأول فيها السماع، فالأمور المسموعة لا يقدم فيها غير السماع، لكن عندما تأتي إلى كلمات لم يُسمع لها جمع، إما أن سُمعت لها مفردات في اللغة، ولم يُسمع لها جمع، ثم نريد أن نجمعها، أو كلمة جديدة جدت، إما كلمة ولدها الناس أو كلمات معربة، أو كلمات استحدثها الناس، فلا نستطيع أن نجمعها إلا على القياس، فلابد من ضبط هذه القواعد وإن كانت قواعد أكثرية وأغلبية.

من التمرينات على ذلك:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:٢٩]؛ ما مفرده؟ وهل هو قياسٌ أم سماع، أشداء ما مفرده؟ شديد وأشداء، فعيلٌ وأفعلاء، قياس أم لا؟ قياس.

أفعلاء يُقاس ويَطَّرِد في فعيل إذا كان معتلًا أو مضعفًا.

على "الكفار" ما مفرده؟ كافر سماعي، القياسي: جمع فاعل على فعال قياسي، سنشرحه في فُعل وفعال.

رحماء: مفرده رحيم ورحماء قياسي.

قال -تعالى-: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدُۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾

[فاطر:٢٧]، ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر:٢٨]؛ من الجبال مفرده؟ جبل وهو قياسي، فَعل وفِعل.

جددٌ: هذه فُعل ما مفردها؟ جُدّة، الجُدة في الجبال وهي القطعة من الجبل، جُدةٌ وجدد كحُجة وحجج، وقربةٌ وقرب، إذًا قياس.

بيض: جمع أبيض أو بيضاء في قياس كلاهما، أبيض وبيضاء يُجمع على بيض، لكن هنا جدةٌ بيضاء، فجُمِعت على جدد بيض، إذًا بيض جمع بيضاء وهو قياس.

حُمر: جمع حمراء، جدةٌ حمراء، وجددٌ حمر.

مختلفٍ ألوانها: مفرد ألوان لون، قياس أم سماع؟ قياس، يعني جموع القلة هي أربعة وضبطها سهل يا إخوان شرحناها أكثر من مرة، كل الثلاثي على أفعال، إلا اثنين فعل صحيح العين على أفعل، وفُعل على فعلان.

إذًا لون هذا فعل لكنه معتل العين، إذًا قياسه أفعال، مثل ثوب وأثواب، ولون وألوان.

وغرابيب مفرده غربيب، والغربيب يطلق على كل شديد السواد يسمى غربيب، غربيب فعليل وجمعه غرابيب، قياس أم سماع؟ غربيب هذا ثلاثي مزيد، وقد جُمِع على فعاليل، إذًا فهو قياس.

سود: جمع أسود، غربيب أسود وغرابيب سود قياس.

ومن الناس، الناس جمعًا أو ليس جمعًا عند النحويين؟ اسم جمع، وليس جمعًا لأن ليس له مفرد من لفظه.

والدواب مفرده: دابة، قياس أم سماع؟ قياس، فاعلة تُجمع على فواعل، دابة

دواب والأصل دابِبة ودوابب، ثم حصل الإدغام في المفرد والجمع دابة ودواب.

والأنعام: مفرده نعم قياس، نعم وأنعام، فعلٌ وأفعال، علمٌ وأعلام.

قال الشاعر: "لكل دهر قد لبست أثوبًا حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبًا".

قال: أثوب جمع ثوب، سماع أم قياس؟ سماع لأن الثوب فعل معتل العين قياسه أفعال أثواب، وقال أثوب وهذا سماع.

قال الشاعر: "ماذا تَقولُ لِأَفراخٍ بِذي مَرَخٍ، زغب الحَواصِلِ لا ماءٌ وَلا شَجَرُ".

أفراخ جمع فرخ، سماع أم قياس؟ سماع، لأن فعل صحيح العين قياسه أفعل، كلب وأكلب.

"وأبقى رجال سادة غير عزلٍ مصاليط أمثال الأسود الضراغم".

وأبقى رجال جمع: رجل، ورجل يكثر فيه فعال.

سادة جمع: سيد وهو سماعي.

عُزَّل جمع: أعزل وأفعل يُجمع على أفعل وفعلاء على فُعل، أحمر وحمراء وحمر.

فالقياس فيه أن يقول عُزل، لكن قال عُزَّل سماعي.

مصاليط: مصلوط مفرده مصلوط قياسي.

أمثال جمع: مثل، وهو قياسي.

الأسود جمع: أسد وهو كثيرٌ فيه.

والضراغم: جمع ضرغم، يقال ضرغم وضرغام للأسد، ضرغم يُجمع على

ضراغم، وضرغام يُجمع على ضراغيم وضراغمة.

أيضًا هناك ملحوظة مهمة نريد أن نذكرها في آخر الباب وهي آخر ملحوظة وإن كان الأذان سيحول بيني وبين إكمالها، ولكن نكملها بعد الأذان -إن شاء الله-، وهي: من أهم الملحوظات في الباب.

للعلماء في بيان في جموع التكسير طريقتان، للعلماء؛ علماء النحو، علماء الصرف، لبيان **جموع التكسير طريقتان:**

الطريقة الأولى: ذكر جموع التكسير وزنًا وزنًا، وبيان ما يَطَّرِد فيه كل وزن، ومن هؤلاء ابن مالك في ألفيته كما شرحنا، يذكرون أوزان جموع التكسير السبعة والعشرين وزنًا وزنًا، والوزن الأول وهو يَطَّرِد في كذا وكذا وكذا، والثاني: يَطَّرِد في كذا وكذا وكذا، إلى آخره، كما فعل ابن مالك وكما شرحنا.

الطريقة الثانية لبيان جموع التكسير: ذكر....

نكمل -إن شاء الله- بعد الأذان.

قلنا الطريقة الثانية للعلماء في بيان جموع التكسير: أنهم يذكرون أوزان المفرد وزنًا وزنًا، ثم يبينون كيفية وزنه جمع التكسير، ومن هؤلاء ابن الحاجب في كتابه الشافية في الصرف، ومن اقتدى به، وقد فعل ذلك، ويقول هؤلاء: الاسم إما ثلاثيٌّ أو غير ثلاثي، والثلاثي إما اسمٌ أو وصفٌ.

الاسم الثلاثي له عشرة أوزان، وهي: فعلٌ وإن كان صحيح العين، جُمِع في القلة على أفعل، وفي الكثرة على فُعل، نحو فلس وأفلس وفلوس، وإن كان معتل العين جُمِع على أفعال، نحو ثوبٍ وأثواب.

الوزن الثاني: فعلل، ويُجمع في القلة على أفعال وفي الكثرة على فعول، نحو حِمل وأحمال وحمول.

الوزن الثالث: فُعلٌ، ويجمع على أفعال وفعول، نحو قرءٍ وأقراء وقروء.

الوزن التالي: فَعلٌ، ويُجمع على أفعالٍ وفعال، نحو جملٍ وأجمال وجمال.

والأوزان التالية: نحو فَعِلٌ وفَعُلٌ، وفِعَلٌ، وفِعلٌ، وفُعلٌ هذه تُجمع على أفعال، نحو: فخذ وأفخاذ، وعجز وأعجاز، وعنب وأعناب، وإبل وأبال، وعنق وأعناق.

والوزن الأخير: فُعَل: ويُجمع على فعلان، نحو صرد وصردان.

ثم ينتقلون بعد ذلك إلى الأسماء والأوصاف وإن كان الاسم وصفًا فإنه يأتي على أوزانٍ معينة، إن كان على فاعل فجمعه على كذا، وإن كان على فعيل، فجمعه على كذا، وإن كان على فعول فجمعه على كذا إلى آخره، ثم ينتقل إلى الثلاثي المجرد.

ثم ينتقلون بعد ذلك إلى الرباعي، ويقسمونه أيضًا إلى اسم مجرد ومزيد وإلى وصف وإلى اسم وهكذا.

وهذه الطريقة الثانية وإن كان فيها طول إلا أنها أدق وأضبط، فأنت غالبًا تتعامل مع المفردات، تأتيك مفردة، ثم تبحث بعد ذلك عن كيفية جمعها، فلهذا تعود إلى هذه الكتب التي رتبت جموع التفسير على أوزان المفرد وتبحث عن هذا المفرد، هل هو ثلاثي أم رباعي أم خماسي، ثلاثي هل هو اسم أو وصف، حتى تجده.

فإذا وجدته أقصد وزنه يتكلم بعد ذلك النحوي والصرفي على كيفية وزنه، يقول: الأكثر فيه يُجمع على كذا وكذا، وقد يُجمع بقلة على كذا وكذا، ويدخل لك في ذلك الأمثلة وإن كان في تفاصيل أو أحكام أو أشياء تجوز.

طالب: (@٥٢:٥٩).

الشيخ: كتاب ابن الحاجب اسمه "الشافية في الصرف" مشهور وله شروح كثيرة، أفضلها شرح الرضي، شرح الشافية للرضي.

الآن انتهينا من باب جمع التكسير -ولله الحمد- ولكن لأمرٍ أراده الله تجاوزنا أحد عشر بيتًا من هذا الباب في وسطه، كان الكلام فيها على خمسة أوزان من أوزان جموع الكثرة، ظننت أني شرحتها فتبين أني لم أشرحها، فلهذا سنعود إلى شرحها الآن، وهي تتعلق بالوزن التاسع والعاشر من أوزان جموع الكثرة وهما "فُعَلٌ، وفعالٌ" من جموع الكثرة "فعل وفعال".

وفيهما يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ ... وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ
وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ فِيْمَا ذُكِّرَا ... وَذَان فِي الْمُعَلِّ لامًا نَدَرَا

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فُعَل يشيع في فاعلٍ وفاعلةٍ صحيحي اللام إذا كان وصفين لا اسمين، فُعَّلٌ جمع لفاعل ولفاعلة صحيحي اللام إذا كانا وصفين لا اسمين، نحو: عادل، عُزَّل، وعادلة، عزَّل، وكامل وكاملة: كُمَّل، وصائم وصائمة: صوَّم، ونائم ونائمة: نوَّم، وهكذا.

وأما فُعَّالٌ فذكر أنه يشيع في فاعلٍ صحيح اللام إذا كان لمذكر، فُعَّلٌ جمع لفاعل صحيح اللام إذا كان لمذكر، إذًا أخرج فاعلة، وهذا قوله:

وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ فِيْمَا ذُكِّرَا

يعني في المذكر، نحو عازب وعزال وصائم وصوام، ونائم ونوام، بخلاف عادلة، فلا تُجمع على عُزال، بخلاف عادلة لأنه مؤنث، فلا يُجمع على فعال يُجمع على فُعَّل، لكن هل يُجمع على فعال؟ عادلة وصائمة لا يجمعوا على فعال.

إذًا أيهما أوسع فُعل أم فعال؟ فُعل، لأنه يكون لفاعل وفاعلة صحيحي اللام

للمذكر والمؤنث، أما الفعال فهو للمذكر من ذلك.

جالس وجالسة يُجمعان على جُلَّس، ويُجمع جالس أيضًا على: جُلَّاس.

آكل: يُجمع على أُكل وأكال.

وشارب: شرَّب وشُرَّاب، وهكذا.

ومع ذلك فقد جاء قليلًا فُعل وفعال في معتل اللام، اشترطنا أن يكون فاعل وفاعلة صحيحي اللام، وجاء قليلًا في السماع في معتل اللام، كقولهم غازٍ وغزَّاة وغزاءٌ، غازٍ أي الغازي، فاعل غازي.

قالوا: غزَّاة وغزاءٌ وهذا هو قو قول ابن مالك:

وَذَان فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا

وكان ينبغي عليه –رحمه الله– ألا يذكر هذه النوادر والشواذ لأن النوادر والشواذ كثيرة في هذا الباب واهتمامنا ينصب على الكثير والأغلبي.

الوزن الحادي عشر:...

طالب: (@٤٥:٦٥).

الشيخ: نعم هذا في معتل اللام لأنه قال من قبل، اشترط في فاعل وفاعلة أن يكونا صحيحي اللام، إذًا لا يَطَّرِد إلا إذا كان صحيح اللام، أما إذا كان فاعل وفاعلة معتل اللام، فهذا لا يَطَّرِد فيه ولا يشيع، وإنما جاء في ندرةٍ من الكلام.

طالب: (@١٤:٦٦).

الشيخ: الوزن واحد، فعل وفعال، يعني لو قلنا مثلًا ماشي هل تجمعه على فُعل وفعال؟ مشَّ ومشَّاة؟ لا ما يَطَّرِد، وهادي وداعي، لا يَطَّرِد في فعل وفعال، وإنما فعل معتل اللام ما الذي يَطَّرِد فيه؟ فُعلة، مثل قاضي وقضاة، وماشي ومشاة،

وهادي وهداة، وداعي ودعاة، عرفنا أنها على وزن فعلة.

الوزن الحادي عشر من أوزان جموع الكثرة: فِعَالٌ، وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا ... وَقَلَّ فِيْمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا
وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالُ ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعْتِلاَلُ
أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلِ ... ذُو الْتَّا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلِ فَاقْبَلِ
وَفِي فَعِيْلِ وَصْفَ فَاعِلِ وَرَدْ ... كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ
وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلاَنَا ... أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلاَنَا
وَمِثْلُهُ فُعْلاَنَةٌ وَالْزَمْهُ فِي ... نَحْوِ طَوِيْلِ وَطَوِيْلَةٍ تَفِي

وقد توقفنا عند الوزن الحادي عشر من أوزان جموع الكسرة، وهو فِعَالٌ وفيه يقول ابن مالك –عليه رحمة الله-:

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا ... وَقَلَّ فِيْمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا
وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالُ ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعْتِلاَلُ
أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلِ ... ذُو الْتَّا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلِ فَاقْبَلِ
وَفِي فَعِيْلِ وَصْفَ فَاعِلِ وَرَدْ ... كَذَاكَ فِي أَنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ
وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلاَنَا ... أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلاَنَا
وَمِثْلُهُ فُعْلاَنَةٌ وَالْزَمْهُ فِي ... نَحْوِ طَوِيْلِ وَطَوِيْلَةٍ تَفِي

هذا الوزن فِعَالٌ من أوزان جموع الكثرة من أكثر وأوسع جموع التفسير، وهو يَطَّرِد في أشياء:

الأول: فعلٌ وفعلةٌ غير يائي العين، الاسم إذا كان على وزن فعل أو فعلة، ولم تكن عينهما ياءً، ويجمعان على فِعَالٌ.

فالاسم نحو كعبٍ وكِعاب، وثوبٍ وثياب، وقصعةٍ وقِصاع، وكعب وقَصعة عينهما صحيحة، وثوب عينه معتلة بالواو لا الياء، والوصف نحو صعبٍ وصعاب وصعبةٍ وصِعاب، أمرٌ صعب وأمورٌ صِعاب وثنيةٌ صعبة، وثنايا صعاب.

وأما يائي العين: فلا يُجمع على فِعَالٌ، إلا سماعًا، قالت العرب: ضيفٌ وضياف وضيعةٌ وضياع، وهذا نادر في معتل العين بالياء.

الثاني: مما يَطَّرِد فيه فِعَالٌ: فَعلٌ وفعلةٌ اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفها، إذا كان على وزن فعل، أو فعل، بشرط أن يكونا اسمين ولامهما صحيحة، لا معتلة ولا مُضعفة، مثل جبل وجبال، وجمل وجمال، ورقبة ورقاب، وثمرة وثمار.

بخلاف المعتل والمضعف اللام، مثل فتى لا يُجمع على فِعَالٌ وطلل لا يُجمع على فِعَالٌ.

الثالث مما يجمع على فِعَالٌ: فعلٌ وفُعلٌ، اسمين الاسم إذا كاتن على فعلٍ أو فُعلٌ، نحو ذئب وذئاب ورُمح ورماح.

الرابع مما يُجمع على فِعَالٌ: فعيلٌ وفعيلة: بمعنى فاعل، وهذا كثير، مثل كريم وكريمة، يُجمعان على كرام، يقال رجلٌ كريم ورجال كرام، وامرأةٌ كريمة، ونساءٌ كرام، كلاهما يُجمعان على فِعَالٌ، ومريضةٌ ومِرَض، وكبيرةٌ وكبر، وصغيرةٌ وصغر إلى آخره.

ويشيع أيضًا فِعَالٌ في أمرٍ خامس وهو فعلان ومؤنثه فعلاء وصفًا، فعلان إذا كان وصفًا ومؤنثه فعلاء، فعلاء بألفٍ مقصورة، مثل عطشان، وعطشى، تقول عِطاش، رجلٌ عطشان ورجال عِطاش، وامرأة عطشة ونساءٌ عِطاش.

ويشيع أيضًا في أمرٍ سادس وهو فعلان، ومؤنثه فعلانة وصفًا، فعلان إذا كان وصفًا ومؤنثه فعلانة، مثل ندمان وندمانة، يجمعان على نِدام، ويشيع أيضًا في

فُعلان ومؤنثه فُعلانة وصفًا، فُعلان إذا كان وصفًا ومؤنثه فُعلانة مثل خُمصان، وخمصانة، والجمع: خِماص، وهو الجائع.

إذًا فيشيع فِعَالٌ في الوصف إذا كان على فعلان ومؤنثه فعلى، وعلى فعلان ومؤنثه فعلانة، وعلى فُعلان ومؤنثه فُعلانة.

وفِعال فيما سبق يَطَّرِد أو يشيع إلا أن هناك من الأسماء ما يُلتزم فيه التزامًا، جمعه على فِعَالٌ، وفِعَالٌ مُلتزمٌ، لا أغلبي ولا أكثري، في فعيلٍ وفعيلةٍ معتل العين، مثل طويل وطويلة، هذا ملتزم فيه، يُجمعان على طوال، رجلٌ طويل ورجالٌ طوال، وامرأة طويلة، ونساءٌ طوال.

وكذلك قويم أي مستقيم وصويب، أي صيب، أو صائب، تُجمع أيضًا على فِعال.

الخلاصة: أن فِعال من أوسع جموع التكسير، ويُجمع عليه من المفردات، كم وزن؟ ذكرنا من وزن؟ سبعة وفي كل منها اثنان، فعل وفعلة.

إذًا يُجمع على فِعَالٌ تفصيلًا أربع عشرة وزنًا من أوزان المفرد، يَطَّرِد منها في ثمانية أوزان، في فَعْلٌ وفَعْلَةٌ، اسمان ووصفان، وفي فعل وفعلة اسمان وفي فِعل وفُعل اسمان وفي فَعِيل وفَعِيلة بمعنى فاعل.

ويشيع في خمسةٍ منها، في فعلان وفعلانة، وفعلاء صفات وفي فعلان وفعلانة وصفين، ويلزم فِعال في فعيلٍ وفعيلةٍ إذا كانت معتلة العين، هذه خلاصة الكلام على جمع الكثرة في فِعال.

الوزن الثاني عشر من أوزان جموع الكثرة فُعُوْل: وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِفُعُوْلٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ ... يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطَّرِدْ

فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ ٱلْفَا وَفَعَلْ لَهُ

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فُعُوْل يَطَّرِد في شيئين، يَطَّرِد في فَعلٍ اسمًا، يَطَّرِد في فَعِلٍ إذا كان اسمًا نحو كبد وكبود، ووعل ووعول، وجمع فاعلٍ اسمًا على فعول شبه ملتزم، يعني فَعِل اسمًا يكاد يُلتزم ألا يُجمع إلا على فُعُوْل.

كما قلنا قبل قليل في فعيل وفعيلة معتلة العين لا تُجمع إلا على فِعَال، هنا فَعِل اسمًا يكاد يختص بــ فُعُوْل وهذا هو قول ابن مالك:

وَبِفُعُـــوْلٍ فَعِـــلٌ نَحْـــوُ كَبِـــدْ   يُخَـــــــــــصُّ غَالِبًـــــــــــا

الغالب في فَعِل اسم أن يُجمع على فُعُوْل فقط.

الأمر الذي يُجمع على فُعُوْل هو فَعل مثلث الفاء اسمًا، فَعل مثلث الفاء، أي فَعل، أو فِعل، أو فُعل، مثلث العين اسمًا إذا كان اسمًا لا وصفًا، كلها تُجمع على فُعُوْل، مثل كعب وكعوب، فلس وفلوس، هذا على فَعل، وحمل وحمول، وضرس وضروس هذا على فِعل، وجند وجنود، وبرد وبرود هذا على فُعل.

طالب: (@٧٩:٣٣).

الشيخ: نحن قلنا مثلث الفاء، نعيد فعل مثلث الفاء اسمًا، إذًا فُعُوْل يماد يختص بفَعلٍ اسمًا ويَطَّرِد في فَعلٍ مثلث الفاء اسمًا، كل ذلك يُجمع قياسًا على فُعُوْل.

وجاء فُعُوْل بقلة في غير ذلك، في فعلٍ اسمًا، جاء فُعُوْل في فعل اسمًا، نحو أسد وأسود.

ابن مالك في الألفية قال:

وَبِفُعُـــوْلٍ فَعِـــلٌ نَحْـــوُ كَبِـــدْ   يُخَـــصُّ غَالِبًـــا كَـــذَاكَ يَطَّـــرِد

فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ ألْفَا وَفَعَلْ لَهُ

يعني فَعَل له، كم ذكر من وزن؟ يُجمع على فُعُوْل ثلاثة، فَعل وفَعْل وفَعِل ونحن قلنا إنما يَطَّرِد في فعلٍ اسمًا وفي فعلٍ مثلث الفاء اسمًا.

وفَعَل مُطَّرِد أم قليل في فعول؟ قلنا قليل، لماذا قلنا قليل، وابن مالك ذكرها هنا؟ تُفهم القلة من قول ابن مالك فَعل له، وفعلٌ له، أي فعلٌ له الفُعُوْل ولم يذكر مع فعلس اختصاصًا كما قال "يخص غالبًا مع فعل" ولا اطرادًا كما ذكر مع فعل مثلث الفاء في قوله كذاك يَطَّرِد في فعل، قال: "وفعل له"، أي أنه جاء أيضًا في فعلٍ.

الوزن الثالث عشر: هو فِعْلَانٌ، وفيه يقول ابن مالك:

وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ

وَشَاعَ فِي حُوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ... ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

الوزن الثالث عشر من أوزان جموع الكثرة: فِعْلَانٌ، وهو يشيع في ثلاثة أشياء، أو في شيئين؟ ثلاثة أشياء، يقول:

وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ

وَشَاعَ فِي حُوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ... ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

إذًا نقول فِعْلَانٌ يشيع في ثلاثة أشياء:

الأول: فعال اسمًا، يشيع في فعالٍ اسمًا، مثل وغلام، وغلمان، وغراب، وغربان، هذا الأول.

والثاني: مما يُجمع على فِعْلَانٌ: فُعل وفَعل، واوي العين، فُعل وفَعل واوين العين، إذا كان الاسم على فِعْلَانٌ وعينه واو أو علة فَعلٍ وعينه واو، فإنه يُمع على فِعْلَانٌى مثل حوت، يُجمع على حيتان، وعود على عيدان، وقاعٍ على قيعان، وتاجٍ على تيجان.

حوت ما وزنه؟ فُعل وعينه واو، وعود على وزن فُعلِ وعينه واو، قاع، ما وزن قاعٍ؟ وزنه فَعلٌ.

القاع والتاج عينهما كما ترون ألف ومن المتفق عليه أن الألف لا يكون أصلًا في كلمةٍ متصرفة، أي في كلمة تقبل التصريف يعني في اسمٍ عربيٍ معرب أو فعلٍ متصرف، الألف لا تكون أصلًا في اسمٍ عربيٍ معرب وفعل متصرف، إما أن تكون زائدة أو أن تكون منقلبة.

وتكون منقلبة عن ماذا؟ إن كانت منقلبة تكون منقلبة عن واو، أو عن ياء، فهي في دارٍ منقلبة عن واو، لأنها من دار يدور، وفي قال من واو، وفي باع من ياء.

وقد يكون أصلها مجهولًا، كما في قاعٍ وتاجٍ، هي لا شك بحسب القاعدة منقلبة عن واو أو عن ياء، لكن الأصل هنا مجهول، وكذلك في كلمة صاج، وإذا كان أصلها مجهولًا، فإنهم يلحقونها بالواو.

فإذا كان أصلها واو أو ياء، فإنك ستعيد الألف إلى الواو أو الياء، لكن يجب أن تعيد الألف إلى واوٍ متحركة أو واوٍ متحركة، فتقول: الأصل في تاج توجٌ، فحينئذٍ يصح أن يقال أن الواو انقلبت إلى ألف بحسب القاعدة لأن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها تنقلب ألفًا، وكذلك في قاع.

لكن لو قلنا أن الأصل واو ساكنة؟ تَوج، لم يكن هناك علة لقلبها ألفًا، يجب أن تبقى كما هي توج، مثل خوف، نوم، ما تقلب، لا تقلب إلا إذا كانت متحركة، إذًا نقول إن الأصل تَوَجٌ على وزن فعلٍ.

فلهذا خوف لا يُجمع على فعلان أو نوم لا يُجمع على فعلان، لأنه على وزن فعلٍ، وإنما الذي يُجمع على فعلان، هو فعل، واوي العين، مثل قاعٍ وقيعان، وتاجٍ وتيجان.

قلنا إن فِعْلاَن يَطَّرِد في ثلاثة أشياء في فعال اسمًا وفي فُعلٍ وفَعلٍ واوي العين، وفي أمرٍ ثالثٍ لم يذكره ابن مالك في هذين البيتين وهو في فُعَلٍ اسمًا.

مثل صُرد تُجمع على فعلان صردان، وقد ذكره ابن مالك في أول الباب، بقوله:

وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

وعرفنا هناك لماذا قدم هذا البيت؟ لكي يكمل الكلام على ما يُجمع من الثلاثي المجرد، فبذلك يكون قد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فعلان يَطِّرِد في ثلاثة أشياء في فعال اسمًا وفي فعلٍ اسمًا وفي فُعل وفَعلٍ إذا كان واوي العين.

فهذه الأبيات التي تجاوزناها في الشرح.

وبذلك نكون قد انتهينا بحمد الله من شرح الباب كله باب جمع التكسير، إن كان هناك من سؤال على الباب كله فنستمع إليه -إن شاء الله-.

طالب: (@١٢:٩٠).

الشيخ: فعال طوال، لا أعرف ذلك، السبع الطِوال بالكسر، أنا ما أعرف ذلك أنا الذي أعرفه السبع الطِوال، هكذا تضبط.

الطُول شيئًا آخر الطول فُعل، وهل جاء السبع الطُول أيضًا لا أدري، أنا الذي في بالي ولست متأكدًا أنه قال رجلٌ طوالٌ بمعنى طويل لكن هذا مفرد ليس جمعًا رجلًا طوال بمعنى طويل، هذا شيء آخر، لكن الكلام على جمع الطويل إنها طويلة فطوال.

هل جاء السبع الطول، تأكد منها، لابد أن نتأكد الطُول أو الطِول ثم نبحث عن مفردها، ماذا يكون المفرد إذا كان المفرد طويلًا أو طويلة يجمعان على طوال فقط.

طالب: (@٩٢:٠٢).

الشيخ: قالوا كذلك، هو قاع وصاج، وتاج، هذه مجهولة.

طالب: (@٩٢:٢٠).

الشيخ: أنا أسأل مثلًا باع نقول الأصل ياء لأنه من يبيع بيع، وقال الأصل واو لأن من يقول قول، لكن قاع ما في قاع يقيع، أو قوع إلا إذا كنت تنظر إلا قيعان، قيعان لا يدل على الأصل، لأن القاف مكسورة، وقد يكون الأصل قوعان، ثم قلبت الواو ياءً قيعان كما في ميزان، وهذا في الإعلال سيأتي في الإعلال، الياء إذا سكنت وقبلها كسرة تُقلب ياءً كما في ميزان، ميزان هذا مفعال من الوزن، من وزن، في الأصل واو موزان ثم قلبت الواو ياءً فليس بدليل إن كان عندك دليل آخر ننظر فيه.

طالب: (@٩٣:٢٥).

الشيخ: دعا يدعو، نعم دعو.

طالب: (@٩٣:٣٩).

الشيخ: هات النص لننظر فيه، المعروف أن دعا يدعو واوي هذا المعروف، هات النص لكي ننظر فيه.

طالب: (@٩٣:٥٣).

الشيخ: هم قالوا إن المجهول إما أن يُلحق بواو، وإما أن يُلحق بالياء، فالأصل أن يُلحق بالأكثر فألحق بالواو فقط، المسألة سهلة في ذلك، لكن يعني لأن الأصل أن الأمر يكون تبع الكثير، قد يكون تبع القليل لكن إذا جُهِل الأمر فليس لنا إلا نتبعه بالكثير.

طالب: (@٩٤:٢٩).

الشيخ: الكوع الحاجات العامية لا نهاية لها، ما أدري.

وإلى لقائنا –إن شاء الله– الأسبوع بعد القادم في شرح باب التصغير.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس السادس والعشرون بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته وحياكم الله في ليلة الاثنين السابع من شهر جمادى الآخرة من سنة خمسة وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس والعشرين بعد المائة، من دروس شرح ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

درسنا هذه الليلة –إن شاء الله تعالى- في باب التصغير، وهو كما ترون جاء بعد باب جمع التكسير وكلاهما من أبواب التصريف، وهذا الباب باب التصغير عقده ابن مالك –عليه رحمة الله- في ٢٢ بيتًا، نبدأ الدرس بقراءتها:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

التَّصْغِيرُ

٨٣٣. فُعَيْلاً اجْعَلِ الْثُّلاَثِيَّ إِذَا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا

٨٣٤. فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

٨٣٥.وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيْرِ صِلْ

٨٣٦.وَجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيْهِمَا انْحَذَفْ

٨٣٧.وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيْاسِ كُلُّ مَا ... خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

٨٣٨.لِتِلْوِيَا الْتَّصْغِيْرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِيْثٍ اوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ

٨٣٩.كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

٨٤٠.وَأَلِفُ الْتَّأْنِيْثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

٨٤١.كَذَا الْمَزِيْدُ آخِرًا لِلْنَّسَبِ ... وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

٨٤٢.وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا

٨٤٣.وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيْحٍ جَلَا

٨٤٤.وَأَلِفُ الْتَّأْنِيْثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يُثْبَتَا

٨٤٥.وَعِنْدَ تَصْغِيْرِ حُبَارَى خَيِّرِ ... بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ

٨٤٦.وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيِّنًا قُلِبْ ... فَقِيْمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

٨٤٧.وَشَذَّ فِي عِيْدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيْرٍ عُلِمْ

٨٤٨.وَالأَلِفُ الثَّانِ الْمَزِيْدُ يُجْعَلُ ... وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيْهِ يُجْهَلُ

٨٤٩.وَكَمِّلِ الْمَنْقُوْصَ فِي الْتَّصْغِيْرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

٨٥٠.وَمَنْ بِتَرْخِيْمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

٨٥١.اخْتِمْ بِتَا الْتَّأْنِيْثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِيٍّ كَسِنّ

٨٥٢.مَا لَمْ يَكُنْ بِالْتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

٨٥٣.وَشَذَّ تَرْكٌ دُوْنَ لَبْسٍ وَنَدَرْ ... لَحَاقُ تَا فِيْمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ

٨٥٤.وَصَغَّرُوا شُذُوْذًا الَّذِي الَّتِي ... وَذَا مَعَ الْفُرُوْعِ مِنْهَا تَا وَتِي

فهذا ما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نظم هذا الباب باب التصغير.

التصغير في اللغة: معناه التقليل.

وفي اصطلاح النحويين: هو تغييرٌ مخصوصٌ يطرأ على الاسم المعرب فيحول بنيته إلى بنية فعيل، أو فعيعل، أو فعيعيل، هذا هو التصغير في اصطلاح النحويين.

فإن قلت لماذا يُصغر العرب بعض الأسماء؟ أي ما أغراض التصغير، وما فوائد التصغير؟ فللتصغير فوائد وأغراضٌ كثيرة، تستعمل في القديم وفي الحديث، أشهر هذه الفوائد والأغراض التقليل، وهو المعنى اللغوي للتصغير.

والتقليل في التصغير يكون لأشياء كثيرة، يكون للحجم، أي حجم هذا المقلل قليل، نحو جُبيل، صغرت للجبل حجمه، أو لتقليل العظمة، نحو أسيد في تصغير أسد، ربما يكون كبيرًا في السن، أو كبيرًا في الحجم، ليس بذي عظمة وهيبة.

أو لتقليل الكثرة، كدريهمات، أو لتقليل الزمان، نحو: سآتيك قبيل المغرب، أو لتقليل المكان، نحو فويق الجبل، أو لتقدير القدر والمكانة والمنزلة، كقولك: هذا أصيغر منك، أو هذا الأحيقر، فهذا الغرض هو أهم الأغراض وهو التقليل.

فلهذا يُشتهر عند البصريين أنهم يسمون باب التصغير باب التحقير، وقلما يعبرون عنه بالتصغير، لا يريدون بالتحقير الاحتقار، وإنما يريدون بالتحقير التقليل.

ومن أغراض التصغير أيضًا التعظيم، وهو عكس الأول، وهذا غرضٌ قليل ولكنه موجود في الكلام قديمًا وحديثًا، ومن ذلك قول الشاعر: **"وكلُّ أُنَاسٍ سوْفَ تَدخُلُ بَينَهُمْ، دُوَيْهةٌ تصفَرُّ مِنها الأَنَامِلُ"**.

أراد بذلك أن يُعظمها لا أن يحقرها أو يقللها.

ومن أغراض التقليل أيضًا: التمليح والتدليل وهذا الغرض يكثر في تصغير المحبوب، وتصغير الوالدين لأسماء الأولاد مثلًا ولده اسمه مثلًا فهد، يقول تعالى يا فهيد، ونحو ذلك، أو كقولهم يا بني، أيضًا هذا من باب التمليح والتدليل.

ومن أغراض التصغير أيضًا التحبب: والتلطف تريد أن تتحبب وأن تتلطف مع هذا المصغر كتصغير اسم الزوجة، وتصغير أسماء الإخوة، وأطفال الآخرين، من ذلك ما جاء في الحديث (**@أبا عُمَيْرٍ ما فعَل النُّغَيْرُ**)؟ الظاهر أنه ورد عنه ﷺ أن يتلطف مع هذا الطفل، ومن ذلك ما روي في الحديث من قوله: يا حميراء، والكلمة المشهورة عند المحدثين أن كل حديثٍ جاء فيه الحميراء فهو ضعيف، إلا أن الغرض من هذا أن الحميراء هنا لتصغير التلطيف والتحبب.

وكذلك قولك: يا أُخي، وقد يكون التصغير للترحم لزيادة الترحم، لقولك هذا رجلٌ مسيكين، تريد أن تزيد من الترحم عليه، وهناك أغراض وفوائد تأتي مكان السياق تُفهم من السياق فهذه أهم أغراض وفوائد التصغير، أما أهم ما في الباب الذي يهتم به الصرفي، فهو بنية التصغير، يعني أوزان التصغير، كيف تصغر الاسم.

التصغير له ثلاثة أوزان، وهي:

- فعيل.
- فعيعل.
- فعيعيل.

هذه الثلاثة يسمونها أوزان التصغير، يسمونها أوزان التصغير وهي تختلف عن أوزان التصريف، عن الأوزان التصريفية، الأوزان التصريفية أي الوزن التصريفي الذي سيأتي في باب التصريف: هو أن تقابل الأصول الحروف الأصلية بالفاء والعين واللام، ثم تنظر في الحروف الزائدة، فإن كانت من تكرار حرفٍ أصلي، فتكرره، وإن لم تكن من تكرار حرفٍ أصلي وإنما هي من حروف "سألتمونيها" فتضعها بلفظها في الميزان، هذا الميزان الصرفي.

أما الأوزان في هذا الباب بالذات باب التصغير، فنسميها بالأوزان التصريفية وهي ثلاثة، وهي لا تنظر لأصالة الحرف وزيادته وإنما تنظر إلى عدد الحروف فقط.

وكل الأسماء المعربة تُصغر على واحد من هذه الأوزان التصريفية، بحسب ماذا؟ بحسب عدد حروفه، عدد حروف هذا الاسم.

إن كان الاسم ثلاثة أحرف: فيصغر على فعيل، نحو: جبل وجبيل، وقمر وقمير، وعمر وعمير، وبحر وبحير، وهكذا.

وإن كان الاسم أربعة أحرف: أيًا كانت أصلية كلها أم بعضها زائد، إذا كان الاسم أربعة أحرف فإنه يُصغر على فعيعل.

نقول في "درهم" وهو رباعي مجرد "دريهم".

ونقول في "جعفر" وهو رباعي مجرد "جعيفر".

ونقول في "أحمد" وهو ثلاثي مزيد بالهمزة "أحيمد".

ونقول في "مصنع" وهو ثلاثي مزيد بالميم "مُصينع".

ونقول في "عالم" وهو ثلاثي مزيدٌ بالألف بعد فاءه: "عويل".

ونقول في "غزال" وهو ثلاثي مزيد بالألف بعد عينه غزال "غزيل"، فعيل.

نقول هذه الأسماء في تصغيرها على وزن فعيعل، مُزيل فعيعل، هذا الوزن التصريفي.

فإن كان الاسم على خمسة أحرف أو ستة أحرف: نظرنا إن كان قبل آخره حرف مد فعلى فعيعيل، نحو "عصفور، عصيفير"، و"مفتاح مفيتيح"، "ومجنون مجينين"، و"مضروب مضيريب".

وإن لم يكن قبل آخره حرف مد فنصغره على "فعيعل أو فعيعيل"، بعد حذف الزوائد حتى يعود إلى أربعة أحرف، لما سبق تقريره في جمع التكسير، من أن الاسم لا يُجمع جمع تكسير ولا يُصغر إلا إذا كان ثلاثيًا أو رباعيًا، خماسي سداسي ما يُجمع ولا يُصغر، لا يُجمع جمع تكسير ولا يُصغر حتى يعاد إلى أربعة أحرف.

نحو "سفرجل" وهذا خماسي مجرد، لابد أن نحذف الحرف الخامس، وتعود الكلمة، أو فيعود الاسم إلى أربعة أحرف فيكون رباعيًا فنصغره على فعيعل "سفيرج" أو على "فعيعيل " "سفيريج".

وكذلك "فرزدق" نحذف القاف فنقول: "فريزد" أو "فريزيد".

وكذلك في "منطلق" هذا خماسي لابد أن نحذف وعرفنا في جمع التكسير أننا نحذف النون، فنقول "مُطيلق"، أو "مطيليق".

وكذلك في كلمة "محدودب" نقل "محيدب أو محيديب"، وهكذا.

ويمثل بعض النحويين لأوزان التصغير الثلاثة: "فعيل وفعيعل وفعيعيل" بـــ "فليس ودريهم ودنينير".

"فلس" ثلاثي يُصغر على: "فعيل فليس"، "درهم" رباعي يُصغر على "فعيعل دريهم"، و"دينار" هذا خماسي قبل آخر حرف مد فيصغر على فعيعيل "دنينير".

الخلاصة: أن التصغير كيف يون؟ كيف يحدث؟ التصغير يكون بضم الحرف الأول، وفتح الحرف الثاني، وزيادة ياءٍ ساكنةٍ ثالثة، زيادة أي نحن نزيد ياءً ساكنة ثالثة تسمى ياء الصغير، ويقتصر على ذلك في الثلاثي، هذا الذي نفعله في الثلاثي.

"فلس فليس"، "بحر بحير"، وأما غير الثلاثي فيُفعل به عند تصغير ما سبق

نضم الأول ونفتح الثاني ونزيد ياء التصغير، ونزيد على ذلك أننا نكسر ما بعد ياء التصغير، فنقول في درهم: "دريهم" وفي دينار: "دنينير"، هذه الخلاصة.

ونحن قبل قليل ذكرنا أن هذه الأوزان الثلاثة تسمى أوزان التصغير، وهي تختلف عن أوزان التصريف، وهي خاصة بباب التصغير، أوزان التصريف لكيلا يُكثر الأوزان والأبنية في هذا الباب جعلوها ثلاثة اعتمادًا على عدد الحروف، بغض النظر عن كون الحرف أصليًا أو زائدًا.

أما الأوزان التصريفية: لو أردنا أن نطبق الأوزان التصريفية في هذا الباب، لكانت الأوزان كثيرة، لأن الأوزان التصريفية كما تعرفون تعتمد على كون الحرف أصليًا أو زائدًا وإن كان أصليًا قوبل بالفاء والعين واللام، وإن كان زائدًا نُظِم، فإن كانت زيادته عن تكرير حرفٍ أصلي كُرر هذا الحرف الأصلي، وإن لم يكن كذلك بل كان من حروف "سألتمونيها" ووضع بلفظه في الميزان.

فعلى ذلك نقول في تصغير درهم "دريهم فعيعل" حتى في الميزان الصرفي: "فعيعل" لأن الحروف أصلية، لكن أحمر على وزن أفعل، نصغره على "أحيمر"، ما ميزانه الصرفي "أحيمر"؟ أفيعل، أحمر أفعل، "أحيمر" أفيعل.

لأن الهمزة أصلية ليست الفاء، مع أننا نقول في ميزان وزن التصغير "أحيمر فعيعل"، هذا فقط من باب تقليل الأوزان في باب التصغير، وإلا ميزانه الصرفي "أحيمر أفيعل"، كذلك "مصنع" وزنه الصرفي "مفعل" وتصغير: "مصينع" وزنه الصرفي ميم زائدة "مُفيعل" وزنه الصرفي "مفيعل".

عالم "فاعل" وتصغيره: "عويلم" ميزانه الصرفي "عويلم فويعل"، "غزال" فعال، وتصغيره "غُزيل"، ميزانه الصرفي "غزيل فعيل".

فهذا هو تنبيهان على أن هذه الأوزان الثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل هي أوزانٌ

تصغيرية، وليست أوزانًا تصريفية، الغرض منها تقليل الأوزان وضبط الباب وتسهيل الأحكام في هذا الباب باب التصغير.

الحركات واحدة، فعيل الأول مفتوح، كما قلنا التصغير دائمًا بضم الأول، سواءً كان الأول حرفًا أصليًا أو زائدًا، وفتح الثاني: سواء كان أصليًا أو زائدًا، والزيادة فيها ساكنة، وكسر ما بعدها، هذا هو التصغير بغض النظر عن كون الحروف زائدة أو أصلية.

التصغير: له شروط، ليس كل كلمة تُصغر، بل لا يُصغر إلا ما انطبقت فيه

شروط التصغير:

- **الشرط الأول:** أن يكون المصغر اسمًا، فالتصغير من خواص الأسماء، الفعل لا يُصغر، والحرف لا يصغر.

قالوا: شذَّ عن هذا شيء واحد، وهو فعل التعجب، فعل التعجب في قولهم ما أفعله جاء في السماع تصغيره، كقوله: "يا أميلح غزلانًا" وأفعل ما أفعله فعل، عند الجمهور وهو الصحيح، فتصغيره شاذ لأنه من تصغير الفعل، وعللوا ذلك بتعليلات، تجعله قريبًا من الاسم، فلهذا صُدِق.

- **الشرط الثاني من شروط المصغر:** أن يكون معربًا.

ماذا يقابل المعرب؟ المبني، المبنيات لا تصغر، الضمائر لا تصغر، أسماء الفعل لا تصغر، أسماء الاستفهام، أسماء الشرط لا تصغر.

قالوا: شذَّ من هذا في السماع تصغير الأسماء الموصولة الذي وإخوانه، وأسماء الإشارة: ذا وإخوانه، فجاء في السامع تصغيرها، وسيذكر ذلك ابن مالك في آخر بيت في هذا الباب.

- **الشرط الثالث: فيما يُصغر.**

أيكون المصغر خاليًا من صيغة التصغير ألا يكون على صيغة التصغير، من ذلك "دريد" وضع أول موضع على دريد، وكذلك "كميث" وهو الفرس الذي بين الأسود والأحمر، وتعليل ذلك واضح هو أن المصغر يُصغر، كما أن المحلوق لا يُحلق.

مع أن هذه المسألة فيها خلاف بين الفقهاء، بعضهم قال يمشي عليه بالموس ولو كان أقرع، وبعضهم قال لا ما في حاجة ليُحلق.

- **الشرط الرابع فيما يُصغر: قالوا إن يكون معناه قابلًا للتصغير.**

فعلى ذلك لا تُصغر جموع الكثرة؛ لأن الكثرة للتكثير، بخلاف جموع القلة فيجوز أن تُصغر، وبناءً على ذلك أيضًا قالوا: لا تُصغر الأسماء المعظمة شرعًا، مرادًا بها مسمياتها.

لا تصغر الأسماء المعظمة شرعًا مرادًا بها مسمياتها، كأسماء الله وصفاته -جل جلاله-، فلا يجوز أن تصغر الرحمن وتقول الرحيمن، اسمًا لله أو صفة لله هذا لا يجوز.

وكذلك أسماء الأنبياء، وكذلك أسماء كتب الله كالقرآن والإنجيل والتوراة، وكذلك المصحف مرادًا به القرآن، وكذلك المسجد، مرادً به الصلاح، فهذا معنى قولهم مرادًا بها مسمياتها، فإذا خرجت هذه الأسماء عن مسمياتها المعظمة شرعًا فلا بأس بتصغيرها، نحو عبد الرحمن، نصغره على رحيم، لأنك لا تصغر الحقيقة الرحمن، وإنما تصغر هذا العبد.

وكذلك المصحف إذا قلت مصيحف تريد الأوراق التي تُقرأ وكتب فيها القرآن أو مسيجد تريد تصغير هذا المكان، فحينئذٍ لا بأس بالتصغير، وهذا معنى قولهم لا تصغر الأسماء المعظمة مرادًا بها مسمياتها.

طالب: (@١٥:٢٧).

الشيخ: عبد الرحمن كما سيأتي إن أردت تصغيره قياسًا فتصغر الجزء الأول تقول عبيد الرحمن، عبيد الله، عبيد الملك، هذا تصغير قياسي لا إشكال فيه لأن الإشكال فسي قول رحيم، فإن الظاهر تصغير للرحمن ليس للعبد، لهذا قالوا رُحيم وإن كان في تصغيره مساسًا بالرحمن إلا إن النظر فيه للعبد، فلهذا أُخذت منه الدال رُحيم.

طالب: (@٠٨:٢٨).

الشيخ: لا ستير هذا صيغة مبالغة التصغير يكون بضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء زائدة، أما ستير فهو على وزن فعيل، وفعيل من الأوزان المبالغة، كقولك صديق، هذا ستير أي كثير الستر -جل جلاله-، هذا عكس التصغير، هذا مبالغة.

هناك سؤال قبل أن نبدأ في قراءة ابن مالك وشرحها.

طالب: (@٥٧:٢٨).

الشيخ: دينار أصلها دِنر، الدال والنون والراء، قالوا قُلبت النون إلى الياء دينار، قلبت إحدى النونين ياءً ولهذا أمثلة أخرى.

طالب: (@٢٩:٢٩).

الشيخ: مسجد مسيجد.

طالب: (@٣٥:٢٩).

الشيخ: تقصد مكان المسجد أي المكان الذي بنيَّ فيه المسجد، لا تريد تصغير المسجد، تريد تصغير المكان الذي بنيَّ فيه المسجد.

هذا المكان الذي بنيَّ فيه المسجد صغير، هذا مراد بمسيجد، ليس قصدك ما

يقام فيه للصلاة والعبادة، وهذا مراد الناس لكن ننبه إلى ذلك.

طالب: (@٣٠:٠٦).

الشيخ: إذا أردت أن تزنها وزن تصغير فعيل فعيعل فعيعيل، تنظر إل عدد الحروف فقط.

طالب: (@٣٠:٣٣).

الشيخ: نعم مطلقًا.

طالب: (@٣٠:٤١).

الشيخ: فعيعل، هذا الذي قلناه قبل قليل نعيده مرة أخرى، إذا كان اسمًا ثلاثيًا ثلاثة أحرف فعلى فعيل.

وإن كان على أربعة أحرف فعلى فعيعل.

وإن كان خمسة أحرف أو ستة أحرف، نظرنا فإن كان قبل آخره مد فعلى فعيعيل، وإن لم يكن قبل آخره مد فعلى فعيعل وفعيعيل.

طالب: (@٣١:١٧).

الشيخ: يعني أرادوا أن يجمعوها في كلمات بينها ترابط.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب:

فُعَيْلًا اجْعَلِ الْثُّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ الاسم الثلاثي تصغيره على وزن فعيل، نحو "بحر وبحير"، و"فهد وفيد"، و"وسلم وسليم" وكذلك نحو "قزى، وقزيٌ".

وقولنا "قزيٌ" اجتمعت ياء التصغير الزائدة بياء الكلمة التي هي لام الكلمة فأدغمتا، فقيل "قُزيٌ" وهكذا في كل ما كانت لامه حرف علة، كـ "أذى، وأذيٌ"،

و"عصى، وعصيةٌ" وهكذا.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

يقول "فعيعل وفعيعيل" لما فاق ثلاثة أحرف، يعني أنهما للرباعي والخماسي والسداسي لأن الاسم كما قيل قبل ذلك وما سيأتي تقريره في باب التصريف أن الاسم لا يقل عن ثلاثة أحرف ولا يزيد عن ستة أحرف، ما دام اسمًا معربًا.

فهذا معنى بيته، **ثم قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ كل ما ذكرناه في كيفية جمع الرباعي والخماسي والسداسي على فعالل، وفعاليل، ينطبق هنا في باب التصغير، متى نجمع على فعالل، ومتى نجمع على فعاليل؟

فعالل: هذا المجرد مثل فعيعل.

وفعاليل: هذا الذي قبل آخره ياء مثل فعيعيل، هذا الذي أراد أن يقول، ومقتضى تطبيق ذلك في باب التصغير ما ذكرناه قبل قليل ونعيده الآن.

وهو: أن الرباعي يُصغر على فعيعل، نحو جعفر وجعيفر، درهم ودريهم.

وأما الخماسي والسداسي: فإنهما يُصغران على فعيعل أو فعيعيل إذا إذا كان قبل آخرهما حرف مد فإنهما يُصغران على فعيعل.

ومع ذلك يجب أن يُحذف من الخماسي والسداسي الحروف الزائدة حتى يعود إلى أربعة أحرف لكي يمكن تصغيره، نحو "سفرجل" لابد أن نحذف الخامس، فنقول: "سفيرج"، فرزدق لابد أن نحذف الخامس فنقول "فريزد"،

ويجوز أن نحذف الدال في "فرزدق ونبقي القاف فنقول: "فريزق" كما عرفنا في جمع التكسير لأن الدال لها شبهٌ بالتاء وهي من حروف سألتمونيها.

وأما "منطلِق" فإننا نحذف النون الزائدة، ونبقي الميم الزائدة، لأن الميم متصدرة ولها معنى، فنقول "مُطيلق"، و"علندى" النون زائدة والألف زائدة كلاهما له مزية فالألف للإلحاق والنون متقدمة فجاز أن تحذف النون، وتبقي الألف، وجاز أن تحذف الألف وتبقي النون.

وكذلك في التصغير، يجوز أن تصغر "علندى" بحذف الألف تقول: "عليند" ويجوز أن تصغر "علندى" بحذف النون وإبقاء الألف، فتقول: "عليدٍ" عليدي ثم تعلها علة قاضٍ "عليدٍ".

إذًا ما قلناه في جمع التكسير من أن الخماسي والسداسي.

إذًا ما ذكرناه في جمع التكسير من أن الخماسي والسداسي يجب أن يُحذف من لكي يعود إلى أربعة وكيف نحذف شروط الحذف، وما الذي يفضل على غيره في الحذف، كل ذلك يُطبق في باب التصغير هذا الذي أراده ابن مالك بهذا البيت.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه جاء في السماع أشياء قليلة خالفت هذه الأحكام التي ذكرها في باب جمع التكسير، وباب التصريف، أي أن هناك شواهد قليلة جاء فيها التصغير على غير لفظ المصغر، من ذلك مغرب.

نعرف المغرب وقت المغرب، قالت العرب في تصغيره: "مغيربان" يريدون أول المغرب، سأتيك مغيربان أي أول المغرب، وتصغيره القياسي "مغيرب".

وقالوا في تصغير عشاء: "عشيشيًا" يريدون أول العشاء، ستتعشى عشيشيًا أي

أول العشاء إن تأخرت لن تجد شيئًا.

والقياس في تصغير عشاءٍ: "عُشية".

وكذلك في جمع التكسير قالوا مثلًا في جمع رهطٍ أرهاط، وإذ قالوا في جمع رهطٍ أراهط وأرهاط، الذي يعنينا الآن جمعوا بالكسرة رهطًا على أراهط، والقياس أن يُجمع رهطًا في الكثرة على رهوط، قياس فعل على فعول، مثل قلب وقلوب، وفلس وفلوس.

وقالوا في جمع الباطل: "أباطيل" والقياس: "بواطل" مثل حاجز وحواجز، وكاهل وكواهل، فهذه جاءت في السماع أي جاء جمعها على خلاف مفردها، وجاء تصغيرها على خلاف مفردها، هذه كلمات قليلة هي محفوظة وبابها السماع، فهي في ذاتها فصيحة، في قمة الفصاحة.

عندما تقول: أزورك "مغيربان" لا إشكال فيها أبدًا، لكن لا تقيس عليها، لأن القياس لا يكون إلا على الكثير المطرد.

طالب: (@٤١:٣٠).

الشيخ: لا المسموع هو الأفصح، لغة السماع، المسموع لا يُقدم عليه شيء، القياس إنما يكون فيما لا يُسمع.

طالب: (@٤١:٣٩).

الشيخ: كذلك عشيشية أفصح من عشية.

أنا أظن العامة يستعملونها "عشيشيًا"، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِتِلْوِيَا الْتَّصْغِيْرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِيْثٍ اوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ
كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من أحكام التصغير التي ذكرناها قبل قليل أن ما بعد ياء التصغير يجب أن يُكسر، نحو "درهم ودريهم" إلا في ثلاثة مواضع فإنه لا يُكسر بل يجب أن يُفتح.

وقد ذكر هذه المواضع الثلاثة في هذين البيتين، وهي:

- **الموضع الأول: إذا وقع بعده علم تأنيث.**

عند ياء التصغير، والذي بعدها يجب أن يُكسر إلا إذا كان بعده علامة تأنيث، مثل "تمرة، تُميرة"، انتبه ياء التصغير بعد الميم، "تميرة"، والذي بعد ياء التصغير يجب أن ُكسر إلا إذا كان بعده تاء التأنيث علم التأنيث "تميرة" علم التأنيث يجب أن يُفتح ما قبله.

وعلم التأنيث كما تعرفون تاء التأنيث ألف التأنيث الممدودة، ألف التأنيث المقصورة، "تمرة وتميرة".

"حبلى حبيلة"، الياء بعدها اللام يجب أن تكسر، إلا أن اللام هذه بعدها ألف التأنيث فيجب أن تُفتح "حبيلة".

"حمراء حميراء"، هذا الراء يجي أن تُكسر وإنما فتحت لأن ما بعدها علم التأنيث.

فلو قلت "فاطمة فُطيمة" فاطمة كيف تُصغر قياسًا؟ "فويطمة"، ماذا بعد الياء مكسور "فويطمة" لماذا؟ لأن بعده التاء، "فويطمة" فلا يصح التمثيل بها هنا.

لكن يصح التمثيل بفاطمة إذا صغرتها على "فوطيمة" وهذا يسمى تصغير ترخيم وسيأتي الكلام عليه بعد قليل، فنأجله إلى وقته.

فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِتِلْوِيَا الْتَّصْغِيْرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيْثٍ

علم التأنيث أي علامة التأنيث وهي تاء التأنيث وألف التأنيث الممدودة والمقصورة.

- **الموضع الثاني لوجوب فتح ما بعد ياء التصغير**: إذا وقع بعده ألف أفعال.

أي هذا الوزن وزن أفعال نحو أجمال جمع جمل، أجمال كثرة أم قلة؟ قلة يجوز أن يُصغر، صغر أجمال ضم الأول وافتح الثاني وزيد ياء "أجيمال" هذه أجيمال قليلة، إذا كانت الجمال قليلة ثلاثة خمسة سبعة، تقول هذه أجيمال قليلة.

الياء بعدها الميم: "أجيمال" وهي مفتوحة، لماذا فتحت ولم تُكسر، وقع بعدها ألف أفعال أجيمال، وكذلك ثوب يُجمع على "أثواب" ثم نصغرها على قولنا، صغروا أثواب: "أثيواب" هذا القياس، القياس أدى إلى اجتماع الياء والواو وإحداهما ساكنة، أثيواب، والقاعدة ستأتي في باب الإبدال أن الواو والياء إذا اجتمعت وسكنت السابقة وسكنت إحداهما السابقة واللاحقة فيجب أن تُقلب الواو فنقول: "أثياب" ومن ذلك قول عمر بن عيسى: "ما كانت إلا أثياب".

قلنا في ذلك قول عيسى بن عمر وكان معروفًا بالفصاحة من الذين لم يلحنوا، مع شيء من التقعر في الكلام، فعندما أخذه الحجاج وطالبه بشيءٍ كان قد سلمه إليه، فلما ضربه قال: **"إن كنت إلا أثيابًا في أسيفاط قبضها عشاروك"**، فهذا الشاهد.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ

وهذا هو الموضع الثاني.

- **الموضع الثالث مما يجب فيه فتح ما بعد ياء التصغير**: إذا وقع بعده ألف فعلان الذي هو مؤنثه فعلى بالقصر.

نحو سكران، نصغرى على "سكيران" تفتح الراء بعد الياء لأن الراء متلوة بألف فعلان، وغضبان "غضيبان" **وهذا هو قوله**:

أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

أي ما التحق بسكران، يريد ما كان مثله، ما كان مثله في ماذا؟ بأن كان ألفه ونونه زائدتين وأنه لا يُجمع على فعاليل، ولا يكون مؤنثه على فعلانة، هذا هو باب سكران.

فإن كانت نونه أصلية لم يكن على فعلان أصلًا، لأن النون أصلية مثل "عفان"، أما عثمان فعلان، خلاف "عفان وحسان" الأرجح فيهما أن النون أصلية، "حسان" من الحسن، و"عفان" من العفن إن جعلنا النون أصلية، ومن العفة إن لم نجعلها أصلية.

النون أصلية على الأرجح في حذف حسان، وليست أصلية على الأحسن معنى في عفان، فإذا صغرنا حسان فنصغره على "حسيسين" لا "حسيسان" حسيسين نعم.

وإذا جُمِع فعلان على فعالين، مثل "سلطان وسلاطين" و"سرحان وسراحين" فكذلك أي يبقى على أصل التصغير، أي ما بعد ياء التصغير، فتقول في تصغير سلطان سليطين، يبقى على الأصل، سليطين، "وسرحان" وهو الذئب "سريحين"، بخلاف سكران تقول: "سكيران"، وغضبان "غضيبان"، وفرحان "فريحان"، وهكذا.

طالب: (@٤٨:٥١).

الشيخ: نقول ما يُجمع على فعاليل، سكران يُجمع على "فعلى" "سكرى"، وإن جمع على فعاليل خرج من باب سكران.

طالب: (@٥٢:٠٤).

الشيخ: كلها على فعلان، بما أنه على فعلان إذا الألف والنون زائدتان، لكن باب فعلان ليس كله بابًا واحدًا فبعضهم يُجمع على فعلى كسكرى، وبعضه لا يُجمع على فعلان، يُجمع على فعاليل، مثل سرحان وسراحين، وسلطان وسلاطين.

فباب سكران هو ما كانت الألف والنون فيه زائدتين، ويُجمع على فعاليل ومؤنثه فعلى لا فعلانة، وإن كانت مؤنثه فعلانة، وهذه ألفاظ قليلة أوصلوها إلى قرابة ١٥ اسمًا مثل سيفان وسيفانة للطويل، رجل سيفان وامرأة سيفانة.

فهذا لا يأخذ حكم باب "سكران" في كل شيء، لا في المنع من الصرف، رجلٌ سيفانٌ ولا هنا وكيف نصغر سيفان؟ رجلُ "سييفين".

فإن سألنا بعد ذلك عن تصغير "العثمان" وهو (@٥٣:١٥) فقط حبارى يسمى عثمانًا، فكيف تصغيره؟ تصغيره على فعلان، سكران أم على فعلان كسلطان.

سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ نص على أن عثمان لا يُجمع مع أن لا يُجمع عليه، فعلى ذلك يُصغر كسكران، فنقول فيه: "عثيمان" نقول في تصغير عثمان "عثيمان" هذا هو القياس وهو نص سيبويه وجمهور النحويين.

بعض اللغويين نقل نقلًا ليس مشهورًا وهو أن عثمانًا يُجمع على فعاليل "عثامين" الحبارى يُجمع على فعاليل "عثامين".

فعلى ذلك يكون كسلطان "سليطين" وهو على "عثيمين" والكلام في عثمان

فخر الحبارى يدخل في عثيمان العلم، وإنه سُميَّ عليه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلْنَّسَبِ ... وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الاسم كما سبق تقريره لا يُصغر إلا إذا كان على ثلاثة حرف أو أربعة أحرف، فإن كان أكثر من ذلك أي خماسيًا أو سداسيًا، وجب أن يُحذف منه حتى يعود إلى أربعة أحرف، هذا أمر عاصرناه وقررناه، وتصغيره كون على ثلاثة أوزان تصغيرية: "فعيل" ماذا بعد الياء؟

بعد ياء التصغير حرف واحد فعيل، أو على فعيعل، أي بعد ياء التصغير حرفان، أو على فعيعيل، ماذا بعد ياء التصغير ثلاثة أحرف أو نقول: حرفان بينهما مد، أو حرفان بينهما ياءٌ مدية، هذه صور التصغير.

ياء التصغير إما أن يكون بعدها حرف أو يكون بعدها حرفان، أو يكون بعدها حرفان بينهما ياءٌ مدية.

إلا أن هناك أشياء لا تعد عند حسبة هذه الحروف والأوزان، وهذه الأوزان وهذه العدة هناك حروف وهناك أشياء لا تعد، عندما تعد الحروف والأوزان، فلا يضر وجودها بعد ياء التصغير، لا يضر في العدد ولا يضر في الصيغة في الوزن، وهي المذكورة في هذه الأبيات.

وهي الأول ألف التأنيث الممدودة: مثل "خنفساء" كيف نصغرها؟ "خنيفساء" ماذا بعد ياء التصغير "خنيفساء"؟ أربعة أحرف ما نقول هذا خلاف

باب التصغير، نقول لا، ياء التصغير في الحقيقة ليس بعدها إلا حرفان، وأما همزة التأنيث فإنها لا تعد في الحسبة، وجودها لا يضر ولا يؤثر.

طالب: (@٠٥:٥٨).

الشيخ: ألف التأنيث هنا لم تلي ما بعد ياء التصغير، ماذا بعد ياء التصغير، في "خنيفساء"؟ أي حرف الفاء، ماذا بعد الفاء؟ "خنيفساء" ألف التأنيث أو السين؟ السين، أي يقول تفتح إذا كان بعدها ألف التأنيث مثل "حميراء" الراء جاء بعدها ألف التأنيث، لكن هنا "خنيفساء" جاء بعدها السين، ثم بعد ذلك جاءت ألف التأنيث، فتبقى على الأصل، إنما بعد الياء المكسورة "خنيفساء"، وكذلك "جخدباء" وهي نوع من الجراد يتصغر على جخيدباء ولا يضر ذلك بالوزن والعدد.

الثاني مما لا يعد: تاء التأنيث لا تعد، مثل "حنظلة" وتصغر على "حنيظلة"، الياء بعدها حرفان وتاء، التاء هذه ما تعد.

تفاحة: "تفيفيحة" أيضًا التاء ما تعد، **وهذا قوله:**

وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

قوله: "مُدا" يعني حيث مد، والألف للإطلاق، يقول: ألف التأنيث حيث مد، وتاء التأنيث عُدا منفصلين، هذه عدا الثانية للتثنية.

الثالث مما لا يعد: ياء النسب نحو: عبقري نقول في تصغيره "عبيقريٌّ" وكذلك: شافعي نصغره على: "شويفعيٌّ"، ياء النسب لا تعد أيضًا.

الأمر الرابع مما لا يعد: الجزء الثاني في المركب الإضافي والملكي، كما نعرف يتكونان من جزئين، الجزء الثاني لا يعد، نحو: عبد الله "عبيد الله".

الياء في "عبيد" بعدها الدال ولفظ الله، أقول الجزء الثاني لا يعد، قد تقول

بعدها الدال لا يعد، وكذلك "بعلبك" نصغرها فنقول: "بعيلبك"، **وهذا هو قوله** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَــذَا الْمَزِيْــدُ آخِــرًا لِلْنَّسَــبِ   وَعَجُــزُ الْمُضَــافِ وَالْمُرَكَّــبِ

أي ياء النسب، والعجز في المركب الإضافي وكذلك في المركب المزجي.

الخامس مما لا يعد: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرفٍ فصاعدًا، نحو زعفران، نصغرها فنقول: "زعيفران" الألف والنون هذه لا تعد أنها وقعت بعد أربعة (@٢٧:٦٢)، زعفران وهذا قوله:

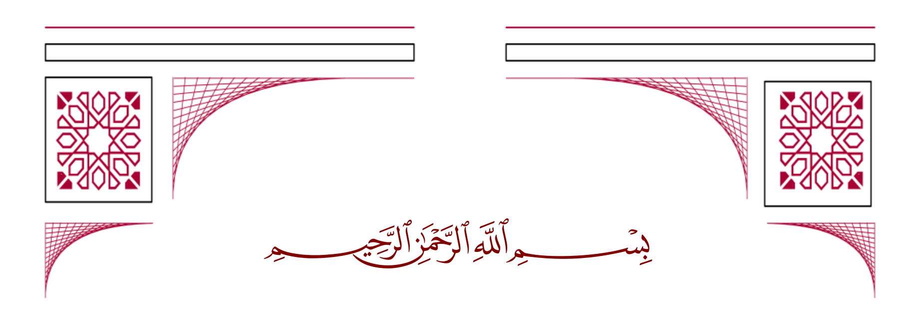
وَهَكَــذَا زِيَادَتَــا فَعْلَانَــا   مِــنْ بَعْــدِ أَرْبَــعٍ كَزَعْفَرَانَــا

وقوله في البيت: فعلان وزعفران هكذا بالكسر في أغلب نسخ الألفية، وقد جلاء في بعض النسخ المتأخرة من الألفية وفي بعض المطبوع من الشروح فعلان، وزعفران، وزعفران كما تعرفون مصروف لأنه ليس علمًا ولا وصفًا، فلا داعي لجره بالفتحة.

نكمل -إن شاء الله- بعد الصلاة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

وقلنا إن هناك أشياء لا تعد بعد ياء التصغير، وقد ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات، وذكرنا منها ألف التأنيث الممدودة، وذكرنا منها تاء التأنيث وياء النسب، والجزء الثاني من المركب الإضافي والمزج، والألف والنون الزائدتين بعد أربعة أحرف وصاعدًا، وبقيَّ أمر سادس أيضًا لا يعد بعد ياء التصغير، وهي علامة التثنية وعلامة جمع السلامة.

علامة التثنية أي الألف والنون والياء والنون في المثنى، وعلامة جمع السلامة، أي الواو والنون والياء والنون في جمع المذكر السالم، وفي قولنا مسلمًا، نصغرها فنقول: "مسيلمان".

نرى أن الياء بعدها ثلاثة أحرف، وهذا لا يكون في التصغير، إلا إن علامة التثنية لا تعد، وكذلك مسلمون، نصغرها فنقول: "مسيلمون" ومسلمات على "مسيلمات".

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَــــدِّرِ انْفِصَـــــال مَـــــا دَلَّ عَلَـــــى ... تَثْنِيَـــةٍ أَوْ جَمْـــع تَصْـــحِيْح جَـــلَا

إذًا فذكر في هذه الأبيات الأشياء التي لا تعد بعد ياء التصغير، لا تدخل في عد الحروف.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يُثْبَتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيْرِ حُبَارَى خَيِّرِ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ

فبعد أن ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم تاء التأنيث وألف التأنيث الممدودة، من قبل وأنهما لا يعدان بعد ياء التصغير ولا يؤثران في حسبة الحروف، ذكر هنا حكم ألف التأنيث المقصورة، فذكر أن ألف التأنيث المقصورة إن كانت ثالثةً كـ "هدى، وعصا".

أو رابعةً: كـ "مسعى، وملهى" فلا كلام في بقائها، لأنها لا تؤثر في صورة المصغر، لأن الثلاثي يُصغر والرباعي يُصغر، ولذلك لم يذكرها ابن مالك أصلًا، وإنما تكلم على ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة أو سادسة.

وإذا كانت ألف التأنيث المقصورة إذا كانت سادسة وجب حذفها في لغة العرب.

مثال ذلك: "قبعثرى" رجلٌ قبعثرى، وهو الرجل الضخم، قبعثرى الألف سادسة أو خامسة؟ سادسة يجب حذفها مطلقًا عند التصغير، فنقول في تصغير قبعثرى "قبيعث" لأن قبعثرى إذا حذفت الألف المقصورة كم يبقى من حرف؟ خمسة، فيجب أن تحذف الخامس فتحذف الراء وتصغر فتقول: "قبيعث" ويجوز قبيعيث، تويضًا عن المحذوف.

عرفنا أنه إذا حُذِف حرف جاز أن تعوض عنه ياءً قبل الأخير، تقول "قبيعث" أو "قبيعيث"، وكذلك "لغيزى" وهي بمعنى اللغز، تقول عند "لغز" أو عندي

"لغيزى" الألف سادسة، فيجب أن تُحذف عند التصغير فتقول في تصغير لغيزى "لغيغيز".

هذه إن كانت سادسة يجب أن تُحذف، إن كانت خامسةً إن الألف المقصورة خامسة، نضيف، فالأصل فيها أنها تُحذف، الأصل في الألف المقصورة الخامسة أنها تُحذف، نحو" قرقر" اسم مكان، تصغره فتقول: "قريقر".

وهذا قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلِفُ الْتَّأْنِيْثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يُثْبَتَا

ألف التأنيث المقصورة إذا زاد عن أربعة، إذا كانت خامسةً أو سادسة لن تثبت أي يجب أن تُحذف، وإن كانت ألف التأنيث المقصورة خامسةً وثالث الاسم حرف مد، إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة إذًا فالكلمة خمسة أحرف، الخامس ألف التأنيث المقصورة، والثالث حرف مد نحو: "حبارى".

فيجوز لك أن تحذف ألف التأنيث وتبقي الألف المدية وتصغر حينئذٍ حبار، وتقول: "حبار حبير" لأن الألف ستنقلب ياء وتدغم في ياء التصغير، تقول: حُبير.

ويجوز أن تبقي ألف التأنيث وتحذف الألف المدية، فتصغر حينئذٍ فتقول: "حبيرى" بألفٍ مقصورة.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَعِنْدَ تَصْغِيْرِ حُبَارَى خَيِّرِ ... بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ

وكلما كانت ألف التأنيث خامسة وثالث الكلمة مدًا جاز لك فيها الوجهان.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَارْدُدْ لأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ ... فَقِيْمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ
وَشَذَّ فِي عِيْدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيْرٍ عُلِمْ

وَالأَلِـــفُ الثَّـــانِ الْمَزِيْـــدُ يُجْعَـــلُ وَاوًا كَـذَا مَـا الأَصْـلُ فِيْـهِ يُجْهَـلُ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات حكم ثاني المصغر إذا كان حرف اللين.

والخلاصة: أن له ثلاثة أحوال، ثاني المصغر إذا كان حرف **لين فله ثلاثة أحوال**:

- **الحالة الألى**: أن يكون حرف اللين أصله الواو، فيجب أن يُجرع إليه.

مثال ذلك: "قيمة" ثاني المصغر ياء، حرف لين ياء ساكنة، والياء هذه أصلها الواو أو الياء؟ هي من قوم يقوم، إذًا فالأصل الواو، الأصل "قوم" إلا إن الواو كُسِر ما قبلها قلبت ياءً.

كيف نصغر قيمة؟ "قويمة".

وباب: ما أصل الألف في باب؟ واو بدلالة قولهم "أبواب" مثلًا، كيف نصغر بابًا؟ "بويب".

- **والحالة الثانية ثاني المصغر إذا كان لينًا**: أن يكون أصله الياء.

فيجب أن يرجع إلى الياء، ومثال ذلك: "مُوقِن" اسم فاعل، الواو هنا أصلها الياء؛ لأنها من اليقين، أصلها مُيقن، إلا أن الياء إذا انضم قبلها قُلبِت واوًا "موقن"، نصغر موقن، نعدها إلى الياء "مييقن".

وناب: ثانيه ألف ما أصل الألف؟ اجمع نابًا "أنياب" أي في الأصل ياء، إذا نصغر ياء على "نييب".

بيضاء: صغر بيضةً الياء هي أصلية، صغر بيضة "بييضة"، وقولهم بويضة على خلاف القياس.

إذًا إذا كان أصل الثاني لين واوًا أعيد إلى واو، وإذا كان أصله ياء أعيد إلى

الياء.

قالوا: شذ من ذلك قول العرب من تصغير "عيدٍ عييدٌ" العيد تُصغر عيد العرب تصغر عيد على "عييد" مع أن الياء هنا ثانية، وأصلها الواو أو الياء؟ أصلها الواو لأنه من عاد يعود، سميَّ العيد عيدًا لأنه يعود، وكان القياس أن يقتال في تغيره "عويد".

إلا أن العرب التزمت بكلمة العيد جعلها يائية، مع أن أصلها الواو من عاد يعود كي لا يلتبس العود بالعود، وقالوا في عيد "عييد" وجمعوه على أعياد، وأما العود فجمعوه على أعواد وصغروه على "عويد" دفعًا للبث.

- الحالة الثالثة: للين الواقع في ثاني المصغر.

أن يكون أصله مجهولًا، لا نعرفه، هل أصله الواو أو أصله الياء، كـ "عاجٍ وساج" كلمة "عاج" لا يُعرف ما أصلها؟ وكذلك "ساج" لا يعرف ما أصل الألف فيها.

وكذلك لو كان حرف اللين زائدًا، أي ليس أصلًا وإنما كان زائدًا، كـ "ضارب وكاتب" الألف في "ضارب وكات" زائدة.

فما حكم حرف اللين حينئذٍ؟ يُقلب واوًا، وهذا مطرد في الأبواب، الألف إذا كانت مجهولة الأصل فإنها تقلب واوًا فتقول في تصغير عاج: "عويج"، وفي تصغير ساج: "سويج"، وفي تصغير ضارب: "ضويرب"، وفي تصغير كاتبٍ: "كويتب"، عالم: "عويلم"، فاعل: تصغر على "فويعل".

الخلاصة: أن حرف اللين الواقع في ثاني المصغر، حرف اللين إذا كان في ثاني المصغر يقلب واوًا، إلا في حالةٍ واحدة إذا كان أصله الياء، إذا كان أصله الياء فيُجعل ياءً، مثل بيضة "بييضة" وموقن "مييقن".

وإذا كان أصله الواو يُقلب واوًا، وإذا كان أصله مجهولًا يقلب واوًا، وإذا كان زائدًا يُقلب واوًا، **هذا هو قول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ ... فَقِيْمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ
وَشَذَّ فِي عِيْدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيْرٍ عُلِمْ
وَالأَلِفُ الْثَّانِ الْمَزِيْدُ يُجْعَلُ ... وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيْهِ يُجْهَلُ

هذا المزيد واوًا، فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيْرٍ عُلِمْ

يقول: إن اللين إذا وقع ثاني المجموع جمع تكسير فحكمه كحكمه في التصغير هنا، فباب يُجمع جمع تكسير على أبواب، فنرجع الألف إلى الواو.

وناب: على "أنياب" نرجع الألف إلى الياء.

وضارب: إلى "ضوارب" نرجع الألف إلى الواو وهكذا.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكَمِّلِ الْمَنْقُوْصَ فِي الْتَّصْغِيْرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ الْتَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

يريد بالمنقوص هنا ما حُذِف منه حرف، لا يريد الاسم المنقوص وإنما يريد ما حُذِف منه حرف، الذي حُذِف منه حرف، ما حكمه عند التصغير؟

حكمه عند التصغير أن تعيد إليه ما حُذِف منه، فـ "دم" اسم على حرفين أكيد الحرف الثالث محذوف، لأننا عرفنا أن الاسم المعرب لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن ستة، والمحذوف لامه الواو، أصله "دمو".

نعيده فنقول: "دميٌّ"، ستعود الواو ثم تقلب ياءً وتدغم في ياء التصغير.

و"شف": لامها هاء محذوفة، فيقول في تصغير "شف": "شفيهة" كما في

المنسوب، إذا أردت أن تنسب "شف" تقول "شفهي"، تعيد المحذوف أيضًا.

وكذلك في الجمع جمع التكسير، فإنك تجمع "شف" على "شفاه"، وهكذا المحذوف يعيده الجمع، ويعيده التصغير، والنسب وما إلى ذلك.

كلمة "شف" المحذوف منها اللام، والمشهور أن اللام المحذوفة هاء، وقال بعضهم أن اللام المحذوفة واو، ولهذا يقال في النسب "شفهي أو شفوي" لكن الأفضل "شفهي" لأن قول الجمهور أن الأصل المحذوف هي الهاء.

أنت لا تقل به ولو سُئِلت قل شفهي، لو قالها آخر أو كتبها يقول هذا على الوجه المرجوح.

وعد، وعدته عد صدق، "العد" من الوعد، أصله وعد حُذفت الواو وعوض عنها بالتاء، صغر "عد" أعد المحذوف الواو صارت وعد ثم صغره وعيد.

و"يد": يدٌ "يدية" نعيد المحذوف ثم نأتي بتاء التأنيث سنعرف لماذا نأتي بتاء التأنيث يد "يدية".

ماء: وهذا مثال ابن مالك "ماءٌ" من الكلمات المشهور يجب أن نعرف ماذا حذف لها وما الغرض يعني تتساهل في تغيير المشهور لأنه معروف فتسهله بإحداث تغييرات فيه، ماءٌ أصله "موهٌ" والدليل على ذلك أنه يُجمع على "أمواه، ومياه" الأصل: "موهٌ".

ما الذي حدث؟ الواو تحركت وانفتح ما قبلها، وقلبت ألفًا وهذا مطرد يأتي في الإبدال، الواو والياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، "موهٌ" اقلب الواو ألف ستكون "ماه"، الهاء هنا ضعيفة، وأشبه بالواو والياء إذا تطرفتا بعد الألف في باب الإعلال أن الواو والياء إذا تطرفتا بعد ألف ينقلبان إلى همزة، مثل "سماء" أصلها "سماو" وبناء أصلها "بناي".

إذًا ماء أصلها "موهٌ" قلبت الواو ألفًا صارت ماه، ثم قلبت الهمزة صارت "ماءٌ" صغر ماءً "مويه"، كيف تصغر ماءً على "مويه"؟

تعيد الأصول الألف عادت إلى أصلها الواو، ثم زدت ياء التصغير، ثم عادت الهمزة إلى الهاء "مويه"، "مويه" هذا لفظ عامي "لمويه" العامة يقولون "مويه" حرفوا هذا.

إذًا ما حكم المصغر المنقوص أي الذي حُذِف منه شيء؟ يجب أن يعاد إليه المحذوف بعد تصغيره إلا إذا كان المنقوص الذي حُذِف منه على ثلاثة أحرف وليس فيه فاء التأنيث.

إذا حذفت مثل الرباعية، والخماسية، حذفت منها فصارت ثلاثية، وليس فيها تاء التأنيث حينئذٍ لا تعد إليها المحذوف، ومن ذلك قولهم: "شاك السلاح" "محمد شاك" يعنون به "شاكي"، فكيف تصغر "شاك" على ذلك؟ "شويك".

لو قيل لك صغر "شاكي" الشاكي أي الذي أخذ السلاح واستعد، الشاكي، كالكاتب، كاتب كويتب، والشاكي: "شويكي"، لكن "شاك" حذفت الياء منها تقول شاك السلاح محمدٌ، رأيت رجلًا شاك السلاح بحذف الياء تصغره فتقول: "شويك".

كلمة "شاك" يحذفون منها الياء، ولو ذكرت الياء صح لأنه الأصل، كقاضي ورامي.

تحذف الياء مطلقًا سواء بعدها ساكن أو لا، وجاء رجلٌ شاك السلاح، رأيت رجلًا شاك السلاح، لكن لو كانت الياء ثابتة لو قلت رأيت رجلًا شاكيَّ السلاح، على أنه نعت منصوب بالفتحة، والياء لا تهتم مع الفتحة، وهكذا، لكن يلتزمون بحذف الياء.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَــنْ بِتَــرْخِيْم يُصَــغِّرُ اكْتَفَــى   بِالأَصْـلِ كَـالْعُطَيْفِ يَعْنِـي الْمِعْطَفَـا

في هذا البيت ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يسمى بتصغير الترخيم، من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الكلمة بعد حذف الحروف الزائدة، تصغر الكلمة بناءً على حروفها الأصلية فقط، تحذف الحروف الزائدة، وتبقي الحروف الأصلية ثم تصغرها بناءً على ذلك.

فإن كانت الكلمة، وإن كان الاسم حينئذٍ مذكرًا، جردت المصغر من تاء التأنيث، نحو معطف تصغيره مُعيطف، وتصغير الترخيم تحذف الميم وتبقي العين، والطاء والفاء فتصغره على عطيف.

وكذلك "حميد" هو تصغير ترخيم لأحمد وحماد ومحمود وحمود ومحمد؛ لأن هذه كلمات إذا حذفت منها الحروف الزائدة بقيت على الحاء والميم والدال فتصغر على "حميد" مع أن أحمد تصغيرها على "أحيمد" وحماد تصغيرها على "حميميد" ومحمود تصغيرها على: "محيميد" وحمود تصغيرها على: "حميد" ومحمد تصغيرها على: "محيميد".

وكذلك "عمير" تصغير ترخيم لعمار وعامر، لأن الأصول العين والميم والراء.

وأما عمر: فإن "عُميرًا" تصغير قياسي له.

قرطاس: صغره قياسًا، "قريطيس"، صغره تصغير ترخيم: "قريطس"، فقد تصغر قرطس.

عصفور: تصغير قياسي "عصيفير"، تصغير ترخيم فقط العين والصاد والفاء والراء، وتقول: "عصيفر"، هذا عصيفر.

وإذا كان الاسم مذكرًا جُرد من تاء التأنيث، إذا كان الاسم الذي صغرته تصغير ترخيم مؤنثًا تصغره تصغير ترخيم وتضيف إليه تاء التأنيث، فتصغر "حبلى" قياسًا على "حبيلة"، وتصغير ترخيم تصغر الحاء والباء واللام وتضيف تاء التأنيث، فتقول: "حبيلة".

حمراء: "حميراء" وتصغير ترخيم "حميره".

سعاد: تصغره على سعييد، وتصغير ترخيم "سُعيدة".

فاطمة: على "فويطم" أو "فويطمة" وتصغير ترخيم على "فطيمة" الفاء والطاء والميم فطيمة، ثم تأتي بالتاء فطيمة، هذا يسمى تصغير ترخيم، وهو قياس المطرد.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

اخْـتِمْ بِتَـا الْتَّأْنِيْـثِ مَـا صَـغَّرْتَ مِـنْ ... مُؤَنَّـــثٍ عَـــارٍ ثُلاَثِـــيٍّ كَسِـــنّ
مَـا لَـمْ يَكُـنْ بِالْتَّـا يُـرَى ذَا لَـبْسِ ... كَشَـــجَرٍ وَبَقَـــرٍ وَخَمْـــسِ
وُشَـــذَّ تَـــرْكُ دُوْنَ لَـــبْسٍ وَنَـــدَرْ ... لَحَـــاقُ تَـــا فِيْمَـــا ثُلاَثِيًّـــا كَثَـــرْ

يقول من أحكام التصغير أي الأحكام الخاصة بالتصغير أن الثلاثي المؤنث تأنيثًا معنويًا أي ليس فيه علامة تأنيث لا تاء ولا ألف، مثل شمس وهند، يجب عند تصغيره أن تؤنثه بتاء التأنيث أن تلحقه بتاء التأنيث.

هو ما في الأصل تاء تأنيث، لكن إذا صغرته يجب أن تعيد تاء التأنيث وهذا يدل على أن تاء التأنيث موجودة في هند، وشمس، لكن غير ظاهرة.

نحو هند نصغرها على "هنيدة" لا على "هنيد"، هنيد تصغير هند اسم رجل، رجل اسمه هند نصغره على "هنيد"، لكن امرأة اسمها هند نصغرها على: "هنيدة".

والشمس نصغرها على "شميسة"، والعين: "عيينة"، والأذن "أذينة" والسن وهو مثال ابن مالك "سنينة"، ما تقول: "سنين" بل "سنينة"، والدار: "دويرة" لأن الألف في دار أصلها واو، دوير، ثم تأتي بالتاء دويرة، ويد اللام محذوفة تعيدها، ثم تأتي بتاء التأنيث: "يدية"، و"عصا": "عصية" الألف تردها ياء وهذا سبق ثم تأتي بالتاء "عصية"، إذًا الثلاثي المؤنث تأنيثًا معنويًا بلا علامة تأنيث إذا صغرته تلحقه بتاء التأنيث.

إلا إذا سبب التاء لبسًا، إذا سبب تاء التأنيث لبسًا مع هذا المصغر لبسًا فلا يجوز أن تأتي بها، **وهذا قول ابن مالك:**

مَـا لَـمْ يَكُـنْ بِالْتَّـا يُـرَى ذَا لَـبْسِ ... كَشَـجَرٍ وَبَقَـرٍ وَخَمْـسِ

يقال شجرة، وشجر، صغر شجرة: "شجيرة"، صغر شجر: "شجير"، ولو قلت في شجيرة وأعدت التاء لالتبس تصغير شجر بتصغير شجرة.

وكذلك بقر وبقرة، تقول في بقرةٍ "بقيرة"، وفي بقرٍ "بقير".

وكذلك في خمسٍ وخمسةٍ تقول في خمسٍ "خميس" وفي خمسةٍ "خميسة".

هذا هو الأصل المطرد الكثير بكلام العرب، ومع ذلك فقد جاء بالسماع كلمة قليلة صُغِر ففيها الثلاثي المؤنث تأنيثًا معنويًا ولم يُلحق بالتاء، قالوا في تصغير فرسٍ "فريس" وفي تصغير حرب "حريب".

فهذا قول ابن مالك:

وَشَـذَّ تَـرْكٌ دُوْنَ لَـبْسٍ وَنَـدَرْ ... لَحَـاقُ تَـا فِيْمَـا ثُلاَثِيًّـا كَثَـرْ

كذلك تصغير عشاء، قالت العرب في تصغيره "عشيشية" وأتوا بالتاء مع أنه الاسم ثلاثي عشاء، فهذا أيضًا مما خالف فيه القياس وهذا قوله:

وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيْمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ

أي ما لم يكن ثلاثيًا، ثم ختم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب بقوله:

وَصَغَّرُوَا شُذُوْذًا الَّذِي الَّتِي وَذَا مَعَ الْفُرُوْعِ مِنْهَا تَا وَتِي

سبق أن التصغير من خواص الأسماء المعربة فلا تصغر المبنيات، كالضمائر وغيرها، وشذَ من تصغير المبنيات أن العرب صغروا الذي وفروعه، وصغروا اسم الإشارة ذا وفروعه، وصغروا الأسماء الموصولة، الذي وفروعه، صغروا الذي فقالوا: "الذيَّى" بتشديد الياء وألف مقصورة.

طبعًا لم يصغروها على القياس، القياس أن يُضم الأول، فلم يقولون الذيى وإنما قالوا: "الذيَّى"، قال الصرفيون انحرف العرب بالقياس للتصغير هنا لأن قياس المبني ليس قياسيًا، فناسب هذا هذا.

وقالوا في تصغير التي "التيَّى" بياءٍ مشددة وألف مقصورة، وكذلك في المثنى والجمع، قالوا اللذان "والذيون" و"اللاتيات".

وقالوا في أسماء الإشارة في تصغير "ذا" "ذيَّى" بياءٍ مشددة وألف مقصورة، قالوا: "ذيَّى" زيدٌ، وفي المثنى "ذيان"، وقالوا في تصغير "تا" تا هندٌ قالوا: "تيَّى" بتشديد الياء وألف مقصورة، "تيَّى هندٌ"، والتثنية "تيان".

وقالوا في تصغير "أولاء": "أوليَّى" ومن ذلك قول الشاعر في البيت المشهور: "**ياما أُمَيْلِح غزلانًا شدن لنا من هوليائكن الضال والسمر**"؛ وفي البيت شاهدان الأول: "ياما أميلح" فصغر أفعل التعجب وهو فعل، وهذا شاذ، والثاني في قوله: "هولائكن" فصغر اسم الإشارة المبني وهذا أيضًا شاذ.

قال الشاعر: "**يَابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي أنت أودعتني لكربٍ عصيبٍ**"؛ الشاهد في قوله: "شقيق" هو تصغير شقيق تصغيرًا قياسيًا.

وقال الآخر: "**بَعْدَ اللَّتيَّا وَالَّتِي إذا علتها أنفس تردّت**"؛ أي إذ علنتها أنفس

تردتِ، الشاهد في قوله: "بعد اللتيا والتي" تصغير شاذٌ للتي يقال بعد التيى أو بعد الذيى، أي بعد الجهد الشديد، كذا الأمر.

طالب: (@١٠١:٥٨).

الشيخ: هذا خطأ إن بعض الناس يقول بعد اللُتيا وهذا خطأ، أي المسموع عن العرب اللتيا، هذا المسموع عن العرب، لكن هؤلاء قاسوا على قياس التصغير، فضموا الأول والسماع لا يغير.

أختم بملحوظة: وهو اسم كذاب اليمامة الذي ادعى النبوة، ما اسمه؟ مسيلَمَة أو مسيلِمة، وهذا من الخطأ الشائع أن يقال مسيلَمَة، ما في مسيلَمَة، اسمه مسيلِمة الكذاب على وزن فعيعلة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس السابع والعشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الرابع عشر من شهر جمادى الآخرة، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع والعشرين بعد المائة من دروس شرح الألفية لابن مالك – عليه رحمة الله-:

وصلنا يا إخوان إلى

باب النسب

الذي عقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ستة وعشرين بيتًا، نبدأ الدرس بقراءة هذه الأبيات.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

النَّسَبُ

٨٥٥.يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلْنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيْهِ كَسْرُهُ وَجَبْ
٨٥٦.وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيْثٍ أوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا
٨٥٧.وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ
٨٥٨.لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا لَهَا ولِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
٨٥٩.وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعَا أَزِلْ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ
٨٦٠.وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ
٨٦١.وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا وَفَعِلْ وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ
٨٦٢.وَقِيْلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيْرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ
٨٦٣.وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيْهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ
٨٦٤.وَعَلَمَ الْتَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلْنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَجَبْ
٨٦٥.وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ
٨٦٦.وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيْلَةَ الْتُزِمْ وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ
٨٦٧.وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لاَمٍ عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا الْتَّا أُوْلِيَا
٨٦٨.وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالْطَّوِيْلَهْ وَهكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيْلَهْ
٨٦٩.وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي الْنَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ
٨٧٠.وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا
٨٧١.إِضَافَةً مَبْدُوءةً بِابْنٍ أَوَ أَبْ أَوْ مَالَهُ الْتَّعْرِيْفُ بِالْثَّانِي وَجَبْ
٨٧٢.فِيْمَا سِوَى هذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ
٨٧٣.وَاجْبُرْ بِرَدِّ الَّلاَمِ مَا مِنْهُ حُذِفْ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
٨٧٤.فِي جَمْعَي الْتَّصْحِيْحِ أَوْ فِي الْحَقِّ وَحَقُّ مَجْبُوْرٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ
٨٧٥.وَبِأَخٍ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتَا أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ الْتَّا
٨٧٦.وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيْهِ ذُوْ لِيْنٍ كَلاَ وَلاَئِي

٨٧٧.وَإِنْ يَكُـنْ كَشِـيَةٍ مَـا الْفَـا عَـدِمْ فَجَبْـــرُهُ وَفَـــتحُ عَيْنِـــهِ الْتُـــزِمْ
٨٧٨.وَالْوَاحِـدَ اذْكُـرْ نَاسِـبًا لِلْجَمْـعِ إِنْ لَـــمْ يُشَـــابِهْ وَاحِـــدًا بِالْوَضْـــعِ
٨٧٩.وَمَــعَ فَاعِــلٍ وَفَعَّــالٍ فَعِــلْ فِــي نَسَــبٍ أَغْنَــى عَــنِ الْيَــا فَقُبِــلْ
٨٨٠.وَغَيْــرُ مَــا أَسْــلَفْتُهُ مُقَــرَّرَا عَلَــى الَّــذِي يُنْقَــلُ مِنْــهُ اقْتُصِــرَا

هذا هو باب النسب وهو كما ترون من أبواب التصريف، باب النسب المشهور أنه من باب التصريف، وبعضهم يدخله في أبواب النحو، لأن له أثرًا في الإعراب، فالإعراب كما سيأتي ينتقل من الاسم المنسوب إليه "كـبحرٍ" إلى الاسم المنسوب، "كبحري".

فالإعراب في "بحرٍ" على الراء، تقول ذا بحرٌ ورأيت بحرًا، وسبحت في بحرٍ.

فإذ نسبت وقلت بحريٌ انتقل الإعراب إلى الياء، فقلت هذا بحريٌ ورأيت بحريًا، ولهذا يذكره بعضهم في أبواب النحو، وإن كان الأكثر يجعلونه من أبواب التصريف.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب:

يَــاءً كَيَــا الْكُرْسِــيِّ زَادُوا لِلْنَّسَــبْ وَكُــلُّ مَــا تَلِيْــهِ كَسْــرُهُ وَجَــبْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا أردت أن تنسب شيئًا إلى اسمٍ فإنك تُلحق بهذا الاسم ياءً مشددة، مكسورًا ما قبلها، وقوله: (يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ)؛ أي أنها ياءٌ مشددة زائدة، كالياء التي في كرسي، وما قبلها مكسور كما في كلمة كرسي.

والنسب يكون لأشياء كثيرة:

من أشهرها النسب إلى البلد، كـ"مكيٍ، ودمشقي وسعودي" ونحو ذلك.

وإلى القبيلة: كقرشي وتميمي، وعتيبي، وعنزيٍ، وتكون إلى العلم، كنحويٍ وبلاغيٍ.

وتكون إلى المذهب: كحنبليٍ، وشافعيٍ، ومالكيٍ وسلفيٍ وأشعريٍ.

وقد تكون إلى عمل الإنسان: كمطبعي، وسيأتي أن الأكثر في النسب إلى العمل أي إلى المهنة أن يكون على وزن فعال.

وقد تكون النسبة إلى غير ذلك كقولهم بحريٌ وزهريٌ ومنزليٌ وبيتي إلى آخره.

وبعض المتقدمين كسيبويه والمبرد يسمون هذا الباب باب الإضافة، لأنك أضفت المنسوب إلى المنسوب إليه، وبعضهم يسمونه باب النسبة.

والمشهور خاصة عند المتأخرين تسميته بباب النسب، ما الغرض من النسب؟ الغرض من النسب توضيح المنسوب أو تخصيصه، ويتضح ذلك في حكمه، عندما نذكر حكمه.

بالتأمل في عملية النسب إذا تأملت في عملية النسب تجد فيها ثلاثة تغييرات، انظر إلى النسب إلى البحر بحريٌ، التغيير الأول هو تغييرٌ لفظيٌ.

والتغيير اللفظي: في الحقيقة ثلاثة تغيرات:

- **الأول**: زيادة ياءٍ مشددةٍ آخر المنسوب.
- **والثاني**: كسر ما قبلها.
- **والثالث**: نقل الإعراب من آخر المنسوب إليه، إلى الياء المشددة، هذه تغييرات لفظية.

والتغيير الثاني: تغييرٌ معنويٌ وهو صيرورته اسمًا للمنسوب بعد أن كان اسمًا للمنسوب إليه، بحر اسمًا لذا الماء الكثير، أما بحريٌ فليس اسمًا لهذا الماء الكبير، وإنما هو للمنسوب إلى هذا البحر.

والتغيير الثالث: وهو مهم وهو تغييرٌ حكمي، حكم الاسم يختلف يتغير، فالمنسوب يُعامل معاملة الصفة المشبهة، لذا يعد من الأسماء التي تعمل عمل الفعل، فترفع الاسم الظاهر والضمير.

فإذا قلت "زيدٌ سعوديٌ أبوه، مصريةٌ أمه" فأبوه وأمه مرفوعان، مرفوعان بماذا؟ بهذا الاسم المنسوب، أي أبوه كمرفوعٌ بقولنا سعوديٌ، وأمه مرفوعة بقوله مصرية.

كيف عمل الاسم عمل الفعل هنا؟ لأن الاسم المنسوب من الأسماء العاملة عمل فعلها لأنها في حكم الصفة المشبهة، لأن قولك سعوديٌ بمعنى منسوبٌ إلى السعودية، أو منتسبٌ إلى السعودية؟ يجوز الوجهان.

المعنى متقارب، فلهذا لو قلت لك ما إعراب أبوه في قولنا "زيدٌ سعوديٌ أبوه"؟ إما أن تقول إنه فاعل على معنى منتسبٍ أبوه إلى السعودية أي ينتسب أبوه إلى السعودية.

أو نقول إنه نائب فاعل على معنى منسوبٌ أبوه إلى السعودية، أي يُنسب أبوه إلى السعودية.

الاسم المرفوع بعد الاسم المنسوب: يجوز أن تجعله فاعلًا أو نائب فاعل، وهو على كل حال في لغة العرب مرفوع.

إذًا فهذه هي التغييرات التي تصيب الكلمة عند النسبة إليها، ذكرنا من هذه التغييرات أن ما قبل ياء النسب يجب أن يكون مكسورًا، النسب لا يغير في المنسوب إليه شيئًا سوى أن تزيد ياءً مشددة وتكسر ما قبلها، هذه القاعدة الأصلية أو القاعدة العامة.

القاعدة العامة: أن النسب لا يغير الكلمة المنسوبة إليها، إلا أنك تضيف ياءً

مشددة وتكسر ما قبلها.

هذه القاعد العامة أمثلتها كثيرة جدًا، كقولنا في: بحر بحري، وفي: بيت بيتي، وفي: مسجد مسجدي، الأمثلة كثيرة جدًا وهذا هو الأصل، والأصل لا يحتاج إلى أمثلة كثيرة.

إلا أن هناك أشياء تخرج عن هذه القاعدة العامة فيصيبها تغييرٌ عند النسب إليها، هناك كلمات إذا نسبتها إليها أصابها شيءٌ من التغيير، هذه لابد أن نعرفها، وأن نحصيها إحصاءً في هذا الباب، هذا هو عمل النحوي، وهذا الذي سيفعله الآن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر القاعدة العامة سيذكر الآن التغييرات التي قد تصيب الكلمة المنسوبة إليها.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا ... تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا
وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ... فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

ذكر في هذا البيت ثلاثة أشياء مما يُحذف، لأجل النسب:

الأول: الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين، الياء المشددة إذا كان قبلها أكثر من حرفين، ككرسيٍّ، الياء المشددة قبلها ثلاثة أحرف، أو "شافعيٍّ" الإمام الشافعي اسمه الشافعي.

فإذا أردت أن تنسب إلى ذلك قلت كرسيٌّ وشافعيٌّ أيضًا، إنسان ينتسب إلى المذهب الشافعي، ماذا تقول في النسبة إليه؟ تقول هذا عالمٌ شافعيٌّ نسبةً إلى الإمام الشافعي أو المذهب الشافعي، أخذنا الإمام الشافعي، وحذفنا الياء المشددة، وأتينا بياء أخرى جديدة للنسب، ولا نجمع بين كل هذه الياءات.

الأمر الثاني الذي يُحذف للنسب: تاء التأنيث، إذا كانت الكلمة المنسوب إليها

مختومة بتاء تأنيث فإن التاء تُحذف، تقول في النسب إلى مكة –شرفها الله– مكيٌّ، وفي النسب إلى فاطمة فاطمي، وإلى جامعة جامعيٌّ وهكذا، وإثبات التاء في نحو ذلك خطأ.

الأمر الثالث الذي يُحذف من أجل النسب: ألف التأنيث المقصورة، فيها تفصيل هل تُحذف من المنسوب إليه أم لا تُحذف؟ أم يجوز حذفها وإبقائها؟ فيه تفصيل، وهذا التفصيل سيتكرر معنا في عدة أمور.

ولهذا انتبهوا إليه من الآن، ألف التأنيث إن كانت خامسةً فصاعدًا أي خامسةً وسادسة، فإنها تُحذف، نحو "حبراء" تنسب إليها فتقول: "حباريٌّ".

وإذا كانت ألف التأنيث رابعةً وثاني الكلمة متحركًا: الكلمة أربعة أحرف الحرف الرابع ألف تأنيث مقصورة، لأن الحرف الثاني متحرك ليس ساكنًا فالحكم نفسه، يجب في الألف الحذف، كأن تنسب إلى كندا، فتقول: كنديٌّ أو تنسب إلى جمز فتقول جمزيٌّ، والجمزة نوع من أنواع السير السريع.

وإذا كانت ألف التأنيث رابعةً لكن الثاني ساكن: كلمة رباعية، الحرف الرابع ألف التأنيث ساكنة لكن الثاني ساكن، فيجوز لك أن تحذفها ويجوز لك أن تقلبها واوًا، كما في "حبلى" الألف رابعة، وثاني الكلمة ساكنة، فلك أن تحذفها فتقول "حبليٌّ".

ولك أن تقلبها واوًا فتقول: "حبلويٌّ" وهناك وجهٌ ثالث لم يذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو أن تقلب الألف واوًا، وتزيد قبلها ألفًا، فتقول: "حبلويٌّ" هذه الأوجه كلها جائزة، إذا كانت الألف رابعةً والثاني ساكنة.

مثل: "أبها" ألف التأنيث رابعة والثاني ساكنة، كيف ننسب إلى "أبها" تقول هذا رجل أبهيٌّ أو أبهويٌّ أو أبهاويٌّ، كل ذلك جائز.

أو مثل ذلك "طنطا" لك أن تقول هذا رجلٌ طنطيٌ أو طنطويٌ أو طنطاويٌ؛ كل ذلك جائز.

ألف التأنيث المقصورة، قلنا إذا كانت خامسة أو سادسة تُحذف، إذا كانت رابعة ننظر للحرف الثاني، إن كان متحركًا تُحذف، وإن كان ساكنًا جاز فيها ثلاثة أوجه:

وإن كانت ألف التأنيث المقصورة ثالثةً؟ أجعلكم تتأملون.

الجواب: مثل "هدى" الألف ليست زائدة للتأنيث بل منقلبة من أصل من "هدى يهدي" ليست زائدة للتأنيث، ألف التأنيث لا تكون إلا زائدة، لا تكون أصلًا.

مثل ماذا قبل أن نأخذ الحكم؟ ألف التأنيث لا تكون ثالثة، "لما" تقصد اسم البنت أو السواد الذي في الشفتين، هي كذلك منقلبة عن أصل.

ألف التأنيث لابد أن تكون زائدة، اتفقنا على ذلك، إذا كانت زائدة، فنحن اتفقنا من قبل وعرفنا أن الاسم لا ينقص عن ثلاثة، ولا يزيد بالزيادة عن ستة في المشهور، إذًا فأقل الأسماء ثلاثة، هذه لابد ثلاثة أحرف أصلية.

فإذا قلنا إنه ثلاثي، والثالث ألف تأنيث، معنى هذا أنها زائدة، معنى ذلك أن الكلمة ثنائية، ما يصير، إذًا ألف التأنيث لا تكون ثالثةً، إما أن تكون رابعة، وعرفنا الحكم، أو تكون خامسة فصاعدًا وعرفنا الحكم.

وكل ذلك وضحه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

وَمِثْلَـهُ مِمَّـا حَـوَاهُ احْـذِفْ وَتَـا ... تَأْنِيْـثٍ أَوْ مَدَّتَـهُ لاَ تُثْبِتَـا

ومثله أي مثل ياء الكرسي التي ذكرها: ياءً كالكرسي، يقول: ومثله، أي مثل هذه الياء لو حواه الاسم المنسوب إليه احذفه.

(**وتا تأنيثٍ**) أي احذف أيضًا تاء التأنيث.

(**أو مدته**)؛ أي مدة التأنيث ونعرف أنها إما مقصورة، وإما ممدودة، الممدودة سيأتي حكمها مادة التأنيث لا تثبت، مادة التأنيث لا تثبت، يعني تُحذف.

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ

يعني إذا كانت ألف التأنيث تربع يعني جاءت رابعةً، ذا ثانٍ سكن: يعني الاسم ثانيه سان، فقلبها واوًا وحذفها حسن، كلاهما حسن، ونحن أضفنا الوجه الثالث الذي لم يذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

إذًا فهذه ثلاثة تغييرات تصيب المنسوب إليه:

- **قلنا حذف الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين.**
- **وحذف تاء التأنيث.**
- **وحذف ألف التأنيث المقصورة على تفصيل سبق.**

أيضًا من التغييرات التي تصيب المنسوب إليه: حذف ألف الإلحاق وحذف لألف المنقلبة عن أصل، وحذف ياء المنقوص؛ هذه ثلاثة أشياء، مع الثلاثة السابقة صارت ستة.

الثلاثة الأخيرة: ألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل، ونسميها الألف الأصلية، وياء المنقوص هذه الثلاثة **يقول فيها ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا لَهَا

(**لشبهها الملحق**)؛ يعني ألف الإلحاق.

(**والأصلي**)؛ أي الألف الأصلية المنقلبة عن الأصل.

هاتان الألفان ما حكمهما؟ يقول: (**ما لها**)؛ أي لهما الذي لألف التأنيث

المقصورة على التفصيل السابق.

وِلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

(**يعتمى**)؛ يعني يُختار.

عرفنا أن الرباعي أن الألف الرابعة إذا كان الثاني ساكنًا جاز لك فيه الحذف والقلب، التفصيل فقط في المختار في كل الألفات.

فالألف الأصلية المختار فيها إذا وقعت رابعة أن تحذف أو تقلب؟

يقول: (**وللأصلي قلبٌ يعتمي**)؛ المختار في الألف الأصلية القلب، لا الحذف.

قال:

وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعا أَزِلْ

(**وَالأَلِفَ**): أي ألف تأنيث وسبق الكلام عليها أو ألف إلحاق أو ألف أصلية إذا جاوزت أربعًا.

(**وَالأَلِفَ الْجَائِزَ**): أي الذي جاز أربعًا.

(**أَزِل**): الذي جاوز الأربعة ماذا سيكون؟ أي خامسًا فصاعدًا، الألف إذا كان خامسًا وصاعدًا فإنها تُحذف بدون تفصيل.

وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ   كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

(**يَا الْمَنْقُوصِ**): إذا وقعت خامسةً فإنها أيضًا تُحذف، والحذف في الياء رابعًا أحق من قلبٍ، إذًا ياء المنقوص خامسة أو سادسة تُحذف.

رابعة يجوز فيها الوجهان الحذف والقلب، لكن الخلاف بينها فقط في المختار، ما المختار في المنقوص إذا وقعت رابعةً؟ **يقول:**

وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ

إذًا حذفها هو المختار.

وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

يعني لو قعت الألف ثالثةً أو وقعت ياء المنقوص ثالثةً فما حكمها حينئذٍ، ليس فيها إلا القلب واوًا.

هذا شرح الأبيات، ثم الآن نأخذها بالتفصيل واحدًا واحدًا.

نبدأ بألف الإلحاق: ألف الإلحاق سبق أن شرحنا أكثر من مرة الفرق بين الألف التي للإلحاق والألف التي للتأنيث، والألف التي منقلبة عن أصل.

والرابع: الألف الأصلية، ولا بأس أن نعيد ذلك بسرعة واختصار.

فنقول: الألف الأصلية لا تكون في اسمٍ معربٍ ولا فعلٍ متصرف، قد تكون في حرف كالألف في (ما) والألف في (حتى) قد تكون في اسمٍ مبنيٍ، كـ (متى) اسم استفهام وشرط، لكنها لا تكون في اسمٍ معرب ولا فعلٍ متصرف.

هذه الألف الأصلية، الألف المنقلبة عن أصل هي الألف التي انقلبت عن واوٍ أو ياء، كالألف في سعى أصلها الياء من سعى يسعى سعيًا، وكذلك في رمى، من رمى يرمي رميًا، وكذلك التي في رحى لقوله في التثنية رحيان، وقد تكون منقلبة عن واو مثل (دعا) تقول: (يدعو)، (وسما) تقول: (يسمو)، و(عصى) بدلالة قولهم (عصوان).

الألف المنقلبة عن أصل: قد تأتي ثالثة كما رأيتم في (عصى، ورمى) وقد تأتي رابعة كما في (مسعى) وكما في (ملهى)، وقد تأتي خامسة، وقد تأتي سادسة.

أما ألف التأنيث وألف الإلحاق: فهاتان لا يكونان إلا زائدتين، لا يكونان

حرفين أصليين، والأكثر ألف التأنيث، هي الأكثر، نقول: إن الألف إذا زيدت في آخر الكلمة فالأكثر والأصل أنها للتأنيث.

وهناك ألف تزيدها العرب في أخر الأسماء ويسميها العلماء ألف الإلحاق، الإلحاق له تفصيلٌ طويل يمكن أن نطيل ونفصل في شرحه ويمكن أن نختصر في ذلك.

فخلاصة الإلحاق أن الإلحاق أن يجعل العربي كلمةً ثلاثية يأتي لكلمة ثلاثية، ثم يجعلها على وزن من أوزان الرباعي أو الخماسي، فيضطر أن يزيد فيه حرفًا أو حرفين.

فقالوا: ألحق الثلاثي بالرباعي أو الخماسي، أو يأتي إلى مكلمة رباعية فيجعلها على وزن من أوزان الخماسي فيزيد حرفًا، فيقولون: ألحق الرباعي بالخماسي، هذا هو الإلحاق، الذي يهمنا الآن فقط الألف من حروف الإلحاق.

كيف نعرف أن هذه الألف في آخر الاسم للتأنيث أو للإلحاق، الفرق في التنوين، فإذا وجدت الكلمة غير منونة فالألف على أصلها في الزيادة أنها للتأنيث، هذا هو الأصل والأكثر، وهناك كلمات قليلة زادت فيها العرب في آخرها ألفًا ومع ذلك نونتها.

أي لم تمنعها من الصرف نونتها، فقال العلماء إن الألف هذه ليست للتأنيث وإنما هي للإلحاق، كما قالوا في (علقا).

(علقا): اسم نبات البر، العرب تنون تقول هذا (علقًا)، والواحد منه (علقاةٌ) انظر كيف يأتون بتاء التأنيث بعد ألف الإلحاق (علقاةٌ) فقال العلماء لو كانت هذه الألف للتأنيث لما جاء تاء التأنيث بعدها.

❁ **فدل على أن هذه الألف ليست للتأنيث بل للإلحاق:**

- **الدليل الأول التنوين**، ولو كانت للتأنيث لمنعت من الصرف.
- **والثاني**: أن تاء التأنيث تلحقها.

إذًا فالأصل في الألف الزائدة في آخر الاسم أنها للتأنيث، ولا نقول إنها للإلحاق، إلا إذا وجدت الكلمة مصروفة.

بعد هذه المقدمة نعود إلى موضوعنا النسب، فنقول ألف الإلحاق تُحذف أم تبقى عند النسب؟

نقول: إن كانت خامسةً أو سادسة فإنها تُحذف.

مثال ذلك: (قالوا حبرك) (الحبرك) ذكر القراد، تعرفون القراد –أعزكم الله– الذكر منه يسمى (حبرك)، والأنثى منه تسمى (حبركاةٌ).

فمعنى ذلك أن الألف للإلحاق أو للتأنيث؟ للإلحاق، فلهذا تقول هذا (حبركًا) بالتنوين، انسب إلى (حبرك) حبركيٌ بحذف الألف.

وإن كانت ألف الإلحاق رابعةً جاز قلبها واوًا وهو المختار، وجاز حذفها، نحو: (علقا) تقول في النسب إليها: (علقيٌ وعلقاويٌ).

فإن كانت ثالثةً لا يوجد، قلنا الإلحاق وإن كان بشكل سريع، قلنا الإلحاق أن نلحق الثلاثي بالخماسي، أو أن تلحق الرباعي بالخماسي.

إذًا ما يمكن أن تكون في ألف إلحاق، الإلحاق زائدة، والزائد ما يكون ثالثًا، إذا ما في أصلًا ألف إلحاق ثالثة.

طالب: (@١١:٣٨).

الشيخ: هم قالوا لم يجدوا مثالًا لألف إلحاقٍ رابعة والثاني متحرك، فلو وجد

لكان القياس الحذف.

أما الألف الأصلية يعني الألف المنقلبة عن أصل عن واوٍ أو عن ياء، ففيها هذا التفصيل، إن كانت ثالثةً وجب قلبها واوًا، فتنسب إلى (عصى) فتقول: (عصوي)، وإلى (فتى) (فتوي).

وإن كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسةً فصاعدًا فيجب حذفها، فتنسب إلى مصطفاء فتقول...، إن كانت خامسةً فأكثر يجب حذفها، فتقول (مصطفيٌ) هذه أخلاقٌ مصطفيةٌ.

هذا هو المشهور والمعروف، وهذا القياس، وإن كان بعض المتأخرين يثبت الواو، إما(@٥٥:٣٩) بالثلاثي ولكن حمالًا على الثلاثي، إلا أن الحمل هنا لا يستقيم، ويقولون مصطفوي، أخلاقٌ مصطفوية.

وفي النسب إلى (مستشفى): (مستشفيٌ)، وإلى مرتضى: (مرتضيٌ) كذلك، وقد تسمعون في النسب إلى مرتضى: (مرتضويٌ).

وإن كانت الألف المنقلبة عن أصل رابعةً جاز قلبها واوًا وهو المختار، وجاز حذفها، فتقول في النسب إلى ملهى: (ملهويٌ وملهيٌ)، وإلى مرعى: (مرعويٌ ومرعيٌ).

إذًا ألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل حكمهما حكم ألف التأنيث المقصورة، كما شرحتنا في أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

تبقى ياء المنقوص، الاسم المنقوص إذا نسبت إليه، فإن كانت ياء المنقوص ثالثةً فحكمها أن تقلب واوًا، الحكم واحد، فتقول في النسب إلى (شجن) هذا رجلٌ شجن أي حزين، انسب إلى شجن، شجن تقول هذا (شجي)، ثم إذا نكرت تعلها إعلال قاضٍ (شجٍ)، فتسب فتقول: (شجويٌ).

ماذا فعلت بياء المنقوص؟ قلبتها واوًا، (شجويٌ).

وهذا رجل (عمٍ) يعني أعمى، تنسب إلى (عمٍ)، فتقول: (عموي) وإن كانت ياء المنقوص خامسةً فصاعدًا، فيجب حذفها، فتقول في النسب إلى مهتدي (مهتديٌ) وإلى مستعلي (مستعليٌ).

وإن كانت ياء المنقوص رابعةً جاز فيها الحذف، وهو المختار، الحذف هو المختار، وجاز قلبها واوًا، وتقول في النسب إلى قاضٍ، (قاضيٌ)، (وقاضويٌ).

تقول: هذه أمورٌ قاضيةٌ أو أمور قاضويةٌ.

وبالنسب إلى ماضي، تقول هذه أمورٌ ماضيةٌ أو ماضويةٌ.

خلاصة ذلك: أن ألف التأنيث المقصورة، وألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل وياء المنقوص أحكامها متقاربة، وإنما الخلاف في التفصيل، في المختار، المختار فيها إذا وقعت رابعةً هل هو الحذف أو القلب واوًا.

بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا وَفَعِلْ ... وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

سبق أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب المشددة، هناك سؤال؟

طالب: (@٣٥:٤٤).

الشيخ: (وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ)؛ بعضهم يضبطها بالكسرة خطئًا، ذا اسم إشارة أي لهذا القلب، سيأتي الشرح الآن.

سبق أن ما قبل ياء النسب المشددة يجب أن يُكسر، نحو (دمشق دمشقيٌ)، (وبحر بحريٌ)، وهنا يتكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم النسب إلى اسمٍ قبل آخره كسرة.

إذا نسبت إلى اسمٍ قبل آخره كسرة، مثل: (الشجي، والعمي) ومثل نَمر، ودُوئِل، وإبل، ما الحكم؟ يقول:

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا

وهذا الذي جعله يذكر هذا البيت بعد البيت السابق، أن البيت السابق فيه كلام على النسب للمنقوص، والمنقوص إذا كان ثلاثيًا (كالشجي والعمي) فإن ما قبل آخره مكسور، فيدخل في هذا الحكم.

فيقول: يجب أن تقلب الكسرة فتحةً، يجب أن تقلب الكسرة التي قبل الآخر فتحةً فتقول في النسب إلى الشجي: (شجويٌّ)، مع أن الجيم في المنسوب إليه مكسورة، وفي (العمي): (عموي)، وفي النسب إلى بني نمر تقول: (نمريٌّ) بفتح الميم وجوبًا، وفي النسب إلى قبيلة دوئل: (دوئليٌّ).

وفي النسب إلى إبل لو أردت أن تنسب إلى إبل تقول: (إبليٌّ).

إذًا فهذا الحكم عام، سواء كان في المنقوص الثلاثي، ومعروف أن المنقوص المختوم بياء يأتي قبلها كسرة، إذا قبل الأخير كسرة، أو فيما سوى ذلك، كالاسم الذي على وزن فعل (كنمر)، أو فُعل كـ(دوئل) أو فعل: (كإبل).

وعليه نسأل عن حكم النسب إلى كلمة ملك، فهي على وزن فعل قبل آخره كسرة.

والجواب: أن النسب إلى ملكٍ (ملكيٌّ) وجوبًا ولا يصح الكسر هنا.

هذا الحكم في الحقيقة للثلاثي، هذا الحكم للكلمة الثلاثية، التي قبل آخرها كسرة، فإذا كانت الكلمة التي قبل آخرها كسرة، غير ثلاثية، يعني رباعية، كـ تغلب، قبيلة تغلب أو مغرب أو مشرق، أو كانت خماسية أو سداسية.

مثل قزعمل، وهو الشيء القليل، فالحكم يختلف، قال النحويون: إذا لك تكن الكلمة ثلاثية، جاز لك عند النسب إليها الكسر والفتح، جاز أن تبقي الكسر، وجاز أن تفتح، جاز أن تبقي الكسر على الأصل، وجاز أن تفتح تخفيفًا.

فتقول في النسب إلى بني تغلب هذا رجلٌ (تغلبيٌ أو تغلبيٌ)، وفي النسب إلى مغرب: (مغربِيٌ أو مغرَبيٌ)، وكذلك إلى مشرق.

فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا

أي أولِ ذا القلب الذي ذكرناه قبل قليل في المنقوص الثلاثي، أوله انفتاحًا.

وَفَعِلْ وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

أي عينهما المكسورة افتح، وفعل.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقِيْلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ ... وَاخْتِيْرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

الآن سيبدأ بتفصيل الكلام على المختوم بياءٍ مشددة، سيفصل الكلام على المختوم بياءٍ مشددة، وسبق أن ذكر قاعدة عامة في المختوم بياء مشددة، فقال: إن المختوم بياءٍ مشددة، إذا سُبِق بأكثر من حرفين، فيجب أن نحذف الياء المشددة، (ككرسيٍ وشافعيٍ).

الآن سيفصل، فيقول: بعض العرب يعمم هذه القاعدة، أن الياء المشددة إذا سُبقت بأكثر من حرفين فيجب أن تُحذف الياء المشددة، وبعض العرب يُفصل، فينظر إلى هذه الياء المشددة، **الياء المشددة عبارة عن ياءين:**

- **الأولى ساكنة.**

- **والثانية متحركة.**

قلنا إن بعض العرب يفرق بين الياء المشددة، إذا سبقت بأكثر من حرفين، فينظر في هاتين الياءين، فإن كانتا زائدتين، كبقية العرب يحذفهما، كما في كرسيٍ وشافعيٍ، وإن كانت إحدى الياءين أصليةً والأخرى زائدة، كما في مرميٍ ومرعيٍ ومهديٍ.

يجوز فيها الوجهان:

- **الحذف كبقية العرب.**
- **وإبقاء الياء الأصلية مع حذف الياء الزائدة.**

فعند الحذف يقول كبقية العرب في النسب إلى مرمي (مرميٌ)، وعلى الوجه الثاني عندما يبقي الياء الأصلية، ويحذف الزائدة، يقول: (مرمويٌ)، لأنها من رمى يرمي، فالياء أصلية.

(مرميٌ) والياء الثانية من أين جاءت؟ جاءت من واو مفعول لأنه اسم مفعول (مرموي) إلا أن اسم المفعول من معتل اللام يكون بإدغام اللام بولو مفعول مع قلب الواو ياءً، تقول: مرميٌ هدى يهدي، فأنت هادي وهو: (مهديٌ)، وهكذا.

إذًا فإحدى الياءين أصلية فيبقيها، (مرميٌ) يبقيها ويقلبها واوًا على القاعدة، فيقول: (مرمويٌ)، هذا الوجه الذي يجيزه بعض العرب هو وجهٌ قليلٌ عندهم، ليس بمختار، ولكنه قليل، ولهذا قال ابن مالك:

وَقِيْلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ

أي بعض العرب يقولون مرمويٌ ومع ذلك اختير في استعمالهم مرميُ، مثل ذلك مسقيٌ، لو نسبت إليه قلت (مسقيٌ) عند جمهور العرب وعند هؤلاء تقول

على المشهور (مسقيٌ) وعلى غير المشهور (مسقويٌ).

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَحْـــوُ حَـــيٍّ فَــتْحُ ثَانِيْــهِ يَجِــبْ ... وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُــنْ عَنْــهُ قُلِــبْ

قلنا إن ابن مالك مازال يتكلم عن حكم الياء المشددة في آخر المنسوب إليه، فالآن يتكلم على الاسم المختوم بياءٍ مشددة المسبوقة بحرفٍ واحد، لو كان الاسم مختومًا بياءٍ مشددة قبلها حرفٍ واحد نحو حيٍ، وطين، وشيٍ مصدر (شوى يشوي شيًا).

فإذا أردت أن تنسب إلى ذلك، يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الياء المشددة عبارة عن ياءين، إذا كانت ياء مشددة وقبلها حرف يعني أن كلمة مكونة من ثلاثة أحرف، إذًا هذه الأحرف الثلاثة كلها أصلية.

فيقول الحرف الثاني وهو الياء الأولى يجب أن تعادل أصلها، إن كانت ياءً تبقى ياءً، وإن كانت واوًا تعاد إلى الواو، هذه الياء الأولى.

والياء الثانية: الياء الثانية على القاعدة: يجب أن تقلب واوًا مطلقًا على القاعدة، فتنسيب إلى حيٍ: فتقول (حيويٌ) لأن حي من قولك (حييى) إذًا فالأصل ياء فتبقي الياء وأما الياء الثانية فتقلبها واوًا (حيويٌ)، هذه أمورٌ حيوية.

وطيٌ؟ من قولهم (طوي)، إذًا فالياء الأولى أصلها واو، فتعيدها إلى الواو، فتقول في النسب إلى طيٍ (طوويٌ)، (وشيٍ) مصدر (شوى يشوي)؟ إذًا ياء الأولى أصلها واو، فتنسب إليها فتقول: (شوويٌ).

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعَلَــمَ الْتَّثْنِيَــةِ احْــذِفْ لِلْنَّسَــبْ ... وَمِثْـلُ ذَا فِـي جَمْـعِ تَصْـحِيْحٍ وَجَـبْ

إن كنتم معي فكم ذكرنا من شيءٍ يُحذف لأجل النسب؟ نحن قلنا ابن مالك

بعد البيت الأول سيبدأ بذكر **الأشياء التي تُحذف من أجل النسب، ذكرنا:**

- الياء المشددة إذا سبقت بأكثر من حرفين.
- وتاء التأنيث.
- وألف التأنيث المقصورة على التفصيل.
- وألف الإلحاق.
- والألف المنقلبة عن أصل.
- وياء المنقوص.

هذه ستة أشياء، السابع والثامن مما يُحذف لأجل النسب ما ذكر في هذا البيت.

- **السابع: علامة التثنية يعني حروف التثنية.**
- **والثامن: علامة جمع التصحيح، جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.**

يعني حروف الجمع، من المعلوم يا إخوان أنه يجوز أن تسمي بالمثنى، وأن تسميَّ بجمعٍ سالم، كأن تسمي رجلًا (زيدان)، أو تسميه (زيدون)، أو تسميه (هندات).

العلم لك أن تنقل إليه من جميع أبواب اللغة، فإذا سميته (زيدان أو زيدون أو هندات)، فسبق في باب المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم حكم المسمى بالمثنى وبجمع المذكر السالم وبجمع المؤنث السالم.

وخلاصة ذلك: أن المسمى بالمثنى وبجمع المذكر السالم وبجمع المؤنث السالم يجوز لك فيه أن تعربه إعراب المثنى والجمع، فتقول: جاء زيدان، تقصد هذا الرجل، وجاء زيدون، وجاء هندات، ورأيت أو سلمت على زيدين، تقصد

هذا الرجل، وزيدين وهنداتٍ، إذًا تعامله معاملة المثنى وجمع المذكر السالم.

على هذه اللغة، سميته بالمثنى أو بالجمع لكن أعربته إعراب المثنى أو الجمع، أنت أعربته إعراب المثنى والجمع ولذلك لأنك ما اعتبرت، ما اعتدت بحروف التثنية والجمع.

لو نسبت إليه على هذه اللغة، فإنك عند النسب إليه ستحذف حروف التثنية والجمع، لأنك أصلًا ما اعتددت بها بالإعراب، فتنسب إلى رجلٍ اسمه زيدان، فتقول: (زيديٌّ)، وكذلك إلى رجل اسمه زيدون (زيديٌّ)، وإلى رجل اسمه هندات (هنديٌّ).

ولك في الإعراب أن تخرجه عن إعراب المثنى والجمع، **فلك في المثنى أن تلزمه الألف**، وتعربه إعراب الممنوع من الصرف، فتقول: جاء زيدان، ورأيت زيدان، وسلمت على زيدان.

أو تلزمه الياء: وتبقي الإعراب على النون، فتقول: جاء زيدينٌ، ورأيت زيدينًا وسلمت على زيدينٍ.

ولك في المسمى بجمع المؤنث السالم وجوه:

منها أن تلزمه الواو أو الياء وتبقي الإعراب على النون، فتقول جاء زيدون، ورأيت زيدونًا وسلمت على زيدونٍ.

ولك في المسمى بجمع المؤنث السالم أن تعربه إعراب الممنوع من الصرف، فتقول جاء هندات، ورأيت هندات، وسلمت على هندات.

المهم لك في الوجه الثاني أن تخرجه عن إعراب المثنى والجمع، فإذا أخرجته عن إعراب المثنى والجمع فكيف تنسب إليه؟ عندما أخرجته من إعراب المثنى والجمع معنى ذلك أنك اعتددت بحروف التثنية والجمع، وعند النسب إليه يجب

أن تبقيَّ حروف التثنية والجمع، فتنسب إلى رجلٍ اسمه زيدان، فتقول: زيدانيٌّ، وإلى رجلٍ اسمه زيدون فتقول: زيدونيٌّ، وإلى رجلٍ اسمه هندات فتقول هنداتيٌّ.

نطبق هذه القواعد على بعض الألفاظ المعاصرة المشهورة.

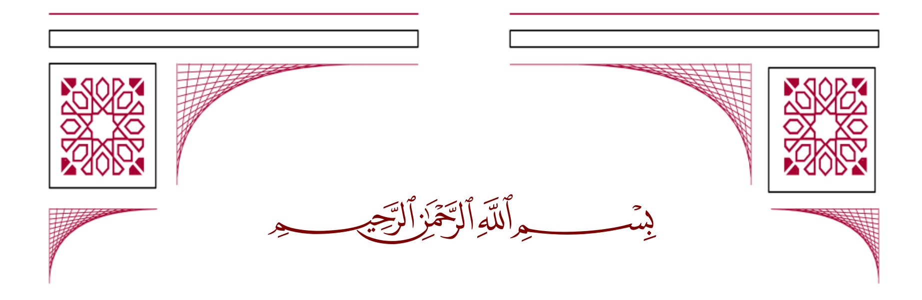
لو نسبنا إلى دولة البحرين، كيف ننسب؟ كما أعربناها إعراب المثنى وهذا جائزٌ فيها، فإنك تقول: هذا (رجلٌ بحريٌّ)، وإن ألزمتها الياء وأبقيت الإعراب على النون يجب أن تقول: (هذا رجلٌ بحرانيٌّ) بإثبات الياء والنون.

فلسطين: على مسمى بجمع المذكر السالم الذي يقول فيها فلسطين وفلسطون، فإن أعربتها إعراب جمع المذكر السالم قلت (فلسطيٌّ) وإن ألزمتها الياء وأبقين الإعراب على النون (فلسطينيٌّ).

وللكلام بقية.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، كنا توقفنا عند قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعَلَمَ الْتَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلْنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَجَبْ

شرحنا ذلك وعرفنا أنك إذا أعربت المسمى بالمثنى والجمع إعراب المثنى والجمع وجب أن تحذف حروف التثنية والجمع، وإذا لم تعرب المسمى بالمثنى والجمع إعراب المثنى والجمع وجب أن تبقيَّ حروف التثنية والجمع.

طالب: (@٠٨:٦٧).

الشيخ: كنا فصلنا ذلك عندما تكلنا على الإعراب الفرعي أو إعراب العلامات الفرعية، وقلنا إن هذه الأوجه جائزة بشرط عدم الإلباس إذا أوقع شيءٌ منها في إلباس، فالذي يوقع في إلباس يجب أن يُجتنب، فإذا لم يوقع شيئًا منها في إلباس فهي جائزة من حيث الجواز.

أي اللغة جاءت بكل ذلك، وإن كان العرف عند كثيرٍ من المتأخرين، أقصد عرف الناس، لا يعربونها إعراب المثنى والجمع، وإنما يلزمونها ما وضعوه عند التسمية.

فإذا سمى ولده حسنين فيلزمه الياء، ما يقول جاء حسنان، وإن كان هذا جائزًا في اللغة، ولكنه يلزمه جاء حسنين ورأيت حسنين، وسلمت على حسنين.

وهكذا لو سماه مثلًا بالألف لو سماه مثلًا زيدان، فهذا هو الأبعد عن اللبث، لكن لو أعربه إعراب المثنى والجمع لجاز.

طالب: (@٣٨:٦٨).

الشيخ: الحكاية هذا وجهٌ آخر، قلنا المثنى إما أن تعربه إعراب المثنى، وإما أن تمنعه من الصرف وتلزمه الألف، ووجهٌ ثالث سيذكره النحويون وهو أن تلزمه الياء وتبقي الإعراب على النون، وهذا وارد في الشواهد، كما في قولهم (البحرين) كما في قولهم (يوم الاثنين).

والمسمى بالجمع ذكرنا في أكثر من وجه، وكذلك المسمى بجمع المثنى فيه وجهان، حصلنا الكلام عليها في ذلك الوقت، أما الحكاية.

الحكاية إنما تكون في الجمل، لا تكون في المفردات، وورودها في المفردات شاذ.

نحن طبقنا على كلمة البحرين، وعلى فلسطين، بقي أن نطبق على أذرعات، وهي اسم مدينة في الشام، فأذرعات مما سميَّ بالمجموع بالألف والتاء فلك في النسبة إليها أن تقول: أذرعات أذرعيٌ، ولك أن تقول: أذرعاتيٌ.

هذا كله من حيث الإزدواج اللغوي، لكن لو رأينا في الواقع التاريخي، لوجدنا أن فلسطين يُنسب إليها (فلسطينيٌ) ويندر أن يقال (فلسطيٌ)، وأما أذرعات فإن النسبة المشهور إليها: (أذرعيٌ)، ولا يقال (أذرعاتيٌ) وإن كان هذا جائزًا.

ولهذا الذي لا يتقن هذه الأمور ثم يبحث عن عالم عن ترجمة عالم الأذرعي، أكثر من عالم نُسِب إليها، يُنسب إليها الأذرعي، فيبحث لا يجد المنسوب إليه،

لأنه يبحث عن أذرعي، وهي (أذرعات).

ومثل ذلك ما سيأتي في النسب إلى (بعلبك) مثلًا الإمام أبو الفتح البعلي، علماء كثيرون نسبوا البعلي منهم أبو الفتح البعلي النحوي المشهور، هو منسوب إلى (بعلبك) لكن الذي لا يعرف أن هذه نسبة إلى مركب سيبحث عن كلمة (بعل)، والصحيح أنه نُسب إلى مدينة (بعلبك).

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ   وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُوْلًا بِالأَلِفْ

نقول لو أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدم هذا البيت على البيت الذي قبله لكان أفضل، لكي يصل الكلام على الياء المشددة، لأنه فصل بحذف علم التثنية والجمع.

وهذا البيت هو أيضًا يتكلم فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن النسب الاسم الذي قبل آخره ياءٌ مشددةٌ مكسورة، البيت يتكلم فيه ابن مالك على حكم النسب، إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مشددةٌ مكسورة، مثل (طيب، وسيد، وميت) ونحو ذلك.

يقول: يجب حذف الياء المكسورة، وإبقاء الياء الساكنة، الياء المشددة المكسورة عبارة عن ياءين، الأولى ساكنة، والثانية مكسورة، يقول: يجب أن تبقي الياء الساكنة، وأن تحذف الياء المكسورة، فتقول في النسب إلى طيب (طيبيٌ).

وفي النسب إلى سيد (سيديٌ) وهكذا، النسب إلى سيد (سيديٌ).

وشذ قول العرب طائيٌ النسب إلى طيء، طيء اسم القبيلة قبل آخره ياء مشددة، فكان القياس أن يقول في النسب إليه (طيئيٌ) ولكنهم قالوا: (طائيٌ) أي ماذا فعلوا بالياء الساكنة، حذفوها أم قلبوها ألفًا؟ قلبوها ألفًا.

فهذا هو قول ابن مالك:

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ ... وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالأَلِفْ

إذا كان الاسم مختومًا بياء...، إذا كان الاسم قبل آخره ياءٌ مشددةٌ مفتوحة ليست مكسورة مفتوحة، قالوا مثل: (هبيخ) هذا ولدٌ هبيخٌ أي ممتلئ -ما شاء الله- صحة وعافية يقول: غلامٌ هبيخ، النسبة هنا على القاعدة العامة أي أن المنسوب إليه لا يتغير، فتقول في النسب إلى هبيخ (هبيخيٌ).

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيْلَةَ الْتُزِمْ ... وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ
وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا ... مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُوْلِيَا
وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالْطَّوِيْلَهْ ... وَهكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيْلَهْ

تكلم في هذه الأبيات على النسب إلى أوزانٍ مشهورة عند العرب، وهي فعيلة، وفعيلة، وفعيل وفُعيل، كثيرٌ من أسماء القبائل ونحوها، جاءت على هذه الأوزان، فعيلة وفعيلة، وفعيلٍ وفعيل.

لهذا تصرفت العرب في النسب إلى هذه الأوزان، وبيَّن ابن مالك في هذه الأبيات.

النسب إلى فعيلة بفتح الفاء يكون بحذف الياء فتقول فعليٌ بشرطين: ألا تكون فعيلة معتلة العين، ولا مضعفة.

مثال ذلك: حنيفة، لو نسبت إلى بني حنيفة لحذفت الياء وقلت حنفيٌ، وحنيفة كما ترون عينها ليست معتلة والكلمة ليست مضعَّفة.

ولو نسبت إلى عقيدة لقلت عقدي، وإلى قبيلة قبلين وإلى فريضة فرضي، هكذا، قالوا: وشذَ من ذلك كلماتٌ مسموعة عن العرب كقولهم (سليقي) بالنسبة

إلى سليقة، ومن ذلك قول الشاعر: **"ولست بسليقيٌ أقول فأعرب"**.

سليقة نُسِب إليها بإبقاء الياء وهذا شاذ، وقبيلة سليمة أكثر من قبيلة عند العرب، فلهذا خصوا قبيلة من القبائل، فقالوا: (سليمي) بإثبات الياء كأنهم أرادوا أن يفرقوا بينها وبين القبائل الأخرى.

هذا النسب إلى فعيلة، وأما النسب إلى فعيلة بضم الفاء، فهو كذلك بحذف الياء، فتقول فعليٌ لكن بشرطٍ واحد، وهو ألا تكون الكلمة مضعفَّة، فتقول في النسب إلى جهينة، (جهنيٌ) بحذف الياء.

وفي النسب إلى قريضة: (قرضيٌ).

وفي النسب إلى أمية: (أمويٌ) وهكذا.

قالوا: وشذت كلماتٌ مسموعة كقولهم (رُدينيٌ)، (رمحٌ ردينيٌ) منسوب إلى امرأة اسمها رودينا.

وكان القياس حذف حرف الياء إلا أنهم أبقوها شذوذًا وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفَعَليٌّ فِي فَعِيْلَةَ الْتُزِمْ

أي التزمته العرب.

وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ

يعني أن هذه أحكامٌ واجبة، **ثم قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لاَمٍ عَرِيَا ... مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا الْتَّا أُوْلِيَا

يقول إن الاسم الذي على وزن فعيل وفُعيل، بلا تاء، إن كان معتلي اللام لامهما حرف علة، فحكمهما حكم فعيلة وفعيلة.

فعيل وفعيل إذا كانت لامهما معتلة، فحكمهما حكم فعيلة وفُعيلة، أي أن الياء تُحذف أيضًا منهما، فيقال في النسب إلى (عدي): (عدوي)، عدي على وزن فعيل، إلا أن اللام حرف علة فأدغم في ياء فعيل، كيف تنسب إلى عدي؟ تقول: (عدوي) أي حذفت ياء فعيل، وبقيت ياء الأصل من عدى يعدو، ثم انقلبت إلى واو على قاعدة النسب عدوي.

وكذلك (قصي) على وزن فعيل، (قصيٌّ) نقول في النسب إليه (قصوي) بحذف الياء أيضًا.

أما إذا كان فعيل وفُعيلٌ صحيحي اللام، فإنهما يبقيان على القاعدة العامة، إنه لا يتغير فيهما شيء، لا تُحذف الياء منهما، فعيل وفُعيل، إذا كانت لامهما صحيحة، فعلى قاعدة النسب العامة لا يُحذف منهما شيء، لا تحذف الياء منهما.

فتقول في النسب إلى عقيل (عقيلي)، وفي النسب إلى عُقيل (عُقيلي)، وهكذا، وقالوا وشذ من ذلك كلمات، من ذلك قولهم ثقفي، بالنسب إلى ثقيف وقرشي في النسب إلى قريش، وسلمي في النسب إلى سليم، وهكذا.

والحقيقة أن الشذوذ في فَعيل وفُعيل أكثر بكثير في الشذوذ في فَعِيْلة وفُعَيْلة، نلخص ونقول كيف ننسب إلى فعيلة وفعيلة بحذف الياء.

والنسب إلى فَعِيل وفُعَيل إن كانت اللام معتلة فنحذف الياء، وإذا كانت اللام صحيحة نثبت الياء، هذا الأكثر في اللغة الذي يقاس عليه.

أما المسموع عن العرب فأكثره جاء على ذلك، وبعضه شذ عن ذلك أي لم يأتي على ذلك، إلا أن الشاذ في فَعِيْل وفُعَيْل، أكثر من الشاذ في فَعِيْلة وفُعَيْلة.

ومن ذلك: قبيلة عتيبة على فعيلة، والقياس فيها بحذف الياء أم إثبات الياء؟ الحذف (العتبي) إلا أن الذي يقال الآن (العتيبي) بإثبات الياء، فهذا كالشاذ الذي

قالته العرب في سليقة (وسليقي)، وهناك من المتأخرين من يوسع الأمر في ذلك، فيجيز الوجهين إثبات الياء وحذفها، يقول: لكثرة المسموع والحقيقة أن النسب إلى فعيلة وفُعيلة أكثره جاء بالحذف، وأما إثبات الياء لم تأتي إلا بشواهد قليلة ذكرها النحويون.

الأفضل أن يكون النسب إليهما بحذف الياء، وإثبات الياء عند النسب إليهما، لا يصل إلى حد الخطأ، لكثرة الشذوذ في الباء، وهناك رأيٌ آخر لبعض المتقدمين كابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: إن هذه القواعد التي في فُعيل وفُعيلة الأسماء المشهورة.

الأسماء المشهورة المعروفة هي التي يُحذف منها الياء، أما الأسماء الغير مشهورة فإنها تبقى على القاعدة العامة فلا يُحذف منها سيء لا تُحذف منها الياء.

وهذا القول يأخذ به كثير من المتأخرين، فلهذا لو نسبنا إلى وظيفة، فعلى قول الجمهور الذي قال عنه ابن مالك: التزم وحتم، يجب أن نحذف الياء، فنقول: (وظفية) وأما من أجازوا الوجهين أو على رأي أبو قتيبة الذي يجعل هذه الأحكام في المشهور فيجوز أن نقول (وظيفي).

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالْطَّوِيْلَهْ   وَهكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيْلَهْ

يقول إن فَعيلة إذا كانت معتلة العين أو مضعفة، فلا يُحذف منها شيء، لأننا اشترطنا هذين الأمرين، فالنسب إلى طويلة وهي معتلة العين (طويليٌ) والنسبة إلى جليلة وهي مضعفة: (جليليٌ)، والنسبة إلى دقيقةٌ (دقيقيٌ) وهكذا.

وكذا فُعيلة، إذا كانت مضعفة فلا يُحذف منها شيء، كالنسبة إلى (قليلة) فتقول: (قُليليٌ) فهذا ما يتعلق بالنسب إلى فعيلة وفُعيلة، وفعيلٍ وفُعيل.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهَمْــزُ ذِي مَــدٍّ يُنَــالُ فِــي النَّسَــبْ   مَــا كَــانَ فِــي تَثْنِيَــةٍ لَــهُ انْتَسَــبْ

(وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ)؛ المختوم بالهمز الذي قبله ألف، ماذا يسمى؟ الاسم الممدود، يتكلم في البيت على حكم النسب إلى الاسم الممدود، كيف تنسب إلى الاسم الممدود، يقول: حكمه في النسب كحكمه في التثنية.

وَهَمْــزُ ذِي مَــدٍّ يُنَــالُ فِــي النَّسَــبْ   مَــا كَــانَ فِــي تَثْنِيَــةٍ لَــهُ انْتَسَــبْ

والتثنية أو الجمع شرحناهما قريبًا في هذا الفصل، والخلاصة في ذلك أن الهمزة إذا كانت أصليةً فأنها تبقى، فتقول في النسب إلى قراء: (قرائيٌ).

وإذا كانت الهمزة للتأنيث فإنها تُقلب واوًا، كالنسب إلى حمراء حمراوي، وإلى صحراء صحراوي.

وإذا كانت الهمزة منقلبة عن أصل أو زائدةً للإلحاق فيجوز فيها الوجهان:

- التصحيح.
- والقلب واوًا.

نحو: سماء نقول (سمائيٌ وسماويٌ)، ونحو كساء نقول: (كسائيٌ وكساويٌ).

ثم يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَانْسُــبْ لِصَــدْرِ جُمْلَــةٍ وَصَــدْرِ مَــا   رُكِّــبَ مَزْجًــا وَلِثَــانٍ تَمَّمَــا
إِضَــافَةً مَبْــدُوءةً بِــابْنٍ أَوَ ابْ   أَوْ مَالَــهُ التَّعْرِيْــفُ بِالثَّــانِي وَجَــبْ
فِيْمَــا سِــوَى هــذَا انْسُــبَنْ لِــلأَوَّلِ   مَــا لَــمْ يُخَــفْ لَــبْسٌ كَعَبْــدِ الأَشْــهَلِ

تكلم في هذه الأبيات على النسب إلى الاسم المركب، كيف تنسب إلى الأسماء المركبة، الأسماء المركبة كما تعرفون ثلاثة أنواع:

- المركب الإضافي.
- والمركب الإسنادي.
- والمركب المزجي.

المركب الإسنادي: أي التسمية بالجملة الاسمية والجملة الفعلية، كأن تسمي رجلًا تأبط شرًا أو تسمي امرأة (@٥٨:٩١).

المركب المزجي: أي أن تجعب كلمتين في حكم كلمةٍ واحدة بحيث تبني الأولى على الفتح، وتلقي الإعراب على الثانية نحو: (بعلبك)، و(حضر موت).

المركب الإضافي معروف وواضح، نحو (غلام زيد)، و(أبي بكرٍ)، (وابن الزبير)، (وعبد الرحمن).

حكم النسب إلى المركب: نقول أما المركب الإسنادي والمزجي فالنسب يكون الجزء الأول، وأما الجزء الثاني فيُحذف، فتنسب إذا تأبط شرًا فتقول: (تأبطيٌ) وتنسب إلى (بعلبك): (بعليٌ) وهكذا.

وهذا قوله:

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ

يعني المركب الإسنادي.

وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

يعني المركب المزجي.

وأما المركب الإضافي النسب فيه يكون للجزء الثاني، وأما الجزء الأول فيُحذف، فتنسب إلى أبي بكرٍ بكريٌ، وإلى ابن الزبير زبيريٌ، وإلى عبد الأشهل أشهليٌ، وإلى عبد القيس قيسيٌ، وإلى غلام زيدٍ زيديٌ.

فإن أمكن النسب إلى الجزء الأول دون لبس، إذا أمكن أن تنسب إلى الجزء الأول دون أن يحدث لبس، فتنسب إلى الجزء الأول، فإذا نسبت إلى الجزء الأول ماذا تعمل في الثاني؟ يجب أن تحذفه.

كالنسب إلى أمرؤ القيس، قالت العرب في النسب إلى أمرؤ القيس (إمريٌّ) فنسبوا إلى الأول وحذفوا الثاني.

إذًا فالنسب إسنادي والمزج إلى الأول، والنسب إلى الإضافي إلى الثاني إلا إذا لم يحدث لبس فينسب للأول، وهذا هو قول ابن مالك:

إِضَافَةً مَبْدُوءةً بِابْنٍ أَوَ أبْ ... أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيْفُ بِالْثَّانِي وَجَبْ
فِيْمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

يقول: انسب إلى الثاني من المتضايفين إذا كان الأول كلمة ابن، أو أب، كـ ابن الزبير وأبي بكر، أو كان الثاني معرفًا للأول، كغلام زيد وعبد الأشهل.

فإن لم يخاف لبسًا عند النسب إلى الأول جاز أن تنسب إليه وأن تحذف الثاني، **ثم قال ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْبُرْ بِرَدِّ الَّلامَ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
فِي جَمْعَي الْتَّصْحِيْحِ أَوْ فِي الْتَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُوْرٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

يتكلم في هذين البيتين عن النسب للاسم الذي حُذِف منه اللام، حُذِف منه الحرف الأصلي الثالث اللام، مثل يد، حُذفت لامه، و(دم، وابن، وأخ، وأب) هذه أسماء حُذفت منها اللام، كيف ننسب إليها حينئذٍ؟

نعيد اللام أم لا نعيد اللام، يقول ابن مالك: في هذه الأسماء ننظر إلى جمعها وتثنيتها، وإن كانت اللام ترد في الجمع والتثنية، فيجب أن تردها في النسب، فأب تقول: (أبوان)، إذًا ترد اللام أو لا ترد اللام؟ تردها إذًا يجب أن تردها في النسب،

تقول في النسب إلى أب (أبويٌّ)، وكذلك أخ: (أخوان) ترد اللام عن الواو إذًا فتقول في النسب إلى أخ (أخويٌّ).

وإذا كنت لا ترد اللام في التثنية والجمع فيجوز لك في النسب أتن ترد اللام وألا ترد اللام، يجوز الوجهان في النسب، مثل كلمة يد، تقول في تثنيتها (يدان)، إذًا ما رددت المحذوف، لك في النسب أن ترد المحذوف وهو الياء فتقول: (يدويٌّ)، أعدت الواو طبعًا هي الياء ثم قلبتها واو على قاعدة النسب.

ولك أن ترد اللام المحذوفة وتقول في النسب إلى يد: (يديٌّ) وكذلك إبل: نعرف أن اللام واو محذوفة لك أن تردها فتقول: (بنويٌّ).

كلمة ابن لامها واو محذوفة، والهمزة في أولها عِوض بدل عن الواو المحذوفة، ولك أن ترد هذه الواو طبعًا فإذا رددتها ستحذف الهمزة، فلا يُجمع بين العوض والمعوض، فتقول: (بنويٌّ)، ولك ألا تردها، فتقول إذا حذفت اللام تثبت الهمزة، فتقول: (ابنيٌّ)، يجوز لك الوجهان.

طالب: (@٢٦:٩٩).

الشيخ: إذا كنت ترد في التثنية والجمع يجب أن ترد في النسب، وإن كنت لا ترد في التثنية والجمع جاز لك الرد وعدمه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِأَخٍ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتَا ... أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

يتكلم هنا على النسب إلى كلمتي أخت وبنت، كيف ننسب إلى كلمة أخت وبنت؟ ويذكر أن **في المسألة خلاف بين النحويين على قولين:**

القول الأول: قول الخليل وسيبويه، قالوا: إن كلمة بنت مثل كلمة ابن، وكلمة أخت مثل كلمة أخ، فننسب إلى بنت فنقول (بنويٌّ)، وننسب إلى أخت فنقول:

(أخويٌّ).

لماذا؟ قالوا: لأن التاء في بنت وأخت تاء ماذا؟ تاء التأنيث تثبت في النسب أو تُحذف؟ تُحذف حذفناها، بقي في بنت: (بن) وبقي في أخت: (أخ)، واللام محذوفة.

فنعيد اللام فنقول بنويٌّ ونعيد اللام فنقول: أخويٌّ، هذا قول الخليل وسيبويه، والقول الثاني: هو قول يونس بن حبيب البصري شيخ سيبويه، يقول: بل ننسب إلى الكلمتين على لفظهما دون حذفٍ أو تغيير.

نقول في النسب إلى أخت انسب إليها كما هي أختيُّ، وننسب إلى بنت (بنتيٌّ)، لماذا؟ قال: لأن التاء في بنتٍ وأختٍ ليست للتأنيث، لو كانت للتأنيث لفُتِح ما قبلهما ولم يسكن، معروف أن تاء التأنيث يجب أن تفتح ما قبلها، وتقول: قائمٌ قائمٍ قائمًا، فإذا أدخلت تاء التأنيث يجب أن تفتح ما قبلها، وتنتمي العرب إليها.

تقول: قائمةٌ، ـَـ، ـــ، ما فقبل تاء التأنيث مفتوحة، وهنا في بنت وأخت ساكنة، وتاء التأنيث في بنتٍ وأختٍ من المسائل الشائكة في النحو، كثر فيها كلام النحويين كثيرًا، حتى إن سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلف فيها كلامه، في أكثر من موضع في الكتاب، مرة جعلها للتأنيث، ومرة جعلها للإلحاق.

والخلاصة في الخلاف: يعود إلى الخلاف في التاء، ولكننا نقول إن قول يونس أوضح وأبعد من اللبس، لأنه يجعل النسب إلى بنت وأخت مختلفًا عن النسب إلى ابن وأخ.

والخليل وسيبويه والجمهور لا يبالون اتفاق لفظ النسب، يقولون إن ألفاظًا كثيرة جدًا اتفق فيها النسب بين المذكر والمؤنث.

والخلاف في الحقيقة هنا ليس للبس وعدم اللبس، وإنما الخلاف في نوع التاء،

سؤالك؟

طالب: (@١٠٤:٤٩).

الشيخ: هم ما ذكروا إلا بنويٌّ لأن بنت لم تأتي معها الهمزة، إلا أن يكلف ويقال إنها بعد حذف التاء للنسب سيقدر أن الهمزة عادت عوضًا عن الواو، وهذا أمر لا داعي له لوجود بنويٌّ.

طالب: (@١٠٥:٣٣).

الشيخ: النسب إلى عبد الله، هذا سؤال جيد كيف ننسب إلى عبد الله.

طالب: (@١٠٥:٥٠).

الشيخ: على القاعدة السابقة أن المركب الإضافي يضاف إلى الجزء الثاني وإن أمكن أن تضيف إلى الأول بلا لبس فتضيف.

فيمكن أن يقال هنا أنك تقول عبديٌّ، وبما أن العرب قالوا عبديٌّ في النسب إلى عبد الدار، لأنه لا يُعرف في اللغة النسب إلى لفظ الجلالة الله، بخلاف الأسماء الأخرى، فإن النسب إليها لا يمنعها القياس.

يمكن تقول الرحمانيٌّ، وأماكن تسمى الرحمانية، نسبةً إلى عبد الرحمن، والعزيزية نسبة إلى عبد العزيز، وهكذا.

ولا إشكال إلا في عبد الله.

طالب: (@١٠٧:٠٧).

الشيخ: عبد الإله إلهيٌّ نسبة إلى إله واردة إلهيٌّ، ومع ذلك فإن بعض الباحثين، وباحثٌ فاضل ولكنه ليس عربيًا، باحث فاضل وعالم في العقيدة، كان يفضل أن يقال الصفات اللاهية، وألف كتابًا كبيرًا كثير من المجلدات عن الصفات اللاهية،

نسبة إلى الله.

وهذا فيما يبدو لي لا يستقيم، لأن لفظ الجلالة لم يُسمع النسب إليه، واللغة فعلٌ وترك، كما تركته العرب تركًا يُنبأ عن قصدها، يعني ينبأ أنها قصدت أن تتركه، فيجب أن نتركه.

طالب: (@١٧:١٠٨).

الشيخ: لا هذه مسألة أخرى تسمى النحت، في الأسماء المركبة عمومًا نحن تكلمنا على النسبة القياسية، هذه النسبة القياسية، هناك ما يسمى بالنحت، جاء عن العرب أنها تنحت ثم تنسب، فتقول في النسب إلى عبد شميس تأخذ بعض حروف عبد وبعد حروف شمس وتكون منها كلمة طالبًا تكون على وزن فعلل، ثم تنسب إليها، تقول: عبد شمسيٌ، ونحو ذلك، فهذه مسألة ما تكلمنا عليها لأن ابن مالك ما ذكرها.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائي ... ثَانِيْهِ ذُوْ لِيْنٍ كَـلَا وَلَائِي

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ ... فَجَبْرُهُ وَفَتحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

تكلم في هذين البيتين على النسب إلى الثنائي الوضع، النسب إلى كلمةٍ وُضعت على حرفين، أي لم توضع على ثلاثة أحرف، ثم حُذف منها حرف كيد وأب التي تكلمنا عليها من قبل، وإنما كلمة وضعت أول ما وضعت على حرفين، وهذا طبعًا لا يكون في الأسماء المعربة، ولا الأفعال المتصرفة التي لا تقل عن ثلاثة أحرف، ولكن قد تكون مثلًا عند التسمية بالأحرف.

لو سميت رجلًا بلون أو سميت بنتًا بـ (ما)، حرف النفي: (ما) فسميت به أو نحو ذلك، فحينئذٍ الكلمة في الوضع على حرفين، فكيف تنسب إليها؟ قالوا ننظر

إلى الحرف الثاني فإن كان صحيحًا جاز لك أن تضعفه وألا تضعفه.

الحرف الثاني إن كان صحيحًا جاز لك أن تضعفه عن النسب وألا تضعفه، مثل ماذا؟ لو نسبت إلى لم لجاز لك أن تقول: لميٌ ولمّيٌ، ولو نسبت إلى كم، لجاز لك أن تقول: (كمّيٌ، وكميٌ)؛ وهذه نسبة مولدة، وقد نسبوا إلى كلمة كم، فقالوا الكمية، وهذه نسبة جارية على القياس.

وإذا كان الحرف الثاني حرف علة، وإذا كان الحرف الثاني حرف لين، قالوا: يجب أن يشدد، فإن كان واوًا الحرف الثاني شددناه فقلنا في النسب إلى لو، (لويٌ) وإن كان ياءً شددناه.

انتبهوا لكي تطبقوا القياس الذي درسناه، إن كان الثاني ياءً مثل كي، أو في، كي إن أردت أن تنسب إليها لابد أن تشدد، شدده (كيٌّ) تشديد فقط.

أنسب إليه تنسب إليه معنى ذلك أنك ستنسب إلى مضعفٍ مسبوق بحرف، لكي كاف ياء، شدد الياء قبل أن تنسب، شددناه صارت كلمة مختومة بياء مشددة قبلها حرف مثل: (حي)، والقاعدة في حي ماذا تقول؟ تقول الحرف الأول يعاد إلى أصلعه والثاني يُقلب إلى واو.

فإذًا كي في الأول يعادل الأصل هي ياء، والثاني تقلبه واوًا، فتقول في النسب إلى كي (كيويٌ)، وفي (فيويٌ)، القاعدة.

وإذا كان الثاني، المعتل الثاني ألف وشددناه كيف سنشدده، نشدد الألف بإضافة ألف أخرى، إن تركناها ألفًا التقى ألفان والألفات ساكنة، حُذفت إحداهما التقاء الساكنين، ما استفدنا شيء، وبهذا قالوا نضيف ألفًا أخر، نضعف بإضافة ألف أخرى، ثم نقلب الألف الأخرى إلى همزة.

فنقول في النسب إلى لا: (لائيٌ) وإلى ما: (مائيٌ)، في النسب إلى لا: يا رجلٍ

سميته بــ (لا أو ما).

(لا) كيف تنسب إليها؟ تضيف إليها لام أخرى، تيف إليها ألف أخرى لكي تشددها، كيف تشددها، تضيف إليها حرف آخر من جنسها، صار عندنا ألفان، الألف الثانية تقلبها إلى همزة، إذا ما قلبتها إلى همزة لحذفت الأولى لالتقاء الساكنين، فعدنا إلى ألف واحدة، إذًا ما ضعفنا.

لكن نقلب الألف الثانية إلى همزة، لكي تبقى، فنقول في النسب إلى لا: (لائيٌ)، وهذا هو قول ابن مالك:

وَضَــاعِفِ الثَّــانِيَ مِــنْ ثُنَــائِي ... ثَانِيْــهِ ذُوْ لِــيْنٍ كَــلاَ وَلاَئِــي

ثم قال:

وَإِنْ يَكُــنْ كَشِــيَةٍ مَــا الْفَــا عَــدِمْ ... فَجَبْــرُهُ وَفَــتحُ عَيْنِــهِ الْتُــزِمْ

ذكر في هذا البيت حكم النسب إلى الاسم الذي حُذِف فاؤه، بعض الأسماء حذفت فاؤها أي حرف الأصل الأول، مثل كلمة (عد)، من وعد، و(صف) من وصف، فكيف ننسب إلى محذوف الفاء؟ يقول: ننظر إلى لامه، الأصل الثالث: ننظر إلى لامه إن كان ت صحيحةً فلا نرد الفاء نحو (عد) (عديٌ)، وصفة (صفيٌ).

وإن كانت لامه معتلةً فيجب الرد، يجب أن ترد الفاء المحذوفة، وأوجب سيبويه وتبعه الجمهور وابن مالك كما في البيت، مع الرد أن نفتح العين، قالوا: مثل: (شية) مثل الأشياء الجميلة التي توضع على السيف ونحو ذلك، شية من الوشل.

الشية من الوشل وهو ما يوضع على الأشياء يُجمل به، إذًا فالمحذوف واو في أولها (وشية).

الأصل في الكلمة (وِشية) ثم حذفت الواو، ونقلت حركتها فصارت (شية)، وشية لامها معتلة، فعند النسب يجب أن تعيد الفاء أي الواو فتقول في النسب إلى شية (وشوايٌ) مع أن أصل الكلمة: (وِشية) بالسكون.

قال الجمهور يجب أن تعاد الواو لأن الياء التي وقعت في اللام معتلة، والمعتل حرف ضعيف، إذا حذفنا الفاء واللام حرف ضعيف فهذا فيه إنهاك للكلمة كأنك حذفت حرفين، وتعيد الواو، ثم تفتح الفاء وهو الذي نص عليه ابن مالك في قوله:

وَإِنْ يَكُـــــــنْ كَشِـــــــــيَةٍ مَـــا الْفَـــا عَـــدِمْ فَجَبْـــرُهُ

جبره بإعادة المحذوف.

نقف عند هذا البيت، وننبه إلى أنه في بعض النسخ غير البيت الأخير (**فجبره وفتح عينه التزم**) بالرفع وهذه الراوية فيها إشكال مع إنها رواية أكثر النسخ لكنها واردة في بعض النسخ، لكن فيها إشكال.

إشكالها في ماذا؟ إشكالها في أنك إذا رفعت وقلت فجبره صار مبتدأ، وفتح عينه، عطفت على المبتدأ، صار عندك شيء أو شيئين؟ شيئين، جبره وفتح عينه، هذان الشيئيان ما بالهما؟ التزم أم ألتزما، التزما، كان ينبغي مع الرفع أن يقول وجبره وفتح عينه التزما.

لكن على هذه الرواية المشهور فجبره وجبر عينه التزم؛ لا إشكال لأن المعنى فالتزم جبره وفتح عينه، فجبره مفعول به مقدم.

هل من سؤال يا إخوان.

نبقي بقية الأبيات إلى الدرس القادم -إن شاء الله-.

طالب: (@١٣:١٢٠).

الشيخ: إلى ماذا؟ إلى الصفة؟ (صفيٌّ) بخلاف النسب إلى الوصف شيء آخر، الوصف كلمة أخرى، وصفيٌّ لمن الصفة التي حذفت منها الفاء.

طالب: (@١٢٠:٣٣).

الشيخ: نعم هذا شبه متفق عليه، الذي ورد عن العرب يجب أن يبقى على ما هو عليه، وأما الذي قيس عليه فالجمهور يوجبون حذف الياء، وكثيرٌ من المتأخرين وابن قتيبة لا يوجبون حذف الياء، وعليه نقول: لو لم تُحذف الياء لا نخطأ من فعل ذلك، مثل طبيعة وطبيعي، وبديهة أو بديهي، وغريزة وغريزي، ووظيفة ووظيفي، كلمات كثيرة جدًا.

طالب: (@١٢١:٣٢).

الشيخ: إذا أردت واحد الأشياء شيءٌ لا إشكال فيه، شيءٌ على القياس، شيء (شيئيٌّ) تضيف ياء مشددة وتكسر ما قبلها، هذه ياء سكنة بعد همزة، شيءٌ ليست إلا على لغة التسهيل، بعض العرب يسهل الهمزة، هذه لغة الحجازيين، يسهلون الهمزة، فإذا سهلت الهمزة هنا ستسهلها إلى الياء ثم تدغم الياءين في بضعهما.

فتقول: (شيٌّ) وإذا قلت: (شيٌّ) صارت حينئذٌ كـ (طيٌّ) و(حيٌّ).

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الثامن والعشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف.

نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والعشرين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك - عليه رحمة الله-.

في الدرس الماضي كنا قد شرحنا باب النسب وقلنا إن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب باب النسب في ستة وعشرين بيتًا، وشرحناها إلا ثلاثة الأبيات الأخيرة، نبدأ هذا الدرس -إن شاء الله- بشرح ثلاثة الأبيات الأخيرة من باب النسب وفيها يقول ابن مالك -عليه رحمة الله-:

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ
وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ ... فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

وَغَيْــــرُ مَـــا أَسْـــلَفْتُهُ مُقَـــرَّرَا عَلَـى الَّـذِي يُنْقَـلُ مِنْـهُ اقْتُصِـرَا

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْوَاحِـدَ اذْكُـرْ نَاسِـبًا لِلْجَمْـعِ إِنْ لَـمْ يُشَـابِهْ وَاحِـدًا بِالْوَضْـعِ

يقول: إذا نسبت للجمع فيجب أن تنسب لمفرده لا للفظ جمعه، نحو مساجد، نقول في النسب إليه (مسجدي) لا (مساجدي)، وكتب تقول في النسب إليه (كتابي) لا (كتبي)، وفرائض تقول في النسب إليها (فرضيٌ) لا (فرائضيٌ).

وأسر تقول في النسب إليه: (أسري) لا (أُسري)، وطلاب تقول في النسب إليه: (طالبيٌ) لا (طلابي).

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يُستثنى من ذلك الجمع الذي يشبه لفظه لفظ المفرد، لوجه من الوجوه إما أنه يعامل معاملة المفرد، أو أنه لا مفرد له فأشبه بذلك المفرد، أو أشبه المفرد بوجهٍ من الوجوه، وهذا **يشمل أربعة أشياء:**

الأول: اسم الجمع، وهو ما دل على جمعٍ وليس له مفرد من لفظه، كقومٍ تقول في النسب إليه (قوميٌ)، وشعب: (شعبيٌ).

الثاني: اسم الجنس نحو: شجر تقول: (شجريٌ) وبقر: (بقريٌ).

والثالث: جمع التكسير الذي لا مفرد له، قالوا: مثل أبابيل وهي لفظةٌ قرآنية ليس لها مفرد ويُنسب إليها على لفظها.

فيقال: (أبابيليٌ)، وكذلك عبابيل، وهي الفرق المختلفة التي تذهب كل فرقة منها إلى جهة، فيقول ذهب الناس عبابيل أي فرقًا مختلفة، وليس لها مفردًا من لفظها، فيقال في النسب إليها: (عبابيليٌ).

الرابع: من الجمع الذي يجري مجرى المفرد الجمع الذي سُميَّ به، الجمع

الذي صار علمًا على شيء، من ذلك أنصار، وهي في الأصل جمع لناصر أو نصير، ثم صارت علمًا لطائفة من الناس وهم الذين نصروا النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في المدينة، فصار النسب إلى هذه الكلمة على لفظها، لأنها صارت علمًا على هذه الطائفة، فيقال: (أنصاريٌّ) وكذلك الأصول صار عِلمًا أو عَلمًا على عِلمٍ من العلوم علم الأصول، فيُنسب إليه فيقال: عالمٌ أصوليٌّ.

وأوضح من ذلك أيضًا قبيلة كلاب، يقال (كلابي) وأنمار يقال (أنماريٌّ)، وكذلك المدائن، يقال في النسب إليها (مدائني)، وكذلك دولة الجزائر يقال في النسب إليها (جزائري)، وكذلك بلدة عيون الجوار يقال في النسب إليها (عيونيٌّ).

فكل هذه الجموع جموع جرت مجرى المفرد، فلا إشكال في النسب إليها على لفظها، ما قرره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وشرحناه الآن هو مذهب البصريين، وجرى عليه الجمهور.

وفي المسألة قولان آخران:

الثاني: هو قول الكوفيين، فالكوفيون أجازوا النسب إلى الجمع إلى جمع التكسير مغلقًا، الأفضل أن تنسب إلى الجمع على لفظ مفرده، لكن يجوز أن تنسب إليه على لفظه.

فعلى قولهم يجوز أن تقول (فرائضي)، و(أسري) وما إلى ذلك، وما إن كان النسب إلى المفرد أفضل.

وتوسط كثيرون وخاصة من المتأخرين في هذه المسألة فقالوا: إن الأفضل أن يكون النسب إلى المفرد، لكن يوز أن ننسب إلى الجمع عند الحاجة فقط.

ومن أوجه الحاجة دفع اللبث، نحو: النسب إلى الدولة وإلى الدول، فإنهم يفرقون الآن بين المطار الدَولي وهو الخاص بدولةٍ ما، والدِوَليّ، وهو الذي يرتبط

بأكثر من دولة.

وربما نقول إنه من ذلك أيضًا النشاط الطالبي والنشاط الطلابي:

النشاط الطالبي: النشاط الذي يقوم به الطالب أي النشاط الخاص الذي يقوم به الطالب كالبحوث والتلخيصات، ونحو ذلك.

والنشاط الطلابي: ما يقوم به الطلاب معًا، وهذا القول له وجاهة وقوة، فإن هناك مسائل كثيرة في اللغة جاز فيها مخالفة القياس دفعًا للبث، ومعروف أن اللبث في اللغة مدفوع، فدفعه بمثل هذه الطريقة من الأوجه التي يجوز مثله في مسائل اللغة، إلا أن التوسع في هذه المسألة على خلاف المسموع الكثير الذي جاءت النسبة فيه إلى المفرد.

فهذا قول هؤلاء الذين يتوسطوا فجعلوا أن الأصل في المسألة: أن يُنسب إلى المفرد، إلا لحاجة كدفع اللبس، كان هذا القول هو أوسط الأقوال وأفضلها وهو الذي يُعمل به الآن غالبًا.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَــــعَ فَاعِـــــلٍ وَفَعَّـــــالٍ فَعِـــــلْ فِـــي نَسَـــبٍ أَغْنَـــى عَـــنِ الْيَـــا فَقُبِـــلْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت أن كل ما سبق في النسب كان على النسب بإضافة ياءٍ مشددة إلى المنسوب إليه ولا شك أن هذا الأصل هو الأكثر في باب النسب، إلا أن النسب جاء في بعض الألفاظ على صيغٍ وأبنيةٍ معينة أغنت عن هذه الياء المشددة، ودلت على النسب.

وهذا كله سماعيٌ عن العرب، والذي جاء في السماع **من هذه الأبنية ثلاثة أبنية:**

البناء الأول: فعال، فإن العرب تصوغ على فعالٍ للدلالة على النسب، يعني يكون معنى فعال صاحب كذا، يعني ذي كذا، ولا يكون معناه المبالغة، وأكثر ما

يكون ذلك فالغالب ذلك في الحرف، دلالة على النسب بفعال.

أغلب ما يكون في الحرف، كقولهم (بزاز) لبائع (البز)، ونجار وعطار، وزجاج، ونحاس، وهذا كثيرٌ جدًا أي صاحب بزٍ ونجارةٍ وعطارةٍ، وزجاجٍ ونحاسٍ وما إلى ذلك.

وقولهم: (نَحاسٌ) في معنى قولهم: (نُحاسيٌ) أي صاحب نحاس، ويقل إن يأتي النسب على صيغة فعال في غير الحرف، هذا قليل جدًا قالوا من ذلك قول أمرؤ القيس: (**وَلَيسَ بِذي رُمحٍ فَيَطعَنُني بِهِ، وَلَيسَ بِذي سَيفٍ وَلَيسَ بِنَبّالِ**).

(نبال) هنا هل هي صيغة مبالغة كثير النبل أم نبال بمعنى صاحب نبل؟ قالوا: دلالة البيت السابقة تدل على أن المعنى صاحب نبل، وليس المراد كثير النبل لأنه ثال: (**وَلَيسَ بِذي رُمحٍ**)؛ أي صاحب رمح، (**وَلَيسَ بِذي سَيفٍ**)؛ أي صاحب سيف، (**وَلَيسَ بِنَبّالِ**)؛ يعني وليس بذي نبلٍ فنبال هنا على معنى النسب أي ليس صاحب نبل، وليس المراد صيغة المبالغة يعني كثير النبل.

هنا مسائل أو مسألتان:

الأولى: على كثرة مجيء النسب في الحرف على صيغة فعال، اختلفوا في قياسها، فقال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنها لا تنقاس، ليست قياسية فلا يقال برار لصاحب البر، ولا شعار لصاحب الشعير.

وقال المبرد بل تنقاس لكثرة ما سُمِع من ذلك، فيجوز أن يقال حينئذٍ برار لصاحب البر، وشعار لصحاب الشعير، وكذلك فوال لصاحب الفول، وكذلك يقال ما إلى ذلك قياسًا، وقول المبرد هو المعمول به عند المتأخرين، ومذهبه في ذلك قوي؛ لأن المسموع من هذه الصيغة كثير وليس قليلًا.

نعم ياء النسب هو الأكثر لأنه الأكثر، ولكن النسب على فعال للحرف كثير

وليس قليلًا، فالقول إنه قياسي قولٌ قوي.

المسألة الثانية: حمل المحققون قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]؛ ظلام على صيغة فعال، قالوا: إن ظلامًا هنا للنسب، وليست بصيغة مبالغة.

والمعنى: وما ربك بذي ظلمٍ للعباد، لأن لو جعلناها صيغة مبالغة لكان النفي منصبًا على المبالغة في الظلام، يعني لا يظلم ظلمًا كثيرًا، وكأنه لا ينفي أصل الفعل أصل الظلم، والله –جل جلاله– منزهٌ عن الظلم كثيره وقليله، وهذا يدلنا على أن المفسر بل الناظر في اللغة عمومًا لابد أن يتأمل في المعاني ولا يقول بما يجري على بديهته وظاهر أمره، بل لابد أن يتأمل في المعنى.

فقد يكون النسب أن تجعل فعالًا صيغة مبالغة، وقد يكون الأنسب أن تجعلها للنسب، وقد يجوز الأمران، والذي يتوجه هنا أن تكون في النسب ولا يتجه أن يتكون للمبالغة لمخالفتها المعنى، –والله أعلم–.

البناء الثاني: أو الصيغة الثانية التي تأتي للنسب بغير يائي النسب (فاعل) بمعنى صاحب كذا أو ذي كذا، في قولهم تامر أي صاحب تمر، أو لابن أي صاحب لبن، وطاعم أي صاحب طعام، وكاسٍ أي صاحب كساء.

قال الشاعر: **(غررتني وزعمت أنك لابن في الصيف تامر)**؛ أي غررتني وزعمت أنك في الصيف صاحب لابن وصاحب تمر، ذو لبن وذو تمر.

قيل إن هذا البيت قالته امرأةٌ لرجل تزوجها وقد ذكر لها أنه غني فلما تزوجته وجدته غير لك، وقيل إنه الحطيئة وهو الأرجح قاله له الزبريقاني بن بدر، الذي دعاه للنزول عنده ووعده بإكرامه وأنه قادرٌ على ذلك، فلما نزل عنده هو وأهله لم يجد الأمر كما ذكر الأمر كما ذكر الزبريقاني، فانتقل منه إلى بغيض فأكرمه، فقال

قصيدة يمدح بغيضًا ويهجو الزبريقاني ومنها هذا البيت.

وكذلك من قول الحطيئة بن بدر: (**دَعِ المَكارِمَ لا تَرحَل لِبُغيَتِها، وَاِقعُد فَإِنَّكَ أَنتَ الطاعِمُ الكاسي**).

الطاعم هنا على وزن فاعل لكن هل هي اسم فاعل أم للنسب؟ اسم فعل بمعنى يفعل، طاعم يعني يطعم، وكاسي بمعنى يكسو، أم أنها بمعنى النسب، يعني صاحب طعام وصاحب كساء ولا تحتاج إلى طلب الطعام والكساء، لما قال الحطيئة هذه القصيدة في هجاء الزبريقاني، اشتكاه الزبريقاني إلى عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وكان عمر قد نهاه عن الهجاء.

فأراد عمر أن يتحرز فدعا حسن بن ثابت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وقال هل ترى أنه قد هجاه بذلك؟ فقال لمك يهجوه يا أمير المؤمنين إنما سَلِح عليه، ابحثوا عن سلح عليه.

يريد أن هذه من أشد الهجاء، فقال: (**دَعِ المَكارِمَ لا تَرحَل لِبُغيَتِها**)؛ أي لست بأهلٍ لذلك، فأنت كالنساء والأطفال عندك طعامك وعندك كساءك.

البناء الثالث مما يدل على النسب: وليس فيه ياء النسب المشددة، بناء فَعِل، بمعنى صاحب كذا، أو ذي كذا، نحو طَعِم ولبن، ونَهِر، أي صاحب طعامٍ ولبنٍ ونهار.

قال الراجز: (**لست بليلي ولكني نهر لا أدلج الليل ولكن أبتكر**)؛ وفي رواية لم يكُ ليليًا فإني نهر، وروايات أخرى، يقول: (**لست بليلي**)؛ فأتى بالنسب الياء المشددة على الأصل، لست بصاحب ليل، أي لا أسري في الليل أو لا أعمل في الليل، ولكني نهرن يريد نهاري أي أعمل في النهار، يعني صاحب عمل في النهار.

(**لا أدلج الليل ولكن أبتكر**)؛ يعني أغدو إلى العمل في البكور، ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ هذا الباب باب النسب بقوله:

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

يعني كل ما خرج عما قررناه سابقًا في باب فهو شاذٌ، لا يقاس عليه، يعني أنه فصيحٌ لأنه مسموع لكنه شاذ أي لا يقاس عليه، وهو أنواع:

فمن ذلك قولهم في النسب إلى أمية (أُمويٌ) على القياس و(أَمويٌ) على خلاف القياس، لأن القياس في المنسوب إليه ألا يتغير عند النسب إليه، وقالوا في النسب إلى البصرة (بَصريٌ) على القياس، و(وبِصريٌ) على خلاف القياس وهو شاذ.

وقالوا في النسب إلى الدهر: (دَهريٌ) و(دُهريٌ) وقالوا في النسب إلى مدينة مرو: (مروزي)، وقالوا في النسب إلى الرب: (رباني) وفوق: (فوقانيٌ)، وتحت: (تحتانيٌ)، وسفل: (سفلانيٌ).

وقالوا في النسب إلى البادية: (بدويٌ)، والقياس (بادويٌ)، وقالوا في النسب إلى شتاء: (شتائيٌ) على القياس و(شتويٌ) على خلاف القياس.

وقالوا في النسب إلى الخريف: (خريفيٌ) على القياس، و(خرْفيٌ) على خلاف القياس، و(خَرَفِيٌ) على خلاف القياس.

وقالوا في النسب إلى مدينة الري: (رازيٌ)، وغير ذلك، وهذه الشذوذات التي جاءت في النسب، بعضها لمجرد الشذوذ، وبعضها تلمس النحويون له أسبابًا، قالوا: إن العرب قصدت هذا الخلاف خلاف القياس لسبب، فمن ذلك إزالة اللبس، قالوا: قد تنسب على خلاف القياس إزالة للبس، وذلك عند النسب إلى اسمين بمعنيين.

أي لفظ الاسمين واحد، ولكن المعنى يختلف فأرادوا أن يكون لكل معنىً نسبة، وقالوا في النسب إلى الدهر: (دَهريٌ) على القياس للقائل بالدهر من

الملاحدة وقالوا على خلاف القياس (دُهريٌ) في النسب إلى الدهر.

رجلٌ دُهريٌ؛ لمن عاش دهرًا طويلًا، وقالوا في النسب إلى مرو (مروزيٌ) ليفرقوا بين النسب إلى مروٍ وإلى مروة، فالنسب إليها على القياس (مرويٌ)، هذا سبب.

ومن الأسباب أيضًا الذي جعلتهم ينسبون على غير القياس لمح النسب إلى اسمٍ له علاقة بالاسم المنسوب إليه.

النسب إلى هذا الاسم لكن ربما لمحوا اسمًا آخر له علاقة بهذا النسب، من الأمثلة على ذلك أنهم قالوا في النسب إلى أمية: (أُمويٌ)، و(أَمويٌ).

(أُمويٌ) على القياس بالنسبة إلى أُمية، وأَمويٌ قالوا نسبةً إلى أمة وكبر أمية، أمة مكبر أمية فبينهما علاقة.

ومن ذلك البصرة، قالوا في النسب إليها بصريٌ على القياس، وقالوا بِصريٌ كأنه نسبة إلى حجارة بيضاء معروفة في البصرة، تسمى بِصرة.

ومن الأسباب للعدول عن القياس في النسب: الخفة، يعدلون عن الثقيل إلى الخفيف، قالوا: ومن ذلك بدوي في النسب إلى البادية، فإن بدوي أخف من بدوي، هذا ما يتعلق بالنسب أن كان فيه سؤال وإلا انتقلنا إلى الباب التالي وهو باب الوقف.

طالب: (@٢٠:٢٦).

الشيخ: يسأل عن النجار إن كان في نسب الرجل، كبعض الأنصار، لا هذا لا يدخل في هذا الباب، وإنما يدخل في ماذا؟ هذا يدخل في النسب إلى العلم، لأنه منسوب إلى بني النجار، وقيل (نجاريٌ) بالنسبة إلى بني النجار، ثم ننظر في المنسوب إليه وهم بنو النجار، النجار هنا فعال نجار تحتمل أن تكون صيغة مبالغة

عن كثير النجر ويحتمل أن يكون على معنى النسب يعني صاحب نجارة، وصاحب النجارة لا يُشترط أن يفعل هذا الأمر، أي مثلًا قد تسمي الرجل زجاج يعني صاحب زجاج وهو لا يصنع الزجاج، إما مالك أو ممول أو بائع، مع أنه لا يصنعها.

وكذلك مثلًا (بزاز) البزاز يُطلق على من؟ على بائعها لا على الذي يصنعها، فالبائع لا يفعل الفعل، وإنما صاحب البز، فالنجار أي صاحب النجار، أما الذي يفعل الفعل، فنجارٌ في حقه صيغة مبالغة يعني الذي يعمل في النجارة نجار، وصاحب المنجرة نجار، أما نجار لصاحب المنجرة فنسب، أي صاحب نجارة، وأما الذي يعمل فنجار على صيغة المبالغة يعني ينجر.

طالب: (@٢٨:٢٢).

الشيخ: نجار على معنى النسب بمعنى صاحب.

طالب: (@٢٨:٣٨).

الشيخ: لا كلمة نجار يُحتمل أن تكون صيغة مبالغة إذا كان المراد أن يفعل النجر بكثر ينجر بكثرة.

طالب: (@٢٨:٥٧).

الشيخ: (نجاري) يصلح أن تكون نسبة إلى بنو النجار مع تجمع بين نسبتين معًا.

طالب: (@٢٩:١٠).

الشيخ: نجار ونجار ونجار نجارون، ما في مشكلة.

طالب: (@٢٩:٢٥).

الشيخ: ما يأتي النسب إليهم بهذه الطريقة لأن هذه هيئة النجارين فهو نجار، لماذا تقول نجاريٌ على هذا المعنى، نجار تدل على أنه يفعل النجارة.

طالب: (@٢٩:٥٩).

الشيخ: لا إلا إذا سميت بها، لو سميت رجل بنجار، تنسب إليه نجاري كما في بني النجار، فتقول النجاري، أما إذا أردت أن تصف الرجل بالفعل فتقول إنه نجار يعني أنه يفعل النجارة.

طالب: (@٣٠:١٧).

الشيخ: اسمها هيئة النجارين إذًا كيف نسميها نجاريٌ اسمها هيئة النجارين، ستبحث عن طريقةٍ أخرى للنسب، لما تكون أنه ينتسب إليها مثلًا أو منها أو منسوبٌ إليها.

لا لأن النجار تدل على هذا المعنى بنفسها تدل على الفعل بنفسها أنه نجار يفعل هذا الفعل.

طالب: (@٣١:٠٩).

الشيخ: لا تنقاس قال سيبويه.

طالب: (@٣١:١٢).

الشيخ: يقول لأن الأكثر في الباب أن يكون النسب بالياء المشدد، لما سوى ذلك نعود للياء المشددة.

طالب: (@٣١:٣٠).

الشيخ: بنو النجار في الأصل من النسب، لا إشكال لأن نجار في الأصل نسب ثم انقلب العلم، فإذا انقلب إلى عمل جاز لك أن تنسب إليه لأن النسب لا يكون

إلا لاسم، لا يكون للوصف، يعني ما أقول مثلًا لا تنسب إلى...، تقول محمد جالسٌ فهو جالسيٌ، لا نستكفي محمد جالس من الجلوس، فتقول مثلًا الورد أحمر، فتقول أحمريٌ لأن كما قلنا في أول النسب ما فائدة النسب؟

فائدة النسب هو الوصف بلفظ المنسوب، لأن المنسوب إليه لا يُوصف به، لو أردت أن تصف اللون بالبحر ما تقول هذا لونٌ بحرٌ ما يأتي، فكيف تصف بالبحر؟ تنسب إليه، فإذا نسبت إليه النسب يجعل الكلمة من الأوصاف، فتقول لونٌ بحري.

ولهذا قلنا من التغييرات التي تطرأ على المنسوب ذكرنا تغير لفظي ومعنوي وحكمي، التغيير الحكمي أن المنسوب في حكم الصفة المشبهة، كيف كان المنسوب في حكم الصفة المشبهة؟ لأنه صار مثله بالدلالة على الوصف، هي نفسها دالة على الوصف.

فلهذا خطأ كثيرون قول بعض المحدثين الآن أمرٌ رئيسيٌ وقالوا إنا رئيسًا بالنسبة إلى رئيس فعيل بمعنى مترأس، وهي بنفسها دالة على الوصف والعرب تقول هذا أمرٌ رئيس، وفي كتب الطب المتقدمة الأعضاء الرئيسة.

فما الداعي إلى أن تنسب إلى الوصف وتقول رئيسية، تقول توج الرئيس، وأمرٌ رئيس، والوصف هنا يدل ما تريد من النسب لا حاجة إليه، أما قولهم أمرٌ أساسيٌ فتختلف، لأن الأساس في اللغة يأتي اسمًا ووصفًا، يأتي اسمًا فيكون بمعنى الركن، تقول هذا أساس البيت، فهذا وصف أو اسم؟ اسم، الاسم هو ما دل على مسمى.

أما الوصف هو ما انطبق على كل ما يوصف به، فأساس البيت دل على مسمى خارج هذا اسم، فيصح حينئذٍ أن تقول أساسيٌ نسبة إلى هذا الاسم وقد تأتي أثاث

وصفًا فحينئذٍ لا يُنسب إليها، تقول هذا أمرٌ أساس بمعنى أنه متقدم على غيره، وإذا أردت المعنى الثاني لا تنسب إليهن وإذا أردت المعنى الأول تنسب إليه.

وقولهم: (أمرهم أساسيٌ) يجوز أن يُخرج على المعنى الأول أنه أمرٌ مهم كالأساس كأساس البيت، فتزول النسبة إليها مع أن المسموع عن العرب في ذلك استعمال الأساس بلا ياء، (أمرٌ أساسٌ وحكمٌ أساس).

إلا أن قال المتأخرون الأساسي الآن لا يصل إلى حد الخطأ لأن له تخريجًا مقبولًا، بخلاف الرئيسي، وإن أكثر اللغوين الآن يخطئونه.

طالب: (@٣٦:٢٢).

الشيخ: لأن فعيلًا هنا وصف، رئيس بمعنى مترأس.

طالب: (@٣٦:٣٤).

الشيخ: فعيل هذه إن شئت أن تجعلها صيغة مبالغة، وإن شئت أن تجعلها صيغة مشبهة، كلاهما يأتي على فعيل، ككريم وشريف وعظيم وصغير وكبير، ورئيس، كلها بمعنى واحد، تقول أمرٌ كبير وأمر عظيم، وأمرٌ رئيس، كلها أوصاف.

أما الاسم فهو الرئاسة، الرئاسة اسم مصدر، النسبة إليها لا إشكال فيها، تقول مثلًا أمرٌ رئاسي لا إشكال فيها، لكن الإشكال في النسب إلى الوصف فعيل.

نتتقل إلى الباب التالي وهو باب الْوَقْفُ.

باب الْوَقْفُ هو آخر أبواب النحو، وإن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدم بعض الأبواب التي يدخلها كثيرون في الصرف، وقد أشرنا إلى ذلك، أما الوقف فهو من أبواب النحو عند جمهور أهل اللغة، لن أثره الأكبر يتعلق بالإعراب، وما بعده من أبواب الألفية كلها في النحو الخالص، ابتداءً من الباب التالي وهو باب الإمالة فالتصريف

إلى آخره.

ما بعد ذلك تصريفٌ خالص، أي صرف، أما هذا الباب وهو

باب الوقف

فهو عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تسعة عشرة بيتًا، والمراد بالوقف قبل أن نقرأ الأبيات الوقف يعني كيفية الوقف على آخر الكلمة، كيف تقف على الكلمة؟

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات:

٨٨١. تَنْوِينًا أَثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا ... وَقْفًا وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

٨٨٢. وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى ... صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

٨٨٣. وَأَشْبَهَتْ إِذًا مُنَوَّنًا نُصِبْ ... فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُوْنُهَا قُلِبْ

٨٨٤. وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوْصِ ذِي ... لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوْتٍ فَاعْلَمَا

٨٨٥. وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِيْنِ بِالْعَكْسِ وَفِي ... نَحْوِ مُرٍ لُزُوْمُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

٨٨٦. وَغَيْرَهَا التَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧. أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلًا إِنْ قَفَا

٨٨٨. مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيْكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

٨٨٩. وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوْزِ لاَ ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوْفٍ نَقَلَا

٨٩٠. وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيْرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوْزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

هذا الذي نريد أن نشرحه في هذا الدرس -إن شاء الله تعالى- إن كفى الوقت لذلك، وبقية الأبيات -إن شاء الله- في الدرس القادم.

الوقف قلنا المراد بالوقف كيفية الوقف على آخر الكلمات، وتعريفه عند النحويين هو قطع النطق عند آخر الكلمة، كيف تقطع النطق عند آخر الكلمة.

نحو: جاء زيدٌ، وتقول جاء زيد، ورأيت زيدًا، تقول: رأيت زيدا، ومررت

بزيدٍ، فتقول: مررت بزيد، وزيدٌ يذهبُ، تقول زيدٌ يذهب،

وما الأوجه الجائزة في الوقف غير التسكين، وما يتعلق من مسائل وأحكام وخلافات.

والوقف في المعتاد يكون في موضعين:

مثل يقف الإنسان في المعتاد والأصل أي يكون الوقف **يكون في موضعين:**

الأول: عند تمام الغرض من الكلام، وهذا يكون في النثر كما سبق، إذا انتهى الغرض من الكلام فإنك تقف، تقول: جاء محمد قبل قليل، جاء محمد ومعه زيد، وهكذا.

الموضع الثاني للوقف: نهاية البيت، ونهاية السجعة، ونهاية الفاصلة، ولو لم ينتهي الغرض من الكلام، يعني حتى ولو كان الكلام متواصلًا من حيث المعنى فإن نهاية البيت موضع وقف يجب أن تقف، وكذلك نهاية السجعة، وكذلك نهاية الفاصلة.

البيت في الشعر والفاصلة في الكلام المسجوع، والفاصلة في القرآن العظيم، أما نهاية البيت فالأمثلة كثيرة في الأشعار كقول أمرؤ القيس في معلقته: (**قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ، بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُول فَحَوْمَلِ**)، فلا يجوز أن تقول منزلٍ، بل تقف وتقول منزل، وفي السجع تقول: (وقد أسمع كل مسمع) فلا تصل وتحرك تقول (وقد أسمع كل مسمعٍ) لأن هذا يبطل السجعة.

ونحو ذلك في فواصل القرآن العظيم، كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة:٢١٩]، انتهت الآية بفاصلة، وفي الآية التالية: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة:٢١٧].

أما الوقف في الشعر وفي السجع فواجب، وأما الوقف في أواخر القرآن العظيم فقد اختلفوا فيه مع اتفاقهم على أن الوصل جائز، **لكن اختلفوا في الوقف على قولين:**

القول الأول: أنك تقف على الفاصلة، لأن الوقوف على فواصل القرآن سنة، ثم تعيد من الكلام السابق ما يتم به المعنى وتكمل الآية التي بعدها، تقول: لعلكم تتفكرون تقف، ثم تبدأ فتقول: لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة، لكي يتصل الكلام بعضه ببعض من حيث المعنى.

القول الثاني: يقول بل تقف على الفاصلة ثم تبدأ من حيث وقفت، فتقول ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة:٢١٩]ثم تقف، ثم تكمل: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة:٢١٧].

فالوقف في الشعر قلنا إنه واجب أو جائز؟ واجب **وهو كون في موضعين من الشعر:**

الموضع الأول: رأس البيت موضع وقوف واجب، نحو قول الحطيئة لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (**ماذا تَقولُ لِأَفراخٍ بِذي مَرَخٍ حُمرِ الحَواصِلِ لا ماءٌ وَلا شَجَر، أَلقَيتَ كاسِبَهُم في قَعرِ مُظلِمَةٍ. فَاِغفِر عَلَيكَ سَلامُ اللَهِ يا عُمَرُ**)، فلا يجوز أن يقال: لا ماءٌ ولا شجرٌ، بل يجب الوقف هنا.

والموضع الثاني في الشعر: في رأس الشطر الأول من البيت المُصرع، والمراد بالبيت المصرع الذي يأتي غالبًا في أول القصيدة ويكون آخر شطر الأول كآخر الشطر الثاني.

وهذا كأغلب القصائد القديمة كالمعلقات ومنها معلقة عنترة التي يقول في أولها: (**هَل غادَرَ الشُعَراءُ مِن مُتَرَدَّمِ، أَم هَل عَرَفتَ الدارَ بَعدَ تَوَهُّمِ**)؛ فلولا أن

البيت مُصرع فوقفت على الأول وعلى الثاني بلا تنوين، أي لو كان البيت هذا داخل الأبيات، البيت الخامس السادس، ليس الأول ليس مصرعًا لكان يجب أن تقول فيه: (**هَل غادَرَ الشُعَراءُ مِن مُتَرَدَّمٍ، أَم هَل عَرَفتَ الدارَ بَعدَ تَوَهُّمِ**)؛ وتقف في آخر البيت وبقي البيت كله وصل.

ومن الأبيات المصرعة أي شطرها الأول والثاني تقف عليهما: الرجز المجزوء، الذي جاءت عليه أغلب المنظومات العلمية، كألفية ابن مالك، فيجب الوقف على رأس كل شطرٍ لأن كل شطر في الرجز المجزوء له حكم البيت، نحو: (**وأستعيد الله في ألفية مقاصد النحو بها محوية**) ولا يجوز في ألفيةٍ ومحويةٌ.

وما سوى هذين الموضعين في الشعر رأس البيت مطلقًا، ورأس الشطر الأول في البيت المصرع وما في حكمه، وما سوى ذلك في الشعر فإنه ليس بمحل وقف، حكمه حكم الوصل، كالبيتين السابقين للحطيئة: (**مَاذَا تقول لأِفْراخٍ سلمٍ أو بذي مَرَخٍ**) لا يجوز وأنت تقرأ الشعر حتى ولو وقفت على الشطر الأول أن تقول: (**مَاذَا تقول لأِفْراخٍ بذي سلمٍ زغب الحَواصِلِ لا ماءٌ وَلا شَجَرُ**)، بل يجب أن تقول بذي مرخٍ بالتنوين أم وقفت.

لأن الحكم هنا، لأن الموضع هنا ليس موضع وقف، ولو صح هنا الوقف بأي حالٍ من الأحوال لانكسرت أبياتٌ كثيرة، كقوله: (**ولقد دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ، فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلاَتُ!،إنَّكَ مُرْجِلِي**)؛ فلو وقفت على الشطر الأول لسببٍ من الأسباب هل يجوز أن تقول: (**ولقد دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَة**)؛ لا ما يصح ينفصل البيت، بل يجب أن تقول عنيزةٍ وصلت أم وقفت.

فهذا ما يتعلق بمواضع الوقف ثم اعلم بعد ذلك أنهم يقسمون الوقف أنواعًا منوعة بحسب أمور مختلفة، وأشهر هذه التقسيمات أنهم **يقسمون الوقف إلى ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: الوقف الاختياري وهو المعتاد الذي تكلمنا عنه من قبل.

والنوع الثاني: يسمونه الوقف الاضطراري وهو الوقف الذي يضطر إليه الإنسان بسببٍ من الأسباب كانقطاع النفس، وهذا تجدونه كثيرًا عند قراء القرآن الذين يكون نفسهم قصير، ولهذا يضطرون للوقوف على أماكن ليست مناسبة للوقف، فنقول الوقف هنا اضطراري.

والنوع الثالث: الوقف الاختباري، ويكون عند الاختبار دون مراعاة للمعاني، ليرى هل يوصل الطالب أحكام الوقف أم لا، قف على هذه الكلمة مع أن المعنى لا يكمل، فقط من أجل اختبار الطالب.

الوقف الاختباري هو الذي يكون للاختبار أي لا تراعى فيه المعاني وإنما تسأله كيف تقف هنا، كيف تقف هنا مع أن المعاني ليست كاملة.

إن كان هناك من سؤال قبل أن نبدأ في شرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فنستمع إليها.

طالب: (@٥٥:٥١).

الشيخ: تكلمنا في أول درسٍ على الألفية وصاحبها وعددها، وبحرها، وقلنا حينذاك أن الأصح أنها من الرجز المجزوء المشطور، فكل شطرين بيت، وليس كل شطرٍ بيتًا كالرجز المجزوء التام، الذي يكثر عند العرب.

فنكتب كل شطرٍ بيتًا، وإنما المنظومات العلمية الأصح فيها أنها من الرجز المجزوء غير التام يعني أن كل شطرين بيت، فلهذا في سنن الألفية تكتب كل شطرين بيت، فلهذا نسميها ألفية، ولو كان كل شطرٍ منها بيتًا لكانت ألفين.

والنسب إلى ألف وألفين واحد (ألفية) لما عرفنا أنك عندما تنسب إلى المثنى تحذف علامة التثنية ما لم يكون في علم، لكن ابن مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- عندما عد

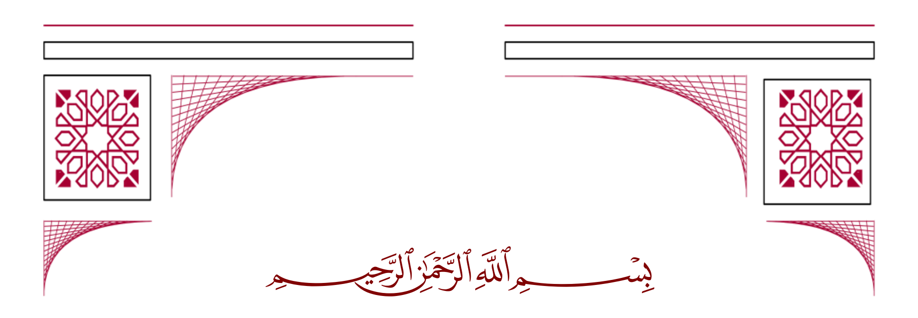
أبيات أصل الألفية وهي الخلاصة هي الألفية، وإنما الكافية الشافية في النحو والصرف ذكر أنها ألفان وكذا عن عدها بالعد في آخر المنظومة.

ولو كانت كل شطر بيتًا لكانت قريبًا أربعة آلاف بيت، مما يدل على أنها من الشطر المجزوء غير التام، وقد ذكرت ذلك في أول الدراسة، الحقيقة في ألفية ابن مالك، ذكرت ذلك مع شيءٍ من التوضيح والأدلة.

طالب: (@٤٥:٥٤).

الشيخ: الوجوب في النحو كله الوجوب في العلوم كله غير العلوم الشرعية المتعلقة بالغاية هي أحكامٌ صناعية هي وجوبات صناعية، الوجوب في النحو، الوجوب في الصرف، الوجوب في القراءات، كلها وجوبات صناعية ليست وجوبات شرعية، طبعًا بيت امرؤ القيس إذا وقفت بالسكون ينكسر لأن القصيدة من الطويل فعول ومفاعيل وفعولٌ ومفاعيلٌ.





نبدأ بشرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بدأ ابن مالك هذا الباب بقوله:

تَنْوِينًا أثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا ... وَقْفًا وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا وُقِف على الاسم المنون فإن كان التنوين واقعًا بعد فتحةٍ أبدل هذا التنوين ألفًا، وهذا يشمل ما كانت فتحته بالإعراب نحو: رأيتُ زيدًا، فتقول رأيت زيدا، وما كانت فتحته لغير الإعراب، كقولك في (إيهًا وويهًا) وهي من أسماء الأفعال تقف عليها فتقول: (إيها، وويها).

أما إذا كان التنوين واقعًا بعد ضمة أو بعد كسرة فإن التنوين يُحذف، وتقف على آخر الكلمة بالسكون، كقولك في جاء زيدٌ جاء زيد، وفي مررت بزيدٍ مررت بزيد.

هذا ما قاله ابن مالك الآن نشرح كلام ابن مالك هذا ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **يقول:**

تَنْوِينًا أثْرَ فَتْحٍ

ماذا تفعل به؟ اجعله ألفًا إذا وقف، تلو غير الفتح أي الضم والكسر احذف التنوين وقف بالسكون هذا شرح البيت، **وهنا مسائل:**

الأولى: ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو لغة جمهور العرب، وبعض العرب

يجعل الحكم في الجميع كحكم النصب يعني يبدل التنوين تنوين الرفع واوًا، وتنوين النصب ألفًا، وتنوين الجر ياءً، فيقول في النصب: رأيت زيدًا ويقف رأيت زيدا، وفي الرفع: جاء زيدٌ ويقف: جاء زيدُ، وفي الجر: مررت بزيدٍ، فيقف مررت بزيدِ.

وبعض العرب يجعل الجميع كتنوين الرفع والجر، أن يحذف التنوين ويقف بالسكون ويقول في جميع جاء زيد بالرفع ورأيت زيد في النصب ومررت بزيد في الجر.

وبعضهم يعيد مثل ذلك إلى ما يسميه التطور اللغوي عند العرب، فكأن الأصل –والله أعلم- أنهم يبقون الوقف على لفظ الوصل، فيقولون: جاء زيدٌ، رأيت زيدًا، مررت بزيدٍ، وكأنهم كانوا يقفون كما يصلون، عند وقف قال رأيت زيدًا، مررت بزيدٍ.

ثم أرادوا أن يطلبوا ما هو أسهل وأكثر راحة عند الوقف، فبعضهم صار يقلب التنوين فيقول: جاء زيدُ، ورأيت زيدا، ومررت بزيدِ.

وبعضهم بالغ في طلب الاستراحة فسكَّن الجميع، جاء زيد، ورأيت زيد، ومررت بزيد.

أما جمهور العرب عندما نزل القرآن العظيم وجاء الإسلام: فكانوا على ما ذكره ابن مالك كالرفع والجر، يحذفون ويسكنون، وفي النصب يقلبون التنوين ألفًا.

المسألة الثانية: اختلفوا في الوقف على الاسم المقصور، نحو فتىً، وعصىً، ومسعىً، ونحو ذلك.

إذا وقفت على هذا الاسم المقصور هل الألف التي في آخره هي ألف الكلمة

المنقلبة عن ياءٍ في فتى، والمنقلبة عن واو في عصىً، أم أن هذه الألف هي المنقلبة عن تنوين النصب، كالألف في رأيت زيدا.

وسبب هذا الخلاف: لماذا لم يختلفوا إلا في الاسم المقصور؟ سبب هذا الخلاف أن المقصور إذا كان منونًا، يلزم تنوين النصب، المقصور إذا كانت ألفه ليست للتأنيث، إذا كان التأنيث يمنعه من التنوين ما في تنوين أصلًا، إذا كانت الألف ألف تأنيث أصلًا، لكن إذا كانت الألف ليست مانعة من التنوين، كالألف المنقلبة عن الأصل كفتىً وعصىً وملهىً ومسعىً ومرمىً.

فحينئذٍ يُختم بالألف، والألف لابد أن يكون ما قبلها مفتوحًا، ثم إن الكلمة مصروفة أو ممنوعة من الصرف؟ مصروفة، إذًا لابد لها من تنوين، والتنوين كما تعرفون لا علاقة له بالإعراب، النون نونٌ زائدة، تلحق آخر حركة في الكلمة، هي نون.

وتأتي بها بعد آخر حركة في الكلمة، فإذا قلت جاء رجلُ فالرجل فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، هات بعده نونًا يعني تنوينًا، فتقول: جاء رجلُ: رجلٌ، مررت برجلِ: برجلٍ، رأيت رجلا: رجلًا.

المقصور المختوم بألف لابد أن يكون ما قبله مفتوحًا، إذًا فآخر حركة في المقصور دائمًا فتحة ثم تلحقه بالتنوين رفعًا ونصبًا وجرًا، فتقول هذا فتىً ورأيت فتىً ومررت بفتىً بلفظٍ واحد.

❁ قلنا اختلفوا في هذه الألف على مذاهب:

المذهب الأول: أن ألفه عند الوقف هي ألف الكلمة المنقلبة عن ياءٍ أو واو رفعًا ونصبًا وجرًا.

قالوا: لأن هذه الكلمة المقصورة مختومة بألف، فعند الوقف ما الذي يحدث

لها؟ يذهب التنوين، وتبقى الألف.

المذهب الثاني: عكس ذلك، قالوا إن ألف المقصور عند الوقف بدلٌ من تنوين الفتحتين، رفعًا ونصبًا وجرًا، لأن الكلمة آخرها تنوينٌ بفتحتين، رفعًا ونصبًا وجرًا فنطبق القاعدة فتنقلب أو يبدل التنوين ألفًا عند الوقف إذًا فألفه في الرفع والنصب والجر بدلٌ من التنوين.

القول الثالث في المسألة: قالوا إن ألف المقصور في النصب بدلٌ من التنوين نحو رأيت فتىً تقول رأيت فتا، فألفه بدلٌ من التنوين، وأما في الرفع والجر فألفه هي ألف الكلمة لمنقلبة من الواو والياء، وهذا هو قول الجمهور، وردًا لقاعدة الوقف التي تقول: إن التنوين في النصب يبدل ألفًا، وفي الرفع والجر يُحذف وتُسكن أو يُسكن آخر الكلمة.

هذا الخلاف ينبني عليه أحكام إملائية فنحن إذا قلنا مثلًا إن الألف في المقصور بدلٌ من التنوين دائمًا في الرفع والنصب والجر، طبعًا هذا ما يكون إلا في المنكر، جاء فتىً، ورأيت فتىً ومررت بفتىً.

فالقياس في الإملاء أن تكتبها بألفٍ نائمة على حسب أصلها أم نكتبها بألف قائمة؟ الأصل أن نكتبها بألفٍ قائمة كما تكتب رأيت رجلا، وفتحت بابا، إلا أن الإملائيين الآن لا يسيرون على هذا القول ولا يسيرون على قول الجمهور، وإنما يصيرون على القول الأول في الكتابة الإملائية، فيكتبون الألف على حسب أصلها إن كانت ياءً مقصورة، وإن كانت واوًا فواقفة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاحْـذِفْ لِوَقْـفٍ فِـي سِـوَى اضْـطِرَارِ ... صِــلَةَ غَيْــرِ الْفَــتْحِ فِــي الإِضْــمَار

يقول: إذا وقفت على هاء الضمير مثل كتابُه، وكتابِه، وكتابُها، فكيف يكون

الوقف؟ يقول إذا وقفت على هاء الضمير فإن كانت الهاء مضمومة نحو رأيته أو كتابه أو مكسورةً نحو مررت به أو كتابه حذفت صلة الهاء ووقفت عليها بالسكون إلا في ضرورة الشعر، فتقول: رأيته ومررت به.

وإن كانت الهاء مفتوحةً ككتابها ورأيتها، فإنك تقف على الألف ولا تحذفها، فتقول: كتابها ورأيتها ومررت بها.

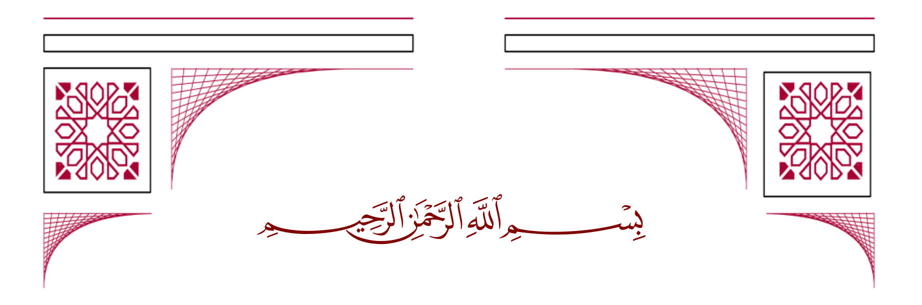
وهنا مسائل:

المسألة الأولى: ما الضمير في رأيته ومررت به، ورأيتها؟ الهاء فقط أم الهاء والواو في رأيته، والهاء والياء في مررت به، والهاء والألف في رأيتها.

فهذه مسألة سنناقشها -إن شاء الله- ونكمل شرح بقية الأبيات بعد الصلاة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فنكمل ما كنا توقفنا عنده في شرح باب الوقف عند قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاحْـذِفْ لِوَقْـفٍ فِـي سِـوَى اضْـطِرَارِ صِـلَةَ غَيْـرِ الْفَـتْح فِـي الإِضْـمَار

قلنا تكلم في هذا البيت على الوقف على هاء الضمير، في نحو كتابُه وكتابِه وكتابُها.

فذكر أنك إذا وقفت على هاء الضمير فإن كانت مضمومة نحو رأيتُه أو مكسورة نحو مررت به فإنك تحذف صلتها وتقف عليها بالسكون، فتقول رأيته ومررت به، إلا في ضرورة الشعر، وإن كانت هاء الضمير مفتوحة نحو رأيتها، أو كتابها، فإنك تثبت الألف بعد هاء ولا تحذفه، تقول رأيتها وكتابها ومررت بها.

وقلنا هنا مسألة تنبني على ذلك وهي ما الضمير في قوله رأيتُهُ، الهاء أم الهاء والواو، ومررت به الهاء أو الهاء والياء، وفي رأيتها، الهاء أو الهاء والألف؟

على قولين:

القول الأول: أن الضمير مجموع الهاء والواو، ومجموع الهاء والياء للمذكر، بكتابُه وكتابِه، ومجموع الهاء والألف للمؤنث، في كتابُها.

وقيل بل الضمير الهاء فقط، وصلتها إشباعٌ لحركتها، وهذا هو الحق الذي عليه جماهير النحويين، فإن قلت بناءً على ذلك لماذا كتبت الألف في رأيتها، ولم تكتب الواو ولا الياء مع هاء المذكر في رأيته ومررت به.

السؤال مرة أخرى: إذا قلنا رأيته نكتب الكلمة بالهاء مع أن النطق يكون بهاءٍ وواو (رأيتهو) ليست هاءً وضمة بل هاءً وواو، ولهذا تكتب في المصحف بواو بعد الهاء، وكذلك في مررت به، أما مع المؤنث في رأيتها، فنكتب الهاء والألف معًا، وقد سبق قبل قليل أن الحق في المسألة أن الضمير في الجميع الهاء فقط، والواو والياء والألف كذلك إشباع، وإذا كان الأمر كذلك لماذا لم تكتب على حدٍ سواء، إما بإثباتها جميعًا نظرًا للفظ أو بحذفها جميعًا نظرًا كونها إشباعًا؟

الجواب: لأن الألف مع ضمير المؤنث لا تسقط وصلًا ولا وقفًا كما شرحنا، فلهذا كتبت، وأما الواو والياء مع ضمير المذكر فإنهما يثبتان وصلًا ويحذفان وقفًا.

والقاعدة عند الإملائيين، القاعدة الأصلية عند الإملائيين: أن الكتابة تكون بحسب الوقف.

المسألة الثانية: قلنا إن صلة المذكر الواو والياء لا يثبتان في الوقف إلا في ضرورة الشعر، مثال ذلك قول الشاعر أو قول الراجز: (**وبلد مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه**)؛ فالموضع هنا موضع وقف لابد ومع ذلك أثبت صلة الهاء لأن الشعر هنا يطلب الإشباع، الشعر هنا لا يستقل إلا بالإشباع فوجب أن تقف بالإشباع.

وكذلك قوله: (**وَنارُنـا لَـمْ تُـرَ نـارًا مِثْلُها قَـدْ عَلِمَـتْ ذاكَ معَـدّ كلها**)؛ الألف مع ضمير مؤنث تثبت وصلًا ووقفًا شعرًا ونثرًا، فلا حاجة أصلًا للتمثيل لها.

وكذلك قوله: (**يستوعب النوعين من جريرة من لاذ لحييه إلى مُنحوره**)؛ هذا مثالٌ للهاء الموصولة بياء، ووجب إثبات الصلة هنا من أجل ضرورة الشعر.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَشْبَهَتْ إِذًا مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُوْنُهَا قُلِبْ

يتكلم في هذا البيت على الوقف على كلمة إذًا، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذًا تشبه في اللفظ المنصوب المنون، نحو رجلًا، ولذا تقلب نونها عند الوقف ألفًا، نحو إذًا أكرمك، وإذا وقفت عليها قلت ماذا؟ إذا.

هذا شرح البيت **وهنا مسائل**:

الأولى: اختلفوا في هذه الكلمة وهي (إذًا) هي بالنون م بالتنوين، وقد تكلمنا على هذه المسألة أكثر من مرة من قبل، وخلاصة ذلك **أنها على أربعة أقوال**:

القول الأول: أنها (إذًا) بالتنوين دائمًا همزة وذال منونة وألف، وعلى هذا القول لا إشكال في الوقف عليها بالألف، كغيرها من المنونات المنصوبة.

القول الثاني: أنها (إذن) بالنون، همزة وذال ونون، والذين قالوا ذلك قالوا إن كلمة إذًا بالنون ليست بالتنوين اختلفوا، وبعضهم يقول: يوقف عليها بالنون، إذن أكرمك، كيف تقف؟ تقول: إذن، وهذا قول المازني وابن عصفور.

قلنا القول الثاني في (إذن) أنها بالنون وبعضهم قال يوقف عليها بالنون، وهذا قول المازني وابن عصفور، ويُنسب أيضًا إلى المبرد، وقال بعضهم: بل يوقف عليها بالألف، نعم هي (إذن) لكن إذا وقفت عليها تقف بالألف، وهؤلاء الذين قالوا إن نونها تشبه تنوين النصب، ولذا تقلب عند الوقف ألفًا.

القول الثالث فيها: أنها بالنون إذا لم تنصب المضارع، وبالتنوين إذا نصبت المضارع وهذا تنسب إلى الفراء.

والقول الرابع: بالعكس أنها بالتنوين إذا تنصب المضارع وبالنون إذا نصبت المضارع، وهذا مذهب كثير من المتأخرين.

وقد ذكرنا من قبل أن أرجح هذه المذاهب فيما يبدو لي هو المذهب الرابع أنها بالنون إذا عملت أي إذا نصبت المضارع، وبالتنوين إذا لم تعمل، إذا لم تنصب المضارع، وبعد هذا القول في القوة القول الأول الذي يرى أنها بالتنوين مطلقًا عملت أو لم تعمل، لما سيأتي في المسألة الثانية.

المسألة الثانية بـ (إذن): أن هذه الكلمة (إذن) جاءت في القرآن العظيم على صفتين: الصفة الأولى: أنها جاءت مهملةً وجوبًا، جاءت غير عاملة لانتفاء الشروط وهي مهملةً وذلك في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ إِذًا مُّنظَرِينَ﴾ [الحجر:٨]، ﴿إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:١٤٥]، ﴿إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ [يوسف:١٤]، ﴿تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [النازعات:١٢]، إلى آخره.

والصفة الثانية: التي جاءت عليها إذًا في القرآن الكريم أنها جاءت وإعمالها وإهمالها جائزان، جاءت وهي يجوز إهمالها وإعمالها، لكونها مستجمعه الشروط ولكنها سبقت بواوٍ أو فاء، وسبق أن ذكرنا أنها إذا استجمعت الشروط لكن سبقت بواو أو فاء فهذا يضعف تصدرها.

فيكون إهمالها جائزًا وهو الأكثر وإعمالها جائزًا، وقد جاءت على هذه الصورة في ثلاثة مواضع في القرآن العظيم كقوله -تعالى- ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٧٦]، ﴿وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب:١٦]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء:٥٣].

وقد رُسمت في كل هذه المواضع بالتنوين، ووقف عليها القراء اتفاقًا كلهم

بالألف لا في النون، وهذا يقوي أي الأقوال السابقة؟ يقوي الأول أنها إذًا بالتنوين مطلقًا يقويه نوع تقوية، لكن دعونا نبدأ بمن يقولك إنها بالنون دائمًا، ما ذكرناه هنا يرد هذا القول.

والقول الرابع: وهو الذي كنا قد رجحناه أو قويناه، ما ذكرناه هنا من ورود (إذًا) في القرآن العظيم لا يُضعفه، لأنها لم ترد في القرآن العظيم عاملةً وجوبًا وهو الموضع الذي قلنا أنها تكتب فيه بالنون، وإنما وردت مهملةً وجوبًا فهي بالتنوين أو يجوز إهمالها وإعمالها وإهمالها أكثر وعليه اتفاق القراء السبعة بل العشرة الإهمال وإن كان الإعمال جاء في بعض القراءات الشاذة.

وأنتم تعلمون يا إخوان أن القراءة الشاذة لم تُخدم خدمة تامة كالقراءة المتواترة، فذكروا أنه جاء في القراءة الشاذة إعمالها، في قوله: ﴿وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء:٧٦]؛ لكن لم يذكروا كيف تقف هذه القراءة الشاذة على وإذًا، هل تقف بالألف أو النون؟

ولهذا يقال إن أهل اللغة خدموا القراءة الشاذة أكثر من القراء، لأن القراء كان جهدهم منصرف إلى القراءات المتواترة، لأن القراءة إنما تكون بها، والصلاة عند الجمهور لا تكون إلا بها، وأما أهل اللغة فإن غرضهم من القراءات مختلف، وهو الاحتجاج بها، فلهذا كان اهتمامهم بكل ما صح من القراءات، دون التفات إلى كونها متواترة، أو أحادًا أو شاذةً وإنما كانوا يهتمون بصحة السند فقط.

الخلاصة: أن ما ذكرناه من ورود إذًا في القرآن يُضعف قول من قال إنها بالنون مطلقًا، ويقوي نوع تقوية النوع الأول أنها بالتنوين مطلقًا، ولا يعارض القول الرابع وهو التفصيل، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَذْفُ يَـا الْمَنْقُوْصِ ذِي التَّنْوِيْنِ مَا ... لَـمْ يُنْصَـبَ اوْلَـى مِـنْ ثُبُـوْتٍ فَاعْلَمَـا

وَغَيْـرُ ذِي الْتَّنْـوِيْنِ بِـالْعَكْسِ وَفِـي   نَحْـوِ مُـرٍ لُـزُوْمُ رَدِّ الْيَـا اقْتُفِـي

ذكر ابن مالك في هذين البيتين كيفية الوقف على الاسم المنقوص المختوم بياءٍ قبلها كسرة.

وخلاصة ذلك: أن الاسم المنقوص إذا كان منصوبًا عومل معاملة الصحيح، إذا كان منصوبًا فإنه يعامل معاملة الصحيح، وكما تقول: رأيت رجلًا، ثم تقول رأيت رجلا، تقول: رأيت قاضيًا، ثم تقول رأيت قاضيا.

وكما تقول رأيت الرجلَ ثم تقف تقول رأيت الرجل، فتقول رأيت القاضيَ ثم تقف فتقول: رأيت القاضي.

فالمنصوب من المنقوص كالصحيح، وأما غير المنصوب أي المرفوع والمجرور، فيجوز في ياء المنقوص فيهما الحذف والإثبات، على اختلافٍ في الأرجح الأحسن الأكثر، إذًا المرفوع والمجرور يجوز لك في المنقوص أن تحذف الياء منه وأن تثبت الياء لكن الاختلاف في الأرجح هذه أرجح أن تثبتها أم تحذفها.

فغير المنون وهو المقرون بأل كالقاضي، الأكثر فيه إثبات الياء تقول جاء القاضي ومررت بالقاضي.

وحذف الياء جائز، تقول: جاء القاض، ومررت بالقاض، ولذا اختلف القراء السبعة في إثبات الياء وحذفها، في كثيرٍ من الأسماء المنقوصة المقرونة بـ أل في القرآن العظيم، سواء كانت في رأس الآية أم كانت في داخل الآية، كخلافهم في المتعال، والمهتدي والداع، والمناد، وبعضهم قرأها بإثبات الياء وبعضهم قرأها بحذف الياء.

ومن الحذف قول العرب ابن العاص، عمرو بن العاص أي العاصي، فهذا المقرون بأل يجوز فيه الحذف والإثبات، والإثبات هو الأكثر، وأما المنقوص

المنون فيجوز فيه الحذف والإثبات، والحذف هو الأكثر، تقول: جاء قاض، ومررت بقاض، وإثبات الياء جائز، تقول جاء قاضي، ومررت بقاضي، وقد جاء الاسم المنقوص المنون في القرآن الكريم في ثلاثين كلمة من سبعة وأربعين موضعًا قرأها القراء العشرة كلها بحذف الياء.

نحو: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد:١١]، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل:٩٦]، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦]، ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة:٢٧]، ﴿عَن تَرَاضٍ﴾ [البقرة:٢٣٣]، ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ﴾ [البقرة:١٨٢]، ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢].

إلا ابن كثير فقرأ أربع كلمات: في عشرة مواضع بإثبات الياء وهي لكل قومٍ هادي، ومن لهم من دون الله من واقي، ومنا لهم من دون الله من والي، وما عند الله باقي.

فدل ذلك على أن حذف الياء من المنقوص المنون في الرفع والجر، هو الأكثر والأحسن، وإثبات الياء جائز، وهذا هو قول ابن مالك:

وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوْصِ ذِي التَّنْوِيْنِ مَا ... لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوْتٍ فَاعْلَمَا

يقول المنقوص المنون حذف ياءه أولى من إثباتها، إلا إن كان منصوبًا فيجب إثبات الياء وإبدال التنوين ألفًا، وقوله: (**لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى**)؛ لم جازمة، وينصب فعل مضارع منصوب وعلامة جزمه السكون، ومع ذلك وضعنا على الباء فتحة، ما هذه الفتحة؟ هذه الفتحة في النقل، هذه فتحة الهمزة همزة أولى نقلت فتحتها إلى الساكن قبلها وحُذفت أي الهمزة، فقيل (**لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى**).

ثم قال ابن مالك:

وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِيْنِ بِالْعَكْسِ وَفِي ... نَحْوِ مُرِ لُزُوْمُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

يقول المنقوص غير المنون يعني المقرون بـ أل بالعكس أي إثبات الياء أولى من حذفها إلا إن كان منصوبًا فيجب إثبات ياءه.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت:

وَفِي نَحْوِ مُرٍ لُزُوْمُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

يقولك إذا حُذِف من المنقوص حرف كأن يُحذف فاءه، أو عينه، فإنك عند الوقف عليه تثبت ياءه وجوبًا، على كل حال يعني منون أو بـ أل، لأن حذف ياء المنقوص مع حذف الفاء أو العين يكون إجحافًا بالكلمة.

مثال ذلك: اسم الفاعل من قولك: (أرى زيدٌ أخاه القمر طالعًا)؛ فزيدٌ ماذا؟ هات له اسم فاعل من أرى، (أرى زيدٌ عمرًا)، أو (أرى زيد أخاه القمر طالعًا)، فزيدٌ ضارب أو شارب أو نائم أو ماذا؟ فزيدٌ (مريٍ)، مري اسم فاعل ممن أرى المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، والأصل: (مُرأي) ثم حُذفت العين والأصل الثاني وهو الهمزة، وبقيت الراء وبقيت الياء، فقيل المري.

فإذا وقفت يجب أن تثبت الياء، فتقل (المري) أو (مرٍ) عند الوقف، أما عند الوصل فإن الكلمة منقوصة تعل إعلال قاضٍ، تقول نحو مرٍ، نحو: مرٍ لزوم، لكن لو وقفت تقول محمدٌ مري، ومحمد هو المري تثبتها وجوبًا.

وكذلك لو حُذِفت فاء الكلمة أي حرف الأصل الأول، نحو مضارع وفا، تقول: يفي، مضارع وفا يفي، أين الواو التي في وفا؟ حُذِفت في المضارع يفي، ثم سميت بهذا الفعل يفي، سميت به رجلًا أو امرأةً يفي، ثم وقفت تقول جاء من؟ جاء يفي، بإثبات الياء لكي لا تجمع على الكلمة حذف الياء وحذف الفاء فيكون إجحافًا الكلمة هذا هو معنى قول ابن مالك:

وَفِي نَحْوِ مُرٍ لُزُوْمُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

لزوم رد الياء واجب، **وهنا مسائل**:

الأولى: نريد أن نلخص كيفية الوقف على المنقوص، خلاصة الوقف على الاسم المنقوص أنه يجب إثبات ياءه في **موضعين**:

الأول: إذا كان منصوبًا.

والموضع الثاني: إذا كان محذوف الفاء أو العين، وفيما سوى ذلك يجوز حذف الياء وإثباتها، والتفصيل إنما هو في الأحسن الأكثر، هل هو الإثبات أم الحذف.

المسألة الثانية: ما حكم المنقوص عند نداءه؟ نحو يا قاضي، يا سامي؟ لو ناديت رجلًا اسمه منقوص، كسامي أو هادي أو راضي، فعند الوصل لا إشكال، تثبت الياء ساكنةً لأن قولك يا سامي مبنيٌ على ضم مقدر.

المنادى إذا كان معرفةً مفردًا يُبنى على ما يُرفع به، فالحركة هنا لا تظهر، ويقول: يا سامي تعال، منادى مبنيٌ على ضمٍ مقدرٍ منع من ظهوره الثقل، فإذا وقفت وهو الذي يهمنا في باب الوقف: هل تقول يا سامي أو يا سام؟

النحويون على قولين:

الخليل يقول: يا قاضي، يا سامي بإثبات الياء، ويعلل ذلك بأن حذف الياء من المنقوص على خلاف الأصل، الأصل أن الكلمة لا يُحذف منها شيء عند الوقف.

والمنادى كما تعرفون المنادى إذا كان مبنيًا فإنه خالٍ من التنوين ما في تنوين، فلماذا تُحذف الياء.

وقال يونس بن حبيب: بل تُحذف الياء، تقول يا قاض ويا سام، قال: لأن النداء موعد حذف، والعمل على قول الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْرَهَا الْتَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ الْتَّحَرُّكِ
أَوْ أَشْمِمِ الْضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفًا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلاً إِنْ قَفَا
مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيْكُهُ لَنْ يُحْظَلَا
وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوْزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوْفٍ نَقَلَا
وَالْنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيْرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوْزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

طالب: (@٢٠٢:١٠٥).

الشيخ: هذا أمر آخر، وهو حذف حروف العلة عند الوقف وسأتعرض لذلك -إن شاء الله- في آخر الباب، إذا انتهينا من أحكام الوقف، سنذكر الأحكام الغير القياسية للوقف، ومن ذلك حذف حروف العلة عند الوقف، كالآية التي ذكرت وغيرها.

في هذه الأبيات، تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كيفية الوقف على المتحرك، وهذا هو صلب الباب، كيف تقف على كلمةٍ آخرها متحرك أي ليس ساكنًا.

فنقول الكلمة التي آخرها متحرك إما أن تكون مختومة بتاء التأنيث كرحمة، وفاطمة؛ فهذه ليس فيها عند الوقف إلا الإسكان التسكين، (فاطمه، رحمه)، والأوجه الأخرى التي ستأتي لا تجوز فيها.

وإما أن تكون الكلمة التي آخرها متحرك ليست مختومة بتاء التأنيث، ففي الوقف عليها حينئذٍ خمسة أوجه:

- **الأول:** الإسكان أو التسكين.
- **الثاني:** الروم.
- **والثالث:** الإشمام.

- **والرابع: التضعيف.**
- **والخامس: النقل.**

تقول مثلًا جاء رجلٌ،

فإذا أردت أن تقف بالوجه الأول وهو التسكين، يقول جاء رجلْ، فإذا أردت أن تقف بالوجه الثاني وهو الروم فإنك تأتي ببعض الحركة وتحذف بعض الحركة، وتقول جاء رجل، وإذا أردت أن تقف بالوجه الثالث وهو الإشمام فهو يكون بحذف الحركة وضم الشفتين بعد التسكين، وهذا لا يكون إلا مع الضم، فتقول جاء رجل.

فإذا أردت أن تقف بالوجه الرابع وهو: التضعيف، فإنك تشدد الحرف الأخير فتقول: جاء رجل.

وأما النقل فلا يجوز في هذه الكلمة لما سيأتي، وإذا قلت جاء فهدٌ ثم أردت أن تقف بالإسكان، قلت جاء فهدْ، فإذا أردت أن تقف بالروم، فتأتي ببعض الحركة وتحذف بعضها فتقول: جاء فهد.

وإذا أردت أن تقف بالإشمام: فإنك تُسكن آخر الكلمة ثم تضم الشفتين بعد ذلك خالصة بالضم، وتقول جاء فهد، وإذا أردت أن تقف بالتضعيف، فإنه لا يجوز في هذه الكلمة لما سيأتي.

وإذا أردت أن تقف بالنقل فإنك تنقل حركة آخر الكلمة وهي الضمة إلى الساكن قبله، وتقول: جاء فَهُد.

هذه الخلاصة والتفاصيل ستأتي في شرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَغَيْرَهَا اَلْتَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ

فاستثنى هنا هاء التأنيث، فالكلمات التي تنتهي بهاء التأنيث ليس فيها الأوجه التي سيذكرها، بل يجب فيها الإسكان، وتقول في جاءت فاطمةُ، جاءت فاطمةْ.

وهذه رحمةٌ من الله، هذه رحمة.

ولا يكون في ذلك الروم ولا الإشمام ولا التضعيف ولا النقل.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْرَهَا الْتَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ

هذا الوجه الأول وهو الإسكان والتسكين، وهو الأصل، وعليه أكثر كلام العرب، وبه قرأ أكثر القراء، لأنه سلبٌ للحركة، فهو أبلغ في غرض الاستراحة التي يطلبها الواقف، الواقف يقف من أجل الاستراحة، والتسكين هو أبلغ ما يحقق تلك الفائدة.

وعلامة التسكين في الكتابة التي وضعها الخليل الذي وضع رموز الحركات التي نستعملها إلى اليوم، هي رأس خاء، فقيل هي مختصرة من خفَّ أو من خفيف، وقيل بل هي رأس جيم، من جزم أو أجزم.

وقيل هي بل هي رأس حاء مختصرة من استرح، وصار بعض الكتبة يكتبها دالًا كما ترون عن الخطابين وكذا يكتبون دال لتشابه الدال مع الحاء.

وأما متأخر الكتبة، فإنهم حولوها إلى دائرة، لأن الدائرة صفرٌ وهو الذي لا شيء فيه من العدد، والساكن من الحروف لا شيء فيه من الحركات، فهذا الوجه الأول.

ثم قال ابن مالك:

أَوْ قِفْ رَائِمَ الْتَّحَرُّكِ

هذا هو الوجه الثاني عند الوقف، على المتحرك وهو الروم والمراد بالروم هو

اختلاس الحركة وعدم إتمامها، أي النطق بحركة خفيفة ضعيفة، أي النطق ببعض الحركة، قالوا: الروم أن تنطق ببعض الحركة وأن تحذف بعضها، فقال بعضهم تنطق ثلثي الحركة وتحذف ثلثًا وبعضهم قال: بالعكس، وبعضهم قال تنطق النصف وتحذف النصف، ومثل هذا لا يؤخذ إلا بالتلقي، فمثل هذا لابد فيه من التلقي.

السؤال: هل الروم عامٌّ في كل الحركات، الضمة والفتحة والكسرة؟ أم في بعضها؟

الجمهور جمهور النحويين: على أن الروم يأتي في الحركات الثلاثة.

والفراء والقراء على منعه مع الفتحة لخفتها، القراء لم يقرؤوا بالروم مع الفتحة وإنما هو خاصٌّ بالضمة والكسرة، والفراء أخذ بذلك وأما جمهور النحويين فإنهم يثبتونه في اللغة مع الضمة والفتحة والكسرة، والضمة نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ **[الفاتحة:٥]**؛ فتقول: عند الوقف إياك نعبد وإياك نستعين.

والكسرة كقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ **[الفاتحة:١]**؛ فتقول عند الوقف: بسم الله الرحمن الرحيمِ، فهي حركة ضعيفة خفيفة أو بعض حركة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: **(أَوْ أَشْمِمِ الْضَّمَّةَ)**؛ وهذا هو الوجه الثالث؟

لا أريد أن أنهي الدرس لكنه متواصل، إن شئتم أن نقف أو نكمل هذه الأبيات، لكنها متواصلة هذه الأبيات.

طالب: (@١١٦:٢٨).

الشيخ: نقف ونكمل في الدرس القادم، هذا إجماع.

إذا نقف هنا –إن شاء الله– ونكمل في الدرس القادم.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس التاسع والعشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في هذه الليلة المباركة ليلة الاثنين السادس من شهر رجب، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف، نحن في جامع الراجحي في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والعشرين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله-:

كنا في الدرس الماضي تكلمنا على باب الوقف وذكرنا أن ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في تسعة عشرة بيتًا، وقد شرحنا منها في الدرس الماضي خمسة أبيات، فيبقى على ذلك أربعة عشر بيتًا نقرأها –إن شاء الله- في هذه الليلة ونشرحها بعون الله عَزَّوَجَلَّ وتوفيقه.

وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٨٨٦. وَغَيْرَهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧. أَوْ أَشْمِمِ الْضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفًا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلاً إِنْ قَفَا

٨٨٨. مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيْكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

٨٨٩. وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوْزِ لَا ... يَـرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوْفٍ نَقَلَا
٨٩٠. وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوْزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ
٨٩١. فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيْث الاسْمِ هَا ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
٨٩٢. وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى
٨٩٣. وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ
٨٩٤. وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُوْمًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا
٨٩٥. وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ ... أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ
٨٩٦. وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَا اقْتَضَى
٨٩٧. وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيْكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
٨٩٨. وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيْكِ بِنَا ... أُدِيْمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا
٨٩٩. وَرُبَّمَا أَعْطَى لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا

ذكرنا في الدرس الماضي تعريف الوقف وأين يكون، ومواضعه، ثم شرعنا في شرح أبيات ابن مالك -عليه رحمة الله- حتى توقفنا عند قوله:

وَغَيْرَهَا التَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ
أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضعِفًا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلاً إِنْ قَفَا
مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيْكُهُ لَنْ يُحْظَلَا
وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوْزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوْفٍ نَقَلَا
وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيْرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوْزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

هذه خمسة أبيات، تكلم فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كيفية الوقوف على المتحرك، إذا وقفت على كلمةٍ آخرها متحرك، فكيف تقف عليها؟ فذكر أن هذه الكلمة إما أن تكون مختومة بتاء التأنيث أو لا.

فإن كانت مختومةً تاء التأنيث فليس فيها إلا وجهٌ واحد وهو التسكين،

كقولك: (جاءت فاطمةُ اليوم)، فتقف فتقول: (جاءت فاطمة) بالتسكين.

فإن كان المتحرك ليس مختومًا بالتاء: كـ (خالدٌ وسعدٌ وبابٌ ومسجدٌ وجعفرٌ ويذهب ويجلس، وذهب وجلس) **ونحو ذلك فلك في الوقف عليه خمسة أوجه.**

- **الأول: التسكين، ويقال الإسكان.**
- **والثاني: الروم.**
- **والثالث: الإشمام.**
- **والرابع: التضعيف.**
- **والخامس: النقل.**

مثالٌ سريع: على هذه الأوجه، قبل أن نشرحها تبعًا لكلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما لو قلت: (**جاء رجلٌ**) ثم وقفت على رجل فإنك تقف بالتسكين فتقول: جاء رجل.

وتقف بالروم على رجلٌ، فتقول: جاء رجلُ.

وتقف بالإشمام فتقول: جاء رجل.

وتقف بالتضعيف فتقول: جاء رجلّ.

ولو قلت (جاء فهدٌ) فإنك تقف على فهد بالتسكين فتقول: جاء فهد.

وتقف عليه بالروم فتقول: جاء فهدُ.

وتقف عليه بالإشمام فتقول: جاء فهد.

وتقف عليه بالنقل فتقول: جاء فَهُد.

ثم نشرحها وجهًا وجهًا تبعًا لابن مالك في أبياته، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْرَهَا الْتَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ

فاستثنى منذ البداية المختوم بهاء التأنيث، من هذه الأوجه فدل على أن المختوم بتاء التأنيث ليس فيه كل هذه الأوجه، بل فيه وجهٌ واحد وهو الإسكان، سواءٌ كان هذا الاسم المختوم بتاء التأنيث علمًا كفاطمة، أو كان غير علم: كصلاة ورحمة، فليس لك في الوقوف عليه إلا الإسكان.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْرَهَا الْتَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ

هذا هو الوجه الأول، وهو الإسكان أو التسكين، وهو الأصل لأنه أكثر كلام العرب، أكثر العرب عندما يقفون، يقفون بالتسكين، وعلى ذلك أيضًا أكثر القراء، فأكثرهم يقفوا بالإسكان الخالص.

وإنما كان كذلك بأن الإسكان سلبٌ للحركة، وغرض الوقف إنما هو طلب الاستراحة، وكان الإسكان أكثر ما يؤدي هذا الغرض، وهو راحة المتكلم عند الوقف.

علامة التسكين: وضعها الخليل -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- وهو الذي وضع رموز الحركات وبقيت من وقته إلى الآن، كالفتحة والضمة والكسرة، والسكون، والشدة والهمزة، والتنوين، هو -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- وضع هذه الرموز، وأنتم تعلمون أن العرب لم تكن تكتب ثم تعلمت الكتابة، وكان في أول أمرها تكتب بلا نقطٍ ولا حركات.

ثم بعد ذلك وضعت الحركات، وكل ذلك كان السبب الأول فيه هو ضبط القرآن الكريم، فالخليل وضع للسكون رأس خاء، قيل إنها مختصرة من خف أو من خفيف، وقيل بل وضع رأس جيم، يريد من جزم أو أجزم.

وقيل بل وضع رأس حاء مختصرة من استرح، وصار كثير من الكتبة وخاصة

في الخط يتفننون فيجعلون السكون دالًا لما بينهما من التشبه، ومتأخر الكتبة يجعلون السكون دائرة، وهو تطور لرأس الخاء، وكأن السبب في ذلك أن الدائرة صفر ف كانت ترمز للصفر بدائرة ثم تحول مع الوقت إلى نقطة، فهو يدل على الخلاء، كما أن السكون يدل على الخلاء، خلاء الحرف من الحركات.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَوْ قِفْ رَائِمَ الْتَّحَرُّكِ

هذا هو الوجه الثاني وهو وجه الروم، يقال: رام الشيء يرومه إذا أراده وقصده، والمراد بالروم اختلاس الحركة اختلاسًا، وذلك بأن تنطق الحركة غير تامة، أي تنطق بها نطقًا خفيفًا، أي ق ببعض الحركة لا بكلها، أن تنطق ببعض الحركة وتحذف بعضها، قالوا: تنطق نصفها وتحذف نصفها.

وقيل تحذف الثلث وثلث الثلثين، وقيل تنطق الثلثين وتحذف الثلث.

على كل حال: هي حركة خفيفة تنطق فيها الحركة نطقًا خفيفًا أو تقول تنطق بعض الحركة وتحذف بعض الحركة.

فإذا أردت أن تقول: محمدٌ يذهب مسرعًا، ثم وقفت على يذهب بالروم تقول محمدٌ يذهب، بحركة خفيفة، والسؤال هنا هل الروم في كل الحركات؟ الضمة والكسرة والفتحة؟ أم في بعضها؟

الجواب عن ذلك: أن جمهور النحويين على أن الروم يكون في الحركات الثلاث يأتي في الضمة والكسرة والفتحة.

والقراء والفراء على منعه مع الفتحة قالوا لخفتها، نعم القراء إنما جاء عنهم الروم في الضمة والكسرة فقط، ولم يأتي عنهم الروم في الفتحة، فالفراء توقف عندما توقف عنده القراء، وأما النحويون فإنهم رووا الروم على الفتحة عن العرب،

فلهذا أجازوا الروم في الحركات جميعًا.

فالروم بالضمة كالوقوف على آخر قوله -تعالى-: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ فتقول: إياك نعبد وإياك نستعينُ.

والروم بالكسرة كالوقوف على قولك: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]؛ فتقول: بسم الله الرحمن الرحيمِ، وهكذا.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَوْ أَشْمِمِ الْضَّمَّةَ

هذا هو الوجه الثالث وهو الإشمام، وهو يختص بالضمة، ولذلك قال ابن مالك:

أَوْ أَشْمِمِ الْضَّمَّةَ

والمراد بالإشمام إذا أردنا أن نصوره تصويرًا: هو الإشارة بالشفتين إلى الضمة بُعيد التسكين من غير تصويتٍ يُسمع.

يعني أن تضم شفتيك بعد السكون تقف على الكلمة بالسكون، وبعدما تسكن تضم الشفتين إشارةً إلى الحركة التي حذفتها عند الوقف، فتضم الشفتين والضم لا يُغلق الشفتين، لا يُغلق الفم فلهذا يندفع منه هواء عند الوقف.

مثال ذلك: لو وقفت على قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ بالإشمام فتقول: إياك نعبد وإياك نستعين، إذًا فالإشمام يرى ولا يُسمع.

مسائل على ما سبق:

المسألة الأولى: اتضح أن الروم يدركه القريب، دون البعيد لأنه يُدرك بالسمع

وهو حركة مخفِفة.

وأما الإشمام فيدركه المبصر دون الأعمى لاعتماده على النظر دون السمع.

مسألة ثانية: بعض الكوفيين، وبعض القراء يسمون الروم إشمامًا، ولكن المشهور هو ما قدمناه من أن الروم النطق ببعض الحركة، والإشمام هو ضم الشفتين بعد الوقف بالتسكين، فالاختلاف هنا اختلاف في المصطلح لا في الحقيقة.

مسألةٌ ثالثة: قرأ بالروم والإشمام عند الوقف أبو عمر وحمزة والكسائي بإجماع واختلفوا عن عاصم، أما حفصٌ عن عاصم فلم يقرأ بالروم، كما أنه لم يقرأ بالإشمام عند الوقف لكنه قرأ بالإشمام في وسط الكلمة في موضعٍ واحد في سورة يوسف، في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف:١١]؛ بالإشمام في أثناء غنة النون.

قالوا: لأن أصل الفعل تأمنُنَا، بنونٍ مضمومة ونونٍ مفتوحة، وهذا حق الإعراب، بأن الفعل هنا مرفوع، تأمنُنَا، ولكن أدغم النونين ببعضهما فسكنت النون الأولى، لأن الإدغام لا يكون إلا بإسكان الحرف الأول، وأشار إلى هذه الضمة التي حُذِفت بسبب الإدغام بالإشمام.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

طالب: (@١٩:٢٨).

الشيخ: يعني حفص لم يروي ذلك عنه، وشعبة روى ذلك عنه، لأن كل قارئٍ من القراء السبعة له روايان مشهورتان قد يتفقان، فيقال حينئذٍ قراءة عاصم، أو قراءة عاصم باتفاق.

وإذا اختلف الراويان بقراءة عاصم بخلف، يعني على اختلاف، وبعضهم

يقول قراءة حفص، وقراءة شعبة، ولا يشير إلى الراوي الأول لأنه معلوم أن حفص عن عاصم، وشعبة عن عاصم.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَوْ قِفْ مُضعِفـًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلاً إِنْ قَفَا

هذا هو الوجه الرابع، وهو التضعيف، والمراد بالتضعيف هو تشديد الحرف الموقوف عليه، فتقف على قولك: جاء خالدٌ فتقول: جاء خالد، بتشديد الدال، **إلا أن الوقوف بالتضعيف له شروط:**

الشرط الأول: ألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة، وهذا قول ابن مالك:

أَوْ قِفْ مُضعِفـًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلاً إِنْ قَفَا

أشار ابن مالك إلى هذا الشرط.

الشرط الثاني: ألا يكون الحرف الموقوف عليه حرف علة، نحو القاضي ويدعو، ويخشى، وأشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلاً إِنْ قَفَا

الشرط الثالث: ألا يكون ما قبل آخره ساكنًا، فلا يوقف بالتضعيف على نحو عمرو، وصبر، لأن ما قبل الآخر ساكن، وإذا شذ الآخر صار أوله ساكنًا فالتقى بذلك ساكنان على غير حدهما، وكذلك زيد.

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله: (إِنْ قَفَا مُحَرَّكـًا)؛ أي إن قفا آخره حرفًا محركًا.

الشرط الرابع: ألا يكون الحرف الموقوف عليه ساكنًا، يعني ألا يكون آخر الكلمة سامكنًا نحو: لم يذهب، أو الذي، وهذا لم يذكره ابن مالك هنا، ولكنه

ذكره من قبل، وكان ينبغي ألا نذكره، لكن ذكرناه فقط لإكمال الشروط، وإلا فهو شرطٌ مشروط في كل حالات الوقف الخمسة، لأننا قلنا إن هذه الأبيات الخمسة تتكلم على كيفية الوقوف على المتحرك، إذًا فقد خرج الساكن منها كلها.

فأشار إلى ذلك ابن مالك في أول الأبيات عندما قال: وغيرها التأنيث من محركِ، وهذا كما يكون في الاسم كما جاء خالد، يكون في الفعل، كما لو قلت مثلًا: يجعل، أو يذهب، تقول يجعل ويذهب.

ومن ذلك قول الراجز: (**لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جِدَبّا في عامِنَا ذا بَعْدَ ما اخْضَبّا**)؛ فالفعل أخضب، لكنه شدد آخره فقال اخضَّبا.

وهنا مسائل:

المسألة الأولى: يذكر بعض اللغويين أن الوقف بالتشديد لغة سعدية أي لغة لبني سعد.

المسألة الثانية: لم يقف أحدٌ من القراء بالوقف بالتضعيف، إلا ما جاء في رواية شاذة عن عاصم أنه وقف بالتضعيف على قوله (مستطر) في سورة القمر، وقال: (مستطر) وهذه رواية شاذة يعني ليست عن حفص ولا شعبة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَرَكَـــــــــــــاتٍ انْقُـــــــــــلَا　　　لِسَـــاكِنٍ تَحْرِيْكُـــهُ لَـــنْ يُحْظَـــلَا

هذه هو الوجه الخامس.

طالب: (@٢٥:٤٦).

الشيخ: كيف مستطار مثلًا.

طالب: (@٢٥:٥٩).

الشيخ: نعم الحرف المشدد إذا وقفت عليه يُسكن، التشديد يبقى لكنه بلا حركة، أمر، مستطر، لكن بلا حركة، تسكنه تسكينًا ويجوز فيه الأوجه الأخرى من الروم والإشمام.

يعني إنك ما تحركه الحركة لابد أن تُحذف إما أن تسكن وإما أن تروم وإما أن تشم.

طالب: (@٢٦:٤٦).

الشيخ: لا التضعيف موجود، لكان الحرف في الأصل مضعفًا، فالتضعيف يبقى، لكن الكلام لو كان الحرف غير مضعف فيمكن أن تقف عليه بالتضعيف فنقول هذا وقفٌ بالتضعيف، لكن إذا كان الحرف من الأصل مضعفًا ثم وقفت، فالحرف مضعف في الأصل ليس مضعفًا من أجل الوقف.

طالب: (@٢٧:١٥).

الشيخ: لا مستطرٌ، مستطر، ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر:٥٣]؛ فهو مرفوع بالضمة، نعم.

طالب: (@٢٧:٢٥).

الشيخ: مستقرٌ هذا مشدد، ربما تعني مثلُ مستقرٌ، هذا مشدد مستقر.

طالب: (@٢٧:٥١).

الشيخ: لا لأنه سيأتي في الشروط بعد قليل، تقف بالتضعيف بشروط.

طالب: (@٢٨:٠٩).

الشيخ: التضعيف يُشترط فيه ألا يكون ما قبل آخره ساكنًا قلنا ذلك.

لاحظ لو قلنا التضعيف من شروطه ألا يكون ما قبل آخره ساكنًا كفهد، فإذا

كان مشددًا في الأصل كمستقرٌ، مشدد عبارة عن ساكن متحرك، إذًا فقبل آخره ساكن، فلا يتحقق فيه الوقف بالتشديد، هو مشدد في الأصل.

يعني المشدد لا يشدد، يريدون أن يأخذوا دقائق العلم.

نتقل إلى الوجه الخامس: وهو النقل.

الوقف بالنقل: المراد به نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، تنقل الحركة من الحركة التي وقفت عليه إلى الحرف الذي قبله، وتسكن الحرف الأخير، ففي قولك جاء سعدٌ تقف عليه فتقول: جاء سَعُد، فالعين صارت مضمومة والدال ساكنة.

وتقول: اهتم بالعلم يا زيد، فإذا وقفت على العلم قلت: اهتم بالعلِم، وتقول: هذا قفلٌ يا زيد، فإذا وقفت قلت: هذا قُفُل.

قالوا: لم يُقرأ بالنقل، لم يقرأ أحدًا من القراء بالنقل إلا في قوله -تعالى-: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ [البلد:١٧]؛ فقرأها ابن عامر: وتواصوا بالصبِر، فهذا من الوقف بالنقل.

ومن الوقف بالنقل من كلام العرب قول الشاعر: (**أَنا ابنُ ماوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ، وجاءَتِ الخَيْلُ أَثابِيَّ زُمَرْ**)؛ الشاهد في قوله: إذ جد النقر، الأصل إذ جد النقرُ، ثم نقل.

وكذلك قولٌ آخر: (**عَجِبتُ وَالدَّهرُ كَثيرٌ عَجَبُه، مِن عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَم أَضرِبُه**)؛ في الأصل لم أضربه مجزومٌ بـ (لم) فلما وقف نقل حركة الهاء إلى الباء الساكنة وسكن الهاء فقال: لم أضرِبه.

❁ وللوقف بالنقل شرطان أو شروط:

الأول: أن يكون ما قبل آخره ساكنًا، لماذا؟ ليمكن نقل الحركة إليه، وهذا قول ابن مالك (وحركاتٌ انقلا لساكنٍ)، أي وحركاتٍ انقل لساكن.

فلابد أن يكون ما قبل آخره ساكنًا، فإن كان ما قبل آخره متحركًا كجعفر، امتنع الوقف بالنقل.

الشرط الثاني: أن يكون ما قبل الآخر جائز التحرك، أن يكون الحرف الذي قبل الآخر يجوز أن يُحرك.

وهذا قول ابن مالك: (تَحْرِيْكُهُ لَنْ يُحْظَلَا)؛ يعني لا يُمنع، لا يمتنع، فإن كان ما قبل الآخر حرفًا متعذر التحريك كالألف أو كالحرف المدغم، امتنع النقل لأنه لا يمكن أن يحركه.

وهناك شرطان سيأتيان في البيتين القادمين:

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوْزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوْفٍ نَقَلَا

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الخلاف في كون الوقف بالنقل عامًا للحركات الثلاث، هل الوقف بالنقل يكون في جميع الحركات الضمة والفتحة والكسرة في بعضها، فالبصريون هنا منعوا الوقف بالنقل في الفتحة، قالوا: الفتحة لا تنقل، لأن الفتحة خفيفة.

والكوفيون والأخفش من البصريين أجازوا النقل في الفتحة طردًا للباب وإن لم يُسمع، لم يُسمع نقل الفتحة، لكنهم أجازوا ذلك قياسًا فردًا للباب، إذًا نقل الفتحة يجوز أو لا يجوز؟ عند البصريين لا يجوز، وعند الكوفيين والأخفش يجوز يُستثنى من ذلك الحرف المهموز.

فيصح معه نقل الحركات حتى الفتحة، الهمزة دائمًا لها أحكامٌ خاصة لما يجوز فيها من تسهيل لا يأتي في بقية الحروف.

مثال ذلك: الخبء، كلمة الخبء، نحو ﴿ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل:٢٥]؛ فالخبء منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فهل نقف عليه بالنقل؟ نعم جائز عند الجميع، لأن الكلمة مختومة بهمزة.

وكذلك مثلًا الردء، ولو كانت منصوبة، سيأتي الآن.

طالب: (@١٩:٣٦).

الشيخ: مختومة بهمزة الخبء، نعم مختومة بهمزة، نقول كلمة مختومة بهمزة يصح فيها النقل حتى مع الفتحة، فإذا نقلت نقلت الفتحة في الكلمة المختومة بالهمزة، فكيف يكون النقل؟

في ذلك عن العرب لغات:

اللغة الأولى: أن تقول الخبء، وتقول: الردء، أي تثبت الهمزة وتنقل الفتحة منها إلى الساكن قبلها كما تفعل في الحروف الأخرى، كما لو قلت مثلًا فهدٌ فَهُد.

اللغة الثانية: أن تقول: الخبا، والردا، فتنقل الفتحة إلى الساكن قبلها وتقلبها ألفًا، وقرأ بذلك بعض القراء.

اللغة الثالثة: أن تقول: الخب، الرد، بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها، إذا نقلت الفتحة منها إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة، صار ما قبل الهمزة آخر الكلمة فوقفت عليه بالتسكين.

وإذا فعلت ذلك جاز لك أن تقف عليها بالتسكين الخب، أو بالروم أو بالإشمام، طبعًا بالإشمام إذا كانت مضمومة، وقرأ بهذه بعض القراء أيضًا.

إذًا فعند نقل الفتحة، عند نقل الحركة من الهمزة عمومًا فتحة أو غير فتحة، إذا نقلت الحركة من الهمزة إلى الساكن قبلها، فكم فيها من لغة؟ ثلاث لغات، والقراء قرأوا من هذه اللغات بلغتين، قرأوا بنقل الحركة وقلب الهمزة، وقرأوا بنقل الحركة وحذف الهمزة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولا يزال يتكلم عن الوقف بالنقل، فقال:

وَالنَّقْــلُ إِنْ يُعْــدَمْ نَظِيْــرٌ مُمْتَنِــعْ   وَذَاكَ فِــي الْمَهْمُــوْزِ لَــيْسَ يَمْتَنِــعْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن أدى الوقف بالنقل إلى بناءٍ لا نظير له في العربية امتنع، نحو: هذا علمٌ لا تقف عليه بالنقل فتقولك هذا عِلُم، لو وقفت بالنقل ستنقل الضمة إلى الساكن قبلها اللام، فتقول هذا عِلُم، وعِلُم على وزن فِعُل، وهذا الوزن لا وجود له.

الثلاثي إذا قلبته تقليبًا عقليًا سيخرج لك باثني عشر وجهًا أو اثنتي عشر صورة كلها موجودة في اللغة العربية، فيفعل وفِعل، وفُعل، وفَعِل، وفَعُل، كلها موجودة إلا صورتين:

الصورة الأولى فِعُل؛ هذه ليست موجودة في الثلاثي.

والصورة الأخرى عكسها، فُعِل في الأسماء.

لكنها جاءت في نحو دُئِل قالوا إنها منقولة من الفعل فُعِل، ما سوى ذلك موجود، إذًا إذا أدى الوقف بالنقل إلى بناءٍ لا نظير له في العربية ما حكمه؟ يمتنع ويستثنى من ذلك المهموز أيضًا، لو وقفت على مهموز جاز النقل وجاز الوقف بالنقل معه ولو أدى ذلك إلى بناءٍ لا نظير له.

بسبب أن الهمزة يصح فيها ما لا يصح في غيرها من أمثلة ذلك (هذا ردءٌ)، أو ملأ الأرضِ فإذا وقفت بالنقل على ردءٌ ستقول رِدُء، وملأٌ إذا وقفت عليها تقول:

مِلُأ.

فسيؤدي إلى بناءً لا نظير له ومع ذلك يجوز، فإذا نقلت الحركة مع المهموز، فكيف نقلها في ذلك الثلاث لغات السابقة:

الأولى: رِدُء، ومِلُأ بنقل الحركة وإثبات الهمزة ساكنة.

والوجه الثاني: نقل الحركة وقلب الهمزة، طبعًا ستقلبها من جنس الحركة قبلها، فتقول: رِدُ، ومِلُ، نعم هذا وجه ثاني.

والوجه الثالث: رد، ومل، بالنقل وحذف الهمزة، فإذا نقلت وحذفت الهمزة، وقفت على ما قبلها حجاز لك أن تقف بالتسكين أو بالروم أو الإشمام هنا، والقراء قرأوا بالوجه الثاني والثالث دون الأول.

هذه هي الأوجه الخمسة التي جاءت عن العرب في الوقوف على المتحرك، هل فيها سؤال أو نكمل؟

طالب: (@٠١:٤٤).

الشيخ: مثال: كما لو قلت مثلًا ذهب أو لن يذهب أو رأيت خالدًا، فتقول في: ضرب تقف عليه بالروم تقول ضربَ، تخفف الحركة، أو لم يضرب زيدٌ، لم يضربَ، وهذه قلنا لا تؤخذ إلا بالدربة، وأكثر من يعتني بها القراء، فتؤخذ منهم بالدربة حتى يتقنها المتكلم.

طالب: (@٥٣:٤٤).

الشيخ: مثل فُعِل.

طالب: (@٠٠:٤٥).

الشيخ: مغير الثلاثي في الفعل، نحن نتكلم عن الاسم، الاسم يأتي على أثني

عشر وجهًا إلا هذين الوجهين بخلاف الفعل، الفعل الثلاثي يأتي أصالة على فَعَل كذهب وعلى فَعِل كشرب، وعلى فَعُل كعظم.

ويأتي في البناء المجهول والمحول والمتعجب منه على فُعِل.

طالب: (@٤٥:٤٥).

الشيخ: الروم والإشمام لا يكون إلا بحذف الهمزة، إذا حذفت الهمزة، ووقفت على ما قبلها فقلت رد، فلك أن تقف بالسكون، هذا رد، ولك أن تقف بالروم، لأنه المضموم، تقول: هذا رِدُ أو بالإشمام: هذا رِد.

طالب: (@٤٦:٢٧).

الشيخ: لأن الوجه الأول أدى إلى الحذف، والحذف يقلب الكلمة من حكم إلى حكم، وهذا كثير في الكلام، عندما تحذف من الكلمة شيئًا ينقلب حكمها إلى شيءٍ آخر.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيْث الاسْم هَا جُعِلْ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيْح وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

تكلم في هذين البيتين على كيفية الوقف على تاء التأنيث، عرفنا من قبل، أن المختوم بتاء التأنيث ليس فيه إلا وقف السكون.

مسألة أخرى: هل نقف على المختوم بتاء التأنيث بالتاء أم بالهاء؟ ففصل ذلك في هذين البيتين.

والخلاصة: أن تاء التأنيث إن دخلت على فعلٍ ماضٍ كـ ذهبت وجلست، أو على حرفٍ كـ ثمت، وربت، ولعلت، فالوقف عليها لا يكون إلا بالتاء، وتكلمنا

من قبل على دخول تاء التأنيث وعرفنا أن دخولها على الفعل الماضي قياسي، وعلى الاسم إذا كان مشتقًا قياسيًا.

وأما دخولها على ما سوى ذلك سماعي، أي على الحروف وعلى الأسماء الجامدة، فلا نعيد ذلك، وأما إن دخلت على اسمٍ إن دخلت تاء التأنيث على اسمٍ فلها حينئذٍ ثلاثة أحوال:

الأول: إن كان هذا الاسم مفردًا قبل التاء حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ، كـ بنتٍ وأختٍ، فتقف عليها بالتاء أيضًا.

والحالة الثانية: إن كان الاسم مفردًا، قبل التاء حرفٌ متحرك، أو ألف، إذا كان الاسم مفردًا وقبل الآخر حرف متحرك أو ألف وإن شئت تقول إذا كان الاسم مفردًا وليس قبل آخره صحيحٌ ساكن، يعني الحالة الأولى.

فالوقف عليه عند جمهور العرب بالهاء، نحو: فاطمه، وحمزه، ورحمه، وفتاه، وصلاه.

الوقوف عليها بالتاء نحو: فاطمت، وحمزت، ورحمت، وفتات، وصلات، قلنا تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين على الوقوف على المختوم بتاء التأنيث.

وقلنا إن الخلاصة في ذلك إذا دخلت أو إذا كانت الكلمة المختومة بتاء التأنيث فعلًا أو حرفًا فإن الوقوف حينئذٍ يكون بالتاء، كضربت، وثمت.

وإذا كانت الكلمة المختومة بتاء التأنيث اسمًا فننظر إن كان ما قبل الآخر صحيحًا ساكنٍ كبنتٍ وأختٍ فالوقوف أيضًا بالتاء، وإن كان اسمًا مفردًا لم يقع قبل آخره حرفٌ صحيحٌ ساكن، بل وقع غير ذلك، يعني حرفٌ متحرك أو ألف.

حرفٌ متحرك كفاطمة، ألف كفتاة، فإن الوقوف على ذلك عند جمهور العرب

يكون بالهاء كفاطمة وحمزة ورحمة وفتاة، وعند بعض العرب الوقوف يكون بالتاء، كفاطمت، وحمزة، ورحمت وفتات وصلات.

وعلى هذه اللغة قرأ نافع وابن عامر وحمزة وعاصم "إن شجرت" عند الوقوف من قوله: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان:٤٣]، وقرأ باقي السبعة بالهاء عند الوقف، "إن شجره"، ومن هذه اللغة أيضًا ما جاء في السيرة أن ثابت بن قيسٍ الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ صاح في يوم حرب مسيلمة الكذاب، فقال: يا أهل سورة البقرت، فرد عليه مجيبٌ من قبيلة طيء، ما أحفظ منها ولا آيت.

ومن ذلك قول شاعرهم: (**والله أنجاك بكفي مسلمَت، من بعد ما، وبعد ما، وبعدمت كانت قلوب القوم عندَ الغلصمت وكادّت الحُرّةً أن تدعى أمت**)؛ فهذه لغة لبعض قبائل العرب، وعلى هذه اللغة بعض لهجات نجدٍ إلى اليوم.

فيقولون مثلًا: ذهبت فاطمت إلى المدرست، ويُخرج بعض المتأخرين على هذه اللغة قول بعض المعاصرين: (حكمت، وثروت، وطلعت) في أعلام الناس، وإن كان نحو ذلك في الأصل من أثر اللغة التركية، فهم يقفون بالتاء مطلقًا، ولكن يمكن أن يُخرج مثل ذلك على هذه اللغة.

إذًا إذا كان المختوم بتاء التأنيث اسمًا ننظر إن كان اسمًا مفردًا، فحكمه ما سبق على التفصيل السابق، وإن كان الاسم جمعًا جمع مؤنث سالمًا، كهندات، وفتيات، فجمهور العرب يقفون عليه بالتاء فيقولون هنداتٌ هندات.

ويقولون في فتياتٍ فتيات، وعند بعضهم يقفون بالهاء فيقولون هنده وفتياه، ومن ذلك قول بعض العرب: (من المكرماه دفن البناه) وقولهم: (كيف بالإخوة والأخواه) وهي لغة مروية عن قبيلة طيء، وقرأ بها الكسائي في قوله: (هيهات) وقف عليها بلفظ (هيهاه).

الكتابة تختلف عن الوقف، (فاطمة) تكتبها بالتاء المربوطة، ولكن السؤال كيف تقف عليها؟ تقف عليها بالهاء عند جمهور العرب، وبالتاء عند بعض العرب، إلا في الأبيات أو في الكلمات المروية على هذه اللغة، يعني مثلًا في الأبيات التي جاءت في الوقوف بالتاء، مثل: (**والله أنجاك بكفي مسلمَت**)؛ هذه تُكتب بالتاء المفتوحة، لأنها تاءٌ مفتوحة على كل حال.

أو مثلًا: (من المكرماه دفن البناه)؛ تكتب بالهاء لأنها تُقرأ بالهاء وقفًا ووصلًا، أنا الذي يُقرأ بالتاء وصلًا وبالهاء وقفًا فهذا الذي يُكتب بالتاء المربوطة، كُتِب بالتاء المربوطة لكي يجمع الحالتين، يجمع الهاء والتاء، أما إذا لم يكن في النطق إلا نطق واحد، فحينئذٍ نكتبها بصورة واحدة.

يعني مثال ذلك: الأبيات المختومة بتاءٍ مربوطة، كقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه**)؛ هنا كلمة ألفية كيف ستقرأ عند الوقف؟ بالهاء، وعند الوصل؟ بالهاء إذًا هي هاء وقفًا ووصلًا، فيجب أن تكتبها هاءً فلذلك تكتب في الألفية الآن بالهاء.

(**وأستعين الله في ألفيه**)؛ هاء ساكنة، (**مقاصد النحو بها محويه**)؛ هاء ساكنة لأنها تنطق وصلًا ووقفًا بالهاء.

(**والله أنجاك بكفي مسلمَت**)؛ كيف تنطقها وقفًا؟ بالتاء ولو أردت أن تصل بالتاء إذًا تكتبها بالتاء، لكن لو قلت مثلًا (فاطمة بنتٌ مجتهدة)؛ فاطمة في الوصل تاء، وعند الوقف هاء فتكتبها بالتاء المربوطة، فهذا هو الإملاء.

طالب: (@٢٥:٥٨).

الشيخ: لا وقفًا، لا تنطق وقفًا بالهاء أما إذا وصلوا فإنهم ينطقونها تاءً لكن هذه من السجع، والسجع كما تعرف كما ذكرنا في الدرس الماضي، كما ذكرنا مواضع

الوقف، قلنا مواضع الوقف عند انتهاء المعنى أو نهاية الشعر أو نهاية الشطر الأول من المصرع أو السجع وفي حكم السجع الفواصل، فهذه لفظة مسجعة، (دفن البناه من المكرماه)؛ تكتب بالهاء لأنها لا تنطق إلا هاءً وصلًا ووقفًا.

فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيْث الاسْم هَا جُعِلْ ... إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيْح وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

يقول: في الوقف تجعل تاء التأنيث هاءً إذا كانت في اسم وليس قبلها حرفٌ صحيح ساكن، كفاطمة، ثم قال: (وقل ذا) ماذا يعني بــ ذا؟ أي قلب التاء هاءً قلب تاء التأنيث هاءً.

(قل ذا) قل في ماذا؟ قل في جمع تصحيحٍ نحو هندات، ويوقف عليه في الكثير هندات، وعلى القليل هنداه.

قال:

فِي جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَمَا ضَاهَى

ماذا يعني؟ يعني ما ضاهى جمع المؤنث السالم، من نحو اسم الجمع المختوم بألفٍ وتاء، كأولات، يدل على جمع وليس له مفرد، وكذلك المسمى بجمع المؤنث السالم كعرفات، وأذرعات، وكذلك من نحو هيهات، اسم الفعل المختوم بالألف والتاء، هيهات اسم فعل ليس جمعًا بالألف والتاء ولكنه في التقدير، قالوا: كأنه جمع (هيهية) فعللة فجمعت على (هيهات).

فجمع المؤنث السالم وما يضاهيه مما ذكرنا حكمها واحد، الأكثر أن تقف عليها بالتاء والقليل أن تقف عليها بالهاء وهذا مسموعٌ فيها كــ (هناده، وولاه، وعرفاه، وهيهاه)، وذكرنا قبل قليل أن الإمام الكسائي من القراء السبعة وقف على

هيهات بالهاء فقال: هيهاه.

ثم قال ابن مالك:

وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

يعني أن جمع المؤنث السالم، هذا الأول، وما ضهاه، هذا الثاني عكس الاسم المفرد المختوم بتاء التأنيث، فالاسم المفرد المختوم بتاء التأنيث فيه الوجهان، إلا أن الأكثر الوقوف بالهاء، وجمع المؤنث السالم وما ضهاه، فيه الوجهان: إلا أن الأكثر الوقوف بالتاء.

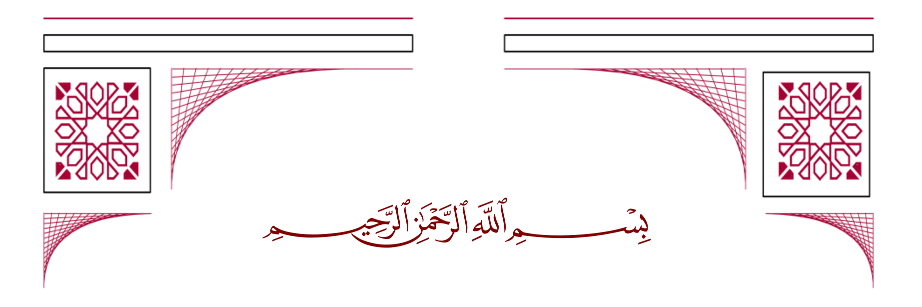
نعم الوجهان جائزان، إلا أن المفرد كفاطمة، الوقوف بالهاء كثير والوقوف بالتاء قليل، أما جمع المؤنث السالم كـ (فاطمات) فالوقف بالتاء أكثر، والوقف بالهاء هو الأقل أو النادر.

هذا نادر قليل ليس كالوقف على الاسم المفرد المختوم بالتاء، تاء التأنيث الوقوف عليه بالتاء كـ (فاطمت) أكثر من (هنداه) وإن كان جميعًا يشتركان في القلة، لكن (فاطمت) أكثر، وجاءت في شواهد كثيرة متنوعة.

ثم بعد ذلك سيختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بعدة أبيات يتكلم فيها على مسألة واحدة، وهي: **زيادة هاء السكت عند الوقف.**

إن كان من سؤال أو نختم الدرس ونكمل -إن شاء الله- بعد الصلاة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فمازال الكلام موصول على باب الوقف، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقِفْ بِهَا الْسَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَل ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُوْمًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا
وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَا اقْتَضَى
وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا
وَرُبَّمَا أَعْطَى لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا

تكلم في هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الوقف بهاء السكت، أي زيادة هاءٍ ساكنةٍ في آخر الكلمة الموقوف عليها عند الوقف، نحو الوقف على كتابي، تقول: (كتابيه) أو الوقف على قول ما هي، تقول: ما هيه، كما ورد في القرآن الكريم.

وهاء السكت من خصائص الوقف، يعني لا تأتي إلا عند الوقف، وهي تزاد لوظيفة لفائدة، تزاد لبيان ما في آخر الكلمة من حركةٍ أو حرف، لتبين آخر حركة،

أو آخر حرفٍ في الكلمة، فهي على ذلك عكس همزة الوصل التي تزاد في أول الكلمة من أجل النطق بالساكن، وهاء السكت تزاد في آخر الكلمة عند الوقف لماذا؟

لإبقاء الحركة في الوقف، (ما هي) كيف تبقي الفتحة على الياء في (ما هي) في السؤال؟ تأتي بهاء السكت تقول: (ما هيه) فأبقيت الحركة، وهاء السكت لا تلحق حركة إعراب، ولذا هي تلحق المازني الذي على حرفٍ واحد، نحو: (كتابيه) وياء المتكلم على حرفٍ واحد، وكذلك (سلطانيه)، وتقول في لوقف على (الكتاب لي) يجوز أن تأتي بهاء السكت فتقول: (كتاب ليه).

وعند السؤال تقول: (لمه) ومن ذلك قول بعض العامة اليوم (إيوه) للجواب، فـ (إيوه) في الجواب أصله: (إي والله) إي حرف جواب، كقوله: (إي وربي) أي أجل وربي، فالأصل (إي والله) ثم حُذِف المقسم به وهو لفظ الجلالة وبقيت الواو وحدها، فزيدت هاء السكت عند الوقف، فصارت (إي) (إيوه).

وتلحق هاء السكت أيضًا المبني المختوم بحرف علة، المبني الذي في آخره حرف علة، نحو: (هو) الضمير يجوز أن تقف عليه فتقول (هوه) وكذلك (هي) تقول: (هيه)، ومن ذلك ما ورد في القرآن الكريم: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾ [القارعة:١٠]، قال حسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **(إِذا ما تَرَعرَعَ فينا الغُلامُ، فَما إِن يُقالُ لَهُ مَن هُوَه)**؛ أي (من هو).

وقال عبد الله بن قيس الرقيات: **(كَرَ العَوَاذِلُ فِي الصَّبَاحِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهْ، لابد من شيب فدعـن ولا تطلن ملامكنه)**.

الأصل: (يلمنني وألومهن) ثم زاد الهاء فقال: (وألومهنه)، وكذلك في البيتين

الآخرين.

ومن ذلك، قول بعض العامة كجواب: (إيه) في الأصل حرف الجواب: (إي) بمعنى أجل، فلك أن تقف عليه فتقول (إي) ولك أن تأتيَّ بهاء السكت فتقول (إيه).

وتلحق هاء السكت أيضًا المبني بناءً أصليًا لا عارضًا، نحو (كيف أصبحت) تقف لك أن تقول كيف، أو (كيفه)، أين تسكن، تقف فتقول: أين أو (أين)، وكل هذه المواضع التي ذكرناها من قبل وهي ثلاثة مواضع، تدخل في قول ابن مالك:

وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيْكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

نعم كلها مبنيات بناءً لازمًا، وتلحق هاء السكت أيضًا الفعل، الذي حُذِف من آخره حرف العلة، هناك الفعل الناقص المختوم بحرف علة، ثم إن حرف العلة قد يُحذف لجزمٍ أو لبناءٍ.

لجزمٍ نحو: لم يعطي زيد شيئًا، بناء كما في الأمر أعطي زيدًا مالًا، فإذا وقفت على هذا الفعل المعتل الآخر الذي حُذِف منه حرف العلة جاز أن تقف بلا هاء سكت، وتقول: زيدٌ لم يُعط، وتقول: (يا زيد أعط)، ويجوز أن تأتي بهاء السكت، وتقول: (زيدٌ لم يعطه) وأعطه، لا تريد هاء الضمير، وإنما تريد هاء السكت، تقول: زيدٌ لم يعطي مالًا لأحد، ثم أردت أن تقف، تقول: (زيد لم يعط)، أو (زيدٌ لم يعطه)، إذا أردت أن تبين الكسر الموجود على الطاء تقول يعطه، تريد هاء السكت، لا تريد الضمير.

ومثل ذلك: لو قلت: (لم أغزو هذه السنة) ثم وقفت تقول: (لم أغز)، أو (لم أغزه)، ولم أرمي بالسهم، فتقول في الوقف: (لم أرم) أو (لم أرمه).

وتقول: لم أخشى زيدًا، فتقف فتقول: (لم أخش)، أو (لم أخشه) وهكذا،

وهذا هو قول ابن مالك:

وَقِفْ بِهَا الْسَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلْ   بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

قالوا ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ على أن الأصل يتسنى بألف ثم دخل الجازم لم، فحُذِف الألف، فتقول عند الوقف: (لم يتسن) أو تأتي بهاء الوقف: (لم يتسنه) قالوا: ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠]؛ لك في الوقف في اللغة أن تقول في الوقف على (اقتدي بزيد) تقول: (اقتد) أو تأتي بهاء السكت: (اقتده) على أن الهاء للسكت، وليست ضميرًا.

وتلحق هاء السكت أيضًا الفعل الباقي على حرفٍ واحد، الذي حُذِفت حروفه ولم يبقى منه إلا حرفٌ واحد، كقولك: (قِ نفسك النار)، أو (عِ الدرس)، أو (فِ بالعهد)، فتقف فتقول: (قه، أو عه، أو فِه).

وتلحق هاء السكت أيضًا الفعل الباقي على حرفين أصلي وزائد، لو بقيَّ الفعل بعد الحذف على حرفين أحدهما أصلي والآخر زائد، نحو: (لم يفِ زيدٌ بعهده)، يفِ هذا مضارع (وفى)، واو وفاء وألف.

في المضارع نقول: (يفِ) فحذفنا الواو، إذًا الواو وهي أول الكلمة يعني فاء الكلمة حُذفت في المضارع يفِ، ثم دخل الجازم (لم يف) فحذفت الياء وهي ياء لام الكلمة، فبقيَّ الفعل حينئذٍ (يف) على حرفين، لكن أحدهما زائد والآخر أصلي.

وكذلك: (لم يعِ ما أقول) فتقف على ذلك فتقول: (لم يفه) أو (لم يعه) بهاء السكت.

وتدخل هاء السكت أيضًا على (ما) الاستفهامية إذا جُرت وحذف ألفها،

وسيأتي أن ألف الاستفهام إذا جُرت وجب حذف ألفها، سواءٌ كان الذي جرها حرف جر نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ:١]، (فيم قلت ذلك)، (عم تبحث).

فتقف فتقول: (عم) أو بهاء السكت (عمه)، (فيم) أو بهاء السكت: (فيمه).

أو كان الجار اسمًا مضافًا، كقولك: (قراءة مه) أو (اقتضاء مه)، تريد اقتضاء ماذا، وقراءة ماذا؟ الأصل قراءة ما، ثم حذفت الألف لأنها وقعت مضافًا إليها، وأتيت بهاء السكت فقلت: (قراءة مه)، سيأتي تفصيلٌ لذلك عند شرح البيت.

فعرفنا أن هاء السكت تدخل في مواضع كثيرة.

السؤال هنا: ما حكم زيادة هاء السكت؟ الوجوب أم الجواز؟

الجواب عن ذلك: زيادة هاء السكت عند الوقف جائزة، إلا في ثلاثة مواضع فتجب، **فتجب هاء السكت في ثلاثة مواضع:**

الموضع الأول: الفعل الباقي على حرف، كـ (قِ نفسك)، إذا أردت أن تقف على هذا الفعل الباقي على حرفٍ واحد، يجب أن تأتي بهاء السكت، فتقول: (قه).

الموضع الثاني من مواضع وجوب هاء السكت: الفعل الباقي على حرفين أحدهما أصلي والآخر زائد: كــ لم يفي زيدٌ بعهده، إذا أردت أن تقف يجب أن تقول: لم (يفه).

وفي هذين الموضعين **يقول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَـيْسَ حَتْمًـا فِـي سِـوَى مَـا كَـعِ أَوْ ... كَيَــعِ مَجْزُوْمًــا فَــرَاعِ مَــا رَعَــوْا

يقول: ليس دخول هاء السكت حتمًا أي واجبًا إلا فيما كان في قولك: (عِ) أي الفعل الباقي على حرف، أو (يعِ) أي الفعل الباقي على حرفين أصليٍ وزائد.

والموضع الثالث من مواضع زيادة هاء السكت وجوبًا في الوقف: (ما)

الاستفهامية إذا أضيفت إلى اسمٍ وحُذِف ألفها، مع (ما) الاستفهامية إذا أضيفت إلى اسمٍ وحُذِف ألفها.

كقولك: قراءة (مه) لو وصلت تقول: (قراءة ما يا زيد تريد)، فإذا وقفت تقول: (قراءة مه)، صارت (ما) مضافًا إليها، أضيف ما قبلها إليها، فصارت مضافًا إليها.

مثل قراءة (مه) أفصلها بما تشاء، (قراءة ما يا زيد تريد)، (قراءة ما تريد أفصله، ولك أن تقول أيضًا: (ما جيء ما جئت)، الأصل (جئت مجيء) ماذا؟ (جئت مجيء ما)، ثم إن الاستفهام كما هو معروف له الصدارة، فيجب أن يتقدم هو وما أضيف إليه، فقلت: (مجيئ ما جئت) يعني جئت أي مجيء؟ جئت مجيء ماذا؟ جئت ما جئت، مجيئًا ما جئت، يعني جئت مجيء ماذا؟

طالب: (@٨٣:٢٣).

الشيخ: كيف؟ نعم حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرَّت بحرفٍ أو إضافة واجب، وسيأتي شرح ذلك، أما...

طالب: (@٨٣:٣٩).

الشيخ: بلا ألف إذا حُذِفت ألفها وجوبًا تُحذف في الرسم لما قلنا قبل قليل، لأنها لا تنطق لا وصلًا ولا وقفًا فتُحذف، الميم فقط.

إلا إنها حينئذٍ تتصل بما قبلها، لأن الكلمة على حرف واحد لا تستقل بنفسها، لو قلت مثلًا (فيم قلت ذلك؟) تكتب: فاء وياء وميم متصلات، مثل ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ:١]، عين وميم، (عم) متصلات ببعضهما.

طالب: (@٨٤:٢٥).

الشيخ: كيف؟ لا تتصل بالحرف أما بالاسم لا تتصل، (قراءة ما) وحدها،

(قراءة ما تريد).

طالب: (@٨٤:٤٩).

الشيخ: تحذف الألف لأن حذفها واجب.

قلنا الموضع الثالث لزيادة هاء الوصل وجوبًا مع (ما) الاستفهامية إذا أضيفت وحُذِف ألفها، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَا اقْتَضَى

إذًا فزيادة هاء السكت عند الوقف تكون وجوه في ثلاثة مواضع على ما قرره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أما الموضع الأول والثالث، فمتفقٌ عليهما، وأما الموضع الثاني وهو زيادة هاء السكت وجوبًا مع الفعل الباقي على حرفين أصلي وزائد، فالصحيح أن زيادة هاء السكت جائزة وليست واجبة.

والدليل على ذلك: أن القراء أجمعوا على الوقوف على نحو (لم أك)، (ومن تق) في قوله -تعالى-: ﴿وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا﴾ [مريم:٢٠]، ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمۡتَهُۥۚ﴾ [غافر:٩]؛ بلا هاء سكت، يقفون بلا هاء سكت، فدل ذلك على أنه جائزٌ لا واجب.

طالب: (@٨٦:٣٦).

الشيخ: الأول إذا بقيَّ الفعل على حرفٍ واحد، كـ (قِ نفسك) والموضع الثاني: (ما) الاستفهامية إذا جُرت باسمٍ وحُذف ألفها.

طالب: (@٨٧:٠٠).

الشيخ: لا إذا جرت بحرف فدخوا هاء السكت جائز، كل ذلك سيأتي، الأول ننتهي من الشرح لأن الأسئلة قد تأتي إجابتها، هذا كله ما انتهينا من الكلام على

هاء السكت إلى الآن.

وأما قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ

يقول إن ما الاستفهامية يجب حذف ألفها إذا صارت في محل جر، سواءٌ سبقت بحرف جر نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ:١]، الأصل (عن ما)، ونحو: (مم تخاف) أي (من ما) أو (علام تتحمل الضيم) أي (على ما).

وحُذفت ألف (ما) الاستفهامية وجوبًا لأنها في محل جر، بحرف جر، أو جُرت بإضافة اسمٍ إليها، نحو: (قراءة ما تقرأ)؛ أو قراءة ما أقرأ، إذا قيل لك إقرأ، فتقول: قراءة ما أقرأ، يعني قراءة ماذا أقرأ، أقرأ قراءة ماذا؟ أقرأ قراءة حدر، أم أقرأ قراءة ترتيل، أم أقرأ غير ذلك، فتريد: (أقرأ قراءة ما).

ثم قُدِم الاستفهام مع ما أضيف إليه لأن له الصدارة فتقول قراءة ما أقرأ، ثم حذفت الألف وجوبًا، فقلت: قراءة ما أقرأ، وتقول: (ملعب ما تريد) إذا أقيل لك: (أريد ملعبًا)؛ أي تريد (ملعب ما) أي تريد ملعب ماذا؟ ملعب تراب، ملعب زرع، ماذا؟ ونحو ذلك: مجيء ما جئت، أي جئت مجيء ماذا؟

ومن ذلك مثال ابن مالك: (اقْتِضَاءَ مَا اقْتَضَى)؛ أي اقتضى اقتضاء ماذا؟ اقتضى اقتضاء يسر أم عسر، أم تعجيل أم مطل؟ فهو استفهام لأن ما استفهامية.

وقد وقف القراء على (عم) في قوله: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ:١]؛ بلا هاء، فقالوا: (عم) سوى البزي عن ابن كثير وهو من السبعة، ويعقوب وهو من العشرة بخلفٍ عنهما.

فوقفا عليها بهاء السكت، (عمّه)؛ إذًا حذف الألف من (ما) الاستفهامية المجرورة واجب، سواء جرت بحرفٍ أو باسمٍ، باسمٍ أي بالإضافة.

وقد تبقى الألف في ضرورة الشعر كقول حسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (**على ما قامَ يشتمني لئيمٌ، كخنزيرٍ تمرغَ في رمادِ**)؛ فقال (على ما) أثبت الألف فهذه الضرورة.

وهنا مسألة في هاء السكت، ما حكم الوقف على هاء السكت، يعني إذا زدت هاء السكت فهل يجب أن تقف حينئذٍ عليها أم يجوز أن تصل الكلام.

هذا الإشكال هاء السكت من خصائص الوقف، ولا تأتي إلا في الوقف، هذا الأصل فيها، إنما تزاد هاء السكت في الوقف فقط وهي من خصائص الوقف، وكان الواجب حينئذٍ أن يوقف عليها بالسكون ألا يوصل الكلام بعدها، لكن جاء في المسموع وصل الكلام بعدها.

وأكثر ذلك أن تبقى ساكنة، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة:١٠]، ﴿نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾ [القارعة:١١]؛ الوقف هنا ليس بواجبٍ عند القراء.

لك أن تقف ولك أن تصل، وكذلك في هاءات السكت كلها في القرآن، ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٩]، ﴿خُذُوهُ﴾ [الدخان:٤٧]، ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ قُل﴾ [الأنعام:٩٠]؛ ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ فالوقف هنا ليس بواجب عند القراء لك أن تقف ولك أن تصل، مع أن الهاء هنا هاء السكت، فكان القياس أن يوقف عليها، لكن جلبت الواو ثم وُصِل الكلام وسيأتي في البيت الأخير أن هذا يسمى الوصل بنية الوقف، نويت أن تقف ثم وصلت، فحدث أو اجتمع ذلك.

قد تُضم هاء السكت في الشعر، لاستقامة الوزن، نحو: (**وَاحَرّ قَلْباهُ ممّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ**)؛ وقلباه الهاء هنا للسكت وليست ضميرًا، ومع ذلك وصل الكلام، وضم الهاء، فهذا من ضرائر الشعر، فهذا ما يتعلق بهاء السكت.

هل فيها من سؤال؟

طالب: (@٤٢:٩٤).

الشيخ: نحن قلنا إن هاء السكت تجب في (ما) الاستفهامية إذا جُرت باسمٍ، إذا جرت بإضافة، أما إذا جرت بحرف جر، فهاء السكت معها جائزة ليست واجبة.

طالب: (@٣٠:٩٥).

الشيخ: إلهًا، إلا البزي ويعقوب، على أن هاء السكت جائزة ليست واجبة.

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بقوله، لا بل قبل ذلك قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

ما زال الكلام على هاء السكت، يقول في هذا البيت، سبق أن هاء السكت لا تلحق حركة إعراب، ولا تلحق حركة بناءٍ تشبه حركة الإعراب، بل لا تلحق إلا حركة البناء اللازم المستديم، حركة البناء الأصلي الدائم المستديم، وهذا قوله في (**المدام استحسنا**) يعني هاء السكت مع المبني على حركة بناءً مستديمًا يستحسن الإتيان بهاء السكت.

والمراد بحركة البناء غير الدائمة: حركة البناء العرض، البناء إما بناء دائم أصلي، أو بناء عارض، فالبناء الدائم الذي لا يفارق الكلمة، الكلمة مبنية دائمًا، مثل الضمائر وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام سوى (أي) والأسماء الشرط سوى (أي) إلى آخره.

هذه بناؤها بناء دائمًا ما يمكن أن تأتي معربةً قط، وأما المبني بناءً عارضًا فهي التي تبنى في أحوال، وتعرب في أحوال، مثل الظروف.

الأصل فيها أنها معربة، لكنها قد تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة، مثل (من قبل ومن بعد، ومن تحت، ومن فوق، ومن علو، ومن أسفل) وكذلك في النداء، قد يبنى المنادى إذا كان مفردًا معرفًا مثل يا محمد يا رجل، وكذلك اسم

(لا) النافية للجنس قد يُبنى إذا كان مفردًا، مثل: (لا رجلَ في البيت) هذه مبنيات، ولكن بنائها عارض.

يقول ابن مالك:

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيْمَ شَذَّ فِي الْمُدَام اسْتُحْسِنَا

يعني لا تلحق المبني على حركة بناءً عارضًا، إلا شذوذًا، جاء ذلك في قول الشاعر: (يا رب يوم لي لا أضلله أرمض من تحتو واضحي من علو)؛ يتحدث عن شدة الحرارة، (أرمض من تحتو) أي من تحت، (واضحي من علو) يعني من أعلاي.

(فلأصل وأضحي من علو)؛ مبني على الضم، ظرف قُطِع عن الإضافة، ثم أتيَّ بهاء السكت فقال: من علو، فألحق هاء السكت بالمبني بناءً عارضًا وهذا شاذ، لأن الأصل أن هاء السكت لا تلحق إلا المبني بناءً دائمًا.

بعد ذلك أريد أن تتأمل هذين البيتين، قال فيهما ابن مالك:

وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيْمَ شَذَّ فِي الْمُدَام اسْتُحْسِنَا

ستجدونهما متقاربين في المعنى، معناهما متقارب أو واحد، يقولك إن هاء السكت تلحق المبني بناءً مستديمًا، ولذلك سقط البيت الأول منهما في كثير من نسخ الألفية، وثبت في بعضها، فكأن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حذفه في أثناء إصلاحه وتغييره للألفية.

بعد كل ذلك في هاء السكت نلخص الكلام على هاء السكت، ونقول خلاصة هاء السكت **أنها تلحق ثلاثة أشياء:**

الأول: الفعل الناقص المحذوف الآخر، وهي معه جائزة، إلا أن بقي بعد

الحذف حرف واحد، كـ (قِ) فهي معه واجبة.

الموضع الثاني لهاء السكت: مع ما الاستفهامية المجرورة، فإن جرت بالحرف فهي معه جائزة، وإن جرت بالإضافة، فهي معه واجبة.

الموضع الثالث: كل اسمٍ مبنيٍ على حركة بناءً دائمًا، نحو هو، وهي معه جائزة.

هذه خلاصة هاء السكت.

إذًا ننتقل بعد ذلك إلى ما ختم به ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب، فقال:

وَرُبَّمَا أَعْطَى لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا

يقول: قد يُعطى الوصل حكم الوقف، فتصل الكلام مع معاملة آخر الكلمة معاملتها في الوقف، تصل الكلام لكن تعامل خر الكلمة كما تعاملها في الوقف، فأنت وصلت بنية الوقف، إما بالتسكين وإما بالروم، أو بالإشمام أو بالتضعيف أو بالنقل، وكذلك اجتلاب هاء السكت لأن هاء السكت لا تكون إلا في الوقف، وهذا كثيرٌ في النظم أي في الشعر.

ولكنه في النثر قليل، فمن مجيئه في النثر ما سبق من وصل الكلام مع هاء السكت، كقوله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾ [القارعة:١٠]، ﴿نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾ [القارعة:١١]؛ قالوا إنه وصل الكلام بنية الوقف لأن هاء السكت ما جلبت إلا عند نية الوقف، وكذلك الأمثلة والشواهد الأخرى التي ذكرناها من هاء السكت من القرآن الكريم.

قال: ومن ذلك أيضًا من الوصل بنية الوقف قراءةٌ لقوله -تعالى-: ﴿وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإۭ بِنَبَإٖ﴾ [النمل:٢٢]؛ بإسكان سبأ، وجئتك من سبأ بنبإٍ، وقيل إنها من الوصل بنية الوقف.

ومن ذلك قراءة نافع رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومحياي ومماتي، بإسكان الياء، ووصل بنية الوقف، وما جاء من ذلك في الشعر، قول الراجز: (**لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جِدَبّا في عامِنَا ذا بَعْدَ ما اخْصَبّا، كأنه السيل إذا استحبا أو كالحريق وافق القصبا**)؛ يعني القصب، القصب بمعروف قصب السكر، إذا كان جافًا فالنار تسرع فيه، فقال القصب.

ثم شدد الباء، شدد الباء عند الوقف أو بعد الباء شيء؟ بعد الباء ألف البدل إما ألف البدل عن التنوين أو بدل أو ألف الإشباع، بل هي ألف الإشباع لأن الكلمة معرفة بـ أل، فالكلمة نهايتها ليست الباء حينئذٍ لو قال: وافق القصب لقلنا وقف بالتضعيف، لكن عندا جاء بعد كلمة شيء، وهو ألف الإشباع لم تكن الباء آخر الكلمة.

فكيف أشبع هنا والباء ليس آخر الكلمة الموقوف عليها؟ قالوا: إنه وصل بنية الوقف، يعني نوى أن يقف على الباء فيقول: فالقصب، أو وافق القصب، ثم وصل الإشباع، فقال القصبا، ونحوٌ من ذلك ما سبق لنا في باب الحكاية من قول الشاعر: (**أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما**)؛ فسبق في باب الحكاية أن الحكاية من لا تكون إلا بالسكون، يجب أن تقف عليها لأنه استفهام، يحذف الشيء فتقول: (من) أو تقول (منان) إن كانوا اثنين، أو تقول منون، تسأل ما تصل، لو وصلت ذهبت الحكاية، وتعود إلى أسلوب الاستفهام المعتاد، تقول: من هم؟ أو من؟

فهذا الشاعر حكى، قال: (منون) فكان يجب أن يقف بالسكون لكنه وصل، فقال: (منون) فوصل بنية الوقف، يعني نوى أن يقف يقول: (منون) ثم وصل وأبقى الكلام على ما هو عليه في الوقف، فوصل بنية الوقف.

هذا نهاية الباب لكن أحب أن أختم بمسألة قد تكون مفيدة وسبق ذكرها، وهو

في قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ فخرجناها قبل قليل على أن الهاء هاء سكت، والآية فيها ثلاثة أقوال في ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ [البقرة:٢٥٩]:

القول الأول: أن أصل الفعل يتسنى، من السنة، واحدة السنوات، فلام الكلمة واو بدلالة السنوات سنة محذوفة الواو محذوفة اللام.

ما اللام التي حُذفت من سنة، هي الواو لأنها عادت السنوات، فعندما جاء الفعل يتسنى، هذه الألف التي هي الواو، ستسنو، ثم قلبت الواو إلى ألف صارت يتسنى.

فلما دخل الجازم حُذِف الألف، وجلبت هاء السكت للوقف، فقيل: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ هذا قول مبرد وغيره وعلى ذلك تكون الهاء في الآية هاء سكت.

القول الثاني في الآية: أن أصل الفعل يتسنى من السنه واحده في السنهات، فلام الكلمة هاء، لأن كلمة السنه لامها محذوفة، سين نون ثم اللام محذوفة، والهاء للتأنيث.

والأكثر عند العرب أن هذه اللام المحذوفة الواو، بدلالة السنوات، وبعض العرب يجعل اللام المحذوفة هاءً، ويجمع السنه على سنهات.

وإذا كانت اللام المحذوفة هاءً ثم أخذت الفعل منه، قلت يتسنه، زيد يتسنه في كذا، فلما دخل الجازم سكن آخر الفعل وهو الهاء، فقال: لم يتسنه، إذًا فعل مجزوم وعلامة جزمه سكون الهاء.

فعلى ذلك الهاء لا تكون هاء سكت بل تكون حرف أصلي في الكلمة.

القول الثالث: أن أصل الفعل يتسنن، بثلاث نونان من الحمأ المسنون، يعني

كلمة مسنون، فاجتمع ثلاثة نونات فقلبت النون الثالثة ألفًا، فقيل يتسنه، وهذا يحدث في الأفعال المختومة بثلاثة نونات، نحو يتظنن، تقول العرب يتظنى، بمعنى يتظنن، فصار الفعل يتسنه ثم دخل الجازم فحذفت الألف للجزم وأُتيّ بهاء السكت فقيل لم يتسنه، فالهاء هاء سكت.

إذًا قوله -تعالى-: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ تكون الهاء هاء سكت على قولين: وتكون هاءً أصلية ليست للسكت على قول، أرجح هذه الأقوال هو القول الأول أن الفعل يتسنى ثم القول الثاني أن الأصل يتسنه، وأما الثالث ففيه بعد.

وقوله: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ معناه لم يتغير بمرور السنوات، هذا آخر الكلام على هذا الباب باب الوقف وهو كما سبق في أوله آخر باب من أبواب النحو، وجميع الأبواب بعد ذلك ابتداءً من الإمالة فالتصريف إلى آخر الألفية هي أبوابٌ تصريفيةٌ أي صرفية خالصة.

وفي الدرس القادم -إن شاء الله- في الأسبوع القادم سنتكلم على باب الإمالة، فإذا انتهينا منها -إن شاء الله- نكون قد انتهينا من ٩٠٠ بيتٍ من الألفية، يبقى منها مائة ننهيها -إن شاء الله تعالى- في الفصل القادم، في الفصل الدراسي القادم.

والله أعلم.

هل لكم من سؤال يا إخوان؟

طالب: (@١١٤:٤١).

الشيخ: الأصل في الكلام على هاء السكت.

طالب: (@١١٤:٥٦).

الشيخ: قلنا الوجوب ثلاث حالات عند ابن مالك، لكن ضعفنا حالة من هذه

الحالات، إذا بقيَّ على حرفٍ أصليٍ وزائد، فإذًا يبقى حالات الوجوب حالتين فقط.

نحن بعد ما تكلمنا على هاء السكت بالتفصيل، لخصنا الكلام على هاء السكت قلنا أن خلاصة الكلام على هاء السكت أنها تدخل على الفعل الناقص المحذوف الآخر جوازًا إلا إن بقيَّ الفعل على حرفٍ واحد كـ (قِ) فدخولها واجب.

الموضع الثاني: أنها تدخل على (ما) الاستفهامية، المجرورة، فإن جرت بحرف فدخولها جائز، وإن جرت بالإضافة فدخولها واجب.

الموضع الثالث: أن تدخل على كل اسمٍ مبنيٍ على حركة بناءً دائمًا، مثل هو (هوه)، هذه الخلاصة.

طالب: (@١١٦:١٢).

الشيخ: نعم كونه من الحمأ المسنون، الحمأ المسنون قد يكون فيه مناسبة في المعنى، وهذه المناسبة أيضًا موجودة في القولين الآخرين، لأنهما من السنة، والمعنى أنه لم يتغير بمرور السنوات، لم يتغير مسنٌ، بمرور السنوات من السنة، فالمعنى موجود في كل الأقوال، إلا أن القول الأول والثاني قياسيان.

والقول الثالث: أن الأصل يتسنن ثم قلبت النون ألفًا نعم هذا وارد، قلنا مثل يتظنن يتظنى، لكنه قلب، ودائمًا الحمل على الكثير القياسي أفضل من الحمل على القليل فضلًا عن الضعيف أي لا يُحمد على القليل أو على الضعيف إلا إذا لم تجد وجهًا قويًا كثيرًا منقاسًا، حينئذٍ تتجه إلى الأوجه القليلة، فإذا لم يستقبل الأمر لك على الأوجه القليلة تلجأ إلى الأوجه الضعيفة.

طالب: (@١١٧:٥٤).

الشيخ: بمعنى لم يتغير بمرور السنين، لأنه بقيَّ سنوات طويلة، ومع ذلك أكله وشربه لم يتغير.

طالب: (@١١٨:١٥).

الشيخ: إذا بقيَّ الفعل على حرفين أصليين فحينئذٍ لا يأخذ هذا الحكم، وإنما إذا كان مثل نها، وقلت فيه لم (ينه) صار على ثلاثة أحرف ياء ونون وهاء، وحُذِف منه آخره المعتل، فيكون كحكم الفعل الناقص المحذوف الآخر.

يعني مثل لم يعطِ، فدخول الهاء جائزة، لكن لو قلت مثل: قف من وقف قف، هذا بقيَّ على حرفين أصليين، فلا تدخل هاء السكت عليه، لأن هاء السكت لا تدخل على ساكن، قلنا هاء السكت إنما تدخل لبين الحركة أو الحرف، وقف ساكنة، فما تدخل عليه.

طالب: (@١١٩:٥٢).

الشيخ: هذا آخره ألف، والألف حُذِفت للجزم، إذًا فعل ناقص محذوف الآخر، بخلاف قف فآخره ليس محذوفًا، المحذوف فاءه وقف، هذا حُذِف الحرف الأول وبقيَّ الثاني والثالث، وآخره ساكن، وهاء السكت لا تدخل على ساكن.

وإن قلت كيف دخلت على ياء المتكلم في كتابي، فنقول: (كتابيه)، قلنا ياء المتكلم يجوز فيها الإسكان ويجوز فيها الفتح.

تقول: هذا كتابي يا محمد، وهذا (كتابيه) يا محمد، والفتح هو الأصل، فإذا أردت أن تبين الفتح تدخل هاء السكت في كتابيه، نعم.

السؤال في الدرس فقط يا أخي النحو بعد الدرس، لأن الدرس مسجل الآن فبعد الدرس.

طالب: (@١٠:١٢١).

الشيخ: تريد أن تقول هل يُقاس أو لا يقاس؟ هل هو قياسي أو هو خاص للتخريج؟

طالب: (@٢٧:١٢١).

الشيخ: الوصل بنية الوقف بعض صوره جائزة، وبعض صوره سماعية، فمن صوره الجائزة: وصل الكلام مع هاء السكت، لورودها في القرآن الكريم، من صورها الجائزة.

لورودها في الكلام الفصيح بكثرة، وأعلاه القرآن الكريم، ومن صوره الجائزة: الوصل بنية الوقف في الكلام المرتجل عندما ترتجل الكلام ارتجالًا الخطيب أو المتكلم هو الذي قد ينوي الوصل ثم يقف، أو قد ينوي الوقف ثم يصل، لأنه يرتجل الكلام ارتجالًا فتجدونه في الكلام كثيرًا ويريد مثلًا أن يقول: جاء محمد ثم في آخر جملته يشعر أن محمدًا هذا ليس واضحًا قد يلتبس الأمر بمحمد آخر، فيريد أن يأتي بصفةٍ له توضحه.

فيقول جاء محمد الكريم، فيصل بنية الوقف، أراد أن يقف ثم وصل والارتجال له أحكامه، ولهذا يجوز له أن يمد مده تسمى مده التذكر، لو أراد أن يقول مثلًا سافر محمد، قال: (سافر) ثم نسي هل هو محمد أو علي، يقول: (سافراااا محمد) هذه المده موجودة في كتب النحو.

لو عدتم إلى المغني مثلًا في الألفات، ألف التذكر مثل: سافراااا محمد تتذكر، في النحو ذلك.

طالب: (@٠٩:١٤٢٤).

الشيخ: الألف مدية حتى ينقطع نفسك.

طالب: (@ ١٧:١٢٤).

الشيخ: هذه من الأشياء التي تقاس أما الأشياء التي لا تقاس كمخالفة الإعراب، كأن تقول مثلًا جاء محمد بسرعة، تقول أردت أن أصل بنية الوقف، أقول لا يا حبيبي هذا إعراب، لابد أن تأتي بالإعراب، جاء محمدٌ بسرعة، فإذا أرت أن تقف قف، أردت أن تصل صل، إلا إذا كنت مرتجلًا.

المرتجل هذا أحكامه، لكنك كتبت الجملة أو في شعر مثلًا منسق أو في رسالة علمية أو في مقالة ثم تقول رأيت محمد أنا أردت أن أقف بنية الوصل أقول: لا هذا ما يكون بقياس.

طالب: (@١٢:١٢٥).

الشيخ: لكثرته أما و(جئتك من سبأ بنبأ)؛ فهذا قليل ما يقاس عليه، يعني كم الشواهد التي جاءت فيها على القياس بالإعراب آلاف ملايين الشواهد، وكم الشواهد التي جاءت بالتسكين لمخالفة الإعراب نوادر، كيف ستقيس على هذه النوادر وتترك ملايين الشواهد! هنا ما يصح الاستشهاد ما يصح القياس، لكن هاء السكت في كل مواضع القرآن جاء فيها الوصل.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثلاثون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الثالث عشر من شهر رجب، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

ونحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثلاثين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

وصلنا إلى

باب الإمالة

وهذا هو آخر بابٍ –إن شاء الله تعالى– في هذا الفصل، والمأمول أن ننهيه في هذه الليلة لكي لا يبقى منه شيءٌ بعد الإجازة، نستعين بالله ونبدأ هذا الدرس بقراءة أبيات ابن مالك إذا عقد هذا الباب في خمسة عشر بيتًا، قال فيها:

اَلإِمَالَةُ

٩٠٠. اَلأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ
٩٠١. دُوْنَ مَزِيْدٍ أَوْ شُذُوْذٍ وَلِمَا ... تَلِيْهِ هَا التَّأْنِيْثِ مَا الْهَا عَدِمَا
٩٠٢. وَهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ ... يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ
٩٠٣. كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ
٩٠٤. كَذَاكَ مَا يَلِيْهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُوْنٍ قَدْ وَلِي
٩٠٥. كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ ... فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ
٩٠٦. وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ را
٩٠٧. إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
٩٠٨. كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرِ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ
٩٠٩. وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ ... بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لاَ أَجْفُو
٩١٠. وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ ... وَالْكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ
٩١١. وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا ... دَاعٍ سِوَاهَا كَعِمَادَا وَتَلَا
٩١٢. وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ... دُوْنَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا
٩١٣. وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ
٩١٤. كَذَا الذي تَلِيهِ هَا التأنيثِ في ... وَقْفٍ إذا ما كان غيرَ أَلِفِ

فهذه أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب باب الإمالة.

الإمالة: من أحكام الأصوات اللغوية، من الأحكام الصوتية اللغوية، والأحكام الصوتية اللغوية كلها تدخل عند المتقدمين في علم الصرف التصريف، وقد صار علم الأصوات اليوم علمًا مستقلًا قائمًا بنفسه عن علم الصرف، وبقيّ الصرف مختصًا ببنية الكلمة، ومع ذلك فكتب الصرف التي تسير على ترتيب المتقدمين تدخل هذه الأحكام الصوتية أيضًا فيها.

وعلم الأصوات: علمٌ فيه مباحث ومسائل كثيرةٌ جدًا اليوم، قد توسعوا فيه وأبدعوا فيه أيما إبداع، والذي يهمنا من ذلك هو الإمالة فقط، ونريد أن نشرح باب الإمالة في هذه العناصر.

الأول: تعريف الإمالة، ما تعريف الإمالة.

الثاني: ما أنواع الإمالة، وهما نوعان.

الثالث: فائدة الإمالة.

الرابع: حكم الإمالة، ما حكمها؟ الجواز أو الوجوب.

الخامس: محل الإمالة، أيمن تقع ففي أي الكلمات.

السادس: أهلها من العرب من الذين كانوا يميلون من العرب.

السابع: أسبابها، ما الأسباب التي تجيز الإمالة.

الثامن: موانع الأسباب، هناك أمور إذا جاءت تمنع السبب من الإمالة، حتى لو كان السبب موجودًا إلا أن هذا المانع يمنع من الإمالة.

التاسع: مانع الموانع هناك أمر إذا كان في الكلمة فإنه يمنع المانع من أن يمنع السبب من الإمالة.

نبدأ بالعنصر الأول وهو تعريف الإمالة، ما المراد بالإمالة.

الإمالة في اللغة: الميل والانحراف.

وفي اصطلاح أهل اللغة: هو أن تذهب بالفتح إلى الكسرة، وأن تذهب بالألف إلى الياء.

يعني أن تنطق الألف نطقًا متوسطًا بين الألف وبين الياء في حالةٍ متوسطة بين

الألف وبين الياء، ويقرب ذلك أن نطق اللف بالإمالة يكون كنطق أول حروف اللغة الإنجليزية، وهو إيه، فالألف العربية الخالصة أَ، فإذا أملتها قلت إيه، هذه الألف الممالة وهي حرفٌ فصيح استعملته قبائل فصيحة، وقُرأ به في القرآن الكريم في القراءات السبعية كما سيأتي كل ذلك -إن شاء الله تعالى-.

من أمثلة ذلك وإن كانت الأمثلة ستأتي بالتفصيل: الفتى فتقولها بالألف الخالصة الفتى، وبالإمالة، الفتي، وكذلك الهدى تقولها بالألف الخالصة الهدى، وبالألف الممالة الهدي، الدال إن كانت مفتوحة فتحًا خالصًا وبعدها ألف خالصة الهدى، هذا جمهور العرب، لو تصورنا أن الدال مكسورة والألف نقلبها إلى ياءٍ خالصة، فإننا سنقول في النطق الهدي، فلا يقال، وأما الإمالة فهي حالة متوسطة بينهما فتكون الفتحة بين الفتحة والكسرة، والألف بين الألف والياء فتقول: الهدي.

وكذلك نحو رحمة، فإن الفتحة قبل تاء التأنيث أيضًا يجوز أن تمال فتميلها إلى الكسرة فتنطق الكلمة بالفتحة الخالصة فتقول رحمة، وبالفتحة الممالة رحمِة، وبالكسرة رحمِة، كذلك قيمة، تقولها بالفتحة قيمَة، وبالفتحة الممالة قيمِة.

والإمالة موجودة اليوم بكثرة في العاميات، ما الإمالة الكبرى وهي إمالة الألف فهي موجودة وخاصة في عاميات المغاربة، تجد أنهم يميلون الألف، والإمالة الصغرى، إمالة الفتحة فقط موجودة في أغلب العاميات في المشرق والمغرب، وعندنا مثلًا في العامية ينطقون كلمة زيد فيقولون: زِيد، الزاي ليست مفتوحة فتحة خالصة، زَيد، ولا مكسورة كسرة خالصة زِيد، وإنما هي مفتوحة فتحة ممالة بين الفتحة والكسرة زِيد، هذه الإمالة.

وكذلك بَيت، وبِيت، وسَيف وسِيف، وكذلك تجدهم أيضًا يميلون كثيرًا قبل تاء التأنيث فيقولون في مدرسة مدرسِه، وفي فاطِمة فاطْمة يسكنون الطاء وهذا

خطأ، لكن الذي يهمنا الإمالة قبل تاء التأنيث، وفاطمة ليست مَ ولا مِ، كذلك خاشِعة، خاشْعة، طبعًا تسكين الشين خطأ.

فالإمالة هي لغةٌ فصيحة لبعض قبائل العرب، هذا العنصر الأول وهو التعريف بالإمالة.

العنصر الثاني: عن أنواع الإمالة.

الإمالة تُقسم عدة تقسيمات، **سنذكر منها تقسيمين:**

التقسيم الأول: تقسيمها إلى كبرى وصغرى.

والتقسيم الثاني: تقسيمها إلى لفظية ومعنوية.

أما التقسيم الأول وهو تقسيم الإمالة إلى إمالة كبرى وصغرى، فالمراد بالإمالة الكبرى ما كان في الإمالة في الألف والفتحة قبلها، تميل الألف إلى الياء، وتميل الفتحة قبلها إلى الكسرة، كما في نحو الفتى الفتي.

وأما الإمالة الصغرى فهي إمالة الفتحة إلى الكسرة فقط دون الألف، يعني لا يكون بعد الفتحة ألف، كالفتحة الواقعة قبل تاء التأنيث في نحو رحمَة، فتميلها فتقول: رحمِة.

والتقسيم الثاني: تقسيم الإمالة إلى لفظيةٍ ومعنوية، وهذا له علاقة بالأسباب التي ستأتي لأن الأسباب إما أن تكون لفظية أي ظاهر في اللفظ وإما أن تكون معنوية يعني مقدرة، اللفظية الظاهرة كأن يكون سبب الإمالة الياء، التي وقعت الألف في نحو بيان أو بعد الألف في نحو بايع.

فالسبب هنا الياء، وهي ظاهرة ملفوظ بها أم لا؟ نعم يسمونها إمالة لفظية.

والنوع الثاني: الإمالة المعنوية أو المقدرة، ما كان السبب فيه مقدرًا.

مثال ذلك: الفتى فالألف إنما أميل لأن أصله الياء، وسبب الإمالة الياء أيضًا، ولكنها ياءٌ ظاهرة ملفوظ بها أم مقدرة منوية؟ هنا مقدرة منوية لأن أل الألف ياء، وبالنظر إلى هذا الأصل المقدر المنوي أملنا.

فهذه أهم تقسيمات الإمالة.

العنصر الثالث فائدتها.

ما فائدة الإمالة؟ فائدة الإمالة كأغلب اللغات، أو ما تسمى اليوم باللهجات التي تخرج عن قياس جمهور العرب هو طلب التخفيف الصوتي، طلب التناسق والتناسب الصوتي، بحيث تكون الكلمة على نسقٍ واحد، فهذا يكون أسهل على اللسان.

وبيان ذلك أن النطق بالفتحة وبالألف أَ أَ يذهب إلى العلو أم إلى السفل؟ يذهب إلى العلو، يستعلي بها لأنه حرف استعلاء، ولكن يعني يذهب الفم إلى الأعلى، بينما النطق بالياء والكسرة يكون بانحدار: إي.

فهناك بعض تنافر، ليس تنافرًا كاملًا أو شديدًا واضحًا لكن بينهما بعض تنافر، لأن الألف والفتحة علو، والياء والكسرة سُفل وانحدار فإذا جعلت الجميع على طريقة واحدة أو متقاربة كان ذلك أسهل وأخف.

وسيأتي أن سبب الإمالة الياء أو الكسرة، الياء أو الكسرة إذا جامعت الألف أو الفتحة فإنها تجيز إمالتها.

فإذا أميلت الألف إلى الياء أو الفتحة إلى الكسرة صارت بذلك أقرب إلى الياء وإلى الكسرة، فهذه فائدة الإمالة.

العنصر الرابع: حكم الإمالة.

قبل حكم الإمالة ذكرنا بأنواع الإمالة، اذكر شيئًا من هذه التقسيمات، هذه التقسيم المهم الكبرى والصغرى، وتنقسم إلى لفظية ومعنوية.

حكم الإمالة: الجواز بشروطها، أي إذا توافرت الشروط فإنها جائزة وليست واجبة، ليس شيئًا مما يمال إلا وفي العرب بل في جمهور العرب من ينطقه بلا إمالة، وليست بها شيءٌ واجبًا.

العنصر الخامس: محل الإمالة.

الإمالة تكون في أي الكلمات؟ الإمالة كما لاحظتم تصرف في اللفظ تصرف يعني أنك عدلت بالشيء عن وجهه، تصرف والتصرف كما تعرفون في علم الصرف أو كما سيأتي التنبيه إليه أيضًا التصرف إنما يكون في شيئين: كل أحكام الصرف إنما يكون في شيئين في الأسماء المعربة، وفي الأفعال.

الصرف تصرف يعني كل ما يتعلق بالصرف من تصغير وجمع وتثنية ووزن، إلى آخره، كل حكام الصرف إنما تتوجه إلى الأسماء المعربة والأفعال، إذًا فالصرف ومن ذلك الإمالة لا يدخل الأسماء المبنية ولا يدخل الحروف.

هذا الأصل في الصرف ومنه الإمالة، الإمالة من الصرف بلا خلاف يعني لم يدخلها أحد في النحو كبعض الأبواب السابقة التي ذكرنا أنها فيها اختلاف بين النحويين، بعضهم يجعلها في النحو، وبعضهم يجعلها في الصرف، أما الإمالة فمن الصرف.

وهذا هو قول ابن مالك في أبياته التي قرأناها عندما قال:

وَلاَ تُمِـــلْ مَـــا لَـــمْ يَنَـــلْ تَمَكُّنَـــا دُوْنَ سَـــمَاعٍ غَيْرَهَـــا وَغَيْرَنَـــا

يقول لا تمل الكلمات غير المعربة ما لم ينل تمكنًا كلمات غير متمكنة يعني الكلمات الغير معربة، إلا ما جاءت إمالته في السماع وهو ضمير (هاء)، وضمير

(نا)، فإنهما يملان كغيرهما، يعني إذا توافرت فيه الشروط فيمال كغيرهما وهذا مما جاء فيه السماع كما جاء السماع أيضًا بإمالة كلمة (متى) وكلمة (أنا) من الأسماء المبنية، وبإمالة كلمة (بلى) من أحرف الجواب (ولا) من أحرف النفي.

فهناك كلمات قليلة من المبنيات، والحروف جاءت إمالتها في السماع فيقتصر على السماع ويقاس عليه، بخلاف إمالة الأسماء المعربة والأفعال فإن إمالتها جائزةٌ قياسًا، إذا توافرت الشروط أو الأسباب.

العنصر السادس: أهلها من العرب.

من الذين كانوا يميلون من العرب؟ الجواب هم أهل نجدٍ، ومن حولها، أهل نجدٍ ومن حولها كبني تميم، وبني أسد، وبني قيس وعامة قبائل نجد وما حولها وهم الذين يميلون، وأما الحجازيون فإنهم لا يميلون، إلا في مواضع قليلة، إذًا فالإمالة من لغة أهل نجد، وليست من لغة أهل الحجاز.

وأما القراء فقد قرأ بعض القراء السبعة الإمالة على تفصيلٍ بينهم، وممن قرأ بالإمالة أبو عمروٍ البصري، والأخوان وهما حمزة والكسائي الكوفيان، وأما حفصٌ عن عاصم، فإنه لم يُمِل إلا في موضعٍ واحد، في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود:٤١]؛ فأمال في هذا الموضع فقط.

وسبق أن حفصًا لم يقرأ بالروم في الدرس الماضي في الوقف، كما أنه لم يقرأ بالإشمام إلا في موضعٍ واحد، وهنا لم يقرأ بالإمالة إلا في موضعٍ واحد، ويقال مثل ذلك في قراءة حفص هو من أسباب أو من أهم أسباب انتشار قراءة حفصٍ في الأزمنة المتأخرة وهي قلة ما فيها من هذه اللغويات التي تخالف جمهور العرب.

وقراءة حفص لم تكن منتشرة من قبل، في القرون المتقدمة كان المنتشر قراءة

أبي عمرو في العراق وابن عامر في الشام، قراءة نافع في الحجاز والمغرب، قراءة أبي عمرو أيضًا كان لها انتشار في أفريقيا، وخاصة في السودان وما حولها.

وفي السنوات المتأخرة انتشرت قراءة حفص، وخاصة بعد طباعة ما يسمى مصحف الملك، أي الملك فاروق، وهو أول من طبع المصحف طباعة جيدة، ومراجعة ومضبوطة، وبكميات كبيرة، وكانت طبعته على قراءة حفص، وكل ذلك مما نشر هذه القراءة إلى اليوم.

وقد يأتي زمان تنتشر قراءة أخرى غير قراءة حفص.

طالب: (@٢٧:٣٠).

الشيخ: الملك فاروق ملك مصر.

طالب: (@٢٧:٣٩).

الشيخ: نعم كل القراءات المتواترة أخذها الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عن النبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ.

طالب: (@٢٨:٠٠).

الشيخ: نعم النبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ قرأ بهذه القراءات وكل صحابي أخذ منه قراءة ثم نقلها بعد ذلك إلى الأمة إلى تلاميذه ومن تلاميذه إلى تلاميذهم حتى انتشرت بعد ذلك في الأمة.

ونحن دراستنا في النحو ليس في القراءات، حتى المتخصص في القراءات غائب اليوم.

العنصر السابع: وهو أسباب الإمالة.

وهذا صلب الباب، أسباب الإمالة، الإمالة الصغرى وهي إمالة الفتحة فقط،

لها سببان أو ثلاثة أسباب، وسيأتي ذكرها في آخر الباب.

وأما الإمالة الكبرى، وهي إمالة الألف والفتحة معًا، فلها أسبابٌ ثمانية ستأتي بالتفصيل، إلا أنها جميعًا تعود إلى الياء والكسرة، تعود إلى وجود الياء والكسرة بجوار الألف، تعود إلى وجود الياء سواءٌ كانت متقدمة على الألف أم متأخرة بعدها، وسواء كانت ملفوظة أم مقدرة.

ملفوظة أي ظاهرة في اللفظ، كالياء التي في بيان، والتي في بايع، ومقدرة كالياء التي في قولنا الفتى، فإن الألف أصله الياء، ولأصالة الياء أملنا الألف التي انقلبت عن الياء، وكذلك وجود الكسرة، سواء الكسرة كانت قبل الألف ولابد أن يكون حينئذٍ بينها وبين الألف فاصل.

أو بعد الألف كعالٍ فإنها تمال فتقول، عِيلٍ، وسواء كانت ظاهرة كما هنا، أو كانت مقدرة، مقدرة في نحو باع، وإنك تميله وتقول: بيع، لماذا؟ ما سبب الإمالة؟ قالوا: لأن الألف قبلها كسرة، هذه الكسرة إنما تظهر عندما تُسند الفعل إلى تاء المتكلم، فتقول: بعت، فتظهر هذه الكسرة، فتراعي العرب ذلك فتميل.

إذًا فالأسباب بالإجمال هي الياء والكسرة، ظاهرتان أو مقدرتان، متقدمتان أو متأخرتان، وسنلحظ بالأسباب أنبهكم إلى ذلك ثم أذكره بعد أن نتنهي من ذكر الأسباب، سنلحظ أن الياء قد تكون ظاهرة، قبل الألف كبيان، أو ظاهرة بعده كآية، وقد تكون مقدرة، وذلك حين تنقلب الألف إليها كالفتى، والفتيان، وكذلك الكسرة.

وسنلحظ أيضًا أن الياء والكسرة إذا جاءت قبل الألف كانتا قوى في الإمالة، منهما إذا جاءتا بعد الألف، الياء والكسرة إذا جاءت قبل الألف فإنهما أقوى في الإمالة، سنجد أنهما يميلان الألف متصلين أو منفصلين، وأحيانًا يميلان الألف

ولو كان بينهما حرفان، أي انفصلا بحرفين.

ومع ذلك يميل الألف، أما إذا جاءت الياء والكسرة بعد الألف فهي تميل أيضًا ولكنها أضعف لا تميل إلا إذا كانت متصلة، فننتبه إلى ذلك ونعيد ذلك عندما ننتهي من الأسباب.

أما أسباب الإمالة تفصيلية، فهي ثمانية، السبب الأول من أسباب الإمالة كون الألف مبدلةً عن ياءٍ متطرفة، يعني أن تكون الألف في طرف الكلمة في آخر الكلمة، وهي في الأصل منقلبة عن ياء، سواء كان ذلك في اسمٍ كالهدى والفتى، أو كان ذلك في فعلٍ كهدى واشترى.

فالألف المتطرفة هنا أصلها ياء، ما الدليل على أن ألف الهدى أصلها الياء؟ قولك في التثنية، الهديان، والفتيان، وكذلك في الجمع الهديات، والفتيات، وما الدليل على أن الألف في هدى واشترى الفعلين أصلها الياء؟ قولك عند إسناده لتاء المتكلم أو تاء الفاعل هديت، واشتريت.

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي القارئ في حرز الأماني: **(وتثنية الأسماء تكشفها وإن رددت إليك الفعل صارت منهلا)**، يتبين أصل الألف في الأسماء بالتثنية ونحوها، ويتبين أصل الألف في الفعل بإسناده إلى ضمير متحرك، كتاء المتكلم.

والشاطبي هذا القارئ هل هو الشاطبي النحوي الأصولي؟ **الجواب**: لا، الشاطبي القارئ هذا أبو القاسم بن فيرُّه كلمة أندلسية بمعنى الحديد أو قوي أو نحو ذلك، فيرُّه ياء مكسورة ثم ياء مدية، ثم راء مشددة مضمومة، ثم هاء ساكنة، أبو القاسم بن فيرُّوه بن خلف الأندلسي الشاطبي الرعيني الضرير، هذا في القرن السادس صاحب حرز الأماني للقصيدة المشهورة في القراءات.

وأما الشاطبي الأصولي النحوي فهو أبو إسحق، صاحب الموافقات الكتاب المشهور، وصاحب الاعتصام، وصاحب شرح ألفية ابن مالك، [المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية]؛ وهذا توفي في القرن الثامن.

الأصولي هو النحوي، وهذا السبب هو الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله:

اَلأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

هذا واضح، السبب الثاني من أسباب الإمالة: كون الياء تخلف الألف في بعض التصاريف على أي حالٍ ولو لم تكن الياء هي أصل الألف، هذا السبب أوسع من السبب السابق، هذا السبب هو كون الألف تنقلب إلى ياء، في أي تصرف من تصرفات الكلمة، حتى ولو لم يكن الياء هو أصل الألف.

ونحن كثيرًا فيما سبق كنا نقول مثلًا في التثنية، كيف نثني المقصور، المقصور المختوم بألف، كيف نثني المقصور أحيانًا نحذف الألف ونقلبها إلى ياء، بغض النظر عن أصلها، وكذلك في الجمع، وكذلك في التصغير، وكذلك في حالات كثيرة المقصور تنقلب ألفه ياءً في حالات كثيرة.

فمن أمثلة ذلك أي انقلاب الألف إلى ياء: ملهى، كيف نثنيها؟ ملهيان، ونجمعها: ملهيات، بالألف والتاء ملهيات، أما ملاهي صحيح لكن تكسير.

وما أصل الألف في ملهى؟ من لهى يلهو أصل الألف واو، ومع ذلك فإن الألف هنا تنقلب إلى الياء في شيء من تصرفاتها فتمال يعني يجوز أن تمال.

تقول: ملهَى، أو ملهِي، وكذلك في نحو حبلى، حبلَى تثنى على حبليان، وتجمع على حبليات، فتنقلب الألف ياءً مع أن الألف التي في حبلى زائدة، يعني ليس أصلها الواو ولا الياء، هذه زائدة للتأنيث إلا أنها تنقلب في بعض التصاريف إلى ياء فتمال، فتقول في حبلى حبلِي، وكذلك نحو أرطى، وعلقى، وقد ذكرناهما

كثيرًا من قبل، والألف فيهما زائدة، لماذا؟ للإلحاق، لأنك تقول أرطىً وعلقىً فتنون.

فلو كانت زائدة للتأنيث لم تنون لمنعت من الصرف، فنقول زائدة للإلحاق، لأن الألف زائدة، ليس أصلها الواو ولا الياء، إلا أنك تسميها على أرطيان، وتجمعها على أرطيات، فيجوز أن تمال.

وكذلك نحو غزا ودعا، فعلان، وأصل الألف فيها واو، تقول: غزا يغزو، ودعا يدعو، إلا أن هذه الألف قد تنقلب إلى ياء في بعض التصرفات، كما لو بنيته للمجهول، فتقول: غوزيَّ ودُعيَّ، إذًا فانقلبت الألف إلى ياء في بعض التصرفات.

فلهذا نقول إن السبب الثاني يشمل السبب الأول، شمل السبب الأول وزيادة، لكن ننص على السبب الأول لأنه أول الأسباب مع أن السبب الثاني يشمله، وفي هذا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

يذكر أسباب الإمالة.

كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ
دُوْنَ مَزِيْـــدٍ أَوْ شُـــذُوْذٍ وَلِمَـــا تَلِيْـهِ هَـا الْتَّأْنِيْـثِ مَـا الْهَـا عَـدِمَا

الشطر الأول واضح:

كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

هذا واضح، والبيت الثاني، الأخ يصحح بيت حرز الأماني نحن قلنا في الشطر الثاني: (رددت إليك الفعل صارت منهلا) هكذا نقلته، والأخ يقول: الصواب: (رددت إليك الفعل صادفت منهلا)، فنراجع ونتأكد.

طالب: (@٤٨:٤٤).

الشيخ: تليه يليه دائمًا تختلف فيها النسخ، لأن الكلمة إذا أردت لفظها، مثل هاء التأنيث الألف، الواو، الياء، يجوز أن تذكر ويجوز أن تؤنث.

قوله:

دُوْنَ مَزِيْـــــدٍ أَوْ شُــــــذُوْذٍ وَلِمَـــــا   تَلِيْــهِ هَــا الْتَّأْنِيْــثِ مَــا الْهَــا عَــدِمَا

يعني يُشترط ألا يكون انقلاب الألف ياءً بسبب مازجتها حرفًا زائدًا، تنقلب ياء لكن بغير هذا السبب، ليس السبب في قلبها ياءً أنها مازجت حرفًا زائدًا.

مثال ذلك: العصا، ألفها لا تمال لأن أصلها واو، عصوات.

يقال: عصوان وعصوات، فلا تنقلب الألف ياءً ولكنها في التصغير تنقلب ياءً فتصغر العصا، فتقول: عصية، فلا يعتد بذلك، لأن انقلاب الألف ياءً هنا كان بسبب ممزاجتها لياء التصغير الزائدة، والأصل في عصية: عصيوة، نعرف أن التصغير بضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء التصغير الساكنة.

عصا، نضم الأول ونفتح الثاني ونزيد ياء التصغير الساكنة، والألف تعود إلى واو، لأن التصغير والتثنية والجمع والضمير، هذه كلها ترد الأشياء إلى أصولها، فكان القياس أن يقال: عصيوة، والقاعدة الصرفية المشهورة التي ذكرناها كثيرًا، تقول: إذا اجتمعت الواو والياء عدوتان، والأولى ساكنة قلبت الواو ياءً ثم أدغمت في الياء الأخرى.

إذا اجتمعت الواو والياء تقدمت الواو أو تأخرت الواو اجتمعت الواو والياء والأولى ساكنة، فإنك تقلب الواو إلى ياء، سواء كانت ساكنة أو لا، سواء كانت متقدمة أو متأخرة، تقلب الواو إلى ياء، ثم نحذف الإدغام.

وهذا الذي حدث في عصيوة، قلبنا الواو ياءً عصية، ثم حذفنا الإدغام عصية،

فانقلاب الألف في عصا إلى ياء إنما حدث بسبب ممازجتها لهذا الحرف الزائد ياء التصغير الزائدة، فهذا لا يجيز الإمالة.

وقوله:

دُوْنَ مَزِيْدٍ أَوْ شُذُوْذٍ

يعني يُشترط أيضًا ألا يكون انقلاب الألف ياءً بسبب لغة شاذة، قلنا الألف إذا انقلبت ياء على أي حال تجوز فيها الإمالة دون مزيد أو شذوذ.

شذوذ أي أن قلب الألف ياء إنما كان بسبب لغةٍ شاذة.

مثال ذلك العصا أيضًا، فأنت إذا أضفتها إلى ياء المتكلم، فإنك تقول هذه عصاي، على لغة جمهور العرب، وأما هُزيلٌ فقط، فهم يقلبون الألف ياءً ويدغمونها في ياء المتكلم، فيقولون: هذه عصية، وذكرنا ذلك من قبل في باب الإضافة، وفي هوى هوية، إلى آخره.

إذًا فالألف في عصية، انقلبت ياءً لأن انقلبت ياءً بسبب هذه اللغة الشاذة فلا يجيز ذلك إمالتها، ثم قال ابن مالك:

وَلِمَا تَلِيْهِ هَا الْتَّأْنِيْثِ مَا الْهَا عَدِمَا

يعني أن تاء التأنيث لا تُخرج الألف قبلها عن كونها متطرفة، الذي فيه تأنيث في هذا الحكم مثل الذي عدم تاء التأنيث، تقول الذي فيه التأنيث في هذا الحكم مثل الذي عدم تاء التأنيث، نحو فتاة، ونواة، فتاة نقول الألف متطرفة ولو كانت التاء هي الأخيرة، لأن تاء التأنيث هنا لا تؤثر، يعني يميلان أو لا يميلان؟ يميلان.

تجوز فيهما الإمالة، هذا السبب الثاني، وكلاهما كما ترون يعود إلى الياء.

السبب الثالث من أسباب الإمالة: كون الألف عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى

تاء المتكلم إلى فِلت بكسر الفاء، كون الألف عين فعل يعني الحرف الأصل الثاني كما في باع وخاف، الأول فاء والثاني عين، والثالث لام، كون الألف عين فعل.

هذا الفعل إذا أسندته إلى تاء المتكلم فإنه يؤول يعود إلى ماذا؟ إلى وزن فِلت، كيف فِلت؟ أي أن الألف الواقعة عينًا تُحذف وينكسر ما قبلها، وهو الفاء، فتقول في باع بعت، بحذف الألف وينكسر ما قبلها.

الإمالة في بعت أو في باع؟ الإمالة في باع، لماذا جازت الإمالة في باع؟ لأن الفعل يؤول إلى فِلت، الفعل الذي يؤول إلى فِلت تجوز فيه الإمالة، وتقول في باع بيع، وفي كال؟ كِلت، وفي هاب؟ هبت، وفي خاف؟ خِفت، وفي كاد كِدت.

كل ذلك تجوز إمالته، بخلاف نحو قال، وطال، وصام، فإنها تؤول إلى فِلت أو فُلت؟ تؤول إلى فُلت، تقول قال قُلت، وطال طُلت، فهذه لا تجوز إمالتها.

ننبه في البداية إلى أن صحة البيت في حرز الأماني هو كما نبه إليه الأخ (رددت إليك الفعل صادفت منهلًا)؛ كذا الذي في حرز الأماني كما أنه الذي يستقيم به الوزن، أما صارت منهلًا فإنه يكسر الوزن كما أنه ليس الذي حرز الأماني.

طالب: (@٥٥:٠٧).

الشيخ: الفعل مات يموت فيه لغتان اللغة المشهور مات يموت، فإذا أسندتها إلى تاء المتكلم، قلت: مُت، فهذا لا يمال لأنه يؤول إلى فُلت.

وفيه لغة أخرى بالمعنى نفس المعنى واحد، وهي أنها تؤول إلى فِلت، فيقال مِت، فهذه تمال على هذه اللغة تمال، وكلا القراءتين وردت في قراءات القرآن الكريم.

ذكرنا السبب الثالث: وهو أن الألف تكون عين فعلٍ يؤول عند إسناده إلى تاء المتكلم إلى فِلت، وفي هذا **يقول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهكَــــذَا بَــــدَلُ عَــــيْنِ الْفِعْــــلِ إِنْ   يَـؤُلْ إِلَـى فِلْـتُ كَمَاضِـي خَـفْ وَدِنْ

البيت واضح ومثاله خف ودن، يقول ماضي خف وهو خاف، يؤول إلى خفت، وماضي دن وهو دان يؤول إلى دنت، وهما يملان.

السبب الرابع: من أسباب الإمالة وقوع الألف قبل الياء.

يعني أن تأتي الياء بعد الألف نحو: بايعته، وسايرته، وآية، كل ذلك تجوز إمالته لوقوع الياء بعد الألف أو لوقوع الألف قبل الياء، هذا السبب لم يذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفية، ولكنه ذكره في التسهيل، ما المراد بالتسهيل؟ هو أعظم كتب ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، وهو الذي تفرغ في آخر حياته له.

حتى قيل إنه لم يشرح الألفية مع أنه من عادته أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يشرح متونه، حتى أصل الألفية الكافية الشافية شرحها أيضًا والشرح محقق ومطبوع، لكن الألفية يقال ما شرحها مع أنها من أواخر أعماله، قالوا: لأنه رجع مباشرة بعد نظمها إلى دمشق، وصار مديرًا للمدرسة العادلية قيمًا لقسم القراءات العربية وتفرغ لتأليف كتابه التسهيل الذي هو من أعظم كتب النحو، وفيها عظمة ابن مالك، وفيها آراءه العلمية، وجمع وحشد في هذا الكتاب كثيرًا من الأقوال النحوية والتعليلات، وهو أوسع بكثير جدًا من الألفية، وذكر هذا السبب في التسهيل ولم يذكره في الألفية.

السبب الخامس من أسباب الإمالة.

عكس السابق وهو وقوع الألف بعد الياء يعني أن الياء تأتي قبل الألف سواءٌ كانت متصلةً به نحو بيان، وليان، وعميان، وكيال، وبياع، فكل ذلك يمال، تقول كييل، وبييع، ونحو ذلك.

أو كانت الياء منفصلة عن الألف بحرف أي بينهما حرف، نحو شيبان من الشيب، شيبان الألف قبلها الباء، وقبل الباء ياء ومع ذلك أمالت الياء الألف مع وجود هذا الفاصل، ونحو ذلك قولك: علت يداه، تجوز فيه الإمالة، عملت يديِه، لأن الألف قبلها دال، والدال قبلها ياء فالياء أمالت الألف مع وجود هذا الفاصل، أو كانت الياء منفصلة عن الألف بحرفين.

أولهما: غير مضموم، وثانيهما: هاء، حرفان لابد من شروط يخفف هذا الطويل، الحرف الأول: ليس مضمومًا، والثاني: هاء، نحو رأيت بيتها، تجوز إمالة الألف رأيت بيتِها، مع أن الألف مسبوقة بها والهاء مسبوقة بتاء، والتاء مسبوقة بياء.

إلا أن الهاء حرف مهتوت وضعيف لا يكاد يفصل، فكأنه في الحقيقة لم يفصل بينهما إلا بالتاء، والتاء يُشترط ألا تكون مضمومة أي مفتوحة أو مكسورة، إن كانت مكسورة، فالكسرة أيضًا ستسبب الإمالة، وإن كانت مفتوحة فالفتحة خفيفة، أما الضمة قوية تفصل، أي لا تجوز الإمالة في نحو: هذا بيتُها، لوجود الفاصل بالضم.

ولا تجوز الإمالة في نحو بيننا، هذه الياء بيننا، لأن الفاصل حرفين ليس ثانيهما هاء، وهذا هو **قول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَـذَاكَ تَـالِي الْيَـاء وَالْفَصْـلُ اغْتُفِـرْ ... بِحَـرْفٍ أَوْ مَـعْ هَـا كَجَيْبَهَـا أَدِرْ

يقول: الفصل يُغتفر بحرف مطلقًا وطبعًا هذا الحرف لابد أن يكون مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا؟ نقول الألف إذا سُبقِت بياء تمال، وإذا فصل بين الألف والياء حرف فهذا الحرف لابد أن يكون مفتوحًا لأن الألف لا يقع قبلها إلا فتحة، فلهذا لم يشترط شيء هنا، لأنه مر لم يكن قبلها إلا فتحة، فتحة خالصة أو ممالة، لكن فتحة.

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت أن الألف التالي للياء يمال، ويغفر الفصل بينهما بحرف و بحرفين ثانيهما هاء، ومثل بقوله: (جَيْبَهَا أَدِرْ)؛ فأمال الألف في جيبها.

والجيب ما المراد بالجيب؟ الجيب في اللغة ما هو؟ فتحة القميص، هذه الفتحة التي يُدخل منها الرأس في القميص تسمى الجيب وليس الجيب هو المخبأة التي تسميها الناس الآن المخباة، المخبأة التي على اليمين أو على اليسار أو الأعلى التي توضع فيها الأشياء.

أما الجيب فهو فتحة الرأس من القميص، يقول من أدخل يده في جيبه، فتح الجيب هنا وأدخلها قديمًا ما كان في أزرار، موجود بعض المناطق الجيب مفتوح إلى هنا فيدخل يده بسهولة في جيبه.

طالب: (@٢٥:٦٦).

الشيخ: في مخبأة داخلية أي المخبأة داخل الجيب.

السبب السادس: من أسباب الإمالة.

السبب السادس وقوع الألف قبل الكسرة، يعني أن تقع كسرة بعد الألف نحو عالِم وسالِم، وكاتِب فهذا مما تجوز إمالته، فتقول: عِالم، وسِالم، وكِاتب، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَاكَ مَا يَلِيْهِ كَسْرٌ

أي تجوز إمالته.

السبب السابع من أسباب الإمالة: وقوع الألف بعد كسرة.

أي أن تقع الألف بعد كسرة، أن تأتي كسرة قبل الألف، سواءٌ أكانت منفصلة بحرف نحو كتاب وسلاح، ما ذكرنا متصلة، لم نقل سواء كانت متصلة لأنه لا

يتصور في الكسرة المتقدمة على الألف أن تكون متصلة، ما قبل الألف لابد أن يكون مفتوحًا فنقول سواء كانت الكسرة قبل الألف منفصلة بحرف ككتاب وسلاح، فهذا يمال، ونقول: كِتاب وسِلاح.

أو كانت منفصلة بحرفين، أولهما ليس مضمومًا، والثاني: هاء كما قلنا قبل قليل، نحو أريد أن أكرمها، الألف مسبوقة بهاء هذا حرف، وقبل الهاء ميم مفتوحة، وقبل الميم راء مكسورة.

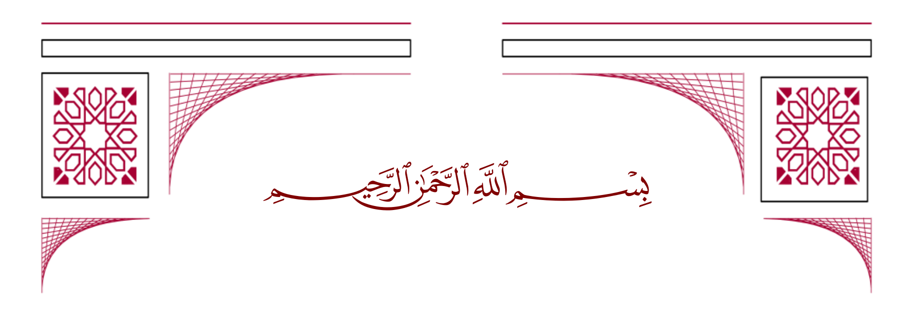
إذًا فُصِل بين الألف والكسرة بحرفين، الأول مفتوح والثاني هاء فتجوز فيه الإمالة، أريد أن أكرمها، بخلاف قولك هو يكرمُها، فهذا لا يمال لوجود الضمة.

أو كانت الكسرة كانت منفصلة عن الألف بحرفين ساكنٍ فمتحرك، أو كان الفاصل بيمن الألف والكسرة حرفان، الأول ساكن والثاني لابد أن يكون متحرك مفتوحًا، نحو شملان، وهي الناقة الخفيفة، شملان؛ فُصِل بين الكسرة والألف بميم ساكنة ولام، أو سرداح وهي الناقة العظيمة، أو كان الفاصل بين الألف والكسرة مجموع ما سبق، كل ما سبق.

يعني حرف ساكن، وهاء وحرف متحرك، ثلاثة أحرف، حرف متحرك وهاء وساكن، لن الهاء كما قلنا كهاء فصل، فإذا حذفنا من هذا المجموع الهاء بقيَّ أن الفاصل سكن وحرف متحرك.

مثال ذلك درهماك الألف سُبِقت بالميم، والميم سُبِقت بالهاء، والهاء سُبِقت بساكن والساكن سُبِق بكسر، فالفاصل ثلاثة أحدها الهاء والهاء كهاء فصل، أصبحت درهماك كشملان، يجوز أن تميل فتقول: دِرهماك، **وهذا هو قول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ. **نكمل بعد الصلاة.**

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

كنا توقفنا عند السبب السابع من أسباب الإمالة، وهو أن تأتي الألف بعد كسرة، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَوْ يَلِي تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُوْنٍ قَدْ وَلِي

كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ   فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ

فالألف التي تلي تالي الكسر نحو كتاب، الألف لم تلي الكسر، وإنما وليت تالي الكسر، أي فُصِل بينهم بحرف، والألف التي يلي سكونًا قد ولي كسرًا، نحو شملان، الألف وليَّ اللام واللام وليَت ساكن، وهذا الذي يعني الألف التي تلي سكونًا وهذا لسكون قد وليَّ كسرًا.

وأما قوله:

وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّ

فيعني أن الهاء لا يعد بها في الفصل، نحو درهماك، فالهاء إذا أسقطت صار الفاصل في الحقيقة حرفان أولهما ساكن، فتصير الكلمة كالموضع السابق أي كـ شملان، فتجوز فيها الإمالة فتقول: درهماك، هذا هو السبب السابع.

طالب: (@٢٧:٧٤).

الشيخ: هذا السابع، الأول أن تكون الألف منقلبة عن ياء، والثاني: أن تنقلب الألف إلى ياء على أي حالٍ من الأحوال، الثالث: أن يؤول الفعل إلى فِلت، الرابع: أن تأتي الياء بعد الألف، الخامس عكسه، أن تأتي الياء قبل الألف.

السادس: أن تأتي الألف قبل الكسر، السابع: عكسه أن تأتي الألف بعد الكسر.

إذًا فهي سبعة أسباب.

الثامن: هو إرادة التناسب.

الإمالة لإرادة التناسب، وذلك حين لا يوجد سببٌ للإمالة، سوى إرادة التناسب بين الكلمات، من ذلك قول العرب الذي رواه سيبويه عن العرب:

رأيت عِمادا، يريدون رأيت عمادًا، فعمادًا الألف الأولى هناك سبب لإمالتها وهو كونها مسبوقة بكسر عِماد، فالألف الأولى هناك سبب لإمالتها، والألف الثانية المنقلبة عن التنوين عِمادا ليس هناك سبب لإمالتها لا ياء ولا كسر، ومع ذلك أمالت العرب هنا لتناسب الألف الممالة الأولى، فقالوا: رأيت عِمادا.

ومن ذلك أن تقول: قرأت كتابًا، ثم تقف: قرأت كتابا، ثم تميل الأولى لأن قبلها كسرة، وتميل الثانية لتناسب الأولى فقط، فتقول: قرأت كِتيابِا، **وهذا هو قول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَــدْ أَمَــالُوا لِتَنَاسُــبٍ بِــلَا ... دَاعٍ سِــوَاهَا كَعِمَــادَا وَتَــلَا

قوله: عِمادا أي في قول العرب الذي حكاه سيبويه رأيت عِمادا، وقوله وتلا يعني قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس:٢]؛ في سورة الشمس، فالفعل هنا هو تلى، وهو من تلى يتلو، أي أن الألف في الفعل أصلها واوٌ أو ياء؟ واو، وإن كان حقها أن تمال م لا تمال؟ حقها ألا تمال.

ومع ذلك فقد أمالها بعد القراء، قالوا: ليناسب ذلك رؤوس الآي الأخرى، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس:٣]؛ فالألف في جلاها، تمال قياسًا، لأن جلى يجلي، فتعود إلى الياء، فتمال قياسًا والنهار إذا جلِاها، فأمال والقمر إذا تلِاها، ليناسب والنهار إذا جلِاها.

هذا مثال ابن مالك في البيت كما رأيتم، وقد رد ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أوضح المسالك تمثيل ابن مالكٍ هذا، أعني تلِا، قال ابن هشام: لأن الفعل تلى تعود ألفه إلى الياء، في نحو البناء للمجهول فنقول تُليَّ، القمر تُليَّ بالشمس مثلًا فمعنى ذلك أن إمالته قياسية أم لا؟ قياسية، إذًا لا يصح أن يقال إن الإمالة هنا غير قياسية وإنما أميل فقط للمناسبة، ومع ذلك فقد أجاب بعض العلماء عن ابن مالك فقالوا: إن الإمالة في نحو ذلك قياسية في اللغة، في اللغة نعم قياسية كما سبق، إلا إن القراء لا يميلون ما أصله الواو.

قراء القرآن قد ذكرنا من يقرأ بالإمالة من قبل، لا يميلون في قراءة القرآن ما أصله الواو، إلا ما جاور ما يمال، الذي أصله الواو لا يمال، لكن إذا جاور كلمة أخرى تمال فإنهم يميلونها ما معنى ذلك؟ معنى ذلك أنهم يميلونها لأنها في أصل اللغة تمال أم أنهم يميلونها لأنها جاورت هذا الذي يمال؟ لأنها جاورت هذا الذي يمال، وهذا الذي قصده ابن مالك.

وقد ضعَّف بعضهم هذا الرد بأن هذا الرد يتعلق بقراءة القرآن والبحث الآن في النحو، في اللغة، في تقرير لغة العرب ما الذي يجوز أو الذي لا يجوز، فلو أنه يتكلم مثلًا في قراءة القرآن صح ذلك، ابن مالك طبعًا عالم بالقراءات، وله منظومة ألفية، لامية، في القراءات، ولعلها تخرج قريبًا، ونحو ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى:١]، ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى:٢]؛ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى:٣]،

فالفعل قلى إمالته قياسية أم لا؟ قياسية قليت، فأصل الألف الياء فيمال قياسًا وما قلِي، وما الضحى فالألف فيها أصلها الواو من ضحى يضحو الضحوة، الأصل الواو فقياسها أن تمال أو لا تمال؟ لا تمال ومع ذلك فقد أمالها بعض القراء هنا.

فلماذا أميلت هنا؟ قالوا: للتناسب، وإلا فليس فيها سببٌ للإمالة، وأما إمالة سجى.

طالب: (@٨٤:٠٤).

الشيخ: بعدها لتناسب رؤوس الآي عمومًا بعدها لتتناسب الكلمات في النهايات.

وأما سجى ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى:٢]؛ فإمالتها كإمالة تلا، يعني الناس تقول سجوت فأصلها الواو، لكنها يمكن أن تبنى للمجهول سُجيَّ فتعود إلى الياء، فإمالتها في اللغة قياسية، وإمالتها عند القراء ليست قياسية وإنما تمال فقط للتناسب.

كل ما سبق في هذا العنصر وهو عنصر أسباب الإمالة يتعلق بأسباب الإمالة الثمانية، وقد لاحظتم أنها تعود إلى الياء ظاهرةً ومقدرة، متقدمةً على الألف أو متأخرة، أو تعود إلى الكسرة ظاهرةً أو مقدرة، متقدمة على الألف أو متأخرة.

كما لاحظتم أن السبب المتقدم أقوى من السبب المتأخر، السبب المتقدم يجيز الإمالة حتى مع الفصل بحرف أو حرفين أو ثلاثة أحدها الهاء، بخلاف التأخر، فلا يميل إلا مع الاتصال، وهذا ما يتعلق بأسباب الإمالة وهو العنصر السابع، ننتقل إلى العنصر الثامن من يذكره؟

العنصر الثامن: موانع الأسباب.

موانع الأسباب هي أشياء إذا وجدت في الكلمة منعت هذه الأسباب من

الإمالة، يعني لو وجد السبب والمانع فالكلمة تمال أو لا تمال؟ لا تمال حتى مع وجود السبب بسبب وجود المانع، الموانع أيضًا ثمانية، ثمانية أحرف، وهي الراء وأحرف الاستعلاء السبعة، الراء وأحرف الاستعلاء السبعة المجموعة في قولك: (خص ضغط قظ) الخاء والصاد والضاد والغين والطاء، والقاف والظاء.

فهذه الأحرف إذا كانت في الكلمة أي قبل الألف أو بعد الألف فإنها تمنع الألف من الإمالة ولو وجد في الكلمة سبب الإمالة، ولهذه الموانع شروط، ولهذه الموانع التي تمنع من الإمالة شروط، ما الراء **فإنها تمنع الإمالة بشرطين**:

الأول: ألا تنكسر.

والثاني: أن تتصل بالألف قبله أو بعده.

وإذا اتصلت بالألف قبله أو بعده، ولم تكن مكسورة فإنها تمنع الإمالة نحو فراش لا تجوز إمالته، فراش الألف مسبوقة بكسر، والفاصل عرفنا أنه لا يضر، ومع ذلك لا تمال لوجود الراء، وكذلك راشد، الراء قبل الألف، وبعد الألف راشِد كسرة، الكسرة لا تميل، وكذلك قولك حار أو دار لا تميل، وقولك هذا حمارٌ ورأيت حمارًا، أيضًا لا تميل لوجود هذه الراء، وهي متصلة كما رأيتم قبلها وبعدها وليست مكسورة.

فإن انكسرت أو انفصلت عن الألف قبله أو بعده، فلا تمنع الإمالة نحو شارب ورباب، يجوز أن تميل فتقول: شِارب، وفي رباب ربِاب، فهذه الراء إنما تمنع الإمالة بشرطين.

وأما أحرف الاستعلاء السبعة فإن تقدمت على الألف فشرطها ألا تنكسر، إن تقدمت على الألف تمنع الإمالة بشرط ألا تنكسر سواء اتصلت بالألف نحو صالح وضامن وطالب، وظالم وخالد وقاسم، لا تمال.

أو انفصلت بحرفٍ نحو غنائم وطلائب وقواسم لا تمال لوجود حرف الاستعلاء قبل الألف، فانكسرت هل تمنع الإمالة؟ لا تمنع تمال الكلمة مع وجودها منكسرة، نحو طِلاب وغِلاب، وكذا لو سُكِن حرف الاستعلاء وقبله كسر.

لو أتى حرف الاستعلاء ساكن وقبله كسر يكون في حكم المكسور، فلا يمنع الإمالة، نحو إصلاح، الألف مسبوقة بلام واللام مسبوقة بحرف استعلاء الصاد، إلا أن الصاد ذه مكسورة؟ لا بل في حكم المكسورة لأنها ساكنة بعد كسر إذًا لا تمنع الاستعلاء.

تقول: إصلاح بألف خالصة، أو إِصلاح بالإمالة، وكذا مطاوع، ومقلاة، تجوز فيهما الإمالة، إذًا حروف الاستعلاء متى تمنع؟ إذا تقدمت بشرط ألا تنكسر، إذا تأخرت متى تمنع الإمالة إذا تأخرت؟ إذا تأخرت فإنها تمنع الإمالة، سواء اتصلت نحو ساخر وخاطب وحاضن، وانتبه إنها مكسورة، لأن ما اشترطنا الكسر تمنع ولو كانت مكسورة غير متأخرة، سواءً اتصلت كـ ساخر، أو انفصلت بحرف، مثل نافق، وناعق وبالغ.

أو انفصلت بحرفين نحو: مواثيق، ومناشيط، إذًا فحروف الاستعلاء تمنع الإمالة متأخرةً مطلقًا، سواء اتصلت أو انفصلت بحرف أو حرفين، فإذا علمت ذلك فاعلم أن هذه الموانع التي ذكرناها وهي الراء وأحرف الاستعلاء السبعة إنما تمنع الأسباب الظاهرة، ما المراد بالأسباب الظاهرة؟ الياء الظاهرة متقدمة أو متأخرة، والكسرة الظاهر متقدمة أو متأخرة، بخلاف الأسباب ماذا سميناها؟ المعنوية والمقدرة.

أي الياء التي تنقلب الألف إليها أو المكسرة التي تقدم قبل الألف في فِلتُ، الأسباب المقدرة لا تمنعها هذه الموانع مطلقًا، فلهذا مثلًا في نحو الهدى أو الفتى

أو هدى أو اشترى، تمال، حتى مع وجود الراء أو حروف الاستعلاء كما في نحو: كبرى، كبرى تمال مع وجود الراء، وهذا أي ما ذكرناه من موانع الإمالة الراء وأحرف الاستعلاء بالتفصيل السابق هو ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله:

وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ را
إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرِ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ

يقول:

وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا

أي حرف الاستعلاء يكف السبب الظاهر من الياء والكسر دون السبب المقدر.

قال: (وَكَذَا تَكفُّ را)؛ أي الراء في ذلك كحرف الاستعلاء إما تكف السبب الظاهر.

إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ

الذي يكف يعني الحرف الكاف، الراء وحروف الاستعلاء.

إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ

أي بعد الألف، إن كانت بعد الألف.

إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ

هذا الشرط يشمل الراء وحروف الاستعلاء، إذا كانت متصلة تمنع.

أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

هذا خاصٌ بحروف الاستعلاء، هي التي تمنع مع الفصل أما الراء لا تمنع مع

الاتصال، ثم قال:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ

أي إذا وقع قبل الألف.

مَا لَمْ يَنْكَسِرْ

الراء المكسورة وحرف الاستعلاء المكسور إذا وقع قبل الألف لا يمنع الإمالة.

وكذا الراء المكسورة إذ وقعت بعد الألف لا تمنع الإمالة، بخلاف حرف الاستعلاء بعد الألف فإنه يمنع الإمالة كساخر، ثم قال:

أَوْ يَسْكُنِ اثْرِ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ

يقولك إذا سكن حرف الاستعلاء وقبله كسر، فيكون حينئذٍ في حكم المكسور فلا يمنع الإمالة كإصلاح ومطواع.

وهذا مثال ابن مالك في البيت: (الْمِطْوَاعَ مِرْ)؛ يعني مر المطواع، فالألف في المطواع قبلها واو، والواو قبها حرف استعلاء ساكن قبله كسرة فصار في حكم المكسور فلم يمنع الإمالة، هذا ما يتعلق بهذه المسألة.

طالب: (@٣٨:٩٩).

الشيخ: كالمطواع مر، الكاف هنا دخلت على الجملة، يعني كمر المطواع، ثم قدم المفعول به، أي الكاف داخلة على الممثل به كله.

هنا مسألة تقول: المانع أقوى من السبب، أيهما أقوى سبب الإمالة أو المانع من الإمالة؟ يقول: المانع أقوى من السبب، فلذا لا يؤثر السبب إلا إذا كان في الكلمة نفسها، إذا كانت الياء أو الكسرة في الكلمة نفسها قبل الألف أو بعد الألف،

مثل: كاتب.

لكن إذا كانت الياء أو الكسرة في كلمة والألف في كلمة أخرى، فإن السبب حينئذٍ لا يجيز الإمالة، نحو: للرجل مالٌ، مال: الألف في مال أصلها واو أو ياء؟ واو لقولك أموال، إذًا حقها ألا تمال، فالألف في مال ليس فيها سبب إمالة، فإذا قلت للرجل مالٌ فجاءت الكسرة قبل الألف مع فاصل واحد والفاصل الواحد لا يضر، ومع ذلك لم يعمل السبب لم يؤثر السبب لأن السبب ضعيف لا يؤثر إلا إذا كان في الكلمة نفسها، بخلاف المانع، فهو قوبي فهو يؤثر سواءً كان في الكلمة نفسها أو كان في كلمة أخرى.

نحو: كتاب قاسم، كلمة كتاب الألف تجوز إمالتها لأنها مسبوقة بكسرة، كِتاب، ثم قلت قاسم فجاء حرف الاستعلاء في الكلمة التالية فمنع الإمالة، فقلت كتاب قاسم بلا إمالة.

في الكتاب تجوز، لكن في كتاب قاسم لا تجوز لوجود حرف الاستعلاء القاف، وحرف الاستعلاء في الكلمة نفسها أو في كلمة أخرى؟ في كلمة أخرى إلا أن المانع قوي يعمل في الكلمة نفسها، وفي كلمة مستقلة منفصلة، هما كلمتان لكن قوة المانع جعلته يؤثر في الكلمة الثانية الكلمة الأخرى.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

يقول: سبب الإمالة لا يؤثر إلا وهو متصلٌ بالكلمة نفسها، والكف يعني المنع، يؤثر ولو كان منفصلًا أي في كلمة أخرى، ما سبق هي الأسباب وموانعها، وبقي أن نذكر مانع الموانع.

هذا العنصر التاسع مانع الموانع.

مانع الموانع هو شيء لو وجد في الكلمة وفي الكلمة نفسها سبب ومانع للسبب فإن الكلمة تمال، السبب يجيز الإمالة، والمانع يمنع الإمالة، ومانع المانع يمنع المانع من المنع، فتبقى الإمالة، كل ذلك ضبط لما سمع عن العرب.

ومانع الموانع شيء واحد وهو الراء المكسورة، نجد أن القبائل التي تميل تميل الكلمات التي فيها راء مفتوحة أو مضمومة أو فيها حروف الاستعلاء ومع ذلك يميلونها لأن فيها راء مكسورة، كقوله: وعلى أبصارهم، الألف قبلها صاد، حرف استعلاء وبعدها كسر، سبب إمالة، سبب الكسر والمانع الصاد.

لكن وُجد ما يمنع المانع من المنع وهو الراء المكسورة، فلهذا جاء عن بعض القراء إمالة: (وعلى أبصارهم) وكذلك: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة:٤٠]؛ الغين حرف استعلاء مانع، والراء المكسورة منعته من المنع فجازت الإمالة.

ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [المطففين:١٨]؛ الألف بعدها كسرة فتجوز إمالتها، لكن قبلها راء أبرار قبلها راء والراء مانع لكن جاءت قبلها الراء المكسورة فمنعت المانع من المنع فلهذا أمال بعض القراء ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [المطففين:١٨]؛ وكذلك ﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر:٣٩]؛ القرار كالأبرار وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ ... بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لاَ أَجْفُو

كف مستعلٍ أي كف حرف الاستعلاء، ورا: أي كف الراء، كف حروف الاستعلاء وكف الراء ينكف بماذا؟ بكسر الراء أي بالراء المكسورة.

مثل غارمًا، غارم الغين مانع والراء المكسورة، تمنع المانع فتجوز الإمالة، هذا ما يتعلق بالإمالة الكبرى، إمالة الألف والفتحة، أسبابها ثمانية تعود إلى وجود الياء والكسرة، وموانعها ثمانية أحرف، الراء وحرف الاستعلاء، ومانع المانع الراء

المكسورة.

ليبقى لنا بعد ذلك الكلام على الإمالة الصغرى، وهي إمالة الفتحة وحدها، فالفتحة تمال وحدها وتسمى كما سبق الإمالة الصغرى في موضعين:

طبعًا الفتحة بكل الإمالة الصغرى تمال، لأن الإمالة الكبرى إمالة للألف وللفتحة قبلها إذا فالفتحة ممالة، كلامنا الآن عن إمالة الفتحة وحدها فقط، فإمالة الفتحة وحدها تكون في موضعين:

الموضع الأول: إذا وقعت الفتحة قبل راء، إذا وقعت الفتحة قبل راءٍ بشرطين، كون الراء مكسورة، وكون الفتحة على غير ياء، كون الفتحة مكسورة لكي تجيز إمالة الفتحة، وكون الفتحة على غير ياء لأن الفتحة كيف ستميلها للياء هي ياء، سواءٌ كانا متصلين يعني الفتحة والراء سواء كانا متصلين نحو من المطر بشررٍ، من الكبر، فقولك: من المطر: الراء وقعت متطرفة وهي مكسورة وقبلها فتحة الطاء فيجوز لك في فتحة الطاء الإمالة بدل ما تقول طاء تقول طِ من المطِر وصلًا ووقفًا سواءًا وصلت أو وقفت تميل.

أو كان منفصلين أي الراء والفتحة، سواء كان منفصلين بساكن غير الياء نحو: من عمرٍ الراء مكسورة وقبلها ساكن، وقبل الساكن مفتوح، إذًا فصل بين المفتوح، بين الفتحة وبين الراء بساكن، فلك في العين المفتوحة لك في فتحة العين أن تميلها فتقول بدل عا عِ من عِمرٍ وصلًا ووقفًا.

بخلاف نحو: أعوذ بالله من الغير ومن قبح السير، فالفتحة هنا لا تمال، مع أن بعدها راءً مكسورة، لماذا؟ لأن الفتحة على ياء، والفتحة على الياء لا تمال، وبخلاف قولك: من غيرك، فتحة وراء فُصِل بينهم بساكن وهو الياء، أيضًا ما يمال، هذا الموضع ما يمال، من غيرك: لا يمال.

وهذا الموضع قال فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ ... امِلْ كَلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ

للأيسرِ مختوم براء مكسورة، قبلها سين مفتوحة، فتحة السين تجوز إمالتها، فتقول: سِ للأيسِر، هذا لموضع الأول لإمالة الفتحة فقط.

الموضع الثاني لإمالة الفتحة: إذا وقعت الفتحة قبل تاء التأنيث عند الوقف، نحو: رحمة ونعمة وفاطمة، فعند الوقف لا الوصل يوز لك أن تميل، فتقول في رحمة رحمِة، وفي نعمة نعمِة، وفي فاطمة فاطمِة، وهذا هو قول ابن مالك:

كَذَا الذي تَلِيهِ هَا التأنيثِ في ... وَقْفٍ إذا ما كان غيرَ أَلِفِ

يقول: تمال الفتحة إذا وليتها تاء التأنيث عند الفتح، نحو رحمة والغاشية، وقوله إذا كما كان غير ألف استثناء للألف لو كانت قبل وليس لها سبب إمالة، نحو قناة، هذه مختومة بتاء تأنيث لكن قبلها ألف لا فتحة.

الألف هذه ما لها سبب آخر للإمالة؟ لا لأن أصلها الواو، قنوات، بخلاف فتاة هذه فتيات، يجوز أن تمال لسبب آخر وهو كون الألف أصلها الياء، لكن قناة ليس فيها سبب، لو قلت كونها قبل تاء التأنيث ألا يجيز هذا إمالتها؟ نقول: لا، تاء التأنيث تمال الفتحة قبل الألف.

فهذا هو قول ابن مالك ما كان غير ألف، نعم.

طالب: (@١٥:٣١١).

الشيخ: لفظة صلاة هب ل تمال عند هؤلاء أو لا تمال؟ لا تمال لماذا؟ لوجود حرف الاستعلاء.

وزكاة؟ تمال، لماذا تمال؟ لوجود السبب ما السبب؟ السبب ياء أو كسرة، قبل أو بعد ظاهرة أو مقدرة، كيف نجمع الزكاة؟ زكوات.

طالب: (@١١٦:٢٤).

الشيخ: في الفعل ماشي نقول زكى فلان يزكو، لكن تنقلب إلى ياء في المبني للمجهول زُكيَّ الفعل يمال قياسًا لكن في اسم زكاة الذي يظهر في المذهب ليس فيها سبب إلا أن تجاور ممالًا فتمال للتناسب.

وإلا ليس فيها سبب للإمالة.

طالب: (@١١٧:٠٠).

الشيخ: ماذا يقول ابن مالك، يقول تمال الفتحة قبل تاء التأنيث إذا لم تكن ألفًا فهنا تاء التأنيث قبلها ألف، نقول الألف قبل تاء التأنيث ما تمال إلا إذا كان لها سببًا آخر، وفي زكاة، زكاة مثل قناة، واوي وليس فيها سبب.

لذلك نحمد الله عَزَّوَجَلَّ ونثني عليه أننا قد انتهينا من أربعة عشر وتسعمائة بيت من الألفية ويبقى لنا من الألفية أقل من مائة بيت والمأمول أن ننتهي منها في الفصل الدراسي القادم بمشيئة الله وعونه.

وإلى لقاءٍ –إن شاء الله– في أول الفصل الدراسي القادم.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الحادي والثلاثون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الاثنين العشرين شهر ذي القعدة، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الحادي والثلاثين بعد المائة من دروس شرح الألفية لابن مالك -عليه رحمة الله-.

باب التصريف

قد توقفنا من قبل عند باب التصريف الذي سنبتدأ به -إن شاء الله تعالى- في هذه الليلة، وباب التصريف عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة وعشرين بيتًا، نبتدأ الدرس بقراءة هذه الأبيات، وفيها يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

التَّصْرِيْفُ

٩١٥. حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنْ الْصَّرْف بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيْفٍ حَرِي

٩١٦. وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ يرَى ... قَابِلَ تَصْرِيْفٍ سِوَى مَا غُيِّرا

٩١٧. وَمُنْتَهَى اسْم خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَ ... وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبعًا عَدَا

٩١٨. وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي افْتَحْ وَضُمّ وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمّ
٩١٩. وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيْصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ
٩٢٠. وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلاَثِي وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ
٩٢١. وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سِتًّا عَدَا
٩٢٢. لاَسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ
٩٢٣. وَمَعْ فِعَلَ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلاَ فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ
٩٢٤. كَذَا فُعَلِّلٍ وَفِعْلَلٌّ وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى
٩٢٥. وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَم فَأَصْلٌ وَالَّذِي لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي
٩٢٦. بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُوْلَ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي
٩٢٧. وَضَاعِفِ اللاَّم إِذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ
٩٢٨. وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَه فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ
٩٢٩. وَاحْكُمْ بِتَأْصِيْلِ حُرُوْفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ
٩٣٠. فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ
٩٣١. وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا
٩٣٢. وِهكَذَا هَمْزٌ وَمِيْمٌ سَبَقَا ثَلاَثَةً تَأْصِيْلُهَا تَحَقَّقَا
٩٣٣. كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ
٩٣٤. وَالنُّوْنُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي
٩٣٥. وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيْثِ وَالْمُضَارَعَةْ وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةْ
٩٣٦. وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ وَاللاَّمُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ
٩٣٧. وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

هذا ما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب التصريف والذي بقيَّ لنا من الألفية ثلاثة أبواب، هذا الباب باب التصريف، وباب الإعلال، وباب الإدغام، ونختم -بإذن الله

تعالى- الألفية، ورجائنا أن نختمها في هذا الفصل -إن شاء الله تعالى-.

هذا يدخل في التصريف لأنه فصلٌ، يسأل عن الفصول التي ذكرها ابن مالك بين هذه الأبواب، الفصول تتبع الأبواب التي قبلها، هذا الباب الذي قرناه قبل قليل، سماه ابن مالك باب التصريف.

وذكر فيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: موضوع الصرف يعني الشيء الذي يبحث فيه الصرف.

الأمر الثاني: تقسيم الاسم والفعل إلى مجردٍ ومزيد وأوزان المجرد.

والمسألة الثالثة: تعريف الحرف الأصلي والزائد.

والمسألة الرابعة: كيفية الوزن.

والمسألة الخامسة: مواضع زيادة حروف الزيادة.

وقبل أن نتكلم في شرح هذه الأبيات، لابد أن نذكر مقدمةً في علم التصريف أو الصرف، لأن ابن مالك سمى هذا الباب التصريف، وذكر فيه أهم مقدمات علم التصريف.

التصريف: ويقال الصرف وكلاهما اسمٌ لعلمٍ واحد، فالمتقدمون كانوا يسمونه التصريف، ثم سماه بعض المتأخرين بالصرف، كابن الحاجب وابن مالك فاُشتهر الاسمان التصريف والصرف لهذا العلم.

التصريف أو الصرف إذا أردنا أن نعرفه من الناحية العملية، يعني التطبيقية يعني أثره، يمكن أن نقول:

التصريف: هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفة لمعاني مقصودة لا تحصل إلا بها.

أن تأتي إلى أصل من الأصول فتحوله إلى أمثلةٍ وأوزنةٍ وصيغٍ أخرى لكي تدل كل صيغة على معنىً مقصود، كاسم الفاعل واسم المفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع، إلى آخره، فهذا هو أثره ونتيجته العملية، تعريف التصريف عمليًا.

أما تعريف التصريف علميًا، لو أردنا تعريفًا علميًا ضابطًا لهذا العلم لأمكن أن نقول:

الصرف أو التصريف: علمٌ يدرس بنية الكلمة، التي ليس بإعرابٍ ولا بناء، إذًا فالتصريف أو الصرف يبحث في بنية الكلمة أي صيغة الكلمة، ما فيها من وزنٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ بين حروفها، وصحةٍ واعتلالٍ لحروفها، وزيادةٍ وأصالة، الحروف أصلية أو زائدة، ونحو ذلك.

فلهذا يوضح بعضهم الفرق بين النحو والصرف فيقول:

النحو: يدرس الحرف الأخير من الكلمة؛ لأن الحرف الأخير من الكلمة هو الذي يقع عليه الإعراب أو البناء.

وباقي الكلمة للصرف.

يعني لو قلنا مثلًا كلمة محمد، النحو يقول ويخبرك هل تقول محمدٌ أو محمدًا أو محمدٍ؛ عمله في الحرف الأخير، يقول الكلمة هذه معربة أي آخرها يتغير بالإعراب فمرة بالرفع، ومرة بالنصب ومرة بالجر.

أما الصرف: فيخبرك هل هذه الكلمة مُحمد أو محمِد، أو مَحمَد، يعني تدرس بنية الكلمة صيغة الكلمة كيف تكون.

ثم نشرح ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نبدأ بشرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ بدأ كلامه ببيان موضوع الصرف.

ذكر موضوع الصرف، عندما نقول موضوع الصرف، موضوع العلم يعني الشيء الذي يبحث فيه هذا العلم، يعني التفسير مثلًا التفسير موضوع كلام الله مثلًا، لو قلنا الميكانيكا موضوعها السيارات، وهكذا كل علمٍ له موضوع.

والصرف ما موضوعه؟ يعني ما الأشياء التي يبحث فيها ويدرسها؟ قال في ذلك ابن مالك:

حَـرْفٌ وَشِـبْهُهُ مِـنْ الصَّـرْف بَـرِي   وَمَـا سِـوَاهُمَا بِتَصْـرِيْفٍ حَـرِي

يقول الصرف يتعلق بالأسماء المعربة وبالأفعال، الصرف يدرس ويبحث ويتعلق بالأسماء المعربة وبالأفعال فقط.

أما الحروف فليس لها تصريف، يعني لا توزن، لا يقال وزنه كذا، ولا تثنى، ولا تُجمع، ولا تُصغر، وهكذا، ليس لها تصريف، وإنما الذي يدخله التصريف من الوزن والتصغير والتثنية والجمع، إلى غير ذلك من أحكام الصرف شيئين:

الأسماء المتمكنة أي المعربة، والأفعال يعني الأفعال المتصرفة، وبقي أن نقول الصرف يدرس عند التفصيل شيئين:

الأول: الأسماء المعربة العربية، لابد أن نقيد الأسماء بذلك، الأسماء المعربة العربية، الأسماء المعربة ماذا تُخرج؟ المبنية.

المبنيات: الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، أسماء الشرط، الاستفهام، هذه ليس لها تصريف.

الأسماء المعربة العربية، ماذا تخرج الأسماء العربية؟ الأعجمية، الأعجمية ليس لها تصريف في الأصل، لأن تصريفها في لغتها، نعم إذا دخلت الكلمة الأعجمية إلى العربية، ستخضع لأحكام العربية، يعني من حيث الاشتقاق بعد ذلك والتثنية، والجمع لا يدركها ذلك إلا بعد أن تعرب وتدخل إلى اللغة العربية.

أما في الأصل فهي كلمةٌ أعجمية يعني لا نعرف أصولها، لا نعرف حروفها الأصلية والزائدة، لا بمعرفة لغتها، لكن إذا دخلت إلى اللغة العربية عربت حينئذٍ تخضع لأحكام العربية.

مثال ذلك: التلفزيون، عُرِب إلى تلفاز، التلفزيون ليس له تصريف، لكن عندما عُرِب إلى تلفاز، خضع لأحكام العربية، فجاز لك بعد ذلك أن تشتق منه وتقول مثلًا متلفز، هذا برنامج متلفز، أنا أتلفز هذا الشيء، ونحو ذلك.

إذًا فالشيء الأول: الذي يبحث فيه الصرف الأسماء المعربة العربية.

والشيء الثاني: الأفعال المتصرفة، عندما نقول الأفعال المتصرفة ماذا نُخرج؟ الأفعال الجامدة، مثل: (ليس، ونعم وبئس، وعسى عندكم تكون فعلًا، وهكذا).

إذًا الخلاصة أن الذي يدخل في علم الصرف شيئين:

- الأسماء العربية المعربة.
- والأفعال المتصرفة.

والذي لا يدخل في التصريف:

- الحروف كلها.
- والأسماء المبنية.
- والأسماء الأعجمية.
- والأفعال الجامدة.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حَـرْفٌ وَشِـبْهُهُ مِـنْ الْصَّـرْف بَـرِي   وَمَـا سِـوَاهُمَا بِتَصْـرِيْفٍ حَـرِي

يعني أن الحروف بريئة من الصرف ليس لها تصريف، وشبهها ماذا يعني بشبه

الحرف؟ يعني بالأسماء المبنية، لأن الاسم لا يُبنى إلا إذا أشبه الحرف، لما شرحناه من قبل في أول باب المعرب والمبني **على قول ابن مالك:**

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي   لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيْفٍ حَرِي

ما سوى ذلك فإنه يدخل في التصريف ويخضع لأحكام التصريف.

وقول ابن مالك (**بري**) ما أصله؟ بريء على وزن فعيل، ثم خففت الهمزة بالحذف، وهذا جائز، وقوله:

وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيْفٍ حَرِي

(**حري**) ما أصله؟ يصح فيه الوجهان: أن يكون أصله حريٌّ على وزن فعيل ثم خفف بحذف إحدى الياءين، ويصح أن تكون الكلمة على وزن فعل، حرٍ على وزن فعل، فليس فيها حذف، لأن العرب تقول: هو حريٌّ بكذا، وحرٍ بكذا، وحرصا بكذا، بمعنى حقيقٌ وجدير.

وأشهرها: حريٌّ.

بعد ذلك يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألةً مهمة جدًا تتعلق بتصريف الكلمة، وستؤثر فيما سيأتي عند الكلام عند كيفية الوزن، وهو انقسام الكلمة إلى مجرد ومزيد.

الكلمة سواء كانت اسمًا أو فعلًا مما يخضع للتصريف، يعني الاسم العربي المعرب والفعل المتصرف، الكلمة من حيث التجرد والزيادة تنقسم إلى مجردٍ ومزيد، سيفصل الكلام في ذلك، فدعونا منذ البداية نلخص هذه المسألة، ثم نشرح

أبيات ابن مالك على التفصيل الذي ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فنبدأ بالاسم، الاسم يكون مجردًا ومزيدًا، فالاسم مجرد يكون ثلاثيًا، كقمر، ويكون رباعيًا، كجعفر، ويكون خماسيًا، الاسم المجرد ويكون خماسيًا كـ فرزدق وسفرجل.

إذًا فالاسم المجرد له ثلاثة أنواع، المجرد الثلاثي، والمجرد الرباعي، والمجرد الخماسي، هذا الاسم المجرد.

وأما الاسم المزيد: وهو الذي زيد فيه حرف أو أكثر، فإنه يكون رباعيًا كمسجد، أو خماسيًا كمنطلِق، أو سداسيًا كمستخرِج، أو سباعيًا كـ استخراج.

الاسم المزيد إما أن يكون رباعيًا أو خماسيًا أو سداسيًا أو سباعيًا، ثم ننتقل إلى الفعل، الفعل كذلك ينقسم إلى مجردٍ ومزيد.

فالفعل المجرد: يكون ثلاثيًا، كـ ذهب، ويكون رباعيًا، كـ بعثر فقط، ولا يأتي خماسيًا كالاسم، إما ثلاثيًا أو رباعيًا.

والفعل المزيد: وهو الذي زيد فيه حرفٌ أو أكثر، يأتي رباعيًا كـ أخرج زدنا الهمزة، ويأتي خماسيًا: كـ تخرج زدنا التاء وإحدى الراءين، ويأتي سداسيًا: كـ استخرج فقطن رباعي وخماسي وسداسي.

لاحظتم يا إخوان أن الاسم في هذه القسمة أعلى من الفعل بدرجة، لاحظتم ذلك؟

الاسم المجرد: ثلاثي، رباعي، خماسي.

وأما الفعل المجرد: ثلاثي رباعي فقط.

والاسم المزيد: رباعي، خماسي، وسداسي وسباعي.

والفعل المزيد: رباعي، خماسي، سداسي فقط.

من هذه الخلاصة السريعة فهمنا أن الاسم يزيد على الفعل بدرجة، وأدركنا أن المجرد سواء من الاسم أو من الفعل أقل ما يكون على كم حرف؟ على ثلاثة أحرف، يعني ما في مجرد أحادي ولا ثنائي، يعني أن الأسماء المعربة العربية والأفعال المتصرفة أقل ما تكون عليه ثلاثة أحرف، ما في فعل ولا اسم معرب يأتي على حرف أو حرفين.

هو دائمًا الكلام على الماضي لأنه الأصل، والمضارع والأمر مأخوذان منه، وفهمنا أيضًا أن أكثر ما يكون عليه الاسم مهما زاد وطال الاسم أكثر ما يكون عليه كم حرف؟ سبعة مهما زاد الاسم بالزيادة، بالحروف الزائدة، فأقصى ما يبلغ سبعة أحرف.

والفعل أقصى ما يصل إليه بالزيادة ستة أحرف، فهذه الأمور كلها عرفناه من هذه الخلاصة.

الآن نعود إلى أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد ذكر كل ذلك وفصله، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيْفٍ سِوَى مَا غُيِّرا

يقول قابل التصريف، الكلمات التي تقبل التصريف، وقد عرفنا ما هي؟ الأسماء العربية والأفعال المتصرفة، يقول: (قابل التصريف) الكلمات التي تقبل التصريف أدنى ما تكون عليه ثلاثة أحرف، معنى ذلك أن الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة أدنى وأقل ما تكون عليه ثلاثة أحرف.

مثل: قال وقولًا أو سمع سمعًا، وهكذا.

ولا تكون أبدًا على حرف أو على حرفين، فإن وجدت منها شيئًا على حرفٍ

أو على حرفين إن وجدت اسمًا معربًا على حرفين، أو وجدت فعلًا متصرفًا على حرف أو على حرفين، فاعلم أنه قد حُذِف منه حرف أو حرفان.

أنه قد حُذِف منه شيء من حروفه الأصل أنها ثلاثة، ثم حُذف منها شيء لعلة تصريفية أو إعرابية.

مثال ذلك: يد، وأخ ودم، وأب، هذه الأسماء من حيث العدد ثنائية، لكنها من حيث الحقيقة ثلاثية، لأنها قد حُذِف منها حرف، بدلالة التصرف والاشتقاق.

يد أصلها يديٌ، لأنه يعود إليه في النسب، تقول: (يدويٌ) وكذلك دم أصلها (دموي) وكذلك الأب والأخ (أبوٌ وأخوٌ) فلذلك لو قلت لك ثنِ الأب: أبوان، عادت الواو المحذوفة.

ومثل ذلك: قل، وبع، ونم، هذه أفعال متصرفة، وهي من حيث العدد ثنائية، ولكنها في الحقيقة ثلاثية، حُذِف منها حرف فقل من قال يقول، إذًا فالعين واو.

وأما قل فإن العين التقت ساكنةً باللام التي سكنت من أجل الأمر، عندما التقى ساكنان، حُذِف الساكن الأول على القاعدة، وكذلك في باع يبيع بع، وكذلك في نام ينام نم، ومن ذلك أيضًا (قِ نفسك النار) أو (ف بالعهد) قِ هذا فعل أمر على فعلس واحد، من وقى يقي، والأصل أنه ثلاث أحرف من وقى، يقي، فالأصول واو وقاف وياء.

فحذف الحرف الأول وحُذِف الحرف الأخير لعلتين تصريفية، وبنائية، ومن ذلك أيضًا قول العرب: (مُ الله) لأفعل كذا وكذا، يريدون (أيمنُ الله)، قسم جمع يمين، يقول: (أيمن الله) ثم يختصرون فيقولون: (مُ الله).

(مُ) هذا اسم ولكنه أصله يتكون من ثلاثة أحرف وحُذفت لكثر الاستعمال، إذًا فالقاعدة أن قابل التصريف لا يقل عن ثلاثة أحرف، فإن وجدت شيئًا منها على

أقل من ثلاثة أحرف، فاعلم أن بعض حروفها قد حُذِف.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبعًا عَدَا

يقول: الاسم كما سبق قسمان:

- مزيدٌ فيه.
- ومجردٌ عن الزيادة.

فالاسم المجرد عن الزيادة تعريفه: الاسم المجرد عن الزيادة ما كانت كل حروفه أصلية، وهو إما ثلاثيٌ كفلس، أو رباعي كجعفر، أو خماسيٌ كـ سفرجل.

فعرفنا بذلك أن الاسم المجرد أقصى ما يبلغ خمسة أحرف، وهذا قوله:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا

الاسم المجرد أقصى ما يصل إليه خمسة أحرف، وأما الاسم المزيد فهو ما زيد فيه حرفٌ أو أكثر، وكم حرف يُزاد فيه الاسم المزيد؟ حرف أو أكثر، قد يزاد فيه حرف كمسجد، وقد يزاد فيه حرفان كمساجد، أو منتصِر، أو منطلِق، وقد يزاد فيه ثلاثة أحرف كـ مستخرِج، وقد يزاد فيه أربعة أحرف كـ استخراج، الأصول خرج فقط، ومات سوى ذلك حروف زائدة.

فعلمنا بذلك أن الاسم المزيد أقصى ما يبلغ سبعة أحرف وهذا قوله:

وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبعًا عَدَا

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بطريقةٍ عجيبة، وقدرةٍ فائقة في النظم والاختصار، ذكر أوزان الاسم الثلاثي المجرد، الاسم الثلاثي المجرد له أوزان كثيرة، ومع ذلك حصرها في بيتٍ واحد، هي عشرة -ما شاء الله- وحصرها في بيتٍ واحد.

فقال:

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي افْتَحْ وَضُمّ وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمّ

يعني تعم جميع الأوزان، يقول: (**وغَيرَ آخِرِ الثُّلاثِي**)؛ الثلاثي كم حرف؟ ثلاثة، يقول: (**وغَيرَ آخِرِ الثُّلاثِي**)؛ الحرف الأخير الثالث دعه ما لنا علاقة به.

(**وغَيرَ آخِرِ الثُّلاثِي**)؛ أي الحرف الأول والثاني.

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي افْتَحْ وَضُمّ وَاكْسِرْ

يعني الحرف الأول في ثلاثة أوجه: الفتح والضم والكسر، والحرف الثاني فيه ثلاثة أوجه الفتح والضم والكسر، ثم قال:

وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمّ

الثاني في الفتح والضم والكسر، وزد معها التسكين، فالحرف الأول كم من وجه؟ ثلاثة، والحرف الثاني كم فيه من وجه؟ أربعة، أربعة ضرب ثلاثة؟ اثني عشر وجهًا، هذه هي الأوجه المتصورة عقلًا في الاسم الثلاثي.

نبتدأ بذكر مفتوح الأول نجعل الأول مفتوحًا، والثاني نجعله مرة مفتوحًا ثم مضمومًا ثم مكسورًا ثم ساكنًا:

فالوزن الأول: فَعَلٌ، كقمر وجبل وبطل، ونحو ذلك.

الوزن الثاني: فَعُلٌ كـ عضد.

الوزن الثالث: فتح الأول وكسر الثاني، فَعِلٌ، كحذر وكبد، وكتف، وحرٍ، حري هذه فعل، ثم تعل إعلال المنقوص حرٍ.

والوزن الرابع: فتح الأول وسكون الثاني: فَعْلٌ، كسهل وصعب، وشمس ونحو ذلك.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى مضموم الأول فنبدأ بمضموم الأول مفتوح الثاني، فُعَلٌ، كـ صُرد اسم طير، وغرف جمع غرفة، وحُطم، كثير التحطيم.

الوزن السادس: بضم الأول وضم الثاني: فُعُلٌ، مثاله عُنق، وجنب، وكتب، وحُمُر، حمر جمع ماذا؟ حمر إذا كانت فُعل تكون جمع حمار، ودرسنا ذلك في جموع التكسير.

الوزن السابع: على حسب هذا الترتيب: بضم الأول وكسر الثاني: فُعِلٌ وهذا سنترك الكلم عليه بعد قليل، لأن ابن مالك سينص عليه فيه مشكلة، سيتكلم عليه -إن شاء الله-.

الوزن الثامن: بضم الأول وسكون الثاني فُعْلٌ مثل قُفل، وحلو، وحُمْر جمع ماذا؟ جمع أحمر وحمراء.

الوزن التاسع: الآن انتهينا من مضموم الأول الآن ننتقل إلى مكسور الأول، مكسور الأول مفتوح الثاني مثل: فِعَلٌ كـ عنب، وسمن.

والوزن العاشر: على هذا الترتيب مكسور الأول مضموم الثاني، فِعُلٌ، وهذا أيضًا فيه مشكلة سيأتي الكلام عليه.

الوزن الحادي عشر: مكسور الأول، مكسور الثاني: فِعِلٌ مثل إبل وإبط، لغة في إبط، وهذا نادر، لكنه موجود في العربية.

الوزن الثاني عشر: بكسر الأول وسكون الثاني، فِعْلٌ كعلم، وسلم.

فهذا البيت عم وشمل أوزان الاسم الثلاثي المجرد، وقد جاء كما رأيتم من كل الأوجه المحتملة لهذا الثلاثي سوى وزنين اجتمع فيهما الضم والكسر، إما أن الضم الأول والكسر الثاني، فُعِل، أو بالعكس فِعُل، هذان الوزنان بسبب الثقل الواضح فيهما حصل فيهما إشكال، وهجران للعرب لهما.

وخصهم ابن مالك ببيت فقال في ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفِعُــلٌ أُهْمِــلَ وَالْعَكْــسُ يَقِــلّ   لِقَصْــدِهِمْ تَخْصِــيْصَ فِعْــلٍ بِفُعِــلْ

يعني أن القسمة العقلية كما رأيتم ردت إلى اثني عشر وزنًا، عشرو منها مستعملة، تسعة مستعملة استعمالًا كثيرًا، والعاشر فِعل كإبل نادر لكنه موجود.

والوزنان اللذان اجتمع فيهما الضم والكسر، خصهما بكلام فقال: أحدهما مهمل أي لم يُستعمل، والثاني قليل، وكان ينبغي أن يقول نادر.

أما المهمل: فهو فِعُل، يقول هذا مهمل لم يرد عليه اسمٌ ثلاثي في اللغة العربية.

استشكلوا على ذلك ورود قراءة شاذة لأبي السمال، في قوله -تعالى-: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ [الذاريات:٧]؛ فقرأها ابن السمال: والسماء ذاتِ الحِبُك؛ افصل الكلمة الأخيرة وحدها: حِبُك فِعُل، فصارت حِبُك على وزن فِعُل، والصواب في هذه القراءة إن صحت وثبتت لأن القراءة الشاذة، لابد من التثبت من صحة سندها أولًا إن ثبتت فالكسر الذي أصاب أول الكلمة ليس كسرًا أصليًا، الكلمة ليست في الأصل مكسورة الأول حِبُك، وإنما هي حُبُك، ولكن كُسِر أولها لمناسبة الكسرة التي قبلها في قوله: (ذاتِ الحِبُك) وحركات المناسبة تأتي عند بعض العرب وخاصة الأعراب منهم.

كقراءة الأعراب الحَمَدِ لله هي الحُمد لله، فبعض الأعراب كسر لمناسبة الكسرة بعدها، فهذه حركات مناسبة ليست حركات أصلية، فعلى ذلك لا تخرم هذه القراءة قولنا إن فِعُل مهملة لم تأتي عليه كلمةٌ هي على هذا الوزن في الأصل، والحُبُك، بمعنى طرائق النجوم في السماء.

وأما الوزن القليل فهو عكسه، قال: (**والعكس يقل**) يعني فُعِل في الأسماء الثلاثية عند ابن مالك قليل يعني نادر.

قالوا: والذي جاء من الأسماء الثلاثية على فُعِل، ثلاثة أسماء، وهي (دُوِئل، ورُئِم، ووعِل)، أما دُوئِل فهو اسم دويبة صغيرة سميت عليها القبيلة المشهورة من كنانة التي يُنسب إليها أبو الأسود الدؤلي، ورُئِم لا تسألونني عن معناها، من أراد معناها فليراجع الكتب، ووعِل: لغةٌ في الوعل عنز الجبل.

والجمهور على أن هذه الكلمات ليست على وزن وفُعِل أصالةً، هم يقولون نحن نتكلم في الأصول، لا نتكلم على ما قد يطرأ على الكلمة، فيقولون: هذه الكلمات: (دُوِئل، ورُئِم، ووعِل)، هذه في الأصل أفعال ثلاثية مبنية للمجهول، كما تقول: ضُرِب وشرِب، أفعال ثلاثية مبنية للمجهول، ثم نقلت إلى الاسمية، وسميت بها هذه الدابة.

وسبق عندما تكلمنا في باب العلم وفي أكثر من باب أننا نبهنا على أن العلم يعني تسمية الأشياء يُمكن أن تنقل إليها من جميع أبواب اللغة، يمكن أن تسمي بالاسم الجامد، والاسم المشتق، والمصدر، وبالأفعال على خلاف أنواعها، ماضي، ومضارع، وأمر، فعل متعدي ولازم، وفعل مبني للمعلوم، فعل مبني للمجهول.

ويمكن أن تسمي بالجملة، جملة اسمية أو فعلية، أو تسمي بشبه جملة، باب التسمية في اللغة واسع جدًا، قالوا: هذا من هذا، فـ دُوئِل مبني للمجهول سميت هذه الدابة به، فلهذا لو أردنا أن نمثل الآن على بعض هذه الأوزان، أو الأوزان التي ستأتي في المجرد الرباعي والمجرد الخماسي، دائمًا لا تمثل بأعلام، لا تمثيل بالأعلام في الصرف، لأن الأعلام أغلبها منقول، والمرتجل فيها قليل.

والعلم المنقول لا يدل على أن هذا هو أصله في التسمية، وإنما قد يكون منقولًا من باب آخر من اللغة، ولهذا قالوا: الرباعي المجرد الذي على وزن فعلل، مثاله: قالوا: جعفر، ماذا أرادوا بجعفرٍ هنا، تعود إلى كتب الصرف ما معنى جعفر؟

نقول جعفر هو النهر الصغير.

هذا هو أصل المعنى باللغة، وبه سمي الرجل، دلالة على الكرم، فجعفر لا يراد به العلم اسم الإنسان، إنما يراد به اسم الأجناس اسم نهر، فالخلاصة أن الاسم الثلاثي المجرد أدت القسمة العقلية إلى إيجاد اثني عشر وزنًا له، فتسعة مستعملة بكثرة، وفِعِل نادر، وفُعِل أثبته بعضهم وقال إنه نادر، والأظهر أنه مهمل وما جاء عليه فهو منقول.

والوزن الأخير فِعُل، وهذا مهمل، فخلاصة الخلاصة أن الاسم الثلاثي المجرد كم له من وزن؟ له عشرة أوزان، ثم بعد ذلك انتقل ابن مالك بعد أن ذكر أوزان الاسم المجرد انتقل إلى ذكر أوزان الفعل المجرد، الفعل المجرد الثلاثي وهي أربعة، فذكرها أيضًا وحصرها في بيتٍ واحد، فقال:

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلِ ثُلاَثِي وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

قال:

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلِ ثُلاَثِي وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

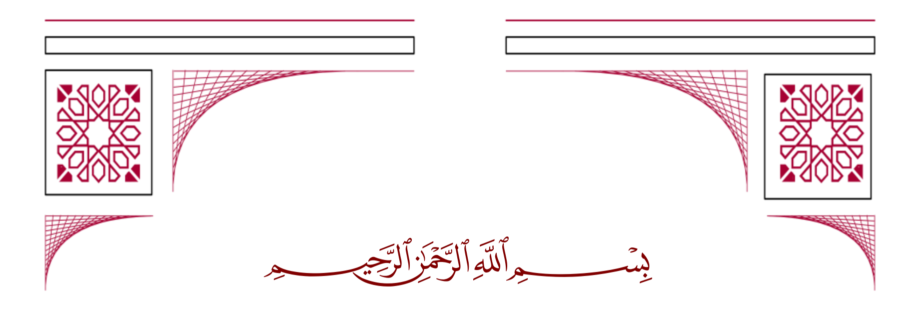
يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الفعل الثلاثي المجرد له أربعة أوزان، وذلك لأن أوله مفتوح، الحرف الأول مفتوح، والحرف الأخير لا علاقة له بالصرف.

الأخير ما لنا علاقة به، والأول دائمًا مفتوح، والثاني: لك فيه الفتح والكسر والضم، ثلاثة ضرب واحد النتيجة ثلاثة.

الوزن الأول: فَعَلَ، وهذا هو الأكثر والأغلب، كـ ذهب وخرج ودخل.

الوزن الثاني: بفتح الأول وكسر الثاني فَعِلَ، كشرب وفرح.

الوزن الثالث: بفتح الأول وضم الثاني: فَعُلَ مثل عَظُم وشرف.



بعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأوزان الثلاثة للفعل الثلاثي المجرد نص على الوزن الرابع فقال: (**وزد نحو ضمن**)؛ يعني وزن فعل كضمن وضرب وشرب، وهذا الوزن الأخير خاصٌ بالفعل المبني للمهول، وأما الأوزان الثلاثة الأولى، فخاصةٌ بالفعل المبني للمعلوم.

إذًا فابن مالك كم ذكر من وزنٍ للفعل الثلاثي المجرد؟ أربعة أوزان، ثلاثة للمبني للمعلوم، وواحد للمبني للمجهول، وهذا هو قول الكوفيين في المسألة.

وأما البصريون فإنهم يرون أن الفعل الثلاثي المجرد، له ثلاثة أوزان فقط، وهي أوزان الفعل المبني للمجهول، فَعَل، وفَعُل، وفعِل، نعم الأوزان الثلاثة المذكورة للفعل المبنية للمعلوم.

أما صيغة المبني للمجهول: فُعِل فإنهم يرونها فرعًا عن هذه الصيغ، يعني يقولون صيغة المبني للمجهول فرعٌ عن صيغ المبني للمعلوم، وليست صيغةً أصلية، والدليل على ذلك أنها تأتي من فعل وتقول في ضرب ضُرِب، وتأتي من فعل، وتأتي من فَعُل، دل ذلك على أنه ليست صيغةً أصلية خاصةً بهذه الأفعال، وإنما هي صيغة فرعية تنشأ عن قلب هذه الصيغ من المبني للمعلوم، إلى المبني للمجهول، وقولهم هو الأظهر –والله أعلم–.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر الفعل الثلاثي المجرد، ذكر الفعل الرباعي

المجرد، والفعل المزيد فقال:

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا   وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

يقول الفعل المجرد أقل ما يكون عليه ثلاثة أحرف كما سبق، وأكثر ما يكون عليه أربعة أحرف.

الفعل الرباعي المجرد كم له من وزن؟ وزن أو زنان؟ هو له فعلل، وزنه فعلل كـ بعثر، وطمئن، وزلزل، إلى آخره.

بُعثِر فُعلل، إذًا على الخلاف السابق، إذا أخذنا بقول الكوفيين، نقول: إن له وزنين، فعلل، وفُعلل، وإن أخذنا بقول البصريين والجمهور، قلنا له وزن واحد فقط، فعلل، أو فُعِلل ففرعٌ عن فعلل، وأما الفعل المزيد فإنه لا يزيد بالحروف الزائدة عن ستة أحرف، كما سبق شرحه، وهذا قوله: وإن يزد فيه فما ستًا عدا سل.

الكلام دائمًا على الفعل الماضي لأنه هو الأصل في الأفعال والمضارع يُؤخذ منه والأمر يؤخذ منه، نحن نتكلم عن الفعل الماضي، هذه أوزانه، ثم في الصرف هناك موضوع عن كيفية صوغ المضارع من الماضي، وموضوعٌ آخر عن كيفية صوغ الأمر من المضارع، لأنهم يرون أن الأمر من المضارع، والمضارع من الماضي، إلا أنهم اتفقوا على أن الفعل الماضي هو أصل الأفعال.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك أوزان الاسم الرباعي المجرد، لأننا ذكرنا أن الاسم المجرد إما ثلاثي وذكر أن له عشرة أوزان، والآن يذكر أوزان الاسم الرباعي المجرد فقال:

لاَسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ   وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ

وَمَعْ فِعَلَ فُعْلَلٌ

فذكر ستة أوزان للاسم الرباعي المجرد، **الوزن الأول** فَعْلَلُ، بفتح الأول

وسكون الثاني وفتح الثالث، فعللٌ وهو الأكثر فيه، نحو جعفر.

والوزن الثاني: فِعْلِلٌ بكسر الأول والثالث وسكون الثاني، نحو زبرج، وهذا اسمٌ للزينة أي زينة تسمى زبرج، كالحلي وما إلى ذلك ومن ذلك سمسم، هو على وزن فِعْلِلٌ.

الوزن الثالث: فِعْلَلٌ بكسر الأول وسكون الثاني وفتح الثالث، مثاله درهم، وهجرع، يقال: رجلٌ هجرعٌ إذا كان طويل أعرج.

والوزن الرابع: فُعْلُلٌ بضمتين بينهما سكون، مثال ذلك بُرثن وهو مخلب الأسد، وجرهم وهو اسم قبيلة عربية مشهورة.

والوزن الخامس: فِعَلْ بكسر الأول وفتح الثاني وسكون الثالث، مثاله: هجبر، هجبر من أسماء الأسد وقمطرٌ وهو وعاء الكتب.

والوزن السادس: فُعْلَلٌ بضم الأول وسكون الثاني وفتح الثالث، قالوا مثاله: جهدب، تعرفون الجهدب الجراد الأخضر، أو ذكر الجراد.

طالب: (@٢٢:٦٣).

الشيخ: جهدب عندكم جهدب، ما أعرفه.

المهم: فذكر ابن مالك للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان، الخمسة الأولى متفقٌ عليها، والوزن السادس وهو فعلل مختلفٌ فيه، أثبته الكوفيين والأخفش من البصريين، وتابعهم ابن مالك كما رأيتم، وجمهور البصريين لا يثبتونه، لأنهم يرون أنه ليس وزنًا أصليًا وإنما هو فرعٌ عن فعلل.

لماذا جعلوه فرعًا عن فُعلل؟ يقولون: كل الكلمات وهي قليلة، كل الكلمات التي جاءت على فعلل، وهي رباعية سمع فيها أيضًا فُعلل، فجهدب سُمِع فيها جهدب، فهذا يدل على أصلها فُعلُل، ثم غيرت إلى فُعلَل، طلبًا للتخفيف أو غير

ذلك، ويدل على ذلك أكثر أن هناك كلمات كثيرة على فعلُل، لم يقال فيها فُعلَل.

يعني فُعلَل كلمات قليلة ومع ذلك كلها قيل أيضًا فيها فُعلُل، وهناك كلمات أخرى على فُعلُل ولم يقال فيها فُعلَل، فلهذا تابع الجماهير في ذلك قول البصريين، قالوا: إن أوزان الاسم الرباعي المجرد خمسة، وخرجوا منها السادس فُعلَل، قالوا إنه وزن فرعي، وليس وزنًا أصليًا، يعني مثلًا لو قلنا كلمة عُنُق، ما وزن عنق؟ وزن عنف فُعُل.

من أحكام الصرف أن كل اسم على وزن فُعُل يجو أن يخفف على فُعْل

فتقول عُنق، فهل تقول إن عنق على وزن فعل؟ لو قالها مثلًا شاعر، لو قالها قائل عُنْق نقول على وزن فُعُل، لكن خففت على فُعْل من باب التخفيف إذًا انتقلت من أصلها إلى فرع، فنحن ما ننظر إلى هذه الفروع التي تأتي من باب التخفيف، أو تأتي لسبب آخر.

مثلًا: لو قلنا كلمة بحر ونهر على وزن فَعَل، ويقال لك كل ثلاثي عينه حرف حلق يجوز لك فيه الفتح تخفيفًا، فتقول بَحَر ونَهَر، فنقول إن وزنه فَعَل، نقول لا إن وزنه فَعْلٌ وأما بحر ونَهَر فهذا نطق فرعي عن النطق الأصلي ونحن إنما نتعامل مع الأصول، والأصول تعرف بالكثرة.

نراجع ونجد أن الأكثر جاء على ذلك، نقول إنه هو الأصل، بعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أوزان الاسم الثلاثي المجرد عشرة، ثم ذكر أوزان الاسم الرباعي المجرد وقال إنها ستة، انتقل الآن ليذكر لنا أوزان الاسم الخماسي المجرد.

وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ عَـــلاَ فَمَـــعْ فَعَلّـــلِ ... حَـــــوَى فَعْلَلِـــــلاَ
كَـــذَا فُعَلِّـــلِ وَفِعْلَـــلٌّ وَمَـــا ... غَـــايَرَ لِلْزَّيْـــدِ أَوْ الْـــنَّقْصِ انْتَمَـــى

فأشار بقوله وإن علا، هو ذكر أوزان الاسم الرباعي المجرد، عندما انتهى قال: وإن علا، يعني إن علا الاسم إلى أقصى ما يصل إليه من الحروف في التجرد، وعرفنا من قبل، أنها خمسة فأوزانه هذه المذكورة، فذكر لنا كم وزن؟ خمسة أو ستة؟ أربعة، ذكر أربعة أوزان.

الوزن الأول: هو وزن فَعَلّلٌ بفتح الأول وفتح الثاني وسكون الثالث، وفتح الرابع، نحو سفرجلٌ وفرزدقٌ.

السفرجل اسم شيءٌ يؤكل، والفرزدق يطلق على العجينة إذا جمعت تسمى فرزدقًا.

والوزن الثاني: فَعْلَلِل بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع وهذا قليل، من أمثلته جحمرش، يقولون امرأة جحمرشٌ وهي المرأة العجوز جدًا إذا كبرت في السن كثيرًا قالوا لها ذلك.

والوزن الرابع: فُعَلِّلٍ بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث وكسر الرابع، فُعَلِّلٍ وهو أيضًا قليل مثاله قزعمل، وهو الشيء القليل، يقولون ليس معه ولا قزعملة، أي ليس معه شيء.

والوزن الأخير: فِعْلَلٌّ بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وسكون الرابع فِعْلَلٌّ مثاله: قرطعبٌ.

فِعْلَلٌّ نعم فِعْلَلٌّ بكسر الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وسكون الرابع فِعْلَلٌّ، كقرطعبٌ وأيضًا بمعنى الشيء القليل وإن قال قائل لماذا تأتون بهذا الأمثلة الغريبة لهذه الأوزان؟

الجواب عن ذلك: ما سيأتي ذكره وهو أن الأغلب في اللغة العربية هو الثلاثي، فلهذا كما سمعتم أتينا بأمثلة واضحة ومشهورة، وأما الرباعي المجرد، فهو قليل

لكنه موجود ومستعمل، وأما الخماسي المجرد فهو نادر وبعض أوزانه أندر من بعض، فلهذا لم يأتي عليه إلا هذه الكلمات النادرة.

بعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أوزان الاسم الثلاثي وأوزان الاسم الرباعي وأوزان الاسم الخماسي المجرد، وذكر أوزان الفعل الثلاثي المجرد، وذكر الفعل الرباعي المجرد، ختم ذلك بقوله:

وَفِعْلَلٌّ وَمَا غَايَرَ لِلْزَّيْدِ أَوْ الْنَّقْصِ انْتَمَى

يقول: فإن وجدت اسمًا معربًا أو فعلًا متصرفًا بعد ذلك ليس على شيءٍ من هذه الأوزان التي ذكرتها فاعلم أن فيه زيادة وهذا الذي بالزيد، زاد يزيد زيدًا أو فيه نقص أي حذف، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل، أما النقص كما مثلنا من قبل بكلمة يد، ودم وفم وقم، وأما الزيادة فنحو استخراج واقتدار ونحو ذلك.

الخلاصة: لكي نختم الدرس، نقول نستخلص من كل ما ذكرناه من قبل، وما شرحناه من كلام ابن مالك أن الاسم ينقسم إلى مجردٍ ومزيد.

وأن الاسم المجرد كم له من وزن؟ عشرة أوزان، له عشرة اثنان مهملان، له عشرة أوزان، والاسم الرباعي المجرد له ستة أوزان.

والاسم الخماسي المجرد: له أربعة أوزان.

وأن الاسم المزيد يأتي رباعيًا وخماسيًا وسداسيًا وسباعيًا وأن الفعل كذلك ينقسم إلى مجردٍ ومزيد، فالفعل المجرد يكون ثلاثيًا وله كم وزن أربعة أوزان ويأتي رباعيًا، وأما الفعل المزيد فيأتي رباعيًا وخماسيًا وسداسيًا.

هنا نقف لأن ابن مالك بعد ذلك سيبدأ بالكلام على كيفية الوزن، وهذا الذي سنبدأ به -إن شاء الله- في المحاضرة القادمة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثاني والثلاثون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين السادس والعشرين من شهر ذي الحجة، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثاني والثلاثين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

وكنا قد توقفنا في آخر درس في شرح باب التصريف وذكرنا أن هذا الباب عقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة وعشرين بيتًا شرحنا منها في الدرس الماضي عشرة أبيات، ونشرح في هذا الدرس -إن شاء الله تعالى- ما تيسر من هذه الأبيات.

فبعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يدخل في التصريف أي يقبل التصريف وما لا يدخل ثم بيَّن المجرد من الأسماء، ومن الأفعال، وبيَّن أنواعه، ثم بعد ذلك تكلم على ما يبلغه الاسم والفعل في الزيادة، ينتقل بعد ذلك إلى كلام على تعريف

الحرف الأصلي والحرف الزائد، ثم يتكلم على كيفية الوزن، وفي آخر الباب يذكر مواضع الزيادة.

فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعريف الحرف الأصلي والحرف الزائد:

وَالْحَـرْفُ إِنْ يَلْـزَمِ فَأَصْـلٌ وَالَّـذِي لاَ يَلْـزَمُ الْزَّائِـدُ مِثْـلُ تَـا احْتُـذِي

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الحرف الزائد هو الذي يلزم جميع تصاريف الكلمة، مهما صرفت الكلمة على أوجهها المختلفة من فعلٍ ماضي ومضارع وأمر، ومن مصدر واسم فاعل واسم مفعول وبقية المشتقات كاسم المكان، والزمان والآلة، فالحرف الأصلي يجب أن يبقى في جميع التصرفات لا يسقط في شيءٍ منها.

وأما الحرف الزائد فهو الذي يسقط في شيءٍ من هذه التصرفات، الحرف الذي يسقط في شيء من هذه التصرفات، ولو في تصرف واحد، فإنه يكون حرفًا زائدًا يقال حرفٌ زائد أو حرفٌ مزيد.

مثال ذلك: لو أخذنا مثلًا الكتابة، الكتابة نجد أن الحروف الأصلية فيها أو الأحرف الأصلية فيها هي الكاف والتاء، والباء، يسمونها في الصرف أو التصريف الأرف الأصلية، وتسمى في المعاجم أو عند علماء اللغة بالأصل أو الجذر أو المادة.

فالأصل عندنا هنا الكاف والتاء والباء، مهما صرفتها تجد هذه الأحرف فيها، فتقول كتب ويكتب واكتب، وتقول كتاب وكتابة، ومكتب ومكتبة، وكاتب ومكتوب، وكتيبة، وكتائب، وكتاب، إلى آخره.

ثم تجد بعض الأحرف تأتي في بعض التصرفات دون بعض، كالألف في كاتب، لا نجدها في كتب، وإذا قلت مكتوب، فالميم والواو زائدتان، وكذلك الألف في كتاب، وإذا قلت كتيبة فالزائد فيها التاء والياء، وإذا قلت كتائب، فالزائد الألف

والهمزة، وإذا قلت مكتب، فالزائد الميم، ومكتبة: الميم والتاء وهكذا.

إذًا فالحروف الأصلية هي التي تثبت في جميع التصرفات، والحروف الزائدة هي التي تسقط في شيءٍ من هذه التصرفات، وابن مالك مثَّل لنا بتاء الفعل (احتذي)؛ قال: احتذى يحتذي احتذاءً.

ولو تأملنا في الأصول لوجدناها من الفعل حذا يحذو الأصول هي الحاء والذال والواو، ما سوى ذلك زائد، فإذا قلت: (يحتذي) فالهمزة زائدة والتاء زائدة، (احتذى، يحتذي)، الهمزة والتاء، وأما الياء في (يحتذي) والألف في (احتذى)، وكذلك الألف في (حذا) فكلها منقلبة عن الواو الأصل في حذا يحذو، كلها منقلبة عن الأصل وهو الواو وستأتي إشارةٌ إلى ذلك –إن شاء الله– في طريقة الوزن.

ويقودنا هذا إلى الإشارة بسرعة إلى الكلام على الاشتقاق، فإن الاشتقاق من أهم أو أهم خصائص اللغة العربية عندما يذكر الدارسون لغات العالمية يذكرون خصائص كل لغة، فأهم خاصية في اللغة العربية، أنها لغة اشتقاقية، ومعنى ذلك أن بعضها يُؤخذ من بعضٍ بطريق الاشتقاق.

الاشتقاق مأخوذٌ من الشق، يعني أن الكلمات يُشق بعضها من بعض، فنأتي إلى الأصل أو نقول الجذر أو المادة وهي كَتَب ثم نشق من هذا الأصل كلمات كثيرة، لكن هذا الاشتقاق يكون بطرق مطردة قياسية، كل طريقٍ قياسي يؤدي إلى معنى.

فالماضي: على فعل، ككتب.

والمضارع: له أربعة صيغ حسب أحرف المضارعة.

والأمر: له صيغته.

فإذا أردت اسم الفاعل إذا أردت أن تأخذ من الكتابة اسمًا تطلقه على من فعل الكتابة فتقول: كاتب على فاعل، ومن وقعت عليه الكتابة تسميه على وزن مفعول مكتوب.

والمكان الذي تقع فيه الكتابة مفعل، مكتب، وهكذا، هذا يسمى الاشتقاق، والاشتقاق له أهمية كبيرة في اللغة، لأمورٍ عدة، منها:

أنه يبقي المعنى الإجمالي في كل هذه التصرفات، معنى الكتابة يبقى في كل هذه التصرفات مهما كثرت، ومهما أخذنا اشتقاقات جديدة لم تكن معروفة للكلمة من قبل، وأيضًا هذه فائدة أخرى للاشتقاق، وهي أنها أهم طريقة لنمو اللغة، وثراءها.

فلو أتينا مثلًا برجلٍ جاهلي وقلنا له إن هناك جهازًا جديدًا خرج وسميناه هاتف، كلمة هاتف لو بحثنا عنها في المعاجم لا نجدها، لأن الهاتف وإطلاقه على هذا الجهاز الجديد أصلًا جديد لم تكن تعرفه العرب، لكن العربي عندما يسمع أن جهازًا ما سميَّ بهاتف يعرف مباشرة أنه شيء يهتف، لا يعرف التفاصيل لكن يعرف المعنى الإجمالين وهذا أمرٌ مهم، بخلاف اللغات الأخرى التي تعتمد على الارتجال.

الارتجال يعني أن تجمع حروفًا تنسق بين حروف حتى تخرج بكلمة تعجبك، فتطلقها على هذا الاكتشاف أو الاقتراع، أو على شركتك أو محلك، أو نحو ذلك.

فالارتجال أن تأتي بكلمة جديدة ليس لها أصل في اللغة، لا يعرفها ولا يعرف معناها إلا من وضعها.

الآخرون لا يعرفون عنها شيئًا لا كثيرًا ولا قليلًا لا معنى إجمالي ولا معنى تفصيليًا، بخلاف اللغات التي تعتمد على الاشتقاق، فنحن إذا أخذنا الكلمة

الجديدة بطريقٍ قياسي عن طريق الاشتقاق يبقى المعنى الإجمالي، وهذا يحفظ المعنى لأصحاب اللغة، فلا يقعون في إحراجٍ كبير، ولا يبتعدون كثيرًا عن لغتهم عندما تكثر هذه الكلمات الجديدة.

وهذا الذي يجعل اللغة قادرة على مواكبة الجديد، فاللغة العربية لم تتغير منذ العصر الجاهلي، وإنما تزيد وتنمو، وتثرى، وتستطيع أن تواكب جميع العصور والحاجات بسبب اضطراد الاشتقاق فيها، ومع ذلك يبقى أهلها متربطين بها وبهذه الأشياء الجديدة ولا يجدون فيها عنتًا، بخلاف كثيرٍ من اللغات الأخرى، التي لا تعتمد على الاشتقاق فيضطرون إلى كثرة الارتجال.

فكثرة الارتجال تؤدي إلى وجود الكلمات الجديدة التي لا يعرفها أصحاب اللغة مهما كان الإنسان متخصصًا في اللغة، وكثرت هذه الكلمات المرتجلة عليه، سيجهلها، فإذا كانت خمسًا ثم عشرًا ثم مائة ثم ألفًا ثم خمسين ألفًا.

تصور لغة يقولون فيها أكثر من خمسين ألف كلمة مرتجلة جديدة كيف تنكون هذه اللغة؟ وهذا الذي حدث الآن في اللغة الإنجليزية، أكثر اللغات الأوربية والهندية ليس فيها اشتقاق، اشتقاق مضطرد، فلهذا يكثر عندهم الارتجال.

يسمونه عندهم اصطلاحات، يقولون هذا اصطلاح ربما تأتي إلى مترجم كبير في لغة من هذه اللغات تسأله عن معنى كلمة يقول: ما أعرفها، كيف يعني ما تعرفها؟! يقول: لعلها مصطلح، أي لعلها كلمة مرتجلة وضعت ما يعرفها من وضعها، فلابد أن تعود إلى معجم مثلًا أو إلى كتاب جديد يخبرك عن معناها، ما تستطيع أن تعرف معناها من لفظها، ولا قريبًا من معناها، ولا معناها الإجمالي، حتى تعود إلى الاصطلاح الذي وضعه واضعها لهذه الكلمة.

فلهذا بدأت تتغير هذه اللغات، فلهذا يذكر بعض الدارسين أن اللغة

الإنجليزية بعد خمسين سنة من الآن قد تتغير، وتنقلب إلى لغة أخرى، بمعنى أن الناطقين بالإنجليزية بعد خمسين سنة لا يعرفون ما كتب بها قبل خمين سنة، وبالعكس، فالمتكلمون بالإنجليزية الآن بعد خمسين سنة لا يستطيعون أن يدركوا كثيرًا مما كُتِب بها، بسبب هذه الكلمات المرتجلة الكثيرة.

أما اللغة العربية فهي لغة ثرية سواءً بأصولها بالمواد بالجذور أو بالاشتقاق الذي من خلاله تأخذ من هذه الأصول ما تحتاج إليه من كلمات، فاللغة الإنجليزية لا تتعدى أصولها وجذورها خمسة آلاف جذر أو أصل.

بينما اللغة العربية تتجاوز فيها الجذور أكثر من ثلاثين ألفًا بعضها مشهور وبعضها غير مشهور، فإذا كانت عندك مواد كثيرة جدًا أصول وعندك طرق قياسية لأخذ هذه الكلمات، تستطيع أن تأخذ من هذه الكلمات ما تشاء، فلهذا تجد أن القائمين على العربية كانوا ولا يزالون يتمنعون كثيرًا عن استقبال كلمات أعجميةً تدخل إلى إعرابها بغير حاجة لأن في العربية كفاية.

أي تستطيع أن تأخذ من العربية وأن تشتق كلمات تقوم بالحاجة، بخلاف اللغات الأخرى فإنها لا تستغني عن ذلك، تجد كل لغة تأخذ من اللغة الأخرى كلمات كثيرة جدًا، لا من باب الارتباط الحضاري والتأثر فقط، وإنما من باب الحاجة الملحة، يعني ما تستطيع أن تخرج كلمات جديدة، وتواجه عن الحاجة العصرية، بخلاف اللغة العربية فهي قادرة على ذلك ومع ذلك فهي تقبل كلمات أعجمية من اللغة الأخرى وتدخلها بنظامٍ معين، **يسمى نظام التعريب بشروط**:

الشرط الأول: الحاجة، أن يكون هناك حاجة ملحة لهذه الكلمة، ليست كل كلمة تقبل، أو تقبل الكلمات هكذا من دون حاجة، لأن كثرة هذه الكلمات وقبولها ستجعل العربية كغيرها من اللغات الأخرى التي تحتوي على كلمات جديدة لا يعرفها أهلها، وهذا له أثر كبير جدًا.

يعني انظر فقط إلى أثر واحد، إلى أثر مثلًا الكلمات الأعجمية عندما تكثر، تجد الآن كثير من الناس لا يستطيع أن يتعامل مع الأجهزة الجديدة، لأنها تعتمد على كلمات أعجمية كثيرة، لا تستطيع أن تتعامل معها، لكن لو ترجمت هذه الكلمات وهذه البرامج لاستفاد الناس منها أكثر، لأنها بالعربية، ولهذا نقول يجب ألا يُتوسع كثيرًا في قبول هذه الكلمات إلا للحاجة كالمصطلحات العلمية الدقيقة، المصلحات الطبية، المصطلحات الهندسية الدقيقة، في داخل العلوم.

لكن كلمات العامة التي يستعملها عامة الناس، وتنتشر بينهم تكون كحاجة عامة هذه ينبغي أن تترجم أو على الأقل أن تعرب ولا تدخل كما هي، هذه الماحة سريعة عن الاشتقاق وإلا فإن الكلام عن الاشتقاق كلام كثير.

عرفنا أن الحرف الأصلي: هو الذي يبقى في جميع التصرفات، وأن الحرف الزائد هو الذي يسقط في شيء من هذه التصرفات، ولو في تصرفٍ واحد.

يقولون: الذي يبين الحروف الأصلية غالبًا لا دائمًا هو الفعل الماضي، وأيضًا أغلب اللغة العربية ثلاثية الأصول، يعني ربما نقول أكثر من ٨٠٪ بالمئة ما هناك إحصائية دقيقة لكن أكثر من ٨٠٪ من اللغة العربية أصولها ثلاثية.

بعد ذلك هناك كلمات قليلة أصولها رباعية أي الحروف الأصلية فيها أربعة، وبعد ذلك هناك كلمات نادرة أصولها خماسية أي الحروف الأصلية فيها خمسة، وكما عرفنا في الدرس الماضي فإن أقل الأصول ثلاثة، وأكثرها خمسة، أكثر الأصول ثلاثة سواء من الأسماء أو الأفعال، وأكثر الأصول في الأفعال أربعة، وفي الأسماء خمسة.

وأغلب اللغة العربية ثلاثية فلهذا إذا جاءتك الكلمة حاول في البداية أن تعيدها إلى ثلاثة أصول، إذا استطعت أن تفعل فهذا يؤيد أن أغلب اللغة ثلاثي، فإن لم

تستطع يعني بقيت أربعة حروف لا تسقط، فنقول إنها أصلية، فإن بقيت خمسة حروف لا تسقط، فنقول إنها خماسية.

والمراد بالسقوط: نقول أي حرف يسقط من تصرف من تصرفات الكلمة فهو حرفٌ زائد، لكن ما المراد بالسقوط؟ المراد بالسقوط هنا السقوط لغير علةٍ تصريفية أو إعرابية، يعني الذي يسقط لأنه لا حاجة إليه في صيغة الكلمة أو بنية الكلمة.

لكن الحرف الذي هو من صيغة الكلمة في بنية الكلمة حرف موجود في الكلمة لكن سقط بسبب من الأسباب إما بسبب تصريفي أو بسبب إعرابي، فإن الحرف الموجود ولكن سقط لسبب تصريفي أو إعرابي في حكم الموجود لأنه موجود، وإنما الكلام على الحرف الذي ليس موجودًا أصلًا، فإذا قلنا مثلًا كتب هل فيها ألف؟ ما فيها ألف ثم سقطت، كتب ما فيها ألف أصلًا، فإذا قلنا كاتب الألف زائدة الألف هنا زائدة.

لكن لو قلنا مثلًا (دعا يدعو) الفعل: يدعو مختوم بالواو، أخر حرف آخر من حروفه الواو، فإذا جزمت بـ (لم) ماذا تقول؟ لم يدع، مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو، هل نقول إن الواو حرف زائد لأنه سقط؟ نقول لا لأن الواو حرف موجود، لولا الجازم لكان موجودًا يدعو، وإنما حُذِف لعلة إعرابية، وكذلك الواو في وعد، وعد فاء الكلمة أي الحرف الأصلي الأول واو، (وعد)؛ فإذا أتيت بالمضارع من وعد تقول: يعدُ الياء حرف مضارعة زائد.

غير موجود في وعد، والعين والدال موجودان في وعد، وأين الواو في وعد؟ سقطت في يعد، لكن لم تسقط لأنها معدومة أصلًا غير موجودة، بنية الكلمة صيغة الكلمة غير محتاجة إليها، هي موجودة في الكلمة في صيغة الكلمة، وإنما سقطت لعلة تصريفية، قالوا: لأنها وقعت بين فتحٍ وكسر، فالأصل يوعد، كما لو قلت مثلًا

ضرب مضارعه يضرب، يفعل، كذلك وعد يقول: يفعل، يوعد، إذًا فالحرف موجود في صيغة الكلمة.

لكن سقط لعلة تصريفية، لأن الواو إذا وقعت بين فتحٍ وكسر تُحذف، يقولون وقعت بين عدوتيها.

كذلك وفى ويفي... إلى آخره، فالمراد بالسقوط أي أن الحرف غير موجود في صيغة الكلمة، صيغة الكلمة بنية الكلمة لا يحتاج إلى هذا الحرف، الحرف معدوم غير موجود، لكن إذا كان الحرف موجودًا في صيغة الكلمة المضارع على يفعل، ما يأتي المضارع على يفل أو على يعل، مضارع يفعِل أو يفعَل أو يفعُل.

ثم سقط منه حرف هو حرف موجود لكنه سقط لعلةٍ تصريفية، فهذا السقوط لا يدل على أن الحرف زائد، بل هو أصلي وسقط لسبب من الأسباب.

طالب: (@٤٠:٢٨).

الشيخ: الوزن هنا على الأصل وهو يفعِل يوعد.

وكذلك لو قلنا مثلًا قال، هذتا ثلاثي، يقول، ثم يأتي الأمر من قال يقول على قل؛ حرفان، إذًا لابد أن هناك حرفًا سقط، لأن الأصول لا تقل عن ثلاثة، فالواو سقطت في قل لعلة تصريفية، وهو اجتماع الساكنين، لأنها ساكنة واللام سكنت للأمر، فالتقى ساكنان فُحذف الساكن الأول فقلوا: قل، فسقوط الواو هنا لا يدل على أنه زائد في يقول، نقول الواو زائدة في يقول لأنها سقطت في قل، نقول لا السقوط هنا ليس سقوطًا من بنية الكلمة، وإنما سقوط بسبب تصريفه وهو التقاء الساكنين.

طالب: (@٠٠:٣٠).

الشيخ: سيأتي الكلام على الميزان، الميزان سيأتي له كلام تفصيلي بعد قليل.

ثم بيَّن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كيفية وزن الكلمات، فقال:

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُوْلَ فِي ... وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي
وَضَاعِفِ الَّلام إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ
وَإِنْ يَكُ الْزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ له فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما يسمى بالميزان الصرفي ويسميه بعضهم التمثيل.

الميزان الصرفي: الميزان الصرفي هو كلمةٌ تتكون من الفاء والعين واللام على صورة الموزون، اتفقا أهل التصريف منذ بدأ هذا العلم على أن الوزن يكون بالفاء والعين واللام، ولم يقع بينهم في ذلك خلاف، فيأتون بالفاء والعين واللام، ويجعلونها على صورة الموزون، يعني من حيث الحركات والسكنات، ومن حيث التقديم والتأخير.

فالميزان الصرفي كأنه صورة للكلمة، تأتي بالكلمة التي تقبل التصريف وتأخذ لها صورة، هذا الميزان الصرفي لأنه صورةٌ للكلمة لأنه معيار لفظي يتكون من الفاء والعين واللام على صورة الموزون فهو يوح أشياء كثيرة في الكلمة، الميزان الصرفي يبين الحروف الأصلية من الزائدة، ويبين هل حدث في هذه الحروف تقديمٌ وتأخير تقدم بعضها على بعض.

هل حُذِف حرف من الحروف الأصلية لعلةٍ تصريفية أو إعرابية، وغير ذلك، فوائده كثيرة لأنه صورة، ومهما دققنا في الصورة ستجد فوائد كثيرة جدًا إذًا فالخلاصة أن الميزان الصرفي هو معيار لفظي يتكون من الفاء والعين واللام على صورة الموزون.

والميزان الصرفي يعتمد على التمييز بين الحروف الأصلية والزائدة، لابد أن تميز بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة، لأن الحروف الأصلية لها طريقة

وزن، والحروف الزائدة لها طريقة وزن تختلف، وقد عرفنا قبل قليل كيف نميز بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة وسيأتي تفصيلٌ لذكر مواضع الحروف الزائدة في آخر هذا الباب إلا أن الفرق العام هو ما ذكرناه قبل قليل من أن:

الحروف الأصلية: ما تبقى في جميع التصرفات.

والحروف الزائدة: ما يسقط في تصرف من هذه التصرفات.

فلهذا يا إخوان لو قلنا مثلًا الياء في عظيمة زائد أم أصلي؟ زائد، لسقوطه من عَظُم، لكن الياء في مضيق زائد أم أصلي؟ نأتي بالمضارع ضاق يضيق، فالياء أصل، الياء هي الألف في ضاق، الأصل ياء ثم انقلبت إلى ألف في الماضي ضاق.

وسنذكر ذلك –إن شاء الله– بعد قليل، إذًا فالياء في مضيق أصل أم زائد؟ أصل، فلهذا يختلف الحكم، فيقولون مثلًا عظيمة تُجمع على فعائل بالهمز عظائم، وأما مضيق فلأن الياء أصل تبقى، فتجمع على مضايق، من ضاق يضيق فالياء أصل.

كذلك لو قلنا مثلًا صحيفة: الياء زائدة لأن هي من الصحف فتسقط الياء فتجمع على صحائف، لكن لو قلنا مكيدة، من كاد يكيد، إذًا فالياء أصل نقول مكايد، كذلك مثلًا كلمة شيخ الياء أصل أم زائد؟ أصل فلهذا قالت العرب مشايخ بالياء ولا يقال مشائخ.

إذًا فلابد من التفريق بين الحرف الأصلي والحرف الزائد، لو قلنا مثلًا انكسر، النون زائدة أم أصلية؟ زائدة لأنك تقول: كسر، إذًا فنقول: انكسر انفعل، لكن لو قلنا انتصر النون أصلية أو زائدة؟ أصلية لأنك تقول: نصر فالنون أصل، والتاء في انتصر هي الزائدة افتعل.

وهكذا لابد من التفريق بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة، فإذا فرقنا

بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة فنبدأ بالكلام على وزن الحروف الأصلية، الحروف الأصلية كيف توزن؟ عرفنا من قبل في الدرس الماضي أن الحروف الأصلية إما أن تكون ثلاثة وهذا الأغلب وقد تكون أربعة وهذا قليل، وقد تكون خمسة وهذا نادر.

فالحرف الأصلي الأول يقابل بالفاء، والحرف الأصلي الثاني يقابل بالعين، والحرف الأصلي الثالث والرابع والخامس يقابل بلامات، كلها على صورة الموزون أي من حيث الحركات والسكنات.

وإذا قلت كتب تقول في الميزان فَعَلَ، فالكاف هو الحرف الأصلي الأول يُقابل بالفاء فلهذا يسمونه فاء الكلمة، والتاء في كتب يُقابل بالعين، لأنه الحرف الأصلي الثاني ولهذا يسمونه عين الكلمة، والباء في كتب يقابل باللام فلهذا يسمونه لام الكلمة، وهذه المصطلحات تمر كثيرًا بكم في كتب اللغة وغيرها.

يقولون عين الكلمة كذا، فاء الكلمة كذا، لام الكلمة كذا.

يعنون بالفاء الحرف الأصلي الأول، ليس الحرف الأول مطلقًا لا الحرف الأصل الأول، وعين الكلمة يريدون الحرف الأصلي الثاني، قلت لطالبٍ مرة ما عين الكلمة؟ قال ما أعرف للكلمة عينًا ولا أذنًا!

فالحروف الأصلية توزن بالفاء والعين واللام، **أما الحرف الأصلي الثالث:** فإنه يقابل باللام اتفاقًا.

وأما الحرف الأصلي الرابع والخامس: فإنهما يقابلان بماذا؟ بلامين آخرين هذا مذهب الجمهور وعليه العمل، وخالف في ذلك الكوفيون، فوزنوهما بلفظهما في الميزان، وهذه وهذا الخلاف من خلافاتهم الضعيفة التي لا تكاد تذكر في كتب الصرف.

إذا قلنا مثلًا جعفر هذا اسمٌ رباعي ومعناه النهر الصغير، وبه سميَّ الإنسان جعفرًا دلالة على الكرم، فوزنه عند الجمهور فعلل، جعفرٌ فعللٌ، وعند الكوفيين، ستقول: فعلرٌ وهكذا في غيره.

دعونا نأخذ بعض الأمثلة:

قلنا إن أغلب اللغة ثلاثي فسنبدأ بالكلمات الثلاثية:

جبل: فعل، طبعًا الوزن الكتابي سهل، لو أردت أن تزن كتابةً تزن الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام علة نفس الحركات، لكن الطالب ينبغي أن يتعلم الوزن الكتابي واللفظي والوزن اللفظي أهم، خاصة أنه بحاجة ماسة لكثرة الوزن، لأن كل كلمة لابد أن يزنها، والوزن مع كثرة الاستعمال والتمرين يكاد ينقلب عند الطالب إلى شيءٍ كأنه فطرة لابد بسرعة، وتبقى بعض الكلمات المشكلة التي تحتاج إلى انتباه لابد من التذكير ببعض قواعدها بعد قليل.

فلهذا احرصوا كثيرًا على كثرة الوزن اللفظي، والوزن اللفظي يعني يفيد في أن ترفع الصوت وأن تبين حروف وحركات الحروف، فإذا كان في الكلمة سكون، فإن الوقف على السكون يوضح الوزن أكثر، وسنشير إلى ذلك في أثناء الوزن.

فإذا قلت جبل: فوزنه فعل، وجبل اسم وتعرفون أن الاسم إذا وقفت عليه تسكنه وإذا وصلت تعربه بإعرابه رفعًا أو نصبًا أو جرًا.

وإذا قلت جبل تقول: فعل.

فلو قلت جبلٌ: فعلٌ.

جبلًا: فعلًا.

جبلٍ: فعلٍ.

وقد سبق في أول الدرس الماضي عندما تكلمنا عن التصريف وتعريف التصريف والصرف أننا قلنا أن الصرف يدرس ويهتم ويبحث في بنية الكلمة في صيغة الكلمة، والنحو يبحث في آخر الكلمة إعرابًا وبناءً، هذه الكلمة معربة أم مبنية؟ إن كانت مبنية مبنية على ماذا؟ وإن كانت معربة ما إعرابها؟

وهذا يتعلق بالأخر، فهذا جبل نقول فعل، وأما جبلٌ وجبلًا وجبلٍ، فهذا نحو.

فإذا قلنا كبد: فَعِل.

كبدٌ: فعِلٌ.

ولو أردت أن توضح الحروف يمكن تتمهل في النطق كَبِد ليتضح أنها فتح وكسر، كَبِد فَعِل، وهكذا.

سَيْفٌ: هذه فيها سكون تقول شيفٌ فَعْلٌ فإذا وقفنا سيف فعل.

رُمحٌ: فُعلٌ، رمح فعل.

من يزن هندًا: نبحث عن (٤٣:٤٦) هندٌ: فِعلٌ، هند فعل.

عَضُد: فتح فضم فَعُل، عَضُد، عضدٌ فعلٌ.

لو قلنا دوئل: هذه دابة صغيرة تسمى دوئل وبها سمي القبيلة قبيلة أبي الأسود الدوئلي، دوئِل: فُعِل، دوئِلٌ فُعِلٌ.

لو قلنا عمر، من يزن عمر؟ عُمَر: فُعَل، عمرُ: فعلُ.

من يزن إبل؟ انتبهوا إِبِل بكسرتين: إِبِل فِعِلٌ، إبلٌ فعلٌ.

عِبَر: فِعَل، عِبرٌ فِعلٌ.

جمع: فَعلَ.

فهم: فعل.

كَرُم: فَعُل.

كُتِب: فُعِل.

هذه كلها كلمات ثلاثية، أسماءً وأفعالًا.

انتهينا من ذكر بعض الأمثلة على وزن لكلمات الثلاثية أسماءً وأفعالًا، ونأخذ شيئًا من الأمثلة على وزن الكلمات الرباعية أسماءً وأفعالًا.

فمن ذلك جعفر لو تأملت في الكلمة ستجد أحرفها لا تسقط، لا في جمعٍ ولا تثنية، وليس لها فعل، فهي رباعية الأصول ووزنها جعفر، فعلل، جعفرٌ فعللٌ، فإذ قلت بلبل: فعلل.

وإذا قلت: زبرج: فِعلِل، والزبرج اسمٌ للزينة كل ما يتزين به، ما يوضع مثلًا في البيوت أو في السيارة أو نحو ذلك.

ما يسميه لناس اليوم؟ بعضهم يسميه زبرجة أو نحو ذلك هو الزبرجة.

طالب: (@٠٦:٠٠:٥٠).

الشيخ: عسجد كذلك فعلل، ودِرهم: فِعلل.

فإذا قلت قِطمر، وهو مثل الصندوق أو الدولاب في البيت تُحفظ فيه الأشياء من ثياب أو كتب أو نحو ذلك.

قِمطر بكسرٍ ففتح فسكون: فِعل، قمطرٌ فعلٌّ.

قمطرٌ فِعلٌّ، نتأمل في هذه الكلمة هي لامين، لام ثم تنوين.

قِمطر، لام مشددة والمشدد عبارة عن سكون ولام أخرى مضمومة ومنونة،

فعلٌّ.

نتأمل فيها قِمطر القاف مكسورة تقابل بفاء مكسورة، فِـ والميم مفتوحة مـَ تقابل بعين مفتوحة، فِعَـ والطاء في قِمطر ساكنة ستقابل بلامٍ ثالثة ساكنة، فِعل والراء في قمطر هذا حرف الإعراب إن وقفنا عليه سكنا، وإن وصلنا أعربنا، قِمطرٌ أو قِمطرًا أو قِمطرٍ.

فإذا قلنا قِمطرٌ صار عليه ضمة وتنوين، الراء تقابل بماذا؟ بلامٍ أخرى، فِعلٌ نلحظ في الميزان أنه اجتمعت لامان، ومن أحكام الإملاء المعروفة أنه إذا اجتمع مثلان أي حرفان من جنسٍ واحد أولهما ساكن، مثل: شدَّ أو عدَّ أو فرَّ؛ إذا اجتمع حرفان من جنس أولهما ساكن كيف يكتبان إملائيًا، حرفًا واحدًا مشددًا هما حرفان في الحقيقة، والنطق فرر، مدد، حرفان لكن إملائيًا يكتبان حرفًا واحدًا مشددًا، هذه القاعدة الإملائية.

فعلى ذلك كيف سنكتب وزن قِمطرٌ فِعلٌ، سنكتبه بفاء مكسورة وعين مفتوحة ولام أو لامين؟ لامٍ واحدة مشددة وفوق الشدة ضمة وتنوين المرموز لها بضمتين، إذًا فاللامان هنا يكتبان لامًا واحدة مشددة، هذا إملائيًا أما النطق واحدًا.

كتبتها لامين أو كتبتها لامًا مشددة أو النطق واحد فِعلٌّ لكن تنبه إلى الحكم الإملائي، فإذا قلنا بعثر، وهذا فعل ننظر فيه هل حروفه أصلية أم فيه حرف زائد؟ بعثر الأوراق؟ هل الأصل في بعثر (بعث) هل (بعث) تتفق في المعنى لو بالمعنى الإجمالي في (بعثر) لا.

بعثر هل (عثر) نقول أصلها (عثر) ثم الباء زائدة؟ لا هذا معنى وهذا معنى آخر لا يتفقان ولا في المعنى الإجمال، إذًا (بعث) فعل، و(عثر) فعل، و(بعثر) فعل آخر.

أو (بَعر) أو (بثر) كل هذه أفعال أو كلمات مختلفة، لأنها لا تتفق في المعنى، يعني ليس أي فعل تجده مستعملًا تقول هذا أصل هذا حتى يتفقان في المعنى الجمالي على الأقل، فعرفنا أن حروف بعثر كلها أصلية رباعي مجرد فما وزن (بعثر)؟ فعلل، وكذلك (دحرج) فعلل، و(طمأن) فعلل، و(زلزل) فعلل، وسيأتي الكلام في (زلزل) عندما نشرح أبيات ابن مالك.

فهذه أمثلةٌ على الرباعي المجرد، ننتقل بعد ذلك إلى الخماسي المجرد، وقلنا من قبل إن الخماسي المجرد كثير أم قليل أم نادر؟ نادر، ولأنه نادر سنضطر إلى استعمال بعض الكلمات الغريبة لأنها أفضل الموجود، وإلا غريبة لا تستعمل، يعني من المهجور لكن لحاجتنا إليه الآن فقد نذكر أمثلة على الخماسي وهو نادر نذكرها لنحيط بجميع أوزانه من الأسماء الخماسية المجردة (سفرجل).

وهو من المأكولات أو فرزدق وهي عجينة الخبز، فإذا قلنا (سفرجل) فتحتين وسكون، سفرجل الوزن سفرجل فعلل، سفرجلٌ فعللٌ.

سفرجلٌ فتحة فتحة فسكون فتحة فلام الإعراب سفرجلٌ، كيف توزن؟ السين تقابل بفاءٍ مفتوحة، والفاء تقابل بعين مفتوحة، (فَعَ) والراء في (سفر) تقابل بلامٍ أولى ساكنة، إذًا (فَعَلْ) والجيم في (سَفَرْجَ) تقابل بلام ثانية مفتوحة: (فَعَلْلَ) ولام سفرجل تقابل بلام ثالثة: فَعَلْلِ، سفرجل فعلل.

من الناحية الإملائية ننتبه إلى ما نبهنا إليه منذ قليل هل اجتمعت عندنا لامان أولاهما ساكنة لأن سيجتمع عندنا حينئذٍ حرفان من جنس، أولهما ساكن، (سَفَرجل) فعلل، اجتمعت لامان أولهما ساكنة، اللام الأولى والثانية؟ أو الثانية والثالثة؟ الأولى والثانية.

إذًا كيف نكتب الميزان؟ نكتب فاء مفتوحة، وعين مفتوحة، ثم نكتب لامًا

مشددة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة: سَفَرْجَ، تشعر بحركتها بعد السكون إذًا مفتوحة فعل، ثم لام أخيرة فعللٌ.

فإذا قلت جحمرش وهي المرأة الكبيرة التي ترهل لحمها، وقلنا هذه من الكلمات الغريبة لكنها أفضل الموجود على هذا الميزان جحمرش فَعَلِل، جحمرشٌ فَعَلِلٌ.

أيضًا من الكلمات الخماسية قرطعبٌ يقولون ليس معه ولا قرطعبة، يعني شيء، يعني ليس معه ولا شيء قليل، قِرطَعبٌ فِعلَلٌ، وتنبه من الكتابة الإملائية.

ومن الكلمات الخماسية قزعمل وهي بمعنى الشيء القليل أيضًا، قُزعمِل، يقول: ليس معه ولا قزعملة، يعني ليس معه ولا شيء قليل، قُزعمِل الوزن قُزعمِل فُعلِل، قزعمِلٌ فعلِلٌ.

فهذا وزنًا للأحرف الأصلية، ستأتي النون سيأتي أنها زائدة عندما نتكلم بعد قليل على زيادة النون، نقول من مواضعها أن تقع ثالثة قبلها حرفان، وبعدها حرفان فتكون زائدة.

الخلاصة في كيفية وزن الحروف الأصلية: أن الأول يقابل بفاء والثاني يقابل بين، والثالث والرابع والخامس تقابل بلامات كلها على صورة الموزون من حيث الحركات والسكنات.

وذكرنا ما تيسر من أمثلة على الثلاثي والرباعي والخماسي، هذه كيفية وزن الحروف الأصلية، وبقيَّ الكلام على كيفية وزن الحروف الزائدة أو يقال المزيدة، وميزنا قبل قليل بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة.

الحرف الزائد كيف يُوزن؟ كيف نزن الحرف الزائد، ابن مالك ماذا قال في الألفية؟ نتذكر **ماذا قال:**

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُوْلَ فِي	وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي
وَإِنْ يَكُ الْزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ	فَاجْعَلْ له فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

يشير ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الحرف الزائد نوعان، الحروف الزائدة نوعان:

النوع الأول: الحرف الزائد: الناشئ من تكرار حرفٍ أصلي.

العربي كيف يزيد حروفًا زائدة على الحروف الأصلية؟ كيف يُدخلها؟ كيف يُنشئِها؟

بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: أن يأتي إلى حرفٍ أصلي الفاء أو العين أو اللام، فيكرره، يُضعفه، يشدده.

مثال ذلك: لو قلت علم، هذا ثلاثي على وزن فَعِل، ثم يأتي العربي إلى اللام وهي عين الكلمة فيكرره بالتشديد، فيقول: علَّم، فصار على أربعة أحرف، ثلاثي لكن زِيد فيه حرف، هذا الحرف كيف زيد؟ زيد بتكرير حرفٍ أصلي.

ما الحرف الزائد في (علَّم)؟ اللام الأولى أو الثانية؟ خلاف قوي بين أهل التصريف، فلهذا يقال إحدى اللامين زائدة الأولى أو الثانية على خلاف.

وكذلك لو قيل فهم، ثم فَهَّم، وقَدِم وقدَّم، إلى آخره، فهذه الزيادة الناشئة من ترار حرف أصلي كيف توزن؟ تجعل له في الوزن ما للأصل يعني تكرر ما يقابلها في الميزان، عَلِم على وزن فَعِل، اللام تقابل العين.

عندما كررنا اللام: عَلَّم نكرر العين فَعَّل، فما وزن علَّم؟ فعَّل وليس فعلل، نأتي بنفس اللام بلفظها، أو نقول فهَّم على وزن فعلَّ وليس على وزن فعهل، نأتي بالهاء التي زيدت، وإنما نكرر ما يقابله في الميزان.

فهذه هي الطريقة الأولى للزيادة أن تكون الزيادة بتكرير حرفٍ أصلي.

ما وزن كثَّر؟ فعَّل، رَكِع؟ فَعل، راكع: فاعل، اجمع راكع؟ رُكَّع الزيادة هنا نشأت من تكرار حرف أصلي، من تكرار العين، ما وزن رُكّع؟ فُعَّل.

من الكلمات القرآنية عُتلٌ، العين مضمومة والتاء مضمومة واللام مشددة عن حرفين، الزيادة هنا نشأت من تكرار حرف أصلي من تكرار اللام، ليس من تكرار العين كالأمثلة السابقة، فما وزن عُتلٌ؟ فُعُلٌ.

قالت العرب خِدَّبٌ التكرار هنا أو الزيادة حدثت من تكرير اللام، ما وزن خِدَّبٌ؟ فِعِّلٌ، وقالوا: بلِّزٌ؛ وهي أيضًا من صفات المرأة الكبير، الزيادة حدثت من تكرار اللام، ما وزن بِلِّزٌ؟ فِعِّلٌ.

وقال العرب رجلٌ صمحمحٌ، قيل هو الطويل، وهو الطويل المعتدل، بعض الناس طويل لكن مائل، الطويل المعتدل المنتصب كرجلٌ صمحمح، صمحمح الصاد فالميم فالحاء، فميم أخرى مكررة من الميم السابقة، وحاء أخرى مكررة من الحاء السابقة.

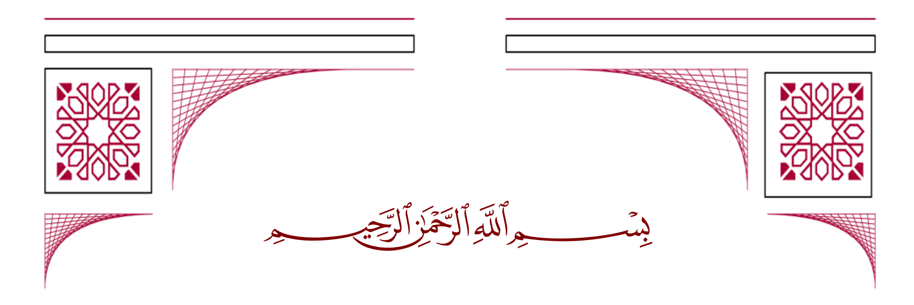
الميم الثانية مكررة من الميم الأولى، والميم الأولى فاء أم عين أم لام؟ عين، والحاء الثانية صمحمحٌ مكررة من الحاء الأولى، والحاء الأولى فاءٌ أم عينٌ أم لام؟ لام.

كيف نزن صمحمح؟ (صمح) فعل، الميم الثانية نكرر العين والحاء الثنية نكرر اللام، فوزن صمحمح فعلعل.

آخر كلمة مرمريس، نعلها الآن أو بعد الصلاة، مرمريس هو الأمر الممروس لو مارست شيئًا بعضه على بعض يقول صار مرمريسًا والعامة تقول الآن متاريس كأنها مأخوذة من هذه الكلمة مرمريس، نتأمل فيها ونناقشها بعد الصلاة.

نكمل بعد الصلاة

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، ونكمل ما كنا بدأنه قبل الصلاة من الكلام على كيفية الوزن.

وقلنا إن الذي يتحكم في كيفية الوزن الأمر الذي يعتمد عليه الوزن هو التمييز والتفريق بين الحروف الأصلية، والحروف الزائدة، فلكلٍ منهم طريقة وزن، ثم تكلمنا على كيفية وزن الحروف الأصلية وأن الأول يقابلَ بالفاء والثاني بالعين، والثالث والرابع والخامس: يقابل بلامات وكلها على صورة الموزون، ثم تكلمنا بعد ذبلك على كيفية وزن الحروف الزائدة، **وقلنا إن الحروف الزائدة نوعان:**

النوع الأول: الحرف الزائد الناشئ من تكرار حرفٍ أصلي.

مثلنا لذلك بـ عَلم وعلَّم وفَهِم وفهَّم، ثم ذكرنا شيئًا من الأمثلة على ذلك تبين منها أن الأصل الذي يكرر قد كون العين وهذا هو الأكثر كما في عَلِم وعلَّم، وقد يكون اللام كما في عُتُل وهذا قليل، وقد يكون الفاء، وهذا هو الأقل، ولم نضرب مثالًا عليه.

وتوقف الكلام عند وزن كلمة مرمريس، وقلنا المرمريس هو الأمر الذي

مُرس بعضه ببعض واضح أن الحروف الأصلية في قوله مرمريس هي الميم والراء والسين من مرس، إذًا ما سوى الميم والراء والسين هي حروف زائدة.

فإذا قلنا مرمريس، لميم الأولى أصلية تقابل بالفاء، والراء الأولى أصلية وهي عين الكلمة تقابل بالعين، (مر) (فع) والميم الأخرى في (مرمَ) هذه مكررة، مكررة من الفاء أم من العين، من الفاء إذًا نكرر الفاء مفتوحةً فنقول (فعف)، والراء الأخرى المكسورة مكررة من العين فتكرر العين، (فعفعِ)، والياء في مرمريس حرف زائد ولكنها لم تنشأ من تكرار حرف أصلي فتوضع بلفظها في الميزان.

والسين هي لام الكلمة فتقابل باللام، فيكون موزن مرمريس فعفعيل، مرمريسٌ فعفعيلٌ، إذًا فالحرف الزائد الناشئ من تكرير حرفٍ أصلي يكرر ما يقابله في الميزان.

النوع الثاني: من أنواع الحرف الزائد، هو الحرف الزائد لا من تكرير حرفٍ أصلي، وإنما حرفٌ تزيده العرب على الكلمة، وغالبًا تكون هذه الزيادة لمعنى، ودائمًا تكون هذه الزيادة لتغيير الصيغة من صيغة إلى صيغة أخرى، هناك حروف عمدت العرب إليها فزادتها في الكلمة.

لتدل على معنى جديد، هذه الحروف التي تزيدها العرب لا من تكرير حرفٍ أصلي تتبعها العلماء، تتبعوها فوجدوا أنها عشرة، ثم جمعوها في عبارات كثيرة أشهر هذه العبارات هي سألتمونيها عشرة أحرف السين والهمزة، واللام والتاء والميم والواو والنون والياء والهاء والألف، ولا يخفى عليكم أن الألف غير الهمزة.

المراد بالألف الألف المدية وهي لا تكون في أول الكلمة، وأما الهمزة فهي حرفٌ صحيح، تقبل جميع الحركات الفتحة والضمة والكسرة وتقبل السكون،

بخلاف الألف المدية فإنها لا تقبل شيئًا من الحركات، فلهذا نقول التي في (سعى) ألف، والتي في (كتاب) ألف، والتي في (أكل أو سأل أو خطأ) همزة، والتي في أول: (أذهب) همزة، لأن الألف لا تكون في أول الكلمة وإنما هذه همزة وصل.

حروف: (سألتمونيها) تسمى حروف الزيادة، والمراد الزيادة الناشئة من...، التي نشأت من غير تكرير حرف أصلي، فكيف توزن حروف الزيادة هذه (سألتمونيها) هذه التي قال فيها ابن مالك، بلفظه اكتفي، يعني يوضع بلفظه في الميزان.

فإذا كانت كتب على فعل فإن كاتب على فاعل، وضعنا الألف الزائدة في كاتب بلفظها في الميزان فاعل، ومكتوب على مفعول، قابلنا الأصول بالفاء والعين واللام، ثم وضعنا الميم بلفظها في الميزان، ووضعنا الواو بلفظه في الميزان، لأنهما من حروف (سألتمونيها) وهكذا.

ونأخذ أمثلةً على أحرف الزيادة (سألتمونيها).

ولو أخذنا مثلًا: الإكرام؟ الحروف الأصلية في الإكرام هي الكاف والراء ولميم تقول: كَرُم، إذًا ما سوى هذه الأحرف زائدة، فإذا قلت أكرم، فالوزن أفعل، ويكرم يُفعِل، ومكرِم مُفعِل، ومُكرَم مُفعَل، وإكرام إفعال، وكريم فعيل وهكذا.

لو أخذنا مثلًا القتل؟ الأصول القاف والتاء واللام قتل، فإذا قلت قاتل فاعل، ومقاتِل مفاعِل، ومقاتَل مفاعَل، وقِتال فِعال، ومقاتلة مفاعلة وهكذا.

لو أخذنا مثلًا خرج؟ الأصول الخاء والراء والجيم، خَرَج، فأخرج أفعل، وخَرَّج فعَّل هذه من الزيادة الأولى، تخرج تفعل؛ فيها زيادتان التاء من حروف سألتمونيها، والراء الزائدة في تخرج هذه من تكرير حرف أصلي، تخرج، لو قلنا استخرج: استفعل، لو قلنا تخارج تفاعل، وهكذا ما يؤخذ منها من مشتقات.

انكسر؟ انفعل، وانتصر؟ انتصر النون أصلية من نصر، والتاء زائدة، إذًا انتصر افتعل، مُنكسِر منفعل، ومنتصر مفتعل، انكسار انفعال، وانتصار افتعال وهكذا في بقية المشتقات.

عطشان: فعلان، وأحمر: أفعل، وشريف: فعيل، ومشروب: مفعول، وهكذا.

والحروف الزائدة كثيرة جدًا أقصد أمثلتها، أمثلتها كثيرةٌ جدًا، وزيادتها ليست على حدٍ سواء، هذه حروف الزيادة (سألتمونيها) ليست على حد سواء، فأكثرها في الزيادة أكثر ما يزاد منها حروف العلة، حروف العلة الألف والواو والياء هي لأكثر في الزيادة.

فالألف كما في وزن فاعل كل ما كان على وزن فاعل، فالألف فيه زائدة، وزيادة الياء كالياء في صيغة فعيل كريم وشريف وكبير، وكالياء في أول المضارع يكتب ويذهب، زائدة.

والواو: كالواو في صيغة فعول، مثل شكور، وصبور، وعجوز، والواو في صيغة مفعول، مثل مشروب ومضروب.

بعد حروف العلة في الزيادة تأتي الهمزة، فلهذا كثيرًا ما تقترن الهمزة بحروف العلة، كالهمزة في المضارع في أذهب وأجلس، والهزة في أفعل للتفضيل: أكبر وأصغر، والهمزة في أفعل التعجب ما أحسنه وأجمله، بعد ذلك تأتي الميم والنون، فالنون كالنون في المضارع نذهب ونجلس، والميم كما في اسم الفاعل من غير الثلاثي كمُكرِم، والميم في اسم المفعول من غير الثلاثي: كمُكرَم، وكالميم في اسم المفعول من الثلاثي: كمشروب ومضروب، وكالميم في اسم الزمان واسم المكان: كمكتب مضرب، وكالميم في المصدر الميمي وهكذا.

ذكرنا الآن حروف العلة الثلاثة: الهمزة، فالميم فالنون، ماذا بقيَّ من حروف

العلة؟ حرف الزياة التاء بعد ذلك تأتي التاء.

كالتاء في المضارع، سواء للمخاطب تذهب، أو للمؤنث هندٌ تذهب، وكتاء التأنيث كما في قائم وقائمة، وجالس وجالسة، وتبقى من حروف الزيادة اللام والهاء والسين أكثرها السين، السين تأتي في الاستفعال، ومشتقاته، مثل استخرج ويستخرج واستخراج.

الهاء واللام زيادتهما قليلة أو نادرة أو مختلفٌ فيها، سيأتي التعليق عليها عندما يذكرها ابن مالك حرفًا حرفًا -إن شاء الله تعالى- لكن نريد أن نختم الكلام على كيفية الوزن قبل أن نعود إلى شرح أبيات ابن مالك نختم الكلام على كيفية الوزن، بعد أن نلخص ما سبق.

فنقول: إن الحروف الأصلية تقابل بالفاء والعين واللام على صورة الموزون وأما الحروف الزائدة فعلى نوعيها، ما كان ناشئًا من تكرير حرفٍ أصلي فيكرر ما يقابله في الميزان، وما كان من حروف (سألتمونيها) يوضع بلفظه في الميزان.

هناك ملحوظات تتعلق بالميزان الصرفي بعد ذلك، **من هذه الملحوظات: أن كل ما يتصل بالكلمة الموزونة مما لا يوزن يُوضع بلفظه في الميزان.**

بيان ذلك: أننا ذكرنا في الدرس الماضي أن موضوع الصرف الكلمات التي تقبل التصريف الأسماء العربية المعربة والأفعال المتصرفة، ما سوى ذلك لا يقبل التصريف كالحروف، وكالأسماء المبنية كالضمائر ما تقبل التصريف وهكذا.

فإذا اتصل بالكلمة ما لا يقبل التصريف، لو قلت ما وزن ذهب؟ تقول: فعل، ذهبوا؟ اتصلت به واو الجماعة، واو الجماعة ضمير اسم مبني ما يقبل البناء ما يقبل التصريف، لكن إذا اتصل بالكلمة الموزونة يوضع بلفظه في الميزان، فنقول وزن ذهبوا: فعلوا.

ويذهبون: يفعلون، واذهبوا: افعلوا وهكذا في (أل) التعريفية وهي حرف، أو في نون التوكيد.

أو في تاء التأنيث، ونحو ذلك، من الأمثلة على ذلك، ما وزن فهم؟ فعل، والفهم الفعل، سألت؟ فعلت، ورجل فعل، ورجلان فعلان، مع أن حرفا التثنية ما يوزنان وحدهما وإنما اتصل بالموزون فذكرا بلفظهما في الميزان، وحاضرة فاعلة، ويذهب يفعل، لتذهب لتفعل، ليذهبن ليفعلن، وضاحكاتٌ فاعلات.

بيت فعل، وبيتنا فعلنا، لو قلت مثلًا نجد فعل، ونجديٌ فعليٌ، وبحرٌ فعلٌ، وبحرياتٌ فعليات، وهكذا.

ومن الملحوظات أيضًا: أنه إذا حُذِف من الكلمة الموزونة حرفٌ أصليٌ أو حرفان أصليان فإنه يُحذف من الميزان ما يقابلهما، إذا حذفت من الكلمة الموزونة حرف أصلين وعرفنا أن الحذف لعلة تصريفية أو إعرابية، فإنك تحذف من الميزان ما يقبلهما لن الميزان كما عرفنا صورةٌ للموزون، من الأمثلة على ذلك أخذ على وزن فعل.

والأمر من أخذ يأخذ خذ، بحذف الهمزة التي هي في أخذ تقابل الفاء يعني فاء الكلمة الحرف الأصلي الأول، فنقول في وزن خذ عُل، فأنت عندما تقول خُذ على وزن عُل أفهم أن الحرف الأصلي الأول محذوف، فهذا معنى أن الميزان صورة للموزون، وكذلك أكل فعل، وكُل عُل، المحذوف الهمزة الفاء.

وكذلك وقف فعل، فإذا أتيت بالمضارع تقول: يقف فحذفت الواو التي هي وقف فاء الكلمة إذًا تحذ الكلمة من يقف، فوزن يقف يعل، والأمر من وقف يقف قف على وزن عل، والأمر من قام يقوم قم على وزن فل أو عل؟ على وزن فُل لأن المحذوف عين الكلمة، والأمر من نام ينام نم على وزن نم بفتح النون فَل، والأمر

من باع يبيع بِع على وزن فِل.

وفاء سنعرف أنها على وزن فعل، والمضارع من وفاء يفي حذفنا الواو، التي هي فاء الكلمة كما في وقف، إذًا وزن يفي يعل، والأمر من وفى يفي فِ بالعهد، فمكسورة، والفاء المكسورة هل هي فاء الكلمة أم عين لكلمة أم لام الكلمة؟ عين الكلمة، إذًا ما وزن فِ بالعهد؟ فِ على وزن عِ.

طالب: (@٢٠:٩٢).

الشيخ: عِ حرف واحد فِ مكسورة فِ عِ.

وكذلك الأمر من وقى، وقى الأمر قِ على وزن عِ، سعى على وزن فعل، والمضارع يسعى يفعل، والأمر من سعى يسعى؟ أسع، حذفنا لام الكلمة فنحذفه في الميزان، فوزن أسع أفع، نعم وكذلك الأمر من دعا يدعو ادع على وزن افع والأمر من رمى يرمي ارم على وزن افع، وقضى على وزن فعل، ويقضي يفعل واقض افع.

واسم الفاعل من قضى يقضي: قاضٍ ما وزن قاضٍ؟ فاعٍ، قاضٍ فاعٍ، قاض فاع.

ارتقى الأصل فيه رقى، إذًا الحروف الأصلية ارتقى ارتقاءً ارتقى من رقى، الأصل الراء والقاف والياء، فإذا قلت ارتقى فالهمزة زائدة والتاء زائدة على وزن افتعل، يرتقي يفتعل، والأمر ارتق على وزن افتع، واسم الفاعل من ارتقى يرتقي فهو مرتقٍ، على وزن مفتع.

وعد فعل، ويعد يعلُ، شرحناها قبل قليل في وقف يقف، يعدُ يعلُ، وعدًا فعلًا.

تقول العرب وعد يعد وعدًا وعِدةً، وعد وعدة، عدة ماذا حذفوا من وعد؟ الواو وعوضوها بالتاء، حذفوا الواو فاء الكلمة، إذًا ما وزن عدة؟ علة.

وكذلك وزن وزنًا وزنة، سنة قالوا في جمع السنة سنوات، إذًا لام الكلمة واو، سنوات فعلات، فإذا قالوا سنة، فماذا حذفوا؟ حذفوا الواو التي هي الفاء أم العين أم اللام؟ اللام، إذًا ما وزن السنة؟ فعة، سنةٌ ما جمعها؟ سنوات على فعلات، فإذا قالوا سنة حذفوا الواو، في سنوات التي تقابل اللام، إذًا نحذف اللام من الميزان فنقول سنة فعة.

وأمثلة ذلك كثيرة.

من الملحوظات أيضًا: أنه إذا حدث في الكلمة الموزونة قلبٌ مكاني بتقديم حرفٍ على حرف، فإنك تقدم في الميزان ما يقابل ذلك، أنه إذا حدث في الكلمة الموزونة قلبٌ مكاني أي قدمت حرفٍ على حرف، فإنك تفعل في الميزان كذلك.

يعني تقدم الحرف الذي يقابل الحرف الذي تقدم، لكي يكون الميزان صورةً للموزون.

من الأمثلة على ذلك: يئس، ييأس، يئسًا، يئس على وزن فعل، ييأس يفعل، يئسًا فعلًا، إذًا يأس فعل، يئس ياء ثم همزة، يئس، ثم قالت العرب أيس في المعنى نفسه، أيس قدمت الهمزة على الياء، الهمزة ما هي في يئس؟ عين الكلمة، قدمنا العين على الفاء فإذا كانت يئس فعل.

طالب: (@١٠٢:٥٨).

الشيخ: يئس ماضٍ، يئس فعل، قدمنا العين على الفاء في أيس فنقول وزن أيس عفل.

طالب: (@١٠٣:٢٤).

الشيخ: يسمى قلب مكاني طبعًا له مبحثه وأدلته قالوا إن يئس أصل أيس، أيس هو المقلوب، من الأدلة على ذلك أن يئس متصرف، يئس ييأس ويأسًا، لكن أيس

بتقديم الهمزة لا يتصرف.

لا تقول يأيس لأن ما له مضارع ومصدر، فدل ذلك أنه مقلوب من يأس المتصرف.

طالب: (@١٠٤:١٦).

الشيخ: لا هبل له مضارع؟ أيس يأيس؟

طالب: (@١٠٤:٢٨).

الشيخ: لكنه غير متصرف تصرفًا كاملًا مثل يئس.

طالب: (@١٠٤:٤٢).

الشيخ: الأصل يئس نعم هو المتصرف.

قالت العرب نأى بمعنى بعد نأى ينأى نأيًا، فعل يفعل فعلًا.

ثم قالت ناء عن المكان، فنأى فعل، فما القلب الذي حدث في ناء؟ قدمنا اللام على العين الأصل نأى بتقديم الهمزة، ثم قالوا ناء قدمنا اللام على العين، الفاء في مكانها النون في مكانها، القلب الذي حدث بين الام والعين، قدمت الام على العين فقالوا ناء على وزن فلع.

قالوا: وحد فعل، واحد فاعل، وحَّد فعَّل، ثم قالت العرب حادي، الواحد والعشرون الحادي والعشرون.

هذه الواحد فاعل لأنها مع الفعل المتصرف لكن الحادي مما القلب الذي حدث فيه؟ واحد حادي، ما الذي تقدم؟ واحد هذه الواو متقدمة صارت حادي، الحاء التي هي العين، واحد، الحاء هي العين، تقدمت الحاء حادي إذا تقدمت العين، حادي الدال في واحد اللام، إذًا الدال في واحد ماذا يقابلها؟ اللام حادي،

فاعل أو عالف؟ عالف، إذًا وزن حادي عالف.

طالب: (@١٠٧:٤٤).

الشيخ: نعم من حروف العلة ينقلب بعضها عن بعض.

طالب: (@١٠٧:٥٣).

الشيخ: نعم سيأتي في باب الإعلال آخر باب، أن الواو إذا تطرفت وقبلها كسر تقلب ياء.

من الأمثلة على ذلك القلب ليس كثيرًا في اللغة لكنه موجود وكله سماعي.

طالب: (@١٠٨:٢٠).

الشيخ: هم يقولون ذلك إذا تساوت الكلمتان، إذا تساوت الكلمتان قالوا هذا أصل وهذا أصل، لكن إذا كان أحدهما أميز من الآخر بحيث كان أحدهما متصرفًا والآخر غير متصرف، يعني لهم أدلة ذكروها وإذا لم تتحقق الأدلة بقيَّ الكلام على أصله أن هذا أصل وهذا أصل.

طالب: (@١٠٩:٠٨).

الشيخ: نعم في المعاجم المعنى واحد، مثل واحد وحادي، واحد وعشرون حادي وعشرون المعنى واحد، ولكن هذا له استعمال وهذا له استعمال لكن المعنى واحد، مثل أيس ويئس المعنى واحد.

ما أسباب ذلك؟ قد يكون في أسباب اختلاف لغات، أي أسباب كثيرة، لكن بما أنه وارد عن العرب صحيح ويفسر على أنه قلبٌ مكاني.

إذا كان أحد الكلمتين لها ميزة على الأخرى فيُجعل صاحب الميزة أصل للآخر، أما إذا كانا متساويين من ناحية التصريف فكلاهما أصل.

نأتي إلى آخر ملحوظة: آخر ملحوظة كل ألفٍ في كلمةٍ موزونة فهي منقلبة عن واوٍ أو ياء متحركتين، كل ألف في كلمة موزونة فهي منقلبة عن واو متحركة أو ياء متحركة، وهذه القاعدة ربما ذكرناها أكثر من مرة.

فقلنا إن الألف لا تكون في اسم معرب ولا فعل متصرف، نفس القاعدة هذه، لأن قلنا إن كل ألفٍ في كلمة موزونة والكلمة التي توزن هي الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة، فإذا رأيت ألفًا في اسمٍ معربٍ مثل باب أو في فعل، متصرف مثل سعى أو قام، فاعلم أتنها منقلبة عن واو أو ياء متحركتين إلا إذا كانت زائدة.

فالزائدة انتهينا منها منذ قليل وعرفنا كيف توزن وكيف تعرف أنها زائدة، تعرف أنها زائدة أنها تسقط في شيء من التصرفات زيدت، كما في كاتب فاعل، كتاب فعال، لكن إذا لم تكن زائدة فهي منقلبة عن أصل لأنها لا تكون إلا أصلًا الألف لا تكون أصلًا، فنحو قام.

طالب: (@٤٢:١١٢).

الشيخ: الألف لا تكون أصلًا في كلمة موزونة لا في فعل متصرف ولا في اسم معرب، لا تكون أصلًا.

ماذا تكون؟ لا تكون أصلًا ماذا تكون؟ إن كانت زائدة من حروف سألتمونيها فلا علاقة لنا بها، توضع بلفظها في الميزان، لكن إذا لم تكن زائدة فهل تكون أصلًا لا تكون منقلبة عن أصل، كما في قام، هذا فعلٌ ثلاثي، وسبق لنا في الدرس الماضي أننا قلنا أن الفعل الثلاثي له ثلاثة أوزان فعل، مثل ضرب، وفَعِل مثل فَرِح، وفَعُل مثل كرم.

وهناك الفعل الثلاثي المبني للمجهول على فُعِل مثل كُتِب فقط، الفعل الثلاثي منحصر في هذه الأوزان، فما وزن قام؟ ما نقول فعل، لأن ما في فعل على

وزن فعل، فالألف هذه منقلبة عن الواو بدلالة بقية التصرفات، تأتي ببقية التصرفات، خاصةً المضارع والمصدر، تقول قام يقوم، إذا بينه المضارع انتهينا، قام يقوم.

إذًا الألف أصلها الواو، أصلها الواو المتحركة، فما أصل قام، قَوَم على وزن فعل، ويقوم أصله يفعل، لأن ذكرنا في المضارع أنه يكون على يفعَل، ويفعُل، ويفعِل هذا المضارع فقط.

يفعل مثل يذهب، يفعُل مثل يكتب، يفعِل مثل يضرب، يقوم في اللفظ ليس على شيء منها لكن أصله يقوم، الأصل قوم يقوم مثل كتب يكتب، الذي حدث أن عين الكلمة حرف العلة، وحروف العلة علة، غالبًا تسبب مشكلة في الكلمة، فالذي حدث أن قومًا انقلبت الواو فيها ألفًا لقاعدة ستأتي في باب الإعلال، وهي كل واو وياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ينقلبان ألفًا.

والواو في قوم تحركت وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا قام، يقوم يفعل كـ يكتب، وقعت الضمة على الواو، يقوم يعني وقعت (@١٨:١١٦)، فسبب ذلك ثقلًا.

فنقل الضمة إلى الساكن قبلها يسمى إعلال بالنقل فصارت الكلمة يقوم، فذهب الثقل، كذلك قال يقول أصلها قول يقول.

فعل يفعل ما وزن قال؟ ما نقول فاعل، نقول: فعَل، وما وزن يقول؟ يفعُل، إذًا يقول يفعُل، ما وزن قولًا؟ فعلًا، صام يصوم، أصلها فعل يفعل، صوم يصوم، صومًا فعلًا، وصيامًا فعالًا، الياء في صيامًا هل هي أصل أم منقلبة عن الواو؟ منقلبة عن الواو لأن الأصل صام يصوم، الأصل واو، لكن الواو هنا انكسر ما قبلها، صيام أصله صوام.

صيام صوام، وسيأتي في الإعلال إذا انكسر ما قبلها تقلب ياءً صيام، فتقول هذا

الذي يقول بعضهم النحويون أو الصرفيون كيف يزعمون هذه الأشياء ويعرفون أصول الكلمات والأصل كذا وحدث فيها القلب.

هي فقط من المعرفة تعرف بعض القواعد والنتائج، هذه النتائج تؤدي إلى أو تعرف مقدمات، تعرف هذه المقدمات تؤدي إلى هذه النتائج فإذا عرفت الأصل الأصول دائمًا تؤدي إلى المطلوب، ومن عرف الأصول استطاع أن يعرف كل ما يحدث في الكلمة من قلب وإعلال وحذف ونحو ذلك، وبقياس الكلمات بعضها على بعض تتضح هذه الأمور.

لو قلنا مثلًا سعى، سعى فيها ألف، إذًا منقلبة عن واو أو عن ياء، سعى يسعى، ألف ما اتشح الأصل تأتي بتصرف آخر حتى يتبين الأصل، كالمصدر سعى يسعى سعيًا اتضح الأصل ياء، أو تقول يسعيان، أو سعيَّ، إذًا الأصل الياء.

إذًا ما أصل سعي؟ سعيَّ، ما الذي حدث الياء تحركت وانفتح ما قبلها وانقلبت ألفًا على القاعدة السابقة سعى، يسعى، يفعل، سعيًا فعلًا ما فيها إشكال، وكذلك باع يبيع، وزنها فعل يفعل، بيع يبيع، إذًا القاعدة تقول: كل ألفٍ لا تكون أصلًا في كلمة موزونة إما أن تكون زائدة إذا سقطت في التصرفات ولا علاقة لنا بها، أو تكون منقلبة عن واو متحركة أو ياء متحركة.

هذا ما يمكن أن يذكر في كيفية الوزن ونترك بقية الكلام على أبيات ابن مالك في لدرس القادم -إن شاء الله تعالى- إن كان هناك من سؤال.

طالب: (@١٢١:١٢).

الشيخ: نعم همزة الوصل تعد من مواضع زيادة الهمزة، لأنها همزة.

طالب: (@١٢١:٢٥).

الشيخ: نعم قلنا إن الهمزة سواء كانت همزة قطع أو همزة وصل هي همزة.

طالب: (@١٢١:٣٣).

الشيخ: نعم كذلك الواو والياء سواء كانت ساكنة أو متحركة هي كذلك، مثلًا الواو في شكور زائدة، والواو في جهور زائدة وإن كانت مفتوحة.

طالب: (@١٢٢:٠٧).

الشيخ: هذا سيأتي في كلام ابن مالك لكن ما شرحنا ابن مالك، ماذا قال ابن مالك تريد أن تسجل هذه في رأسك.

عندما يقول ابن مالك:

وَالنُّـوْنُ فِـي الآخِـرِ كَـالْهَمْزِ وَفِـي نَحْـــــــــو غَضَـــــــــنْفَرٍ

يعني زائدة في نحو غضنفر، وهذا الفرق.

طالب: (@١٢٢:٣٨).

الشيخ: كَرُم الأصل الكاف والراء والميم، تصريفات قد تأتي مثلًا فعل لازم، كَرُم يكرم، كرمًا، قد تزيد فيها الهمزة، فيكون فعلًا متعديًا مثل أكرم يكرم إكرامًا، قد تزيد بالتضعيف كرَّم يكرَّم تكريمًا، قد تأتي مثلًا كريم وهكذا.

التصاريف كل ما يؤخذ من الكلمة الماضي والمضارع والأمر والمصدر وبقية المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة وأفعال التفضيل، وأفعال التعجب، واسم الزمان واسم المكان، واسم الآلة، سواء كان من المعتل أو من اللازم، وهكذا.

طالب: (@١٢٣:٥٢).

الشيخ: الحصر طبعًا محصورة كلها محصورة نعم، المشتقات محصورة وتدرس في الصرف، المشتقات تعمل عمل الفعل أو ليست تعمل عمل الفعل،

فالعامل عمل الفعل هي الأوصاف، تسمى الأوصاف اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، وصيغ المبالغة وفعل التفضيل.

طالب: (@١٢٤:٢٠).

الشيخ: نعم يُشتق لها بالطريق القياسي كما سمينا الهاتف بهاتف الهاتف أساسًا اسم فاعل، لكن كلمة هاتف ما كانت مخصصة بهذا الجهاز من قبل، فنحن أخذنا من هتف اسم فاعل على صيفة فاعل واطلقناه على هذا الجهاز.

طالب: (@١٢٤:٤٤).

الشيخ: مهتاف مفعال صيغة مبالغة مثلًا لو كنا سميناه معتاف ما في إشكال، لو خرج جهاز آخر أيضًا يهتف أيضًا وأردنا أن نميزه عنه نسميه مهتاف أو هتاف أو هتوف، أو هتيف، أو هاتف، وهكذا.

طالب: (@١٢٥:١٤).

الشيخ: نعم المشتقات منحصرة قلنا ذلك، أي المشتقات التي تأخذ من الأصل إما أن يؤخذ بطريق قياسي مطرد والأشياء التي تؤخذ بطريق قياسي مطرد هذه منحصرة، أو تؤخذ بطريق سماعي عن العرب، السماعي غير منحصر، لكنه يوقف فيه على السماع ما يطرد.

طالب: (@١٢٥:٤٥).

الشيخ: الحاسوب على وزن فعول، هذه الصيغة واردة في اللغة العربية وعليها أمثلة كثيرة جدًا، سواءً في المشتقات أو غير المشتقات مثل فروع ومثل كلمات كثيرة، لكن اختلفوا هل تنقاس أو لا تنقاس.

فبعضهم قال لا تنقاس لأن الشواذ الواردة عليها قليلة، وبعضهم قال لا تنقاس

ولكن عند الحاجة يصاغ عليها وهذا الذي يأخذ به مجمع القاهرة وغيره لا بأس، لا بأس عند الحاجة إذا احتجنا فإن كلمة حاسوب أفضل من كلمة كمبيوتر، فنقول بالحاسوب لا إشكال في ذلك، بعضهم يقول حاسب هذا على القياس، وبعضهم يقول حاسوب، لا بأس بها.

لكن ما تسميه مثلًا يحسوب، هناك أسماء جاءت على يفعول مثلًا يستعور يفتعول يحتسوب، لا يفتعول هذا سماع، يفتعول مثلًا يستعور، أو مثلًا عصفور وزنه فعلول، فعلول هذا سماع، ما تقول فعلول حسبوب، لا هذه سماعية.

لكن مثلًا فاعل فعيل فعول، فعال، هذه تنقاس، في أوزان اختلفوا فيها هل تنقاس أو لا تنقاس، والاختلاف يعود إلى كثرة الشواهد، لكن يبقة كونها لا تنقاس تقبل عند الحاجة إليها.

إذا احتجنا إليها لا بأس لا شك إن الحاجة إلى وزن غير قياسي في اللغة أفضل من الكلمة الأعجمية.

مثل فاتورة الآن بعضهم يقبلها، يقول فاتورة نجعلها من الفتر على وزن فعول فاتور، ثم نأنث فاتورة، الفاتورة هي القياس بالفتر، هذا الفتر هذا الشبر، فالفتر فيه معنى القياس، والفاتورة فيها معنى قياس الحساب فنقبلها على أنها فاتورة على أنها فاعولة.

لا أدري الفتر تحتاج إلى تأكد، نعم.

طالب: (@٤٣:١٢٨).

الشيخ: نعم قد يحدث هذا الأمر لكنه يبقى قليلًا في اللغة، الأصل في اللغة أن المعنى الإجمالي ينتقل في المشتقات، هذا الأصل لكن اللغة مهما كانت تتأثر بالبيئة، ربما الكلمة تطلق على شيء يعني لمناسبة بعيدة جدًا أو تنتقل إلى مجاورة

مثلًا، فبداية التثنية صحيحة، لكن مع تباعد الوقت وعدم معرفة السبب يُجهل لماذا سميَّ بهذا الأمر، فهذه يعني تبقى أشياء قليلة، فلهذا يبينها العلماء في كتب البلدان، في كتب أسماء الجبال أسماء الأماكن هذه يفسرونها، لكن يبقى أن الأصل هو بقاء المعنى الإجمالي.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الثالث والثلاثون بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، ونحن في ليلة الاثنين الثالث من شهر المحرم، من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة الحبيب المصطفي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

نعقد في جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث والثلاثين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

وما زلنا نتكلم في شرح باب التصريف الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة وعشرين بيتًا وكنا قد شرحنا من قبل منها أربعة عشرة بيتًا في هذه الليلة سنكمل شرح ما بقيَّ من هذه الأبيات، وهي تسعة أبيات –بمشيئة الله تعالى–.

وفي هذه الأبيات يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوْفِ سِمْسِمِ ... وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا
وهكَذَا هَمْزٌ وَمِيْمٌ سَبَقَا ثَلاَثَةً تَأْصِيْلُهَا تَحَقَّقَا
كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ
وَالنُّوْنُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي
وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيْثِ وَالْمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ
وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ وَاللاَّمُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ
وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

فهذه آخر الأبيات في هذا الباب باب التصريف، كنا من قبل تكلمنا على ما يتعلق بالتصريف من أصالة الحروف وزيادتها، وتكلمنا بعد ذلك على كيفية الوزن وقلنا إن المعتمد عليه في كيفية الوزن، هو التمييز والتفريق بين الحروف الأصلية والزائدة، فإن الحروف الأصلية لها طريقة في الوزن، وهي أنها تقابل بالفاء والعين واللام.

فالحرف الأصلي الأول يقابل بالفاء، لذلك يسمى فاء الكلمة، والحرف الأصلي الثاني يقابل بالعين فلهذا يسمى عين الكلمة، والحرف الأصلي الثالث والرابع والخامس تقابل بلامات، وكلها على صورة الموزون، **وأما الحروف الزائدة فهي نوعان:**

لأن زيادتها إما أن تنشأ من تكرير حرف أصلي فهذه يكرر ما يقابلها في الميزان، إذا كررت الفاء تكرر الفاء، وإن كررت العين تكرر العين وهكذا، فلهذا قلنا إن علم فعل، وعلَّم فعَّل، وكسر فعل، وكسَّر فعَّل.

والنوع الثاني من الحروف الزائدة: ما كانت زيادته ناشئة لا من تكرير حرفٍ أصلي وإنما زيدت من حروف سألتمونيها العشرة التي تزيدها العرب في الكلمة لمعنى من المعاني، فهذه تكون في الوزن بلفظها، توضع بلفظها في الميزان كما في

كتاب نقول فاعل، ومكتوب مفعول، وكتاب فعال وهكذا، وكل هذا قد شرحناه من قبل.

بقيت هذه الأبيات التي قرأناها سيتكلم فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على بعض مسائل الزيادة والأصالة ثم يذكر المواضع المطردة لزيادة الحروف، فبدأ بقوله: واحكم بتأصيل حروف سمسم، ونحوه، والخلف فيك لملم، تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت على ما يسمى بالرباعي المضعف وهو ما كان حرفاه الأول والثاني من جنس وحرفاه الثاني والرابع من جنس، نحو سمسم، الأول والثالث سين، والثاني والرابع ميم، ونحو بلبل، في الأسماء.

وفي الأفعال نحو زلزل، وسوس، وكفكف، لملم، هذه الكلمات التي تتكون من حرفين مكررين، هل هي من المجرد أي أن حروفه الأربعة كلها أصلية أم أن فيها حرفًا زائدًا بيَّن ذلك في البيت وذكر أنها **نوعان**:

الأول: الذي لا يصلح فيه سقوط حرف من الحرفين المكررين، لا يمكن أن تسقط حرف من الحرفين المكررين ويبقى المعنى على ما هو عليه، نحو سمسم، لو قلت مثلًا في سمسم (سَم) أو (سُم) تغير المعنى إذًا لا يمكن أن تحذف حرفًا من هذه الكلمة، وكذلك بلبل، وكذلك وسوس لو قلت (وس) ليست بمعنى وسوس، وكذلك زلزل، لو قلت (زل) نعم فيه زل لكن معنى آخر، زل غير زلزل، لا نريد المعنى يبقى.

فهذا النوع يحكمون على حروفه كلها بالأصالة، يقولون هذا من الرباعي المجرد، يعني كل حروفه أصلية إذًا ستقابل بفاءٍ وعينٍ ولامين، سمسم يكون على وزن فعلٍ، وبلبل فعلل، وسوس وزلزل على وزن فعلل، وهكذا.

والنوع الثاني من هذه الأفعال هو الذي يصلح فيه سقوط أحد الحرفين

المكررين، يعني يمكن أن تحذف من الكلمة حرفان ويبقى المعنى، مثل لملم، تقول: (لم) لملمت الشي أو لم الشيء بمعنى متقارب، وكذلك كفكف وكف، بمعنى متقارب، أو قصقص أو قص، وكبكب أو كب.

فهذه الأفعال يمكن أن تحذف منها حرفًا، فهذا النوع اختلف فيه أهل التصريف، **على ثلاثة أقوال**:

فقال البصريون هما مادتان، لملم مادة، ولم مادة أخرى، فـ (لم) هذا ثلاثي، و(لملم) رباعي مجرد، وعلى ذلك يكون وزن لملم فعلل، مثل وسوس، قالوا هذا من التشابه ولا يدل على أن لملم من (لم) وكذلك كفكف ليس من كف وإنما هما مادتان، كف ثلاثي وكفكف رباعي وهكذا، **هذا القول الأول للبصريين**.

القول الثاني للكوفيين: قال الكوفيون هما من مادة واحدة، لكن ما الذي حدث عندهم، قالوا: إن كفكف هذه أربعة أحرف، أصلها كف، كف كم حرف؟ ثلاثة أحرف، كف على وزن فعل، كما عرفنا من قبل، هي كفف، ولأن الثاني والثالث من جنس حدث بينهم إدغام فقيل كف.

كف قالوا إن العرب نقلوا كف الثلاثي وضعفوا العين فيه، كما قلت في علم علَّم وفي فهم فهَّم، وفي كسر كسَّر، ضعفت العين، قالوا في كفَّ كفف، قالوا زادوا فاءً بعد الفاء الأولى، كما فعلت في كسَّر كسر زدت سينًا فقلت كسَّر، فقالوا كفف، فلما كثرت الفاءات قلبوا الفاء الثانية كافًا قالوا كفكف.

وكذلك في لملم، الأصل عندهم لمَّ ثلاثي ثم ضعفت العين فصار لمم فكثرت الميمات فقلبوا الميم الثانية لامًا من جنس الفاء فقالوا: لملم، فكفَّ على وزن فعلَّ وكفف على وزن...، كفف هذا تكرار حرف أصلي، فعَّل لأن هذا تكرار حرف أصلي مثل علَّم ما وزن علَّم فعَّل، كسَّر فعَّل إذًا كفف فعَّل، ثم قلبت الفاء

الثانية كافًا كفكف هذا قل، لكن يبقى الوزن على حقيقته على فعَّل.

إذًا ما وزن لملم وكفكف عند الكوفيين، فعَّل، وسبق أن الوزن عند البصريين فعلل لأنه رباعي مجرد، إذًا هو عند البصريين رباعي مجرد وعند البصريين رباعي مجرد، وعند الكوفيين ثلاثي مزيدٌ بالتضعيف في تضعيف العين.

وهناك قول ثالثٌ في المسألة للزجاج، الزجاج قال: إن الكاف الثانية في كفكف زائدة، لا من التضعيف يعني ليست كما قال الكوفيون هي فعَّل ثم قلبت الفاء الثانية كافًا لا وإنما هي كفَّ ثلاثي ثم زيدت الكاف زيادةً كما تزاد حروف سألتمونيها، فقالوا كفكف.

فعلى قول الزجاج كيف يكون الوزن في كفكف؟ فعكل، لأنه جعلها زائدة لا من تكرير حرف أصلي مثل سألتمونيها، قول الزجاج ضعيف، من يعرف وجه ضعفه؟ لأن الزيادة في نحو هذه الأفعال قد تأتي بحروف ليست من حروف سألتمونيها كالكاف في كفكف، يعني لملم اللام موجودة في سألتمونيها يعني يمكن أن نمشيها لكن كفكف فيها الكاف والكاف ليس من حروف الزيادة فأقوى الأقوال في المسألة هو قول البصريين ثم قول الكوفيين، وأما قول الزجاج فهو ضعيف.

فهذا ما أراد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يذكره في هذا البيت، بعد هذا البيت، قلنا إن أقوى الأقوال هو قول البصريين وهو الذي عليه العمل فلهذا نقول وسوس وزلزل وفعلل، وكذلك لملم وكفكف نذكرها أملة على الرباعي المجرد.

نعم، بعد ذلك يبدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالكلام على أهم مواضع الزيادات المطردة لحروف سألتمونيها، قلنا إن حروف سألتمونيها العشرة تزيدها العرب في الكلام لمعاني مختلفة، ولزيادتها مواضع، حصرها الصرفيون فذكر ابن مالك لنا

الآن أهم مواضع هذه الزيادات المطردة.

سيبدأ بذكر الحروف العشرة واحدًا واحدًا بادئًا بأشهرها في الزيادة، ثم أقلها شهرة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

بدأ بالكلام على زيادة الألف فقال إن الألف إذا صاحبت أكثر من أصلين فهي زائدة.

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ

أكثر من أصلين أي كم؟ أكثر من أصلين أي هي ثلاثة أصولب أو أربعة أصول أو خمسة أصول، لأن الأصول كما عرفنا إما ثلاثية أو رباعية أو خماسية، كقولك: ضارب، أو كاتب، الألف في كاتب صاحبت الكاف وهي أصل، والتاء وهي أصل، والباء وهي أصل، إذًا صاحبت ثلاثة أصول نحكم عليها بأنها زائدة، وكذلك في كتاب، الألف صاحبت ثلاثة أصول فهب زائدة، وكذلك في عماد، وكذلك في سلمى، السين واللام والميم أصول إذًا فالألف زائدة، وكذلك في غضبى.

فإن صاحبت الألف أصلين فقط، فليست زائدة، هذا مفهوم كلام ابن مالك، قال: إن صاحبت أكثر من اثنين فهي زائدة، هذا المنطوق، مفهوم البيت، إن صاحبت اثنين، صاحبت أصلين فقط، فليست زائدة، بل هي إما أصل كما في الحرف إلى، وإما بدلٌ من أصلٍ كالتي في باب أو ناب أو الفعل قال أو باع أو الفعل رمى ودعا.

وسبق أن ذكرنا في أكثر من موضع أن أصالة الألف، الألف لا تكون أصلًا، إلا في حرفٍ أو اسم مبني، الحرف الألف لا يكون أصلًا، إلا في حرفٍ (كما، ولا، على، وإلى) أو اسمٍ مبنيٍ: (كمتى ومهما، وما الاستفهامية) ونحو ذلك.

لكنها لا تكون أصلًا في اسمٍ معرب ولا في فعل، أي لا تكون أصلًا فيما يقبل التصريف.

الألف لا تزاد أولًا هل يتصور في الألف أن تزاد أولًا في أول الكلمة لا يتصور، لماذا لا يتصور يا إخوان؟ لأن الألف ساكنة، والكلمة العربية لا تبدأ بساكن إذًا لم تزاد الألف أولًا زيدت ثانيًا، مثل ماذا؟ ألف زيدت ثانيًا مثل كاتب، ضارب وزيدت ثالثًا مثل كتاب، وزيدت رابعًا مثل سلمى، وزيدت خامسًا مثل قرقر، اسم موضع أو اسمٍ للصوت الذي يصدر من البطن، وزيدت سادسًا مثل قبعثر، وهو القوي من الرجال أو من الجمال، فهذا الكلام الذي على زيادة الألف ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على زيادة الواو والياء.

هناك سؤال؟

طالب: (@٢٣:٠٥).

الشيخ: يقول هناك بعض الكلمات مثل استخرج استخراجًا بدأت بألف وأنت قلت الألف لا تزاد أولًا، من يجيبه يا إخوان؟

هذه همزة وليست ألفًا يا أخي، إذا قلنا الألف فهي الألف المدية التي في كاتب وكتاب، وأما الهمزة فهي حرفٌ صحيح تقبل الحركات، أَ إِ أُ وتقبل السمون مثل بأْس، وهي إما همزة قطع وإما همزة وصل، ويأتي الكلام على زيادة الهمزة، وسيأتي الكلام بعد ذلك على همزة الوصل –إن شاء الله–.

هناك سؤال آخر؟

طالب: (@٢٤:١٧).

الشيخ: أنا الأخ لا أعرفه لكن منك لا يقبل لأن نبهنا أكثر من مرة هذه همزة ليست ألفًا، ما بقيَّ على باب للألفية وننتهي، ثم تسأل هذه السؤال؟!

ثم تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على زيادة الياء والواو، **فقال:**

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الياء والواو كالألف إن صحبت أكثر من أصلين فإنه يحكم بزيادتها لكنه استثنى هنا الثنائي المكرر، أو الرباعي المضعف كما في يؤيؤ، فالواو والياء في الثنائي المكرر أصل، ما سوى ذلك هما كالألف، نحو صيرف، صيرف الياء صاحبت الصاد والراء والفاء وهي أصول إذًا نحكم بزيادتها.

وكذلك يعمل وهي الناقة النشيطة في العمل وكذلك كريم وشريف، وكذلك يذهب ويجلس، هذه في الياء وفي الواو كما في جوهر، الجيم والهاء والراء أصول، إذًا الواو زائدة، وكذلك عجوز، وكذلك شكور وصبور، وكذلك مكتوب ومشروب، نحكم بزيادة الواو هنا لأنها صحبت ثلاثة أصول.

فإن كانت الواو والياء في ثنائيٍ مكرر وهو الرباعي المضعف، فهما أصليتان لما ذكرنا في سمسم، نحو يؤيؤ، وهو طائر ذو مخلب يسمونه يؤيؤ، يتكون من ياءين وهمزتين، فالياءان هنا أصليتان، ومثل وعوع وهي مصدر الفعل وعوع إذا صوَّت، يقولون وعوع الذئب وعوعة، إذا صوَّت.

فالواو هنا أصال لأنها في ثنائي مكرر، هذا منطق البيت، ومفهوم البيت أن الياء والواو إذا كانا مع حرفين أصليين فقط أو مع حرف فهما أصول، نحو بيت، وبيع، ويوم، سوط، فنحكم عليها جميعًا بأنها أصلية، لأنها لم تصاحب ثلاثة أصول فأكثر، والياء زادتها العرب أولًا مثل ماذا؟ يكتب ويذهب في الأفعال ومثل يرمع وهي حجارة تلمع في الأسماء وزادت الياء ثانيًا مثل صيرف، وزادتها ثالثًا مثل عسير، وهو الغبار، وزادتها رابعًا مثل حزرية؛ وهي قطعة غليظة من الأرض وزادتها خامسًا في قولهم سلحفية، وهي لغة في الكلمة.

وأما الواو فلم تزد أولًا مع أنه لا مانع من زيادتها أولًا إلا أنه لم يأتي ذلك في السماع، زادتها العرب ثانيًا مثل جوهر، وثالثًا كصبور، ورابعًا كعصفور ومشروب، وخامسًا مثل قمحدوة، من يعرف القمحدوة؟ القمحدوة هو ما برز من مؤخر الرأس يسمى قمحدوة.

ما وزن صيرف؟ فيعل، ويعمل؟ يفعل، وكريم؟ فعيل، وعجوز؟ فعول، يؤيؤ؟ فعلل، ما وزن قمحدوة؟ هذه رباعية الأصول القاف والميم والحاء والدال أصول تقابل بالفاء ولعين ولامين وأما الواو فزائدة وكذلك التاء: فعلوة.

ثم تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على زيادة الهمزة والميم، وهذا الترتيب مقصود، لأن أكثر ما يزاد الألف ثم الياء والواو ثم الهمزة والميم، فقال في زيادة الهمزة والميم:

وهكَذَا هَمْزٌ وَمِيْمٌ سَبَقَا ... ثَلاَثَةً تَأْصِيْلُهَا تَحَقَّقَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كذلك يُحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرفٍ أصول أي إذا جاءت الهمزة في أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة، وكذلك الميم، فالهمزة نحو أحمد، فالحاء والميم والدال أصول من حمدن إذًا فالهمزة زائدة.

وكذلك أسعد، وكذلك أكبر وأصغر، وأحسن وأجمل، وكذلك أفكل، وهو اسمٌ للرعدة، يقال أصابتني رعدة، أو أصابني أفكل نحكم على الهمزة بأنها زائدة لأن الفاء والكاف واللام أصول إذًا فالهمزة زائدة حتى ولو لم نعرف اشتقاق الكلمة، وهذا من فوائد عرفة القياس، إذا عرفت القياس في الباب في المشتقات الواضحات، تستطيع أن تقيس الكلمات الجامدة وغير الواضحة على ذلك.

وزيادة الميم، كما في مكرِم ومُكرَم، فالكاف والراء والميم أصول إذًا الميم زائدة، وكذلك مُقبِل، ومُخرِج ومُخرَج، ومتخرِج ومتخارج ومستخرج، وكذلك

مخلب، وكذلك مسجد وهكذا، فإذا جاءت بعدها ثلاثة أصول فهما زائدتان.

فإن جاء بعضهما أصلان، جاء بعد الهمزة والميم أصلتن فقط، فمهوم البيت أننا نحكم بأصالتهما، كما في أخذ وأكل وكما في إبل، هذه في الهمزة والميم كما في مطر، ومهد، ثم قال ابن مالك استكمالًا للحديث عن زيادة الهمزة.

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفَ

كذاك همز آخر؛ أي في آخر الكلمة.

بعد ألف؛ يعني همزة وقبلها ألف.

أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفَ

أي هذه الألف كم قبله من حرف؟ أكثر من حرفين، أبي ثلاثة أربعة خمسية، فنحن نحكم على الهمزة حينئذٍ بأنها زائدة، يقول: إذا وقعت الكلمة في آخر الكلمة وقبلها ألف، وهذه الألف قبلها أكثر من حرفين قال أكثر من حرفين ما قال حرفين أصليين، قبلها أكثر من حرفين ثلاثة أربعة خمسة.

فنحكم مباشرة أن الهمزة زائدة، مثل حمراء، الهمزة قبلها ألف وقبل الألف الحاء والميم والراء، إذًا نحكم على الهمزة بأنها زائدة، وكذلك علباء، وكذلك زرقاء، وكذلك عاشوراء، وقاصعاء، وأربعاء، إن لم يتقدم الألف حرف أو حرفين.

همزة وقبلها ألف، والألف قبلها حرفان فقط أو حرف واحد، مفهوم البيت إننا سنحكم على الهمزة بأنها حينئذٍ بأنها أصلية، نحو كساءٍ وبناء وسماء.

كساء الهمزة قبلها ألفن والألف قبلها حرفان، إذًا لا نحكم على الهمزة بأنها زائدة، وإنما نحكم عليها بأنها أصل يعني أنها منقلبة عن أصل عن واوٍ أو عن ياء، كساء من كسا يكسو، إذًا الهمزة منقلبة عن واو، كساء من كسا يكسو، إذًا فالهمزة في كساء منقلبة عن واو.

وسيأتينا في باب الإبدال أن أصلها كساو، وبناء من بنى يبني إذًا الهمزة منقلبة عن ياء وسيأتينا في باب الإبدال أن أصلها بناي، وكذلك في ماء، وداء، الهمزة قبلها ألف والألف قبلها حرفٌ واحد فقط، إذًا نحكم على الهمزة بأنها أصل والألف أصل لأن الألف لا يُحكم بزيادتها إلا إذا صاحبت ثلاثة أصول فأكثر، إذًا ماء كل الحروف أصلية، والألف هنا قطعًا منقلبة عن واو أو ياء، وكذلك في داء.

فعرفنا من ذلك أن الهمزة تزاد زيادة مطردة في أول الكلمة وفي آخر الكلمة، في أول الكلمة إذا جاء بعدها ثلاثة أصول فأكثر، وفي آخر الكلمة، إذا سبقت بألف وهذه الألف قبلها ثلاثة أحرف فأكثر.

ثم تكلم بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على زيادة النون، فقال:

وَالْنُّـوْنُ فِـي الآخِـر كَـالْهَمْزِ وَفِـي ... نَحْــو غَضَــنْفَرٍ أَصَــالَةً كُفِــي

فذكر للنون موضعين تطرد فيهما زيادتها:

الموضع الأول: (**وَالْنُّوْنُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ**)؛ يقول النون إذا وقعت في الآخر وقبلها ألف والألف قبله ثلاث أحرف فأكثر فيحكم عليها بالزيادة كما قلنا في الهمزة، كما في غضبان، وحمدان، وعمران، وسكران، وزعفران، وعثمان.

فإن لم يسبق الألف ثلاثة أحرف وإنما سبق الألف حرفان أو حرفٌ واحد، فمهوم البيت أننا نحكم على النون بالأصالة مثل مكان، النون قبلها ألف والألف قبلها حرفان فقط، إذًا النون أصلية أي أن مكان من مكن، والألف زائدة لأنها صاحبت ثلاثة أصول على قاعدتها، وكذلك زمان، وبيان.

ودان وصان، الفعلان دان وصان النون قبلها ألف، والألف قبلها حرف نون واحد إذًا نحكم على النون بالأصالة والألف أيضًا نحكم عليها بالأصالة وهي منقلبة عن واو أو عن ياء، هذا الموضع الأول لزيادة النون، والموضع الثاني ذكره

في قوله:

وَفِي نَحْو غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

يعني أن النون في غضنفر كفيَّ الأصالة إذًا فهو حرفٌ زائد، يقول النون إذا وقعت ساكنةً وقبلها حرفان، وبعدها حرفان حُكِم عليها بالزيادة المطرد نحو غضنفر وهو من أسماء الأسد، النون ساكنة قبلها حرفان، وكذلك عقنقل، وهو الكثيب العظيم وقد ورد في معلقة أمرؤ القيس.

وكذلك حجنفل وهو عظيم الشفا الذي شفتيه عظيمة لكن من غير الإنسان، وكذلك حنبطا وهو القصير، حبنطا النون ساكنة وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحكم عليها بالزيادة، وكذلك ورنتل، وهو من أسماء النسر، النون فيه زائدة.

النون الساكنة المسبوقة بحرفين والمتلوة بحرفين كغضنفر، النون زائدة أو أصلية؟ زائدة، هذا من مواضع أصالة كفي، كفيت الأصالة إذًا فهي زائدة.

ما وزن حمراء؟ أعلاء، وعلباء فعلاء، عاشوراء فاعلاء، إذًا الزيادة ألفان لأن الألف إذا صاحبت ثلاث أصول حكم عليها بالزيادة، فالألف الأولى عاشوراء والألف الثانية كلاهما زائد، والهمزة زائدة لأنها متطرفة وقبلها ألف وقبل الألف أكثر من ثلاثة حروف والواو في عاشوراء زائدة لأن الواو كالألف إذا صاحبت ثلاثة أصول حكم عليها بالزيادة وقاصعاء فاعلاء، وأربعاء أفعلاء.

كساء الهمزة زائدة أو أصل؟ أصل إذًا تقابل باللام، ما وزن كساء؟ فِعال وبِناء فِعال، ما وزن غضبان؟ فعلان، وزعفران فعللان، زعفران فعللان، مكان فعال.

ما وزن عقنقل؟ النون الزائدة أو أصل؟ زائدة القاف الثانية أيضًا زائدة، لكن زائدة لا من حروف سألتمونيها ليست كالنون، النون من حروف سألتمونيها لكن القاف زائدة من تكرار الفاء أو العين؟ العين، عقَ إذًا ما وزن عقنقل؟ فعنعل.

حبنط؟ النون زائدة والألف وزائدة أو أصل؟ زائدة لأنها صاحبة ثلاثة أصول.

ما وزن حبنط؟ فعنل، ورنتل؟ رنتل قلنا من أسماء النسر، ورنتل الواو هل هي زائدة؟ الواو لا تزاد في أول الكلمة، والتاء في ورنتل ما تكلم عن زيادة التاء، سيأتي أن هذا ليس من زيادة التاء، إذًا الواو أصل والتاء أصل، أي رباعي هذا رباعي مزيد بالنون، ما الوزن؟ فعنلل.

أحسنتم، عندكم سؤال؟

طالب: (@٤٦:١٨).

الشيخ: نون الوقاية هل هي من أحرف الزيادة يا شباب؟ أنا ما سمعت جوابًا من عنده جواب يرفع صوته.

طالب: (@٤٦:٤٠).

الشيخ: نون الوقاية هل هي من أحرف الزيادة؟ هي ليس من الفعل، لكن السؤال يقول هل يمنع الحرف الزيادة؟

طالب: (@٤٦:٥٧).

الشيخ: أنا لو قلت مثلًا الآن أكرمني أفعلني وزنه كما قلنا في الدرس الماضي، إذا اتصل بالموزون شيئًا لا يوزن يوضع بلفظه في الميزان، لكن السؤال هل نون الوقاية من أحرف الزيادة؟ أريد جوابًا آخر أو أريد أن تصلوا للجواب بأنفسكم.

ذكرني بسؤالك، سنمر بمسألة مشابهة، فإن أدركتموها وأجبتم فهذا طيب وإلا نصصت على الجواب.

طالب: (@٤٨:٠٥).

الشيخ: فعال لأن الميم مفتوحة، مكان فعال، الألف في مكان زائدة، لأن قلنا

الألف إذا صاحبت ثلاثة أصول حكم عليها بالزيادة.

طالب: (@٣٣:٤٨).

الشيخ: ما اشترطنا ترتيبًا، في الألف ما اشترطنا ترتيبًا قبلها بعدها، بعض الحروف قبلها بعض الحروف بعدها ما اشترطنا ترتيبًا.

سنجيب عن السؤال بعد قليل.

ثم تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على زيادة التاء أي المواضع التي تتطرد فيه زيادة التاء فقال:

وَالتَّـاءُ فِـي الْتَّأْنِيْـثِ وَالْمُضَـارَعَهْ وَنَحْـوِ الاسْـتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَـهْ

لزيادة التاء أربعة مواضع الأول للتأنيث في نحو قائمة وصائمة، وجالسة، فجالسة من جلس، فالألف زائدة وتاء التأنيث زائدة.

السؤال: هل يصح التمثيل هنا بنحو قامت وصامت وجلست؟

طالب: (@٤٨:٤٩).

الشيخ: أحسنت، هل يصح التمثيل بقولنا قامت وصامت على أن التاء هنا زائدة للتأنيث، على أن النتاء حرف زيادة من حروف سألتمونيها، زيد للتأنيث؟ لا يصح، لماذا؟

طالب: (@١٥:٥٠).

الشيخ: ليست من الفعل هذا متفق عليه لكن هل هي من حروف سألتمونيها من حروف الزيادة، زيدت في الكلمة؟

طالب: (@٣٢:٥٠).

الشيخ: ليست من الكلمة إذًا ما هي، تاء التأنيث الفاعل جلست هند.

طالب: (@٥٠:٥٠).

الشيخ: تاء التأنيث حرف ونريد بالحرف هنا حرف المعنى يعني أنها قسم من أقسام الكلمة، الكلمة اسمًا وفعل وحرف، ما المراد بالحرف؟ هنا الكلمة اسم وفعل حرف؟ حروف المعني لا نريد حروف المباني، سألتمونيها من حروف المباني، كالألف في كاتب والألف في كتاب، والميم والواو في مكتوب، أما التاء في جلست هذه كلمة ثانية، كلمة أخرى، قلنا التمثيل بنحو قامت وصامت وجلست، لا يصلح لأن التاء كلمة مستقلة، وإنما التمثيل الصحيح بنحو قائمٌ وجالسةٌ لأن التاء صارت من نفس الكلمة يعني دخلت زائدة في جسم الكلمة فصارت من حروف الزيادة.

ومثل ذلك يقال في نون الوقاية، نون الوقاية لم تدخل في حروف الفعل، وإنما اتصلت بالفعل، وهي كلمة أخرى مستقلة، فلهذا في الإعراب نعربها إعرابًا مستقلًا، فنقول أكرمني أكرم فعل ماضي، والنون حرف وقاية مبني على السكون لا محل له من الإعراب وكذلك في قامت، نقول التاء حرف تأنيث مبني على السكون لا محل له من الإعراب ومع ذلك أنه كلمة أنه لا يُعرب إلا الكلمة، لكن لو قلنا أعرب قائمةٌ هند قائمة، تقول خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولا تعرب التاء إعرابًا مستقلًا لأنه من ضمن الكلمة وهكذا.

قلنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر لزيادة التاء أربعة مواضع:

الموضع الأول: للتأنيث نحو قائمة.

والموضع الثاني: للمضارعة، أي في أول المضارع إذا كان للمخاطب، كقولك أنت تجلس وتصوم وتصلي أو للتأنيث كقولك هندٌ تقوم، وتجلس وتصوم وتصلي، إذًا التاء في أول المضارع إما أن تكون للمخاطب أنت تجلس أو يكون لتأنيث الغائبة، هندٌ تقوم، وعلى ذلك نسأل فنقول: التاء في أنت تجلس لماذا؟ للمضارعة فقط.

والتاء في هندٌ تقوم؟ للمضارعة وللتأنيث.

الموضع الثالث: لزيادة التاء قال في الاستفعال، يعني الاستفعال وفروعه، نحو استخرج يستخرج، ومستخرج واستخراج فالتاء في كل ذلك زائدة.

الموضع الرابع: قال والمطاوعة، المطاوعة هذا مصطلح تصريفي شرحناه من قبل، وقلنا المراد به قبول أثر الفعل، فإذا قلت كسرت الباب هذا فعلك، فإذا قبل قلت انكسر، كسرت الباب فانكسر، انكسر مطاوع، مطاوع لماذا؟ لكسر، كسرته فانكسر، هذه المطاوعة، في المطاوعة تأتي التاء زائدةً إذا كانت المطاوعة للفعل فعَّل، مثل علَّمته فتعلم وكسَّرته فتكسر، وحطمته فتحطم.

أو كان مطاوعةً لفعلل، مثل دحرجته فتدحرج، وبعثرته فتبعثر، وهكذا، فإن سائل سائل منكم وقال: ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من مواضع زيادة التاء كما عرفنا الآن المضارعة، المضارع تزاد في أوله التاء مثل أنت تقوم وهند تقوم، فلماذا لم يذكر هذا الموضع للياء وللنون وللهمزة فمن المعروف لابد أن يبدأ بحرف من حروف المضارعة وهي (أنيت)، الهمزة والنون والياء والتاء.

وقد انتهى من الكلام على زيادة الهمزة والنون والياء ولم يذكر ذلك، فالجواب...

الطالب: (@٥٦:٣٨).

الشيخ: لأننا قلنا في البداية أن ابن مالك أراد أن يذكر أهم مواضع الزيادة، ذكر أهم مواضع الزيادة، ولم يذكر جميع مواضع الزيادة، ثم تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على زيادة الهاء، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ وَالَّلامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَهْ

فذكر في الشطر الأول زيادة الهاء وذكر في الشطر الثاني زيادة اللام، فذكر في

الشطر الأول ن الهاء تزاد وقفًا أي عند الوقف يريد هاء الوقف في نحو ماذا؟ كلمة، لو استفهمت بما وجررته بلام الجر لقلت لما ذهبت، إذا وقفت على الاستفهام ماذا تقول؟ ما تقول (لم) تقول: (لما) وقد سبق في الكلام على باب الوقف أن ذكرنا المواضع التي تزاد فيها هاء الوقف، أو تأتي فيها هاء الوقف.

فتأتي هاء السكت تأتي هاء السكت عند الوقف مع ماء الاستفهام المجرورة، كقولنا لما، أو فيما، وتأتي مع فعبل الأمر الباقي على حرفٍ واحد، إذا بقيَّ فعل الأمر على حرفٍ واحد، كالفعل من وفى فِ العهد أو وقى قِ نفسك النار.

فإذا وقفت على هذا الفعل وجب أن تأتي بهاء السكت فتقول فه أو قه، وكذلك الأمر من رأى يرى، تقول ره زيدًا يعني شاهد زيدًا فإذا ووقفت على فعل الأمر قلت ره، وتدخل هاء السكت أيضًا على الفعل المجزوم الباقي على حرفين، كالفعل المجزوم في لم يفي بالعهد ولم يقي نفسه ولم ترى زيدًا.

إذا وقفت أتيت بالهاء وقلنا أن المسألة هذه فيها خلاف بعض يوجب وبعضهم يجيز الهاء، فتقول لم تره، أو لم تر على قول بعض النحويين.

وتدخل هاء السكت أيضًا على كل مبني بناءً أصليًا على حركة، كل كلمة مبنية بناءً أصليًا طارئًا ويكون البناء على حركة لا سكون، نحو أسماء الاستفهام المبنية إلى آخره، لو قلت كيف زيدٌ ثم وقفت على اسم الاستفهام جاز لك أن تقول: كيف أو تقول كيفه، وهذا جائز، إلا الفعل الماضي فإنه لا تأتي معه هاء السكت كما في ضرب فتقف عليه بالباء ضرب.

ابن مالك هنا مثَّل للهاء الزائدة بماذا؟ بهاء السكت مثل هاء السكت في لمه، وهاء السكت في لم تره.

وذكر في الشطر الثاني زيادة اللام، ومثَّل لها باللام الزائدة في اسم الإشارة،

يعني نحو ذلك وتلك وهنالك، فاللام هنا ليست من اسم الإشارة، وإنما داخلٌ على اسم الإشارة، وقد أُخذ على ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذين التمثيلين، للهاء واللام.

وهو مأخذٌ صحيح، فما وجه المأخذ يا إخوان؟ ما وجه المأخذ هنا الذي أُخذ على ابن مالك، عندما مثَّل للهاء الزائدة في هاء السكت؟ أن هاء السكت ماذا قلت كلمةٌ مستقلة وليست حرفًا من حروف الزيادة، يعني ليست من حروف المباني التي تدخل في الكلمة وإنما هي كلمةٌ مستقلة، تعرب إعرابًا مستقلًا وتتصل بأخر الكلمة، فلهذا نعربها، نقول هاء السكت حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

وكذلك اللام في أسماء الإشارة لا يصح التمثيل بها لحروف الزيادة لأنها ككلمات مستقلة وتسمى بلام البعد، فهذا مما أُخذ على ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

التمثيل الصحيح لزيادة الهاء كالهاء التي في أمهات، مع ماذا؟ أم، أم ليس فيها الهاء وإنما الهمزة وميمان لأن الميم مشددة، وجمعها القياسي بالألف والتاء أن يقال أمات، وهذا قيل، ولكنه أقل من أمهات، فالهاء هنا زائدة بدلالة أم.

وكذلك قولهم: أهراق يقولون أهراق الماء يريدون أراق الماء وهو استعمال كثير عند العرب زادوا الهاء في هذا الفعل بالذات فقالوا أهراق الماء بزيادة الهاء بدلالة قولهم أرق.

وأما التمثيل الصحيح لزيادة اللام وهي قليلة الزيادة، لكن وردت زيادتها في نحو قولهم طيسل، من الطيس، وهو العدد الكثير، طيسٌ جاءني طيسٌ من الناس أي عددٌ كثيرٌ منهم ثم قالوا طيسل فصارت اللام هنا زائدة بهذه الدلالة أي بسقوطها من قولهم: طيس، بعد أن ذكر ابن مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- المواضع القياسية المطردة لزيادة حروف الزيادة (سألتمونيها) ختم كل ذلك بقاعدة عامة قال فيها:

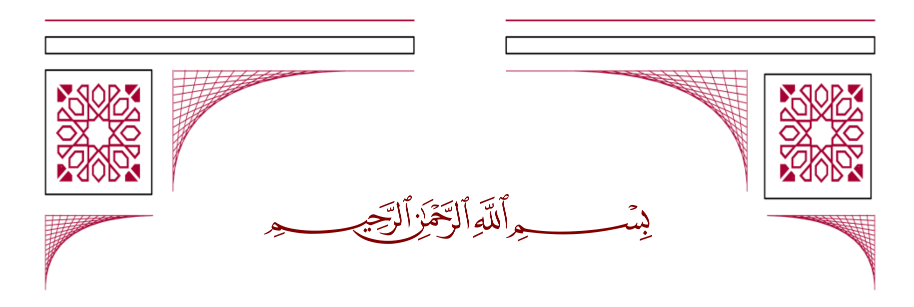
وَامْنَــعْ زِيَــادَةً بِــلاَ قَيْــدٍ ثَبَــتْ   إِنْ لَــمْ تَبَــيَّنْ حُجَّــةٌ كَحَظِلَــتْ

فهذه قاعدة عامة في الباب وقوله تبين في هذا البيت فيه رويتان، الراوية الأول: تبين يريد إن لم تتبين، ثم حذف إحدى التاءين وهو أحذفٌ جائز باطراد، كقوله نارٌ تلظى أي تتلظى، والراوية الأخرى إن لم تُبيَّن بالبناء للمجهول، وحجةٌ مرفوعة بالوجين أما رفعها في قوله إن لم تبيَّن أي تتبين حجةٌ ففاعل وأما رفعها في إن لم تبين حجةٌ فنائب فاعل.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حروف الزيادة العشرة المجموعة في سألتمونيها إذا جاءت خالية من القيود التي ذكرناها قبل قليل في زيادتها، فأحكم بأصالتها، أحكم أنها حروفٌ أصلية، إلا أن قامت حجة على أنها زائدة، حجة أي دليل وبينة، من الأمثلة على ذلك كلمة شمئل، تطلق على نوع من أنواع الريح، حكمنا على الهمزة بأنها زائدة لأن العرب قالت شملت الريح شمولًا فأسقطت الهمزة، فدل ذلك على أنها زائدة.

ومن ذلك أيضًا قولهم: حنظل، وهو نبت معروف، ثم قالت العرب حنظلت الإبل وهو المثال الذي أشار إليه ابن مالك في قوله: حنظلت، حنظلت الإبل أبي أذاها أكل الحنظل، فدل ذلك على أن النون زائدة أم أصل زائدة، ونترك بقية شرح هذا البيت والأمثلة إلى ما بعد الصلاة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

كنا توقفنا عند آخر بيت في باب التصريف وهو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ   إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

وقلنا أن المراد بهذا البيت حروف الزيادة العشرة المجموعة في سألتمونيها إذا وقعت في غير المواضع التي ذكرت من قبل في مواضع زيادتها إذا وقعت في غير هذه المواضع فإنه يُحكم عليها بالأصالة، أي أنها حروفٌ أصلية، ما لم تدل حجة بينة ودليل على أنها حرفٌ زائد في غير المواضع السابقة، ذكرنا مثالًا على ذلك، قول العرب: شمئل، فالهمزة زائدة بدلالة سقوطها في قولهم شملت الريح شمولًا إذا هبت شمالًا، فعلى ذلك ماذا يكون وزن قولهم شمئل؟ فعئل.

شمئل الهمزة هنا صاحبت كم أصل؟ ثلاثة أصول، وهو ذكر أن الألف كذلك والواو كذلك، ثم ذكر أن الميم والهمزة إن سبق وبعدها ثلاثة أصول سبق وبعدهما ثلاثة أصول فهما زائدتان، إلا أنهم في البيت اشترطا في الميم والهمزة أن يكونا سابقين متقدمين يريد في أول الكلمة.

بخلاف الألف والواو والياء فيُحكم بزيادتها هذه الثلاثة الألف والواو والياء

متى ما صاحبت ثلاثة أصول سواءٌ كانت في آخر الكلمة أو حشو الكلمة أو أول الكلمة، وأول الكلمة لا يكون إلا في الياء، أما الهمزة والميم فلا يحكم عليهم بالزيادة إلا أن جاء في أول الكلمة وبعدهما ثلاثة أصول فأكثر كأحمد ومسجد.

فلهذا لم تدخل كلمة شمئل في ذلك لأن الهمزة ليست سابقة أي ليست متصدرة، وذكرنا أيضًا مثالًا آخر على حنظل وعرفنا أن النون زائدة بدلالة قول العرب حنظلت الإبل إذا أذاها أكل الحنظل، فدل ذلك على أن وزن الحنظل هو ماذا؟ حنظل فنعل، لأن النون زائدة، ويقولون من الملك ملكوت، فسقوط التاء في ملكوت سقوطها من قولهم الملك دليلٌ على أنها زائدة فالتاء زائدة، والواو في ملكوت زائدة لأنها صاحبة ثلاثة أصول.

ملكوت الميم أصل والميم أصل لأنها موجودة في الملك، إذًا ما وزن ملكوت؟ فعلوت، ومن ذلك سنبل، والجمع سنابل، النون أصل أو زائدة؟ النون هنا ليست من مواضع زيادتها القياسية، فنحكم عليها بالأصالة لولا أن العرب قالت أسبل الزرع إذا سنبل، وقولهم أسبل الزرع دل على أن النون في سنبل زائدة لأنها سقطت، فوزن سنبل فنعل.

يقولون ابن فلان بن فلان، ثم يقولون ابنوم، وهي بمعنى ابن إلا أنها للمبالغة، فدل ذلك على أن الميم زائدة لأنها سقطت في قولهم ابن وهكذا.

فهذا هو معنى قول البيت، من تأمل أبيات ابن مالك وجد أنه ذكر تسعةً من حروف سألتمونيها، وأهمل واحدًا، قلنا إن ابن مالك ذكر في هذه الأبيات تسعة من حروف سألتمونيها وأهمل واحدًا، ما هذا الحرف الذي أهمله من حروف سألتمونيها؟ السين.

السين لم يذكر له مواضع في مواضع الزيادة المطردة، ونقول الجمهور على أن

السين لا تزاد إلا في الاستفعال، وفروعه، فتقول استخرج يستخرج استخراجًا فالسين زائدة، مع التاء والهمزة، ولذا قال بعضهم تعليلًا وتخريجًا لابن مالك أن ابن مالك لم يذكر زيادة السين لأنه ذكر الاستفعال مع التاء، فكأن في ذلك إشارةً إلى زيادة السين.

هذا قول الجمهور أن السين لا تزاد إلا في الاستفعال وفروعه، زاد سيبويه موضعًا آخر لزيادة السين وهو في قول العرب اسطاع من قولهم أطاع، يقولون أطاع فلانٌ ربه واسطاع فلانٌ ربه فيزيدون السين في هذا الفعل سماعًا، ولا شك أن قول قول سيبويه صحيح إلا أن هذا الموضع ليس مطردًا، وإنما مقتصر على السماع على هذا الفعل، أطاع ثم يزيدون السين فيقولون اسطاع الهمزة همزة قطع مفتوحة لأنها من أطاع ثم أسطاع بمعنى أطاع.

وفي ذلك يقول المكودي في منظومته التي سماها البسط والتعريف في علم التصريف قال: (والسين لا تزاد في الكلام إلا مع التاء كمستهام، وسيبويه قال في اسطاع بزيدها إذ أصله أطاع)؛ فهذا اختصار ما ذكرناه، فهذا ما أمكن في شرح هذا الباب باب التصريف الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة وعشرين بيتًا شرحناها بحمد الله في ثلاثة دروس.

بعد ذلك عقد فصلًا تابعًا لهذا الباب وهو في همزة الوصل، قبل أن نبدأ بهذا الفصل نسمع إن كانت هناك أسئلة، تفضل.

الطالب: (@١٤:٧٧).

الشيخ: سيأتي الكلام –إن شاء الله– على ابن في هذا الفصل في زيادة الوصل، في همزة الوصل، سيأتي أصلها ووزنها.

الطالب: (@٢٦:٧٧).

الشيخ: نعم هذا ذكرناه في أول درس عندما شرحنا الحرف الأصلي والزائد، فالحرف الأصلي هو الذي يبقى في كل تصرفات الكلمة، لا يسقط في شيءٍ من تصرفات الكلمة، كالكاف والتاء والباء، في كتب ويكتب واكتب وكاتب ومكتوب وكتاب ومكتب ومكتبة، وكتيبة وكتائب، بخلاف الحرف الزائد وهو الذي يسقط في أي تصرف من تصرفات الكلمة، لو سقط في تصرف واحد من تصرفات الكلمة حكمنا عليه بأنه زائد، كالألف في كاتب، يسقط من كتب.

فنقول إن الألف في كتب حرفٌ زائد وكالميم والواو في مكتوب، نحكم عليهما بالزيادة لأنهما يسقطان في كتب وهكذا.

نعم هذا الأصل في التفريق بين الزائد والأصلي، لكن الزيادة قلنا إنها على نوعين إما تكرير حرف أصلي أو من حروف سألتمونيها، حروف سألتمونيا لها مواضع مطردة في الزيادة هي التي شرحناها.

الطالب: (@٧٩:٠٦).

الشيخ: نعم شرحنا ذلك عندما شرحناه قلنا السقوط يُشترط فيه ألا يكون ساقطًا لبٍ تصريفي أو إعرابي، وشرحنا المراد بذلك.

الطالب: (@٧٩:٢٩).

الشيخ: الكلمات التي توزن تقبل التصريف وهي الأسماء العربية المعربة والأفعال المتصرفة قلنا أقل ما تكون ما عليه ثلاثة شرحنا ذلك أقل ما تكون عليه ثلاثة، وقد تكون أربهعة، وقد تكون خمسة، وقد تكون ستة بالزيادة، وأقصى ما تبلغه بالزيادة سبعة أحرف، أي أقصى ما تبلغه الكلمة في العربية بالزيادة سبعة أحرف، كقولهم إحرنجام سبعة حرف وهذا شرحناه أيضًا، قال ابن مالك إن الأصول أقلها ثلاثة وأكثرها خمسة.

ثم ذكر الزيادة المطردة قد تبلغ بالكلمة إلى ستة.

الطالب: (@٨٠:٤٠).

الشيخ: لا هذه من الاستطاعة ليست من الطاعة، استطاع هذه استفعل، لكن التاء قد تسقط استطاع نعم.

الطالب: (@٨٠:٥٧).

الشيخ: حروف الزيادة أكثر من الحروف الأصلية، قد يمكن كما في إشهاب تقول في المصدر إشهيباب، الأصل الشين والهاء والباء، ثم زدنا عليه أربعة أحرف فصار سبعة، نعم.

الطالب: (@٨١:٣٥).

الشيخ: سبب تضعيف قول الزجاج الذي قال إن الكاف الثانية في نحو كفكف زائدة؟ قلنا ما الوجه يا إخوان في ضعفه؟ الكاف ليست من حروف سألتمونيها، العرب لا تزيد بلا تكرير حرف أصلي إلا حروف سألتمونيها، الكاف ليس من سألتمونيها، فلهذا اضطر الكوفيون إلى أن يأخذوا هذه اللفة الطويلة لكي يعللوا لقولهم إن الكاف زائدة في كفكف، فقلوا إن الأصل كف ثلاثي، ثم حصلت الزيادة بالتضعيف، يعني يعني بتكرير حرف أصلي فقالوا: كفف، والزيادة بتكرير حرف أصلي هذا يكون في كل الحروف إلا الألف، صارت كفف ثم قلبت الفاء الثاني كافًا صارا كفكف، فقولهم له وجه، مع أنه بعيد، أما قول الزجاج فضعيف، أما القول الأقوى في المسألة هو قول البصريين أن كفكف رباعي مجرد، على وزن فعلل.

الطالب: (@٨٣:٠٥).

الشيخ: القسم الثاني الذي يمكن أن يسقط منه حرف ويبقى المعنى، مثل

كفكف، وكفَّ وصبصب وصب، وكبكب وكب، هذا الذي فيه الخلاف، والخلاف ذكرناه في (٨٣:٣٧).

الطالب: (٨٣:٤١@).

الشيخ: يقال زلزل ويقال زل لكن المعنى واحد؟ زل بمعنى زل وزلزل بمعنى زلزل بخلاف كبكب وكب، معناهما واحد أو متقارب كذلك كفكف وكف، نعم، إذًا سنقول إن سمسم من السُم حينئذٍ لابد من اتفاق المعنى.

نستعين بالله وندخل في هذا الفصل.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

تكلم ابن مالك وعقد هذا الفصل في خمسة أبيات، ذكر فيها الكلام على همزة الوصل والمناسبة واضحة بين هذا الفصل والباب، فهو في الباب تكلم على حروف الزيادة، ومن حروف الزيادة في سألتمونيها الهمزة، وذكر كما سبق موضعين لزيادة الهمزة.

الموضع في أول الكلمة، بشرط أن يأتي معها ثلاثة أصول والموضع الثاني في آخر الكلمة بشرط أن يكون قبلها ألف وقبل الألف ثلاثة فأكثر، الآن سيتكلم على موضعٍ آخر من مواضع زيادة الهمزة وهي التي تسمى بهمزة الوصل.

فلهذا قال: لا

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

ويقول في هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٣٨. لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ ... إِلاَّ إِذَا ابْتُدِى بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

٩٣٩. وَهْوَ لِفِعْلِ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى
٩٤٠. وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا
٩٤١. وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنِ ابْنُمٍ سُمِعْ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
٩٤٢. وَأَيْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

هذا الفصل كما قلنا خاصٌ بهمزة الوصل، يقال همز الوصل وهمزة الوصل بمعنى واحد، ولماذا سميت هذه بهمزة الوصل؟ قيل لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وقيل لأنها تسقط في وصل الكلام أي في درج الكلام، وقيل غير ذلك.

فإذا أردت أن تأخذ الأمر من يذهب ويذهب فعلٌ مضارع والمضارع مبدوء بحرفٍ من أحرف المضارعة وهي أنيت، فالأمر من المضارع يكون بحذف حروف المضارعة إذًا يذهب كيف تأخذ الأمر من يذهب تحذف الياء.

فإذا حذفنا الياء صار أول حرفٍ هو حرف الذال وهو حرفٌ ساكن، ولا يُبدأ بسكن في اللغة العربية قالوا: فجلبت العرب هذه الهمزة للتمكن من البدء بالساكن فقالوا: اذهب، لولا ذلك لم يكن إليها حاجة فلهذا لا تزاد همزة الوصل في مثل ذلك حتى يكون ما بعدها ساكن.

يمكن أن تقول لا تزاد حتى يكون أول الفعل ساكنًا أول الفعل في ذهب الذال، ثم يذهب فعل مضارع ثم حذفت حرف المضارعة الياء صار الذال أول حرف وهو ساكن، فأتينا بالهمزة، لكن إذا لم يكن أول الأمر ساكنًا كقل، لا نحتاج إلى همزة الوصل حينئذٍ، نقول قل بلا همزة وصل أو بع أو قم أو صم أو هب أو نم، إذًا همزة الوصل لا يأتي بها إلا إذا كان ما بعدها ساكن للتمكن من النطق بهذا الساكن في أول الكلام.

وهمزة الوصل هي همزةٌ في أول الكلمة تثبت في الابتداء وتسقط في الوصل،

ولهذا قال ابن مالك:

لِلْوَصْـــلِ هَمْــزٌ سَــابِقٌ لاَ يَثْبُــتُ   إِلاَّ إِذَا ابْتُــــــــدِى بِـــــــهِ

وقول ابن مالك: (همزٌ سابقٌ) ماذا يريد بقوله (سابقٌ) يريد أن همزة الوصل لا تكون إلا في صدر الكلمة في أول الكلمة بخلاف همزة القطع فإنها تكون في أول الكلمة وفي حشو الكلمة وفي آخر الكلمة كما سيأتي.

وهمزة الوصل لا تكون في هذه المواضع الأربعة الآتية، هناك أربعة مواضع لا تكون فيها همزة الوصل:

الموضع الأول: الفعل المضارع، لا تأتي همزة وصل مع فعلٍ مضارع أيًا كان، كان ثلاثيًا أم رباعيًا أم خماسيًا.

والعلة في ذلك واضحة، لأن المضارع كما تعرفون لا بد أن يبدأ بحرف من حروف المضارعة وهي أنيت ليس منها همزة وصل، بل هي همزة قطع للمتكلم فتقول عن نفسك أنا أجلس ونون للمتكلمين نحن نجلس وياء للغائب هو يجلس وتاء للمخاطب أنت تجلس أو للغائبة هي تجلس، فلهذا لا يمكن أن تأتي همزة الوصل مع مضارع.

الموضع الثاني: التي لا تكون في همزة الوصل الحروف سوى أل، إذًا كل الحروف لا يمكن أن تبدأ بهمزة وصل، سوى أل.

فإذا كان أول الحرف همزة فهي همزة قطع، كـ (إلا وألا، وإنا وأنا وإن وأن، وإنما) كلها همزات قطع سوى أل التي في نحو: (الرجل، البيت، القائم) وسيأتي ذكرها في مواضع همزة الوصل.

الموضع الثالث: الذي لا تكون فيه همزة الوصل هو الفعل الماضي الثلاثي، الفعل الماضي الثلاثي لا تكون همزته همزة وصل، فإن بُدِأ بهمزة فهمزته همزة

قطع، كـ (أكل، وأخذ وأمر) ونحو ذلك.

الموضع الرابع من المواضع التي لا تكون في همزة الوصل، هو الفعل الرباعي، كل فعلٍ على أربعة أحرف سواء كان رباعيًا مجردًا أم كان ثلاثيًا مزيدًا بحرف، فإن همزته لا تكون همزة وصل، إما أنه لا يبدأ بهمزة أصلًا كـ (دحرج وبعثر)، فإن بُدأ بهمزة فهمزته قطع، الرباعي همزته همزة قطع كـ (أقبل وأكرم وأخرج وأدخل)، ونحو ذلك.

إذًا فهذه المواضع الأربعة لا تأتي فيها همزة الوصل، فأين تقع همزة الوصل، يعني ما مواضع همزة الوصل؟ تتبعها العلماء وذكر ذلك ابن مالك فقال: وهو أي همز الوصل.

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى
وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلاَثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا
وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنِ ابْنُمٍ سُمِعْ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

فذكر في هذه الأبيات مواضع همزة الوصل، وهي خمسة مواضع، همزة الوصل تكون في خمسة مواضع:

الموضع الأول الخماسي: ماضيًا أو أمرًا أو مصدرًا نحو انطلق اِطلِق انطلاقًا، اختار اختر اختيارًا، اِحمر احمر احمرارًا اللفظ واحد بين الماضي والأمر، بسبب تضعيف لام الكلمة.

وقفت عند هذه، انطلق ماضي، الأمر منه: انطلق، والمصدر: انطلاق، اختار والأمر منه اختر، والمصدر اختيار، احمر احمر وجه فلان، والأمر منه احمر يا فلان، اللفظ واحد، والمصدر احمرارًا، هذا الموضع الأول خماسي، ماضيًا وأمرًا ومصدرًا.

الطالب: (@٤٣:٩٥).

الشيخ: احمر كم حروفها؟ آخر كلام؟ الهمزة والحاء والميم والراء مشددة، والمشدد عبارة عن حرفين.

الموضع الثاني لهمزة الوصل: السداسي، ماضيًا وأمرًا ومصدرًا مثل استخرج، والأمر استخرج والمصدر استخراجًا مثل اطمئن والأمر اطمئِن، والمصدر: اطمئنانًا.

مثل إحمار، بمعنى احمر، لكن مبالغة، إحمار البشر، يعني اشتدت حمرته والأمر من إحمار: إحمار، والمصد: إحميرارًا بياء، أو احرنجم هذا سداسي والأمر احرنجِم والمصدر: إحرنجامًا، هذان الموضعان الخماسي والسداسي، ماضيًا وأمرًا ومصدرًا هذان الموضعان يشملهما قول ابن مالك:

وَهْـوَ لِفِعْـلِ مَـاضٍ احْتَـوَى عَلَـى ... أَكْثَـرَ مِـنْ أَرْبَعَـةٍ نَحْـوُ انْجَلَـى

وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ

إذًا أكثر من أربعة ماذا يعني؟ الخماسي والسداسي قال الماضي وهو لفعلٍ ماضٍ والأمر والمصدر.

الموضع الثالث من مواضع همزة الوصل أمر الثلاثي: الأمر من الفعل الثلاثي، نحو: اذهب، من ذهب، واجلس من جلس واكتب من كتب، ويُشترط فيه أن يكون ثانيه ساكنا لكي تزاد همزة الوصل، فإن كان ثانيه متحركًا لم يُحتاج إلى همزة الوصل كما ذكرنا في كل وقل، وبع وهب، وهذا هو قول ابن مالك: (**وَكَذَا أَمْرُ الْثُّلاَثِي**): ثم مثَّل على ذلك بقوله: (**كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفذَا**)؛

الموضع الرابع من مواضع همزة الوصل عشرة أسماءٍ مسموعة: لأن الأصل في الأسماء أن همزاتها همزات قطع إلا هذه العشرة ومصدر الخماسي والسداسي

وذكرناها قبل قليل، فهذه الأسماء العشرة المسموعة سمعت همزاتها همزات وصلٍ وهي: (اسمٌ واستٌ وابنٌ وابنم، وابنةٌ وامرؤ امرأة واثنان واثنتان وأيمن)؛ أيمن التي في القسم.

نمر بسرعة على هذه الأسماء العشرة.

الأول: اسمٌ: اسم ما أصله قالوا إن أصله سِموٌ كحِمل، وجمعه أسماء كحملٍ وأحمال، سموٍ وأسماء، هذا عند البصريين.

وعند الكوفيين أصله: وسمٌ، حُذفت لامه وهي الواو في سموٍ حذفت اللام وعوض منها همزة الوصل، همزة الوصل ما الذي جلبها في ابن.

قالوا: حُذِفت الواو وهي اللام، وعُوِض عنها بهمزة الوصل.

الكلمة الثانية: استٌ: وهي العجز من الرجل والمرأة، والعجز هي مقعدة الإنسان التي يقعد عليها، وقد يُطلق الاست على حلقة الدبر من الرجل والمرأة، وأما إطلاق هذه الكلمة على فرج المرأة فهو على خلاف كلام العرب، العرب لا تطلق هذه الكلمة على فرج المرأة، وإنما تريد بها مقعدة الإنسان، وقد يطلق ذلك على حلقة الدبر.

وكلمة الاست أصلها ستهٌ، وهي مستعملة وجمعها استاه، سته واستاه، مثل جملٌ وأجمالٌ وفي هذه الكلمة لغة، أشهرها سهٌ، يعني ما الذي حُذِف من ستهٌ الأصل ستهٌ، قالوا سهٌ يعني بحذف التاء وفي الحديث المشهور: (**إنَّما العينُ وِكاءُ السَّهِ**)؛ يعني إذا نامت العين انحل وكاء السه.

واللغة الثانية ستٌ: بحذف الهاء.

واللغة الثالثة استٌ: بحذف الهاء ويعوض عنها همزة وصل في أول كلمة وهي أشهر هذه اللغات، ومن استعمالها الحديث المشهور الذي رواه مسلم وغيره:

(**لِكُلِّ غادِرٍ لِواءٌ عِنْدَ اسْتِهِ يَومَ القِيامَةِ**)؛ ومن ذلك ما جاء في حديث عمرو بن سلمة المشهور قال: جاء نفَرٌ مِن الحيِّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فسمِعوه يقولُ: (**يؤُمُّكم أكثَرُكم قُرآنًا**) فقدَّموني بَيْنَ أيديهم وأنا غُلامٌ فكُنْتُ أؤُمُّهم في بُردةٍ موصولةٍ وكان فيها فتق فكُنْتُ إذا سجَدْتُ خرَجَتِ اسْتي، فقالوا لأبي ألا تُغطِّي عنّا اسْتَه.

ويقال كثيرًا خاصةً في الحروب والمدافعات ودفعه فوقع على استه، أي وقع على مقعدته.

والاسم الثالث من الأسماء المسموعة بهمزة وصل: ابن: فلان ابن فلان، كلمة ابن أصلها بنوٌ، ومعه أبناء، مثل جملٌ وأجمال، ما الذي حدث في الكلمة؟ حُذفت لامها، وهو الواو، وعُوِض عنها بهمزة الوصل.

ما وزن بنوٌ فعلٌ ما وزن ابن؟ فعلٌ، بنوٌ وابنٌ على وزن فعل.

والكلمة التالية: ابنم: وهي كلمة ابن بزيادة الميم للمبالغة.

والكلمة التالية ابنةٌ: وهي كلمة ابن مؤنثة بتاء التأنيث.

والكلمة التالية: امرؤ: بمعنى رجل، وهذه الكلمة لا حذف فيها، امرؤ لأن الهمزة بعدها ثلاثة أحرف.

فلهذا لا حاجة لادعاء أن في الكلمة حذف، أو تعويض.

والكلمة التالية أو الاسم التالي: امرأة: وهو مؤنث امرؤ.

والاسمان التاليان: اثنان، واثنتان: هذه اثنان همزة الوصل زائدة، والألف في اثنان، الألف والنون هذا للتثنية كم يبقى من حرف؟ حرفان، ما في كلمة تقبل التصيف وتكون على حرفين، معنى ذلك أن هناك حرفًا ثالثًا محذوفًا، فلهذا قالوا أصل اثنان ثنيان، فاللام ياءه محذوفة، وأصل اثنتان ثانيتان، يعني ثنيان مثل

جملان، ثانيتان مثل شجرتان.

فحذفت اللام من الكلمة وهي التاء وسكنت الثاء وعُوِض منها همزة الوصل، وقالت العرب: اثنان واثنتان.

والدليل على ذلك أنهم يقولون في النسب إلى اثنان واثنتان ثانوي فدل ذلك على أن الثاء مفتوحة.

الاسم الأخير: هو ايمن: ايمن المستعمل في القسم، يقال: ايمن الله لأخرمنك، وهذه الكلمة ايمن هو اسمٌ مفرد مشتقٌ من اليمن وهو البركة، وهمزته همزة وصل، هذا مذهب البصريين، البصريون يرون أن كلمة ايمن التي في القسم اسمٌ مفرد مأخوذة من اليمن وهمزته همزة وصل.

وأما الكوفيون، فقالوا: إن أيمن هذه المستعملة في القسم جمع يمين، فهمزته حينئذٍ همزة قطع، ما جمع يمين؟ أيمن، لا يريد من أيمن أفعل، يمين وأيمن همزته همزة قطع إلا أن العرب خففت همزة القطع إلا همزة الوصل لكثرة الاستعمال، فهمزته وصل على كل حال، لكن الخلاف هل هو كلمة مفردة من الأصل، وهمزته همزة وصل؟ أم أنه جمع يمين ثم خففت الهمزة لكثرة الاستعمال.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفِي اسْمِ اسْتٍ ابْنِ ابْنُم سُمِعْ وَاثْنَيْن وَامْرِىء وَتَأْنِيْثٍ تَبِعْ وَاَيْمُنُ

كم ذكر من اسمٍ هنا؟ ذكر سبعة أسماء بالنص، اسم واست، وابن، وابنم، واثنين وامرئ، وايمن، سبعة.

لكنه قال في آخر البيت: (**وَتَأْنِيْثٍ تَبِعْ**)؛ يريد ابنة واثنتين وامرأة، مؤنثات ابن واثنين وامرئ فصارت عشرة، هذا الموضع الرابع من مواضع همزة الوصل.

الموضع الأول خماسي، والثاني السداسي، والثالث أمر الثلاثي، والرابع

عشرة أسماء مسموعة.

الموضع الخامس وهو الأخير: الحرف: أل: من الحروف همزته همزة وصل، وهذا هو قول ابن مالك: (هَمْزُ أَلْ كَذَا)؛ أي أن همزته همزة وصل.

فهذه مواضع همزات الوصل وما سواها من الهمزات المتصدرة همزات قطع، هذا بالحصر العلمي.

وهناك قاعدة، هي أقرب ما تكون إلى التعليم، للتفريق بين همزة الوصل وهمزة القطع، وهو أن تدخل على الهمزة حرفًا من الحروف كالواو أو الفاء، ثم تنطق الكلمة، فإن نطقت الهمزة فهي قطع، نحو: أكرم اكرم، إكرام، كرام، أجلس واجلس، وإذا لم تنطق الهمزة فهي همزة وصل، نحو اذهب وأذهبن استخرج وأستخرج، انطلاق وإنطلاق، الرجل وألرجل، وهكذا.

فهذه قاعدة تعليمية.

أما القاعدة العلمية الحاصرة فهي ما ذكرناه قبل قليل من حصرٍ لمواضع همزات الوصل.

ثم ختم ابن مالك هذه الأبيات بقوله:

وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

ويبدل؛ أي همز الوصل، همز الوصل يبدل مدًا في الاستفهام، أي مع الاستفهام أو سُهل، تكلم هنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ على دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل، لو أدخلت همزة استفهام على همزة وصل فما الحكم حينئذٍ؟ ونقول في الجواب عن ذلك؟ إذا دخلت همزة الاستفهام عبلى همزة الوصل المكسورة أو المضمومة، فإن همزة الوصل تُحذف وتبقى همزة الاستفهام.

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المكسورة أو المضمومة فإن

هزة الوصل تُحذف كقولك: استغفرت الله، هذا خبر، استفهم بالهمزة؟ تقول: أستغفرت الله؟ بهمزة استفهام مقطوعة، وتحذف همزة الوصل حتى في الكتابة، تكتب همزة مقطوعة ثم سين.

أستغفرت الله؟ قال -تعالى-: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون:٦]؛ وتقول اتخذت فلانًا أخًا، اتخذتهخًا، هذا إخبار استفهم بالهمزة: أتخذته أخًا؟ قال -تعالى-: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [ص:٦٣].

وتقول: اصطفى الله الرسل، فإذا استفهمت، تقول: أصطفى الله الرسل؟ قال -تعالى-: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات:١٥٣]؛ وتقول: اضطر زيدُ لهذا الأمر، والهمزة هنا مضمومة، فإذا استفهمت ماذا تقول؟ أضطر؛ بهمزة استهام مفتوحة طبعًا الأصل اُضطر هذا في الإخبار، فإذا استفهمت قلت: اضطر زيدٌ لهذا فتحذف همزة الوصل المضمومة.

وأما إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة، فإن همزة الوصل حينئذٍ لا تحذف، لكي لا يلتبس الاستفهام بالإبار، لكون اللفظ واحدًا، وهو اللفظ واحد، لو قلت مثلًا الرجل قائمٌ همزة الوصل هنا مفتوحة، الرجل قائمٌ.

لو أدخلنا همزة الاستفهام وحذفنا همزة الوصل، الرجل قائمٌ كان اللفظ واحدًا فالتبس الاستفهام بالإخبار، فلهذا لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا سُبقت بهمزة استفهام، إذًا ماذا يكون؟ هو ما ذكره ابن مالك في البيت: (وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ)؛ همزة الوصل المفتوحة إذا سبقت بهمزة الاستفهام **فيها وجهان:**

الأول: أن تبدل ألفًا وهذا هو الأكثر، فتقول: آلرجل عندك؟ آلكتاب مفيدٌ؟

وتكتب حينئذٍ بألف ممدودة مدة.

والوجه الثاني: أن تسهل همزة الوصل بين بين: يعني بين الألف وبين الهمزة، تنطق نطقًا خففًا بين الألف وبين الهمزة، أي أعلى من الألف قليلًا لكن ما تصل إلى تحقيق الهمزة، ويكون ذلك بالقصر، يعني ما يكون النطق بالمد.

ونطق همزة بين بين لا تؤخذ إلا بالتلقي لابد فيها من التلقي، مثال ذلك: لو قلت الرجل عندك، هذا إخبار، ثم ندخل الهمزة، إن أبدلت ألفًا قلت: ألرجل عندك؟ وإن سهلت بين بين قلت الرجل عندك؟ لا تأتي بهمزتين محققتين أألرجل عندك؟ ولا تقلبها ألفًا خالصًا ألرجل عندك؟ وإنما بي بين بين الهمزة والألف تحتاج إلى دربة، فتقول ألرجل عندك، الأولى تكتب بهمزة، والثانية يكتبونها همزة وصل.

مما جاء على التسهيل بين بين قول عمر بن أبي ربيعة: (**الحق إن دَارُ الرّبّاب تباعدت أو أنبت حبل أنّ قلبك طائر**)، فقال الحق، وقد قرئ بهذين الوجهين الإبدال والتسهيل في القراءة السبعية في قوله -تعالى-: (**آلذَّكَرَيْنِ**)، وفي قوله: (**الآنَ**).

فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:"

وَايْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الاسْتِفْهَام أَوْ يُسَهَّلُ

فذكر أن الإبدال ألفًا والتسهيل مع همزة الوصل المفتوحة، وهمزة الوصل المفتوحة أين تكون؟ في موضعين، مع ال، ومع ايمن، وهما اللتان ذكرهما في هذا البيت، أي أخر هاتين الكلمتين في هذا البيت من أجل هذا الحكم، ولذللك قال: (وايمن) والباب السابق قال: (وفي اسم استٍ) ثم قال: وتأنيث تبع، ثم قال:

وَايْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ

أي يبدل همز الوصل المفتوح في نحو أيمن وأل، فهذا ما تيسر في شرح أبيات ابن مالك ونتبعه بملحوظتين، تتعلقان بهمزة الوصل.

الملحوظة الأولى: همزة الوصل تسقط متى؟ عند الوصل والدرج، وأما عند الابتداء بها، فتنطق، فبأي بحركةٍ تنطق عند الابتداء بها؟ بالفتح أم بالضم، أم بالكسر؟

نكتفي بالقاعدة العامة، وإلا فإن في المسألة تفصيلات كثيرة، القاعدة العامة في النطق بهمزة الوصل أن همزة الوصل يجب فتحها مع أل، إذا كانت في أل ففتحها واجب تقول: الرجل، المرأة، ولا يجوز فيها الكسر ولا الضم، وهمزة الوصل يجب أن تضم فيما ثالثه مضمومٌ ضم أصليًا، إذا كان الثالث مضمومًا ضمًا أصليًا فإن همزة الوصل تُضم وجوبًا نحو أكتب واقتل، وكذلك المبني للجهول انطلق واستخرج ذكرنا وجوب الفتح مع أل، ووجوب الضم فيما ثالثه مضمومًا ضمًا أصليًا.

ما سوى ذلك أي ما سوى الموضعين السابقين ففيه الكسر إما واجبًا وإما جائزًا، إما واجبًا لا يجوز غيره إما جائزًا أي يجوز الكسر ويجوز غيره، إما الفتح وإما الضم على تفاصيل كثيرة، نحو انطلق واستخرج، بل انطلق استخرج، اذهب، اجلس، انطلاق، استخراج، هذه لا يجوز فيها إلا الكسر، ومثل ابن، واثنان، فهذه يجوز فيها الكسر راجحًا وغير الكسر مرجوحًا على تفاصيل لم أرى الدخول فيها.

فهذه القاعدة العامة في حركة همزة الوصل إذا ابتدأنا بها.

الملحوظة الأخيرة: إذا نقلت كلمةً مبدوءةً بهمزة وصل، نقلتها إلى العالمية، يعني جعلتها علمًا يعني جعلتها اسمًا خاصًا بمسمى، كأن تسمي بمصدرٍ مبدوءٍ بهمزة وصل أو بفعلٍ مبدوءٍ بهمزة وصل، أو تسمي بأل فما حكم أل حينئذٍ، فما

حكم همزة الوصل؟

الجواب: إذا نقلت اسمًا مبدوء بهمزة وصل إلى العالمية فإن همزته تبقى همزة وصل، كرجل سميته انطلاق أو اقتدار، فتقولك جاء اقتدارٌ، وأما إذا سميت بفعلٍ أو حرفٍ مبدوء بهمزة وصل، فإن همزة الوصل تنقلب إلى همزة قطع، كرجل سميته بــ اذهب، أو انطلق، أو بـ أل، فتقول: ذهب انطلق، أو جاء اذهب أو جاء ألٌّ وهكذا.

ومن ذلك تسمية العرب لصحراء بــ أصمت، صحراء أصمت بهمزة قطع.

وعلى ذلك نعلم أن الأسماء المنقولة للعالمية وهي في الأصل مبدوءة بهمزات وصل تبقى همزاتها همزات وصل، كابتسام، وحي الازدهار، ويوم الاثنين، تبقى همزاتها همزات وصل.

ويذكر بعض الإملائيين، أن همزة يوم الاثنين أو أن همزة ما سمي به من الأسماء المبدوءة بهمزة وصل أنها تنقلب إلى همزة قطع، هذا تذكره بعض كتب الإملاء، ولكن هذا مخالف لما اتفق عليه النحويون، ونقلوه عن العرب، فالنحويون نصوا على أن الاسم المبدوء بهمزة وصل تبقى همزته وصلًا إذا تنُقِل إلى العالمية، وقد أثبتوا ذلك سماعًا وقياسًا.

فمن السماع الذي نقلوه عن العرب في ذلك قول سيبويه رها قول سيبويه، قال: مصل ذلك قول العرب: هذا يوم اثنين مباركًا فيه، وأتيتك يوم اثنين مباركًا فيه، جعل اثنين اسمًا له معرفة كما تجعله اسمًا لرجل.

انتهى كلامه، ومن نصوص النحويين على أن هذا الحكم، قول سيبويه فإذا سميت بـ امرئٍ رجلًا أي سميت رجلًا بكلمة امرئ، تركته على حاله لأنك نقلته من اسمٍ إلى اسم، ولو سميته انطلاقًا لم تقطع الألف يعني لم تقلبها إلى همزة

قطع، لأنك نقلت اسمًا إلى اسم.

وفي ذلك يقول الصيميري في كتابه التذكرة والتبصرة، وإن سميت بمصدر أو اسمٍ مما فيه ألف الوصل نحو استغفار واقتدار وامرئٍ وما شابه ذلك لم تقطع ألف الوصل.

وفي ذلك يقول ابن مالك في [الكافية الشافية] التي هي أصل الألفية، قال: (واستبق همز ما قد نقلا من غير فعلٍ كاقتراب واعتلا) يقول أبقي الهمزة وصلًا، فهذا هو السماع وهذا هو نصهم، وأما القياس في المسألة فقد ذكره النحويون ويلخصه كلام ابن مالك إذا يقول: لأن هذا الاسم الذي نقل إلى العالمية منقول من اسميةٍ إلى ماذا؟ إلى اسمية فلم يتطرق له تغيرٌ أكثر من التعيين بعد (١٢٩:٢٨)، أما الفعل والحرف فقد نقلا من الفعلية والحرفية إلى الاسمية، فلهذا صح أن يتغير.

لم يخالف في هذه المسألة إلا أبو الحسين بن الطراوة وهو من علماء الأندلس المعروفين بكثرة الشذوذ ومخالفة النحويين، فأجاز في مثل ذلك قطع الهمزة.

وبعض النحويين يقولون إنما خالف في المصدر المسمى به، كاقتدار دون الاسم المسمى به، كـ امرئٍ واثنين، وقوله على كل حال مخالفٌ لسماع العرب وللقياس الصحيح.

فهذا ما تيسر في شرح الكلام على همزة الوصل وبذبلك نكون قد انتهينا بحمد الله من الكلام على باب التصريف، ليبقى لنا بابان في الألفية وهما باب الإبدال وباب الإدغام، نجعلهما في الدرس القادم، أم نشرحهما؟

هناك سؤال يا إخوان؟

الطالب: (@١٣٠:٥٠).

الشيخ: كذلك نعم لكن الفرق هنا أن أعجميٌّ مبدوء بهمزة قطع ثم دخلت عليه همزة استفهام، يعني من أنه من اجتماع همزتي قطع، واجتماع همزتي قطع أيضًا فيه لغات، منها أنك تقلب الثانية بين بين، لكن يجوز فيها تحقيق الهمزتين، في همزتي القطع يجوز أن تقول مثلًا أكرم زيدًا عمرو، لكن همزة الوصل لا، لا يجوز فيها التحقيق.

الطالب: (@١٣١:٤٠).

الشيخ: لأن الإبدال والتسهيل لا يكون إلا في الهمزة المفتوحة، لا يكون إلا في همزة الوصل المفتوحة، وهمزة الوصل المفتوحة لا تكون إلا في هذين الموضعين مع أل وأيمن، ما سوى ذلك، إما أن تضم الهمزة وتكسر.

الطالب: (@١٣٢:٠٢).

الشيخ: لاما تفتح، تُكسر انطلق انطلاقًا هذه مكسورة، نعم.

الطالب: (@١٣٢:١٦).

الشيخ: تدخل بالكسر نعم.

الطالب: (@١٣٢:٢٨).

الشيخ: أصلها ثنتان كجملان، ثنتان.

الطالب: (@١٣٢:٣٩).

الشيخ: لا ثنتان ثم المؤنث ستضع تاء أخرى، الأصل ثنيان بالياء، كـ جملان، ثم المؤنث بالتاء ثانيتان، كـ شجرتان.

الطالب: (@١٣٣:٠٦).

الشيخ: الهمزة عن الياء المحذوفة التي هي اللام، كما أن الهمزة عوضًا عن

اللام المحذوفة في بنوٌ أو سمٌ في ابن وفي اسم، الهمزة بدل عن اللام المحذوفة في اسم وفي ابن وفي...

الطالب: (@١٣٣:٣٩).

الشيخ: عن الياء المحذوفة التي هي اللام، قلنا وزن ابن فعلٌ، لأن الوزن يكون للأصل.

ما وزن قال؟ فعل، لماذا قلت فعل؟ لأنك وزنت الأصل قول، نعم أما انقلاب الواو ألفًا هذا إعلال، ما وزن يقول؟ يفعل، قال يقول فعل يفعل، مثل كتب يكتب، ثم حدث إعلال على الكلمة.

الطالب: (@١٣٤:١٨).

الشيخ: أصلية؟ كيف أصلية العوض غير البدل، العوض هو حرف زائد تأتي به فقط يعني عوض عن هذا المحذوف لكن ليس هو المحذوف انقلب إلى حرف آخر، هذا يسمى بدل، كما في الهمزة في كساء، هذه انقلبت عن الواو والهمزة في بناء انقلبت عن الياء، أما العوض فهو حرف آخر يُجلب وغالبًا يكون في غير مكان المحذوف.

الطالب: (@١٣٥:١٨).

الشيخ: هذا ماشي، وأمر الثلاثي ماشي، هذا الصحيح، هذا الذي قلناه قلنا الخماسي والسداسي وأمر الثلاثي، واستثنينا الرباعي.

الطالب: (@١٣٦:١٥).

الشيخ: نحن هنا ذكرنا كل شيء، قلنا الخماسي الماضي والأمر والمصدر، لأن الذي يُصور فيها وجود الهمزة، أما المضارع فقلنا لا يتصور فيه وجود همزة

الوصل، فالخماسي والسداسي متى بما بدأ بهمزة فهي وصل.

والأمر لا يبدأ بهمزة دائمًا لكن إن بدأ بهمزة فهي وصل صحيح.

الطالب: (@١٣٦:٤٥).

الشيخ: كتابة ماذا همزة الوصل.

الطالب: (@١٣٦:٥٢).

الشيخ: تكتب وتنطق في الابتداء دون الوصل.

الطالب: (@١٣٧:٠٣).

الشيخ: تكتب همزة لكن بلا قطعة، أي بلا رأس فقط على هيئة الألف المدية الألف فقط، بدون همزة لا تحت ولا فوق، همزة الوصل دائمًا تكتب هكذا، يعني بعضهم يُفرق بينها وبين همزة القطع يضع فوقها رأسها صاد، هذا تجده في المصحف وفي بعض الكتب التي تشكل تشكيلًا كاملًا، يقل رأس صاد مقتطعة من وصل من كلمة وصل، يعني همزة وصل الصاد.

همزة الوصل تكتب على كل حال، لكنها تنطق في الابتداء وتسقط في النطق، عندما نصل، طبعًا همزة الوصل تكتب.

الطالب: (@١٣٨:١٢).

الشيخ: كيف؟ لا قلنا الهمزة إما قطع وإما وصل، فهمزة القطع هي التي على يسمونها قطعة، رأس عين وكذا، هذه الهمزة قد تكتب على ألف قد تكتب على واو، قد تكتب على ياء، قد تكتب على السطر.

هذا همزة القطع أن همزة الوصل فلا تكون إلا في ابتداء الكلام، وتكون على هيئة الألف لكنها همزة ليست ألفًا.

طالب: (@١٣٩:٠٥).

الشيخ: هم يسمونها قطعة، لعلها مأخوذة من العين.

الطالب: (@١٣٩:٢٢).

الشيخ: مأخوذة من كلمة قطع ما أدري، لكن الصرفيين دائمًا يقابلون الهمزة بالعين، إذا أرادوا أن يوظفوها يقولون مثلًا شيءٌ كشيعٌ ليبين لك الهمزة تقابلها بالعين، لكن هل هذا رأس همزة القطع مأخوذة من كلمة قطع؟ ما أدري.

الطالب: (@١٤٠:٠١).

الشيخ: نجيب عن السؤال هذا أولًا لأننا أجبنا عنه كثيرًا في عدة مناسبات، يعني الذي يجعل التصريفين يقدرون التقديرات، هو إما سماع عن العرب في كلمة دل على مثل هذه المحذوفات، فإذا قلت مثلًا في اسمٍ جمعتها العرب على ماذا؟ على أسماء كيف تجمع اسم على أسماء؟ أسماء معروف أنه جمع للثلاثي مثل علم أعلام، مثل حمل أحمال، فكيف جمعت على أسماء، الهمزة هذه من أين جاءت أسماء؟ الهمزة من أين جاءت؟

لابد أن تبحث عن تعليل الأمر، وإذا قلت أن أسماء كما هي وجمعت على أسماء ما صح، لكن لو قلت إن الأصل سموٌ ثم جُمعت على أسماء مثل حمل وأحمال صح أن الهمزة هنا هي الواو، والواو قاعدتها معرفة أن متى ما تضررت بعد ألف انقلبت همزة، مثل سماء سماو، كساء كساو، أسماء هي أسماو، ثم انقلبت همزة فصح.

هذا مثلًا، كلمة ابن مثلًا كذلك، ابن جمعها على أبناء، الهمزة هنا من أين جاءت؟ إلا أن نقول أصلها بنو، ثم إن العرب عندما نسبوا إلى ابن ما قال ابنيٌ وإنما قالوا بنوي، بنوي من أين أتوا بها؟ من الأصل بنوٌ فنسبوا إليها، فالنظر في

السماع من كلام العرب والنظر في اِطِرَاد هذه القواعد هو الذي يجعلنا نصل ونعرف الأصول المجهولة.

وهكذا مثلًا فيما قلنا قال، قال أصلها قول، والدليل على ذلك وجود الواو في يقول: قلنا إنها واو، لماذا لم نقل إنها قول، لماذا قلنا قول في الماضي؟ لأن القياس يخبرنا أن الفعل الماضي لا يكون إلا فعَل وفعِل وفعُل ما في ماضي على فعل في الصحيح.

فنحمل المعتل على الصحيح، فنقول قول والقاعدة المعروفة في الصرف أن حرف العلة متى ما تحرك وانفتح ما قبله انقلب ألفًا، فأطردت القاعدة على ذلك وهكذا، وإما لسماع وإما لتضارب القياس.

السؤال الثالث؟

الطالب: (@١٤٣:٤٢).

الشيخ: سؤالك عن ماذا؟ الإبدال والتسهيل، قلنا همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل المفتوحة، فحينئذٍ لا تحذف، وإنما تبدل ألفًا فتقول في الكتاب مفيد تدخل همزة الاستفهام، ثم تقلب همزة الوصل إلى ألف يعني ألف مدية فتقول: آلكتاب مفيد، أو أنك لا تقلب همزة الوصل إلى ألف مدية كاملة وإنما تقلبها إلى بين بين، يسمونها همزة بين بين ليست همزة محققة كاملة ولا ألف يعني أعلى من الألف وأقل من الهمزة، فهذان الوجهان في الهمزة المفتوحة.

آخر سؤال؟

الطالب: (@١٤٥:٠٠).

الشيخ: يستثبتوا نعم. على خطأ في قراءاتي.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الرابع والثلاثون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الاثنين السابع عشر من شهر المحرم، من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

ونحن في جامع الراجحي في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الرابع والثلاثين بعد المائة من دروس شرح الألفية لابن مالك –عليه رحمة الله تعالى-.

الليلة –إن شاء الله- سنبدأ ببابٍ جديد من أبواب الألفية وهو الباب قبل الأخير في الألفية وهو باب الإبدال، وما أدراك ما باب الإبدال هو أهم بابٍ في علم التصريف، من أتقنه كان صفيًا، ومن لم يتقنه لا يعد صفيًا، فكل ما يذكر في علم الصرف، هو تمهيد لهذا الباب.

لأن هذا الباب هو الفائدة الكبرى في علم التصريف ينبئك بما حدث في اللغة من تغير، ولا يعرف الظاهر من لا يعرف الباطن ولا يعرف المعلوم من لا يعرف

المجهول.

العالم هو الذي يعرف الظاهر والباطن، والمعلوم والمجهول، أما معرفة الظواهر والمعلومات فكلٌّ يعلمها، فلو أنك حفظت جدول الضرب عن ظهر غيب لا تعد رياضيًا، حتى تعرف كيفية إخراج المجاهيل في علم الرياضيات، هذا هو العلم الحقيقي في الرياضيات، يفيدك في الهندسة وفي بقية العمليات الرياضية، وكذلك في التصريف.

فائدته الكبرى أن تعرف ماذا حدث في اللغة من تغير، أما معرفة وجه اللغة الظاهر، الذي يُسمع ويقال هذا كل أحد حتى العامة يعرفون أنه يقال قال، لكن العالم هو الذي يعرف أن أصل قال قول.

فما الذي حدث وما الدليل على أصل (قال) قول، وما الذي حدث حتى وصل إلى قال، والقياس في ذلك وما يستتبع ويترتب عليه كل ذلك يدخل في باب الإبدال، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عقد ما يتعلق بالإبدال في هذا الباب، وفي خمسة فصول تتبعه، ولم يفعل ذلك ابن مالك إلا في هذا الباب إذ يعقد الباب النحوي في باب ثم يجعل بعده فصولًا تتبعه.

فجعل بعد هذا الباب خمسة فصول تتبعه، وكلها في هذا الباب

باب الإبدال

ومجموع هذا الباب وما يتبعه من فصول ثمانية وأربعون بيتًا من الألفية، أما الباب الذي سنبدأ بقراءته فعقده ابن مالك في واحد وعشرين بيتًا، نبدأ بقراءة ما سنشرحه في هذه الليلة -بإذن الله تعالى-.

وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الإِبْدَالُ

٩٤٣. أَحْـرُفُ الابْـدَالِ هَـدَأْتَ مُوْطِيَا ... فَأَبْـدِلِ الْهَمْـزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا
٩٤٤. آخِـرًا اثْـرَ أَلِـفٍ زِيْـدَ وَفِـي ... فَاعِـلِ مَـا أُعِـلَّ عَيْنًـا ذَا اقْتُفِـي
٩٤٥. وَالْمَـدُّ زِيْـدَ ثَالِثًـا فِـي الْوَاحِـدِ ... هَمْـزًا يُـرَى فِـي مِثْـلِ كَالْقَلاَئِـدِ
٩٤٦. كَـذَاكَ ثَـانِي لَيِّنَـيْنِ اكْتَنَفَـا ... مَـدَّ مَفَاعِـلَ كَجَمْـعِ نَيِّفَـا
٩٤٧. وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَـا فِيْمَا أُعِلّ ... لاَمًـا وَفِـي مثـلِ هِـرَاوةٍ جُعِـلْ
٩٤٨. وَاوًا وَهَمْـزًا أَوَّلَ الْـوَاوَيْنِ رُدّ ... فِـي بَـدْءِ غَيْـرِ شِـبْهِ وُوَفِـيَ الأَشُـدّ
٩٤٩. وَمَـدًّا ابْـدِلْ ثَـانِيَ الْهَمْـزَيْنِ مِـنْ ... كِلْمَـةٍ انْ يَسْـكُنْ كَـآثِرْ وَائْـتُمِنْ
٩٥٠. إِنْ يُفْـتَح اثْـرَ ضَـمٍّ اوْ فَـتْح قُلِـبْ ... وَاوًا وَيَـاءً إِثْـرَ كَسْـرٍ يَنْقَلِـبْ
٩٥١. ذُو الْكَسْـرِ مُطْلَقًا كَـذَا وَمَا يُضَـمّْ ... وَاوًا أَصِـرْ مَـا لَـمْ يَكُـنْ لَفْظًـا أَتَـمّْ
٩٥٢. فَـذَاكَ يَـاءً مُطْلَقًـا جَـا وَأَؤُمّْ ... وَنَحْـوُهُ وَجْهَـيْنِ فِـي ثَانِيـهِ أَمّْ

ذكرنا قبل قليل أهمية هذا الباب باب الإبدال وأنه أهم أبواب الصرف ومن يتقنه كون صرفيًا ومن لا يتقنه لا يعد من علماء الصرف، يقال الإبدال، والإعلال والتعويض، ثلاثة مصطلحات لابد أن نعرف معانيها للتقارب بينها.

الإبدال والإعلال والتعويض، أما الإعلال فهو تغييرٌ يحدث في حروف (أوي)، أقصد الهمزة وأحرف العلة الأف والواو والياء، أربعة أحرف نجمعها في قولك (أوي) فالإعلال تغييرٌ يحدث في حروفٍ (أوي) بجعل بعضها مكان بعض.

نحو تغيير قول إلى قال، بقلب الواو في (قول) ألفًا، ونحو تغيير (بايع) إلى بائع، أي بقلب الياء همزةً، ونحو تغيير (ءأمن) إلى ءامن بتغيير الهمزة الثانية ألفًا، هذا هو الإعلال إذًا فالإعلال يختص بأربعة أحرف، وهي (أوي).

وأا الإبدال: تغييرٌ يحدث في حروف (أوي) وغيرها بجعل بعضها مكان بعض، والتغيير الذي يحدث في حروف (أوي) سبق، وفي غير هذه الحروف كتغيير

(اسطبر) اصطبر بقلب التاء طاءً وبتغيير (استهر) ازدهر بقلب التاء دالًا، كل هذه ستأتي تفاصيلها فيما بعد.

إذًا فالإبدال بتغيير يحدث في حروف (أوي) وفي غيرها، من ذلك نعرف العلاقة بين الإعلال والإبدال، ماذا بينهما يا إخوان عمومٌ وخصوص مطلق، أو وجه مطلق بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل إعلال إبدال والعكس، هذا هو المشهور في تعريف الإعلال وتعريف الإبدال، وقال بعض علماء الصرف الإعلال تغييرٌ خاصٌ بحروف أوي.

والإبدال تغييرٌ خاصٌ بغير حروف أوي، فمعنى ذلك أن لا علاقة بينهما أي يتفقان في كونهما تغييرين لكن يختلفان في الحروف، والمشهور كما قلنا هو التعريف الأول ولذا سمى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب باب الإبدال.

ونجده في هذا الباب ذكر التغييرات التي تصيب (أوي) وسيذكر في الفصول التابعة التغييرات التي تصيب غير حروف أوي.

هذا ما يتعلق بالإعلال والإبدال، بقيَّ مصطلحٌ ثالث ما هو؟ التعويض هو وضع حرفٍ عوضًا عن حرف آخر، أن تجعل حرفًا عوضًا عن حرفٍ آخر مطلقًا، يعني سواء أكان العوض في مكان المعوض منه في نفس المكان، نحو سنة، هذه حرفان وتاء التأنيث، وتاء التأنيث كما تعرفون زائدة، فبقيت الكلمة على حرفين.

إذًا لا شك أن هناك حرفًا ثالثًا محذوفًا، فإذا عدنا إلى الجمع سنوات، عرفنا أن المحذوف هو لام الكلمة وهو الواو، سنوات، حُذِفت الواو وهي لام الكلمة وعُوِض عنها بالتاء، والتاء جاءت مكان اللام، إذًا فالعوض وهو تاء التأنيث جاء في مكان المعوض عنه وهو لام الكلمة أم كان العوض في غير مكان المعوض منه.

مثال ذلك: عدة، يقولون وعد يعد وعدًا وعدة، عدة أصلها وِعدٌ حذفت الواو

فانتقلت كسرتها إلى العين وعوِض عن الواو المحذوفة بتاء التأنيث لكن عوض عنها بتاء التأنيث في مكانها أو في مكانٍ آخر؟ في غير مكانها فقيل عدةٌ.

وكذلك ابنٌ أصلها بنوٌ بدلالة الجمع على أبناء، وإذا كان الأصل بنوٌ، ثم قلنا ابنٌ معنى ذلك أن الواو في بنوٌ وهي لام الكلمة حُذِفت، وعوض عنها بهمزة الوصل في غير مكانها، كل ذلك يسمى تعويضًا، ويتبين من ذلك أن التعويض أعم من الإبدال، ومن ثم أعمِّ الإعلال.

فبين التعويض والإبدال عموم وخصوص مطلق، وكل إبدالٍ تعويض والعكس، فعرفنا من ذلك أن أعم هذه المصطلحات التعويض، وبعدها الإبدال وأخصها وأضيقها الإعلال، فلذلك لو قيل لك مثلًا ابنٌ ما هذه الهمزة في ابنٍ؟ ما تقول بدلٌ من اللام المحذوفة، وإنما تقول عوض عن الواو المحذوفة، إذا أدرت المصطلح العلمي.

وقد تجد من المتقدمين من يقول بدل، يريد المعنى اللغوي مطلق المعنى اللغوي وليس المعنى الصرفي الاصطلاحي النحوي، لكن مثلًا في كتب العلم، في البحوث المتخصصة، لابد من الالتزام بمثل هذه المصطلحات، هذا عوض تقول عوض أو تعويض، لأنه في غير مكانه.

فإذا علمنا ذلك نبدأ بالدخول إلى موضوعنا وهو: الإبدال، لابد أن نقدم له بمقدمة نذكر فيها **أن الإبدال نوعان، الإبدال عمومًا نوعان:**

الأول: إبدال إدغامٍ، تغيير يحدث في الحروف بسبب الإدغام، وهذا الإبدال يحدث في كل الحروف سوى ما الحرف الذي لا يكون فيه إدغام؟ الألف سوى الألف لملازمته السكون فيدغم في ألفٍ أخرى.

نحو: من ربهم، فإذا وصلت تقول: من ربهم، معنى ذلك أنك أبدلت النون راءً

ن ربهم هذا إبدال ولكنه إبدال إدغام، وهذا يحدث في كل الحروف وليس هو الإبدال الذي نريده في هذا الباب وإنما يُذكر في باب الإدغام، وسيأتي -إن شاء الله- وهو آخر باب من أبواب الألفية.

والنوع الثاني: من الإبدال هو إبدالٌ لغير إدغام، الإبدال الذي يكون لسببٍ آخر غير الإدغام، وهذا الإبدال ثلاثة أقسام، الإبدال الذي يكون بسببٍ غير الإدغام ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الإبدال القياسي المطرد، إبدال قياسي مطرد، ما عنى قياسي مطرد؟ يعني أن تركه يوقع في الخطأ أو في مخالفة الأكثر الأفصح، وهو الذي يتكلم عليه الصرفيون في هذا الباب، وسيأتي، إذًا الذي يعنينا في هذا الباب هو الإبدال القياسي المطرد يعني الواجب الذي يوقع تركه في الخطأ أو في مخالفة الأكثر والأفصح.

والنوع الثاني من الإبدال: الإبدال القليل وهو ما جاء في بعض لغيات العرب، في بعض لغيات العرب جاء إبدال اختص بهذه اللغية بهذه القبيلة قبائل معينة، وليس مطردًا في اللغة، فهذا إبدالٌ قليل، له أمثلة كعجعجة قضاعة، وهي إبدالهم الياء المشددة جيمًا، فيقولون في علي علج، ومن ذلك قول شاعرهم: (خالع ويف وأبو عليج المطعمان اللحم بالعشج)؛ يريد علي وعشي، فهذا لإبدال لا يطرد ولا يصح أن تقول به الآن على لغة جمهور العرب.

ومن هذا الإبدال القليل الخاص ببعض لغات العرب عنعنة ربيعة، وهي إبدالهم الهمزة عينًا، كقولهم: (ظننت عنك ذاهب) يريدون (ظننت أنك ذاهبٌ)، ومن ذلك كشكشة تميم، وهي إبدال كاف المؤنث المتطرفة شينًا أو إبدالها حرفًا بين الشين والكاف، كقولهم في السلام عليكِ للمرأة (السلام عليش) أو (السلام عليج)، وجاء في قراءة شاذة: (قد جعل ربشي تحتشي شريًا).

ومن هذا الإبدال القليل الخاص ببعض لغيات العرب كسكسة ربيعة، وغيرهم كهوازن، وهي إبدالهم كاف المؤنث المتطرفة سينًا، أو إبدالهم إياها حرفًا بين السين والكاف، كقولهم في السلام عليكِ للمرأة: (السلام علس، أو السلام عليتس) فهذه إبدالاتٌ خاصة بهذه اللغيات لا تطرد.

طالب: (@٢٢:٣٩).

الشيخ: نعم ربيعة كانوا في نجد.

طالب: (@٢٢:٥٠).

الشيخ: ما يدل في ذلك ماذا؟ القاف؟

طالب: (@٢٢:٥٦).

الشيخ: المصريين هذه كلها لغيات أضعف من هذه لأن الحروف على مستويات في العربية كما ذكر سيبويه في الكتاب، فهناك الحروف المستحسنة وهي الحروف المعروفة التسعة والعشرون، وهناك الحروف الحسنة كالنون الساكنة، التي تأتي في الإخفاء مثلًا وكالألف بين بين، والهمزة بين بين، وكالألف الممالة، وهذه جاءت في القراءات وفي كلام العرب الفصيح.

وبعدها تأتي حروفٌ رديئة من الحروف الرديئة قلب الجيم كيمًا كقولهم في جمل كمل، ومن ذلك قلب القاف كافًا كقولهم في القوم كوم، فهذه أحرف رديئة، وفيها الضاد الضعيفة، يعني حروف ذكروها بأنها حروف رديئة جاءت عن بعض العرب غير الموثوق بفصاحتهم، ومع ذلك سجلها هؤلاء اللغويون، لشدة أمانتهم، لكن لا ينبغي إلا الأخذ بالحروف المستحسنة، والحسنة، وأما الرديئة فإنها تذكر للدراسة ونحو ذلك.

لكن ما ينبغي أن تُنشر ويتعامل معها على أنها من الحروف الفصيحة

الصحيحة ونحو ذلك، هذا النوع الثاني من الإبدال وهو الإبدال القليل الخاص ببعض اللغيات.

النوع الثالث من الإبدال هو الإبدال الشاذ: المسموع في كلماتٍ معينة أي ليس مطردًا مقيسًا وليس خاصًا بلغيات معينة، وإنما سُمِع بكلمات معينة، جاء مثلًا في شعر أو في مثل كلمة معينة قُلِب فيها حرف إلى حرفٍ آخر، فيسمى هذا الإبدال إبدالًا شاذًا من ذلك قول العرب في أصيلال أصيلان.

أصيلال تصغير أصيل، والقياس في أصيلال، وجاؤء عن العرب قولهم أصيلان بمعنى أصيلال، قال الشاعر: (وَقَفْتُ فيها أُصَيْلانـًا أُسَائِلها أَعْيَتْ جَوابـًا وَمَا في الرَّبع من أَحَدِ)، لمن هذا البيت؟ للنابغة الذبياني، ومن ذلك قولهم: إلطجع، يريد اضطجع، فأبدال الطاء الأولى لامًا جاء ذلك في قول الراجز: (لما رأى أن لاذعة ولا شبع مال إلى أرطاة حقّف فالطجّع)، وكان القياس أن يقول فاضطجع.

هي في الأصل ضادًا ثم لك أن تقلبها طاءً فتدغم ماشي، أما قلبها إلى اللام هذا الشاذ، فنعم ينبغي أن نقول قلب الضاد وهي الأصل، قلب الأصل ضادًا لأن تركت هذه المرحلة هم يذكرونها وأنا أقول تركتها.

قلنا إذًا بعد ذلك كله عرفنا أن الذي يتكلم عليه الصرفيون في هذا الباب هو الإبدال القياسي المطرد، فلهذا بدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب ببيان أحرف هذا الإبدال، ذكر الأحرف التي يقع فيها هذا الإبدال القياسي المطرد **فقال:**

أَحْرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتَ مُوْطِيَا

سبق الإعلال خاصٌ بحروف (أوي) إذًا فحروف الإعلال (أوي) أما الإبدال فأوسع، يشمل كل الحروف العربية؟ لا بالتتبع والاستقصاء وجد الصرفيون أن

الإبدال في غير حروف أوي إنما يأتي في حروفٍ معينة.

جمعوها مع حروف أوي فصار المجموع تسعة أحرف، جمع ابن مالك في قوله: (هَدَأْتَ مُوْطِيَا)؛ وهي الهاء والدال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والألف، كما رأيتم حروف أوي مع بقية الأحرف يكون المجموع تسعة.

قوله: (هَدَأْتَ)؛ أي سكنت، (مُوْطِيَا)؛ اسم فاعل من وطئت الفراش إذا جعلته ممهدًا لينًا مستويًا إلا أنه سهل الهمزة فقال موطيًا.

إذًا الإبدال يكون في حروف(أوي) وسمى الإعلال ويكون في غير حروف أوي، الإبدال الذي في غير حروف أوي سيذكره ابن مالك في الفصول القادمة ليس في هذا الباب، سيذكره في بعض الفصول الخمسة التي ستأتي.

وأما الإبدال الذي في حروف (أوي) فسيذكره ابن مالك في هذا الباب الذي عقده كما قلنا في ٢١ بيتًا، إذًا الإبدال الذي في حروف (أوي) سيذكره ابن مالك في هذا الباب وفي بعض الفصول القادمة، لأنه لا شك أنه الأكثر والأوسع.

إذًا عرفنا الآن أن الإبدال يكون في حروف (أوي) وهو الأكثر ويسمى الإعلال، إذًا نريد أنن نحصر في الإعلال، الآن نريد أن ننحصر في الإعلال، الإعلال تغييرٌ يقع في حروف أوي، في الهمزة والألف والواو والياء فإذا وصلنا إلى هذه المرحلة، ينبغي أن نعرف الدرس طبعًا اليوم دسم شوية.

يعني لابد من مراجعته يا إخوان، بعد الدرس لابد من مراجعته، لأن فيه معلومات لا يمكن أن تفهم بسرعة، لابد من إعادته مرة بعد مرة، لكن الآن نريد أن نشرحها فقط شرحًا وعليكم أن تراجعوها فيما بعد.

طالب: (@٣١:٥٨).

الشيخ: هدأت موطئًا يعني ما معنى عبارة هدأت موطئًا؟ هدأت معناها

سكنت، موطئًا معناها يعني مهدت المكان، هدأت حال كونك ممهدًا لهذا المكان، هدأت موطئًا.

إذًا وصلنا الآن إلى أننا سنتكلم على الإعلال.

طالب: (@٣٢:٣٠).

الشيخ: هدأت موطيًا لكنه سهل الهمزة.

طالب: (@٣٢:٣٧).

الشيخ: من أوطى يعني، التسهيل الأول واجب.

طالب: (@٣٢:٥٦).

الشيخ: -ما شاء الله- جيد الإعلال الأول واجب والثاني جائز، لا نريد أن نتوسع في هذه الأور دعونا نسير بما رتبناه، لأن نعلم أن بعض الشباب الآن لا يدري ماذا أشرت إليه وأنا لا أريد أن أشرحه لكي لا أدخل في أمور تشوش عليهم، إذا وصلناها سنضرب المثال في نحو ذلك.

إذًا وصلنا الآن إلى ماذا؟ إلى أننا سنتكلم على الإعلال والذي يقع في حروف (أوي) طبعًا هو أكثر الإبدال، أكثر الإبدال إنما يكون في حروف (أوي) يعني الإعلال، فإذا وصلنا إلى ذلك اعلم أن الإعلال الوقع في أحرف (أوي) يكون على ثلاثة أنواع:

طبعًا الإعلال لا يكون إلا في حرف (أوي) **له ثلاثة أنواع:**

النوع الأول: الإعلال بالقلب، الإعلال بالقلب لا ليس هذا القلب وإنما الإعلال بالقلب، نعم نحو قلب (دعو إلى دعا) بقلب الواو ألفًا، وقلب (رضو وإلى رضيَّ) بقلب الواو ياءً، وكقلب (مايل إلى مائل) بقلب الياء همزة.

هذا كله من القلب وستأتي هذه الأمثلة كلها عندما نتكلم على الإعلال بالتفصيل.

النوع الثاني من الإعلال: هو الإعلال بالنقل والتسكين، يعني بنقل الحركة من الحرف وتسكين هذا الحرف، حرف عليه حركة، ننقل هذه الحركة فإذا نقلنا الحركة عنه ماذا يكون؟ ساكنًا لأن السكون خلو الحرف من الحركات، نحو: تغيير يقوُّم إلى يقوم.

الأصل يقوُّم والعرب إنما تقول: يقوم، يقومُ هذا إعلال حدث ليقوُّم كيف حدث هذا الإعلال؟ يقوُّم الواو عليها ضمة، يقوُّم مثل يكتُّب، الواو عليها ضمة نقلنا الضمة إلى الساكن قبلها يقوُّم نقلنا الضمة إلى المكان قبلها فسكنت، فقيل يقوم.

إعلالٌ بالنقل والتسكين، ومن ذلك تغيير يبِّيع إلى يبيع، يبيِّع مثل يجلس، يجلس صحيحة حروف صحيحة، ما حدث فيها إعلال، لكن يبيِّع لا هذه حرف علة وقعت عليها كسرة فاعتلت، اعتلت بماذا؟ بالنقل والتسكين، نقلنا الكسرة من الياء يبيِّع إلى الساكن قبلها فسكنت الياء فقيل يبيع.

النوع الثالث من الإعلال: الإعلال بالحذف نحو حذف الواو في يعد، مضارع وعد، الماضي وعد، واو وعين ودال وعد، مثل ضرب، والمضارع تقول ضرب يضربُ، إذًا فالقياس والأصل وعد يوعد، إلا أن العرب لا تقول يوعد وإنما تحذف الواو فتقول يعد، الإعلال هنا حدث بماذا؟ بالحذف، إعلالٌ بالحذف.

وسيأتي الكلام عليه وسببه إلى آخره، ومن الإعلال بالحذف: حذف الواو في لم يقم، ما الأصل في: لم يقم، الأصل القريب لم يقوم، والأصل الأول لم يقوُّم، عرفنا أن الأصل يقوُّم، صار في إعلال بالحذف والنقل والتسكين، يقوم، الواو

سكنت يقوْم ثم دخلها الجازم، الجازم سكن الحرف الأخير الميم، والواو ساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، لم يقم، إعلالٌ بالحذف، هذا إعلالٌ بالحذف.

وسوف يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفية الإعلال بالنقل والتسكين هذا النوع الثاني في فصلٍ قام، وسيذكر الإعلال بالحذف في فصلٍ آخر.

بقيَّ الإعلال بالقلب سيذكره في هذا الباب، إذًا هذا الباب سيكون خاصًا بالإعلال ليس بالإبدال فقط الإعلال في حروف (أوي) الإعلال **ثلاثة أنواع** بالحذف، والنقل، والقلب.

هذا الباب خاص بالإعلال بالقلب، هذا الباب خاصٌ بالإعلال بالقلب، الإعلال عرفنا أنه يكون في أربعة أحرفٍ فقط وهي (أوي) الصور المحتملة لإعلالها كم؟ الهمزة والألف والواو والياء أوي حروف العلة والهمزة، أربعة أحرف.

لو أردت أن تذكر كل الأوجه المحتملة عقلًا لهذه الأربعة كم؟ ثنتا عشر صورة، لأن الأحرف أربعة، الهمزة والألف والواو والياء، هذه أربعة الآن، يُحتمل أن تنقلب إلى الألف أو الواو أو الياء ثلاثة احتمالات.

والألف يُحتمل فيها هذه ثلاثة أوجه فقط ليس أربعة ثلاثة، إما تنقلب إلى همزة أو واو أو ياء، والوا يُحتمل أن تنقلب إلى همزة أو ألف أو ياء، والياء يُحتمل أن تنقلب إلى همزة أو ألف أو واو، إذًا أربعة في ثلاثة النتيجة ثنتا عشرة صورة، كل هذه الصور سيذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأنها حادثة أي واقعة في اللغة.

لكن لن يذكرها كلها في هذا الباب سيذكر أكثرها في هذا الباب وسيذكر بعضها في الفصول التابعة لها.

ونحن -إن شاء الله تعالى- سوف نشرح أبيات هذا الباب على ترتيب ابن

مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإذا انتهينا من شرحها سنعود ونلخص مواضع القلب في كل حرف، الهمزة ذكر لها كذا وكذا موضعًا الألف ذكر له كذا وكذا موضعًا وهكذا، لكن الآن نريد أن نذكر أو أن نشرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، قبل أن نبدأ بشرح الأبيات إن كان هناك من سؤل أو نشرع في الشرح.

طالب: (@٤٢:٥٨).

الشيخ: هو المراد الإدغام المحتمل ليس كل حرفٍ يدغمان، وإنما يدغمان بشروط، إلا أن الإدغام قد يقع بين أي حرفين متماثلين.

يعني مثلًا لا يمكن أن يقع الإدغام بين ميم وميم، بين دال ودال بين قاف وقاف، بين كل الأحرف قد يقع، إذا وقع حرفين مثلين الأول ساكن فالإدغام ممكن بينهما إلا الألف فالألف لا يمكن أن تأتي في اللغة ألفان متجاورتين لأنهما ساكنان ولا يجتمع ساكنان، هذا المراد.

طالب: (@٤٤:٠٠).

الشيخ: كل باب الإعلال لابد له من علة، لأنه تغيير، والتغيير خروجٌ عن الأصل، وكل خروج عن الأصل لابد له من سبب، طبعًا السبب الأصلي لغة العرب، أن العرب تكلموا هكذا، لكن نحن نعلل بتعليلات إما صوتية مثلًا أو تعليلات صرفية أو تعليلات محتملة وهكذا.

طالب: (@٤٤:٤٢).

الشيخ: لكيلا تبقى الكلمة على حرفين، لأن المعرب لا يقع على أقل من ثلاثة أحرف.

طالب: (@٤٥:٠٣).

الشيخ: هذا سبب قد يأتي على حرفين، قد يحذفون بلا تعويض، مثل يد ودم، هذا بلا تعويض، وحذفوا بتعويض، فإذا عوضوا قلنا لأنهم يكرهون أن تبقى الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف، فهي فقط مجرد تعليلات، بعض التعليلات تعرفون أنها على ثلاثة أنواع، في تعليلات أولية وهي قطعية كالتعليل بالتقاء الساكنين، وفي تعليلات ثانوية أي ظاهرة وقوية، وفي التعليلات في أقرب إلى التخيلات ونحو ذلك، ليس خفية وإنما هي مجرد تعليلات، كما قال الخليل ابن أحمد الفراهيدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما سُئِل عن هذه التعليلات قال: نحن كرجلٍ دخل إلى بيت وقد صحت عنجه حكمة الباني أي دخلت إلى منزل إلى بيت وأنت تعرف أن هذا البيت صممه مهندس عارف بدقائق الهندسة أي فاهم، فتقول جعل الباب هنا لهذا لسبب، وتقول جعل النافذة هنا لهذا السبب وجعل الغرفة كبيرة لهذا السبب، وجعل الغرفة صغيرة لهذا السبب.

فإن وافق أعني ما قلنا المراد فهذا الذي طلبنا، وإن لم يوافق ما قلناه المراد فإن الحكم لا يتغير، نعم فطبعًا التعليلات لا شك أنها تختلف، ولا شك تعليلات الفقهاء وكل العلوم، في تعليلات قطعية.

أنت لما تقول مثلًا أكرِمِ الرجل لماذا حركت الميم وهي ساكنة في أكرمْ، اعتقاد ساكنة لا شك أن تعليل قطعي، نعم قطعي لأنه ما يمكن تسكن، وفي تعليلات قوية جدًا بحيث تكون شبه واضحة وشبه مضطردة لكنها لا تصل إلى القطعيات، وفي تعليلات ضعيفة يعني فقط تقال ولا تناقش، لا تناقشني فيها، مجرد تعليل، وهكذا.

طالب: (@٤١:٤٧).

الشيخ: قلنا الإعلال في حروف (أوي) والإبدال في (أوي) وغيرها في هدأت موطئًا والتعويض مطلق، والتعويض عن حرفٍ محذوف بحرفٍ آخر، سواءً في

(أوي) أو هدأت موطيًا، أو في المكان نفسه أو في مكان آخر.

طالب: (@٤٨:٢٧).

الشيخ: نعم لا شك اللغيات عند العرب في هذه اللغة بالذات، نقول هذه لغة القوم، لكن عند جمهور العرب تكون مستقبحة، لا يستعملونها بقية العرب لا يستعملونها وإنما تستعملها قبيلة معينة، أو قبائل قليلة، لكن نحن الآن الواجب على العرب الآن أن يأخذوا بلغة جمهور العرب، لكي تستقيم لهم اللغة ولا يأخذوا بهذه اللغيات إلا في مجالين: الأول في دراستها والثاني من كان من أهل هذه اللغة، لو قال أنا من أهل هذه اللغة فله أن يتكلم بها.

لكن عربي ليس من أهل هذه اللغة ثم يتكلم بها، هذا لا ينبغ، أولًا لأنه خالف لغة جمهور العرب.

والأمر الثاني: أنه ليس من أهل هذه اللغة أيضًا.

طالب: (@٤٩:٥٥).

الشيخ: لا هي تُدرس فقط، لكتن ما تُنشر.

طالب: (@٥٠:٠٣).

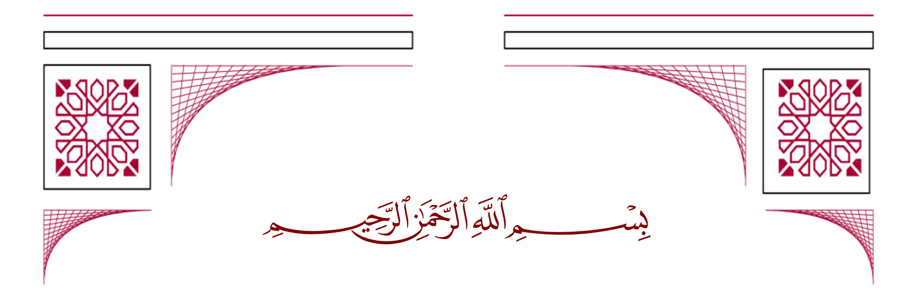
الشيخ: مستقبحة إن كانت على المجال العام، في مجال الكلام العام مستقبحة أما عند القبيلة التي تتكلم بها هذه لغتها أصلًا كلغة آكلون البراغيث، لغة آكلون البراغيث ما يتكلم بها جمهور العرب وإنما يتكلم بها قبائل قليلة في الجنوب، فهذه القبائل هذه لغةٌ تتكلم بها ما تستقبح عندها ولو جاء عنها شعر مثلًا ما نقول هذا خطأ أو قبيح هذا لغتهم، لكن لو أتى أتٍ الآن يتكلم بها قلنا أخطأت، لأن الواجب عليك أن تتكلم بلغة جمهور العرب.

إلا لسبب إما لتعليم أو لأنك من أهل هذه اللغة.

طالب: (@١١:٥١).

الشيخ: هما لا يعبرون بالاستقباح هنا وإنما يعبرون بالقلة يقولون هذه لغات قليلة، فلا يُحكم عليها بالقبح في هذا السياق، وإنما يحكم عليها بالقبح لو جعلت على مستوى اللغة الفصيحة على العامة.





كان عندك سؤال، قلنا اللغيات لا يُحكم عليها بالقبح مطلقًا وإنما يحكمون عليها بالقلة، وإنما القبح يأتي لو جُعلت كاللغات الفصيحة في الانتشار والاستعمال.

طالب: (@١٨:٥٢).

الشيخ: هذا الذي ذكرت، أنا بالنسبة إلى لغة آكلوني البراغيث لا يثبت أنها وردت في آية أو في حديث، وإنما ما جاء من ذلك على الآيات في الآيات فهو من إبدال الظاهر من المضمر، نحو: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٧١]؛ فكثيرٌ بدل من الواو، لأنه تقدم ذكر له.

نقول: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ﴾ [المائدة:٧١]؛ لا يقال أنه من لغة آكلون البراغيث، لأن لغة آكلوني البراغيث لا يتقدم ذكر للضمير، وهؤلاء تقدم ذكرهم ثم قال عنه ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا﴾ [المائدة:٧١]؛الذين ذكر من قبل، ثم قال كثير منهم فيكون بدلًا ولا إشكال في إبدال الظاهر من الضمير، كأن تقول الطلاب مثلًا اجتهدوا في دروسهم، وقد اجتهدوا الطلاب كلهم لا إشكال في ذلك، وإنما الإشكال في ن تبدأ وتقول اجتهد الطلاب كلهم، دون أن يتقدم لهم ذكر فيكون على هذه اللغة.

وكذلك الحديث (يتعقبون فيكم) هذا كما قال ابن حجر وغيره من تغيير

الرواة فقد جاء في بعض الأحاديث: «**إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم**»؛ فيكون هذا من هذا.

طالب: (@٥٤:٢١).

الشيخ: هذا الحديث لا يثبت، هذا الحديث بهذا اللفظ لا يثبت، ولو ثبت لا إشكال في أن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان يتكلم بلغات العرب لا إشكال إن كان يتكلم بلغاتهم.

طالب: (@٥٤:٤٣).

الشيخ: نعم أنتم أدخلتمونا في مجالٍ آخر، نعم القرآن العظيم على التحقيق في المسألة أنت أغلبه جاء على لغة قريش، وقد يأتي على لغات أخرى، قد يأتي على لغات أخرى، فلهذا تجد من يُخرج ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه:٦٣]؛ على لغة إلزام المثنى الألف، لكن هم يقولون لا يتفق القراء على لغة قليلة، قد تأتي بعض الراءات على لغاتٍ قليلة لا إشكال في ذلك، ما دامت لغة صحيحة، لا إشكال في ذلك، لكن لا يعني أن هذه اللغة القليلة لو خُرِج عليها شيئًا من القرآن أن تكون في مستوى الفصيحة العامة جمهور العوام.

وهذا هو العدل أن تجعل القليل قليلًا وأن تجعل الكثير كثيرًا ألا تخطأ القليل وألا تهضم الكثير فتقول إنه كالقليل، وإنما تعطي كل ذي حقٍ حقه.

نبدأ في الأبيات وبقي سؤال، إذًا نستعين بالله ونبدأ في شرح الأبيات التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب باب الإبدال.

فبعد أن ذكر أحرف الإبدال التسعة (**هدأت موطيًا**) وموطيًا فيها إبدالٌ واحد، الهمزة الأخيرة موطئًا أما الواو فهي أصل من وطأ، فليس فيها إبدال، بعد أن ذكر هذه الحرف في قوله (**هدأت موطيًا**) كما شرحنا قبل قليل.

بدأ بذكر مواضع الإبدال والإعلال فقال:

فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيْدَ وَفِي ... فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

ذكر هنا موضعين لقلب الواو والياء همزة، الموضع الأول: إذا تطرفتا بعد ألفٍ زائدة، إذا وقعت في آخر كلمة وقبلها ألفٌ زائدة، وهذا هو قوله:

فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيْدَ

آخرًا يعني متطرفة، إثر ألف زيد؛ أي قبلها ألفٌ زائدة.

مثال ذلك: الفعل سما يسمو، لامه واو سما يسمون، هاتوا فعال من سما يسمو؟ ماذا تقولون، اجعل الكلمة على وزن فعال، ماذا تقولون؟ سماءٌ وكان الأصل سماوٌ لأن من سما يسمو واو، سماوٌ الواو تطرفت إثر ألفٍ زائدة فقلبت همزة قلبًا قياسيًا مطردًا نقول: أعلت الواو بقلبها همزة لأنها تطرفت بعد ألفٍ زائدة، وكذلك: بنى يبني اللام ياء.

اجعلوها على وزن فعال، نقول بناءٌ والأصل بنايٌ هذا يسمى الأصل المهجور أو الأصل المتروك، أو الأصل الأول، العرب لا تقول بنايٌ ولا تقول سماوٌ لا تقول ذلك، لكن هذا الأصل الذي هجروه وتركوه، بسبب الثقل، لأن الواو إذا تطرفت وكذلك الياء سببت ثقلًا في النطق لأنهما حرفان ليس كاملين.

فإذا قلبا إلى همزة اتضح أو بان، وصار حرفين كاملين، وكذلك كساءٌ من كسا يكسو، ودعاءٌ من دعا يدعو، وكذلك نماء ورجاء، وصفاء، وكذلك اعتداء، مثلنا بالثلاثي ولا يقف الأمر عند الثلاثي، كل ياء وواوٍ تطرفتا إثر ألفٍ زائدة.

اعتدى يعتدي ثم اعتداءً والأصل اعتدايا، أسأل: لماذا لم تقلب الواو والياء

همزةً في قولنا (تباين)؟ هذه ياء وقبلها ألف زائدة؟

لأنها ليست متطرفة، وكذلك تعاون.

راية؟ التاء تاء التأنيث لا تخرج ما قبلها عن الطرف، فلهذا قلبت في عباءة، فلماذا لم تقلب الياء في راية همزة؟

لأن الألف التي قبلها ليست زائدة، نحن قلنا لابد أن تتطرف الياء والواو وقبلها ألف زائدة، هذه راية، ثلاثة أحرف راء وألف وياء، التاء لا شك أنها زائدة، إذًا فالألف هذه ليست زائدة وإنما هي منقلبة عن أصلٍ لما عرفنا من أن الألف لا تكون أصلًا في اسم معرب ولا فعلٍ متصرف.

راية أصلها الياء، هم لأنك إذا طردت القياس في ذلك وهو أن الألف لا تكون أصلًا في اسمٍ معرب عربي ولا فعل متصرف وجب طرد ذلك أن نقوله حتى في غير المشتق كما قالوا مثلًا في ساج مثلًا وكذلك في راية، وكذلك في آية.

نعم لأن الألف هنا ليست زائدة، هذا الموضع الأول لقلب الواو والياء همزة.

والموضع الثاني الذي ذكره لقلب الواو والياء همزة؟ إذا وقعتا علينًا لفاعلٍ وقد أعلت في الفعل، إذا وقعت الواو والياء عينًا لصيغة فاعل، وقد أعلت في الفعل، وهذا هو قول ابن مالك:

وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

مثال ذلك: لو أردنا اسم الفاعل من قام، قام نقول قائم، مع أن قام يقوم، أصل الألف واو، قام يقوم، وكان الأصل أن يقال في اسم الفاعل من قام يقوم، قاوِمٌ إلا إن الواو وقعت عينًا لفاعل وفعله وهو قام أعِل أو بقيت الواو صحيحة؟ أُعِل، إذًا نقول قائم بالإعلال وجوبًا، وكذلك صام يصوم صائم والأصل قاوم، وكذلك قال يقول قائل والأصل قاول.

وكذلك باع من باع يبيع، الأصل ياء واسم الفاعل من باع يبيع بائع والأصل

بايع، إلا أن الياء وقعت عينًا لفاعل وقد أعلت بالفعل باع، فيجب وجوبًا أن تقلب همزة، ولا يقال بايع، وكذلك في صاد يصيد صائد، والأصل صايد، وكذلك هام يهيم والأصل هايم.

فإذا عرفت ذلك فأخبرني لما لم تعل الواو والياء، في عاور، فلان عاور من عورت عينه إذا صار أعور، إذا صار أعور يقال عور فلان فهو عاورٍ لماذا لم تعل الواو مع أنها وقعت عينًا لفاعلٍ؟

ما أعلت العين في الفعل، العين في الفعل هي عور الواو سلمت ما أعلت، أي قلبت ألفًا ليست مثل قال قول، أعلت قال، هذه ثبتت عور ثبت في فاعل، إذا ثبتت في الفعل تثبت في اسم الفاعل عور فهو عاور.

وقالوا: عاره يقول عار فلان فلانًا إذا جعله أعور، أصاب عينه فجعله أعور، قيل عار فلان فلانًا فهو عاور أو عائر؟ فهو عائرٌ لأنه قال يعار فأعلوا، إذا أُعِل الفعل أعل اسم الفاعل منه، وإذا لم يعل الفعل لم يعل اسم الفاعل لكي يكون اسم الفاعل كالفعل في الإعلال.

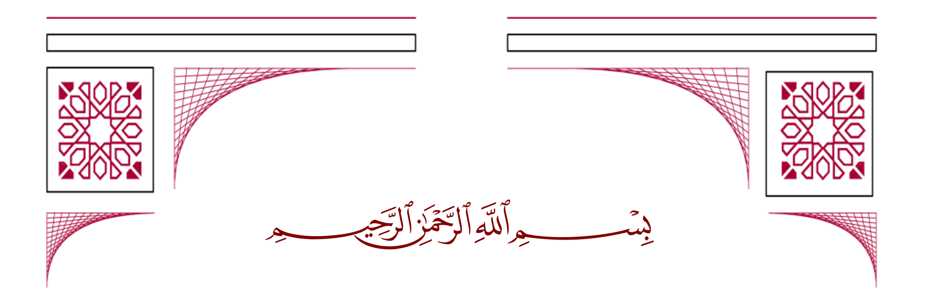
بناءً على ذلك نرى أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر موضعين لقلب الواو همزة، وذكر موضعين لقلب الياء همزة، ثم ثقال ابن مالك بعد ذلك:

وَالْمَـــدُّ زِيْـــدَ ثَالِثًـــا فِـــي الْوَاحِـــدِ   هَمْـــزًا يُـــرَى فِـــي مِثْـــلِ كَالْقَلَائِـــدِ

هذا موضع لقلب الألف والواو والياء همزةً موضع من المواضع التي يقلب فيها الألف أو الواو أو الياء همزةً متى؟ يقول إذا وقعت مدًا زائدًا ثالثًا فإنها إذا جمعت على مفاعل تُقلب همزة، إذا كانت الألف أو الواو أو الياء.

نكمل بعد الصلاة

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو يتكلم في باب الإبدال:

وَالْمَـــدُّ زِيْـــدَ ثَالِثًـــا فِـــي الْوَاحِـــدِ هَمْـــزًا يُـــرَى فِـــي مِثْـــلِ كَالْقَلَائِـــدِ

ذكر في هذا البيت موضعًا من مواضع قلب الألف والواو والياء همزة، وذلك إذا وقعت هذه الأحرف مدًا زائدًا ثالثًا، مدًا أي حرف مد زائدًا أي حرف زائد ليس أصليًا، ثالثًا لابد أن يكون في الحرف الثالث، فإن هذه الأسماء إذا جمعت على مفاعل فتقع الألف والواو والياء حينئذٍ بعد الألف فتقلب همزة، مثال ذلك في الألف قلادة، تجمعها على فعائل قلائد، قلادة قاف لام ألف دال، قلادة ثم تاء التأنيث.

نجمعها على قلائد، القاف موجودة واللام موجودة والدال موجودة والألف التي في قلائد هذه ألف فعائل، أي ألف الجمع فعائل ألف الجمع، والألف التي في قلادة أين ذهبت؟ وقعت بعد ألف مفاعل، فانقلبت همزة.

وكذلك سحابة تُجمع على فعائل سحائب كما قلنا قبل قليل، ألف سحابة هي التي انقلبت همزة في سحائب، وكذلك رسالة ورسائل، وكذلك عجوز في الواو،

عجوز عجائز، العين والجيم والزاي موجودة، والألف في عجائز هي ألف فعائل، والواو في عجوز، هي التي وقعت بعد ألف مفاعل فانقلبت همزةً وكذلك ركوب وركائب، ومثاله في الياء صحيفة، وصحائف، وكريمة وكرائم، وقبيلة وقبائل.

وأما في قسورة ﴿فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر:٥١]؛ فتجمع على قساور، الواو هنا قسورة ثالثة، ومع ذلك لم تنقلب في الجمع همزةً وإنما بقيت واوًا قسورة قساور، لماذا؟ لأنها ليست مدًا، هي ثالثة وزائدة، ولكنها ليست مدًا.

و(مفازة) تُجمع على مفاوز، أيضًا لم نقلبها همزة، مفازة مأخوذة من ماذا؟ من فاز يفوز، فالأصل واو، فلهذا عندما جمعنا مفازة أعدنا الألف واوًا، مفازة، وزنها مفعلة، الميم زائدة، مفازة الفاء أصلية والألف في مفازة الألف هي الواو فاز يفوز، إذًا فالألف أصلية أو زائدة؟ أصلية هي ثالثة ومد، لكنها ليست زائدة ولذلك بقيت في الجمع، مفازة مفاوز، ما يقال مفائز.

مفازة هذه ألف لكن ما أصلها؟ فاز يفوز؟ أصلها الواو فلما جمعنا عادت لألف إلى أصلها، مفاوز، هي واو واحدة، الألف عادت إلى أصلها واو، أما الألف التي في مفاوز هذه مفاعل ألف مفاعل.

ومكيدة الياء ثالثة ومدية، ما جمع مكيدة؟ مكايد لم نقلب الياء همزة، لماذا لا تقلب الياء همزة؟ لأن الياء حرف أصلي من كاد يكيد إذًا تبقى الياء، فقولهم مكائد خطأ، ومضيق مضايق، من ضاق يضيق، أيضًا الياء أصلية فتقول مضايق، قولهم مضائق أيضًا خطأ، نحو ذلك وليس مثله شيخ يُجمع على أشياخ وشيوخ وله جموع كثيرة منها مشايخ، ولا يقال مشائخ، لماذا؟ لأن الياء أصلية شيخٌ الياء فيها أصلية فلا تقلب همزة، فيقال مشايخ.

فلهذا يقولون المشايخ لا يهمزون معنًا ولفظًا أي لا يقال مشائخ ولا يهمزون

من الهمز.

ولهذا قال نحوه وليس مثله ومع ذلك فالتحقيق أن مشايخ ليس جمعًا لشيخ وإنما هي جمع لمشيخة، ومشيخة جمع شيخ أي جمع جمع، لكن يتجوزن فيقول جمع شيخ.

هذه القاعدة إلا أنه سُمِع عن العرب كلمتان خرجت عن هذه القاعدة وهي مصيبة ومعيشة، مصيبة من أصاب يصيب، فحرف المد هنا أصلي أو زائد؟ أصلي وهو من الصوب فالأصل واو، فقولهم مصيبة أصلها مصوبة، ثم قلبت الواو ياءً فصارت مصيبة، والجمع على القياس على قياس مصاوب.

تعيد الأصل مصاوب إلا أنه سُمِع في الفصيح والكثير مصائب، فصححنا الكلمة لأنها جاءت في السماع الفصيح، وإلا فهي خلاف القياس، فمصيبة تُجمع على مصاوب وهذا هو القياس إلا أنه قال في السماع على مصائب وهو كثيرٌ في السماع وشاذٌ في القياس، وكذلك معيشة، معيشة من عاش يعيش، إذًا فالياء أصلية وإن كان ثالثه مد.

لكنها أصلية فقياسها أن تبقى في الجمع أو أن تقلب همزة؟ تبقى فتقول معايش، وعلى هذا قرأ جمهور القراء معايش بالياء وسمع فيها معائش وهو قراءة سمعية، فلهذا يقال إن جمع معيشة معايش وهذا الأكثر في السماع وهو القياس ومعائش وهو صح في السماع.

طالب: (@٣٠:٧٧).

الشيخ: بالياء لا.

على ذلك يكون ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر موضعًا في قلب الألف همزة، قلنا أن هذا الموضع قلب الألف والواو والياء همزة، في التفصيل يكون قد ذكر موضعًا

لقلب الألف همزة، وموضعًا لقلب الواو همزة وموضعًا لقلب الياء همزة، ومن قبل كان ذكر موضعين لقلب الواو همزة، وموضعين لقلب الياء همزة، النتيجة النهائية أنه ذكر موضعًا لقلب الألف همزة، وثلاثة مواضع لقلب الواو همزة وثلاثة مواضع لقلب الياء همزة.

سنحصيها فيما بعد -إن شاء الله-، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

كَـــذَاكَ ثَـــانِي لَيِّنَـــيْنِ اكْتَنَفَـــا مَـــدَّ مَفَاعِـــلَ كَجَمْـــعِ نَيِّفَـــا

كذاك أي مما يُعل، (ثاني لينين)؛ يعني حرفان من أحرف العلة، ثاني لينين أي الثاني منهما، متى؟ إذا اكتنفا مد مفاعل، أين المد في مفاعل؟ الألف إذا اكتنفا الألف حرف علة أي قبله حرف علة وبعده حرف علة هذا معنى اكتنفا، يعني مفاعل قبل الألف حرف علة وبعد الألف حرف علة، أيهما الذي يُبدل؟ الأول أو الثاني؟

(كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ)؛ الثاني منهما هو الذي يعل، (كَجَمْعٍ نَيِّفَا).

ذكر ابن مالك في هذا البيت موضعًا لقلب الواو والياء همزة، وهو: إذا وقع ألف مفاعل بين حرفي علة اكتنفا.

فالثاني منهما؛ أي الذي بعد الألف يُقلب همزةً وهنا أنبه إلى أمر نبهنا عليه من قبل، وهو عندما نقول مفاعل، ماذا نقصد بمفاعل؟ صيغة منتهى الجموع لا نريد هذه الصيغة فقط مفاعل، وإنما نريد كل جمع من صيغ منتهى الجموع وهي الجموع التي تتكون من ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان، سواء مفاعل أو فواعل أو أفاعل أو فعالل إلى آخره، فإذا قلنا مفاعل نريد هذه كل الصيغ.

مثال ذلك: أول وجمعه أوائل، أول ما وزنه؟ أفعل وليس فاعل، نقول أفعل وليس فاعل، ولو كان فاعل لما مُنع من الصرف، لكن أفعل هذا يُمنع من الصرف،

فإذا كان أول على وزن أفعل، فمعنى ذلك أن الهمزة في أول أصل أو زائدة؟ زائدة، والفاء فاء الكلمة واو، وعين الكلمة واو، ولام الكلمة لام، أولن هذا الصحيح أن أول مأخوذة من واوان واو واو ولام، ثم صيغت على أفعل فصارت أل، فإذا كان الأمر كذلك ثم جمعناها على أفاعِل، الألف في أفاعل وقعت بين الفاء والعين، من الفاء في أفعل؟ من الفاء في أول؟ الواو، والعين في أولو؟ الواو، إذًا أصل الفاعل أواول، أفاعل الذي حدث أن الألف اكتنفه واوان، فقلبت الثانية همزةً فقيل أوائل، ما وزن أوائل؟ أفاعل، وليس فعائِل، مع أن في همزة، أوائل، لكن ليس جمعه فعائل، بل جمعه أفاعل، وهذه الهمزة في أوائل هي الواو، أواول ثم قلبت الواو همزة، فهذا قوله:

كَـــذَاكَ ثَـــانِي لَيّنَـــيْنِ اكْتَنَفَـــا مَـــــــــــدَّ مَفَاعِـــــــــــلَ

مثال ذلك أيضًا: سيد، مأخوذة من ساد يسود إذًا حرف العلة الذي عندنا الواو، ساد يسود، ثم قالت العرب سيد، على وزن فيعل، سيد على وزن فيعل، الياء زائدة، والعين من ساد يسود الواو، العين في ساد يسود الواو.

أعد العين هنا إلى أصلها؟ أي اجعلها واوًا؟ فيعل سيود، هذا أصل الكلمة، أصل سيد سيود، لأنها من ساد يسود.

ما الذي حدث؟ الذي حدث إعلال سيأتي ذكره في الفصول القادمة، نقول قاعدته: كل واو وياء إذا اجتمعا والأولى ساكنة قلبت الواو ياءً وأدغمتا، أي واو وياء، سواء ياء وواو، إذا اجتمعت الواو والياء والأولى ساكنة فإن الواو تقلب ياء ويحدث بينهما إدغام، وهذا الذي حدث في سيود، اجتمعت الواو والياء ساكنة فقلبت الواو ياءً وأدغمتا فقالت العرب سيد، عرفنا ذلك في سيد.

جمع سيد؟ يُجمع على أسياد وسادة، وسادة في الحقيقة جمع سائد، لكن سيد هذا رباعي يُجمع على فياعل، سيائد، سيد وسيائد، الأصل فيه فياعل، هذه العين،

اوالعين فيس ساد يسود الواو، فياعل، سياود، هذه الألف ألف فياعل قبلها ياء سياود، وبعدها الواو إذًا سياود، إذًا اكتنفتا ألف فياعل، فقلبت الثانية وهي الواو همزة، فالعرب تقول في جمع سيد سيائد.

الاستعمال يختلف عن السماع والقياس، فإن الاستعمال قد يكثر في مفرد ثم يكثر في جمع قد يكون جمع، وقد يكون جمع كلمة أخرى في معناه، هذا يحدث في العربية، فلهذا قد تجد أحيانًا جموع غير مشهورة، وهي قياسية ومسموعة لكن ما كثرت في الاستعمال، ككثرة هذا الجمع.

فمثلًا في المفرد يقولون سيد، وندر من يقول سائد، مع أن المعنى واحد، وفي الجمع قالوا سادة، مع أن ساد في القياس جمع سائد مثل قائد وقادة، أما سيد فجمعه في القياس سيائد وقالوا سيائد، لكن ليس في كثرة سادة.

كذلك لو قلنا بائعة هذه واضحة، بائعة على وزن فاعلة، سبق في جموع التكسير أن فاعلة تُجمع قياسًا على فواعل، مثل صالحة وصوالح، فبائعة تُجمع على فواعل فيقال في بائعة: بوائع، هذا طبعًا جمع تكسير، وجمعته بالألف والتاء صح، بائع بائعات هذا جمع مؤنث سالم، وإنما الكلام الآن على جمع التكسير.

لو جمعت بائعة على فواعل كنت ستقول بوائعة، الجمع هنا بائعة على فواعل، صالحة صوالح، بائعة فواعل، يعني الألف وقع بعدها العين، فواعل، ما العين في باع يبيع؟ العين في باع يبيع الياء، ثم نأخذ اسم الفاعل من باع يبيع، بائع والأصل بايع كما عرفنا قبل قليل، فهذا فيه إعلال.

فإذا جمعناه على فواعل فقياسه بوايع، فتعل الياء بقلبها همزة فتقال بوائع، وكذلك صائدة لو جمعت جمع تكسير على فواعل صوائد والأصل صوايد.

ومثال ابن مالك الذي ذكره:

كَـــذَاكَ ثَـــانِي لَيِّنَـــيْنِ اكْتَنَفَـــا مَـــدَّ مَفَاعِـــلَ كَجَمْـــعِ نَيِّفَـــا

يريد جمع نيف، لو سمين رجل نيف، ثم جمعته لكان اسمًا رباعيًا نيف رباعي، والرباعي قياسه أن يُجمع على مفاعل، فتجمعه على فياعل، فتقول نيائف، مع أن نيف بياءين، إما من ناف ينوف فالأصل واو، أو ناف ينيف فالأصل ياء.

نيف إذا جمعته على فياعل، فقياسه أن تقول نيايف، أو نياوف، فالألف هنا في فياعل اكتنفه الياء، أو الياء والواو، فنقلب حرف العلة الثاني همزة فنقول: نيائف، هذا الذي قصده ابن مالك، فإن قلت كنت منتبهًا إلى الآن معنا، وقلت ما الفرق بين هذا الموضع والموضع السابق؟ تذكرون الموضع السابق.

لو كان ثالثًا مدًا زائدًا مثل صحيفة ثم جمعته على مفاعل، مثل صحائف فعائل، فما بعد الألف ينقلب همزة، وهناك تجمعها على مفاعل وهنا على مفاعل، لكن الفرق أن هناك لابد أن يكون في المفرد ثالثًا زائدًا مديًا، أما هنا فمطلق، لا يُشترط فيه ذلك، مثل سيد الياء ثالثة لكنها متحركة، وليست مدًا.

ومع ذلك أصلية وليست زائدة، ومع ذلك قلبت همزة، إذًا فالموضع الأول مقيد بأن يكون حرفه العلة في المفرد ثالثًا زائدًا مدًا، وفي هذا الموضع مطلق مهما اكتنف ألف مفاعل حرفا علة أيًا كان حرف العلة الثاني أصلي، أو زائد أو متحرك أو ساكن، فإنه ينقلب همزة.

نختم فنقول: وعلى ذلك يكون ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر هنا موضعًا لقلب الواو همزة، وموضعًا لقلب الياء همزة ويُجمع إلى المواضع الثلاثة السابقة، فيكون قد ذكر إلى الآن:

موضعًا لقلب الألف همزة.

وأربعة مواضع لقلب الواو همزة.

وأربعة مواضع لقلب الياء همزة.

ما سؤالك؟

طالب: (@٩٤:١١).

الشيخ: جيد هي كسيد لأنها من جاد يجود، إذًا جيد أصلها جيود، على فيعل.

طالب: (@٩٤:٣٠).

الشيخ: تجمعها على جيائد.

طالب: (@٩٤:٤١).

الشيخ: طبعًا ويصح أن تبقيها مفردة، نعم لأن جمع التكسير لك في وصفه جمع التكسير لغير العاقل.

لك في وصفه الجمع والإفراد، تقول هذه جبال شامخات، أو هذه جبال شامخة.

طالب: (@٩٥:١٤).

الشيخ: كما قلنا لك يريد صيغ منتهى الجموع، نعم سواء كانت فعائل أو مفاعل أو غير ذلك.

طالب: (@٩٥:٣٠).

الشيخ: مد مفاعل نعم.

طالب: (@٩٥:٤٧).

الشيخ: هذا اصطلاح عند الصرفيين، نعم إذا قيل مفاعل فإنها تعني كل صيغ منهى الجموع، وهي كل جمعٍ ثالثه ألف وقبله حرفان، وبعده حرفان أولهما

مكسور، فلهذا في الأمثلة التي ذكرناها الآن كلمات ليست على مفاعل مثل أوائل، على أفاعل ليست مفاعل، مثل سيائد على ماذا؟ على فياعل مثل مثال ابن مالك يقول: مد مفاعل كمد نيفًا، ونيف يُجمع على نيائف على فياعل.

فهذا اصطلاح عند الصرفيين.

طالب: (@٥٠:٩٦).

الشيخ: ليس بشرط، كيف؟

طالب: (@١٠:٩٧).

الشيخ: يكون في الألف كرسالة ورسائل، هذا على وزن فعائل، قلائد فعائل، صحيفة وصحائف على وزن فعائل.

الأمثلة مذكورة كلها على فعائل لكن ليست بشرط، إلا أن الزائد المد الثلاثي ينقلب في الجمع إلى فعائل، نعم.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الخامس والثلاثين بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الاثنين السادس عشر من شهر صفر من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة الحبيب المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ نحن في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وبتوفيقه الدرس الخامس والثلاثين بعد المئة من دروس شرح [ألفية] ابن مالكٍ -عليه رحمة الله-.

الكلام ما زال موصولًا منذ درسين أو منذ ليلتين وهذه الثالثة على [باب الإبدال]، وقد ذكرنا من قبل أنّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقده في بابٍ يتبعه خمسة فصول، ومجموع أبياتها كلها ثمانيةٌ وأربعون بيتًا، وقد بدأنا بشرح الباب، الباب الذي عقده ابن مالك وحده في واحدٍ وعشرين بيتًا، شرحنا منها من قبل أربعة أبيات، ونشرح منها الليلة إنْ شاء الله ما تيسر.

وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد الأبيات التي شرحناها:

كَـــذَاكَ ثَـــانِي لَيِّنَـــيْنِ اكْتَنَفَـــا مَـــدَّ مَفَاعِـــلَ كَجَمْـــعِ نَيِّفَـــا

وَافْــتَحْ وَرُدَّ الْهَمْــزَ يَــا فِيْمَــا أُعِــلّ — لاَمًــا وَفِــي مثــلِ هِــرَاوةٍ جُعِــلْ
وَاوًا وَهَمْــــــزًا أَوَّلَ الْـــــــوَاوَيْنِ رُدّ — فِــي بَــدْءِ غَيْــرِ شِــبْهِ وُوَفِــيَ الأَشُــدّ
وَمَــدًّا ابْــدِلْ ثَــانِيَ الْهَمْــزَيْنِ مِــنْ — كِلْمَــةٍ انْ يَسْــكُنْ كَــآثِرْ وَائْــتُمِنْ
إِنْ يُفْــتَحِ اثْــرَ ضَــمٍّ أَوْ فَــتْحٍ قُلِــبْ — وَاوًا وَيَــاءً إِثْــرَ كَسْــرٍ يَنْقَلِــبْ
ذُو الْكَسْــرِ مُطْلَقًــا كَــذَا وَمَــا يُضَــمّ — وَاوًا أَصِــرْ مَــا لَــمْ يَكُــنْ لَفْظًــا أَتَــمّ
فَــذَاكَ يَــاءً مُطْلَقًــا جَــا وَأَؤُمّ — وَنَحْــوُهُ وَجْهَــيْنِ فِــي ثَانِيــهِ أَمْ
٩٥٣.وَيَــاءً اقْلِــبْ أَلِفًــا كَسْــرًا تَــلاَ — أَوْ يَــاءَ تَصْــغِيْرٍ بِــوَاوٍ ذَا افْعَــلاَ
٩٥٤.فِــي آخِــرٍ أَوْ قَبْــلَ تَــا التَّأْنِيْــثِ أَوْ — زِيَــادَتَيْ فَعْــلاَنَ ذَا أَيْضًــا رَأَوْا
٩٥٥.فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعَلْ — مِنْــهُ صَــحِيْحٌ غَالِبًــا نَحْــوُ الْحِــوَلْ

إلى آخر ما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، شرحنا -يا إخوان- في الدرس السابق قول ابن مالك قبل ذلك:

وَالْمَــدُّ زِيْــدَ ثَالِثًــا فِــي الْوَاحِــدِ — هَمْــزًا يُــرَى فِــي مِثْــلِ كَالْقَلاَئِــدِ

قلنا إنه أراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا وقعت أحرف العلة مدًا زائدًا ثالثًا، فإنها تُقلب همزةً إذا جمعت على نحو: فعائل، نحو: "قلادة وقلائد، وسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل"، هذا في الألف، وفي الواو "عجوز وعجائز، وركوب وركائب"، وفي الياء "صحيفةٌ وصحائف، وكريمةٌ وكرائم، وقبيلةٌ وقبائل"، وشرحنا بعد ذلك قول ابن مالك:

كَــذَاكَ ثَــانِي لَيِّنَــيْنِ اكْتَنَفَــا — مَــدَّ مَفَاعِــلَ كَجَمْــعِ نَيِّفَــا

وقلنا إنه أراد إذا وقع ألف مفاعل بين حرفي علة، فإنّ حرف العلة الثاني يُقلب همزة.

إذًا ألف مفاعل وقع بعد حرفي علة، سواءٌ كان حرفا العلة الأول أصليًا والثاني زائدًا، ومثال ذلك جمع أول على أوائل، وعرفنا أنّ أول وزنه أفعل، فهو من أصل

وول، الفاء واو والعين واو واللام لام وول، صيغنه على أفعل فصار أول.

فلهذا منع من الصرف؛ لأنه على وزن أفعل، فإذا جمعناه على أفعال صار في القياس "أواول" أفاعل "أواول"، فيكتنف حرف العلة ألف مفاعل، فتُقلب الواو الثانية همزةً فنقول: "أوائل"، أو كان حرف العلة الأول زائدًا والثاني أصليًا، ومثال ذلك: "بائعة" وجمعها "بوائع"، فعرفنا أنّ بائعة وزنها فاعلة من "باع يبيع" فالعين ياء باع يبيع، فبائعة أصلها بايعة، ثم قلبت الياء همزة إلى بائعة.

فإذا جمعنا على فواعل العين فواعل ما العين في باع يبيع؟ الياء، إذًا فالقياس أنْ نقول: "بوايع"، فالألف وقع قبلها واو وبعدها ياء، فاكتنف حرفا العلة ألف مفاعل، وقلب حرف العلة الثاني وهو الياء همزة، فقيل: "بوائع"، فهذا شرحناه في الدرس الماضي، لكن لا بُدَّ من التذكير به؛ لأنّ البيت التالي يتعلَق بهاتين المسألتين وهو قول ابن مالك:

وَافْــتَحْ وَرُدَّ الْهَمْــزَ يَــا فِيْمَــا أُعِــلّ لاَمًــا وَفِــي مثــلِ هِــرَاوةٍ جُعِــلْ وَاوًا

يريد (وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلّ لاَمًا وَفِي مثلِ هِرَاوةٍ جُعِلْ وَاوًا)، فقد سبق أنه يجب قلب المدة الثالثة الزائدة همزة عند جمع المفرد على مفاعل "كرسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز".

الطالب: [@٠٩:٣٧-٠٩:٣٩].

الشيخ: كيف؟

الطالب: على فعائل.

الشيخ: على فعائل نعم على نحو "فعائل"، وسبق أنه يجب قلب ثاني الحرفين ثاني حرفي العلة المكتنفين لألف مفاعل أنْ يُقلب الثاني منهما همزة، نحو: "أول

وأوائل، وبائعة وبوائع"، وفي هذا البيت ذكّر ابن مالك أنّ هذا الحكم (وهو قلب حرف العلة إلى همزة) لا يشمل ما كان لامه حرف علة، فرسالة لامه لام "رسل".

فلهذا قلبنا حرف العلة همزة "رسائل"، "صحيفة" لامه فاء فقلبنا حرف العلة إلى همزة "صحائف"، وهكذا، لكن إذا كان لام الكلمة حرف علة أيضًا، يعني الثالث حرف علة بحسب القاعدة السابقة في فعي حرف علة، وكانت اللام أيضًا الحرف الأصلي الثالث أيضًا حرف علة، فحكم معتل اللام وكذلك معتل الهمزة، المعتل بالهمزة والمعتل بحرف العلة حكمهما هنا سواء، إلا أنّ ابن مالك ذكَر المعتل بحرف العلة، وسنذكر معه المعتل بالهمزة.

فبيَّن حكمه في قوله:

وَافْــتَحْ وَرُدَّ الْهَمْــزَ يَــا فِيْمَــا أُعِــلّ لاَمًــا وَفِــي مثــلِ هِــرَاوةٍ جُعِــلْ

وَاوًا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: معتل اللام يجب فيه مع ما سبق، الخطوات التي ذكرناها من قبل تُطبق، ويجب أيضًا بعد ذلك أنْ تقلب كسرة الهمزة فتحة، وأنْ تقلب الهمزة ياءً، يجب بعد كل ما نعمله من قبل أنْ تقلب كسرة الهمزة فتحة، وأنْ تقلب الهمزة ياءً، وبالمثال سيتضح الأمر.

مثال ذلك: جمع "قضية" قضية على فعيلة من "قضى يقضي" على فعل يفعل، فقضية وزنها فعيلة، إذًا فثالث حرفٍ فيها حرف علة زائد حرف مد والثالث زائد، اتفق الشرط السابق الأول كما في "صحيفة"، ومع ذلك لامه حرف علة "قضى يقضي قضية"، فنطبق القياس السابق كما في "صحيفةٍ وصحائف" عليه، فيكون جمعه في القياس "قضية قضائيُ" كصحائف قضائي كصحائف، يعني أنّ مادة فعيلة انقلبت همزة "صحيفة صحائف"، مادة فعيلة انقلبت همزة فقط هذا

الذي حدث إلى الآن "قضية قضائي" مثل "صحيفة صحائف".

الحكم الجديد هنا: لأنّ لام الكلمة حرف علة يقول ابن مالك: يجب أنْ تقلب كسرة الهمزة فتحة، وأنْ تقلب الهمزة ياءً، إذًا "قضائيُ" نقلب كسرة الهمزة فتحة فتكون "قضاءي"، ثم نقلب الهمزة ياءً "قضاييُ"، فالذي حدث أنّ الياء المتطرفة تحركت وانفتح ما قبلها، والقاعدة المعروفة وستأتي بالتفصيل أنّ الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ينقلبان ألفًا، فنقلب الياء الأخيرة ألفًا، فتكون الكلمة "قضايا".

إذًا فكل الذي عملناه أننا وصلنا إلى ما فعلت العرب، العرب باتفاق تجمع قضية على قضايا، لكن كيف جمعت قضية على قضايا؟ قضية على فعيلة، وسبق أنّ ما كان على فعيلة يعني ما كان ثالثه حرف علةٍ وهو مدٌّ ثالثٌ زائد، فإنه يُجمع على فعائل بقلب حرف العلة همزة مثل: "صحيفة وصحائف"، فجمعوا قضية على فعائل، فصارت في القياس قضية وقضائي، "قضائي" هنا حدث الإعلال لوجود حرف العلة؛ لأنّ الإعلال يرتبط بحرف العلة فالياء حرف علة.

فخففت العرب الثقل الناشئ من اجتماع الياء والكسرة، فقلبوا كسرة الهمزة فتحة فصارت "قضاءيُ"، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفًا فصارت "قضاءا"، فاجتمع الهمزة وقبلها ألف وبعدها ألف فصارت كأنها ثلاثة ألفات فقلبوا الهمزة ياءً فصارت "قضايا".

ومثل ذلك أيضًا "هدية" فهي فعيلة من "هدى يهدي"، وجمعها "هدايا"، وحدث فيها الإعلال السابق فجمعوا هدية على فعائل "هدائي"، قلبوا كسرة الهمزة فتحة "هداءي"، تحركت الياء وانفتح ما قبلها انقلبت ألفًا "هداء"، اجتمعت الهمزة وألفان كأنها ثلاثة ألفات فقلبت الهمزة ياءً "هدايا"، وكذلك "رعية" جمعت على فعائل فصارت "رعايا"، وكذلك بلية فعيلة جمعت على

فعائل فصارت "بلايا"، فهذا هو قول ابن مالك: (**وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلّ لامًا**).

إذًا معتل اللام يجب في همزة فعائل أنْ تفتح كسرتها، ثم تقلب الكسرة ياءً.

ومثال ذلك أيضًا: جمع "زاوية" فالزاوية وزنها فاعلة من "زوى يزوي"، إذًا فاللام ياء والعين واو زوى يزوي، فاعلة زاوية، فتُجمع قياسًا على فواعل، إذًا الألف قبلها واو فواعل، وبعد الألف العين الحرف الأصلي الثاني في "زوى" وهو الواو، فجمعها في القياس "زواوي" هذا جمعها في القياس، فالذي حدث أنّ الألف اكتنفها حرفا علة، والقياس -كما سبق- أنْ يُقلب الثاني همزة، وهذا الذي حدث، فقالوا في زواوي: "زوائي".

ثم يقول ابن مالك: (**وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلّ لامًا**)، هذه معتلة اللام.

إذًا اقلب الكسرة (كسرة الهمزة) فتحة، واقلب الهمزة ياءً.

إذًا فنقول: صار الجمع "زوائيُ" نقلب الكسرة همزة "زواءيُ"، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا "زواء"، اجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبت الهمزة ياءً "زوايا"، فهذا هو قول ابن مالك: (**وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلّ لامًا**).

"قضية" لامها حرف علة لكن واو أو ياء؟ قضى يقضي ياء، وكذلك "هدية ورعية وبلية" وكذلك "زاوية" من زوي يزوي، هي معتلة اللام لكنها معتلة بالياء، فإذا كان لامها واو معتلة اللام بالواو، فإنْ كان لام الكلمة واوًا فيختلف الحكم، ننظر لهذه الواو إنْ سلمت في المفرد يعني لم تُعل، يعني لم تُقلب ياءً، وإنَّما بقيت واوًا في المفرد، وإذا سلمت في المفرد يعني بقيت واوًا ولم تُقلب إلى حرفٍ آخر، إنْ سلمت الواو في المفرد مثل "هراوة" فإنّ الهمزة تُقلب كسرتها فتحة، وتُرد واوًا لتشابه هذه الواو التي بقيت في المفرد، وهذا قول ابن مالك: (**وَفِي مثلِ هِرَاوةٍ جُعِلْ**

وَاوًا)؛ لأنه قال: (وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا)، دائمًا نرد الهمز ياء؟ لا، في مثل هراوة لا نردها ياء وإنَّما نردها واو.

ماذا يريد ب(مثلِ هِرَاوةٍ)؟ يريد معتل اللام بالواو مطلقًا؟ لا، يريد معتل اللام بالواو التي سلمت في المفرد، فهراوة على وزن فعالة، فالألف حينئذٍ -كما ترون- حرف مد وزائد وثالث، فصار كألف رسالة، فقياسه حينئذٍ أنْ يُجمع على فعائل وتُقلب الألف فيه همزة، فيُقال في جمعه: هرائو، الألف انقلبت إلى همزة واللام -كما رأيتم- واو فعائل هرائو.

ثم نقلب كسرة الهمزة فتحة فتكون "هراءو"، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا، فصارت "هراءا"، فاجتمع شبه ثلاث ألفات وهنا يأتي الخلاف هل نقلب الهمزة ياءً -كما سبق- أم واوًا؛ لأنّ الواو سلمت في المفرد؟ نقلبها واوًا، فنقول: "هراوى" وهكذا قالت العرب جمعت "هراوة" على "هراوى".

لماذا جمعت "هراوة" على "هراوى"؟ قالوا: لأنّ الواو سلمت في المفرد.

الطالب: [٢٧:٢٤-٢٧:٢٥@].

الشيخ: هذا قد تكلمنا عليه في جمع التكسير، قلنا في جمع التكسير ما كان على نحو هذا الوزن جاء فيه الواو والياء مثل "عذارى وعذاري، وصحارى وصحاري".

الآن عرفنا ماذا يريد ابن مالك نلخصه؛ لأننا سنبني عليه الآن شيئًا آخر، ابن مالك قال: إنّ نحو "صحيفة ورسالة وعجوز" في حرف مد ثالث زائد، فإنه إذا جمع على فعائل يُقلب حرف العلة همزة، وكذلك لو اكتنف حرفان من حروف العلة ألف مفاعل، فإنّ الثاني منهما يُقلب همزة.

ثم قال: نستثني من ذلك ما كان لامه حرف علة، فنزيد ونقول: إنّ همزة فعائل

فيه تُقلب فتحة، كسرة فعائل تُقلب فتحة، ثم إنّ الياء بعدها ستُقلب ألفًا، والهمزة تُقلب ياءً إلا إذا كان في المفرد واو سلمت من الإعلال، فإنّ الهمزة تُقلب واوًا، فما ذكره ابن مالك في البداية من أنّ رسالة وصحيفة وعجوز تُجمع على فعائل بالإعلال، وأنّ حرف العلة الثاني من الحرفين المكتنفين بألف مفاعل تُقلب همزة هذا باتفاق.

يعني أنّ "صحائف" وزنها فعائل هذا باتفاق، ولو قلنا مثلًا في "أوائل" هذه أفاعل هذا باتفاق، ما ذكره بعد ذلك من قلب كسرة الهمزة فتحة وقلب الهمزة ياءً أو واوًا هذا هو قول البصريين وعليه الجمهور، أي أنّ "قضايا" جمع قضية وزنه ماذا وزن "قضايا"؟ فعائل، وكذلك "هدايا" إلى آخره، وكذلك "زوايا" جمع زاوية "زوايا" عندهم وزنها فواعل، هذا قول البصريين وهو قول الجمهور.

خالف في ذلك الكوفيون فقالوا: إنّ ما اعتلت لامه لا يُجمع على فعائل، نعم يجمع على فعائل صحيح اللام كصحيفة وصحائف، وأول وأوائل، فإذا اعتلت لامه فلا يُجمع على فعائل، يخرج من هذا الجمع، وإنّما يُجمع عندهم على فعالة، فإذا كان الأمر كذلك فإنّ قضية على وزن فعيلة اجمعها على فعالة الفاء قاف والعين ضاد والألف زائدة واللام قضي يقضي ياء والألف زائدة، فيكون الجمع "قضايا" بلا إعلال.

فعندهم أنّ جمع قضية على "قضايا" هو على وزن فعالة بلا إعلال، وعند الجمهور "قضايا" على وزن فعائل بالإعلال السابق.

الطالب: [@٣٢:٢٥].

الشيخ: هو الخلاف في تأويل كلام العرب كلٌ نحن ندور على كلام العرب.

وكذلك "هراوة" عند الجمهور -كما سبق- على فعائل بالإعلال، وعند

الكوفيين على فعالة بلا إعلال؛ لأنّ "هراوة" فعالة الفاء هاء والعين راء واللام واو على فعالة "هراوة" بلا إعلال، وقول الكوفيين -كما ترون- أسهل، ولكنه لا يطرد في كل النظائر، وقول الجمهور وإنْ كان قائمًا على الإعلال أضبط ومطرد في جميع الباب بجميع أمثلته ونظائره مهما اختلفت، ونمثل ببعض الأمثلة التي تطرد على قول الجمهور ولا تطرد على قول الكوفيين.

من ذلك: "مطية" مطية على وزن فعيلة من مطا يمطو مطوًا إذا جد في السير، فاللام -كما ترون- مطا يمطو مطوًا ياءٌ أم واو؟ واو، واوٌ سلمت أم أعلت في المفرد مطية؟ المفرد مطية ما في واو يعني أعلت، فمطية أصلها "مطيوة" فعيلة اللام واو أعد الواو "مطيوة"، والقاعدة الصفية المشهورة قلنا أكثر من مرة وسيأتي تفصيلها أنّ الواو والياء إذا اجتمعا والأولى ساكنة قلبت أيهما الواو أو الياء؟ قلبت الواو أيًا كانت متقدمة أو متأخرة، قلبت الواو ياءً وادغمت.

وهذا الذي حدث "مطيوة" اجتمعت الياء الساكنة والواو المفتوحة، فقلبت الواو ياءً، وحدث الادغام "مطية" فاللام هنا واو، فعلى كلام الجمهور تُجمع على فعائل كغيرها من فعيلة، فنجمع مطية على فعائل ففي الأصل "مطاوي"، ثم يُقلب حرف العلة همزة "مطائي"، ثم نأتي إلى الحكم الخاص بما لامه حرف علة من قلب الكسرة فتحة وقلب الهمزة ياء، فنقول في مطائي: "مطاءيُ"، ثم تتحرك الياء بعد فتح فتنقلب ياءً "مطاء" فيجتمع شبه ثلاث ألفات، فنقلب الهمزة نقلب الهمزة ماذا واوًا أو ياءً؟ قلبناها ياءً "مطايا"، لماذا ما قلبناها واوًا مع أنّ الأصل واو؟ لأنّ الواو أعلت في المفرد "مطايا"، وهذا الذي تقوله العرب.

العرب ماذا تقول في جمع "مطية"؟ مطايا، وهذا الذي أدى إليه قول الجمهور، قياس قول الجمهور كغيرها من الكلمات أنها ستوصل مطية إلى مطايا، وأما قياس قول الكوفيين أنّ الجمع على فعالة فسيكون جمع مطية حينئذٍ "مطاوى" ولا

حاجة للإعلال، يعني ما في سبب للإعلال "مطاوى"، تقول: سنقلب الواو ياء هنا مطايا، لماذا؟ ما في إعلال إلا بسبب، وإلا إذا كنت تقلب بلا سبب إذًا دعنا على قول الجمهور، فهذا دل على أنّ قول العرب جارٍ على قول الجمهور، فهذا مثال مما يجعل قول الجمهور مطردًا وإنْ كان قائم على الإعلال، وقول الكوفيين غير مطرد وإنْ كان أسهل.

مثالٌ آخر على اطراد قول الجمهور دون الكوفيين نحو: "خطيئة" مما لامه همزة، وقلنا: إنّ مهموز اللام كمعتل اللام "خطيئة" على وزن فعيلة، إذًا كصحيفة، فعند الجمهور يُجمع كصحيفة يعني على فعائل، فنجمع خطيئة على فعائل فنقول: "خطاء" فعائل واللام في خطيئة همزة، إذًا "خطاءُ" "خطاءء"، فعائل الياء في خطيئة الياء ستنقلب همزة، وهذا إعلال درسناه من قبل كما في صحيفة صحائف ياء صحيفة ينقلب همزة هذا انتهينا منه، واللام في خطيئة خطيئة همزة.

إذًا فعائل "خطاءء" "خطاءُ" فعائلُ.

ما الذي حدث في "خطاءُ"؟ **القاعدة تقول**: إذا اجتمعت همزتان في الطرف قلبت الثانية ياءً، أو القاعدة بأدق: إذا اجتمعت همزتان في طرف قلبت الثانية من حركة الأولى.

إذًا فسيُقال: "خطائي"، ثم نطبق المختص بمعتل اللام نقلب الكسرة همزة في "خطائي" "خطاءي" تحركت الياء وانفتح ما قبلها "خطاء"، اجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبنا الهمزة ياءً خطايا، وهذا الذي تقوله العرب في جمع خطيئة "خطايا".

أما على قول الكوفيين أنّ الجمع على فعالة مباشرةً، فقياس ذلك أنْ نجمع خطيئة على.

الطالب: [٤١:٣٦-٤١:٣٩@].

الشيخ: لا، اللام همزة ليس واوًا، اللام همزة إذًا "خطاءى"، أنْ نجمع خطيئة على "خطاءى"، والعرب لا تقول ذلك.

فإنْ قيل: لماذا لا نقول إنها على فعالة "خطاءى"، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، فقلبنا الهمزة ياءً فصارت "خطايا"؟

فالجواب: أنّ هذا رجوعٌ لقول الجمهور، وقول الجمهور مطردٌ في كل الباب، فدل ذلك على أنه الصواب.

فلهذا دائمًا ننبه -يا إخوان- ونقول في أقوال الكوفيين، أقوال الكوفيين أسهل لكنها ليست بأدق، فلهذا يقف كثيرٌ من النحويين عند بعض أقوالهم ويقول: إنه قولٌ ليس علميًا، وإنَّما هو قولٌ تعليمي أو للتسهيل أو للتعليم ونحو ذلك.

يعني عندما تناقش القائل بهذا القول يقول: لو ناقشت الكوفي في هذا القول لقال: أعلم أنه ليس مطردًا، أعلم أنّ قول الجمهور هو المطرد وهو الأدق علميًا، لكنني أءخذ به؛ لأنه أسهل وأوضح، وخاصةً أنّ الكوفيين -كما تعرفون- كانوا معلمين لأولاد الأمراء في ذلك العصر والولاة والوزراء، وما عنده استعداد أنْ يتعب أولاد الأمراء والخلفاء والوزراء بخطاءى وخطاءء ومطاوى، فيقول: فعالة وينتهي الأمر، فننتبه لمثل ذلك.

يعني مَن أراد أنْ يأخذ بشيءٍ من أقوال الكوفيين فلا بأس، لكن يعلم أنها للتسهيل وللتعليم، لكن من الناحية العلمية لا شيء آخر.

الطالب: [٤٤:١٦-٤٤:١٧@].

الشيخ: في مسائل عدة لكن ليس هذا مطردًا في كل قولٍ كوفي، لا، في بعض الأقوال الكوفية نعم لها وجاهة ولها قوة ورجحت على أقوال البصريين، لكن القول الذي قال به البصريون، ثم تابعهم على ذلك الجمهور جمهور البغداديين

والمصريين والأندلسيين والمغاربة وجمهور المتأخرين، لا بُدَّ أنْ تتوقف كثيرًا في مخالفته حتى ولو كنت ترى في مقابله قولًا آخر أسهل وأوضح.

كما قلنا من قبل مثلًا في بناء الفعل الماضي، فالجمهور يقول: إنّ الفعل الماضي مبنيٌ على الفتح دائمًا الظاهر كـ"ذهب" أو المقدر كـ"دعا أو ذهبت أو ذهبوا"، وهناك قول يقول: إنه يُبنى على حركة آخره، فعلى الفتح في "ذهبَ"، وعلى السكون في "ذهبتْ" وعلى الضم في "ذهبوا"، فهذا القول تعليمي ليس قولًا علميًا، يعني لا تجده في كتابٍ علمي، لكن تجده في بعض الكتب التعليمية مثلًا الكتب الصغيرة أو شروح [الآجرومية] ونحو ذلك.

فلهذا قلما يخالف الكوفيون في الأصول خلافهم غالبًا في مسائل فرعية، يعني في المسائل في الأحكام وهذه الأمور تقبل الخلاف، قد يصلهم من الشواهد كلام العرب ما لم يصل البصريين، أو قد يحتجون بشيءٍ من كلام العرب لا يحتج به البصريون، فهذه خلافات مقبولة، لكن عندما تأتي للأصول وللتنقير ولضبط المسائل فغالبًا ما عليه البصريون وتبعهم عليه الجمهور هو الأدق من الناحية العلمية.

الطالب: [٤٦:٣٩-٤٦:٤٢@].

الشيخ: أول نعم، أول إذا كان بمعنى التفضيل ممنوعٌ من الصرف، وإذا زال عنه معنى التفضيل صار اسمًا مطلقًا فانصرف، يعني إذا كان المعنى أنه قبل غيره امتنع من الصرف، كأنْ تقول مثلًا: "هذا هو الأول"، "أنت أول مَن جاء" "أنت أولنا"، يعني أنت الذي، لكن إذا كانت بمعنى أنه سابق بمعنى أنه سابق ليس بمعنى أنه الذي لم يتقدمه شيء، وإنَّما هذا شيءٌ سابق، كأنْ تقول: "أولًا وثانيًا وثالثًا" ونحو ذلك، يعني هذا فقط هو مجرد الترتيب، فحينئذٍ لا يُمنع من الصرف؛ لأنك تقول مثلًا: "الكلمة ثلاثة أقسام أولًا: الاسم، ثانيًا: الفعل، ثالثًا: الحرف".

لو قلت: " أولًا: الفعل، وثانيًا: الاسم"، هنا ليس الترتيب الذي لا يقبل غير ذلك، إنَّما هو فقط لمجرد يقولون الترتيب اللفظي ليس للترتيب الحقيقي.

مثلًا يقولون: لو قلت: "جئت عام أول"، لو أردت العام الذي قبل عامك تمنع من الصرف، أما إذا لو أردت عامًا ما متقدمًا تقول: "جئت عامًا أولًا"، يعني جئت في عامٍ ما من قبل، تريد به العام الذي قبل عامك هذا بمعنى أفعل وإنَّما متقدم مطلق التقدم، هذا مطلق التقدم.

انتهينا من هذا البيت، لننتقل بعد ذلك إلى البيت التالي وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّ   فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوَفِيَ الأَشُدّ

ذكَر في هذا الموضع رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضعًا من مواضع قلب الواو همزةً وهو إذا وقعت واوان في أول الكلمة، فإنّ الأولى منهما تُقلب همزة بشرط ألا تكون الثانية منقلبةً من ألف فاعل، مثال ذلك لو جمعنا واصلة على فواعل، كنا نقول: "أواصل"، فننظر إلى قياس الكلمة "واصلة" فاعلة من وصل، نجمعها على فواعل قال: قبل الألف واو فواعل وبعد الألف العين من فواعل.

عندنا الألف وقبل الألف واو فواعل، وقبل واو فواعل الفاء والفاء في "وصل" واو، في عندنا واو وصل وعندنا واو فواعل، فقياس جمع "واصلة" على فواعل أنْ يُقال: "وواصل"، فاجتمع واوان في أول الكلمة فقلبت الواو الأولى همزةً، فقالوا: أواصل هكذا تقول العرب في جمع "واصلة"، وكذلك "واقية" من وقى تُجمع على فواعل، فالقياس وواقي ولكن العرب تقول: أواقي (**وقتك الأواقي**)، يعني الأمور الواقية.

الطالب: [@٥٢:٠٧].

الشيخ: لا، الأمور الواقية من واقية، واقية تُجمع على أواقي كما قال مهلهل بن ربيعة:

ضَـــرَبَتْ صَـــدْرَهَا إِلَـــيَّ وَقَالَـــتْ   يَـــا عَـــدِيًّا لَقَـــدْ وَقَتْـــكَ الأَوَاقِـــي

كذلك مؤنث أول أول قلنا: إنّ أول من وول، فالفاء واو والعين واو، ونأخذ منه أفعل أفعل فتقول: أول، لكن خذ منه فُعلى، سنقول: وولى، فاجتمعت واوان في أول الكلمة فنقلب الواو الأولى همزةً، فنقول: "أولى"، قياسها "ولى"، أول أوو أوو كم واو؟ الفاء واو والعين واو "أول"، فُعلى الفاء واو والعين واو فقياسها "ولى"، فقلبت العرب الواو الأولى همزةً لوقوع واوين في أول الكلمة فتقول: "أولى"، فهذا أيضًا مثال على هذه القاعدة أنّ الواوين إذا كنا في أول الكلمة فإنّ الواو الأولى تُقلب همزةً ما لم تكن الواو الثانية منقلبةً من ألف فاعل، ألف فاعل مثل "وافى" فاعل، "وافى" ماضي وافي، قلنا: بخلاف "وافى" الذي هو على وزن فاعل من وفى، فيُقال: "وافى يوافي" فاعل يُفاعل، فإذا بني للمجهول مثل هذا يُقال فيه: "وافي"، لو قلت مثلًا: "وافى زيدٌ عمرًا"، فعمروٌ ووفي فيجتمع واوان في أول الكلمة ووفي، ومع ذلك لا يُقلب الأول همزة؛ لأنّ الواو الثانية منقلبة من ألف فاعل.

وكذلك "وارى" فاعل لو بني للمجهول سيُقال: "وريَ" كما في الآية ﴿وَرِيشًا﴾ [الأعراف:٢٦]، لماذا لم يُقلب الأول همزةً؟ لأنّ الثاني منقلبٌ عن ألف فاعل، فلو قيل: لماذا لم تُقلب الواو الأولى همزةً في نحو "نووي وهووي" بالنسبة إلى نوى وهوى مع أنه اجتمع في الكلمة واوان؟

الجواب: لأنهما ليسا في أول الكلمة.

ثم انتقل بعد ذلك ابن مالك فقال:

وَمَـدًّا ابْـدِلْ ثَـانِيَ الْهَمْـزَيْنِ مِـنْ ... كِلْمَـةٍ انْ يَسْـكُنْ كَـآثِرْ وَائْـتُمِنْ
إِنْ يُفْـتَح اثْـرَ ضَـمٍّ أوْ فَـتْحٍ قُلِـبْ ... وَاوًا وَيَـاءً إِثْـرَ كَسْـرٍ يَنْقَلِـبْ
ذُو الْكَسْـرِ مُطْلَقًـا كَـذَا وَمَـا يُضَـمُّ ... وَاوًا أَصِـرْ مَـا لَـمْ يَكُـنْ لَفْظًـا أَتَـمُّ
فَـذَاكَ يَـاءً مُطْلَقًـا جَـا وَأَؤُمُّ ... وَنَحْـوُهُ وَجْهَـيْنِ فِـي ثَانِيـهِ أَمْ

تكلم في هذه الأبيات الأربعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم اجتماع الهمزتين في كلمةٍ واحدة، لو اجتمعت همزتان في كلمةٍ واحدة فما حكمهما؟ وخصص الكلام بالهمزتين الواقعتين في كلمة، فقال: (الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ)؛ لأنّ وقوع همزتين متواليتين الأولى في كلمة والأخرى في كلمة، يُقال عنهم اجتماع همزتين في كلمتين وهاتان لهما أحكامٌ أخرى، وأما الكلام هنا فعلى الهمزتين الواقعتين في كلمة.

يعني همزتين متواليتين في كلمةٍ واحدة، والحقيقة -يا إخوان- أنّ حكم الهمزتين المتواليتين في كلمةٍ واحدة الكلام عليه طويل، وفيه تفصيل بل تفاصيل، وسنحاول اختصار الأهم منه مع التركيز على ما يهمنا وهو ما يتعلق بمواضع قلب الهمزة إلى ألفٍ أو واوٍ أو ياء؛ لأنّ ابن مالك هنا لم يذكره في باب الكلام على الهمزة.

فبعض النحويين يضع بابًا خاصًا للهمزة ويفصل الكلام على الهمزة المفردة والهمزة المتكررة، سواءٌ في كلمة أو كلمتين، فيكون موضوع كلامه الكلام على الهمزة والهمزتين، وأما ابن مالك فإنّما تكلم هنا على الهمزتين المتواليتين في كلمة في باب الإبدال.

إذًا غرضه من ذلك بيان مواضع قلب الهمزة إلى ألفٍ أو ياءٍ أو واو، وهذا الذي سنركز عليه إنْ شاء الله تعالى.

فنقول: إنْ كانت الهمزتان في موضع العين وجب ادغامهما في بعضهما، إذا وقعت الهمزتان في موضع العين وجب ادغامهما في بعضهما نحو: "سآل" وهو فعالٌ من السؤال يعني كثير السؤال، وكذلك "رآس" وهو بائع الرؤوس، وكذلك "لآلوٌ" وهو بائع اللؤلؤ.

فإنْ كانت الهمزتان في غير العين، يعني فاء وعين أو عين ولام أو لام أولى ولام ثانية وهكذا، فإذا كانت الهمزتان في غير العين نظرنا حينئذٍ إلى الحركات والسكنات، إلى حركة الهمزة الأولى والهمزة الثانية، فإنْ كانت الهمزة الثانية ساكنة إذًا فالأولى لا بُدَّ أنْ تكون متحركة؛ لأنه لم يجتمع ساكنان، إذًا ما في داعي نقول: والأولى متحركة، إنْ كانت الهمزة الثانية ساكنةً وجب قلبها من جنس حركة الأولى.

إذا اجتمعت همزتان والثانية ساكنة وجب قلبها من جنس حركة الثانية، فتُقلب إلى ألف إنْ كانت الهمزة الأولى مفتوحة، وتُقلب إلى ياء إنْ كانت الهمزة الأولى مكسورة، وتُقلب إلى واو إنْ كانت الهمزة الأولى مضمومة.

مثال ذلك: نأخذ مثلًا الأثر، وقبل أنْ نأخذ الأثر نأخذ الكرم، كرم خذ أفعل من الكرم "أكرم"، و"هو أكرم" و"الآن يكرم"، و"أنا أكرم" و"أنت تكرم" والمصدر "أكرم، يكرم، إكرامًا"، يعني القاعدة معروفة هنا، أريد أنْ تطبقوا هذه القاعدة على الأثر خذوا أفعل من الأثر من الكرم أكرم، ومن الأثر "أءثر" على القياس تقول: "أءثر زيدٌ عمرًا"، فالذي يحدث اجتماع همزتين "أءثر": الهمزة الأولى همزة أفعل، والهمزة الثانية همزة الأثر التي هي فاء الكلمة، فصارت "أءثر زيدٌ"، والحكم -كما قلنا- إذا اجتمع همزتان والثانية ساكنة تنقلب من جنس حركة الأولى.

فنقول: "آثر زيدٌ عمرًا"، ما نقول: "أءثر زيدٌ عمرًا"، مع أنّ هذا القياس مثل

أكرم، وإنَّما تقول العرب: "آثر زيدٌ عمرًا" وجوبًا.

الطالب: [@٠١:٠٤:٠١].

الشيخ: لا ما في إدغام، هنا قلب يعني إبدال أبدلنا الهمزة الثانية من جنس حركة الأولى، يعني أبدلناها ألفًا.

الطالب: [@٠١:٠٤:١٥-٠١:٠٤:٢١].

الشيخ: الأثر الأثرة نحن فقط نريد الأصل نقول: "الأثر" أريد جزر المادة هو الهمزة والثاء والراء وإلا كان الأدق أنْ نقول: أثرة.

نقول: "آثر زيدٌ عمرًا"، المضارع "يؤثر" "هو يؤثر، وأنت تؤثر، وأنا أؤثر" لا ما تأتي أؤثر، "أنا أوثر"، القياس أؤثر فتجتمع همزتان الثانية ساكنة فتُقلب من جنس الأولى "أنا أوثر على نفسي"، والمصدر أفعل يفعل إفعالًا "أكرم، يكرم، إكرامًا"، الأصل إءثار، فتجتمع همزتان الثانية ساكنة والأولى مكسورة، فتُقلب الثانية من جنس الأولى، فنقول: "إيثار" "آثر، يوثر، إيثارًا"، وكذلك لو طبقنا ذلك على الإيمان من الهمزة والميم والنون، فالماضي أفعل من الهمزة والميم والنون تقول: "أأمن زيدٌ"، فنقلب الهمزة الثانية من جنس الأولى ألفًا فتقول: "آمن زيدٌ، وهو يؤمن، وأنا"، ما نقول: أنا أءمن أو أنا أؤمن، "أنا أومن" أيضًا بالإبدال، والمصدر إيمان ولا يقول: إءيمان، فهذا.

الطالب: [@٠١:٠٦:٢٨-٠١:٠٦:٤٠].

الشيخ: هو الكلام هنا هل ستُقلب تُبدل أم يبقيان؟ يقول: لا، يبقيان "سأأل" كلاهما يبقى همزة همزة، يعني ما تقلب لا الأولى ولا الثانية.

الطالب: [@٠١:٠٦:٥٩-٠١:٠٧:٠٢].

الشيخ: ومع ذلك ما أبدل شيءٌ منهما إلى حرف علة، هنا فقط نريد أنْ نبين أنّ الهمزة الأولى تبقى همزة والثانية تبقى الهمزة ما تُقلب إلى حرف علة، هذا الذي يُراد فقط ليس يُراد أنه خطأ وصواب، أو أنه يجوز فيه وجهٌ آخر، هو ليس فيه إلا الإدغام "سائل".

إذًا فالهمزتان إذا كانت الثانية ساكنة فتُقلب من جنس الأولى.

إذا كانت الثانية متحركة والأولى متحركة، فنقول: اجتماع الهمزتين المتحركتين في كلمة، يحتاجان إلى شيء من التأمل فنقدم الكلام بهما أو ننتظر إلى ما بعد الصلاة؟

الطالب: [٠١:٠٨:٠٩].

الشيخ: لا دعونا نؤكد على المسألة السابقة قبل أنْ ندخل في هذه المسألة.

الهمزتان إذا اجتمعا والثانية ساكنة، قلنا ما حكم الثانية؟ تُقلب من جنس حركة الأولى، مثال ابن مالك مثَّل بمثالين قال: (كَآثِرْ وَائْتُمِنْ)، (آثِرْ) هذه قلناها قبل قليل، (وَائْتُمِنْ) هذا ما تكلمنا عليه، (ائْتُمِنْ) هذا فعلٌ مبدوءٌ بهمزة وصل، وهو مأخوذٌ من أمن، يعني من فعلٍ أو من كلمةٍ فاؤها همزة، فكيف يجتمع همزتان في أول الكلمة؟ طبعًا يقصد همزة الوصل وهمزة القطع الواقعة فاءً.

فلهذا لا يتصور هذا إلا في الابتداء؛ لأنك في وصل الكلام ستسقط همزة الوصل فلا تبقى إلا الهمزة الثانية، فلهذا يُقال في وصل الكلام (وَائْتُمِنْ) بتحقيق الهمزة، لكن لو ابتدأت لاجتمعت همزتان: الأولى مكسورة والثانية ساكنة، فقلبت الثانية من جنس حركة الأولى فقيل: ائتمن، لو بنيت هذا الفعل للمجهول كنت تقول: اوتمن، "اوتمن زيدٌ"، أصله أؤتمن أؤ فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة فقلبت من جنس الأولى، فلو وقع في وسط الكلام لقيل: "وأؤتمن زيد بتحقيقها

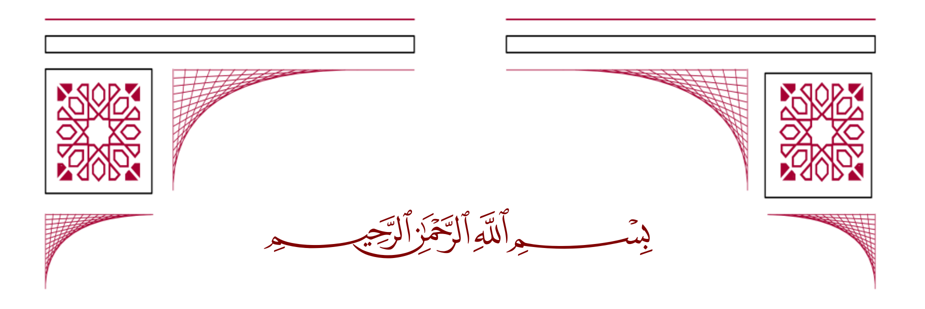
واؤتمن زيد"، لكن لو بدأت بهمزة الوصل لاجتمعت الهمزتان وتحقق الحكم.

ومثال ذلك أيضًا فعل الأمر من أتى، أتى -كما ترون- فاؤه همزة، والأمر من الثلاثي يبدأ بهمزة وصل فسيترتب على ذلك اجتماع همزتين، فإذا ابتدأت فإنك ستقول: إيتي "إيتي إلينا، إيتي إلى زيد، إيتي ما يريد الله"، والأصل أءتي، "أءتي يا محمد"، فاجتمعت همزتان الأولى مكسورة والثانية ساكنة فقلبت الثانية من جنس الأولى، ولو وصلت لكنت تسقط همزة الوصل وتُحقق الهمزة الساكنة فتقول: "وأءتي إلى زيد، وأءتي ما يحب الله" وهكذا.

هذا هو حكم الهمزتين إذا كانت الثانية ساكنة في المشهور من لغة العرب، يعني أنّ الثانية تُقلب من جنس حركة الأولى وجوبًا، هذا هو المشهور في لغة العرب وفي القراءات القرآنية، وجاء نادرًا وشاذًا تحقيق الهمزة الثانية كالقراءة الشاذة إئلافهم رحلة الشتاء والصيف، وأجاز الكسائي أنْ يُقال في ابتداء الكلام أءتي بقرآنٍ غير هذا، كلام ليس قرآنًا يعني ليس في تلاوة القرآن، وأجاز أنْ يُقال: "اؤتمن"، ونص على أنّ هذا، ولم يصححه في القراءة، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، فقد تكلمنا على حكم اجتماع الهمزتين في كلمة، وعرفنا أنّ الهمزتين إذا اجتمعتا في العين فليس فيهما إلا التحقيق والادغام، وإذا اجتمعا في غير العين، فإنْ كانت الثانية ساكنةً فيجب فيها أنْ تُبدل إلى جنس حركة ما قبلها، ثم توقفنا عند الكلام على الهمزتين المتحركتين.

فنقول: إذا اجتمعت همزتان متحركتان فلهما من حيث الاحتمال تسعة احتمالات، من حيث الفتح والضم والكسر في الهمزة الأولى وفي الهمزة الثانية، فإذا كانت الهمزة الثانية مكسورةً والهمزة الأولى مكسورةٌ أو مضمومةٌ أو مفتوحة، فإنّ حكم الهمزة الثانية حينئذٍ أنْ تُقلب ياءً، الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة والهمزة الأولى التي قبلها مكسورةٌ أو مضمومةٌ أو مفتوحة.

فإنّ الهمزة الثانية المكسورة حينئذٍ حكمها أنْ تُقلب ياءً، وهذا قول ابن مالك: (**ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا**) أي: تُقلب الهمزة المكسورة ياءً مطلقًا، سواءٌ أكانت الهمزة التي قبلها مكسورةً أم مضمومةً أم مفتوحةً؟ فهذه -كما ترون- ثلاثة احتمالات، ثم نقول: إنْ كانت الهمزة الثانية مضمومةً والهمزة الأولى مضمومةٌ أو

مكسورةٌ أو مفتوحة، فإنّ الهمزة الثانية المضمومة حكمها حينئذٍ أنْ تُقلب واوًا، سواءٌ كانت الهمزة التي قبلها مضمومةً أم مفتوحةً أم مكسورة، وهذا هو قول ابن مالك: (وَمَا يُضَمُّ وَاوًا أَصِرْ).

إذًا الهمزة المضمومة الثانية تُقلب واوًا، سواءٌ أكانت الهمزة التي قبلها مضمومةً أم مكسورةً أم مفتوحة، فهذه ثلاثة احتمالاتٍ أخر فذكرنا ستة احتمالات، ثم نقول: إنْ كانت الهمزة الثانية مفتوحةً فلا تُقلب ألفًا بل تُقلب واوًا أو ياءً على تفصيل، فإنْ كانت الهمزة الأولى التي قبلها مضمومةً أو مفتوحةً فتُقلب الهمزة الثانية واوًا، وإنْ كانت الهمزة الأولى مكسورةً فتُقلب الهمزة الثانية مكسورة.

إذًا الهمزة الثانية المفتوحة لا تُقلب ألفًا، تُقلب واوًا أو ياءً على تفصيل، وهذا التفصيل ذكره ابن مالك في قوله:

إِنْ يُفْتَحِ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

(إِنْ يُفْتَحِ) يعني: إنْ تُفتح الهمزة الثانية (أَثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ) قبلها همزة مضمومة أو مفتوحة، فإنّ هذه الهمزة الثانية المفتوحة تُقلب واوًا، وإنْ وقعت الهمزة المفتوحة الثانية إثر كسر يعني إثر همزةٍ مكسورة فإنها تُقلب ياءً، والخلاصة في الهمزتين المتحركتين أنّ الهمزة الثانية لا تُقلب ألفًا، ولكنها تُقلب ياءً متى؟ إنْ كانت مكسورةً أو مفتوحةً بعد كسر، كانت مكسورةً أو كانت مفتوحةً بعد كسر، أو تُقلب واوًا متى؟ إذا كانت مضمومةً أو مفتوحةً بعد ضمٍ أو فتح.

نأخذ أمثلةً على ذلك: من الأمثلة على ذلك لو أخذنا أفعل من الأدمة والأدمة هي السمرة، خذ أفعل من الأدمة ستقول: الأصل هاتوا القياس ثم القياس أءدم فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة فتُقلب من جنس الأولى، فنقول: آدم، وعند جمع آدم على أفاعل يقولون: "أوادم".

"آدم" أوله همزة وجمعه أفاعل أوله همزة، فكان القياس أنْ تجتمع همزتان؛ لأنّ أفاعل أوله همزة -كما ترون- أ والفاء في أفاعل هي همزة أدمة، فكان القياس أنْ يُقال: أآدم أآ همزتان مفتوحتان أآدم، والهمزة المفتوحة إثر مفتوح تُقلب واوًا فقالوا: "أوادم"، آدم أفعل أوادم أفاعل مثل أحمر وأحامر أفعل وأفاعل، وعند تصغير آدم أحمر.

الطالب: [٠١:٢١:٣١-٠١:٢١:٣٦@].

الشيخ: أفاعل، أنا قلت: فواعل؟ لا أفاعل، أحامر وأوادم، أفاعل.

وعند تصغير آدم قلنا "آدم" أفعل أحمر، صَغر أحمر أحيمر أفيعل، صغر آدم" أويدم، القياس أنْ يُقال: "أأيدم"، يعني همزتان همزة أفعل وهمزة أُدمة "أأيدم" اجتمعت همزتان الأولى مضمومة والثانية مفتوحة "أُأ" والمفتوحة أي فالمضمومة تُقلب واوًا، فقالوا: "أويدم"، هذا كلام العرب.

نأخذ مثالًا آخر: نأخذ الإزار أو الأزرة، الإزار أو الأزرة الفاء عندنا همزة، نأخذ منها فَعَل، فنقول: "أزر" بلا إعلال، نأخذ فاعل "آزر" بلا إعلال، نأخذ هو يفاعل نقول: "هو يأزر" بلا إعلال، تقول: أنا أُفَاعل ماذا تقول في القياس؟ "أنا أءازر" فتجتمع همزتان الأولى مضمومة والثانية مفتوحة أُء فالقياس هنا أنْ نقلب الثاني المفتوحة إثر ضم إلى واو، فنقول: "أنا أوازر زيدًا" وسيأتي أنه يجوز هنا التحقيق والإعلال؛ لأنّ هذا يجوز مع همزة المتكلم في المضارع، وسيأتي استثناء ذلك.

خذ افتعل من الإزار، افتعل من الإزار ستقول: "إئترز" فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية ساكنة، فالقياس حينئذٍ أنْ تُبدل ياء فتقول: "ايتزر" "ايتزر" بالأمر أو "ايتزر زيدٌ"، ولذلك قالوا إنّ قولهم: "اتزر" إنْ ثبت عن العرب فهو مخالفٌ

للقياس؛ لأنّ القياس "ايتزر"، وإنْ لم يثبت فهو خطأ من الراوي.

ومن الأمثلة على ذلك: الفعل أن يئن من الأنين، أن يئن، "أن" أصله فَعَل إلا أنّ العين واللام من جنس فحدث فيه إدغام، والإدغام -كما تعرفون- يوجب سكون الأول، فقالوا: "أن"، "يئن" أصله يفعِلُ مثل: "جلس يجلس"، أصله "يأنن" إلا أنّ العين واللام من جنس فحدث الإدغام، والإدغام يوجب سكون الأول، فانتقلت حركة النون وهي الكسرة إلى الساكن قبله وهو الهمزة "يأنن"، فصارت "يئن"، خذ أنا أفعل مثل "أنا أجلس" من أن يئن، تقول: "أنا".

الطالب: [٠١:٢٦:٣-٠١:٢٦:٣٥@].

الشيخ: القياس الأول: "أنا أأنن"، ثم يحدث الإدغام "أنا أئن" " "أنا أئن من المرض"، فتجتمع همزتان أئ "أئن" همزة مكسورة بعد مفتوحة، والمكسورة بعد المفتوحة تُقلب ياءً فيُقال: "أنا أين من المرض"، ويجوز "أئن" كما سيأتي.

من الأمثلة على ذلك أيضًا: الأبّ بتشديد الباء أبٌّ وهو الكلأ والمرعى كلمةٌ قرآنية أبٌّ على وزن فعلٌ ككلبٌّ، في جمع التكسير عرفنا أنّ القياس في جمع فعل في القلة أفعل، مثل: "كلبٌ وأكلب"، فطبق ذلك على أبٍّ فنقول في أبٍّ: أفعلُ "أأببٌ"، العين واللام من جنس فيحدث الإدغام فتسكن الباء الأولى أأبْبٌّ الباء الأولى مضمومة "أأبُب"، فالإدغام يُسكِن الباء فتنتقل ضمة الباء إلى الساكن قبله، يعني إلى الهمزة "أأبب"، فلهذا يكون "أأبٌّ"، فتجتمع همزتان الأولى مفتوحة والثانية مضمومة "أءُبٌ"، فحينئذٍ تُقلب الهمزة الثانية المضمومة إثر فتح إلى واو.

فلهذا تقول العرب عندما تعود للمعجم في جمع الأب الأب بمعنى المرعى "أبٌ" والجمع "أهبٌ"، هذا الوارد عن العرب، فراعوا هذا الإعلال.

ومن الأمثلة أيضًا على اجتماع الهمزتين المتحركتين: كلمة "إمام"، فإنها على

وزن فعال، وواضحٌ أنّ الفاء هنا همزة إمام، ويُجمع في القلة على أفعلة مثل: "سلاح" "إمام"، "سلاح أسلحة"، فالقياس حينئذٍ أنْ يُقال: "إمام أأممة" أسلحة أفعلة "أأممة"، إلا أنّ العين واللام من جنس فيحدث الإدغام، فتسكن الميم الأولى، ما حركة الميم الأولى؟ كسر، فينتقل الكسر إلى الهمزة الساكنة قبل الميم "أأممة"، فيُقال: "أئمة"، فتجتمع همزتان الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، فالقياس فيها أنْ تُقلب ياءً "أيمة".

فإذا سمعت كل ذلك وعلمته فإننا نقول: حكم الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة وهما متحركتان أنْ تُبدل الثانية -كما رأيتم- إلى حرف علة، ويُستثنى من ذلك أمران، **يُستثنى من وجوب قلب وإبدال الهمزة حرف علة أمران:**

- **الأول:** إذا كانت الهمزة الأولى همزة المتكلم في الفعل المضارع، فيجوز في الهمزة الثانية التحقيق والإبدال بالقلب واوًا أو ياءً بحسب القياس، كما قلنا من قبل في "أنا أئن وأين" و"أنا أءازر وأوازر"، ومن ذلك مثال ابن مالك: "أأم"، "أنا أأم الناس أو أءُم"، همزة مضمومة بعد همزة مفتوحة "أءم".

إذًا تُقلب واوًا "أنا أوم النَّاس"، ويجوز التحقيق "أنا أؤم النَّاس"، وهذا نصَّ عليه ابن مالك في [الألفية] بقوله: (وَأَؤمُّ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ)، يعني يجوز في الهمزة الثانية التحقيق والإبدال، قالوا: لأنّ همزة المتكلم في المضارع دلت على معنًى مستقل وهو الدلالة على التكلم، فصارت كحروف المعاني، هي لا تُعد في حروف المعاني هي من حروف المباني، لكن لدلالتها على معنى التكلم صارت كحروف المعاني، فصارت كأنها كلمةٌ منفصلة، فجاز أنْ تُعامل على أنها متصلة فتُبدل الهمزة التالية، أو تُعامل على أنها منفصلة فتُحقق الهمزة الثانية.

- **الموضع الثاني الذي يُستثنى من وجوب الإبدال:** كلمةٌ واحدةٌ وردت في السماع وهي كلمة "أئمة"، وقد جاء في السماع "أئمة" على الأصل في التحقيق

و"أيمة" على الإبدال وهو القياس، فالهمزة الثانية في "أئمة" مكسورةٌ بعد همزةٍ مفتوحةٍ ليست همزة المتكلم، وقد قرأها بتحقيق الهمزة "أئمة" الكوفيون عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي، وقرأها كذلك ابن عامر من السبعة، وقرأها أيضًا خلف "أئمة" من العشرة، وقرأها بعض القُراء العشرة بالقياس "أيمة"، وفيها قراءاتٌ أخرى كهمزة بين بين وغير ذلك.

فيجوز في هذه الكلمة لورود السماع التحقيق وعدمه ولا يُقاس عليها، مع أنّ اجتماع الهمزتين عمومًا في كلمة قليلٌ في اللغة، فلهذا رأيتم أننا ننقر عن الأمثلة ونبحث عنها بالتنظير في الأفعال؛ لأنه قليلٌ في اللغة وثقيلٌ في اللسان، فعملت العرب على التخلص من هذا الثقل بالقلب، فهذا ما يتعلق بهذه المسألة وإنْ كان فيها مزيد كلام وتفصيل وهي اجتماع الهمزتين في كلمة، وقد تبين أنّ تلخيصها أنّ الهمزتين إذا وقعتا في العين وجب تحقيقهما وإدغامهما، وإذا وقعا في غير ذلك نظرنا إلى الهمزة الثانية، فإنْ كانت ساكنة وجب إبدالها من جنس حركة الهمزة السابقة، وإنْ كانت متحركة وجب أنْ تُقلب ياءً إنْ كانت مكسورة أو مفتوحةً إثر كسر، أو تُقلب واوًا فيما سوى ذلك.

الطالب: [٠١:٣٦:٠٢-٠١:٣٦:٠٨@].

الشيخ: همزة الاستفهام كلمةٌ مستقلة، فلهذا يجوز أنْ تُحقق فتقول: "أأنظرته؟"، واجتماع الهمزتين في كلمتين مختلفتين له أحكام تختلف عن هذه الأحكام، نعم فيها التحقيق وفيه الإبدال وفيه بين بين وفيه النقل والحذف، أحكامه أكثر من ذلك.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذلك:

وَيَـاءً اقْلِـبْ أَلِفًـا كَسْـرًا تَـلَا ... أَوْ يَـاءَ تَصْـغِيرٍ بِـوَاوٍ ذَا افْعَـلَا
فِـي آخِـرٍ أَوْ قَبْـلَ تَـا الْتَّأْنِيْـثِ أَوْ ... زِيَـادَتَيْ فَعْـلَانَ ذَا أَيْضًـا رَأَوْا

فِـي مَصْـدَرِ الْمُعْتَـلِّ عَيْنًـا وَالْفِعَـلْ   مِنْـهُ صَـحِيْحٌ غَالِبًـا نَحْـوُ الْحِـوَلْ

ذكَر هنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض مواضع قلب الألف والواو إلى ياء، بعض المواضع التي تُقلب فيها الألف والواو إلى ياء، **فذكَر أنّ الألف تُقلب إلى ياء في موضعين:**

- **الموضع الأول:** إذا وقعت بعد كسر، إذا وقعت الألف بعد كسر فإنها تُقلب ياءً، نحو جمع "مصباح" على مفاعيل، فتقول العرب: "مصابيح"، فياء مصابيح هي ألف مصباح، فلما وقعت ألف مصباح بعد كسرٍ في مفاعيل انقلبت ياءً، وكذلك "مفتاح ومفاتيح ومسمار ومسامير" إلى آخره، وهذا هو قوله: (**وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا**)، يقول: اقلب ألفًا تلا كسرًا إلى ياء.

- **الموضع الثاني مما تُقلب فيه الألف إلى ياء:** إذا وقعت الألف بعد ياء التصغير، مثال ذلك تصغير غزال، غزال -كما ترون- ثالثه ألف، وغزال على كم حرف؟ أربعة أحرف، والرباعي يُصغر على فعيل أم على فعيعل؟ على فعيعل، فكيف سنصغر غزال؟ "غزيل" الغين والزاي موجودان في غزال، والياء الثالثة ياء فعيعل يقولون: ياء التصغير، والياء الرابعة هي ألف غزال وقعت بعد ياء التصغير، فانقلبت ياءً وادغمت في ياء التصغير فقالوا: "غزيل"، وكذلك حمار وتصغيره حمير و[@٠١:٤٣:١٦] جدار وجدير"، وهذا هو قول ابن مالك: (**وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءَ تَصْغِيْرٍ**)، يقول: اقلب ألفًا تلا ياء تصغيرٍ إلى ياء، فهذان موضعان تُقلب فيه الألف إلى ياء.

ثم ذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثة مواضع تُقلب فيها الواو إلى ياء:

- **الموضع الأول:** إذا تطرفت الواو إثر كسر، إذا تطرفت الواو يعني إذا وقعت في الطرف يعني في آخر الكلمة، إثر كسر يعني قبلها كسرة، سواءٌ أكانت في آخر الكلمة حقيقةً نحو: "رضي"، "رضي" هذا على وزن فَعِل من الرضوان.

إذًا فاللام لام الكلمة واو أم ياء؟ واو، ومع ذلك قال: "رضي"، لم يقل: رضو، أصل الفعل "رضو"، فتطرفت الواو إثر كسر فقلبت ياءً، فلهذا يكتبون الرضا بالألف الواقفة؛ لأنّ أصلها الواو عند الجمهور، أقصد أنهم يكتبونها بالألف عند الجمهور الذين يوجبون كتابتها بالألف، بخلاف الكوفيين الذين يكتبون الثلاثي إذا كان أوله مضمومًا أو مكسورًا بالألف النائمة بغض النظر عن أصله.

فيكتبون الرضا بالنائمة؛ لأنّ أوله مكسور كما كتبوا الربى بالنائمة مع أنّ أصه الواو من "ربا يربو"، وكذلك "قوي" الفعل "قوي"، قوي واضح أنه مأخوذ من القوة، "قوي" من القوة، قوة على وزن فُعلة فالعين واو واللام واو، وهذه من الجذور النادرة في اللغة أنْ يكون العين واللام كلاهما واو، فكان القياس أنْ يُقال في فَعِل منه: "قوو"، فتطرفت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياءً، فقالت العرب: "قوي".

وكذلك لو أخذنا فعلٌ هذه صيغة المبالغة، فعل من الشجو فيُقال: "الشجي" وأصله الشاجو؛ لأنه من شجا يشجو، فأصله أشجا الشجو، فتطرفت الواو إثر كسر فقلبت ياءً فصارت "الشجي"، فصار اسمًا منقوصًا فعُمِل معاملة المنقوص، فإذا نُكر قيل: "فلانٌ شجٍ"، ويجوز أنْ تجعله على فعيل لا على فَعِل فتقول حينئذٍ: "شجيٌ" فيكون فاعلًا فيخرج عن كلامنا الذي هو خاصٌ بفعل.

قلنا: سواءٌ كانت الواو في آخر الكلمة حقيقةً، أو كانت في آخر الكلمة حكمًا، كأنْ تكون في آخر الكلمة وبعدها تاء تأنيث أو ألف تأنيثٍ ممدودة أو ألفٌ ونونٌ زائدتان، مثال ذلك: "الشجية" مؤنث الشجي، لو قيل: "الشجية" من شجا يشجو الياء أصله واو "الشجوة"، قلب ياءً لتطرفه إثر كسر "الشجية"؛ لأنّ تاء التأنيث لا تخرج ما قبلها عن كونه في آخر الكلمة، وكذلك نحو "أشقياء" على وزن أفِعلاء.

إذًا فالهمزة هنا زائدة للتأنيث وإنْ كان تأنيثًا لفظيًا، يعني هم مذكرون لكن

اللفظ مؤنث.

فلام الكلمة "أشقياء" -كما ترون- الياء أفعلاء، لكن الكلمة مأخوذة من الشقوة من الشقاوة، إذًا فاللام في الحقيقة واو أم ياء؟ واو، فأصل الكلمة "أشقواء"، فتطرفت الواو إثر كسر "أشقواء"، تطرفت الواو كيف تطرفت الواو؟ ليس بعدها إلا همزة المد همزة التأنيث الممدودة، وهمزة التأنيث الممدودة لم تُبنَ الكلمة عليها، إنَّما هو دخل في تأنيث اللفظ، فلا يخرج ما قبله عن كونه في آخر الكلمة.

فنقول: إنّ الواو في "أشقواء" تطرفت إثر كسر فقلبت ياء، فقالت العرب: "أشقياء"، ومثلها "أدعياء" "أدعياء" أصلها أدعواء؛ لأنها من "دعا يدعو"، فقلبت الواو ياءً لهذا السبب، هذا الموضع الأول لقلب الواو ياءً.

- **الموضع الثاني لقلب الواو ياءً:** إذا تطرفت الواو إثر ياء التصغير، مثال ذلك: تصغير دلوٍ الدلو معروف يُصغَر على فعيل؛ لأنه ثلاثي، فقياسه أنْ يُقال في تصغير دلو دليوٌ فعيلٌ دليوٌ، الذي حدث أنّ الواو تطرفت في آخر الكلمة ووقعت بعد ياء التصغير، فحكمها أنْ تُقلب هذه الواو ياءً، فتدغم في ياء التصغير.

فلهذا تقول العرب في تصغير دلو: "دُليّ" ولا تقول: "دليوٌ"، وكذلك تصغير جرو وهو الصغير من الكلب أو السبع والصغير من كل شيء يُسمى الجر بفتح الجيم وكسر الجيم وضم الجيم "جَرو وجِرو وجُرو"، فتصغيره أيضًا على فعيل؛ لأنه ثلاثي، وقياسه أنْ تبقى الواو فيُقال: "جوريٌ"، فتطرف الواو إثر ياء التصغير فتُقلب ياءً وتُدغم في ياء التصغير فيُقال: "جريٌ".

وهذان الموضعان ذكرهم ابن مالك في قوله:

أَوْ يَاءَ تَصْغِيْرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا

فِـي آخِـرٍ أَوْ قَبْـلَ تَـا الْتَّأْنِيْـثِ أَوْ   زِيَـادَتَيْ فَعْـلاَنَ

أي: اقلب هذا القلب وهو القلب إلى ياء إثر الكسر وإثر ياء التصغير، افعله بالواو إذا وقعت آخرًا حقيقةً أو وقعت آخرًا حكمًا، كأنْ يكون قبلها تاء التأنيث أو (زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ) وهما: الألف والنون.

- **الموضع الثالث الذي تُقلب فيه الواو إلى ياء:** إذا وقعت الواو في مصدر فعلٍ أعلت عينه وقبلها كسرةٌ وبعدها ألف، إذا وقعت الواو في مصدر هذا قيد شرطٍ مصدر ليس اسم في مصدر فعلٍ أعلت عينه، وقبلها كسرة وبعدها ألف، نحو: "صام يصوم صومًا وصيامًا"، "صام يصوم" واضح أنّ العين عين الكلمة "صام يصوم" واو، "صومًا" هذه فعل ما فيها إعلال جاءت العين واو "صومًا"، وقالوا: "صيامًا"، صيام هذا مصدر وأوله مكسور وثانيه وهو العين واو "صام يصوم".

إذًا فأصله "صوام"، صيامًا أصلها صوامًا صوام، "صوام" الواو وقعت في مصدر -كما ترون- والذي قبلها مكسور "صِوام" والذي بعدها ألف، والواو في الفعل "صام" معلة أم صحيحة سالمة؟ معلة.

إذًا فيجب هنا الإعلال ما تقول: "صوام" وإنَّما تقول: "صيام" بالإعلال، وكذلك "قام يقوم قومًا وقيامًا"، والأصل في "قيامًا" "قوامًا"، ولاذ لوذًا أو لياذًا لاذ يُقال: "لاذ يلوذ لوذًا" بمعنى التجأ، ويُقال: "لاوذ يلاوذ" بمعنى احتال ومكر ونحو ذلك.

فإذا أردنا الفعل الأول "لاذ" الذي اعتلت الآن فيه العين "لاذ يلوذ"، فنقول: "لاذ يلوذ لوذًا ولياذًا"، "لذ بالله لياذًا"، أما "لاوذ يلاوذ" والمصدر "فقاتل يقاتل قتالًا"، "لاوذ يلاوذ لواذًا".

الطالب: [@٠١:٥٧:٥٣].

الشيخ: لا، هذه "لاوذ" الواو وهي العين صحت أو اعتلت؟ صحت إذًا تصح في المصدر، "لاوذ يلاوذ لواذًا"، لا المصدر تبع الفعل، إذا اعتلت في الفعل اعتلت، وإذا صحت في الفعل صحت في المصدر، إذًا "لاذ يلوذ لوذًا ولياذًا"، و"لاوذ يلاوذ لواذًا، وفي الآية ﴿لِوَاذًا﴾ [النور:٦٣]، لواذًا ليس من "لاذ يلوذ لياذًا" التجأ وإنما بمعنى [٠١:٥٨:٣٦@] والمكر، يعني يفرون [٠١:٥٨:٤٠@] منكم يقاتلونكم ويفرون منكم.

الطالب: [٠١:٥٨:٤٧-٠١:٥٨:٥٠@].

الشيخ: بمعنى التجاءً لا ما تأتي ولا تُذكر في المعاجم [٠١:٥٨:٥٤@] لياذ، فقل: "لذ بالله لياذًا" ما تقول" لذ بالله لواذًا" [٠١:٥٩:٠١@] بل عكسٍ عكس المعنى.

إذا اختلت الشروط لم تُقلب الواو ياءً، بل تصح وتبقى، مثال ذلك: لو قلنا: "جاور يجاور جوارًا ومجاورة"، "جوارًا"؛ صحت لأنها صحت في الفعل، وكذلك لو قلنا مثلًا: "سوار وسواك"، "سوار" السوار معروف لماذا صحت الواو مع أنّ بعدها ألف وقبلها كسرة "سوار"؟ هي الأصل واو في الجميع الأصل واو، لكن لماذا هناك أعلت وهنا لم تُعل؟ لماذا أعلت في "صيام" وصحت في "سوار"؟

الطالب: [٠٢:٠٠:٠٠-٠٢:٠٠:٠٣@] غير معتل الواو.

الشيخ: هذا ليس له فعل "سوار" ليس له فعل، قربت الجواب عندما قلت سوار اسم ليس مصدرًا.

الطالب: [٠٢:٠٠:١٨-٠٢:٠٠:١٩@].

الشيخ: نعم، اشترطنا في المصدر، اشترطنا مصدر اشترطنا هنا أنْ تقع في

مصدر قلت هذا قيد إلى آخره، لا بُدَّ أنْ تكون في مصدر المصدر هو محل التغيير؛ لأنّ المصدر بمعنى الفعل بخلاف الاسم، الاسم يعني بمعنى المفعول سوار الذي هذا يتسور به أو مثلًا سواك كذلك بمعنى الفعل؛ لأنه اسم.

لو قلنا: "حال يحول حِولًا"، قالوا: "حِول" فصحت الواو أم أعلت؟ صحت لماذا ما الشرط الذي فقد؟ ليس بعدها ألف، لو قلنا: "راح يروح" قالوا: "رواحًا" هذا أعل في الفعل "راح" "راح يروح رواحًا" وسلم في المصدر؛ لأنّ ما قبله مفتوح، وهذا هو قول ابن مالك أقصد في هذا الموضع عندما قال: (ذَا أَيْضًا رَأَوْا فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا)، (فِي مَصْدَرِ) قيد، (الْمُعْتَلِّ عَيْنًا) لا بد أنْ يكون اعتلت عينه في فعله، ثم قال: (وَالْفِعَلْ مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ)، (وَالْفِعَلْ) يعني: ما يأتي منه على وزن فعل، (مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ).

يقول: فإنْ لم يكن بعده ألف لم يأتِ على فعال "صيام"، وإنَّما جاء على فعل، يعني لم يأتِ بعده ألف فهذا يُعل ولا يصحح؟ يُصحح، لكن ابن مالك يقول: تصحيحه هنا غالب قال: (وَالْفِعَلْ مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ)، معنى ذلك أنّ الفعل قد يأتي معلًا أو لا؟ قد يأتي معلًا وليس بعده ألف، ولكن هذا من الأشياء القليلة التي لا يُقاس عليها، هذا ما أردنا أنْ نشرحه في هذه الليلة، فإنْ كان هناك من سؤال يا إخوان، فتتفضلوا به.

الطالب: [@٠٢:٠٣:٢٧-٠٢:٠٣:٣٠].

الشيخ: عياذًا ولياذًا، "عوذت بالله ولذت بالله"، نعم المعاني الإجمالية واحدة، والتصريف "عاذ يعوذ عوذًا وعياذًا، و"لاذ يلوذ لوذًا ولياذًا".

الطالب: [@٠٢:٠٣:٥٥-٠٢:٠٤:٠٦].

الشيخ: سوَّر هذا فعلٌ أخذ من الاسم، ولم يؤخذ الاسم منه، ويسمونه اشتقاق

من جامد، الأصل أنّ المصدر ومن المصدر يؤخذ الأفعال ومن الأفعال تؤخذ الأسماء، مثال ذلك مثلًا: الأصل: جلوس ومن الجلوس يؤخذ جلس ويجلس واجلس، ثم نأخذ من الفعل "جالس ومجلوس ومجلس وجلاس" وما إلى ذلك، لكن هناك أسماء ليس لها مصادر وإنَّما وضعت مباشرة أسماءً وتُسمى الأسماء الجامدة، مثل: "جدار، أرض، باب، كرسي" وما إلى ذلك، ومثل أسماء الأجناس مثل: "أسد ونمر" إلى آخره.

ثم إنّ بعض هذه الأسماء تحتاج العرب أنْ تشتق منها فعلًا، فهي لا تشتق من الأصل من المصدر وإنَّما تأتي لهذا الاسم مثل السور، وتأخذ منه سوَّر؛ لأنها تحتاج إليها، مثلًا تأتي إلى العقرب، العقرب هذا اسم جنس، فيريدون أنْ يشبهوا خصلة الشعر إذا كانت على شكل ذنب العقرب فقل: "تعقرب الشعر"، يعني إذا صار على شكل هيئة ذنب العقرب، فقلت هذا اشتقاق من جامد تعقرب، والاشتقاق من الجامد أقل ما يُقال فيه أنه أفضل بكثير من الأعجمي والعامي، وقد توسع فيه المتأخرون، والحد فيه والضابط الحاجة، إذا دعت الحاجة إليه فلا بأس؛ لأنه يبقى أنه عربي ومأخوذ من كلماتٍ عربية، والعرب فعلوه بكثرة يعني ليس قليلًا في العربية، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس السادس والثلاثون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أما بعد:**

فسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في ليلة الإثنين الثالث والعشرين من شهر صفر، من سنة ست وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة الحبيب المُصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، نحن في جامع الراجح بمدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس والثلاثين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

لازال الكلام موصولًا على باب الإبدال الذي ذكرنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد عقدهُ في بابٍ وأتبعه خمسة فصول، ومجموع أبيات الباب وهذه الفصول ثمانيةٌ وأربعون بيتًا، وقد بدأنا بشرح الباب الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في واحدٍ وعشرون بيتًا، وشرحنا منها في الدروس الماضية ثلاثة عشر بيتًا، ونشرحُ منها الليلة ما تيسر -إن شاء الله تعالى-، وفي هذه الأبيات الباقية يقول ابن مالك -عليه رحمة الله-:

٩٥٣. وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيْرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا

٩٥٤. فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيْثِ أَوْ ... زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ ذَا أَيْضًا رَأَوْا

٩٥٥. فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعَلْ   مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ
٩٥٦. وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ   فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيْهِ حَيْثُ عَنّ
٩٥٧. وَصَحَّحُوَا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ   وَجْهَانِ وَالإِعْلاَلُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ
٩٥٨. وَالْوَاوُ لاَمًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ   كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ وَوَجَبْ
٩٥٩. إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ   وَيَا كَمُوْقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ
٩٦٠. وَيُكْسَرُ الْمَضْمُوْمُ فِي جَمْعٍ كَمَا   يُقَالُ هِيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا
٩٦١. وَوَاوًا اثْرَ الْضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى   أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا
٩٦٢. كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ   كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ
٩٦٣. وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفَا   فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

مازال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذكر مواضع الإبدال بين حروف العلة، وذكر من قبل عدة مواضع وذكر في هذه الأبيات مواضع أخرى؛ ففي الدرس الماضي شرحنا قول ابن مالك -عليه رحمة الله-: **"وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا"** يعني أن الياء تُقلب ألفًا، يعني أن الألف تقلب ياءً إذا سُبقت بكسر أو سُبقت بياء تصغير، ثم قال: **"بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا الْتَّأْنِيْثِ أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ"** ذكر هنا موضعين لانقلاب الواو ياءً:

-إذا تطرفت سواءً كان التطرفُ حقيقيًا، إذا كان إثر كسر مثل: **"رضي"** وأصلها كما عرفنا: **"رضو"**؛ لأنها من الرضوان، فتطرفت الواو إثر كسرٍ فقُلبت ياءً.

-أو تطرفت تطرفًا حُكميًا بأن كان بعدها تاء تأنيث كقولهم: **"الشجية"** مذكر **"الشجي"**، أو تطرفت تطرفًا حُكميًا وبعدها (ألفٌ) (ونونٌ) زائدتان.

ثم قال أيضًا: **"ذَا أَيْضًا رَأَوْا"** أي قلب (الواو) (ياءً) **"فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا"**

وذكرنا أن المصدر إذا كانت عينهُ (واوًا) أعلت في فعله وقبل (الواو) كسر وبعدها ألف فإنها تُقلبُ (ياءً)، نحو: **"صام، يصوم، صومًا، وصيامًا"**، **وصيامًا**: يعن الفعل (واو) من **"صام يصوم"** وقد وقعت في المصدر، وقبلها كسرة صِ) وبعدها (ألف) **"صيام"** فقلبت (ياءً).

ذَّكرنا بشرح هذه الأبيات لأن البيت التالي يتعلقُ بها، وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجَمْــعُ ذِي عَــيْنٍ أُعِــلَّ أَوْ سَــكَنْ   فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيْهِ حَيْثُ عَنّ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا كانت (الواو) عين جمعٍ وهي في مفرده معتلةٌ أو ساكنة فحُكمها كحكمها في المصدر المعتل عينًا الذي سبق شرحه، أي أن (الواو) حينئذٍ تُبدلُ (ياءً) إذا كان قبلها كسرة وبعدها (ألف) ولكنها هنا في جمع، والمسألة السابقة كانت في مصدر؛ فالشروط هنا كما تبين من ذلك أربعة:

-أن تكون (الواو) في جمع.

-وأن تكون عينًا، ومعنى كونها عينًا: أن تكون (اللام) صحيحةً لا مُعتلة، المعتل العين، إذًا فاللام حرفٌ صحيح.

-وأن يكون قبلها كسرة.

-وأن يكون بعدها ألف.

مثال ذلك: **"دارٌ وديار"** وأصلهُ: **"دوار"** لأنه من **"دار: يدور"**، وكذلك: **"ثوبٌ وثياب"**، ثياب: أصلهُ **"ثِواب"**؛ لأن العين (واو) وقد ظهرت في الثوب ولكنها وقعت في الجمع **"ثياب"** وقبلها كسرة، وبعدها (ألف)، وهي في المُفرد:

-إما مُعلة: يعني منقلبة كما في **"دار"**: انقلبت الواو ألفًا.

-أو ساكنة، كما في **"ثوب"**.

بخلاف نحو: **"أثواب وأحواض"** **"أثواب"** أعلت الواو أم صحت؟ **"ثوبٌ وأثواب"** الواو أُعلت قلبت أم صحت ثبتت؟ صحت ما قُلبت، لماذا صحت (الواو) في **"ثوب وأثواب"** ولم تُعل؟ **"أثواب"** مع أنها في جمع وبعدها (ألف)، لكن ليس قبلها كسرة **"أثواب"**، وكذلك **"حوضٌ وأحواض"**.

وبخلاف **"طويل"** جمعهُ **"طوال"**، **"طويل، وطوال"** صحت الواو أم أعلت؟ صحت، لماذا صحت مع أن قبلها كسرة؛ لا، قبلها فتحة (طَ) **"طَويل"** قبلها فتحة؛ ومع ذلك هي مُتحركة، هي في المُفرد ليست مُعلة ولا ساكنة؛ ولهذا صحت في الجمع ولم تُعل فيُقال في **"طويلٍ"**: **"طوال"**؛ ولهذا حكموا بالشذوذ على قول الشاعر:

تبـــين لـــي أن القمـــاءة ذلـــة   وأن أعـــزاء الرجـــال طيالهـــا

فجمع **"طويل"** على **"طيال"** وهذا قياسٌ أم شذوذ؟ شذوذ؛ لن القياس التصحيح هنا لأن (الواو) في المفرد **"طويل"** مُتحركة، ليست مُعلة ولا ساكنة.

وجمعت العرب **"ريان"**: الذي ارتوى من الماء، جمعوا **"ريان"** على **"رواء"**، **"رجلٌ ريان"**، **"ورجالٌ رواءٌ"** **"رواءٌ"** الواو وقعت في جمع قبلها كسرة وبعدها ألف **"رواءٌ"** فلماذا صحت ولم تُعل؟ لأن اللام مُعتلة، ونحن اشترطنا أن تكون اللام صحيحة، وكذلك **"جو"** تُجمع على **"أجواء"**، وتجمع على **"جواءٌ"** وصحت اللام وصحت العين هنا **"جواء"** ولم تُعل؛ لأن اللام مُعتلة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَـــحَّحُوا فِعَلَـــةً وَفِـــي فِعَـــلْ   وَجْهَانِ وَالإِعْلاَلُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

عرفنا من قبل أن من الشروط في إعلال الجمع: أن يكون بعدها، أن يكون بعد العين الواقعة حرف علة، أن يكون بعدها ألف مثل: **"ثياب"** أما إذا لم يكن بعدها ألف؛ قبلها مكسور وليس بعدها ألف فما حُكمها حينئذٍ؟ لا تخرجُ عن إحدى حالتين:

-**إما أن تكون على وزن "فعلة"**: يعني مختومة بتاء تأنيث في ما قبلها مكسور، **"فعلة"** ليس بعدها ألف؛ فحُكمها حينئذٍ التصحيح ولا تُعل، نحو: **"عودٍ"** يُجمعُ على عودة، **والعود**: هو المُسن من الإبل يعني كبير السن من الإبل، وبه شُبه الإنسان الكبير فسُمي عودًا، جمعوها على "عودة"، صححوا أم أعلوا؟ صححوا لعدم وجود الألف، وكذلك **"كوز"**: وهو بمعنى كوب، جمعهُ **"كِوزة"** بالتصحيح لعدم وجود الألف.

-**أو يكون على وزن "فِعل"**، إما أن يكون على وزن **"فعلة"**: يعني ليس بعد العين ألف لكن مختوم بتاء التأنيث، وهذا حُكمه وجوب التصحيح.

-**أو يكون على "فِعل"** يعني ما قبله مكسور لكن ليس بعدهُ ألف وليس مختومًا بتاء التأنيث؛ فهذا جاء فيه الإعلال وهو الأكثر وجاء فيه التصحيح، وهو قليلٌ عند ابن مالك وعند غيره شاذ، مثال ذلك: لو جمعت **"ديمة"**: وهي المطر المُستمر بلا صوت، كنت تقول في جمع **"ديمة"**: **"ديم"**، ديم: على وزن **"فِعل"**، (الياء) كما ترون وقعت (عينًا) ما قبلها مكسور، لكن ليس بعدها ألف؛ إن صححنا قُلنا: **"ديم"** ولو أعللنا بقلبها **"واوًا"** قلنا: **"دوم"**، وهنا جاء التصحيح وهو الأكثر يقولون: **"ديم"**، وكذلك **"قام"**: تُجمع على قامات وتُجمع على **"قيم"** أو **"قيمة"**: تجمع على: **"قيم"**، وأما **"حاجة"**: فجمعت على **"حاجات"**، وعلى **"حوائج"**، وجمعت على **"حوج"**.

حاجة: **"وحوج"** هذا بالتصحيح ولا بالإعلال؟ هذا بالتصحيح وهو قليل

عند ابن مالك وشاذٌ عند غيره، وأما **"ديمة وديم"**؟ **"ديمة"** مأخوذة من أي فعل؟ من دام يدوم إذًا فالأصل (واو)، وقولنا: **"ديم"** أعلت الواو أو صحت؟ أعلت؛ إذًا الأكثر في **"فِعل"** الإعلال، كـ **"ديمةٍ" و"ديم"**، و**"قيمةٍ"** و"قيم"، قيمة من قام يقوم، والتصحيح قليلٌ أو شاذ.

لو وقفنا بعد ذلك عند قولهم **"ثور"** والثور معروف وهو الذكرُ من البقر جمعته العرب على عدة جموع، فقالوا مثلًا في جمعه: **"أثوار"** بالتصحيح أم بالإعلال؟ **"ثور"** هذا على وزن **"فعل"** عينه كما ترون (واو) وهي (واو) ساكنة، وقالوا: **"أثوار"** هذا بالتصحيح أم بالإعلال؟ بالتصحيح، قياس أم شاذ؟ الواو الساكنة متى تُعل كما في **"ثوب"** و**"ثياب"**، و**"ثوب"** و**"أثواب"**؟ تُعل إذا كان قبلها كسرة وبعدها ألف، كما في **"ثوب وثياب"**، **وأثواب** تصح لأن ما قبلها مفتوح، و**"أثوار"** ما قبلها مفتوح؛ إذًا على القياس، أفعال على القياس.

وقالوا: في جمع **"ثورٍ"** **"ثيار"** بالإعلال أم بالتصحيح؟ بالإعلال، قياس أم غير قياسي؟ **"ثيار"** قياس؛ لأن ما قبلها مكسور وبعدها ألف في جمع، وقالوا في جمع **"ثور"**: **"ثِوره"**، **"ثِوره"** في التصحيح، ولكنه قياس أم غير قياس؟ قياس؛ لأن **"فِعلة"** القياسُ فيها التصحيح كما قال ابن مالك: **"وصححوا فعلةً"**، **"فِعلة"** قياسُها التصحيح.

وقالوا: **"ثيرة"**، بالإعلال فهو قياسي أم شاذ؟ شاذ لأن قياس **"فِعلة"** التصحيح، وقالوا أيضًا في جمع **"ثور"**: **"ثيران"**، الياء قبلها كسرة لكن بعدها راء لا ألف؛ فالواو أُعلت قُلبت ياءً يعني هذا قياسي أم غيرُ قياسي **"ثيران"**؟ لماذا غير قياسي؟ تذكر المواضع السابقة، قلنا في المواضع السابقة: أن (الواو) إذا سكنت بعد كسر متى ما سكنت بعد كسر تُقلبُ (ياءً) كما في **"ميزان"**: من الوزن، **"ميزان"** تقلب هذه المواضع القياسية للقلب، لكن طبعًا مسألة أخرى سابقة،

نعم.

"ثيران": نعم الواو سكنت أصلها **"ثوران"** من **"ثور ثوران"** سكنت الواو بعد كسر وقلبت ياءً، وقيل "ثيران".

بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْـوَاوُ لاَمًـا بَعْـدَ فَـتْحٍ يَـا انْقَلَـبْ	كَالْمُعْطَيَـانِ يُرْضَـيَانِ وَوَجَـبْ
إِبْـدَالُ وَاوٍ بَعْــدَ ضَـــمٍّ مِـــنْ أَلِــفْ	وَيَـا كَمُـوْقِنٍ بِـذَا لَهَـا اعْتُـرِفْ

-ذكر هنا موضعًا لقلب الواو ياءً.

-وذكر موضعًا لقلب الألف واوًا.

-وذكر موضعًا لقلب الياء واوًا.

نحن ذكرنا في أول الشرح أننا سنشرح أبيات ابن مالك على ترتيب الألفية، فإذا انتهينا من شرح باب الإعلال وشرح أبياتها سنعود ونجمع النظائر فنذكر الهمزة تُقلب (واوًا) متى؟ وتقلب (ألفًا) متى؟ وتقلب (ياءً) متى؟ بحسب المواضع، ثم نذهب على الألف ونعرف متى تُقلب همزةً ومتى تقلب ياءً، ومتى تقلب واوًا بحسب المواضع حتى ننتهي؛ لكن الآن نتبع ابن مالك في شرح أبياته.

- **فموضع قلب الواو ياءً** -الموضع الذي ذكره هنا لقلب الواو ياءً- إذا كانت الواو لامًا وهي رابعةً فصاعدًا، وقبلها فتحة، إذا وقعت الواو حرفًا رابعًا فصاعدًا: رابعًا، خامسًا، سادسًا، وقبلها فتحة فإنها تُقلبُ ياءً.

مثال ذلك:

طالب: (@٠٨:٢٥:٠٠).

الشيخ: لا يُشترطُ فيها ذلك؛ وإنما يُشترط أن تكون لامًا، يعني في موضع اللام

من الكلمة؛ سواءً كانت متطرفة أو تلاها اتصل بالكلمة شيء، إذا كانت لامًا مثلًا تكون في الأخير قد يتصل بالكلمة شيء ومع ذلك تُقلب.

مثل: **"أرضيتُ زيدًا"**، **"أرضيتُ زيدًا"** الياء هنا اتصلت بالتاء، وإن كانت التاء كلمة أخرى لكن اتصلت بها، لكن الياء وقعت هنا لامًا للفعل **"أرضيتُ زيدًا"**، أرضيتُ هذه من الرضوان يعني أن اللام واو، وأصلُ الكلمة: **"أرضوتُ زيدًا"** ووقعت الواو رابعةً وقبلها فتحة، فقلبت ياءً، فيقال: **"أرضيتُ"**.

وكذلك لو قلنا: **"مُرضيان"**: أيضًا من الرضوان، اللام واو، وأصل الكلمة: **"مُرضوان"** فوقعت الواو رابعةً قبلها فتحة وقُلبت ياءً: **"مُرضيان"**، وكذلك **"يُرضيان"** أصلُها: **"يُرضوان"** وقعت الواو رابعةً بعد فتح وقُلبت ياءً.

ما رأيك لو قيل: **"أنا أُرضي زيدًا"**؟ **"أنا أُرضي زيدًا"** الياء وقعت رابعة، أليس كذلك؟ وأُرضي من الرضوان، إذًا فاللام (واو) وأصل الكلمة **"أنا أُرضي" "أنا أرضو"** إذًا أُعلة الواو بقلبها ياءً،...أعلت لهذه القاعدة أو لقاعدةٍ أخرى؟ القاعدة هنا تقول: إذا وقعت رابعةً بعد فتح، و**"أرضي"** وقعت رابعةً بعد كسر ما تدخل تحت هذه القاعدة.

تدخل تحت قاعدةٍ سابقة وهي أن (الواو) إذا تطرفت إثر كسر تُقلب (ياءً) مثل: **"رضي"** أصلها **"رضو"** تطرفت (الواو) إثر كسر فقلبت (ياءً)، (@٠٠:٣٥:٢٨) ومثل: **"أُرضي"**؛ إذًا هذا المثال يدخُل في قاعدةٍ سابقة أما قاعدتُنا فيدُخل فيها نحو: **"أرضيتُ"** أو **"مُرضيان"**، أو نحو: **"أدعيتُ"**، **"أدعيتُ عليه" "أعديتُ"** من **"دعا يدعو"**، الأصل: **"أدعوتُ"**، وقُلبت (الواو) ياءً لأنها وقعت خامسةً بعد فتح.

وكذلك لو قُلنا: **"أعطيتُ"**، من **"عطا يعطو"**، ومعنى **"عطا يعطو"** تناول

الشيء، **"أعطوت الشيء**: أي تناولته؛ إذًا فأصل **"أعطيتُ"**: **أعطوتُ"** وقُلبت (الواو) ياءً لوقوعها رابعةً بعد فتح.

وكذلك لو قُلنا: **"مُعطيان"** وهذا مثالُ ابن مالك: **"المُعطيان يُرضيان"**.

بخلاف **"دعوتُ"** لماذا لم تُقلب (الواو) (ياءً)؟ لأنها ليست رابعةً فصاعدًا بل ثالثة، وكذلك: **"سموتُ"** الحُكم مُختصٌ بالرابعة فصاعدًا؛ طبعًا نحن لا نضع القواعد، يعني فقط نُقعد لكلام العرب الذي سمعناه عن العرب، فالعرب تقلب الرابعة ولا تقلب الثالثة.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"والواو لامًا بعد فتح"**، بل هذا الذي شرحناه قبل قليل من كون أن (الواو) إذا وقعت رابعةً بعد فتح تُقلب (ياءً)هذا هو قول ابن مالك: **"والواو لامًا بعد فتحٍ ينقلب"**: أي ياءً انقلب **"كالمُعطيان يُرضيان"**، يقول: ينقلب (الواو) حالة كونه (لامًا) بعد فتح على (ياء) نحو: **"المُعطيان يُرضيان"**؛ هذا موضع قلب الواو ياءً.

- **وأما موضع قلب الألف واوًا**: فإذا وقع بعد ضم، (الألف) إذا وقع بعد ضم فإنه يُقلب (واوًا) نحو: **"كاتب"** نبنيها للمجهول: **"كُوتب"** أما إذا انقلبت ألف **"كاتب"** إلى (واو) في **"كوتب"** لأنها وقعت بعد ضم.

وكذلك **"كاتب"** لو صغرناها نقول: **"كويتب"** لماذا انقلبت ألف "كاتب" إلى (واو) في كويتب"؟ لوقوعها بعد ضم.

وكذلك: **"ضارب وضورب"، و"ضاربٌ وضويرب"**.

- **وأما موضع قلب الواو ياءً**، (الياء) تُقلب واوًا فإذا سكنت بعد ضمٍ في مُفرد: (الياء) إذا سكنت بعد ضم في مُفرد فإنها تُقلبُ واوًا طبعًا لمناسبة الضم.

مثال ذلك لو قُلت: **"أوقنُ بالله"** فأنا ماذا؟ **"أوقن بالله فأنا موقن"**، من ماذا؟

ما أصلُ الكلمة؟ من اليقين **"يقين"** يعني الفاء: ياء، **"يقين"** ليست **"وقين"**، **"يقين"**، و**"أوقن"** **"أُفعل"**، إذًا أصل الكلمة في **"أوقن"**: **"أويقن"** ثم قُلبت أصلها **"أويقن"** وقلبت الياء واوًا: **"أوقن"**.

وكذلك: **"ووقن"** أصلُها **"ويقن"** وقُلبت الياء واوًا لأنها سكنت بعد ضمٍ في مُفرد.

وكذلك: **"موسر"** مأخوذةٌ من ماذا؟ من اليُسر، ففاء الكلمة (ياء) وأصل الكلمة: **"مُيسر"** ثم قلبت الياء واوًا في هذه القاعدة وقيل **"موسر"**.

بخلاف ما لو قُلت: **"أيقن زيدًا بالله"** **"أيقن"** لماذا لم تُقلب الياء واوًا؟ لم تسبق بضم، أي سكنت لكن لم تُسبق بضم.

وبخلاف **"هُيام"**: مصدر **"هام يهيمُ"** وقال: **"هيمانًا، وهُيامًا"**، **"هيام"** لماذا لم تُقلب الياء واو؟ الجواب: لأنها لم تسكن، مع أنها مسبوقة بضم **"هُيام"** لكن هي لم تسكن.

وقد جمع ابن مالك الكلام على قلب الألف واوًا، وقلب الياء واوًا اللذين شرحناهما قبل قليل في قوله: " **"وَوَجَبْ"**:

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ... وَيَا كَمُوْقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

يقول: يجبُ أن تُقلب الألف والياء إذا وقعا بعد ضمٍ أن يُقلبا إلى واو نحو: **"موقن"**، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُوْمُ فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ هِيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

هذا البيت مُرتبطٌ بالبيت السابق، البيت السابق ماذا قررنا في الياء إذا كانت ساكنةً وقبلها ضم؟ تقلب واوًا لكن هناك قُلنا في مُفرد، إذا سكنت بعد ضمٍ في مُفرد، فإذا سكنت بعد ضم في جمع؛ فحُكمه في هذا البيت قال:

وَيُكْسَـرُ الْمَضْـمُوْمُ فِـي جَمْـعٍ كَمَـا يُقَـالُ هِـيْمٌ عِنْـدَ جَمْـعِ أَهْيَمَـا

يقول: سبق أن الياء الساكنة إذا وقعت بعد ضمٍ فإنها تُقلبُ إلى واوٍ نحو: **"موقن"** وسبق أن نبهنا على أن ذلك خاصٌ في المفرد، فإذا وقع ذلك في جمع؟ وجب قلبُ الضم كسرًا وتصحيح الياء، مثال ذلك: جمع **"أبيض"** أو **"بيضاء"**، **"أبيض وبيضاء"** مثل: **"أحمر وحمراء"** و**"أخضر وخضراء"** وسبق لنا في جمع التكسير أن **"أفعل وفعلاء"** يُجمعان على **"فُعلٍ"** بالتكسير، **"أحمر حُمر"** و**"حمراء حُمر"** **"فعلٌ"** لجمع **"أحمرٍ وحمراء"** كما يقول ابن مالك.

إذًا فأفعل وفعلاء يُجمعان على **"فُعلٍ"** فعل: بضم الفاء وسكون العين، ومن ذلك: **"أبيض وبيضاء"** يجمعها قياسٌ على ماذا؟ على **"فُعلٍ"** وكان القياس أن تقول: **"بُيضٌ"** فاجتمعت الياء الساكنة بعد ضم، لو كان ذلك في مُفرد لكنا قد قلبنا الياء واوًا؛ لكن هذا في جمع يقول ابن مالك: "في الجمع تُصحح الياء" يعني تُبقيها ما تعلها ما تقلبُها، تصحح الياء؛ ماذا تفعل؟ نأتي للحركة للضمة ونقلبُها كسرةً لمناسبة الياء، يقول العرب في جمع **"أبيض بيضاء"**: **"بيضٌ"**.

لو لاحظتم في أحكام الإعلال عمومًا في المواضع السابقة، لاحظتم أن الذي يغلب الحركة أم حرفُ العلة؟ نعم الأصل في الإعلال أن الحركة هي التي تغلب وتؤثر في حرف العلة، **"ثوب"** نجمعها **"فعال"** نقول في الأصل: **"ثِواب"** أما أن تغلب الكسر فنقول: **"ثياب"** وتغلب الواو فنقول: **"ثواب"** لكن هم يغلبون الحركة نقول: **"ثياب"**.

لو قلنا مثلًا: **"مفعال"** من الوزن لكان الأصل أن يُقال: **"مِوزان"** نغلب الكسرة فنُعل الواو، أو نُغلب الكسرة ونقلب (الواو) نقول: **"ميزان"** وهكذا.

الأصل في الإعلال أن تغلب الحركةُ حرف العلة، وكالمثال السابق كما قُلنا في

"**موقن مويقن**" وقلنا: "**موقن**" من أجل الحركة، لكن هُنا في الجمع، في جمع "**أبيض بيضاء**" قلنا: "**بيض**" انقلبت الحركة أو حرف العلة؟ حرف العلة لماذا؟ -طبعًا هذا كلام العرب- نحن نُقعد له؛ لكن نحاول أن نُعلل فعللوا وقالوا: "من المُقرر في الجمعِ والمُفرد أيهما أخف الجمع أم المُفرد؟ المُفرد أخف من الجمع.

ومن المُقرر في الواو والياء أيهما أخف الياء أم الواو؟ الياء؛ لأن الواو أم الضمة، والضمة معروفة أنها أقوى وأثقل الحركات، فأنت إذا قلت الآن في جمع "**أبيض وبيضاء**" على "**فُعل**" قلت في القياس: "**بُيض**"؛ أنت بين أمرين:

-إما أن تعل الياء فتقلبها إلى ماذا؟ إلى (واو) فتقول: "**بوض**" فجمعت حينئذٍ ثقل الجمع وثقل الواو، أو أن تغلب الكسر فتقول: "**بيض**" فتُبقي ثقل الجمع أو تجمع بين ثقل الجمع وخفة الياء، وهذا الذي فعلت العرب، قالوا: هنا غُلبت الحركة لكي لا يجتمع ثقلان في الكلمة، ثقل الجمع، وثقل الواو.

فإن قلت في جمع "**ثوب**" على "**فعال**" يقولون ماذا؟ "**ثياب**" بالإعلال ولا بالتصحيح؟ بالإعلال، لماذا أعلوا هنا وقلبوا (الواو) ياءً في الجمع؟ لو قيل-أنتم قبل قليل عللتم- وقُلتم: إن "**بُيض**" لم نُعل الياء لقلبها (واوًا) وإنما نقلب الضمة كسرة فنقول: "**بيض**" لماذا؟ لكي لا تنقلب الياء إلى واو؛ فيجتمع على الكلمة ثقل الجمع وثقل الواو.

لو قلنا في جمع: "**ثوب**" على "**فِعال**" القياس: "**ثِواب**" لكنهم يُعلون فيقولون: "**ثياب**" لماذا أعلوا هنا في الجمع ولم يُعلوا في "**بيض**" في الجمع؟ نعم، للعلة نفسها؛ لأنك إذا قُلت: "**ثياب**" بإعلال (الواو) إلى (ياء) اجتمع في الكلمة ثقل الجمع وخفة الياء، ولو لم تُعل في "**ثِواب**" لاجتمع ثقل الضم وثقل الواو طبعًا هذه تعليلات فقط؛ ليس معنى ذلك أنها حاكمة ليست هي الحاكمة، هي تعليلات.

ومثال ابن مالك الذي ذكره وهو جمعُ **"أهيم"**، فقال: **"أهيم هيماء"**، **والهيم**: هو مرضٌ يُصيب الإبل فتهيم على وجهها ولا تقر، وتشربُ ولا تروى، ومن ذلك سُمي شدة الحُب بذلك: **"هام فُلانُ بفلانة"** كان حُبها أشغله عن نفسه؛ فإذا جمعت: **"أهيم" "جملٌ أهيم"**، أو **"ناقةٌ هيماء"**، أو **"رجلٌ أهيم"**، أو **"امرأةٌ هيماء"** فقياسُه أن يُجمع على **"فُعل"**، فيقال في جمع **"أهيم"**: **"هيم"**، **"هيمٌ"** بالتصحيح، لماذا صححوها؟ لكي لا يقلبوا الياء واوً فيجمعوا ثقل الجمع وثقل الواو.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَوَاوًا اثْــرَ الْضَّــمِّ رُدَّ الْيَــا مَتَــى ... أَلْفِـيَ لاَمَ فِعْـلٍ اوْ مِـنْ قَبْـلِ تَـا
كَتَــاءِ بَــانٍ مِــنْ رَمَــى كَمَقْــدُرَهْ ... كَــذَا إِذَا كَسَــبُعَانَ صَــيَّرَهْ

سبق لنا أن الواو إذا تطرفت بعد كسر فما حُكمها؟ الواو إذا تطرفت إثر كسر فما حُكمها؟ حُكمها أن تُقلب (ياء) سواءُ:

-تطرفت تطرفًا حقيقيًا كـ**"رضي"** أصلها **"رضو"**، أو تطرفت تطرفًا حُكميًا بأن كان بعدها تاءُ التأنيث مثل: **"امرأةٌ شجية"** من الشجو.

-أو تطرفت تطرُفًا حُكميًا بأن كان بعدها ألفٌ ونونٌ زائدتان، تذكرون ذلك.

وقلنا هنا: في كونها متطرفةً تطرفًا حُكميًا بعدها ألفٌ ونون زائدتان ليس هناك مسموعٌ لهذا الحُكم، ولكن نأتي له بمثالٍ مقيس يسمونه بناء، كما لو بنينا مثل **"ضربان"** من الغزو، خذ الغزو اسمًا على بناء: يعني على وزن، يعني على مثال، يعني على صيغة ضربان، ماذا ستقول؟ "غَضَري، غَزي، ضَرَبَ، غزوان، ولا غزيان؟ **"غزوان"** بالتصحيح، **"غزيان"** بالإعلال.

ونحنُ قلنا إن الواو إذا تطرفت إثر كسر تُعل أو تُصحح؟ تُعل، إذًا نقول:

"غزوان، أو غزيان"؟ "غزيان" هذا يُسمى باب البناء، وهو من أبواب الصرف القائمة على مُجرد القياس؛ لأن باب الأسماء، التسمية الأعلام في اللغة العربية واسعٌ جدًّا، فباب الإعلام تكثُر فيه الجدة، كما ترون عند الناس الآن يُحبون أن يأتوا بأسماءٍ جديدة، لك أن تبني من الكلام العربي على أوزانٍ لم تُسمع ولكنها مقيسه.

إنسان عنده مثلًا محل أو شركة أو اختراع، أي شيء ويأتي له باسمٍ جديد، لك أن تُسمي باسمٍ مُستعمل؛ لا بأس، يُسمى هذا العلم المنقول، تسمي -جاك ولد- فتُسميه "ناصر" نقلته من اسم الفاعل من نصر فهو ناصر، أو "منصور" نقلته من اسم المفعول، أو "نصر" نقلته من المصدر **"نصر ينصر نصرًا"** فإذا أردت اسمًا مُرتجلًا يعني لم يُستعمل من قبل لك أن تستعمل هذا الباب باب البناء.

تقول مثلًا سآخذ من **"النصر"** على وزن **"ضربان"** فتقول: "نصِران" فهذا جائزٌ في الأعلام ليس جائز في الأفعال والأسماء المُشتقة، في الأعلام لا بأس بذلك، تُسمي الشركة أو تُسمي المحل بمثل هذه الأسماء الجديدة؛ هذا معنى قولهم **"البناء"**؛ فهذا الأمر شرحناه من قبل، وهو أن الواو إذا تطرفت إثر كسر تُقلب ياءً.

هنا الآن يتكلم ابن مالك في البيتين السابقين على نحو هذا الحُكم، لكن (الياء) يقول: **"الياء أيضًا إذا تطرفت إثر ضمٍ"** فما حُكمها؟ حكمها أن تُقلب واوًا، قُلنا دائمًا الحركة هي التي تغلب حرف العلة؛ سواءٌ تطرفت الياء تطرفًا حقيقيًا كما في قولهم: **"قضو الرجلُ"**: بمعنى ما أقضاه، يعني ما أحسن قضائه.

وقد سبق في باب التعجُب إن كُنتم تذكرون أن التعجُب له صيغتان قياسيتان: **"ما أفعلهُ، وأفعل به"** وله أيضًا صيغةٌ قياسيةٌ ثالثة وهي فعُل، إذا أردت بها التعجُب فلكم أن تنقل أي فعلٍ ثلاثي من بابه **"فعل"** أو **"فعِل"** أو **"فعُل"** تنقلهُ

إلى صيغة **"فعُل"** للدلالة على التعجُب:

فالفعل الذي عندنا: **"قضى"**، **"قضى يقضي"**، من القضاء، **"قضى يقضي"**: يعني فعل القضاء، فإذا أردت أن تتعجب من حُسن قضائه لك أن تقول: **"ما أقضاه"** **"ما أفعله"**، أو **"أقضي به أفعل به"**، أو أن تصوغ الفعل على **"فَعُل"** تقول: **"قضو"** **"قضو زيدٌ"** يعني ما أحسن قضائه.

وكذلك لو تعجبت من "رميه"، تقول: **"ما أرماهُ وأرمي به"**، أو تصوغ الفعل على فعُل، فإذا صغت الفعل على **"فعُل"** من **"رمى"** ماذا تقول؟ **"رمو، رمو الرجلِ"** مع أنها من الرمي من **"رمى يرمي"**، يعني اللام ياء فأصلُ الفعل: **"رمُي"** فتطرفت الياء إثر ضم فقُلبت **"واوًا"** **"رمو الرجُل"** يعني: ما أحسن رميه، أو **"نهو الرجلُ"** يعني ما أنهاه: أي ما أعقله، أو **"سرو الرجُلُ"**: يعني ما أقوى سيره في الليل، وهكذا.

قلنا: إن ما ذكرناه من أن الياء إذا تطرفت إثر ضمٍ تطرفًا حقيقيًا؛ فهذا ما ذكره ابن مالك في قوله: **"وَوَاوًا آثْرَ الْضَّمِّ رُدَّ الْيَاء مَتَى أَلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ"**، يعني أن الياء متى ما كانت:

-**لام فعلٍ**: **أي مُتطرفةً تطرُفًا حقيقيًا** فإنها تُردُ (واوًا) تُقلبُ (واوًا) إذا كانت إثر ضم.

-**أو كان التطرفُ تطرفًا حُكميًا**، بأن يكون بعدها "هاءُ" تأنيث، هي لام الكلمة يعني أخر حرف صحيح فيها لكن بعدها تاء تأنيث فيكون التطرفُ حُكميًا، هذا ليس له مثالٌ مسموع، وسنأتي له بمثالٍ مقيس من باب البناء.

فهذا الذي ذكرهُ ابن مالك في قوله: **"أَوْ مِنْ قَبْلِ تَاءٍ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ"**، لو بنينا من الفعل "رمى يرمي" على مثال وبناء **"مقدرة"**، **"مقدرة"**

على وزن **"مفعلة"**؛ هنا نقول ماذا؟ **"مقدر مقدورُ"** **"مرمُيه أم مرموه"** نُعل أم نُصحح؟ نُعل، إذًا نقول: **"مرموه"** لماذا أعللنا بقلب الياء واوًا؟ لأنها تطرفت إثر ضم، وإن كان الطرفُ حُكميًا.

-أو كان التطرفُ حُكميًا بأن كانت لام الكلمة وبعدها ألفٌ ونون زائدتان، وهذا أيضًا ليس له مثالٌ مسموع فنأتي له بمثالٍ مقيس من باب البناء؛ وهذا الذي ذكره ابن مالك في قوله: **"كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ"**، لو جعلت **"رمى يرمي"** على مثال **"سبُعان"**، و**"سبعان"** هذا اسمُ مكان في بلاد قيس، موضع اسمهُ سبعان على وزن **"فعلان"** كنا نقول ماذا؟ **"فعلان رمُيان"** أم **"رموان"**؟ **"رموان"** بالإعلال؛ لأن الياء تطرفت إثر ضم، وإن كان التطرف حكميًا.

إذًا نعرف من ذلك لو أن أحدًا أخذ من كلمةٍ لامُها ياء كـ**"رمى يرمي"**، أو **"قضى يقضي"** أو **"هدى يهدي"**، وأتى بكلمةٍ جديدة حدث فيها هذا الحُكم، أن الياء تطرفت إثر ضم؛ فنقول له: القياس -وإن لم يُسمع عن العرب- القياس أن تقلب الياء واوًا، هذا الذي كُنا نقولهُ في معنى القياس.

القياس: هو معرفةُ حكم الشيء غير المسموع، القياسُ لا يُطبق إلا في غير المسموع، المسموع هو الحكم، والقياس: القياس إنما يكون في غير المسموع، تقيسهُ على ماذا؟ لاشك أنه يقيسهُ مسموع، وإن كان المسموعُ كُله آتٍ على طريقةٍ واحدة فالقياسُ عليه.

فإن كان المسموع على أكثر من وجه؛ إن كانت الوجوه كثيرة قس عليها جمعيًا؛ هذا يجوز وهذا يجوز، وإن كان أحدهما كثيرًا والآخر قليلًا فالجمهور يرون أن القياس إنما يكون على الوجه الكثير، والقياس صحيحٌ فصيحٌ في نفسه ولكن لا يُقاسُ عليه.

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بقوله:

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفَا   فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

عندما حفظتُ الألفية حفظتُ البيت: "يروى"، وبقي في ذهني إلى الآن مع أني قبل أن أشرحه أقول انتبه: **"يُلفى"** ليس ب "يُروى" ومع ذلك أخطأت مرتين.

طالب: (@٥١:٦٠:٠٠)

الشيخ: لا هي لابد **"يُلفى"** ما تصير "يروى"؛ لأنها تُخالف السجعة الأولى: **"وصف"**: تنتهي بالفاء إذًا **"يُلفى"** فهذا يعني أهمية أن الإنسان إنما يحفظُ في البداية حفظًا صحيحًا ولو كان حفظًا مُتمهلًا، لكن يتأكد أن ما يحفظهُ صحيحًا سواء من حيثُ النُطق أو من حيثُ الكلمة.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا وقعت الياءُ عينًا لوصفٍ على وزن **"فُعلى"** فُعلى: بضم الفاء، وسكون العين، **"فُعلى"** ليست **"فَعلى"** فيجوز لك فيها الوجهان، يجوز أن تُعل بقلب الياء واوً فحينئذٍ تبقى الضمةُ على حالها، ويجوز أن تُصحح الياء بإبقائها ياءً؛ فيلزمُ من ذلك أن تقلب الضمة كسرة، نحو: **أنثى**: **"الأكيس، والأضيق، والأطيب"** لو أردنا الأنثى المؤنث من الأكيس: **"أفعلُ فُعلى"** ماذا نقول في مؤنث الأكيس؟

-**لك أن تُصحح:** تقول: **"كيسى"**، ومؤنث الأضيق: **"امرأةٌ ضيقى"**، ومؤنث الأطيب: **"طيبى"** والأصل هنا الياء؛ لأن الأكيس من الكيس، والأضيق من الضيق، والأطيب من الطيب.

-**ولك أن تُعل بقلب الياء واوً**؛ فتقول حينئذٍ:**" كوسا: امرأةٌ كوسا، وامرأةٌ ضوقا، وامرأةٌ طوبا"** بقلب الياء واوً وتصحيح الضمة.

-**وكان القياس**، القياس أن تقول ماذا؟ تجعلها على **"فُعلى بالياء"**، تجعلها

على **"فُعلى"** بالياء فتقول: "كويسى، وطويبى، وضُيقى"؛ والثقل واضح، ففرت العرب من الثقل هُنا بإحدى طريقتين:

- **إما أن تُغلب الضمة على الأصل في الإعلال**؛ فتقلب الياء واوً فتقول: "طوبا"، و"كوسا" و"ضوقا".
- **أو أن تُغلب حرف العلة فتُثبت الياء تُصححُها وتقلب الضمة** إلى كسرة فتقول: "طيبا، وكيسا، وضيقا".

بخلاف "**طوبا**" لو كانت مصدر **"طاب يطيبُ"**، يُقال: **"طاب يطيبُ طيبًا وطوبا"** لو كانت مصدرًا **"طوبا"** لم تكن وصفًا، المصدر طبعًا من الأسماء غير الأوصاف، والشرط هُنا أن تكون عينًا لفُعلى وصفًا، وعلى أن تكون وصفًا يجوز فيها الوجهان.

-أما إذا كانت اسمًا غير وصف فليس لك فيها إلا الإعلال، فتقول: **"طوبا"** **"طاب يطيب طيبًا وطوبا"**.

-أو إذا جعلت **"طوبا"** اسمًا للجنة، فإذا صارت اسمًا لم تكن وصفًا فأيضًا تقول: **"طوبا"** بالإعلال أيضًا لأن الوجهين لا يجوزان إلا في **"فُعلى"** الوصف، أما فُعلى الاسم فليس فيها إلا الإعلال.

لو قلنا: "أولى"، وأن نتأول **"أولى"** هذه "فُعلى أيضًا، **"فعلى"** هل يصح فيها الوجهان: الإعلال والتصحيح؟ لا، لأن العين واوٌ ليست ياءً والكلام على "فُعلى" الوصف إذا كانت عينُها ياءً؛ فلك أن تُصححها ياءً ولك أن تقلبها واوً، أما إذا كانت واوً فليس فيها إلا التصحيح **"أولى"**.

وعرفنا أن **"أولى"** أصلها من **"وول"** يعني فاءُ والعين واوان؛ فهذا ما يتعلق بالباب الذي جعلهُ ابن مالك في أول كلامه على الإعلال، كان هناك من سؤالٍ فيه

لأني سأنتقل الآن للكلام على الفصول التي ذكرها ابن مالك بعد هذا الباب، تفضل.

طالب: (@٥٦:٦٦:٠٠).

الشيخ: وصف إذا كان وصفًا، إذا كانت **"فُعلى"** وصفًا وعينها ياء؛ جاز لك التصحيح، وجاز لك الإعلال، الإعلال لا يجبُ الإعلال إذا كانت اسمًا، إذا كانت **"فُعلى"** اسمًا لا وصفًا، كما لو جعلت **"طوبا"** مصدرًا، أو اسمًا للجنة فليس فيها إلا الإعلال فتقول **"طوبا"**، مصدر لأنهم يقولون: **"طاب الشيء يطيبُ طيبًا وطوبا"**، فتكون المصدر بمعنى **"طيب"**.

ما كانت على **"فعلى"** المصدر يأتي على "فُعلى"، والوصف يأتي على **"فُعلى"** لا إشكال في ذلك؛ فإن جعلتها مصدرًا بمعنى **"الطيب"** استعملتها استعمال الطيب فحينئذٍ تكون اسمًا، فإذا استعملتها **"فُعلى"** مؤنث **"أفعل"** هذه امرأةٌ طوبا: يعني طيبة فحينئذٍ تكون وصفًا، نعم.

بعد ذلك ينتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أول فصلٍ عقده بعد هذا الباب، وهذا الفصل جعله ابن مالك وخصصهُ لبيان حُكم لام **"فُعلى"** و**"فَعلى"** إذا كان معتلًا، اللام: لامُ **"فُعلى"** إذا كان حرف علة، ولام **"فَعلى"** إذا كان حرف علة، ما حُكمه حينئذٍ؟ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٦٤. مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ   يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

٩٦٥. بِالْعَكْسِ جَاء لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا   وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لاَ يَخْفَى

إذًا فتكلم في البيت الأول على حُكم لام **"فَعلى"**، وتكلم في البيت الثاني على حُكم لام **"فُعلى"**، وإنما ذكر هذين البيتين بكلامه على الإعلال ليذكر في البيت الأول موضعًا من مواضع قلب الياء واوًا؛ وهذا الموضع إذا وقعت الياء لامًا

ل"**فَعلى**" "**فَعلى**" بفتح الفاء بشرط كون اسمًا لا وصفًا.

إذا وقعت الياءُ لامًا ل"**فَعلى**"، "**فَعلى**" الاسم ليس الوصف؛ وهذا قوله: "**مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمًا**" يعني حالة كونه اسمًا، "**أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ**".

مثال ذلك: "**التَقْوَى**"، أصله "**تقى**" لأنه من قولهم: تقيتُ الشيء بمعنى "**اتقيتهُ**" إذًا فاللام ياء، لكنهم قلبوا الياء واوً لأنها وقعت لامًا ل"**فعلى**" اسمًا.

وكذلك: الفتوى، وأصل الكلمة "**فتي**"؛ لأنها من الفتاء، فقلبوا الياء واوً، لأنها وقعت لامًا ل"**فعلى**" اسمًا.

ومن ذلك البقوى: وهو اسمٌ من البقاء، وأصلهُ بقي، واضح أنه واوٌ من "**بقي يبقى**".

وقوا ابن مالك: "**غَالِبًا جَا ذَا البَدَلْ**" احترازٌ من كلماتٍ قليلة جاءت بتصحيح الياء بلا إعلال، كقولهم: "**سعيًا**" وهو اسمٌ لمكان، وكقولهم: "**ظبيًا**" علمٌ للبقرةٍ الوحشية، كل بقرةٍ وحشية تُسمى ظبيًا، كما أن كل أسد يُسمى "**أسامة**" علمٌ على البقرة الوحشية.

قالوا: علة القلب هنا لماذا قلبوا الياء واوً في "**فعلى**" اسمًا، في "**فعلى**" اسمًا يعني لا وصفًا فهي في الوصف كما سيأتي تبقى صحيحةً ياءً، قالوا: العلة هنا التفريق بين "**فَعلى**" الاسم كالتقوى، وبين "**فعلى**" الوصف كمثل: "**خزيا**"، ف"**فعلى**" إذا كانت وصفًا فإن اللام تصح ولا تُقلب، كقولهم: "**خزيا**" مؤنث "**خزيان**"، يقال: "رجلٌ خزيان، وامرأةٌ خزيا" في التصحيح، وك"**صديا**" مؤنث صديان" أي عطشان، يقال رجلٌ صديان وامرأةٌ صديا" في التصحيح، وكقولهم: "**ريا**"، مؤنث "**ريان**".

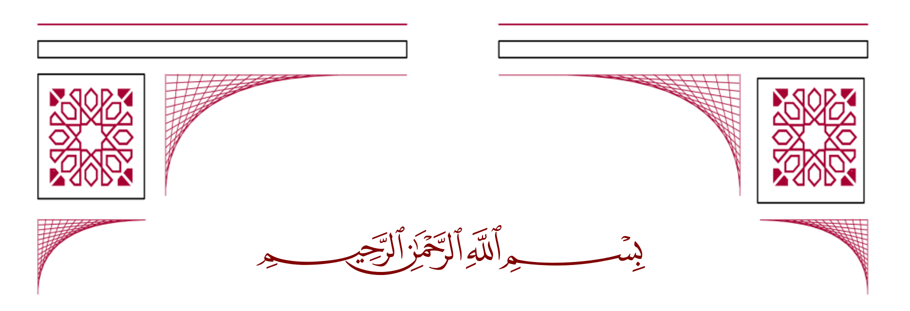
بخلاف "**فُعلى**" كلامنا الآن على "**فَعلى**" طيب "**فُعلى**" لو كان لامُها ياءً؛

فإنها تصح لأن الكلام هنا على لام **"فعلى"** الياء، لو كان لام **"فعلى"** ياءً تُقلب ياءً، تُقلب واوًا بالشرط السابق، أما لو كانت الياء لام فُعلى فإنها تبقى نحو: **"فُتيا"**، و**"بقيا"** و**"فتيا** هذه **فُعلى"**، بخلاف **"فتوى: فعلى"** فعلى تُقلب، أما **"فُعلى فُتيا"** تصحح ولا تُقلب، وكذلك "بُقيا"؛ وهذا قول ابن مالك:

مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْـمًا أَتَـى الْـوَاوُ بَـدَلْ يَـاءٍ كَتَقْـوَى غَالِبًـا جَـا ذَا البَـدَلْ

وأما البيت الثاني فهو قوله:

بِـالْعَكْسِ جَـاء لاَمُ فُعْلَـى وَصْـفَا وَكَـوْنُ قُصْـوَى نَـادِرًا لاَ يَخْفَـى



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد:

فقد شرحنا البيت الأول في هذا الفصل، وأما البيت الثاني فهو قوله:

بِـالْعَكْسِ جَـاءَ لاَمُ فُعْلَـى وَصْـفَا وَكَـوْنُ قُصْـوَى نَـادِرًا لاَ يَخْفَـى

فذكر في هذا البيت موضعًا من مواضع قلب الواو ياءً، وذلك إذا وقعت لامًا ل"**فُعلى**" بشرط كون "**فُعلى**" وصفًا، لا اسمًا.

مثالُ ذلك: "**الدُنيا**" أصلهُا "**الدُنوا**" لأنها من دنا يدنو، وقلبت الواو ياءً لأنها وقعت لامًا ل "**فُعلى**" وهي وصف بمعنى الدنية، ومن ذلك العُليا، وأصلُها "**العُلوى**" لأنها من "**علا يعلو**"، وقُلبت الواو ياءً لأنها وقعت لامًا ل "**فُعلى**" وهي وصف.

ومن ذلك: "**القُصيى**" مؤنثُ "**أقصى**" فإن العرب يقول "**القصيى**"، وأصلها "**القصوى**"، وأهل الحجاز يُصححون هذه الكلمة خاصةً، فيقولون: "**القصوى**" ولا يُبدلون، لا يُعلون، ولهذا قالوا: إن القصوى في لغة أهل الحجاز شاذةٌ في القياس، فصيحةٌ في الاستعمال، معنى ذلك أنها فصيحةٌ في نفسها لأنها مسموعة، لكنها شاذةٌ في القياس، ما معنى شاذةٌ في القياس؟

يعني لا يُقاسُ عليها؛ فهي في نفسها فصيحة تُستعمل ولا شك في ذلك، وقد

وردت في القرآن العظيم في قوله تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال:٤٢]، لكنها شاذةٌ في القياس أي لا يُقاسُ عليها.

اشترطنا أن تكون **"فُعلى"** وصفًا بخلاف **"فُعلى"** إذا كانت اسمًا لا وصفًا، فإن الواو فيها تبقى ولا تُعل، كقولهم: **"حزوى"** وهو اسم مكان في الحجاز وفيه يقول ذو الرمة:

أدارًا بحزوى هجت للعين عبرة ... فماء الهوى يرفض أو يترقرق

فصححها ولم يُعلها لأنها "فُعلى" الاسم، إذًا فهذا الفصل لم يذكر فيه ابن مالك إلا بيتين في كلِ بيتِ مسألة.

لينتقل بعد ذلك إلى فصلٍ آخر ذكر فيه ثلاث مسائل من مسائل الإعلال وهي من مسائل الإعلال المُهمة لكثرة ورودها في الكلام:

-**المسألة الأولى**: حُكم اجتماع الياء والواو، حُكمهما إذا اجتمعا.

-**المسألة الثانية**: حُكم الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما.

-**والمسألة الثالثة**: إبدالُ النون ميمًا.

وفي هذا الفصل يقول ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٦٦. إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا

٩٦٧. فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنْ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

٩٦٨. مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيك أُصِلْ ... أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

٩٦٩. إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ ... إِعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ وَهْيَ لاَ يُكَفّ

٩٧٠. إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيْدُ فِيْهَا قَدْ أُلِفْ

٩٧١. وَصَحّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ ... ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ

٩٧٢. وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ
٩٧٣. وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ
٩٧٤. وَعَيْنُ مَا اخِرَهُ قَدْ زِيْدَ مَا ... يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا
٩٧٥. وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيْمًا النُّوْنَ إِذَا ... كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

فكما قُلنا ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات ثلاث مسائل:

-**المسألة الأولى**: حُكم اجتماع الواو والياء إذا اجتمعا، ومعلومٌ أنهما كما يقولون عدوتان، وفي حكم الواو والياء إذا اجتمعا يقول ابن مالك:

إِنْ يَسْكُنِ الْسَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا
فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنْ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

يقول: إذا اجتمعا الواو والياء، وسكن الأول منهما، وكانا مُتصلين، وأصليين؛ فيجبُ قلب الواو ياءً وإدغامُها في الياء الأخرى، ذكرنا في هذا الكلام عدة شروط:

-إذا اجتمعت الواو والياء، وسكن الأول منهما، هذا قوله: **"إِنْ يَسْكُنِ الْسَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا"**.

-وشرط وكانا مُتصلين في قوله: **"وَاتَّصَلَا"**.

-وشرط وكانا أصليين في قوله: **"وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا"**.

الحُكم: ذكره في قوله: **"فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنْ مُدْغِمَا"**.

مثال ذلك كلمة **"سيد"** على وزن **"فيعل"**، إذًا فالزائدُ ياءٌ بعد الفاء، **"فيعل"** وبعد الياء تجيء العين، **"فيَعل"** فما عينُ الكلمة **"سيد"** من **"ساد يسودُ"**، إذًا فالعين ياءٌ أو واو؟ واو، إذًا فأصل الكلمة: **"فيعل سيود"** اجتمعت الياء ساكنةً بالواو، **"سي"** اجتمعت الياء ساكنةً بالواو، فقُلبت الواو ياءً، وأدغمت

في الياء الأخرى فقالت العرب: **"سيد"** وكذلك **"ميت"**، على **"فيعل"** من قولهم: **"مات يموت"** فالعين واو، فأصل الكلمة: **"ميوت"** واجتمعت الياء ساكنةً في الواو فقالوا: **"ميت"**.

وكذلك: مصدرُ **"طوى يطوي"** قالوا فيه: **"طوى يطوي"** ما المصدر؟ **"طوى يطوي طيًا"** معناها **"طوى"** العين واو، **"طوى يطوي"** العين واو، واللام ياء، يطوي، قالوا: **"طيًا"** وأصلهُ: **"طويًا"** اجتمعت الواو ساكنةً بالياء، وقُلبت الواو ياءً وأدغمت بالياء الأخرى فقالوا: "طيًا".

-وكذلك في نحو: **"لوى يلوي ليًا"**، و**"سيد"** وأصلها **"سيود"** مثال لاجتماع الياء الساكنة بالواو، يعني المُتقدم الياء، وهي ساكنة.

-و**"طيٌ"** وأصلها **"طيًا"** مثال لاجتماع الواو الساكنة بالياء يعني الواو هي المتقدمة، فسواءً تقدمت الواو على الياء أو تقدمت الياء على الواو؛ فإن الذي يُقلب هي الواو؛ تقلب ياءً تدغم في الياء الأخرى.

-بخلاف قولنا مثلًا: **"يُعطي وافد"**: **"يُعطي"** الياء ساكنة، **"وافد"**: واو مُتحركة، لماذا لم يحدث هذا الحُكم؟ لعدم الاتصال.

-كذلك **"زيتون"** ياء ساكنة، وواو وبينهما تاء، لعدم الاتصال.

-وبخلاف **"روي"** مُخفف **"رؤية"** الهمزة الساكنة يدُل تخفيفها، فتقول في رؤية: **"روي"** فتجتمع الواو ساكنةً بالياء، ولا يحدث هذا الحُكم، لماذا؟ لأن الواو عارضة ليست أصلية.

-**"بُويع"** واو ساكنة وياء، لماذا لم يحدث هذا الحُكم؟ الواو ليست أصلية مُنقلبة من الألفي في بايع، نعم.

-وقول ابن مالك: **"وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا"**: يُشيرُ إلى كلماتٍ قليلة

جدًّا خالفت هذه القاعدة، كلمات قليلة جدًّا.

-كقولهم: **"يومٌ أيوم"**، الشيء قد يوصف بصفةٍ منه، مثل: **"ليلٌ أليلٌ"**، **"وصيفٌ أصيف"** ونحو ذلك

قالوا: **"يومٌ أيوم"** بمعنى شديد، الياء ساكنة والواو مُتحركة ولم يحدث هذا الحُكم شذوذًا، ولم يقولوا: **"يومٌ أيم"** هذا قياس لكن لم يُقل.

-ومما شذ أيضًا قولهم: **"عوى الكلبُ يعوي عوةً"** والأصل: **"عوى الكلبُ يعوي عويةً"**، **"عوية"** من **"عوى يعوي"** العين واو، واللام ياء، **"يعوي عوية"** اجتمعت الواو ساكنة، والياء متحركة؛ فكان القياس أن تُقلب الواو ياءً، ويُقال: **"عوى عية"** مثل **"طوى طيًا"** لكنهم لم يقولوا: **"عية"** وإنما قالوا: **"عوة"** يعني قلبوا القلب، بدل أن يقلبوا الواو ياءً؛ قلبوا الياء واوً ثم أدغموها في الواو الأخرى فقالوا: **"عوة"**؛ فهذا من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، هذه هي المسألة الأولى التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الفصل.

-**المسألة الثانية** التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الفصل: **(حكم الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما)**، حُكم الواو والياء إذا تحركا، ما معنى تحركا؟ يعني بفتحٍ أو ضمٍ أو كسر، بأي حركة، وانفتح ما قبلهما يعني الذي قبلهما يجب أن يكون مفتوحًا، لا مضمومًا أو مكسورًا أو ساكنًا؛ فهذا معنى قولهم: **"حكم الواو والياء إذا تحركا مطلقًا بأي حركة وانفتح ما قبلهما"**، وفي ذلك يقول ابن مالك:

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْك أُصِلْ ... أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ
إِنْ حُرِّكَ الْتَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ ... إِعْلالَ غَيْرِ الَّلامِ وَهْيَ لاَ يُكَفّ
إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءٍ الْتَّشْدِيْدُ فِيْهَا قَدْ أُلِفْ

وَصَـــحّ عَـــيْنُ فَعَـــلٍ وَفَعِـــلَا ... ذَا أَفْعَـــلٍ كَأَغْيَـــدٍ وَأَحْـــوَلَا
وَإِنْ يَـــبِنْ تَفَاعُـــلٌ مِـــنِ افْتَعَـــلْ ... وَالْعَـــيْنُ وَاوٌ سَـــلِمَتْ وَلَـــمْ تُعَـــلّ
وَإِنْ لِحَـرْفَيْنِ ذَا الإِعْـلَالُ اسْـتُحِقّ ... صُـــحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْـسٌ قَـدْ يَحِـقّ
وَعَــيْنُ مَــا اخِــرَهُ قَــدْ زِيْــدَ مَــا ... يَخُـصُّ الاسْـمَ وَاجِـبٌ أَنْ يَسْـلَمَا

إذًا واضح من قراءتنا للأبيات أن هذه القاعدة لها عدة شروط، تصل إلى عشرة شروط، وهذه القاعدة مُهمةٌ جدًّا لكثرة انتشارها في اللغة، وأمثلتُها كثيرةٌ جدًّا؛ نشرحها الآن ونترك تفصيل الكلام على هذه الشروط في الدرس القادم إن شاء الله تعالى.

يقول ابن مالك: إذا تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما؛ فإنهما يُقلبان ألفًا، إذا تحركت الواو بأي حركة وقبلها فتحة فإنها تُقلب ألفًا، إذا تحركت الياء بأي حركة وانفتح ما قبلها فإنها تقلبُ ألفًا.

-من أمثلة ذلك: **"قال"** الألف في **"قال"** ما أصلها؟ الواو من **"قال يقول"** إذًا فأصل **"قال"** **"قول"**.

ونحن عندما تكلمنا في باب التصريف قُلنا: إن الفعل الثُلاثي له ثلاثةُ أوزانٍ فقط: **"فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ"** يعني ليس من أوازن الفعل الثلاثي: **"فَعَلَ"** ما في **"فعَلَ"** لكن تقول: **"قال"** على وزن **"فعلَ"** وإنما نقول: **"قال"** أصلُها: **"قَوَلَ"** على وزن **"فَعَلَ"** ما الذي حدث؟ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت **"ألفًا"**.

-وكذلك صام يصومُ، و**"صان يصون"**، و**"قام يقوم"** كُلها في الأصل **"فعل"**.

-وكذلك: **"باع"** الألف أصلها الياء من يبيع، إذًا فأصل **"باع بيع"** تحركت

الياء وفتح ما قبلها؛ فانقلبت ألفًا.

-**وكذلك**: **"هام يهيم"**، و**"كاد يكيد"**.

-**وكذلك**: "دعا" فألفُ **"دعا"** أصلها (الواو) من **"دعا يدعو"**، وهي على وزن فعل إذًا أصلُها **"دعو"**؛ فتحركت الواو وفتح ما قبلها فانقلب الألف "دعا".

-**وكذلك "سما"** من "**سما، يسمو**" أصلها: "**سمو**".

-**وكذلك**: **"رمى"** ألفها أصلها الياء من **"رمى، يرمي"** على وزن **"فعل"**، فأصلها **"رميَ"** تحركت الياء وفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا **"رمى"**.

-**وكذلك**: **"قضى، يقضي"**.

- **كذلك لو قلنا**: **"أعطى"**، أعطى على وزن "أفعلَ" مثل **"أكرم"**، **"أكرمَ"** **"أعطى"** هذه من "ياءيه" من "عطية"، من **"عطى، يعطي"** الأصل فيها **"أعطى"** بل **"أعطى"** من **"عطا يعطو"** واوية، من **"عطا يعطو"** من عطا يعطو بمعنى تناول الشيء، فأصلُ **"أعطى أعطو"** **"أفعل أعطو"** تحركت الواو وفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا أعطى".

-**كذلك**: **"ادعى"**، **"ادعى"** **"افتعل"** ثم قلبت التاء دالًا كما سيأتي في (@٣٧:٩٤:٠٠) قادم، "افتعل" من **"دعا يدعو"** يعني الأصل واو؛ إذًا فالأصل في **"ادعى"** **"أدعو"** تحركت الواو وفتح ما قبلها ثم انقلبت ألفًا **"ادعى"**.

-**كذلك** استدعى على وزن "استفعل" مثل "استخرج" لكنها من "**دعا يدعو**" فأصلها **"استدعو"** وانقلبت الواو ألفًا.

كذلك لو قلنا مثلًا: **"باب"** بابٌ ما جمعها؟ أبواب؛ إذًا ما أصل الألف؟ واو، أصلها **"بَوبٌ"** و**"أبواب"** مثل **"علمٌ"** و**"أعلام"** ثم انقلبت الواو ألفًا، و**"دار"**

ما أصل الألف؟ من **"دار يدور"** نعم؛ لأن البيت مدور في الأصل ثم صار مُربعًا، ويكون مستطيلًا، المهم.

الأصل في **"دار دورٌ وديار"** مثل **"جملٌ"** و**"جمال"**.

وكذلك **"ناب"** ما أصلُ الألف؟ ننظُر للجمع أنياب، وأصل الألف ياء **"نيبٌ"** وأنياب كعلمٌ وأعلام، وانقلبت الياء ألفًا وهكذا، هذه القاعدة شائعةٌ في اللغة وأمثلتها كثيرةٌ جدًّا، متى ما تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما قُلبا ألفًا، وشرطُ ذلك أن يكون الفتح السابق لهما أصليًا: يعني ليس عارضًا، وهذا قوله:

مِـنْ وَاوٍ أَوْ يَـاءٍ بِتَحْرِيْـك أُصِـلْ   أَلِفًـا ابْـدِلْ بَعْـدَ فَـتْحٍ مُتَّصِـلْ

وقول ابن مالك: **"أصل"** هو الأصح في لفظ الألفية، فقد جاء في هذا الضبط بفتح الهمزة وضم الصاد أصل" بخط ابن هشام صاحب أوضح مسالك في نُسخته من الألفية، وكتب فوقها (صح).

وكذا ضبطها بهاء الدين ابن النحاس وهو من أخر تلاميذ ابن مالك وله نُسخةٌ مشهورة من ألفية ابن مالك، وهي الآن مفقودة، ولكن رآها ابن هشام وغيره ونقل أن الذي فيها أصل والأصل هو المناسب لشرح ابن مالك، لهذا البيت في أصل الكافية الشافية؛ فإنه شرح على معنى **"أَصُلْ"** ومع ذلك فقد جاء في بعض نُسخ اللفية المخطوطة **"أُصِلْ"** بضم الهمزة وكسر الصاد، و**"أُصِلْ"** أنسبُ للشطر الثاني.

وفيه **"متصل"** يعني ما قبل الأخير مكسور: **"مُتصِل"** **"أُصِلْ"** وبذلك يسلمُ البيت من عيبٍ يُسميه العرضيون: (عيب سناد التوجيه) وهم يريدون بهذا العيب اختلاف الحركة التي قبل الروي، روي البيت يعني أخره الذي عليه الحركة المُطلقة، أخر حركة فيه سواء حركة أو سكون؛ فالأفضل في الشعر أن تكون

الحركة التي قبل روي البيت واحدة إما كسرة أو ضمة، أو فتحة، أو سكون؛ فإذا اختلفت كان ذلك جائزًا؛ يعني ليس خطأً أو كسرًا في البيت لكنهُ عين يسمونه (عيب إسناد التوجيه) وهو وارد عن بعض العرب، ولكنه قليل.

ولكن المُشكلة في هذه الرواية **"أُصِلْ"** أنها لا وجه لها في النحو؛ لأن الفعل كما ترون لازم، **"أَصُلْ"** الشيء يعنى صار أصلًا؛ والفعل اللازم كما تعرفون لا يُبنى للمجهول إلا إذا ناب عن فاعله شيء غير المفعول به؛ لأنه ليس له مفعولًا به، إما أن ينوب عنه عن مجرور، أو الظرف، أو المفعول المُطلق، وليس هُنا شيءٌ من ذلك.

وعلى كل حال فمعنى قوله: **"أَصُلْ" أو "أُصِلْ"** على روايةٌ أخرى؛ يريد بذلك أن يكون الفتحُ السابق للواو والياء فتحًا أصليًا، لا عارضًا؛ فإن كان الفتح السابق فتحًا عارضًا لم يُعتد به، بل تُصحح الياء والواو ولا يُعلان نحو: "جيل"(@٠٠:٤٣:١٠٠) مخفف....، و**"توم"** مخففُ **"توءم"** الهمزةُ الساكنة يجوز فيها التخفيف، بقلبها إلى حرفٍ من جنسِ الحرف السابق، كما في: **"كأس وكاس"**، و**"بئر وبير"**، و**"ذئب وذيب"** إن كانت ساكنة.

-إن كانت مُتحركةً وما قبلها ساكن كما هنا في **"جيئل"** و**"توءم"** فيجوز من أوجه تخفيفها أن تُحذف، وتبقى حركتها على الساكن قبلها، وتقول في "جيئل": "جيل"، وتقول في **"توءم" "توم"**.

طالب: (@٠٠:٥٥:١٠١).

الشيخ: لا، في تاءٍ مفتوحة، وواوٍ مفتوحة، وميم، خلاص تحذف الهمزة، فإذا قلت: "جيل، وتوم" مخففان من **"جيئل وتوءم"** صارت الياء في **"جيل مفتوحة وقبلها فتح"**، وإذا قلت: "توم صارت الواو مفتوحة وقبلها فتح، لكن لا يُقلبان

ألفًا لماذا؟ نعم، لأن الحركة هنا ليست أصلية؛ والشرط أن تكون الحركات أصلية سواءً الفتح المُتقدم أو حركة الياء والواو، وهنا الياء والواو حركتهما ليست أصلية؛ فلهذا لم تؤثر في الإعلال.

ولهذا الإعلال كما قلنا عشرة شروط؛ ذكرنا بعضها من قبل:

-أن تكون الواو والياء مُتحركتين.

-وأن يُسبقا بفتح.

-وأن تكون الحركة الأصلية هذه الآن ثلاثة شروط وبقي شروط سنذكرها تباعًا إن شاء الله مع ابن مالك في الدرس القادم، إن كان هناك من سؤال وإلا فإنا سنكتفي بذلك إن شاء الله تعالى هذه الليلة.

طالب: (@٠٠:٤٠:١٠٣).

الشيخ: ما حركة الواو في توءم؟ ساكنة فإذا خففت الهمز بحذفها وإلقاء الفتحة على الساكن قبلها فقلت: "توم" صارت حركة الواو أصلية ولا عارضة؟ عارضة، عرضت في حذف الهمزة، هذه ليست أصلية عارضة، الحركة العارضة: هي التي عرضت لسبب من الأسباب، كما لو قلت مثلًا: **"لم يذهب زيدٌ"** ما حركة الباء؟ سكون، لو قلت: **"لم يذهب الرجل"**، هنا كُسرت الباء لكن حركة أصلية ولا عارضة؟ عارضة طبعًا لالتقاء الساكنين، فهذه العارضة، نعم.

طالب: (@٠٠:٢٧:١٠٤).

الشيخ: نعم، لا يقال: **"طويًا"** هذا الأصل مهجور، هذا أصل مهجور بعض الأصول المتروكة استعملتها العرب؛ فتجوز لأنها استُعملت، لكن الذي لم يُستعمل من هذه الأصول المهجورة المتروكة ما يُستعمل، لا تقل مثلًا: **"قول زيد الحق"**، تقول يعني: **"قول"** أصل **"قال"**، لا، ما قالت العرب قول، هذا متروك

الاستعمال؛ واللغة العربية كالدين تؤخذُ من العرب فعلًا وتركًا ما فعلوه نفعله، وما تركوه نتركه، والذي لا نعرف هل فعلوه أم تركوه نُخضعه للقياس؛ لكن الأمر الذي عرفنا أنهم فعلوه نفعله.

والأمر الذي عرفنا أو غلب على ظننا أنهم تركوه نتركه، كهذه الأصول المهجورة يعني على كثرة الأمثلة التي جاءت في ذلك لم تستعمل هذه الأصول المهجورة نتركها، ولو جاء مثال أوامر شاذة على الأصل المهجور أيضًا نتركه، مع تصحيح هذا المسموع الشاذ.

كما مثلًا في **"استحوذ" "استحوذ"** كان القياس فيها أن يقول: **"يُستحاذ"**، **"استحوذ"** سيأتي في الإعلال **"استحوذ"** الواو تحركت هنا لكن قبلها ساكنة ليس مفتوحًا، لكن جاءت في "يُستفعل" فقياسها أن تُعل، فتقول: **"استقام"**، **"استنار"**، **"استبال"**، لكن شذ قولهم **"استحوذ"**، و**"استنوق"** أمثلة قليلة جدًّا؛ فنقول هذه الأمثلة يعني استعملت العرب فيها الأصل المهجور فهي فصيحة في نفسها لكنها شاذةٌ في القياس يعني لا يُقاس عليها.

طالب: (@٠٠:٤٣:١٠٦).

الشيخ: كذلك **"كوى كيًا"**، **"وشوى شيًا"** إلا إذا سُمع لابد أن تُراجع كل كلمة في المُعجم ليُتأكد هل استعمل هذا الأصل المهجور أم لا؟ لابد أن يُراجع ربما استعمل وأن تكون مُستعملة؛ فهو فصيح استعمالًا، شاذٌ قياسًا، نعم، فإن لم يُستعمل لا يُستعمل، نعم.

الفصيح استعمالًا وقياسًا يعني ما وافق القياس واستُعمل، ما وافق القياس ومع ذلك استُعمل في الكلام كثيرًا، كأغلب اللغة، أغلب اللغة على ذلك، والفصيح استعمالًا الشاذ قياسًا يعني ما استعملته العرب ولكنه مُخالفٌ للكثير في

بابه مثل **"استحوذ"**.

والفصيح قياسًا الشاذ استعمالًا: هو ما وافق القياس ولكن لم تستعملهُ العرب، كماضي **"يدعو" ودعا"**، ماضيه لم تستعله العرب على ما يراه أكثر النحويين، والقياس فيه أن يُقال: **"ودع" "ودعت الشيء، أدعه ودعه"**، مثل **"وقف"**، **"ويقف وقف"**، كذلك: **"يذرُ وذر"** لم تستعمله العرب له ماضيًا، قياسُه: **"وذر"** هذه التقسيمات موجودة ذكرها المتقدمون كابن سراج، وابن جني وغيرهم.

والله أعلم وصلى الله على نبينا مُحمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس السابع والثلاثون بعد المئة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في ليلة الاثنين، الثلاثين من شهر صفر، من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الراجحي، بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع والثلاثين بعد المئة، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

ما زال الكلام موصولًا على موضوع الإبدال.

الإبدال الذي ذكرنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عقده في باب وأتبعه خمسة فصول، ومجموع الأبيات في هذا الباب والفصول الخمسة ثمانيةً وأربعون بيتًا، وقد شرحنا من قبل الباب كاملًا، ثم شرحنا الفصل الأول، وشرحنا بيتين من الفصل الثاني، ونشرح الليلة إن شاء الله ما تيسر من باقي الفصول.

نبدأ الدرس بقراءة أبيات الفصل الثاني كلها، قال ابن مالك رجمه الله:

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا

فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنْ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْك أُصِلْ ... أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

إِنْ حُـرِّكَ التَّـالِي وَإِنْ سُـكِّنَ كَـفّ ... إِعْـلاَلَ غَيْـرِ الَّـلام وَهْـيَ لاَ يُكَـفّ
إِعْلاَلُهَـا بِسَـاكِنٍ غَيْـرِ أَلِـفْ ... أَوْ يَـاءٍ التَّشْـدِيْدُ فِيْهَـا قَـدْ أُلِـفْ
وَصَـحّ عَـيْنُ فَعَـلٍ وَفَعِـلاَ ... ذَا أَفْعَـلٍ كَأَغْيَـدٍ وَأَحْـوَلاَ
وَإِنْ يَـبِنْ تَفَاعُـلٌ مِـنِ افْتَعَـلْ ... وَالْعَـيْنُ وَاوٌ سَـلِمَتْ وَلَـمْ تُعَـلّ
وَإِنْ لِحَـرْفَيْنِ ذَا الإِعْـلاَلُ اسْـتُحِقّ ... صُـحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْـسٌ قَـدْ يَحِـقّ
وَعَـيْنُ مَـا اخِـرَهُ قَـدْ زِيْـدَ مَـا ... يَخُـصُّ الاسْـمَ وَاجِـبٌ أَنْ يَسْـلَمَا
وَقَبْـلَ بَـا اقْلِـبْ مِيْمَـا النُّـوْنَ إِذَا ... كَـانَ مُسَـكَّنًا كَمَـنْ بَـتَّ انْبِـذَا

ذكرنا في الدرس الماضي أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر في هذا الفصل ثلاث مسائل من مسائل الإعلال:

المسألة الأولى: حكم اجتماع الياء والواو ما حكمهما إذا اجتمعا.

والمسألة الثانية: حكم الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما.

والمسألة الثالثة: قلب النون ميمًا.

أما المسألة الأولى وهي: حكم الياء والواو إذا اجتمعا ففيها قال ابن مالك:

إِنْ يَسْـكُنِ السَّـابِقُ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا ... وَاتَّصَـلاَ وَمِـنْ عُـرُوْضٍ عَرِيَـا
فَيَـاءً الْـوَاوَ اقْلِـبَنْ مُـدْغِمَا ... وَشَـذَّ مُعْطَـى غَيْـرَ مَـا قَـدْ رُسِـمَا

وقد شرحنا هذين البيتين من قبل.

وأما المسألة الثانية في هذا الفصل فهي: حكم الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما، وهي المذكورة في بقية الأبيات، سوى البيت الأخير ففيه ذكر ابن مالك حكما قلب النون ميمًا.

فأما المسألة الثانية وهي: حكم الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما فالحكم في هذه المسألة أن الياء والواو متى ما تحركا بأي حركة، فتحة أو ضمة أو

كسرة، وانفتح ما قبلهما فحكمهما أن يقلبا ألفًا نحو "قال" فأصلها "قول" بدلالة قوله "قال يقول" فالأصل واو على وزن فعل، فحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا.

وكذلك "باع" أصلها بيع" من "باع يبيع" ثم انقلبت الياء ألفًا.

وكذلك "رمى" أصلها "رميَ" من "رمى يرمي" انقلبت الياء ألفًا.

وكذلك "دعى" أصلها "دعوا" من دعى يدعو" وهذا هو قول ابن مالك:

مِــنْ وَاوٍ أَوْ يَــاءٍ بِتَحْرِيْــك أُصِــلْ   أَلِفَــا ابْــدِلْ بَعْــدَ فَــتْح مُتَّصِــلْ

يقول: أبدل الألف من الواو والياء إذا تحركا بعد الفتح، وقد شرحنا ذلك بشرحٍ أطول في الدرس الماضي، وتوقفنا عند أن هذا الإبدال له عشرة شروط، الإبدال هنا له عشرة شروط، وقد ذكرها ابن مالك:

الشرط الأول: أن تكون الياء والواو متحركتين بفتحٍ أو ضمٍ أو كسر، وهذا هو قوله:

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْك أُصِلْ

أي: متحركتين، فلو كانتا ساكنتين لم تعلا، بل تصححان تبقيان على حالهما، نحو "القول والبيع والصوم والبيت" تقول: "قال قولًا" ولا تبدل فتقول "قالًا" لأن الواو ساكنة وإن كان ما قبلها مفتوحًا.

الشرط الثاني: أن يكون ما قبلهما مفتوحًا، وهذا هو قوله بعد فتحٍ، لأن كان ما قبلهما مضمومًا أو مكسورًا لم تعلا بل تصححان، نحو "عِوض" فالواو متحركة لكنها بعد كسر فلم تُعل، وكذلك "حِيل" الياء متحركة بعد كسر فلم تُعل، وكذلك "خشيَ ورضيَ" الياء متحركة بعد كسر فلم تُعل.

الشرط الثالث: أن تكون حركة الياء والواو أصلية، ما معنى أصلية؟ يعني: ليست عارضة، وهذا هو قول ابن مالك:

بِتَحْرِيْك أُصِلْ

وتكلمنا في الدرس الماضي على ضبط كلمة "أصل" واختلاف النُسخ في ذلك فلا نعيده، ومعنى ذلك أن الحركات على الياء والواو يجب أن تكون أصليةً لا عارضة، فإن كانت عارضةً لم يُعتد بها، بل تصحح الياء والواو ولا يعلان، مثال ذلك لو خففت كلمتا "جي ألن" هذه الكلمة فيها همزة مفتوحة، وقبل الهمزة المفتوحة حرفٌ ساكن وهو الياء، ومن أحكام الهمزة أنها يجوز أن تخفف بحذفها، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، فتقول: "جيَّلنُ في جيَ ألن" فإذا قلت "جيلن" مخفف من حي أل" كانت الياء متحركة وقبلها فتح، ومع ذلك لا تقلب ألفًا؛ لأن حركة الياء عارضة، وليست أصلية.

وكذلك كلمة "توأم" والتوأم يطلق على الواحد مثل "التوأمين" كل واحد توأم للآخر، وكلمة "توأم" كذلك فيها همزة مفتوحة وقبلها ساكن وهذا الساكن هو الواو، فلو خففناها بالطريقة السابقة حذفنا الهمزة وألقينا حركتها على الواو فصارت الكلمة "توم" "هذا توم هذا" يعني: توأم هذا فصارت الواو متحركة بعد فتح ومع ذلك لا تبدل وتقلب ألفًا؛ لأن حرتها عارضة لا أصلية، والضابط أن تكون حركة الواو والياء أصلية وليست منقولة من غيرهما إليهما.

الشرط الرابع: أن يكون الفتح الذي قبلهما متصلًا بهما، غير مفصول عنهما بفاصل، وهذا قوله:

بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

ولو كان الفتح قبلهما منفصلًا عنهما بفاصل لم يعلا، بل يصححان مثال ذلك

لو قلت مثلًا "أخذ ورقةً" الواو مفتوحة متحركة وقبلها فتح، ومع ذلك لا تُعل؛ لأن الفتح منفصل في كلمة أخرى، وكذلك لو قلت" وجز يزيد" كذلك لا تُعل العرب هنا، وكذلك لو قلت مثلًا: "قاوم" الواو متحركة والقاف قبلها مفتوحة لكن فصل بينهما الألف وإن كان الألف فاصلًا ليس قويًا، ولكنه يبقى فاصلًا، فلا تُعل، ومثل ذلك "بايع".

الشروط السابقة الأربعة كلها كما رأيتم مذكورة في البيتين السابقين المشروحين.

الشرط الخامس: أن لا يكون ما بعد الياء والواو ساكنًا، قلنا الواو والياء يجب أن تكون متحركة والذي قبلهما يكون مفتوحًا، الآن نتكلم على ما بعد الواو والياء، يشترط فيما بعد الواو والياء ألا يكون ساكنًا، وهذا هو قول ابن مالك في البيت التالي:

إِنْ حُرِّكَ الْتَّالِي

يعني: هذا الحكم يثبت لهما إن حركا ما يتلوهما، إن حرك ما يتلوهما بفتحٍ أو ضمٍ أو كسر، بما أنه أطلق التحريك ولم يقيد، أما إن كان ما بعدهما ساكنًا كان الحكم إذا كان ما بعدهما ساكنًا فقد بيَّن ابن مالك الحكم في قوله:

وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ إِعْلاَلَ ... غَيْرِ الَّلام وَهْيَ لاَ يُكَفّ

وهي، أي: اللام

إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءٍ الْتَّشْدِيْدُ فِيْهَا قَدْ أُلِفْ

يقول: إن كان ما بعد الياء والواو ساكنًا فلهما حالتان:

الحالة الأولى: أن تكون الياء والواو في غير موضع لام الكلمة، فحينئذٍ لا يُعلان بل يُصححان نحو كلمة "بيَّان" الياء متحركة بعد فتح ومع ذلك لا تُعل؛ لن

بعدها ساكن، والياء كما ترون في "بيان" لم تقع لام الكلمة؛ لأن الواقع في لام الكلمة النون "بيان" فعال، وكذلك لو قلت: "ليان" مصدر لان يلين ليانًا، وكذلك كلمة "طويل" الواو متحركة بعد فتح، ولم تُعل؛ لأن بعدها ساكن، والواو كما ترون لم تقع لامًا في الكلمة.

الحالة الثانية: أن تقع الياء والواو لامًا في الكلمة، هذه الواو والياء المتحركة ما قبلهما مفتوح وبعدهما ساكن هذه الواو والياء قد وقعتا لامًا للكلمة، فحينئذٍ ننظر إلى الساكن بعدهما، فإن كان الساكن بعدهما ألفًا، أو ياءً مشددةً، فإنهما لا تُعلان، بل يصححان، يبقيان واو وياء نحو "رميَ" دعوا"

يعني: لو أدخلت ألف التثنية على رمى كنا نقول: "رميَ" فصححنا؛ لأن الياء هنا وقعت لامًا وبعدها ألف، وكذلك "دعوا" وكذلك لو قلت مثلًا: "علويٌّ" الواو تحركت وانفتح ما قبلها، وقد لامًا للكلمة فصححت؛ لأن بعدها ياءً مشددة "علويٌّ"، فإن قلت لماذا صححت الياء والواو هنا؟ ما علة التصحيح؟ نحن لو تأملنا لعرفنا هذه العلل عند العرب؛ لأن العرب تدفع كل ما يُلبس، يعني: لو كان عندهم قاعدة يسيرون عليها حتى إذا ألبست تركوها، أو إذا اصطدمت بمنوع أو نحو ذلك، فرميَ هنا صححا؛ لأنهم لو أعلوا لقلبوا الياء ألفًا، فاجتمعت بألف التثنية، ولا يجتمع ألفان فحينئذٍ نحذف لام الكلمة وسيبقى الباقي على لفظ "رمى" فيلتبس هذا بالفعل المفرد، وكذلك "دعى ودعوا" لو قلبنا الواو ألفًا فاجتمعت ألفان فحذفنا الأولى فعاد اللفظ إلى "دعى" فالتبس بمفرد

وكذلك "علويٌّ" لو قلبنا الواو ألفًا والألف كما تعرفون تأتي ساكنة وبعدها حرف مشدد يعني: أوله الساكن فالتقى ساكنان فحذفنا الألف الأولى، فسيعود اللفظ إلى "عليّ" فسيلتبس المنسوب إلى عليٍّ بعليٍ نفسه فمُنع ذلك.

إذًا فإذا كانت الواو والياء لام الكلمة ننظر إلى الساكن بعدهما إن كان ألفًا أو

ياء مشددة صححنا ولم نُعل، فإن كان الساكن بعدهما غير الألف والياء المشددة فإنما نعلهما بقلبهما ألفًا، نقصد أن العرب حينئذٍ يُعلون بالقلب ألفا، مثال ذلك: الفعل "يخشى" لو أسندناه إلى واو الجماعة ماذا كانت تقول العرب؟ "يخشون" فلننظر إلى تحرير الأمر إذ اسم الفاعل منه على أفعل لا فاعل.

فإن كان اسم الفاعل على وزن أفعل لم يُعل فعله ولا مصدره، وهذا قول ابن مالك:

وَصَـــحّ عَـــيْنُ فَعَـــلِ وَفَعِـــلَا ذَا أَفْعَـــلِ كَأَغْيَـــدٍ وَأَحْـــوَلَا

نحو الفعل "عور" يقال "عور يعور عورًا فهو أعور" ما معنى عور فهو أعور؟ صارت عينه عوراء "عور يعور عورًا فهو أعور" فاسم الفاعل منه حينئذٍ أعور ما يقال عائر، فالفعل منه عور الواو متحركة بالكسرة بعد فتح، ومع ذلك لم تعل بالقلب ألفًا، لماذا؟ لأن وزن الفاعل على وزن أفعل، وكذلك مصدره "عور يعور عورًا " عور الواو مفتوحة إسر فتح ولم تقلب ألفًا؛ لأن اسم الفاعل على وزن أفعل لا فاعل.

بخلاف نحو قولهم: "عار فلانٌ فلانًا" "يعوره عورًا" فهو عائر بمعنى أصاب عينه فجعله أعور، إذا أصبت عينًا يقال: "عار فلانٌ فلانًا" عاره أي: أصاب عينه فجعله أعور، فهنا "عار فلانٌ فلانًا يعوره عورًا" فاسم الفاعل منه عائر "أنا عائر فلانًا" يعني: جعلته أعور فالفعل هنا يُعل؛ لأن اسم الفاعل عائر.

اسم الفاعل أيضًا معل ووضحنا ذلك في "باع بائع" فنعله فنقول: "عار" وأما مصدره "عاره يعوره عورًا" بالتصحيح أو بالإعلال؟ بالتصحيح، لماذا صححنا عورًا ولم نُعل؟ عورًا ما قلنا عارًا قلنا "عورًا" لأن الواو ساكنة ففقدت شرطًا فلهذا لم تعل، ومن أمثلة المسألة "حول" يعني: صار أحور، يقال: "حول يحول حولًا فهو أحول" فاسم الفاعل أحول فلهذا صح الفعل حول، ولم يعل والمصدر حول

الأصح ولم يعل؛ لأن اسم الفاعل حول.

بخلاف قول العرب: "حال بينهما" يحول حولًا وحيلولةً" إذا حال الشيء بين الشيئين فهو حائل بينهما إذًا فاسم الفاعل حائل، فإذا قلت: "حال يحول فهو حائل" فاعل فإنك تُعل الفعل فتقول "حال" ما تقول "حول" تقول: "حال يحول حولًا" لم يعل؛ الواو ساكنة فهو حائل بخلاف "حول فهو أحول" لأن اسم الفاعل على وزن أفعل.

حال بينهما حولًا وحيلولة، نعم، حيلولة غير مُعل؛ لأنه ساكن.

وكذلك من أمثلة هذه المسألة قولهم "هيفا يهيف هيفًا فهو يهيف وهي هيفاء" والهيف أمور ضمور البطن ورقة الخصر، فيقال: "هيف" هيفًا" دون إعلال لماذا لم يعلا؟ لأن اسم الفاعل أهيف أفعل.

وكذلك قولهم "غيدا يغيد غيدًا فهو أغيد وهي غيداء" والغيد هو نعومة البدن، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَـــحّ عَـــيْنُ فَعَـــلِ وَفَعِـــلَا ذَا أَفْعَـــلِ كَأَغْيَـــدٍ وَأَحْـــوَلَا

يقول: إذا كان الياء أو الواو عين مصدر على فعل أو عين فعل على وزن فعِل واسم الفاعل منهما على وزن أفعل فإنهما يصححان ولا يعلان نحو "غيدا غيدي فهو أغيد" "وحول حولًا فهو أحول" هذا الشرط السادس السابع.

السادس: ألا يكونا عين فعل اسم فاعله على أفعل.

والسابع: ألا يكونا عين مصدر اسم فاعله على أفعل، فجعلنا السادس والسابع معًا.

الشرط الثامن: ألا يكونا واوًا في وزن افتعل الدال على المشاركة، وهذا قوله:

وَإِنْ يَـــبِنْ تَفَاعُـــلٌ مِـــنِ افْتَعَـــلْ وَالْعَـــيْنُ وَاوٌ سَـــلِمَتْ وَلَـــمْ تُعَـــلّ

تعرفون أن من أوزان المزيد صيغة افتعل مثل "اجتمع واختصم" ولهذه الصيغة عدة معانٍ:

من معانيها الدلالة على التشارك كقولهم: اجتمع الناس" هذا ما يكون ما حدث من طرف يعني: أن الفعل حدث من طرفين فأكثر، مثل "اجتمعا واختصرا واتفقا واختلفا" إلى آخره..

وقد يكون افتعل غير دالٍ على تشارك مثل "افتتح زيد المشروع" أو "اختتم زيدًا" أي: اتخذ خاتمًا ونحو ذلك.

فالمراد هنا: افتعل الدالة على مشاركة إذا كانت العين في افتعل واو فإنها تصح ولا تُعل، مثال ذلك لو صوغنا افتعل من الشورى يعني: كما نقول "اشتور الناس" ما نقول: "اشتاروا الناس" نقول: "اشتوروا" فهذه افتعل هنا دلت على المشاركة.

بخلاف قولهم "اعتاد" أو "اغتاد" كلاهما على وزن افتعل، ولكن لا دلالة فيهما على التشارك؛ لأنهما من طرف واحد.

وكذلك "اختار واختان" اختان بمعنى خان أيضًا يُعل؛ لأنه لا يدل على التشارك، فلو أخذنا افتعل من البيع كنا نقول ماذا؟ ابتاع بالإعلال أو التصحيح؟ بالإعلال؛ لأننا قلنا ألا يكون واوًا في افتعل هذا الشرط خاص بالواو.

ولو تضاربوا بالسيف فأخذنا افتعل من السيف كنا نقول: "استافوا" أي: تضاربوا بالسيف فهذا هو قول ابن مالك:

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

يقول: وإن يبن تفاعل يعني: تشارك إذا بان التشارك يعني: إذا دلت افتعل على معنى التشارك، والعين في افتعل واو وليست ياءً فالحكم حينئذٍ أنها تسلم ولا تُعل.

الشرط التاسع: لهذا الإعلال ألا يلي الياء أو الواو حرف يستحق هذا الإعلال،

وهذا قوله:

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

يقول: إذا توالى حرفان كلاهما مستحق لهذا الإعلال، فلا يجوز إعلالهما معًا كي لا يتوالى إعلالان ولكن يُعل أحدهما.

ما الذي يعل الأول أم الثاني؟ الأغلب في اللغة أن الذي يعل الأول، الثاني حينئذٍ يصحح، وجاء في قليل من اللغة أن الذي يعل الثاني، فالأول حينئذٍ يصحح، فمن الغالب إعلال الأول وتصحيح الثاني قولهم" الحيىَ" بألف مقصورة بمعنى الغيث، فالغيث يسمى الحيىَ فأصله "حييٌ" فالياء تحركت، الياء المتطرفة الأخيرة تحركت وقبلها فتح، والياء الثانية الواقعة في العين "حيي" أيضًا متحركة وما قبلها مفتوح، إذًا فالياءان مستحقان لهذا الإعلال، حرفان مستحقان لهذا الإعلال ما الذي يعل؟ لا يمكن أن يعلان معًا؛ لأن إعلالهما معًا سيعني قلبهما ألفين، ولا يجتمع ألفان، فما الذي فعلت العرب هنا؟ علوا الثاني وصححوا الأول.

وقالوا: الحيى بألف مقصورة، ومن ذلك أيضًا قولهم "الهوى" وهو ميل النفس أصله هويٌ من هوى يهوي الياء مستحقة للإعلال متحركة وقبلها مفتوح، والواو مستحقة للإعلال متحركة وقبلها مفتوح، ولا يمكن أن يعلا فجاءت على الأغلب في اللغة أعل الثاني وصحح الأول، الأغلب في ذلك أن يعل الثاني، ويصحح الأول، إن كنت قبل ذلك عكس ذلك فهذا سبق لسان، الأغلب في مثل ذلك أن يعل الثاني وأن يصحح الأول، ولهذا قالوا: في هويٌ الهوى فأعلوا الثاني وصححوا الأول.

ولو عكسوا؟ الهوى هذا الذي يشم شيء آخر فعال أما هوى فعلى وزن فعلٍ مقصور، الهوى أعلوا الثاني وصححوا الأول هذا على الأغلب، لو عكسوا وجاءوا

على القليل لكانوا يقولون ماذا؟ الهاي، وكذلك في الحيى لو عكسوا لقالوا "الحايو"، طبعًا لم يقولوا ذلك.

أما من غير الأغلب القليل وهو أنهم يعلون الأول ويصححون الثاني في قولهم "الغاية" أصلها "غيية" بياءين مفتوحتين، وكلاهما كما ترون مستحقة للإعلال، كلاهما متحرك وقبله فتح الأصل "غيية" ماذا فعلت العرب هنا؟ علوا الأول علوا الياء الأولى وصححوا الثانية فقالوا: غاية" وهذا على القليل، ولو أنهم أعلوا على الكثير فصححوا الأول وأعلوا الثاني لكانوا يقولون: الغياة مثل الحياة.

وكذا قولهم: "راية وآية" فأصلهما أصل راية ريية، وأصل آية أيية، وكلا الياءين مستحق للإعلال؛ لتحركه وانفتاح ما قبله ولكن العرب هنا أتوا على القليل، فعلوا الأول وصححوا الثاني فقالوا: في ريية راية وقالوا: في آية أيية، ولو أنهم عكسوا، وأتوا على الأكثر لكانوا يقولون: رايات وآيات، نعم، هذا الشرط التاسع.

الشرط العاشر: لهذا الإبدال ألا تكون الياء أو الواو عينًا لاسمٍ زيد في آخره ألف ونون أو ألف مقصورة، وهذا قول ابن مالك:

وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيْدَ مَا ... يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

أي: أن الاسم الذي عينه ياءٌ أو واو وزيد في آخره زيادة تخص الاسم دون الفعل كألف ونون فهما يزادان في الاسم ولا يزادان على فعل، وكالألف المقصورة فهي تزاد في الأسماء ولا تزاد في الأفعال، فإذا كان الأمر كذلك فإن الواو والياء حينئذٍ يصححان ولا يعلان، مثال ذلك قولهم: "جال يجول" والمصدر "جولانًا جال يجول جولانًا" الواو في جولانًا متحركة وقبلها فتح ومع ذلك لم تعل لماذا؟ لأنها في اسم مختوم بألف ونون زائدتين، وهذه الزيادة خاصة بالأسماء، وكذلك "طاف يطوف طوفانًا" ما العلة في عدم الإعلال هنا لماذا لم

يعلا هنا؟ في نحو "طوفان وجولان" مختومة بألف ونون زائدتين يعني: مختومة بزيادة مختصة بالاسم، هذه الزيادة المختصة بالاسم أبعدت المشابهة بين الاسم والفعل والإعلال أصلٌ في الاسم أم في الفعل؟ في الفعل، الإعلال أصل في الأفعال، والأسماء إنما تعل في الأكثر حملًا على الأفعال.

فخلاصة هذه المسألة وهي: حكم الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما أنهما يقلبان ألفًا بعشرة شروط"

الشرط الأول: أن يتحركا بأي حركة.

الشرط الثاني: أن تكون حركتهما أصلية لا عارضة.

الشرط الثالث: أن ينفتح ما قبلهما.

الشرط الرابع: أن يتصل قبلهما الفتح أن يكون الفتح الذي قبلهما متصلًا بهما.

الشرط الخامس: ألا يسكن ما بعدهما فإن سكن ففيه تفصيل.

الشرط السادس: ألا يكونا عين فعل اسم فاعله على وزن أفعل.

الشرط السابع: ألا يكونا عين مصدر اسم فاعله على وزن أفعل.

الشرط الثامن: ألا تكون الواو عين افتعل الدالة على المشاركة.

الشرط التاسع: ألا يليهما حرف يستحق هذا الإعلال.

الشرط العاشر: ألا يكونا عين اسم زيد في آخره ألف ونون أو ألف مقصورة.

فهذه خلاصة هذه المسألة التي ذكرها ابن مالك في هذه الأبيات.

أما المسألة الثالثة في هذا الفصل، فهي قلب النون ميمًا، وفيها يقول ابن مالك في آخر بيت في هذا الفصل:

وَقَبْـــلَ بَـــا اقْلِـــبْ مِيْمَـــا النُّـــوْنَ إِذَا ... كَـــانَ مُسَـــكَّنًا كَمَـــنْ بَـــتَّ انْبِـــذَا

وذكره هذه المسألة هنا من باب كونها داخلة في الإبدال فإن قلب النون ميمًا من الإبدال، وإن كان الأفضل لو أنه أخر الكلام على هذه المسألة مع الفصل القادم؛ لأن هذا الفصل، والفصل الذي قبله والباب الذي قبلهما هذه الثلاثة لو تأملتم لوجدتموها في الإبدال الواقع في الهمزة وحروف العلة، أما الإبدال الواقع في غير حروف العلة والهمزة فسيذكره بعد ذلك في الفصول الثلاثة الآتية فكان الأفضل لو أنه ذكر هذا الإبدال في الفصل الثاني.

على كل حال ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن النون قد تبدل ميمًا بشرطين ذكرهما في هذا البيت:

الشرط الأول: أن تكون النون قبل باءٍ، وهذا قوله:

وَقَبْلَ بَا

والشرط الثاني: أن تكون النون ساكنة وهذا قوله:

كَانَ مُسَكَّنَا

والحكم في قوله: اقلب، ومثال ذلك قوله: "ما بت انبذا" ومعنى هذا المثال من قطعك انبذه واتركه، فقوله:

مَنْ بَتَّ انْبِذَا

مثال لقلب النون ميمًا وهي مفصولة عن الباء فالميم في كلمة من والباء في كلمة بت معنى ذلك أن ذلك يحدث مع الفصل والاتصال، فقوله: من بت يجب أن تقلب النون هنا ميمًا، فتقول: "مب" بدل من" وتقول في الجملة "مبت" ولا يصح أن تقولك "من بت "بالنون.

وقوله: "انبذا" مثال لقلب النون ميمًا وهي متصلة بالباء، فيقال: "امبذا" بدل

"انبذا" وهذا القلب واجب في اللغة فلا يصح إبقاء النون نونًا هنا بل تقلب ميمًا.

ويدخل في هذا الحكم التنوين؛ لأن التنوين كما هو معلوم نون ساكنة، فإذا جاء بعد التنوين باء وجب قلبه ميمًا كقولك: "أنا مؤمن بالله" فيجب أن تقول: "مؤمٌ" فتقلب التنوين ميمًا، ومعلوم أن الميم والنون ملازمان للغنة، من صفاتهما الملازمة الغنة، أما تقدير الغنة بحركتين في مثل ذلك فهو حكم تجويدي مأخوذ بالسماع من القراء، وليس حكمًا واجبًا في اللغة الواجب لغويًا هنا القلب، أما مقدار الغنة ووجود الغنة أيضًا في بعض الأحكام هذه أحكام تجويديه.

والقلب كما رأيتم موجود فكثير من أحكام التجويد موجود في اللغة، وبعض أحكام التجويد هي أحكام أدائية، تؤخذ من القارئ، وليست من الأحكام اللغوية كالمدود فالمدود لا توجد في اللغة يعني: لا يوجد في اللغة أن تمد السماء، أو تمد المنفصل، أو المتصل ونحو ذلك وهكذا.

قوله في آخر المثل:

مَنْ بَتَّ انْبِذَا

ما نوع الألف في انبذا؟ ليست للإطلاق، لو كانت للإطلاق فإن الفعل انبذ فعل أمر مبني على السكون فإذا أطلقت فتطلق بالكسر للالتقاء الساكنين تقول: "اذهب" فإذا حركت لآخر البيت تقول: "اذهبي اجلسي" وهكذا لكن قال: "انبذا" بالألف والضرورة ما تبيح مخالفة الإعراب، أنا سألتكم؛ لأنني نبهت عليه في أمثلة مشابهة من قبل، الألف هذه بدل من نون التوكيد الساكنة، والأصل: "انبذن" ونون التوكيد الساكنة إذا وقفت عليها وجب أن تقلب ألفًا هذه من أحكام النون والتجويد كقوله مثلًا:

لو وقفت لوجب أن تقول لغة "لنسفعا" وتجويدًا.

هنا ملحوظة: بما أنكم ادخلتمونا في التجويد بعض أهل التجويد خاصة المتأخرين منهم يسمون هذا الحكم الإقلاب ونحن كما ترون نسميه القلب وهو الصواب؛ لأنه من قلب يقلب قلبًا أما قولهم الإقلاب فخطأ في اللغة لا يصح؛ لأنه ليس من أقلب يقلب إقلابًا مثل "أكرم يكرم إكرامًا"، وهذا من الأخطاء التي شاعت عند بعض المتأخرين، وإن كان كثيرًا من المعاصرين الآن صحح هذا الخطأ وانتبه له حتى في الكتب المنهجية الآن يكتب القلب لا يكتب الإقلاب على الصواب فننتبه لذلك.

بقي لنا من ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قرابة أربعة وعشرين بيتًا حاولنا جهدنا أن ننهيها في هذا الفصل ما استطعنا، لكن إن شاء الله ننهيها في الفصل القادم، والحمد لله على كل حال.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الثامن والثلاثون بعد المئة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه ليلة الاثنين، ليلة العشرين المتمة لشهر ربيع الآخر، من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد الدرس الثامن والثلاثين بعد المئة، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

وما زال الكلام موصولًا على الإبدال الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب وبعده عدة فصول، وكنا قد انتهينا من شرح الباب، وبدأنا بشرح هذه الفصول فصلًا، فصلًا، وفي هذه الليلة إن شاء الله سنشرح فصلًا من هذه الفصول التي جعلها ابن مالك بعد باب الإبدال، وهذا الفصل سيخصه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالكلام على

نقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما

نبدأ بقراءة أبيات هذا الفصل، وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٧٦. لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ الْتَّحْرِيكَ ... مِنْ ذِي لِيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

٩٧٧. مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا ... كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلِّلَا

٩٧٨. وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلاَلِ اسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيْهِ وَسْمُ
٩٧٩. وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ ... وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
٩٨٠. أَزِلْ لِذَا الإِعْلاَلِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ
٩٨١. وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَمَفْعُوْلٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
٩٨٢. نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُوْنٍ وَنَدَرْ ... تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتُهَرْ
٩٨٣. وَصَحِّحِ الْمَفْعُوْلَ مِنْ نَحْوِ عَدَا ... وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا
٩٨٤. كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُوْلُ مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنّ
٩٨٥. وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمٍ ... وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوْذُهُ نُمِي

سبق في الفصل السابق بيان حكم الياء والواو إذا تحركا بعد فتح، حكم الياء والواو إذا كانا متحركين وقبلهما فتح، فعرفنا أن حكمهما أنهما يقلبان ألفًا بعشرة شروط، وأيضًا عرفنا حكمهما الياء والواو إذا تحركا بعد مضمومٍ، أو مكسورٍ، فحكمهما أنهما لا يُعلان، بل يصححان نحو "عِوض وحِيل" "وخشيَ ورضيَ"، نعم.

بقي حكمهما حكم الياء والواو إذا تحركا بعد سكون، فحكمهما يقوله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الفصل فيقول:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيْكَ مِنْ ... ذِي لِيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

أي: إذا كان الياء أو الواو عينًا متحركةً في فعلٍ، وقبلهما حرفٌ صحيحٌ ساكن، فيجب نقل حركتهما إلى الساكن قبلهما، يجب أن ننقل حركة الياء والواو حينئذٍ من الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، ويجب أيضًا كون حرف العلة الواقع عينًا يجب فيه أن يكون من جنس الحركة المنقولة.

إن كانت الحركة المنقولة ضمة فيكون حرف العلة الواقع عينًا واوًا، وإن كانت الحركة المنقولة كسرة فيكون حرف العلة الواقع عينًا ياءً، وإذا كانت الحركة

المنقولة فتحةً فيكون حرف العلة الواقع عينًا ألفًا هذا المراد بالحكم.

لهذه القاعدة أمثلة مطردة، من أشهر هذه الأمثلة المطردة، لو وقعت الياء أو الواو عينًا في مضارع ثلاثي، المضارع الثلاثي يا إخوان ما وزنه؟ وسبق أن تكلمنا عليها، وقلنا أنها منحصرة في ثلاث أوزان مضارع الثلاثي، الأكثر يفعِل ويفعُل وهو كثير ويفعَل، ويفعُل العين كما ترون مضمومة وقبلها ساكن

فإذا وقعت الياء أو الواو عينًا في يفعُل فمعنى ذلك أنها وقعت عينًا عليها ضمة، وقبلها ساكن، أو وقعت الواو أو الياء عينًا في يفعِل فقد صارت عينًا مكسورة وقبلها ساكن، أو وقعت عينًا في يفعَل فقد وقعت عينًا مفتوحة وقبلها ساكن، فيُطبق عليها الحكم السابق.

مثال ذلك المضارع من "قال" وهو "يقول" "قال يقْوُل" قال فعل ماضٍ، ويقول فعل مضارع، أما قال الماضي، فعرفنا أن الفعل الماضي محصور في ثلاثة أوزان فعَل وفعِل وفعُل، وعرفنا أيضًا أن قال على وزن فعَل وأن أصله قبل الإعلال قول فعَل، ثم فُعل، والإعلال الذي حدث هنا داخل تحت القاعدة التي شرحناها من قبل، أن الواو والياء إذا تحركتا بعد مفتوح ينقلبان ألفًا، قَوَلَ تحركت الواو بعد فتح فانقلبت ألفًا، إذًا قال على وزن فعَل.

يقول على وزن يفعُل قال يقول على وزن فعَل يفعُل مثل:"كتب يكتب" "وقتل يقتل" فالأصل في قال يقول قول يقْوُل هذا قولهم معرفة الأصول، معرفة الأصول المتروكة أو يقولون الأصول المهجورة.

عرفنا الأصول بالقياس قسنا المعتل على الصحيح الذي لا يعتل، فعرفنا بذلك الأصل المهجور الصحيح مثل "كتب يكتب" إذًا فأصل "قال يقول" "قول يقْوُل" طب يقْوُل وقعت الواو عينًا مضمومة يقْوُل وقبلها ساكن صحيح، ساكن

أي: حركته السكون، صحيح أي: أنه حرف صحيح وليس حرفًا من حروف العلة.

القاعدة تقول: أنك ستنقل حينئذٍ حركة الواو إلى الساكن قبلها يعني: إلى القاف، إذا نقلنا الحركة من الواو إلى القاف، فإن القاف سينقلب من السكون إلى الضم، والواو سينقلب من الواو إلى السكون؛ لأن السكون ما معناه؟ خلو الحرف من الحركة ونحن أخلينا الحرف من الحركة عندما نقلنا حركته إلى الساكن السابق "يقْوُل" ننقل الضمة من الواو إلى القاف فيكون النطق "يقول" كما تقول العرب.

إذًا يقول" هذا الفعل معتل؛ لأنه أعل بالنقل نسميه إعلال النقل، وهو إعلال بنقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن قبله، ومثله في ذلك "صام يصوم" "وقام يقوم" وقعا في الإعلال نفسه.

وكذلك المضارع في "باع يبيع" من الياء "فباع" عرفنا أنها على وزن فعل، وحدث فيها الإعلال للقلب، "بيَع تحركت الياء بعد فتح، وانقلبت ألفًا فصارت باع فعل، يبيع أصلها "بيَع يبْيع" مثل "جلس يجلس" قسم المعتل على الصحيح "جلس يجلس" "بيع يبْيعُ" تحركت الياء بالكسر وقبلها ساكن صحيح، فالحكم أنك ستنقل الحركة من الياء إلى الساكن قبلها يعني: إلى الباء، فسنقول يبيع كما تقول العرب.

إذًا "يبيع" هذا فعل أعل بالنقل أي: بنقل الحركة من الياء إلى الساكن قبلها.

ومثله في ذلك "بان يبين" "وهام يهيم" ومن ذلك أيضًا المضارع في "خاف يخاف" خاف هذا ماضٍ على وزن فعِل، وأصله خَوِف تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصارت "خاف".

أما "يخاف" فأصلها يَخْوَفُ" مثل "فرح يفرح" "وطرب يطرب: "خوف يخوف" ما الذي حدث في يخوف؟ نقلنا الفتحة من الواو إلى الساكن قبلها يعني:

إلى الخاء فصار الفعل "يَخَوْف" انقل الفتحة الحركة من الواو إلى الساكن قبلها إلى الياء يخوف" ثم إن الحكم يقول: إنك ستنقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن قبلها، وسيكون حرف العلة الواقع عينًا من جنس الحركة المنقول، والحركة المنقولة فتحة، إذًا سنقلب الواو إلى ألف فنقول: "يخاف"

ومثل ذلك أيضًا "نام ينام" "وحار يحار" فإن قيل: ما الإعلال الذي وقع في نحو "يخاف"؟ فالجواب إعلال بالنقل والقلب، إذًا وقع في نحو "يخاف" إعلالان إعلال بالنقل والقلب، بينما في نحو "يقول ويبيع" إعلال بالنقل فقط، "يقول" لم يحدث فيها قلب، "ويبيع" لم يحدث فيها قلب، "ويخاف" حدث فيها قلب.

من ذلك يستبين أن كل فعل على نحو "يقول ويقوم" يعني: معتل وبقيت الواو على حالها فهذا قطعًا على وزن يفعُل، وحذف العلة فيه واو مباشرة، عندما تسمع الأفعال التي على نحو "يقول ويقوم" تعرف أنه واو وأنه على وزن يفعُل.

ونعرف أيضًا أن الأفعال التي نحو "يبيع ويهين ويبين" مما بقيت فيه الياء ياءً أنها على وزن يفعِل وأنها ياءيه، ونعرف أيضًا أن ما كان من الأفعال على نحو "يخاف وينام ويحار" يعني: مما صار فيه حرف العلة ألفًا أنه على وزن يفعَل، وهل هو واوي أم ياءي؟ قد يكون واوي وقد يكون ياءيًا، فخاف يخاف واوي؛ لأنه من الخوف، ونام ينام واوي؛ لأنه من النوم، وحار يحار ياءي؛ لأنه من الحيرة وهكذا.

إذًا فما بقيت فيه الواو واوي قطعًا على وزن يفعُل، وما بقيت فيها الياء ياءي على وزن يفعِل، وما انقلب حرف العلة فيه ألفَا على وزن يفعَل، لكنه قد يكون واوي وقد يكون ياءيًا.

فلو رأينا مثلًا الفعل "يكون أو يجوز أو يجور أو يعوم أو يفور" هذه الأفعال بقي حرف العلة فيه واو إذًا فهي على وزن يفعل وهي واويه، ولو رأينا نحو "يبيت أو يسير أو يديش أو ينيف" لو نتأمل في تصرفاتها تعرف مباشرة أنها على وزن يفعِل وأنها ياءيه.

لكن نحو "يغار" غار يغار أو ينال فانقلب حرف العلة فيه ألفًا هو قطعًا على وزن يفعل، ولكنه قد يكون واويًا وقد يكون ياءيًا، فيغار الياء أم الواو؟ قد يكون واويًا إن كان من الغور بمعنى مثل "غاص وذهب"، وقد يكون ياءيًا إن كان من الغيرة؛ لأن المعنى يحتمل.

وأما "ينال" فهو من "النول" فيكون واويًا، فهذا مثال على هذه القاعدة:

إذا وقعت الواو أو الياء عينًا في مضارع ثلاثي، ومثال آخر لهذه القاعدة:

لو وقعت الياء أو الواو عينًا للفعل الماضي الذي على وزن أفعل، أو مضارعه، وهو يُفعِل كذلك أمره أفعِل فأفعَل العين متحركة وقبلها الفاء ساكنة، وكذلك يُفعِل وأفعِل، مثل أفعَل من "بان" هذه "بان يبين" ثلاثي على وزن فعل يفعِل اجعله رباعيًا مزيدا بالهمزة؟ أفعَل سنقول: أبان، والمضارع يُبين والأمر أبن والأصل فيه ما أصل الماضي أبان؟ أفعَلَ أبين نصدره بالصحيح مثل "أكرم" الصحيح "أكرم يكرم أكرم" إذًا أصل الماضي أفعل أكرم أبين

أبين الياء مفتوحة وقبلها الباء ساكنة فتأتي القاعدة حينئذٍ فننقل الفتحة من الياء إلى الباء الساكنة فنقول: "أَبَيْنَ" والحركة المنقولة هنا فتحة إذًا يجب في حرف العلة الواقع عينًا أن ينقلب من جنس الحركة يعني: سنقلب الياء غلى ألف فنقول: "أبان" إذًا الفعل أبان أُعل إعلالين أُعل بالنقل يعني: بنقل الحركة وبالقلب أي: بقلب الياء ألفًا

وكذلك المضارع وهو يُبين ما أصله "أكرم يكرم أبين يُبين" الأصل "يُبْين" نقلنا الحركة من الياء إلى الباء فقلنا "يُبِين" إذًا يبين المضارع فيه إعلال بالنقل فقط.

والأمر "أكرم يكرم أكرِم" "أبين يُبين أبِين" ما الذي حدث فيه حتى صار "أبن"؟ "أبين" نقلنا الحركة من الياء إلى الساكن قبلها إلى الباء فصارت أبين مثل: "أكرِم" أصله أكرِم أبيِن" نقلنا الحركة صارت أبين والأمر كما تعرفون مبني على سكون آخره، والياء بسبب النقل صارت ساكنة فاجتمع ساكنان فحذفت الياء؛ للالتقاء الساكنين فقيل: "أبن"

إذًا ما الإعلال الذي وقع في أبن؟ وقع فيها إعلالان إعلال بالنقل وبالحذف، إلا أن إعلال الحذف هنا ليس إعلالًا صرفيًا، وإنما إعلال إعرابي نحوي، نعم.

ومثل ذلك لو قلنا "أفعل يفعل أفعِل" من "قام يقوم" قام يقوم" ثلاثي فاجعله رباعيًا مزيدًا بالهمزة؟ فسنقول: "أقام يقيم أقم" ومثل "أبان يبين أبن" لكن "أبان يبين" ياءي "وأقام يقيم" واوي "فأقام" أصلها "أفعل أكرم أقوم" نقلنا الحركة من الواو إلى القاف فصارت الكلمة أقوم، ثم قلبنا الواو ألفًا لكي تكون من جنس الحركة التي قبلها، فصارت الكلمة "أقام" إذًا أقام فيها إعلالان إعلال بالنقل وإعلال بالقلب، والمضارع "يقيم" وأصله "يقوم" مثل "يكرم" نقلنا الحركة من الياء إلى الساكن قبلها فقلنا: "يقيم" فيها إعلال بالنقل فقط.

والأمر "أقم" أصله مثل "أكرم" "أقوم" إذًا نعيد إلى يقيم أصلها يقوم نقلنا الحركة كسرة من الواو إلى القاف فصارت "يقوِمُ" ثم قلبنا الواو من جنس الحركة المنقولة يعني: قلبنا الواو ياءً فقلنا "يقيم" فصار فيها إعلالان إعلال بالنقل وإعلال بالقلب.

وكذلك في "أقم" أصله "أفعل أكرم أقوم" نقلنا الحركة من الواو إلى الكاف فصارت "أقوم" ثم قلبنا الواو ياءً فصارت "أقيم" ثم حذفنا الياء للالتقاء الساكنين فصارت "أقم" إذًا "أقم" كم فيها من إعلال؟ ثلاثة إعلالات إعلال بالنقل نقلنا الحركة، وإعلال بالقلب قلبنا الواو ياءً، وإعلال بالحذف حذفنا الياء، وهكذا في كل نظير.

إذًا فهذه القاعدة لها أكثر من مثال يطرد وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيْكَ مِنْ ... ذِي لِيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

للين يريد حرف علة، آت عين فعل يعني: وقع عينًا في فعل ماضٍ أو مضارع أو أمر كأبن هذا المثال "أبان يبين أبن" وقوله: واشتراطنا لساكن صح قلنا إن الواو والياء إذا تحركتا وقبلهما ماذا؟ ساكن صحيح يعني: لابد أن يكون حرفًا ساكنًا، وأن يكون حرفًا صحيحًا، حرفًا ساكنًا ماذا يخرج؟ المتحرك وقد تكلمنا على حكمه من قبل.

وقولنا حرف صحيح ماذا يخرج؟ المعتل، لو أن الواو والياء تحركتا وقبلهما حرف علة ساكنًا فالإعلال يقع أو لا يقع؟ لا يقع، مثل "بايع" أو "قاوم" فبايع حرف العلة الياء تحركت بالفتح بايع وقبلها ألف والألف ساكنة فلا تنقل الحركة من الياء إلى الألف؛ لأن الساكن الذي قبلها ليس حرفًا صحيحًا، وكذلك في "قاوم"

وقوله: صحيح يخرج المعتل كما سبق في "بيع وقوم" ويخرج المضعف، فالمضعف أيضًا لا تنقل إليه الحركة مثل "بيَّن وعوَّق" فإذا قلت بيَّن الياء الثانية مفتوحة والياء الأولى ساكنة، إذًا حرف على متحرك وقبله ساكن فلا تنقل الحركة هنا، وكذلك "عوَّق لا تنقل الحركة، فهذا هو المراد بقوله:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيْكَ مِنْ ... ذِي لِيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

ثم ذكر ابن مالك أيضًا بقية الشروط في هذا الإعلال فقال:

مَـا لَـم يَكُـنْ فِعْـلَ تَعَجُّـبِ وَلَا   كَـابْيَضَّ أَوْ أَهْـوَى بِـلَامٍ عُلِّـلَا

يقول الإعلال السابق في نقل الحركة من الياء والواو إلى الساكن الصحيح قبلهما ممتنع في ثلاثة مواضع، ذكرها في البيت:

الموضع الأول: فعلا التعجب، وهما ما أفعله وأفعِل به، لو وقعت الياء والواو عينًا لفعل تعجب ما أفعله وأفعِل به العين متحركة وقبلها ساكن، كالتعجب من "قام يقوم" تقول: "ما أقومه وأقوم به" ما أقومه الواو متحركة وقبلها القاف ساكنة، ما أقومه أعللنا أم صححنا؟ صححنا لماذا لم نُعل؟ لأن الفعل هنا فعل تعجب، لو أعللنا كنا نقول ماذا؟ "ما أقامه" سننقل ونقلب، "ما أقامه وأقم به" ولكن الإعلال هنا لا يقع؛ لأن الفعل فعل تعجب.

وكذلك في الياء لو أخذنا التعجب من "بان" يبين، لكنا نقول: "ما أبينه وأبين به" ولا نعل لا نقول: "ما أبانه وأبن به" وسبب المنع من العلل في فعل التعجب، قالوا: لأن الإعلال سيزيد صيغة التعجب عن لفظها، وصيغة التعجب مقصودة للفظها، فلهذا لم يقع فيها الإعلال.

الموضع الثاني: الذي لا يدخله الإعلال هو: الفعل المضعف اللام نحو: "ابيّض واسوّد واحوّل واعوّر" فابيض على وزن افعل العين هنا ياء العين وقعت ياءً مفتوحة وقبلها باء ساكنة "ابيض"، وكذلك في اسود" العين وقعت واو مفتوحة وقبلها سين ساكنة "اسود"، وكذلك "احول" العين واو وقبلها ساكن، وهذه الكلمات وقع فيها إعلال أم صحت؟ صحت "ابيض" الياء بقيت على فتحها والساكن قبلها بقي على سكونه، صح ولم يُعل.

ما سبب منع الإعلال في مضعف اللام؟ مثل "ابيض واسود واحول واعور"؟

قالوا: سبب منع الإعلال هنا أنه سيؤدي إلى لبسٍ أو إلى ممنوع، لو أعللت فإن الإعلال سيؤدي إلى لبس أو إلى ممنوع، نُعل وننظر إلى نتيجة الإعلال كيف ستكون؟ "اسود" لو أعللنا فإننا سننقل فتحة الواو إلى السين فستكون السين حينئذٍ مفتوحةً، فإذا كانت الواو مفتوحةً فسنستغني عن همزة الوصل؛ لأن همزة الوصل في نحو هذه الصيغة لماذا جلبت؟ جلبت للتمكن من البدء بالساكن، هذا الساكن الذي وقع أولًا وهو السين تحرك الآن

إذًا سنذهب همزة الوصل لا حاجة لها، فالإعلال سيؤدي إلى ماذا؟ إلى أن نقول "سود" السين انتقلت إليها الفتحة فصارت سين مفتوحة، والواو انتقلت عنها الفتحة فصارت ساكنة "سو" واللام المضعفة، الدال المشددة تعرفون أن المشدد عبارة عن ساكن ومتحرك فأول المشدد ساكن والواو سكنت بسبب النقل، فالتقى ساكنان، فلهذا سنضطر لفك الإدغام فنقول: "سودد" بلا همزة وصل وبلا تضعيف يعني: سنحرك، وهذا سيؤدي إلى ممنوع وهو فك التضعيف في ما يجب فيه التضعيف، التضعيف في نحو هذا واجب.

هذا تأديته إلى ممنوع، طيب، تأديته إلى مُلبس؟ قد يقول قائل: قد يمكن أن نجري الإعلال بطريقة أخرى، أن نفعل ما سبق "سودد" ما الحركة التي نقلت؟ الفتحة، والفتحة ستؤدي إلى أن الواو تقلب ألفًا؛ لأن حرف العلة الواقع عينًا إذا نقلت الحركة عنه سينقلب إلى جنس الحركة، إذًا ستنقلب الواو ألفًا، فإذا انقلبت الواو إلى ألف، فالإدغام الموجود في اللام الدال المشددة سيفك أو لا داعي لفكه؟ لا داعي لفكه؛ لأن الإدغام يقع بعد الألف.

مثل "الضالين" لا إشكال هذا موقع مطرد في التقاء الساكنين، من المواقع المطردة في التقاء الساكنين، إذًا فالسين ستنفتح؛ لأن الفتحة نقلت إليها، والواو ستقلب ألفًا تبع القاعدة، والدال ستبقى مشددة، فسيكون لفظ الكلمة ماذا؟ "ساد"

سيلتبس اسم الفاعل من "سد يسد فهو ساد" إذًا فالإعلال في نحو "اسود" سيؤدي إلى ممنوع وهو كاللبس وهو فك إدغام أو إلى ملبس وهو نحو" ساد" فلهذا لم تُعل العرب، نحن نعلل فعل العرب، العرب لهم فعل لماذا؟ قالوا: لأنها لم تعل لأن الإعلال حينئذٍ سيؤدي إلى ممنوع أو إلى ملبس.

الموضع الثالث: الذي لا يقع في هذا الإعلال في الفعل المعتل الآخر، لو كان الفعل معتل الآخر مثل "أهوى وأحيا" أهوى عينه واو، وأحيا عينه ياء، والعرب تقول: "أحيا وأهوى" يعني: الواو تبقيها على فتحها لا تنقل الفتحة إلى الياء الساكنة "أهوى وأحيا" تبقي الياء مفتوحة ولا تنقل الفتحة إلى الياء يعني: لا تعل تبقي الفعل مصححًا ولا تبقي هذا الإعلال المذكور في الفعل المعتل الآخر، وسبب منع الإعلال هنا لماذا لم تُعل العرب؟ في الفعل المعتل الآخر؟ لأنه سيؤدي إلى اجتماع إعلالين في الكلمة، كيف ذلك، "أهوى" العين واو، واللام ألف وعرفنا أن الألف لا تسكن أصلًا في فعل أو في اسم معرب، أصلها إما الواو وإما الياء، والأصل هنا الياء من "هوي" إذًا فالأصل هنا الياء ولماذا انقلبت الياء ألفًا؟ الأصل في "أهوى" أهوي" مثل "أكرم" أهوي" الياء تحركت بعد فتح فانقلبت ألفًا فصارت "أهوى" إذًا فقد وقع إعلال بالقلب في اللام.

لو أجريت الإعلال المذكور الآن على الواو ما الذي سيحدث؟ ستنقل الفتحة من الواو إلى الهاء، فستكون الهاء مفتوحة والواو ساكنة وبعدها الألف ساكنة فسيلتقي ساكنان، فستضطر حينئذٍ إلى حذف الواو؛ للالتقاء الساكنين فتجحف بالكلمة؛ لأنك جمعت عليها إعلالين بالحذف وبالقلب، فلهذا لم تُعل العرب هنا.

وكذلك في نحو "أحيا" من "حيي" يعني: العين ياء واللام كذلك ياء، والأصل في "أحيا" "أحييا" أكرم" انقلبت الياء الثانية الواقعة لامًا ألفًا؛ لأنها

تحركت بعد فتح فصارت أحيا" فلو أوقعنا هذا الإعلال على الياء الواقعة عينًا لنقلت الحركة إلى الحاء فسكنت الياء فاجتمعت الياء ساكنة بالألف بعدها ساكنة فسنحذف الياء فنجحف بالفعل.

إذً هذا الإعلال المذكور لا يقع في ثلاثة المواضع المذكورة، لا يقع فيفعل التعجب، ولا يقع في الفعل المضعف اللام ولا في الفعل المعتل اللام.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِثْــلُ فِعْــلٍ فِــي ذَا الاعْــلاَلِ اسْــمُ ضَــاهَى مُضَــارِعًا وَفِيْــهِ وَسْــمُ

يعني: أن الاسم مثل الفعل في هذا الحكم إذا كان هذا الاسم يشبه الفعل المضارع، وهذا قوله: ضاهى مضارعًا، فإن حكمه في هذا الإعلال حكم فعله، ومتى يكون المضارع بل متى يكون الاسم مشبهًا للمضارع؟ إذا كان الاسم على وزن المضارع فنقول: إنه يشبهه حينئذٍ، ويقصد بالاسم الذي يشبه المضارع في الوزن اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان، واسم المكان، والمصدر الميمي.

فهذه تشبه المضارع في الوزن؛ لأنها تصاغ من غير الثلاثي على وزن المضارع، فالفعل "يكرم" ما اسم الفاعل منه؟ "مكرم" على وزن المضارع مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر "يكرم مكرم"

واسم المفعول من "يكرم" "مكرَم" واسم المكان والزمان والمصدر الميمي؟ كلها أيضًا على وزن "مكرَم" إذًا فاسم الفاعل "مكرِم" واسم المكان والزمان والمصدر الميمي كلها على وزن الفعل.

وكذلك "ينطلق" اسم الفاعل منه "منطلق" على وزن الفعل، واسم المفعول واسم المكان والزمان والمصدر الميمي على وزن "منطَلَق" والمعنى والسياق هو

الذي يميز هل هو اسم مفعول أو واسم المكان والزمان والمصدر الميمي

وكذلك "مستخرج" السداسي اسم المفعول "مستخرج واسم المكان والزمان والمصدر الميمي "مستخرَج"

فإذا وقعت الياء أو الواو عينًا في هذا الاسم الذي أشبه المضارع في الوزن؟ فإن حركة الواو والياء حينئذٍ ستنقل منهما إلى الساكن الصحيح قبلهما، حكمهما في ذلك حكم فعلهما، نحو اسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان والزمان والمصدر الميمي من نحو "أبان" ما اسم الفاعل من "أبان يبين فهو مبين" واسم المفعول "أبنته فهو مبان" وكذلك اسم المكان والزمان والمصدر الميمي، وما الذي حدث في اسم الفاعل "أبان فهو مبين"؟ أبان عرفنا أنه على وزن أفعل "أبين"، واسم الفاعل ننظره بالصحيح لكي يبين أصله مثل "أكرم فهو مكرم" "أبين فهو مبين" الإعلال الذي وقع في أبين هو الإعلال الذي وقع في "مبيِّن" وهو الإعلال بالنقل، فـ "مبيِّن" الياء تحركت بالكسر وقبلها ساكن صحيح وهو الباء، إذًا نطبق القاعدة ننقل حركة الياء إلى الساكن قبلها يعني: إلى الباء، فالباء ستكون مكسورة والياء ستعود خالية من الحركة ساكنة فنقول: "مبين" ما الإعلال الذي وقع في مبين؟ إعلال بالنقل

واسم المفعول "أبنته فهو مبان" مبان ننظره بالصحيح "أكرمته فهو مكرَم" إذَا ما أصل مبان؟ مثل "مكرَم مُبيَن" ما الإعلال الذي وقع في مبين؟ حركة الياء نقلناها إلى الباء، فماذا سنقول: "مبيٌّن" ثم إن حرف العلة سينقلب من جنس الحركة المنقول يعني: سنقلب الياء ألف؛ لأن الحركة المنقولة فتحة هنا، فسنقول: "مبان" إذًا ما الإعلال الذي وقع في مبان؟ إعلالان إعلال بالنقل وإعلال بالقلب.

وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول والمكان والزمان والمصدر الميمي من "أقام" فاسم الفاعل من "أقام زيد عليًّا" فزيد مقيم وعلي مقام، فأقام فهو مقيم

مثل "أكرم فهو مكرِم مقوم" الأصل "مقوم" فالإعلال الذي حدث نقلنا الحركة من الواو إلى الساكن قبلها إلى القاف فصارت الكلمة "مقو"

ثم إن الواو ستنقلب إلى جنس الحركة المنقول يعني: ستنقلب إلى ياء فنقول: مقيم حدث فيه إعلالان إعلال بالنقل وإعلال بالقلب، واسم المفعول مقام وأصله مثل "مكرَم مقوَم" ما الإعلال الذي حدث؟ نقلنا حركة الواو الفتحة إلى القاف فصارت "مقوم" ثم سنقلب الواو من جنس الحركة المنقولة يعني: من جنس الفتحة فسنقلبها ألفًا فنقول: مقام إذًا فمقام فيها إعلالان إعلال بالنقل وإعلال بالقلب.

فالخلاصة أن الاسم إذا أشبه المضارع في وزنه فإنه يأخذ حكمه في هذا الإعلال، فإن أشبه الاسم المضارع في الوزن وفي حرف الزيادة، متساويان في الوزن ومتساويان أيضًا في حرف الزيادة، حرف الزيادة في اسم الفاعل "مبين" الميم، وحرف الزيادة في المضارع "يبين" الياء فهم متفقان في الوزن لكن مختلفان في حرف الزيادة، لكن إن اتفقا في الوزن واتفقا في حرف الزيادة، ويراد بذلك اسم التفضيل فالحكم حينئذٍ أنه لا يعل بل يصحح، فاسم التفضيل من البياض "أبيض" ومن السواد "أسود" أفعل فالعين مفتوحة والفاء ساكنة فنقول: "أبيض أسود" أبيض الياء مفتوحة وقبلها ساكن صحيح، أعل أم صحح؟ صحح ما أعل لماذا ما أعل؟ لأن الإعلال وقع هنا في اسم التفضيل واسم التفضيل لا يعل، علة عدم الإعلال لماذا لا يعل اسم التفضيل؟ يقال هنا ما قيل في صيغة التعجب من أن الصيغة مقصودة، صيغة التعجب وصيغة التفضيل صيغتان مقصودتان فلهذا لا يحدث فيهما الإعلال، فتقول: "أبيض" ولا تعل لو أعللت كنت تقول ماذا؟ أباض " هذا أباض من هذا" لكن ما يعل نقول: "هذا أبيض من هذا" "وأسود" لا يعل، لا تقول: "أساد"

فالذي يشبه في الوزن يُعل، والذي يشبه في الوزن والزيادة لا يُعل، الاسم لا يشبه المضارع يأخذ حكمه أم لا يأخذ حكمه؟ لا يؤخذ حكمه لا يُعل، ومن ذلك الاسم الذي على وزن مفعال، ومفعل، ونص عليهما ابن مالك فقال:

وَمِفْعَــــلٌ صُــــحِّحَ كَالْمِفْعَـــالِ وَأَلِــــفَ الإفْعَـــالِ وَاسْـــتِفْعَالِ

فالسم الذي على وزن مفعل العين مفتوحة وقبلها فاء ساكنة، وعلى وزن مفعال فالعين مفتوحة وقبلها فاء ساكنة أيضًا لا يُعلان؛ لأنهما على وزن المضارع نحو "مسواك ومقوال ومقول ومخياط ومخيط" هذه لا تُعل.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَأَلِفَ الإفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

أَزِلْ لِـذَا الإِعْـلاَلِ وَالْتَّـا الْـزَمْ عِـوَضْ وَحَـــذْفُهَا بِالْنَّقْــلِ رُبَّمَــا عَــرَضْ

انتقل إلى حكم آخر يتعلق بهذا الإعلال، يذكر حكمًا من أحكام هذه القاعدة من قواعد الإعلال فيقول: إذا كان المستحق للإعلال بالنقل والقلب المذكورين، إذا كان مصدرًا على وزن إفعال، أو على وزن استفعال كمصدر "أبان" وكمصدر "استبان" فإنك تجري في المصدر الإعلال السابق، وإجراء الإعلال السابق سيؤدي كما سنرى إلى حذف ألف الإفعال، وألف الاستفعال، فنأتي بالتاء في آخر المصدر عوضًا عن هذه الألف المحذوفة، فالفعل "أبان" نقول فيه: "أبان يبين إبانة" الفعل هنا على وزن أفعل فهو "كأكرم يكرم إكرامًا"

إذًا فأصل المصدر على وزن إفعال "إكرام" والأصل "أبين يبين إبيانًا" مثل "إكرام" إبيان ما الذي حدث في إبيان" الياء مفتوحة وقبلها حرف صحيح ساكن وهو الباء، فسننقل الفتحة من الياء إلى الباء فستكون الباء حينئذ مفتوحة والياء ساكنة هذا إعلال بالنقل

ثم إن الياء ستقلب من جنس الحركة المنقولة يعني: ستقلب ألفًا فهذا إعلال بالقلب، فعلى ذلك جاءت الباء المفتوحة وبعدها ألف المنقلبة عن الياء، وبعد الألف هذه ألف الإفعال، وما ينطق بالكلمة حينئذ؛ لاجتماع الألفين الساكنين ولا يجتمع الساكنان إلا على حدهما يعني: في مواضع معينة فلابد من حذف أحد الألفين، ما الألف المحذوفة؟

خلاف، سيبويه وتبعه الأكثر، يرون أن المحذوف ألف الإفعال يعني: الألف الثانية؛ قالوا: لأنها أقرب إلى الطرف، والطرف هو محل التغيير، وقال آخرون: بل المحذوف الألف الأولى المنقلبة عن الياء على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وأبين مالك اختار قول سيبويه أم القول الآخر؟ قال:

وَأَلِفَ الإفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

فجعل المزال المحذوف بسبب هذا المعلول هو ألف الإفعال والاستفعال يعني: اختار قول سيبويه أن المحذوف الألف الثانية.

وصلنا إلى أن الباء مفتوحة واجتمعت ألفان فحذفنا الألف الثانية، ثم تأتي العرب بتاءٍ عِوضًا عن هذه الألف، ويجعلونها في آخر الكلمة فيقولون: "أبان إبانةً" وهذه التاء لأنها عِوض لزمت؛ لأن العِوض يلزم.

وكذلك مصدر "استبان" وهو على وزن استفعل، والقياس فيه أن يكون كنظيره الصحيح "استخرج يستخرج استخراجًا" "استبين يستبين استبيانًا" استبين صارت استبان، وعرفنا ذلك؛ إعلال بالقلب، ويستبين صارت يستبين إعلال بالنقل، واستبيانًا صارت استبانةً " استبان يستبين استبانةً" ما الإعلال الذي حدث؟ استبيان الياء مفتوحة وقبلها باء ساكنة "استبيان" نقلنا الفتحة من الياء إلى الباء فصارت الياء مفتوحة والباء ساكنة، ثم قلبت الياء ألفًا؛ لأنها ستقلب من جنس

الحركة المنقولة، فصارت الياء ألف، وبعدها ألف الاستفعال، فاجتمعت ألفان فحذفت الثانية أو الأولى، ثم جيء بالتاء عوضًا عن الألف في آخر المصدر فقيل: استبانة.

إذًا ما الذي حدث في إبانة واستبانة من إعلال؟ إعلال بالنقل نقلنا الحركة، وإعلال بالقلب قلبنا الياء ألفًا، وإعلال بالحذف للالتقاء الساكنين، وأضفنا إلى ذلك أتينا بالتاء عوضًا عن الألف المحذوفة.

ومثل ذلك مصدر "أقام واستقام" تقول: "أقام إقامة" "واستقام استقامةً" وكذلك مصدر "أقال واستقال" أقال إقالة" "واستقال استقالةً" الإعلال السابق نفسه وهذا هو قول ابن مالك:

وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لِـذَا الإِعْـلالِ وَالْتَّـا الْـزَمْ عِـوَضْ وَحَــذْفُهَا بِالْنَّقْــلِ رُبَّمَــا عَــرَضْ

يعني: أن التاء يؤتى بها في آخر المصدر عوضًا عن هذه الألف المحذوفة من الإفعال والاستفعال، ولأنها عوض صارت لازمة.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَذْفُهَا بِالْنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

حذفها حذف ماذا؟ هذه التاء التي جيء بها عوضًا عن الألف المحذوفة بالنقل، يريد أن حذفها سماعي، حذفها جاء في السماع في بعض الشواهد من ذلك قولهم: "أجاب إجابة وإيجابًا" وجاء المصدر بالتاء ومن دون التاء، وقالوا: "استفاه استفاهًا" استفاه على وزن استفعل، استفاهًا بلا تاء، واستفاه الرجل معناه اشتد أكله وشربه بعد أن كان لا يأكل ولا يشرب، وأكثر ما تحذف هذه التاء في الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء:٧٣] تقول: "أقام يقيم إقامةً"

"إقامة الصلاة" وجاء في الإضافة حذفها ﴿إِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ ولو أثبتها على القياس لصح "إقامة الصلاة" كما جاء في شواهد أخرى.

كذلك "إيجاب" لكن لأنه وقع مفعول مطلق "أجاب إيجابًا" نصبناه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَمَفْعُوْلٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
نَحْوُ مَبِيع وَمَصُوْنٍ وَنَدَرْ ... تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتُهَرْ

يقول: إن الإعلال المذكور الذي ذكرناه في الإفعال، وهو أن تطبيق الإعلال على إفعال سيؤدي إلى النقل والحذف، أنك ستحذف الألف من الإفعال، يقول: هذا الإعلال بالنقل والحذف يكون مثله في اسم المفعول إذا كان من معتل العين بالواو أو الياء، إذا أخذت المفعول من معتل العين فإن هذا الإعلال يقع فيه، فإنك ستنقل ثم تحذف الواو من مفعول كاسم مفعول من "باع يبيع" ما اسم المفعول من "باع يبيع"؟ "بعته فهو مبيع" الأصل أن يكون على وزن مفعول "مبيوع" مثل "مضروب" مضروب مبيوع، الذي حدث في "مبيوع" أن الياء ضمت وقبلها حرف صحيح ساكن وهو الباء، "مبيوع" فسننقل الضمة من الياء إلى الباء "مبوي" فالياء سكنت والقاعدة: أن حرف العلة سيقلب من جنس الحركة المنقولة، صح أو لا؟ هذه القاعدة لكن هنا القاعدة لن تُطبق؛ بل سنقلب الضمة إلى كسرة؛ محافظةً على الياء، الأصل "مبيوع" انقل الضمة من الياء إلى الباء "مبوي" ثم إن العرب تقلب الضمة إلى كسرة "مبي" فبقيت الياء ساكنة وبعدها واو مفعول ساكنة، والياء سكنت بسبب نقل الحركة عنها فالتقى ساكنان الياء والواو، ما الذي حذف بالتقاء الساكنين؟ الساكن الأول أم الثاني؟ الثاني وهذا مما يقوي قول سيبويه أن الإعلال هنا وقع في الثاني؛ لأنه أقرب إلى الطرف، وهنا واضح أنه في الواو، فصارت الكلمة "مبيع"

وكذلك اسم المفعول من "صان يصون صنته فهو مصون" والأصل فيه على مفعول "مضروب" "مصوون" لأنه واوي إذًا " مصوون" الواو مضمومة وقبلها صاد ساكنة، نطبق القاعدة: ننقل الضمة من الواو إلى الصاد "مصُون "فالصاد صارت مضمومة والواو صارت ساكنة وبعدها واو مفعول، فالتقى ساكنان فحذفنا الواو الثانية؛ للالتقاء الساكنين فصارت الكلمة "مصون"

وكذلك لو أخذت اسم المفعول من "قال يقول فهو مقُول" والأصل مقْوُل" بخلاف "قال يقيل" يعني: ننفي القائلة هذه ياءي "قال يقيل" فاسم المفعول "مقيل" مثل "باع يبيع مبيع وقال يقيل مقيل"

واسم المفعول من "خاط يخيط فهو مخيط" والأصل "مخْيوط" فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَمَفْعُوْلٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُوْنٍ وَنَدَرْ ... تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتُهَر

ذكر مثالين الأول ياءي مبيع، والثاني واوي مصون.

ثم قال:

وَنَدَرْ ... تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتُهَر

يقول: القاعدة ما ذكرنا من تطبيق الإعلال لكن جاء في النقل في السماع تصحيح اسم المفعول من معتل العين، فمعتل العين بالواو جاء تصحيح اسم المفعول منه، ولكنه نادر، الشواهد فيه نادرة.

وجاء أيضًا تصحيحه من الياء، وهو أكثر فتصحيح اسم المفعول من الواو كقولهم: "ثوبٌ مصْون" "وفرس مقْود" والقياس في "فرس مقْود" أن يقال: "مقود" وقال الراجز:

والْمِسْكُ فِي عَنْبَرِهِ مَدْوُوفُ

وقياس "مدوف" وتصحيح اسم المفعول من الياء كأن تقول: "مبيوع ومخيوط" وقيل: إن تصحيح اسم المفعول من الياء لغة ليس مجرد شواهد، يعني: في بعض السماع وإنما هي لغة صارت أقوى من مجرد شواهد خرجت عن القاعدة هي لغة لقوم من ربيعة، يأتون بباسم الفاعل من الياء مصححًا، ومن ذلك قول شاعرهم:

حتّى تذكّر بيضات وهيّجه ... يوم الرذاد عليه الريح مغيوم

فقال: مغيوم والقياس ما قيل، وقال الآخر:

وكأنها تفاحة مطيوبة

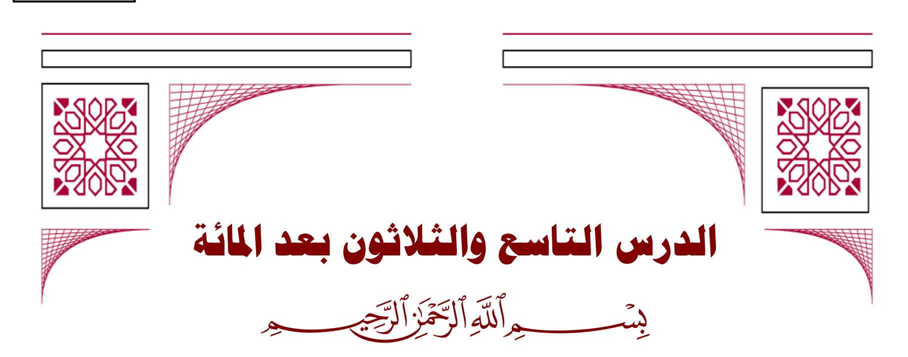
"مطيوبة" والقياس "مطيبة" وقال الآخر:

قد كان قومك يحسبونك سيدًا ... وإخال أنك سيد معيون

قال: سيد معيون، والقياس "معين" فهذا حكم من أحكام هذا الإعلال.

وبذلك نكون قد شرحنا سبعة أبيات من هذا الفصل، وتبقى ثلاثة أبيات نشرحها إن شاء الله في الدرس القادم مع الفصلين الباقيين من فصول الإعلال؛ لأنهما فصلان قصيران، والمرجو إن شاء الله أننا ننتهي من الألفية بعد درسين، الدرس القادم ننتهي من الإعلال، والدرس الذي يليه نأخذ آخر باب في الألفية، وهو باب الإدغام.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس التاسع والثلاثون بعد المائة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين السابع والعشرين من شهر ربيعٍ الآخر، من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف.

ونحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والثلاثين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

ولا زال الكلام موصولًا على الإبدال، فقد أنهينا من الإبدال عدة فصول وبقيَّ لنا فصلان وبقية فصل، لأننا في الدرس الماضي كنا تكلمنا على فصلٍ من الفصول التي عقدها ابن مالك تبعًا لباب الإبدال، وفي هذا الفصل الذي بدأنا في الكلام عليه في الدرس الماضي، تكلم ابن مالك في هذا الفصل على نقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما.

وعقد هذا الفصل في عشرة أبيات، شرحنا منها سبعة أبيات وبقيَّ منها ثلاثة

أبيات، نبدأ الدرس بشرح هذه الأبيات التي بقيت وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَحِّح الْمَفْعُوْلَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا
كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُوْلُ مِنْ ذي الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنّ
وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّم فِي نُوَّمَ وَنَحْوُ نُيَّام شُذُوْذُهُ نُمِي

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الأول:

وَصَحِّح الْمَفْعُوْلَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

يقول: إذا صيغ اسم مفعول من فعلٍ معتل اللام، **فلا يخلو من حالتين:**

الحالة الأولى: أن يكون معتلًا بالياء.

والأخرى: أن يكون معتلًا بالواو.

فإن كان معتلًا بالياء وجب إعلاله، بقلب واو مفعول ياءً وإدغامها في لام الكلمة الذي هو ياء.

مثال ذلك: اسم المفعول من رمى يرمي، هذا المعتل اليائي، تقول: رميته، فهو مرميٌّ.

ما أصل مرميٌّ هذا اسم مفعول؟ مفعولٌ مرمويٌ، لأنه يائي، فالواو هي واو مفعول والياء في الأخير هي لام الكلمة، مرمويٌ.

اجتمعت الياء والواو والأولى منهما ساكنة وسبق حكم اجتماعهما إذا كانت الأولى منهما ساكنة، الحكم حينئذٍ أنه يجب أن نبدل الواو ياءً وندغمها في الياء الأخرى فلهذا قالت العرب مرميٌّ، فقلبت الواو في مرمويٌ ياءً وأدغمتها في الياء الأخرى.

وكذلك اسم المفعول من هدى يهدي، تقول: هديته فهو مهديٌّ، ومن عصى

يعصي عصيته فهو معصيٌ، وبنيته فهو مبنيٌ وهكذا.

المصنف ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لم يتكلم في هذا البيت على اسم المفعول من معتل اللام بالياء، لم يذكر ذلك في البيت، لماذا؟ لأن اسم المفعول من معتل اللام بالياء بق ذكر حكمه، عندما تكلم من قبل على حكم اجتماع الواو والياء، والأولى منهما ساكنة، فهذا يدخل في هذا الحكم الذي سبق إنما البيت هنا للكلام على اسم المفعول من معتل اللام بالواو.

مثل سما يسمو، وعلا يعلو، كيف يكون؟ فيقول اسم المفعول من معتل اللام بالواو الأجود فيه التصحيح، يعني أن نبقيَّ لامه واوًا كما هي ولا نُعِلها بقلبها ياءً، وذلك بشرط ألا يكون فعله على وزن فعل، بل يكون على فعل المشهور، مثال ذلك: اسم المفعول من دعا يدعو، تقول دعوته فهو مدعوٌ، ما أصل مدعوٌ مفعولٌ مدعووٌ.

الذي حدث أن الواو أدغمت في الواو فقيل مدعووٌ أي حدث إدغام ما حدث إعلال، وكذلك اسم المفعول من غزا يغزو، تقول غزوته فهو مغزوٌ، ومن لهى يلهو تقول لهوت به فهو ملهوٌ به، إذًا فالأجود في اسم المفعول معتل اللام بالواو التصحيح.

وبعض العرب يعله، فيقول: غزوته فهو مغزيٌ، مغزيٌ أصله كما سبق مغزووٌ هؤلاء القلة من العرب قلبوا الواو التي هي لام الكلمة ياءً لوقوعها طرفًا فعندما قلبوا الواو المتطرفة ياءً اجتمعت الياء والواو والأولى ساكنة، فقُلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء الأخرى فقيل مغزيٌ وكذلك تقول مثلًا في دعوته فهو مدعيٌ على هذه اللغة القليلة.

ومن ذلك قول الشاعر: (وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدُيًا

علـيَّ وعـادِيـــا)؛ وقال معديا مع أنه من عدا يعدو، فكان الأجود أن يقول معدوًا عليه، لكنه جاء على هذه اللغة، قال معديًا.

قيل إن هذه لغةٌ قليلة وقيل إنه شاذ، إن قلن إنه لغة قليلة معنى ذلك أنه لغةٌ لقومٍ من العرب، هذه لغتهم، وإن قلنا إنه شاذ، فمعنى ذلك أنه ليس لغة لبعض العرب وإنما جاء في أبيات أو في بعض الشواهد الشاذة التي لا تمثل لغة لأناسٍ معينين وإنما أبيات متفرقة شذت من هنا وهناك.

إذًا اسم المفعول من معتل اللام بالواو يصحح أم يعل؟ يصحح، ما لم يكن فعله على وزن فعل، فإن كان فعله على وزن فعل، مثل رضيَّ وقويَّ فيصحح أم يعل؟ يعل وإن كان واويًا فتقول رضيَّ رضيت، عنه فهو مرضيٌ.

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر:٢٨]؛ مرضية اسم مفعول من رضيَّ، وجاء فيها التصحيح فقيل قليل وقيل شاذ، ومن ذلك قراءةٌ شاذة (مرضوة)، فإن قيل اسم المفعول إذا كان من معتل اللام بالواو ثم صحح، فهذا على أصله أبقيت الواو على لفظها فبقيَّ على أصله هذا لا يُسأل عنه.

وإنما الذي يُسأل عنه لماذا أعل اسم المفعول من الواو الذي على وزن فعل؟ مع أنه واوي ومع ذلك أثعل بقلب الواو ياءً، **والجواب**: أعل تبعًا لفعله الماضي، كما في رضيَّ، اللام ياء أم واو؟ عرفنا أنها ن الرضوان، فاللام واو، ما أصل الفعل رضيَّ؟ رضو، تطرفت الواو إثر كسر فانقلبت ياءً أعلت، فاسم المفعول له تبع الفعل الماضي في هذا الإعلال.

فهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَــحِّح الْمَفْعُــوْلَ مِــنْ نَحْــوِ عَــدَا وَأَعْلِـــلِ انْ لَـــمْ تَتَحَـــرَّ الأَجْـــوَدَا

فقال صحح المفعول من نحو عدا، ماذا يريد بـــ عدا، عدا يعدو؟ يريد معتل

اللام بالواو ليخرج معتل اللام بالياء فهذا يعل، أما معتل اللام بالواو فذكر أن فيه وجهين: التصحيح وهو الأجود.

والإعلال وهو غير الأجود، (وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا)؛وعؤفنا أنه قيل إنه قليل وقيل إنه شاذ.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَـذَاكَ ذَا وَجْهَـيْنِ جَـا الْفُعُـوْلُ مِـنْ ... ذِي الْـوَاوِ لاَمَ جَمْـعٍ اوْ فَـرْدٍ يَعِـنّ

الفعول؛ تكلم على صيغة فعول في اللغة، صيغة فعول إذا جاءت من اسم لامه واو، صيغة فعول إذا جاءت من معتل اللام بالواو، فلها حالتان: إما أن تكون جمعًا وإما أن تكون مفردًا.

الفعول قد يكون جمعًا وقد يكون مفردًا، فقلوب فعول جمع، وجلوس فعول مفرد، وصيغة فعول تأتي جمعًا وتأتي مفردًا، والذي يعنينا الآن صيغة فعول إذا أُخذت من معتل اللام بالواو، هل يسلم الواو تصحح الواو أم تعل؟

نقول: إن كانت صيغة فعول جمعًا فيجوز فيها الوجهان: التصحيح والإعلال، والإعلال أجود.

مثال ذلك: لو جمعت اسمًا معتل اللام بالواو على فعول، وفعول كما سبق في جمع التكسير لا يجمع عليه إلا الثلاثي، اسم ثلاثي معتل اللام بالواو، مثل دلو أو مثل عصا، عصا عرفنا أن ألفه منقلبة عن واو لقولهم عصوات إذًا فهو معتل اللام بالواو.

فإذا جمعنا عصًا على فعول، فإنهم يقولون عصوٌ وعصيٌ، وكذلك دلوٌ إذا جمعت على فعول يقال دلوٌ وِدليٌ.

نأخذ عصا، عصا يقال عصوٌ ما أصلها؟ أصلها فعولٌن عصووٌ، الذي حدث هنا

الإدغام، أدغمت الواو بالواو فقيل عصوٌ، وهذا على غير الأجود، لأن الأجود في الجمع الإعلال، ويقال: عصيٌ بقلب الواو ياءً، فما أصل عصيُ الأصل كما سبق فعولٌ عصووٌ، تطرفت الواو وانقلبت ياءً.

ولما انقلبت ياءً اجتمعت الياء والواو والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء الأخرى، فصارت الكلمة عُصُيٌ، ثم قلبت ضمة الصاد كسرة لمناسبة الياء فقيل: عُصيٌ، وهكذا يقول بعض العرب، بعض العرب يقف بالإعلال هنا.

وكثر العرب يقلبون ضمة العين كسرة، لأن الانتقال من الضم إلى الكسر ثقيل، فيقولون: عصيٌ، عصيٌ فعول ولكنه بالإعلال ومثل ذلك جمع دلوٌ على دلوٌ بلام إعلال وهذا قليل، ودِلِيٌ بالإعلال وهذا هو الأجود.

هذا إذا كانت فعول جمعًا والحالة الثانية أن تكون فعولٌ مفردًا.

طالب: (@٢٢:٠٨).

الشيخ: سبب الإعلال هنا هو طبعًا الأصل في الإعلال السماع، هذا الأصل في كل الإعلال كما أنه الأصل في اللغة، إلا أن النحويين والصرفيين يحاولون أن يعللوا ذلك وغالبًا يعللون بأسبابٍ صوتية، طلبًا للتخفيف وأحيانًا قد يكن علل أخرى كالفرق من حيث المعنى ونحو ذلك، فالأصل هنا أنه السماع.

فإن كانت فعولٌ مفردًا فيجوز أيضًا فيها الإعلال والتصحيح، إلا أن التصحيح هو الأجود يعني عكس الجمع الإعلال جائز والتصحيح جائز، والتصحيح هو الأجود.

كمصدر نما، نموًا، نموٌ فعولٌ بالإدغام، ومصدر علا علوًا، وسما سموًا، والإعلال قليل، ليس بجيد ولكنه جاء قليلًا كقول العرب قسى يقسو قسيًا بمعنى

قسوةً، وقالوا قسيًا وأصلها قسوًا، قلبت الواو المتطرفة يـًا ثم قلبت الواو الثانية ياءً وأدغمت، ثم قلبت الكسرة قبلها لمناسبتها، والكسرة الأولى اتباعًا فصارت قسيًا، وقد يأتيان معًا بالإعلال وبالتصحيح كقولهم عتى عتوًا وعتيًا، **فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

كَـذَاكَ ذَا وَجْهَـيْنِ جَـا الْفُعُـوْلُ مِـنْ ... ذِي الْـوَاوِ لاَمَ جَمْـعٍ اوْ فَـرْدٍ يَعِـنّ

أي أن صياغة الفعول من معتل اللام بالواو يجوز فيه الإعلال والتصحيح، فإن كان الفعول جمعًا، فالأجود الإعلال، وإن كان الفعول مفردًا فالجود التصحيح، ثم ختكم ابن مالك هذا الفصل بقوله:

وَشَـاعَ نَحْـوُ نُـيَّم فِـي نُـوَّم ... وَنَحْـوُ نُيَّـام شُـذُوْذُهُ نُمِـي

تكلم في هذا البيت على صيغة فُعَّل إذا جاءت جمعًا لما عينه واو، صيغة فعَّل إذا جاءت جمعًا لكلمة عينها واو، فيقول: يجوز في فعَّل إذا كانت جمعًا لكلمة عينا واو، يجوز فيها التصحيح، بإبقاء العين واوًا، ويجوز الإعلال بقلب الواو ياءً.

كجمع صائم على فعَّل فنقول بالتصحيح صوَّم، وبالإعلال صيَّم، كلاهما جائز وشائع، وتقول في جمع نائم، نوَّم ونيَّم، وكذلك في جمع قائم وقائل إلى آخره.

هذه فعَّل، وصيغة فعال، إذا كانت جمعًا لما عينه واو، واضح أن فعال هي فعَّل لكن بألفٍ بعد العين إلا أن حكمها يختلف فيجب فيها التصحيح، يجب تصحيح العين لإبقائها واوًا وألا تقلب الواو ياءً.

فإذا جمعت صائم على فعال، تقول صوام، ولا يجوز صيام، وكذلك نائم نوام، وساح يسوح تجمعها على فعَّل فتقولك سُوَّح، وسُيَّح، فإن جمعت سائح على فعال فإنك تقول: سواح ولا يجوز سياح.

وأما قول الشاعر: (**ألا طرقتنا مية ابنة منذر، فما أرق النيام إلا كلامها**)؛ النيام جمع نائم لكنه أعل بقلب الواو ياءً فهذا شاذ، لا يقاس عليه.

وبهذا يكون ابن مالك قد انتهى من الفصل، لينتقل إلى فصلٍ آخر، يتبع أيضًا باب الإعلال وعقد ابن مالك هذا الفصل في بيتين فقط، وجعله للكلام على إبدال فاء الافتعال تاءً، على إبدال فاء الافتعال تاءً، وعلى إبدال تاء الافتعال طاءً.

صيغة افتعل، قد يقع الإعلال في الفاء من افتعل، بقلب الفاء تاءً وقد يقع في التاء، بقلب التاء طاءً فجعل هذا الفصل خاصًا بالإعلال الذي يقع في صيغة الافتعال وفروعها، افتعل ويفتعل ومفتعل وافتعال إلى خره.

فقال:

٩٨٦. ذُو اللِّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أبْدِلَا   وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا

٩٨٧. طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ   فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِي

فقال في البيت الأول:

ذُو اللِّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أبْدِلَا   وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا

يعني إذا صيغ افتعال من كلمة فاءها حرف لين، يعني حرف علة، وجب إبدال حرف العلة ياءً، إذا صغت الافتعال من كلمة فاءها حرف علة، فإنك حينئذٍ يجب أن تقلب حرف العلة الذي وقع فاءً في الافتعال أن تقلبه تاءً.

كما لو صغت افتعل من وصل، وصل الفاء هنا واو، فصغ افتعل من وصل يقولون اتصل، والأصل أصله اوتصل، لأن الفاء واو، افتعل اوتصل قلبنا الواو تاءً فأدغمت في تاء الافتعال فقيل اتصل، وكذلك في بقية فروع وتصاريف اتصل، مثل يتصل أصلها يوتصل.

ومتصل أصلها متصل موتصل، وكذلك اتصال اوتصال، قلبت الواو تاءً

وأدغمت اتصال، فهذا صيغة افتعل من معتل الفاء بالواو وصل.

ولو صغنا افتعل من اليسر، اليسر فاءه ياء، معتل الفاء بالياء، لكنا نقول أتسر، أي صار يسيرًا، أتسر وأصله إيتسر وكذلك في بقية التصرفات، المضارع يتسر، أصله ييتسر، ومتسر، أصله ميتسر، اتسار أصله إيتسار وهكذا.

والعلة في الإبدال هنا، العلة في إبدال حرف العلة الواقع في الافتعال بقلبه تاءً قالوا لأنه لو لم يبل تاءً لتلاعبت به الحركات، لو أبقينا حرف العلى فاءً للافتعال، ولم نقلبها تاءً لتلاعبت به الحركات، فكنت تقلب حرف العلة الواقع فاءً في الافتعال من جنس الحركة التي قبله.

فتلاعب الضم كما هو في اسم الفاعل، من اليسر، إذا صغته على الافتعال، قلنا اتسر واسم الفاعل متسر، ما أصله قبل الإعلال؟ ميتسر، فكان الواجب حينئذٍ أن تقلب الياء واوًا، موتسر.

لما سبق في الإعلال من أن الياء إذا ضُم قبلها تقلب واوًا، إذًا فالضم هنا تلاعب بالياء.

وتلاعب الفتح كما في المضارع من يتسر، يتسر أصله بالياء ييتسر فكنت تقلب الياء ألفًا، أتسر، لكن قلبتها إلى تاء فلم تتلاعب به الحركات فقلت يتسر.

وتلاعب الكسر كاتصال، اتصال هذا من وصل أصله اوتصال، لو قلنا اوتصال لوجب أن نقلب الواو ياءً ايتصال لأن الواو إذا سبقت بكسر تقلب ياءً، فوقايةً لحروف العلة أن تتلاعب بها الحركات التي قبلها قلبت حرفًا جلدًا أي قويًا.

واختير التاء ليكون مناسبًا لتاء الافتعال بعده فيحدث الإدغام فتسهل الكلمة، هذا كله إذا كان فاء الافتعال حرف علة في الأصل، حرف علة في الأصل، فإذا كان فاء الافتعال حرف علة لكنه منقلب من همز أي أصله همزة، ثم هذه الهمزة

انقلبت إلى حرفِ علة، فإن حرف العلة حينئذٍ يبقى ولا يقلب تاءً.

كالافتعال من الأكل، صغ افتعل من أكل، الفاء هنا ستكون همزة، أكل افتعل، أئتكل، وتذكرون في كلامنا على أحكام الهمزتين إذا اجتمعت همزتان الأولى مكسورة والثانية ساكنة وجب قلب الساكنة من جنس الحركة التي قبلها، فيجب أن تقول في أئتكل، إيتكل، إذًا ففاء الافتعال هنا ايتكل صارت ياءً حرف علة، لكن حرف العلة هنا منقلب عن همز، فلا يعل بقلبه تاءً، ما تقول اتكل، في افتعل من الأكل بل تبقي حرف علة وتقول ايتكل.

وسمع شذوذًا قولهم اتزر، إذا لبس الإزار اتزر افتعل من ماذا؟ من الإزار، من الإزار يعني الفاء همزة إزار، فأصله ائتزر ثم تخفف الهمزة بقلبها ياء ايتزر، هذا هو الأفصح، ويقال ايتزر.

فإذا ذهبت الهمزة الأولى وذلك في وصل الكلام لأنها همزة وصل، تعود الهمزة الواقعة فاء الافتعال فتقول: وائتزر بثوبه، لكن هذا الكلام على أنك لو ابتدأت بالكلمة فهذا هو شرح البيت، **ثم قال ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

طَــا تَــا افْتِعَــالٍ رُدَّ إِثْــرَ مُطْبَــقِ فِــي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِــرْ دَالاً بَقِــي

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا وقعت تاء الافتعال بعد حرف من حروف الإطباق إذا وقعت تاء الافتعال بعد حرفٍ من حروف الإطباق، وحروف الإطباق هي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب إبدال تاء الافتعال طاءً.

فمثال الصاد لو صغت افتعل من الصبر، فكنت تقول: اصطبر، وأصله اصتبر، هذه صبر وتاء الافتعال، ثم قلبنا تاء الافتعال طاءً لأنها وقعت بعد حرفٍ مطبق فقيل اصطبر، ومثال الاد قولهم اضطجع، اضطجع أصله اضتجع قلبت التاء طاءً فقيل اضطجع.

ومثال الطاء لو صغت افتعل من الطعن، كنت تقول اطعن، أصله اتعن فقلبت التاء طاءً وأدغمت الطاء في الطاء فقيل اطعن، ومثال الظاء لو صغت افتعل من الظلم لكنت تقول: أظلم وأصله أتلم.

على الإبدال هنا واضحة، وهي استثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق، فالتاء والحروف المطبقة بينهما تقارب في المخرج، وتباين في الصفة، فالتاء من حروف الهمس والاستفال، وحروف الإطباق من حروف الاستعلاء.

فلهذا أبدلت التاء إلى حرف من حروف الاستعلاء وهي الطاء فذهب هذا الثقل، فهذا هو قول ابن مالك:

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ

يقول: تاء الافتعال إذا وقع إثر حرفٍ مطبق رده طاءً، تاء الافتعال إذا وقع إثر حرفٍ مطبق اقلبه طاءً.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِي

تكلم هنا على إبدال آخر، أيضًا في صيغة الافتعال، يقول: إن وقعت تاء الافتعال بعد دالٍ أو زايٍ أو زالٍ قلبت دالًا، تاء الافتعال إذا وقعت بعد حرفٍ من هذه الحروف بعد دالٍ أو زايٍ أو ذال فإنها تقلب ذالًا.

فمثال الدال قولهم (ادان) افتعل من الدين، يعني حصل دينه، فتقول افتعل من الدين إدان، وأصله اتان، ثم قلبت التاء دالًا وأدغمت في الدال الأخرى، فقيل إدان.

ومثال الزاي افتعل من الزيادة من زاد، تقولك ازداد، وأصله ازتات، والأمر من ازداد يزداد ازدد، وهذا هو المذكور في الألفية، ازدد يعني فعل الأمر من ازداد.

ومثال الذال افتعل من الذكر، يقال ادكر، ادكر وأصله ازتكر، قلبت التاء دالًا، وهناك لغة قليلة تقف هنا، ازدكر، مزدكر، في قراءة، لكن جمهور العرب يقلبون الذال دالًا فيدغمونها في الدال الأخرى فيقولون ادكر، وهذا قراءة الجمهور مدكر.

علة هذا الإعلال أيضًا واضحة، وهي استثقال التاء بعد هذه الحروف، فأبدلت دالًا وأدغمت الدال في الدال.

هل هناك من سؤال، هذه أمور لغوية.

طالب: (@٥٠:٤١).

الشيخ: بلى ولهذا ذكرناه هنا، هذا إبدال لغوي.

طالب: (@٥١:٠٢).

الشيخ: بلى هو داخل في الإعلال لكن هنا الإعلال يعني ليس مُطردًا، فلهذا ذكرناه في باب الإعلال.

وصل ابن مالك الآن إلى آخر فصل، من الفصول التي ذكرها تبعًا لباب الإعلال، عقده في ثلاثة أبيات، وجعله للكلام على الإعلال بالحذف.

فهذا الفصل خاصٌ بالإعلال بالحذف، **وفيه يقول** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٨٨. فَـا أَمْـرٍ اوْ مُضَـارِعٍ مِـنْ كَوَعَـدْ ... إِحْـذِفْ وَفِـي كَعِـدَةٍ ذَاكَ اطَّـرَدْ

٩٨٩. وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي ... مُضَـارِعٍ وَبِنْيَتَـيْ مُتَّصِـفِ

٩٩٠. ظِلْـتُ وَظَلْـتُ فِـي ظَلِلْـتُ ... وَقِـرْنَ فِـي اقْـرِرنَ وَقَـرْنَ نُقِـلَا

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الأول:

فَـا أَمْـرٍ اوْ مُضَـارِعٍ مِـنْ كَوَعَـدْ ... إِحْـذِفْ وَفِـي كَعِـدَةٍ ذَاكَ اطَّـرَدْ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال ابن مالك في هذا الفصل الذي جعله للإعلال بالحذف:

فَـا أَمْـرٍ اوْ مُضَـارِعٍ مِـنْ كَوَعَـدْ إِحْـذِفْ وَفِـي كَعِـدَةٍ ذَاكَ اطَّـرَدْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ إن الفعل الماضي الذي هو مثل الفعل وعد، ويعني بذلك أن يكون معتل الفاء بالواو، وعد معتل الفاء بالواو، وهو على وزن يفعل، يعني مضارعه على وزن يفعِل، بكسر العين مثل وعد، مضارعه يعد.

فهذا الفعل إذا كانت فاءه واوًا ومضارعه على يفعل، فإنك تحذف فاءه هذه الواو الواقعة فاءً **تحذف فاءه في ثلاثة مواضع**:

الأول: في المضارع نحو وعد يعد، والأصل يوعد، ثم حذفت الواو.

والموضع الثاني: في الأمر، وتقول عد.

والثالث: في المصدر في مصدره إذا كان بالتاء إذا كانت في آخره تاء التأنيث نحو عدة، عدة مصدر وعد يعد عدةً بمعنى وعد.

فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء منه بل تبقى الفاء تبقى الواو فيقال وعدٌ ومثل ذلك وثب، المضارع يثب، والأمر ثب والمصدر ثبة، وثبٌ، وهكذا.

إذًا فالماضي إذا كان معتل الفاء بالواو، ومضارعه على يفعِل يعني العين في يفعِل مكسور، أما إذا كانت العين في المضارع غير مكسورة، يعني مفتوحة كيفعَل أو مضمومة كيفعُل، فإن الفاء حينئذٍ لا تُحذف بل تبقى على الأصل.

كمضارع وجل يوجل، لأنه يفعل، وجل يوجل، لأنه يفعل، ما تقول يجل، تقول يوجل، وكذلك مضارع وَضُأ إذا صار وضيئًا، مضارع وَضُأ يوضأ، لأنه على

يفعل.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَــذْفُ هَمْــزِ أَفْعَــلَ اسْــتَمَرَّ فِــي مُضَــارِعٍ وَبِنْيَتَــيْ مُتَّصِــفِ

طالب: (@٠٨:٥٧).

الشيخ: همزة الوصل يؤتى بها للتمكن في النطق بالساكن فإذا وجدت هذه العلة جلبت فإذا زادت حُذفت، فهي تبعًا لهذه العلة، فعد أصلها أوعد، وجلبت الهمزة لأن الواو سكنة، فلما حذفت الواو لهذا الإعلال، فصار الفعل مبدوء بالعين الساكنة عد لم نحتاج إلى الهمزة، فلم يؤتى بها.

فالهمزة إنما يؤتى بها لهذه العلة، زيادتها تذكر في حروف الزيادة لأنها تزاد من أجل هذا الغرض أما حذفها فهو عودة إلى الأصل.

قال في هذا البيت، أو ذكر في هذا البيت الكلام على حذف الهمزة من صيغة أفعل، الفعل الذي على وزن أفعل كأقبل، وأكرم، وأجلس، وأعلم، ونحو ذلك، يقول: إن الهمزة في صيغة أفعل تبقى في الماضي فقط، فتقول أكرم وأقبل، أما في صيغة المضارع فتحذف، وكذلك في بنيتي متصفي، يعني اسم الفاعل واسم المفعول.

فتقول في أكرم يُكرِم فتحذف الهمزة، ومُكرِم، فتحذف الهمزة، ومُكرَم فتحذف الهمزة.

أكرم أفعل، كان القياس في مضارعه؟ أن يكون مثل دحرج، تقول دحرج يدحرجُ وبعثر يبعثر، إذًا أكرم يأكرم، هذا القياس، أكرم يأكرم، لكن حذفت الهمزة، وفي اسم الفاعل نقول دحرج فهو مدحرج، وبعثر فهو مبعثر، وأكرم فهو مأكرم، لكن حُذقت الهمزة.

ما علة حذف الهمزة هنا؟ قالوا: إن العلة في الأصل إنما تكون مع فعل المتكلم فالماضي أكرم لا إشكال فيه، فإذا انتقلنا إلى المضارع المضارع إما أن يكون للمتكلم، فيبدأ بالهمزة، وإما أن يكون للمتكلمين، فيبدأ بالنون، أو الغائب فيبدأ بالياء أو المخاطب فيبدأ بالتاء، فإن كان للمتكلم فإنه سيبدأ بهمزة المتكلم، والفعل مبدوء بهمزةٍ زائدة.

فتجتمع همزتان فيقال على الأصل دحرج، أدحرج وأكرم أأكرم لو بقي على هذا الأصل أأكرم فتجتمع همزتان فيثقل في الكلام، فحذفت الهمزة الثانية فيقال في المضارع أكرم.

ثم حُمِل الباقي على ذلك، حُمِل نكرم وتكرم ويكرم ومُكرم، ومُكَرِم على ذلك.

يبقى بيت سأتركه وأشرحه مع الباب الباقي في الألفية وهو باب الإدغام في الدرس القادم –إن شاء الله تعالى–: إن كان هناك من سؤال أو نختم الدرس على ذلك بحمد الله.

طالب: (@٤٧:٦٢).

الشيخ: تكلمنا من قبل أكثر من مرة على العلل النحوية وقلنا إن العلل النحوية ثلاثة أنواع فهناك العلل الأولى، وهي قطعية، كتعليلهم التحريك في نحو اذهب الآن، فالتحريك هنا كان لالتقاء الساكنين، فهذه علة أولى وهي قطعية.

والنوع الثاني هي العلل الثواني: وهي العلل التعليمية، يعني العلل التي تأتي لبيان الحكمة في كلام العرب، وهذه قريبةٌ في القوة من العلل الأولى، لكنها مع ذلك قابلةٌ للأخذ والرد والاجتهاد.

مثالها: كما لو قيل لماذا جُعِل الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا ولم يكون

على طريقةٍ واحدة، نحو أكرم زيدٍ عمرو، فيقال: لمعرفة الفاعل من المفعول به، فهذه العلة على تعليمية لتعليل وبيان الحكمة من كلام العرب وهي قريبة من العلة الأولى لكونها قطعية.

والنوع الثالث من العلل النحوية: هي العلل التخيلية، يعني هي علل يتخيل النحوي أنها سبب هذا الحكم، وهو يعلم أنها علة ضعيفة وإنما فقط يذكرها من باب محاولة التعليل وإن كان يعلم أنها على ضعيفة، لأنه يعلم أن الأصل هو السماع، وأن العلة لا تغير الحكم، الحكم ثابتٌ بالسماع، فهو يحاول أن يعلل إن أصاب وإلا فإن الأمر ليس بذاك الإشكال.

كقولهم مثلًا همزة الاستفهام، إذا جاء بعدها فعل فيجب أن يليها الفعل وألا يتأخر عنها فإذا قلت مثلًا هل حضر زيدٌ فتقدم الفعل وتجعله بعد حضر، ولا تقول هل زيدٌ حضر، هذا أسلوب ضعيف، فيقال إن الاستفهام ألصق في المعنى من الأفعال.

فإذا جاء الفعل في حيزه حن إليه، وإن لم يأتي فعلٌ في حيزه بأن كان كل الكلمات التي بعدها أسماء مثل هل زيدٌ حاضرٌ تسلى عنه، فتقول هل زيدٌ حاضر أو حاضرٌ زدٌ لا إشكال لأن ما في فعل.

فهذه علل تخيلية، فالعلل ليست كلها على مستوى واحد قطعا وهذا الأمر يذكره النحويون ويبينونه، وممن بيَّن هذه العلل وتكلم عليها وضرب الأمثلة، الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو، ذكر أن علل النحو على ثلاثة أنواع:

ومثل ابن جني في الخصائص قال في فصل كامل عن لعل النحو، وكان مما قال أن علل النحويون أقوى من علل الفقهاء، وحاول أن علل لذلك، فهذا ما يتعلق بالعلل، فلعل الذي قال الجملة التي نقلتها هو يعني النوع الثالث.

طالب: (@٥٩:٦٧).

الشيخ: نعم هذا من النوع الثاني بيان الحكمة من كلام العرب، لماذا جاء الفاعل مرفوعًا لا منصوبًا فيقال لأن الفاعل هو العمدة في الجملة الفعلية لا فعل إلا بفاعل هذا حكم عقلين فإذا كان الفاعل هو العمدة في الجملة الفعلية فحقه أن يكون قويًا أو ضعيفًا؟ أن يكون قويًا فأعطي أقوى الحركات.

وأما المفعول به فإنه يأتي في المرتبة بعد الفاعل، فأعطيَّ الفتحة، هذه العلة لها حظ من القبول والعقل، لكنها لا ترتقي إلى لعلة الأولى المقطوع بصحتها، فهذه علل مقبولة ويمكن أن تقبل وتناقش وأن تأخذ وترد ليست تخيلية وليست علة أولية، وهكذا.

كقولهم مثلًا المنادى لماذا بنيَّ المنادى؟ هو الأصل في المنادى البناء، تقول يا زيد أو يا رجل قالوا: لأن النداء في الأصل يعني دعاءٌ للمخاطب أي تدعو المخاطب وقولك يا زيد معناها أدعوك، يا زيد أي أدعوك، فأدعو وُضِع مكانها ياء.

فيكون ياء بمعنى دعو، وزيد صارت مقابلة لماذا؟ لكاف الخطاب فبنيت لأنها بمعنى كاف الخطاب.

فإذا قيل..

نكمل -إن شاء الله- في الدرس القادم

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الأربعون بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الإثنين الرابع من شهر جُمادى الأولى، من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة الحبيب المُصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجح بحي الجزيرة في مدينة الرياض؛ نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس المكمل للأربعين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله تعالى-، وهو الدرس الأخير من دروس شرح ألفية ابن مالك، ولله الحمد هو أولًا وأخرًا وظاهرًا وباطنًا.

في الدرس الماضي ودروسٍ قبله تكلمنا على الإبدال، وقلنا: أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد باب الإبدال، وبعدهُ خمسة فصول تتبعهُ، ومجموع الأبيات في هذا الباب والفصول التي تتبعُه ثمانية وأربعون بيتًا؛ كُلها كانت في موضوع الإبدال، شرحناها كُلها ولله الحمد ولم يبق إلا بيتٌ واحد في الفصل الأخير من الفصول التي ذكرها بعد باب الإبدال، وهذا الفصل كان في أي موضوع؟ كان في الإعلال بالنقل.

والبيت الذي بقي هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا وَقِـرْنَ فِـي اقْـرِرنَ وَقَـرْنَ نُقِـلَا

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا" يعني أن الفعل ظللتُ إذا أسند إلى تاء الضمير أو نونه جاز فيه ثلاثة أوجه:

-**الأول**: إتمامه كقولك: **"ظللتُ أعمل كذا"** إذا عملتهُ بالنهار.

-**والثاني**: حذفُ إحدى اللامين وكسرُ الفاء، فتقول: **"ظلتُ أعمل كذا"**.

-**والثالث**: حذفُ إحدى اللامين وفتح الفاء، كقولك: **"ظلتُ أعملُ كذا"**.

فالمعنى فيها واحد ولكن اللغة السماع جاء بهذه الأوجه الثلاثة فيها، فقولُنا: **"إذا أُسند إلى تاء الضمير أو نونه"** ماذا يشمل؟ تاء الضمير ماذا نريد بتاء الضمير؟ تاء الفاعل سواءً كانت المُتكلم: **"ظللتُ"** أو المُخاطب: **"ظللِتَ"**، أو للمُخاطبة: **"ظللتِ"**، والنون: يشملُ نون النسوة، **"النسوة ظللن يعملن كذا"**، ويشمل ناء المتكلمين: **"نحن ظللنا نعملُ كذا"**.

هذه الضمائر لها اسمٌ يجمعُها (تاء الفاعل- ونون النسوة- وناء المُتكلمين) ماذا تسمى؟ ضمائر الرفع المُتصلة المُتحركة، نعم، نحن نعلم أن الضمائر المُتصلة كم؟ تسعة.

-**خمسةٌ منها مُختصةٌ بالرفع**، وهي ضمائرُ **(تواني)**، أي **التاء**: تاءُ الفاعل، **والواو**: واو الجماعة، **والألف**: ألف الإثنين، **والنون**: نون النسوة، **والياء**: ياءُ المُخاطب؛ هذه مُختصةٌ بالرفع.

-**وثلاثةٌ وهي المجموعة في قولك: (هيك)** وهي: ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغيبة، هذه تأتي في النصب والجر ولا تأتي في الرفع.

-**التاسع: هو ناء المُتكلمين**، وهو يأتي في الرفع، ويأتي في النصب، ويأتي في الجر؛ فالضمائر المُتصلة تسعة، ما الذي يأتي منها في الرفع بعد هذا الشرح؟ خمسة أم ستة؟ ستة، خمسةٌ مُختصةٌ بالرفع وهي (تواني) و(ناء) المُتكلمين تأتي رفعًا ونصبًا وجرًا؛ إذًا فضمائر الرفع المُتصلة التي تأتي في الرفع ستة وهي: (تواني مع ناء المُتكلمين) ستة.

هذه الستة لو تأملت فيها وجدت ثلاثة منها مُتحركة، وهي: تاءُ الفاعل، ونون النسوة، وناء المُتكلمين، تسمى ضمائر الرفع المُتحركة المُتصلة وهذه الضمائر أحكامُها تتشابه في النحو والصرف، وثلاثةٌ منها ساكنة وهي: (ألفُ الإثنين، وواو الجماعة، وياء المُخاطبة) وهذه الثلاثة أحكامُها أيضًا تتشابه في النحو والصرف؛ وقولنا: "جاز فيه ثلاثة أوجُه": الإتمام، وحذفُ إحدى اللامين وكسرُ الفاء، وحذفُ إحدى اللامين وفتحُ الفاء.

- **أما الوجه الأول**: فهو إتمامُ الفعل بعدم حذف شيءٍ منه وهذا هو الأصل كغيره من الأفعال، تقول: **"ظللتُ، وظللِتَ، وظللتِ، وظللنَ، وظللنا"** هذا هو الأصل.

- **والثاني**: حذفُ إحدى اللامين وكسرُ الفاء فتقول: **"ظِلتُ أفعلُ كذا"** فما اللام المحذوفة إذا قُلت: **"ظِلتُ"** حذفنا إحدى اللامين وكسرنا الفاء، يعني الحرفُ الأول، فما اللام التي حُذفت؟ الأولى أم الثانية؟ خلاف، المشهور أن المحذوف اللامُ الأولى **"ظَلِلتُ"** حذفنا اللام الأولى، أما كسرتَها ألقيناها على الظاء على الفاء؛ فقلنا: **"ظِلتُ"** هذا قول سيبويه وهو المشهور عند النحويين.

وقيل: المحذوف اللام الثانية، وهي ساكنة **"ظللتُ"**، فإذا كان المحذوف اللام الثانية الساكنة **"ظللتُ"** احذف اللام الساكنة ماذا سيكون عليه الفعل؟ **"ظَلِتُ"**، وتاء الفاعل ضمائر الرفع المُتصلة المُتحركة إذا اتصلت بالفعل

الماضي ماذا تفعل في أخره؟ تُسكنُه، فتاءُ المتكلم سكنت أخر الفعل وهو اللام فنقلت حركة اللام إلى الظاء، فقيل: **"ظِلتُ"**؛ فهذا قولان في المسألة، والقول المشهور أقلُ عملًا وتغييرًا.

- **والوجه الثالث** الجائز: حذفُ إحدى اللامين وفتحُ الفاء، فتقول: **"ظَلتُ أفعلُ كذا"** ومنه قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة:٦٥]، وما اللام التي حُذفت؟ فيه الخلاف السابق، نعم فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا"**، يعني أن الفعل **"ظَلِلْتُ"** جاء فيه في الاستعمال أي في السماع **"ظَلتُ، وظِلْتُ"** والمُراد ب **"ظَلِلْتُ"**: هو الفعلُ المُضَّعف المكسور العين، **"ظَلِلْتُ"** مُضعف ومكسور العين.

والسؤال بعد ذلك هل هذا الحُكم خاصٌ بالفعل **"ظَلِلْتُ"**، أم يُقاسُ عليه مثلُه وما مثله؟ كل فعلٍ ثلاثيٍ مُضعفٍ مكسور العين؟ خلاف؛ فبعضهم يقول: إنما سُمع ذلك في هذا الفعل فيُقتصرُ على السماع، وهذا هو ظاهر الألفية، إذ قال: **"ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا"**.

والمشهور: أنه يُقاسُ عليه مثله: أي أن الحكم ينقاس في كل فعلٍ ثلاثيٍ مُضعفٍ مكسور العين نحو: **"ظلَ، يظلُ"** و**"مل، يملُ"** فإن قلت: وكيف عرفنا أنه مكسور العين وهو مُضَّعف؟ مُضعَّف **"ظلَّ"** أين العين في **"ظلَّ"**؟ اللام الأولى، واللام الأولى مُدغمةٌ في اللام الثانية ومعلوم أن الإدغام يوجب إسكان المثل الأول؛ فاللام ساكنة، لكنها سكنت من أجل الإدغام وإلا فهي في الأصل مُتحركة.

في الأصل متحركةٌ بماذا؟ بالفتح أم بالضم، أم بالكسر؟ لا يعرف ذلك إلا العالِم، طالبَ العلم، الظاهر كلُّ يعرفه، أما غيرُ الظاهر لا يعرفهُ إلا العالِم، وذلك

بأن تقيسه على نظائره؛ وسبق أن درسنا في باب التصريف أن الفعل الماضي يأتي على كم وزن؟ الفعل الماضي ليس الاسم، الاسم له عشرة أوزان الثلاثي، لكن الفعل الثلاثي الماضي له ثلاثة أوزان: **"فعلَ، فعِلَ، فعُلَ"**، ودرسنا أيضًا أن:

- **الأول: "فَعَلَ"** كم له من مُضارع؟ ثلاثةُ مُضارعات:

- **"فعَلَ، يفعُلُ"** بضم العين وهذا الأكثر مثل **"كَتَبَ يكتبُ"** و **"قَتَلَ يَقتُلُ"**.

- **والثاني: "فَعَلَ يَفعِلُ"**، بكسر العين وهذا كثير كـ **"جَلَسَ، يَجلِسُ"** و **"نَزَلَ يَنزِلُ"**.

- **والثالث: "فَعَلَ يَفعَلُ"** بفتح العين وهذا قليل، ويكادُ يكون منحصرًا في ما كانت عينه أو لامهُ حرف حلق مثل: **"ذَهَبَ يذهَبُ"** العين حرف حلق، **"قطعَ يقطعُ"** اللام حرف حلق، و**"منع يمنعُ"** **"وهب يهبُ"** و**"منحَ يمنحُ"**، و**"فتح يفتحُ"**؛ إذًا **"فعلَ"** متى يكون مُضارعه على **"يَفعَلُ"** بفتح العين؟ إذا كانت عينه أو لامهُ حرفًا حلقيًا.

- **والوزن الثاني للفعل الماضي الثلاثي: "فَعِلَ"** كم له من مضارع؟ درسنا أن له مُضارعين:

- **الأول "فَعِلَ يفعَلُ"** بفتح العين وهذا هو الأغلب ليس الأكثر؛ هذا هو الأغلب فيه، مثل: **"فَرِحَ يفرحُ"** **"وطَرِبَ يطربُ"** و**"غَرِقَ يغرَقُ"**.

- **والمُضارع الثاني: "فعِلَ يَفعِلُ"** بكسر العين وهذا قليل أو نادر حتى أنهم حصروه ثمانية أو أحد عشر فعلًا، مثل: **"حَسِبَ يحسِبُ"** في لغة، ومثل: **"وَرِثَ يرِثُ"** إذًا **"فَعِلَ"** ما مُضارعه؟ في الأغلب: **"يفعل"**.

- **والوزن الثالث للفعل الماضي الثلاثي: "فَعُلَ"** وليس له إلا مُضارعٌ واحدٌ

مثله، **"فعُلَ يفعُلُ"** بضم العين مثل: **"كبُر يكبُرُ"** و**"عظُمَ يعظُمُ"**.

بذلك عرفنا أن **"يفعلُ يفعل"** ماذا يُحتمل أن يكون ماضيه، **"يفعل"** هل يُحتمل أن يكون ماضيه "فَعُلَ"؟ لا، يُحتمل أن يكون ماضيه **"فَعَلَ"** أو **"فَعِلَ"**، يكون ماضيه **"فَعَلَ"** إذا كانت عينهً أو لامُهُ حرفًا حلقيًا؛ فإن لم يكن كذلك فإن ماضيه **"فَعِلَ"** هذا القياس.

فإذا رأينا **"يظلُ"** **"يظل"** ما وزن **"يظلُ"**؟ **"يَفَعَلُ"** الأصل **"يظللُ"** ثم حصل إدغام، فانتقلت الفتحة إلى الساكن قبل المُدغم **"يَظَ"** ليس **"يظِ"** أو **"يَظُ"** لا **"يَظَ"** **"يَظَلُ"** إذًا **"يَفعَلُ"** فإذا كان المُضارع **"يَظَلُ"** إذًا فالماضي **"فَعِلَ"** أو **"فَعَلَ"**؟ أحدهما، والحرف هنا هل عينهُ حرف حلق أو لامُه حرف حلق؟ لا، إذًا فالماضي **"فَعَلَ"** أم **"فَعِلَ"**؟ **"فَعِلَ"** إذًا **"ظلَّ يظلُ"** على **"فعَلَ يفعلُ"**.

فإذا أردت السماع القاطع بذلك نقول: إذا اتصل بضميرٍ مُتحرك مثل تاء المُتكلم فإن العرب تقول: **"ظللتُ"** فتعود إلى الأصل فكسرتها **"ظللِتُ"** فهذا من حيث السماع وهذا من حيث القياس.

وكذلك: **"ملَّ يملُّ"** لو أسندتهُ إلى تاء المُتكلم كنت تقول: **"مَللَتَ أو ملِلتُ"**؟ لأن المُضارع **"يمَلَّ"** بالفتح، المُضارع بالفتح إذًا الماضي بالكسر، **"مللتُ أمَلُّ"**.

ثم قال ابن مالك في الشطر الثاني:**"وَقِرْنَ فِي اقْرِرنَ"**، يقول: إن الفعل المُضارع المُضعف المكسور العين، المكسور العين يعني على وزن ماذا؟ **"يَفعِلّن"** إذا اتصل بنون الإناث جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه.

نحو: **"قر يقرُ" قر يَقِرُ"** المضارع على أي وزن **"يقر" "يفعِلُ"** يفعل إذًا الماضي ليس **"فَعُلَ"** قطعًا، طيب هل الماضي **"فعلَ"** أو **"فعِلَ"** إذا كان المُضارع **"يَفعِل"؟ "فَعَلَ"**؛ لأن **"يَفعِل"** يأتي في الكثير ماضيه فَعَلَ.

يأتي **"فَعِلَ"** لكنه قليل أو نادر، فنحمل على الكثير حتى يأتي دليلٌ يُبين أنه جعل هذا القليل أو النادر؛ إذًا ف**"قر يقرُ"** على **"فَعَلَ يَفعِلُ"**، والدليل السمعي على ذلك أن العرب تقول: **"قررتُ في المكان"**، يعني سكنتُ فيه واستقررتُ فيه.

فعلى ذلك إذا أسندت المُضارع منه "يقرُ"؛ إلى نون النسوة تقول: النسوةُ يقررن في المكان، النسوة يقررن في البيت؛ فلك حينئذٍ أن تُتم تأتي بالراءين: **"يقرِرن في المكان"**، ولك أن تحذف إحدى الراءين وتنقل الكسرة إلى الساكن قبلهمُا يعني إلى القاف، فتقول: **"يقرَّن في البيت"** النسوة يقرن في البيت، إذًا لك **"يقررن، ويقرن"**.

والأمرُ من **"يقررن"**: **"اقررن في البيت"**، والأمر من **"يقرن في البيت"**: **"قرن في البيت"**، وهذه قراءةُ الجمهور، قراءة الجمهور: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣٣]، وهي قراءة السبعة غير نافع وعاصم، ووجه القراءة: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣٣] أن الفعل من **"قِر بالمكان يقرُ"** وأصلهُ **"قررَ يقررُ" "فعل يفعلُ"** فحُذفت إحدى الراءين ونُقلت الكسرة إلى الفاء سماعًا.

وأشار ابن مالك في قوله في أخر البيت: **"وَقَرْنَ نُقِلَا"** أشار بذلك إلى قراءة نافعٍ، وعاصم من السبعة، ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣٣] بفتح القاف، ﴿وَقَرْنَ﴾ [الأحزاب:٣٣] ما وجه هذه القراءة؟ الوجهُ أن الفعل من **"قَرَ"** بالمكان يقرُ أحسنت، **"قر بالمكان يقرُ"**.

لو قلنا إن الأصل **"قَرَ يقَرُ"** يقرُ: يفعلُ، المُضارع، والماضي ماضي هذا

الفعل: **"قر يقرُ"** هل هو **"فَعِلَ"**، أم **"فَعَلَ"**؟ إذا قلت إن المُضارع **"يَقَرُ يفعلُ"**؛ فالماضي: **"فَعِلَ"** لما شرحناه قبل قليل، نعم، إذًا فالأصل على هذا الوجه **"قررَ يقررُ"** **"فعِلَ يَفعلُ"** بمعنى يقر، يعني يمكُث ويستقر.

وقد حكاه ابن القطاع لغةً، وحكى ابن القطاع وهو من اللغويين أنه يُقال في **"قرَّ يقِرُ"** **"قرَ يَقرُ"** بالمعنى نفسه، ثم حُذفت إحدى الراءين في القراءة ونُقلت الفتحة لأنه يقر الموجود الفتح، ونُقلت الفتحة فقال: ﴿قَرْنِ﴾ [الأنعام:٦] وهذا نادر؛ لأن التخفيف لا يكون بالفتح، يعني الشيء المفتوح لا يدخُلهُ تاء التخفيف لأنه خفيف، وإنما التخفيف يكون في المكسور العين لثقله.

• **فائدة** في هذا الفعل **"قر يقرُ"** **"وقَرَ يقِرُ"** المشهور في هذا الفعل أنه يُقال: **"قررتُ بالمكان أقرُ فيه"** إذا سكنتُ فيه فهو على **"فعل يفعلُ"** **"قر يقرُ"** إذا استقر وسكن فهو على **"فعلَ يفعلُ"**.

ويُقال: **"قررتُ عينًا أقرُ"** إذا سُررتُ، **"قررتُ عينًا أقرُ"** إذا سُررتُ فهو على ماذا؟ على وزن **"فَعِلَ يفعَلُ"**.

والحُكم السابق إنما هو في مكسور العين إذًا فهو في **"قر يقرُ"** بمعنى سكن، لا في مفتوح العين "يقرُ"، فعلى ذلك قراءة الجمهور هي التي جاءت على القياس ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣٣] وقراءة نافع وعاصم ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣٣] لم تأتي على القياس وإن كانت فصيحةً في السماع؛ بهذا ينتهي الكلام على الإبدال ببابه وفصوله الخمسة التابعة له، هل هناك من سؤالٍ فيه؟

نريد أن نُلخصهُ بسرعة، لأن الكلام تطاول عليه؛ خلاصة الكلام على الإبدال أن أغلب الإبدال إنما يقع في أحرفٍ يسمونها أحرف الإبدال، كم وما هي؟ كم أحرف الإبدال يا شباب؟ الأغلب هي أربعة، أغلب الإبدال إنما يقع في أربعة

أحرف وهي (أوي) أي حروف العلة مع الهمزة؛ وذلك بانقلاب بعضها إلى بعض.

الإبدال يكون بانقلاب هذه الأحرف الأربعة حروف العلة والهمزة بعضِها إلى بعض، وقد يقع قليلًا بين غيرها؛ فمجموعها جميعًا في الأغلب وغير الأغلب كم قال الأخ؟ في **"هدأتُ موطيًا"** أما الأغلب فهي في (أوي): (الهمزة، والواو، والياء، والألف):

- **نبدأ بالهمزة: الهمزة تُبدلُ إلى ماذا؟ إلى الواو والياء والألف:**
  - فإبدالهُا ألفًا نحو قولهم: **"كاس"** في **"كأس"**.
  - وإبدالها واوًا، نحو قولهم: **"مومن"** في **"مؤمن"**.
  - وإبدالها ياءً، نحو قولهم: **"ذيب"** في **"ذئب"**.

فهذا إبدال الهمزة إلى أحرف العلة.

- **والواو تُبدلُ إلى ماذا من هذه الأحرف؟ تُبدلُ إليها جميعًا، تُبدلُ "همزةً، وألفًا، وياءً".**
  - فإبدال الواو همزةً، نحو **"قائل"** من **"قال، يقول"**.
  - وإبدالها ألفًا، نحو **"سما"** من **"يسمو سموًا"**؛ ف(الواو) انقلبت (ألفًا).
  - وإبدالها ياءً، نحو: **"رضي"** من **"الرضوان"** انقلبت الواو ياءً.
- **والياء كذلك تُبدلُ همزةً وواوًا.**
  - فإبدال الياء همزةً، نحو: **"بائع"** من **"باع يبيعُ"**.
  - وإبدالُها ألفًا، نحو: **"رمى"** من **"يرمي رميًا"**.

- وإبدالُها واوًا، نحو "**موقن**" من "**اليقين**" فانقلبت الياء واوًا.

○ **والألف تُبدلُ أيضًا: "همزةً، وواوًا، وياءً":**

- فإبدال الألف همزة، نحو جمعهم "**سحابة**" على "**سحائب**".
- وإبدالها واوًا كتصغيرهم "**شاعرًا**" على "**شويعر**".
- وتصغيرُها ياءً كجمعهم "**مفتاحًا**" على "**مفاتيح**".

بذلك يُعلم أن أغلب الإبدال يكون في الهمزة وحروف العلة بأن ينقلب بعضُها إلى بعض، وكُلها قد تنقلب إلى كُلِها؛ كل ذلك قد جاء في لغتنا الشريفة، هذا ما يتعلق بباب الإبدال انتهينا منه بحمد لله تعالى وهو أهم وأشرف أبواب علم التصريف؛ بل هو الغاية من التصريف.

فإن ما ذُكر قبله في الغالب مُقدمةٌ وتوطئةٌ له؛ بأن تضبط التصريف حتى تصل إلى باب الإعلال لتعرف ما الإعلال الذي حدث في اللُغة، ولن تستطيع أن تعرف يعني ما حصل من إعلال شرحنا قواعد الإعلال وفيها تفاصيل، وفيها...، لكن لن تستطيع أن تضبطها حتى تضبط قواعد سابقة ذُكرت ودُرست في علم الصرف.

يبقى في الألفية بعد ذلك الباب الأخير وهو بابُ الإدغام، وهو أخر باب في الألفية وعلى ذلك جرت كثيرٌ من كُتب النحو، وكذلك كُتب الصرف؛ فيجعلُون هذا الباب في الأخير.

باب الإدغام

عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثمانية أبيات قال فيها:

٩٩١. أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ادْغِمْ لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ

٩٩٢. وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ ... وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ ابِي

٩٩٣.وَلاَ كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِلْ ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ
٩٩٤.وَحَيِي افْكُكْ وَادَّغِمْ دُوْنَ حَذَرْ ... كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ
٩٩٥. وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيْهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ
٩٩٦.وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيْهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
٩٩٧.نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي
٩٩٨.وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ ... وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمّ

فهذا هو باب الإدغام، الإدغام مُصطلح فالبصريون يستعملون الإدغام وهذا هو المُصطلح المشهور عندهم وهو الذي استعملهُ سيبويه في كتابه ويستعملون الإدِغام، فالإدِغام من ادغَمّ الشيء في الشيء، والإدغام من أدغم الشيء في الشيء؛ فالإدِغّام: **افتعال**، والإدغَام **إفعال**؛ وأما الكوفيون فإنما يستعملون مُصطلح الإدغام، وكذلك أغلب القراء وخاصةً المُتأخرين يستعملون هذا المَصطلح الإدغام.

وأما تعريفُه **فالإدغام**: هو إدخالُ حرفٍ بحرفٍ بحيثُ يصيران حرفًا واحدًا مُشددًا؛ هذا هو تعريفُ الإدغام: إدخالُ حرفٍ بحرف بحيثُ يصيران حرفًا واحدًا مُشددًا.

وحقيقة الإدغام حقيقتهُ: الإتيان بحرفين ساكنٍ فمُتحرك من مخرجٍ واحد، بلا فصلٍ بينهما بحيثُ يُنطقان دُفعةً واحدة، أن تأتي بحرفين ساكن فمُتحرك من مخرجٍ واحد لا تفصل بينهما بفاصل، طبعًا لا بحرف ولا بحركة ليس بينهما فاصل؛ فيُنطقان دفعةً واحدة.

- **والإدغام**: يدخُلُ على جميع الحروف كل الحروف قد يُدغمُ المثلان منهما في بعضهما؛ إلا الألف: أي الألف المدية فلا إدغام فيها، بل لا يلتقي ألفان،

والغرضُ من الإدغام هو التخفيف، فكونكُ تنطق حرفين حرفًا واحدًا مُشددًا بنُطقٍ واحد أخف من أن تنطق حرفين.

▪ **والإدغام:** لا يكون إلا في حرفين متماثلين، الإدغام لا يكون لا يحدث إلا بين حرفين متماثلين، بأن يكون:

-إما من جنسٍ واحد سواءٌ في كلمة نحو: **"مرّ"**.

-أو في كلمتين نحو: **"قل له"**.

-أو من جنسين مُتقاربين نحو: ﴿وَٱدَّكَرَ﴾ [**يوسف:٤٥**]، وشرحنا ذلك قريبًا.

-ونحو: ﴿قُل رَّبِّ﴾ [**الكهف:٢٢**]، وفي المُتقاربين كيف يحدُث الإدغام؟ لابد من قلب أحد الحرفين ليكون مُماثلًا للآخر لأننا قلنا إن الإدغام لا يحدث إلا بين مُتماثلين، حتى لو كان بين متقاربين كاللام والراء ﴿قُل رَّبِّ﴾ [**الكهف:٢٢**] لا يحدث الإدغام حتى تقلب اللام راءً، ثم تُدغم: ﴿قُل رَّبِّ﴾ [**الكهف:٢٢**] والإدغام لا يُمكن أن يحدث إلا بين متماثلين.

▪ **والإدغام على ثلاثة أنواع هذا الذي قد يهُمنا لأنه سيأتي في الشرح الإدغام على ثلاثة أنواع:**

-**النوع الأول:** الإدغام الواجب الذي لابُد منه، وخلافُ يُعد خطأً في اللغة، نحو: **"فر"** فتقول "فر زيدٌ" ولا يصح أن تقول: **"فرر زيدٌ"** هذا إدغامٌ واجب.

-**والثاني الإدغام الجائز:** يعني يجوز أن تُدغم الكلمة وأن تفُك الكلمة، نحو: **"غضَ بصره"** والأمرُ منه: **"غُض بصرك، واغضض بصرك"** فالإدغام هنا جائز، وسيأتي شرحُه.

-**والنوع الثالث:** من الإدغام هو الإدغام الممتنع، الذي لا يجوز فيه الإدغام

بل لابد فيه من الفك كقولهم **"ذُلل"** جمع **"ذلول"** **"ذلل"** ولا تقل: **"ذُلَّ"** **"ذلَّ"** كلمة أخرى ليست جمعًا ل**"ذلول"** على **"ذُلل"**، نعم.

فإذا جاء مثلان أولهما ساكن والثاني مُتحرك فما حُكم الإدغام؟ واجب، واجب، نحو: **"اتبع"** "اتبع" هذه افتعل من **"تبع"**، الفاء في **"افتعل"** تاء، لأنها من **"تبع"** **"إت"** ثم جاءت تاء افتعل مفتوحة فتحقق شرط الإدغام الواجب؛ فحينئذٍ فيجب أن تُدغم فتقول: **"إتبع"** ولا يُمكن هنا أن تفُك.

- وكقولك: **"من ناصر"** الإدغام واجب.
- وكقولك: **"قد دفع"** ما يصح أن تقول: **"قد- دفع"** بلا لابد من الإدغام.
- وكقولك: **"قل له"** وهكذا، والإدغام في مثل ذلك واجبٌ لتحقق شرطه.

والشرط هنا أي عند اجتماع مثلين أولهما ساكن، والثاني مُتحرك هنا الإدغام واجب، واجبٌ بشرط: بشرط أن لا يكون الساكن الأول مدةً في الآخر، بشرط أن لا يكون الساكن الأول مدَّة في آخر الكلمة، فإن كان كذلك لم يجز الإدغام ووجب الفك.

كقولك: **"يُعطي ياسر"**، **"يعطي ياسر ما يجب عليه"** هنا ما تُدغم **"يعطي ياسرٌ ما يجب عليه"** هنا ما تُدغم **"يعطي ياسر"** بل تفك **"يعطي -ياسر"** بلا إدغام.

وكقولك: "**يدعو وائلٌ إلى الحق**" يجب الفك ولا تُدغم، يدعو وائلٌ، هنا الإدغام غيرُ جائز؛ هذا ما يتعلق بالمثلين إذا كان الأول ساكنًا والثاني مُتحركًا.

وما حُكم المثلين إذا اجتمعا وهما مُتحركان؟ ما حكم المثلين المُتحركين؟ من حيثُ الإدغام؛ ذكر حُكمهما ابن مالك في أول بيتٍ فقال: **"أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَركَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ"** في بعضهما، نحو: **"فر الرجل يفرُ"** والأصل كما عرفنا:

"فَرَرَ يَفرِرُ"، **"فَرَرَ"** **"فَعَل"** لأن الثلاثي ما فيه إلا **"فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ"** ما في **"فَعْلَ"** فهو **"فَعَل"** **"فَرَرَ"**؛ فلوجود هذين المثلين المُتحركين وجب الإدغام تقول: **"فَرَّ"** وكذلك **"يفرِرُ"** يجب الإدغام فيه فتقول: **"يفرُّ"**.

وكذلك: "هد البيت يهُدهُ"، و**"ظل يظلُ"**، و**"لبَّ الرجل يلُبُ"** أي صار لبيبًا.

فما حُكم إدغام المثلين؟ واجبٌ بستةٍ شروط: بستةٍ شروط ذكرها ابن مالك:

• **الشرط الأول:** أن يكونا: أي الحرفان أن يكون الحرفان في كلمةٍ واحدة، مثل **"فَرَ يفرُ"** إلى آخره، فإن كانا المثلان في كلمتين: المثلُ الأول في آخر الكلمة الأولى، والمثل الثاني في أول الكلمة الثانية، فالإدغام جائزٌ لا واجبٌ.

-نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ [البقرة:٢٢]، يجوز الفك وهو الأكثر في اللغة، ويجوز الإدغام؛ فإذا أدغمت وجب تحقيقُ شرط الإدغام بإسكان المثل الأول فتقول: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ [البقرة:٢٢] ويسمون الإدغام هنا الإدغام الكبير، أن تُدغم متحركين.

وكذلك: **"يذهبُ هذا مُسرعًا"** لا يذهب هذا" ما يصلح، نقول: يذهبُ – هاتوا اسم يبدأ بالباء- باسم، "يذهبُ باسمٌ مسرعًا" لك أن تقول: **"يذهب باسمٌ مُسرعًا"** أو أن تفك: "يذهب باسم مُسرعًا".

-وكقولك: **"هذا قلمُ مالكٍ"**، **"قلم مالك"** لك الفك وهو الأكثر، والإدغام جائز، فتقول: "هذا قلم مالكٍ" وهذا هو قول ابن مالك قبل قليل: "فِي كِلْمَةٍ" أي أن الإدغام بين المثلين المُتحركين لا يكون واجبًا إلا إذا كان المثلان في كلمة، أما إذا كان في كلمتين فالإدغامُ جائز.

• **الشرط الثاني لوجوب إدغام المثلين المُتحركين:** أن لا يكون ذلك في وزن

"فُعِلٍ" بضم الفاء وفتح العين، **"فُعَلٍ"** ولا **"فُعُلٍ"** بضم الفاء والعين، ولا **"فِعَلٍ"** بكسر الفاء وفتح العين، ولا **"فَعَلٍ"** بفتح الفاء والعين، فإن كانت الكلمة على شيءٍ من هذه الأوزان لم يُدغم المثلان في بعضهما.

نحو: **"صُفف"** جمعُ صُفة، **"فُعلة"** تُجمع على **"فُعَلَ"** **"صُفف"** وهنا لا يجوز الإدغام لأن الكلمة على وزن **"فُعَلَ"**.

وكجمع **"دُرَة"** نقول: **"دُرر"** ولا نُدغم.

وكذلك: جمع **"ذُلول"** نقول: **"ذُلل"** على...لا إدغام.

وجمع **"جديدٍ"** على **"جُدد"** **"فُعل"**، وكذلك لو جمعنا **"لِمةَ"** لمة الرجل الشعر؛ فنجمعها على **"لمم"** **"فِعَلَ"** بلا إدغام.

وكذلك **"الكِلة"**، **والكلةُ**: هي التي تسمى الآن الناموسية، يعني قُماش رقيق يقي الإنسان من الحشرات ونحوها، وتُجمع على **"كِلل"** بلا إدغام لأنها على وزن **"فِعَل"**.

وكذلك: **"الطلل"** وهي بقايا الأبنية ونحوها؛ لا إدغام لأنه على وزن **"فعل"**.

وكذلك: **"اللبب"**: وهو موضع القلادة من الصدر تسمى "اللبب".

وقد ذكر ابن مالك هذا الشرط بقوله: **"لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ"** فاشترط أن لا تكون الكلمة على وزن من هذه الأوزان.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: " **وَشَذَّ فِي أَلِلْ وَنَحْوِه فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ**" يعني أنه جاء الفك وعدم الإدغام خلافًا للقياس في غير الأوزان المذكورة، فجعلهُ شاذًا يُحفظ ولا يُقاس عليه.

كقولهم: **"ألِلْ السقاءُ"** إذا تغيرت رائحته، السقاء: الذي يُسقى به يكون في

العادة من جلد أو نحوه؛ فقد يتغير تتغير رائحته، فيُقال: **"أللْ السقاءُ"** مع أن **"أللْ"** كان ينبغي فيه الإدغام على القياس فيُقال: **"ألَّ السقاء"** ولكنه جاء بالفك سماعًا.

وكقولهم: **"لححت عينُهُ"** إذا التصقت بالرمص: يعني إذا أصابها الرمص، أو ما يُسمى بالغمص؛ فيقال: "لححت عينه" إذا التصقت.

ومن ذلك قول الراجز:

الحمـــــد لله العلـــــيِّ الأجلـــــلِ   الواسع الفضل الوهوب المُجزلِ

والشاهد في قوله: **"الأجللِ"** أجلل هذا على وزن ماذا؟ **"أفعل"** ليس على شيءٍ من الوزان السابقة، فكان القياس إدغامُه أم فكُّهُ؟ إدغامه، فيقال: **"الأجل"** وإنما فكه لضرورة الشعر؛ وإلا فالواجب إدغامُهُ فهذا الشرط الثاني.

- **الشرط الثالث**: لوجوب إدغام المثلين المُتحركين: ألا يتصل أول المثلين بمُدغم، نحو: **"جُسس"** جمع "جاس" على وزن ماذا؟ **"فاعِل"** **"جاسسٌ"** ثم أُدغم المثلان: **"جاسٌ"** وفاعلٌ: يجمع على **"فُعَل"** مثل: **"جالسٌ جُلس"**، و**"صائم وصَّوم"**؛ فجاسٌ جُمع على **"فُعل"** فقيل: **"جُسَّس"**، **"جُسَّس"** الآن عندنا السين الأخيرة وسينٌ قبلها؛ فلماذا لم تُتقن السين الأخيرة بالسين التي قبلها؟ لأن السين الثانية مُدغمة "جُسس" فلا يحدث إدغام بعد ذلك.

- **الشرط الرابع**: أن لا يكون ذلك في وزنٍ مُلحق، ألا يحدث ذلك في وزنٍ مُلحق، وتكلمنا عن الإلحاق في دروسٍ مُتعددة مما سبق، وهو أن تُلحق بناءً ببناءٍ أعلى منه بزيادة، تُلحق الثلاثي برباعي، أو الرباعي بخماسي، أو الخُماسي بسداسي، بزيادةٍ تُدخلُها لا لشيء، يعني لا لمعنى إلا لمُجرد أن تُلحق الثلاثي بالرباعي، أو الرباعي بالخُماسي.

فمن ذلك قولهم: **"قرددٌ"**، **"قرددٌ"** هذا ثلاثي (القاف والراء والدال) لماذا زدنا دال أخرى؟ فقالوا: **"قرددٌ"** فقط لنقل الثلاثي إلى وزن **"فعلل"** ك"جعفر"؛ فألحقوه ب"جعفر" هذا الإلحاق، والقردد: هو المكان الغليظُ المُرتفع.

وقولهم: **"مهدد"** اسم امرأة، ف**"قردد"** فيه مثلان مُتحركان لكن لا يُدغم أحدهما بالآخر لأنه في وزنٍ مُلحق.

وكذلك: **"اقعنسس"**: أي تأخر ورجع.

ومن ذلك مثالُ ابن مالك: **"وَلاَ كَهَيْلَلٍ"** يُقال: **"هيلل الرجل"** إذا أكثر من قول: "لا إله إلا الله"، فعلى ذلك تعرف أن "هيلل الرجل" فعلٌ أم اسمٌ؟ فعلٌ ماضيٍ، إذًا فضبطُهُ الصح في الألفية: **"وَلاَ كَهَيْلَلٍ"** وضُبط في بعض النُسخ خطأً: "ولا كهيللٍ" فجعلوه اسمًا، وهذا خطأ.

والسبب في عدم وجود الإدغام في الوزن المُلحق أن الإدغام سيُغير صيغتهُ، والمُلحقات يُرادُ بها لفظُها، يعني لفظُها مقصود، صياغتُها مقصودة؛ فلهذا لم يُغير لفظُها بالإدغام.

- **الشرطُ الخامس:** لوجوب إدغام المثلين المُتحركين: أن لا تكون حركة المثل الثاني عارضة، مثلان، حرفان مثلان يجب أن تكون حركةُ الأول أصلية، وحركة الثاني أصلية لا عارضة؛ كالأمثلة السابقة مثل: **"فررَ"** **"فرَّ"**.

لكن لو قُلت: **"أُخصُص أبي بهذا الأمر"**:

أخصص: فعل أمر مبني على السكون.

أبي: مفعول به، بهذا الأمر، أبي مبدوء بهمزة مفتوحة، ومن أحكام الهمزة أنه يجوز أن تُخفف إذا كان قبلها ساكن بأن تُلقى تُحذف وتُلقى حركتها على الساكن قبلها، فعلى ذلك يجوز لك في قولك: **"أخصص أبي"** أن تقول: **"أخصص ابي"**

تحذف الهمزة في حركتها على الساكن قبها وهذا جائز في كلِ همزةٍ مُتحركةٍ قبلها ساكن.

فإذا قيل: "**أخصص أبي**" -نُكمل بعد الأذان-.

بسم الله الرحمن الرحيم، قلنا الشرط الخامس لوجوب إدغام المثلين المُتحركين: أن لا تكون حركة المثل الثاني عارضة، كما في نحو: "**أخصص أبي**" فإذا خففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها قلت: "**أخصص أبي**" فتحقق أن المثلين وهما الصادان أنهما مُتحركان.

ومع ذلك يمتنع الإدغام لأن حركة الثاني عارضةٌ وليست أصلية، وهذا هو قول ابن مالك:" **كَاخْصُصَ ابِي**" فهذه خمسةُ شروط لوجوب إدغام المثلين المُتحركين، وقد ذكرها ابن مالك، ونحن قلنا: إن شروط إدغام المثلين المُتحركين: "ستة"، إذًا بقي شرطٌ سادس لم يذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو:

- أن لا يكون المثلان في أول كلمة، كقولهم "**ددن**" وهو اللهو واللعب، اسم من أسماء اللهو واللعب، يُقال ددنٌ، ويُقال: "**ددَ**" ويقال: "**دَد**" كُلها بمعنى اللهو واللعب، فاجتمع الدالان في أول كلمة فلا يجوز فيهما الإدغام، والعلةُ واضحة: وهو أن الإدغام سيوجب إسكان الأول، ولا تبدأ الكلمة في العربية بساكن.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَيِي افْكُكْ وَادَّغِمْ دُوْنَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

بعد أن ذكر من قبل الإدغام الواجب ذكر في هذا البيت ثلاثة أشياء مما يجوز فيها الإدغام والفك:

- **الأول**: ما كان مثلاهُ ياءين لازمًا تحريكُهما، ما كان المثلان فيه ياءين

متحركين تحركًا لازمًا ليس تحركًا عارضًا.

نحو: **"حييَ" "حييَ الرجل"** يعني بقي على قيد الحياة، و**"عييَ"** أي تعب، فيجوز فيهما الفك **"حيي الرجُل"** و**"عيي الرجل"** ويجوز فيهما الإدغام فتقول: **"حيَّ الرجل"**، و**"عيَّ الرجلُ"** بالمعنى نفسه، قال تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال:٤٢]، وفي قراءة: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال:٤٢]، فكلاهما وجهان جائزان في اللُغة.

- **والثاني مما يجوز فيه الإدغامُ والفك** مما ذكرهُ ابن مالك في هذا البيت: **الفعلُ المبدوء بتاءين.**

نحو: **"تتجلى"** وهذا مثالُ ابن مالك.

ونحو: **"تتوسع"** و**"تتبوء"**، و**"تتسنم"** ونحو ذلك.

أما الفك فواضح: **"تتجلى القضية"**، **"تتوسعُ الأمور"** وهكذا.

وأما الإدغامُ الجائز فكيف سيكون؟ يقول: يجوز فيه الإدغام مع أنهما في مثلين في أول الكلمة؛ وهذا سيوجب البدء بالساكن، والصحيحُ في المسألة على خلافٌ بين النحويين، الصحيحُ في المسألة أن الإدغام فيهما لا يصحُ إلا في الوصل دون الوقف؛ لأن هذا هو المسموع.

جاء في بعض القراءات، لكن جاء في الوصل دون الابتداء؛ فعلى ذلك يجوز لك أن تقول: **"وتتجلى الأمور"** بالفك أو تُدغم "**وتجلى الأمور**" أو تتوسع، و**"توسع الأمور"**، ورُبما تسمعُ ذلك في بعض اللهجات؛ فهذا جائز، وإن كان الفك هو الأصل والأكثر.

- **الأمر الثالث** مما يجوز فيه الفك والإدغام مما ذكرهُ ابن مالك في هذا

البيت: التاءان إذا كان أولهما تاء افتعل، التاءان إذا كانت التاء الأولى منهما هي تاء الافتعال.

نحو: **"استتر واقتتل"** **"ا س ت ت ر"** التاء الأولى في **"استتر"** هي تاء البناء **"افتعل"**، والتاء الثانية هي عين الفعل **"ستر"** فاجتمع التاءان **"استتر"** أولاهما تاءُ الافتعال، وكذلك: **"اقتتل افتعل"** من **"قتل"**، فيجوز في ذلك الفك وهو الأكثر والأحسن فتقول: **"استترا"** **"واقتتل"** وجاء الإدغام وهو قليل.

فيقولون: **"استتر الأمرُ وستر الأمر"** بمعنى **"استتر"**، و**"اقتتل القومُ وقتَّل القوم"** بمعنى اقتتلوا؛ فعلى ذلك نعلم أن ستر بمعنى **"استتر"** هي **استتر**، لكن حدث فيها إدغام فلذلك يجب أن تتصرف مثل **"استتر"** مثل افتعل، فتقول: **"افتعل"** **"يفتعلُ"** بفتح الياء، **"افتعل يفتعلُ افتعالًا"**، **"استتر يستترُ استتارًا"** ثم تُدغم **"ستر يَسترُ"** والأصل **"يستترُ"**، **"سِتارًا"** والأصل **"استتارًا"** وحدث الإدغام.

بخلاف ما لو قلت مثلًا: **"سَّتر مُحمدٌ على الأمر"**، وهو "فعل من ستر، سترتهُ وسترتهُ"، "ستر" هذا رباعي "ستَّر يُستِّر" وإنما المُراد هُنا: "افتعل الخُماسي "استتر" ثُم يُحدثُ فيه الإدغام؛ فهذه ثلاثة أشياء ذكر ابن مالك أنه جاء في اللغة فيها الفكُ والإدغام وإن كان الفكُ فيها أكثر.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيْهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

ذكر في هذا البيت حُكم المُضارع المبدوء بتاءين لأنه ذكره أيضًا في البيت السابق في قوله: **"تتجلى"** فذكر في هذا البيت حُكم الفعل المُضارع المبدوء بتاءين وأنه يجوز فيه الفك والإدغام -هذا ذكره في البيت السابق-، وذكر في هذا البيت

أنه:

-يجوز لك فيه أيضًا إبقاء التاءين أن تُبقي التاءين وهذا هو الأصل فيه فتقول: **"تتجلى القضيةُ"** و**"أنت تتكبر علينا"**، و**"تتبين العبر"**، و**"أنت تتعلم بسرعة"**.

-ويجوز أيضًا فيه حذفُ إحدى التاءين تخفيفًا، أن تحذف إحدى التاءين فتقول: **"أن تَّعلمُ بسرعة"** و**"تجلى القضيةُ"**، و**"تبينُ العِبر"** أي تتبين وهذا مثال ابن مالك.

قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر:٤]، أي تتنزل.

وقال: ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء:٩٧]، أي الذين تتوفاهم.

وقال: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل:١٤]: أي نارًا تتلظى.

وقال: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران:١٤٣]، أي ولقد كُنتم تتمنون؛ فهذا كثير، فهذا حُكمٌ كثيرٌ في اللغة وعلتهُ طلب التخفيف.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيْهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حلَلْتَهُ وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

يقول رَحِمَهُٱللَّهُ: إذا اتصل بالفعل المُضعَّف ضميرُ رفعٍ مُتحرك فيجب فيه الفك، نحو: **"حللتُ ما حللته"** يقول: إذا اتصل بالفعل المُضعف، -الفعل المُضعف ما كانت عينه كلامه-، مثل "شد، وهد، وفر" إذا اتصل بالفعل المُضعف ضميرُ رفعٍ مُتحرك؛ عرفنا ضمائر المتحركة: "تاء الفاعل، ونون النسوة، وناء المُتكلمين"، فحُكمه: يجب فيه الفك ولا يُدغم.

فتقول: **"حللتُ"** ولا تقول: **"حلَّتُ"** وإنما بالفك **"حللتُ ما حللتهُ"**

والسببُ في ذلك العلة لعدم جواز الإدغام ووجوب الفك فلا تقول: **"حلتُ"**؛ لأن ضمائر الرفع المُتحركة ماذا توجب في أخر الفعل؟ توجب فيه الإسكان.

أما لو أدغمت؛ فالإدغام يوجب في أول المثلين الإسكان فيجتمع ساكنان على غير حدهما فلا يجوز، فلهذا بطلت المسألة يعني بطل الإدغام ووجب الفك بقاءً على الأصل؛ لأن الأصل هو الفك، والإدغام كما قُلنا في غرضه: هو الإدغام يُجلب للتخفيف ما لم يُعارض بمانع، فتقول: **"فررتُ، ومللتُ، ولببتُ: صرتُ لبيبًا"**.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾ [سبأ:٥٠].

وقال: ﴿وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان:٢٨].

فهذا هو قوله:

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ

إذًا ما الحُكم هنا؟ وجوب الفك، الحُكم وجوب الفك فإن انجزم هذا الفعل المُضَّعف، لو أن الفعل المُضعف انجزم بجازمٍ ما، فتقول مثلًا: **"لم يحُل زيدٌ في البيت"، ولم يفر، ولم يمل، ولم يلُب"**: يعني لم يكن لبيبًا؛ إذا انجزم ما حُكمهُ؟ جوازُ الفك والإدغام، يجوز لك أن تفُك، ويجوز لك أن تُدغم؛ فالفك هو لُغةُ الحجازيين؛ وهي اللغة الأفصح والأكثر.

فتقول: **"لم يحلل"**، وتقول: **"لم يفرر زيدٌ"**، وتقول: **"لم يملل من كذا"**، وتقول: **"لم يلبُب زيدٌ"** أي لم يصل لبيبًا.

قال تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ [طه:٨١].

وقال: ﴿إِن تَمۡسَسۡكُمۡ حَسَنَةٞ تَسُؤۡهُمۡ﴾ [آل عمران:١٢٠].

وقال: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ [المدثر:٦]

وقال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾ [النساء:١١٥]، الآية في النساء.

إذًا فهذا هو الفك، وهو لغة الحجازيين، ويجوز الإدغام، وهو لغة بني تميم، وقلنا من قبل: إذا قُسمت العرب إلى حجازيين وتميميين فإن المُراد عند النحويين بذلك على الأكثر أن الحجازيين أهلُ الحجاز يعني أهل تهامة ما بين جبال الثروات إلى البحر، والتميميون بقية العرب، فأطلقوا عليهم ذلك تغليبًا.

فالإدغام هو لغةُ بني تميم فيقولون: **"لم يحُل زيدٌ عندي، ولم يفر زيدٌ، ولم يمل منه، ولم يلُب زيدٌ"**.

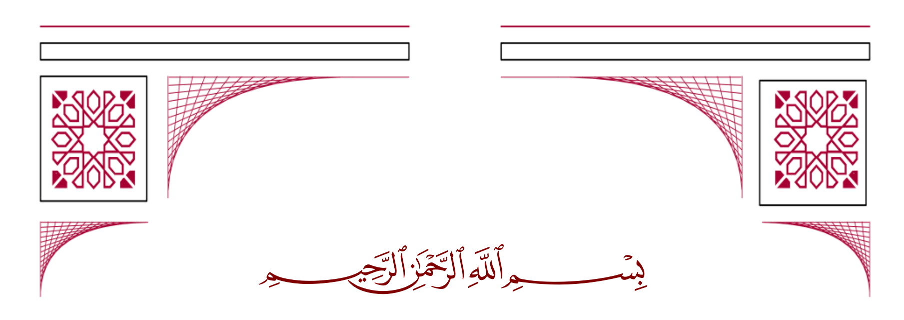
ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة:٢٣٣]، ولو فك قال: **"ولا تُضارر"**.

ومن ذلك قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۖ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر:٤]، في الحشر.

إذًا فالفعل **"يُشاقق"** جاء في موضع على لُغة الحجازيين بالفك، وجاء في موضع على لغة التميميين بالإدغام.

وفي قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة:٢١٧]، قراءتان سبعيتان، فبعضُ السبعة قرأوا بالفك: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ﴾ [البقرة:٢١٧]، وبعضُ السبعة قرأوا بالإدغام: ﴿ومن يرتد منكم﴾ هذا هو قول ابن مالك: " وَفِي

جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي" أي تخييرٌ بين الإدغام والفك، أي تخييرٌ بين الإدغام وبين الفك –ونكمل إن شاء الله بعد الصلاة- والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا مُحمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد:

فنُكمل ما كنا نشرحه قبل الصلاة من باب الإدغام، وصلنا إلى قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"وَفِـي جَـزْمٍ وَشِـبْهِ الْجَـزْمِ تَخْيِيـرٌ

وعرفنا أن المُراد بذلك أن الفعل المُضَّعف إذا جُزم جاز فيه الفك، وهي لغة أهل الحجاز، والإدغام وهي لغة بني تميم، ولكن ما مُراد ابن مالك بقوله: **"وَشِبْهِ الْجَزْمِ"**، الجزم عرفناه: المُضارع المسبوق بجازم، أما وشبه الجزم؟ أراد به فعل الأمر المبني على السكون، فعل الأمر المبني على السكون فُحكمهُ في ذلك حُكم المُضارع؛ لما ذكرنا أكثر من مرة أن الأمر إنما يؤخذُ من المُضارع؛ فلهذا يَأخذُ أحكامهُ.

فلهذا تقول: **"أُحللُ وحُل عندي"** على اللغتين، و**"أفرِر وفِر منه"** على اللغتين، و**"أملل ومُلَّ منه"** على اللغتين، و**"ألبُب ولُب يا زيد"** على اللغتين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان:١٩]، وقد جاء ذلك على لغة أهل الحجاز، ولو أردت أن تقول نحو ذلك على لغة بني تميم كنت تقول: **"وغُض من صوتك"**.

وهنا مسألةٌ مهمة يكثر السؤال عنها في هذا الموضوع وهي: كيف نُحرك آخر الفعل المُضعف في لغة الإدغام؟ الفعل المُضعف إذا انجزم وفي حُكمه الأمر المبني على السكون؛ أما على لغة الفك فلا إشكال سيسكن، تقول: **"لم يحلل زيدٌ عندي"** **"وأحلل يا زيد عندي"** الأمر مبني على السكون لمُضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، لكن على لُغة الإدغام؛ تقول: **"تحُلَّ يا زيد"** و**"فرَّ يا زيد"** و**"ملَّ يا زيد"** كيف نُحرك آخر الفعل المُضعف في لغة الإدغام؟

الجواب عن ذلك: **أن الفعل المُضعف إذا كان مُضارعًا مجزومًا بالسكون ومثلهُ الأمر المبني على السكون في لغة الإدغام فيه ثلاثُ لغات:**

-اللغة الأولى: الفتحُ تخفيفًا وهي لغةٌ كثيرة، تقول: **"حُلَّ يا رجُلُ عندي"** أي أسكن واستقر، و**"فرَّ يا رجل"**، و**"ملَّ يا رجُل"**، **"حُلَّ"** هذا من يحلُ يعني أن المُضارع مضموم، و**"فِرَّ"** هذا من **"يفر"** يعني أن المُضارع عينهُ مكسورة، و**"ملَّ يا رجُل"** هذا من **"يَمَلَّ"** يعني عين المضارع مفتوحة فيُخفف آخره بالفتح.

-اللغة الثانية: الكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهي لغةٌ قليلة، تقول: **"حُلَّ يا رجُل عندي"** و**"فرَّ يا رجلُ"** و**"ملَّ يا رجُل من كذا"** فتُحرك آخره بالكسر.

-واللغة الثالثة: هي الإتباعُ لحركة الفاء، يعني أن تُحرك آخره بحركة فائه، وهي لُغةٌ كثيرةٌ في كلام العرب وقيل: هي الأكثر، ف**"حُلَّ"** حائه مضمومة، فتُتبع فتقول: **"حُلَّ يا رجل"** **"حُلَّ يا رجل عندي"**، و**"فِرَّ"** فائه مكسورة فتُتبع فتقول:

"فِرَّ يا رجل"، و**"ملَّ"** فائه مفتوحة فتُتبع **"ملَّ يا رجل"**.

إذًا فآخر المُضعف في هذه المسألة على لغة الإدغام؛ لك فيه:

- الفتح تخفيفًا وهي لُغةٌ كثيرة وهي المشهورة الآن في الاستعمال.

-والكسر وهي لُغةٌ قليلة.

-والإتباع وهي لُغةٌ كثيرة، واضح؛ فإذا كان هذا واضحًا فنقول إنه يُستثنى من ذلك ثلاث مسائل:

- **المسألة الأولى:** إذا اتصل بالفعل ساكنٌ بعده، إذا جاء بعد هذا الفعل المُضعَّف ساكن، كقولك: **"حُلَّ الآن"** أو **"فِرَّ الآن"** أو **"ملَّ الآن"** فالآن مبدوءة ب(أل) فاللام ساكنة، والهمزة همزة وصل ستسقط في الوصل فسيكون بعد الفعل المُضعف حينئذٍ ساكن؛ فكيف يُنطق آخر الفعل المُضعف هنا؟

فنقول: الأكثر والأفصح حينئذٍ الكسر، الأكثر والأفصحُ فيه الكسر، تقول: **"حُلَّ المسألة"**، **"حُل الآن"**، وغض تقول: **"غُض الطرف"**.

ومن ذلك قوله: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر:٤].

ومن ذلك حديث: «**ما لم تصفر الشمسُ**».

قال جرير:

فَغُـضَّ الطَـرفَ إِنَّـكَ مِـن نُمَيـرٍ ... فَــلا كَعبــًا بَلَغــتَ وَلا كِلابــا

فهذه هي اللغة الأكثر والأفصح: أن تكسر، وهناك لُغةٌ قليلة لبعض العرب وتُنسب إلى غير الفُصحاء من بني أسد أنهم يبقون على الفتح، نحن قلنا من قبل: **"فتحُهُ لغةٌ كثيرة"** فتحه لغةٌ كثيرة، إلا إن جاء بعده ساكن؛ فالفُصحاء يعودون إلى الكسر، إلا غير الفُصحاء من بني أسد فإنهم يبقون على الفتح، حتى ولو جاء بعدهُ

ساكن؛ فيقولون: **"حُلَّ المسألة"**، و**"غُضَّ الطرف"** ونحو ذلك.

فعرفنا أن الأفصح والأكثر في ذلك أن تكسر، وهذا مما يكثر فيه يعني نُطقُ الكلمة على غير الأفصح؛ وبعضُهم يبقى بالفتح حتى ولو جاء بعده ساكن، وفي هذا الحديث: «**ما لم تصفّر الشَّمسُ**» قصةٌ مشهورة تُذكر غالبًا في هذا الموضع في كُتب النحو وهو أن شيخًا -لا يحضرني اسمه الآن- قرأوا عليه هذا الحديث فسألهم: "كيف ننطق **"تصفّر"**؟ فقالوا: **"تصفّر"** إلا أبا بكر الشلوبين سكت فلما سأله(@٠٠:٠٥:٨٣) الشيخ؛ فصل الجواب:

وقال: "إن العرب لهم في ذلك لُغات، لكنهم جميعًا إذا جاء بعده ساكن عادوا إلى الكسر، إلا غير الفصحاء من بني أسد فإنهم يبقون على الفتح"، والقصة طويلة وفيها أبيات وفيها مناقشات يجب أن تعودوا إليها فيها كُتب الحواشي في شرح هذا البيت، إذًا فهذه المسألة الأولى مُستثناة إذا جاء بعد الفعل المُضعف ساكن.

- **المسألة الثانية المُستثناة:** إذا اتصل بالفعل هاء الغائبة، فيجبُ في الفعل الفتح، فتقول: **"حُلَّها"** و**"ملَّها"** و**"فِرَّها"** وليس لك في ذلك الضم أو الكسر.

- **المسألة المُستثناة الثالثة:** إذا اتصل بالفعل هاءُ الغائب، إذا اتصل بالفعل المُضعف هاءُ الغائب؛ فالأكثر والأفصحُ الضم، الأكثر والأفصح ضمُه، تقول: **"حُلَّه"** و**"رُدُّه"**.

-وعلى ذلك قولهُ تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة:٧٩]، إذا قلنا: أن لا فيه ناهيةٌ لا نافية.

-وبعضُ العرب يفتحُ المُضعف هنا إذا اتصل بهاء الغائب تخفيفًا، يفتح، وهي لُغةٌ قليلة، فيقول: **"رُدُّه"** و**"حُلُّه"**.

فالخلاصة:

أن الفعل المُضعف إذا كان مُضارعًا مجزومًا بالسكون، أو أمرًا مبنيًا على السكون؛ فإنك في لغة الإدغام تنطقهُ إما بالفتح تخفيفًا وهذا كثير، وإما بإتباع آخره لحركة الفاء وهذا كثير، أو بالكسر وهذا قليل؛ إلا في المسائل الثلاث المُستثناة وقد فصلنا القول فيها، ولو لاحظتم أن جميع الأمثلة السابقة كانت على صيغة فعل الأمر.

والفعل المُضارع المجزوم بالسكون كفعل الأمر في ذلك كُلِهِ، فلهذا نقول: **"لم يحُلُ زيدٌ"** على الأكثر أو على الكثير، يعني الإتباع، أن نُتبع آخره بحركة ما قبله، **"لم يُحلُّ زيدٌ"** أو **"لم يَحُلَّ زيدٌ"** بالفتح على الكثير.

-وإذا جاء بعده ساكن نقول: **"لم يحُلِ المسألة"** على الأفصح.

-وإذا جاء بعده هاء الغائبة **"لم يحُلها"** وجوبًا، وإذا جاء بعدها هاء الغائب، نقول: **"لم يحُلهُ"**، على الأفصح، **ولم يحلَهُ** على الأقل.

-وفي **"يفرَّ"** نقول: **"لم يفرِ زيدٌ"** بالإتباع؛ وهذا كثير، و **"لم يفَرَّ زيدٌ"** بالفتح وهذا كثير.

-وإذا جاء بعده ساكن نقول: **"لم يفرِّ الرجلُ"** على الأفصح.

-وإذا جاء بعدها هاء الغائبة نقول: **"لم يفرها"** وجوبًا.

-وإذا جاء بعده هاء الغائب نقول: **"لم يفِرُّهُ"** على الأفصح، و**"لم يفَرَّه"** على الأقل.

- وكذلك: **"يملَّ"** نقول: **"لم يمَلَّ زيدٌ"** بالوجهين على الإتباع والفتح لأن العين مفتوحة.

-وإذا جاء بعده ساكن نقول: **"لم يملَّ الرجل"** على الأفصح.

-وإذا جاء بعده هاء الغائبة، نقول: **"لم يمَلَّها"** وجوبًا.

-وإذا جاء بعده هاء الغائب نقول: **"لم يملُّهُ"** على الأفصح و**"لم يملَّهُ"** على القليل؛ فهذا ما يتعلق بهذه المسألة وضبطُها من الأمور التي ينبغي لطالب العلم أن يضبطها لكثرة ورودها في كلام العرب.

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب باب الإدغام بقوله:

وَفَـكُّ أَفْعِـلْ فِـي الْتَّعَجُّـبِ الْتُـزِمْ وَالْتُـزِمَ الإِدْغَـامُ أَيْضَـا فِـي هَلُـمّ

لما ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فعل الأمر المُضعَّف يجوز فيه الفكُّ والإدغام استثنى في هذا البيت منه شيئين:

-**الأول صيغةُ "أفعل" في التعجب**؛ فصيغةُ أفعل في التعجُب مثل **"أحبب بزيدٍ"** هي على صيغة الأمر **"أفعل"** وإن كانت في المعنى إخبار، لكنها في الصيغة في الظاهر في اللفظ على صيغة الأمر فنبه ابن مالك على هذه الصيغة، وأن الواجب فيها الفك؛ ولا يجوز فيها الإدغام.

وقد ذكرنا العلة في نحو ذلك من قبل وهو أن صيغة التعجب، صيغةٌ مقصودةٌ للفظها؛ فلهذا لا تُغير من إدغام ونحوه، ومن ذلك قول الشاعر:

وقـال نَبِـيُّ المسـلمين تقـدموا وأحبِبْ إلينا أن تكون المقدَّما

وتقول: **"أشدد بالأمر"** و**"أملل بكلامك"**، و**"ألبب بزيد"** ولا يجوز في شيءٍ من ذلك الإدغام؛ لأن الصيغة صيغة تعجُب.

-**والثاني**: **فعل الأمر المستثنى الثاني**: هو قولهم **"هلم"** بمعنى تعال؛ فيجبُ فيه الإدغام، ولا يجوز فيه الفك، و**"هلم"** فيه خلافٌ بين العرب فبعضهم يجعله اسم فعل أمر؛ فلهذا يُلزم هذه الصيغة مع الجميع: مُذكرًا ومؤنثًا ومفرد ومُثنى وجمعًا، وبعضُهم يجعله فعل أمر فيُصرفه، تصريف فعل الأمر فيقول: **"هلمَّ يا**

زيد، وهلُمِّ، وهلمَّ، وهلموا، وهلم...، وهكذا.

فهذا هو باب الإدغام وهذا شرح أبياته، فهل هناك سؤال في باب الإدغام قبل أن ننتقل إلى الخاتمة؟

طالب: (@٠٠:٣٢:٩١).

الشيخ: **"دُرر"** على **"فُعل"**، نعم مستثناة، مثل **"صُفف"**.

طالب: (@٠٠:٥١:٩١).

الشيخ: نعم، **"دور"** ليس على وزن **"فُعل"** وإنما على وزن "فُعْل" هذا مصدر، إما أن يكون مصدرًا إن أردت من **"درَّ يدُرُّ درًا"**، أو اسم إن أردت **"الدُر"** اللي هو المفرد الواحد، هذا على وزن **"فُعل"** وليس على وزن **"فُعَل"**، **"دُر"** لا، ليس جمع، **"دُر"** هذا اسم جنس، واحده **"دُرة"** وليس جمعًا ل **"دُرة"**.

لو أردت أن تجمع **"دُرة"** فإنك تجمعها على **"فُعَلَّ"** فتقول **"دُرر"** ولا تقول: **"دُرٌّ"** وإن قلت **"دُرٌّ"** هو اسم جنس مثل: **"تمر"** **"وتمرٌ"** هذا اسم جنس إذا كان على وزن **"فُعل"** وهو الجمع الذي يكون على وزن **"فُعَلَّ"** أما **"فُعلٌ"** فهذا وزن موجود في الأسماء مثل: **"قُفل"** إيش قال فيه، نعم سؤالًا آخر؟

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

٩٩٩.وَمَـا بِجَمْعِهِ عُنِيْـتُ قَـدْ كَمَـلْ ... نَظْمًـا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّـاتِ اشْـتَمَلْ
١٠٠٠.أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَـهْ ... كَمَـا اقْتَضَـى غِنًـى بِـلاَ خَصَاصَـهْ
١٠٠١.فَأَحْمَـدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَـى ... مُحَمَّـدٍ خَيْـرِ نَبِـيٍّ أُرْسِـلاَ
١٠٠٢.وَآلِـهِ الْغُـرِّ الْكِـرَامِ الْبَـرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِيْـنَ الْخِيَـرَهْ

فلما أتى رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما أراد جمعه من علم النحو، وما كان وعد به من قبل

في خُطبة الألفية عندما قال: **"مقاصد النحو بها محوية"**، قال هنا:

وَمَـا بِجَمْعِـهِ عُنِيْـتُ قَـدْ كَمَـلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

وقوله هنا: **"عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ"** أي أن الألفية لم تستوعب النحو في جميع مسائله، وخلافاته، ولكنها جمعت أكثر مُهمات النحو، وقد صدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك كما رأينا؛ ففي الألفية أغلبُ أبواب النحو، ولم يفُته منها إلا القليل؛ كـ(باب القسم) فإنه لم يذكره في الألفية، وإن كان ذكرهُ في أصلها [الكافية الشافية].

وقد ذكر في كل بابٍ من أبواب المحو التي ذكرها أكثر مسائل هذا الباب؛ لا جميع المسائل، وقد استوفى ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبواب النحو، ومسائلهُ، وخلافاته، في كتابه العظيم [التسهيل]، واسمه الكامل: [تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد] وهو أعظم كُتب ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو من أواخر كُتبه.

وقد شرح أكثره إلا أنه توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل أن يُكمل شرحه؛ فلهذا قالوا: إنه اشتغل بشرح التسهيل عن شرح الألفية، وإلا فإن عادة ابن مالك في كُتبه: أن يؤلف متن ثم يشرحُه، وكذا فعل في أغلب كُتبه إلا الألفية فلم يشرحها قالوا: اكتفى بشرح أصلها [الكافية الشافية] وهي مطبوعة مُحققة أو مطبوعة مع شرحها، وانشغل بذلك بتأليف كتابه العظيم [التسهيل وشرحه].

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَحْصَـى مِـنَ الْكَافِيَـةِ الْخُلاَصَـهْ ... كَمَـا اقْتَضَـى غِنًـى بِـلاَ خَصَاصَـهْ

أي أن هذه الألفية قد أحصت من منظومة ابن مالك الطويلة المُسماة: [الكافية الشافية في النحو] وهي في قُرابة ثلاثة ألاف بيت كان قد نظمها في حلب؛ عندما كان مُدرسًا بالمدرسة السُلطانية في حلب في أول قدومه من الأندلس، ثم بعد ذلك انتقل إلى دمشق، وبعد الغزو التتري ارتحل إلى حماه، وفي حماه ألف ألفيته.

وبقي هناك قرابة سنتين ثم عاد بعد انتهاء الغزو واستقرار الأمور عاد إلى دمشق عالمًا مليء الدنيا؛ فأُعطي المدرسة العادلية أعظم جامعة في العالم في ذلك الوقت فكان قيمًّا مديرًا لأحد قسميها وهو قسم القراءات والعربية إلى أن توَّفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وألف حينذاك التسهيل وشرحه؛ فيقول: "إن الألفية أحصت من أصلها [الكافية الشافية] الخُلاصة، وقوله الخلاصة هنا قد نقول فيه تورية، وربما فيه شيءٌ من بلاغته رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد كان بارعًا جدًّا في النظم؛ حتى قيل: إنه يعني سُهل عليه النظم رجزُه وطويله، ولو شاء أن يجعل كلامه نظمًا كُله لفعل، وله منظومات كثيرة منها الألفية وأصلُ الكافية الشافية، وله منظومة في ثلاث آلاف بيت اسمها مُثلث اللغة وهي مطبوعة وله ألفية في القراءات لامية وهي مُحققة وستُطبع؛ فله منظومات كثيرة.

فقوله: **"الخلاصة"** هنا تكون صفةً يعني أحصت من أصلها خلاصتها، وتكون علمًا لأنه سمى هذه الخلاصة من [الكافية الشافية] سماها الخلاصة في النحو، فألفيته اسمها العلم [الخلاصة في النحو] ثم اشتُهرت في حياته وبعد مماته باسم (ألفية ابن مالك)؛ لأنه كان معروفًا، يعني في زمانه وقبل زمانه الألفيات العلمية، وأنها تُسمى باسم ناظمها ألفية فلان ألفية فلان وإن كان صاحبها قد يُسميها باسمٍ آخر.

وقد كنا تكلمنا على ألفية ابن مالك، واسمها وعدد أبياتها، وما يتعلق بذلك من شروح في أول درسٍ لنا في شرح هذه الألفية فلا نُعيد ذلك، وكما بدأ ابن مالكٍ ألفيتهُ بحمد الله والصلاة على الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ ختم ذلك بقوله:

فَأَحْمَــــدُ اللهَ مُصَــــلِّيًا عَلَـــى ... مُحَمَّــــدٍ خَيْــــرِ نَبِــــيٍّ أُرْسِــــلَا
وَآلِــــه الْغُــــرِّ الْكِــــرَامِ الْبَــــرَرَهْ ... وَصَــــحْبِهِ الْمُنْتَخَبِــــيْنَ الْخِيَــــرَهْ

قال شارحه العبد الفقير إلى ربه سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله بن حمد العيوني: بدأت شرح ألفية ابن مالك في الثامن عشر من شهر صفر من سنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة وألف، وقد منَّ الله بفضله عليَّ فأتممت شرحه في هذه الليلة؛ ليلة الرابع من شهر جُمادى الأولى من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف أي في سبع سنواتٍ وشهرين.

"فالحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا مُباركًا فيه كما يُحبهُ ربُنا ويرضى، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سُلطانه وسابغ نعمته، وأسأل الله سبحانه بأسمائه الحُسنى وصفاته العُلى وبكل عملٍ صالحٍ لي، وبكل ما يُحب أن يُدعى به؛ أن يجعل هذا الشرح نافعًا ومُفيدًا ومفهومًا، وأن يجعله مُباركًا في الدُنيا والآخرة، وأن يعُم بنفعه من شرحه وحضره وسمعهُ ونشره واعتنى به، وأسأل الله أن يجعلهُ عملًا صالحًا خالصًا لا رياء فيه ولا سُمعه وليس فيه شيءٌ لغيره كبيرٌ ولا صغير، وأسأل الله أن ينفعني به ووالدي وزوجي وأولادي وأهلي وإخواني والمُسلمين".

وأقول: "ما في الشرح من خيرٍ ونفعٍ ووضوحٍ وبركةٍ وقبولٍ فمحض فضل الله، ونفحات رحمته، فأسأل الله المزيد من ذلك، وما فيه من خطأٍ وتقصيرٍ وغموضٍ فمني؛ وإني أعوذ بالله منها وأتراجعُ عنها، وأسأل كل من حضره وسمعهُ أن يتجاوزوا عما فيه من خطأٍ وتقصير، والحمد لله حمدًا يبلغُ رضاه، ويُبلغنا جنته، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كُنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على خير خلق الله ورسوله ومُصطفاه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مُحتويات الكتاب

الدرس الثالث والعشرون بعد المائة.......... ٥
جَمْعُ الْتَّكْسِيْر ٦
الدرس الرابع والعشرون بعد المائة.......... ٤٤
الدرس الخامس والعشرون بعد المائة.......... ٧٦
باب التصغير ٨٧
الدرس السادس والعشرون بعد المائة ١٠٧
الدرس السابع والعشرون بعد المائة.......... ١٤١
باب النسب ١٤١
الدرس الثامن والعشرون بعد المائة.......... ١٨١
باب الوقف ١٩٤
الدرس التاسع والعشرون بعد المائة.......... ٢١٨
الدرس الثلاثون بعد المائة.......... ٢٥٨
باب الإمالة ٢٥٨
الدرس الحادي والثلاثون بعد المائة.......... ٢٩١
باب التصريف ٢٩١
الدرس الثاني والثلاثون بعد المائة.......... ٣١٣
الدرس الثالث والثلاثون بعد المائة.......... ٣٥٠
فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ٣٧٤
الدرس الرابع والثلاثون بعد المائة.......... ٣٩٣

باب الإبدال ٣٩٤
الدرس الخامس والثلاثين بعد المائة ٤٢٣
الدرس السادس والثلاثون بعد المائة ٤٥٥
الدرس السابع والثلاثون بعد المئة ٤٨٨
الدرس الثامن والثلاثون بعد المئة ٥٠٣
نقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما ٥٠٣
الدرس التاسع والثلاثون بعد المائة ٥٢٣
الدرس الأربعون بعد المائة ٥٤٠
باب الإدغام ٥٤٩
المحتويات ٥٧٣

